



الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـة 08 ماي 1945 -قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسـم التاريخ

رقم التسجيل: ....

الرقم التسلسلي: ....

القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1954-1962م)

أطروحة مقدمـة لنيـل شهادة دكتـوراه العلـوم فـي التاريخ الحديث والمعاصر

إعـداد الطالب: سليم سـايـح

إشراف الأستاذ الدكتور: شـايب قــدادرة

لجنــة المناقشــة:

الاسم واللقب	الرتبـة	الجـامعـة الأصليـة	الصفـة
يوسف قـاسمـي	أستـاذ تعليـم عـالـي	جامعة 08 مـاي 1945ـ قالمة	رئيسـا
شـأيـب قـدادرة	أستـاذ تعليـم عـالـي	جامعة 08 مـاي 1945ـ قالمة	مشرفا ومقررا
رمضـان بورغـدة	أستـاذ تعليـم عـالـي	جامعة 08 مـاي 1945ـ قالمة	مناقشـا
محمـد شـرقـي	أستـاذ تعليـم عـالـي	جامعة 08 مـاي 1945ـ قالمة	مناقشـا
عبد الوهاب شلالي	أستـاذ تعليـم عـالـي	جامعة العربي تبسي ـ تبسة	مناقشـا
العياشي روابحـي	أستـاذ محـاضـر (أ)	جامعة باجي مختار ـ عنابة	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: 2017ـ2018


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على خير الأنام

يسعدني غاية السعادة، أن أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان، إلى الأستاذ الدكتور شايب قدادرة، المشرف على إنجاز أطروحتي للدكتوراه، ممتنا له على كرم الرعاية التي خصني بها طوال فترة انجاز هذا العمل، فكان الناصح والموجه. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى المجاهد الطيب الثعالبي الذي فتح لي بيته وقلبه رغم حالته الصحية، وإلى السادة المجاهدين: صالح قوجيل، رابح مشحود، هبهوب إبراهيم، بورصاص حسين، عبد الحميد عوادي، وأحمد بنعاشور، الذين أمدوني جميعا، بمعلومات وأحداث (تاريخية) أَثرت بشكل واضح، عملي المتواضع هذا.. وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل..



س. سايح

الإهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليه

إلى الوالدة الكريمة متعها الله بالعافية

إليهما أهدي هذا العمل وأسأل الله العلي القدير أن يتقبله مني صدقة خالصة، وأسأله أن يحتسبها صدقة في ميزان حسناتهما

اللهم آمين

س. سايح

Abréviation:

***ANOM*/S/T: Archives national outre mer série Tunisie**

ANT:Archives national tunisien

BSMA: Boys Scouts musulmans algériens

CDF: Centre de distribution frontalière

***CATENA*: Comité anti-terroriste nord africain**

COM: Commandement des opérations militaires

CCE: Comité de coordination et d'exécution

CRA: Croisant rouge algérien

CICR: Comité internationale de la croix rouge

CISL: Confédération internationale des syndicats libres

CNRA: Conseil national de la révolution algérienne

DDR: Direction de documentation et de recherche

DVCR: Direction de vigilance et du contre-renseignement

DST: Direction de la sécurité territoriale

EMG: Etat major général

FLN: Front de libération national

FSM: Fédération des syndicats mondiaux

OPA: Organisation populaire algérienne

OS: Organisation secrète

OAS: Organisation d'armée secrète

SAS: Section administratives spécialisées

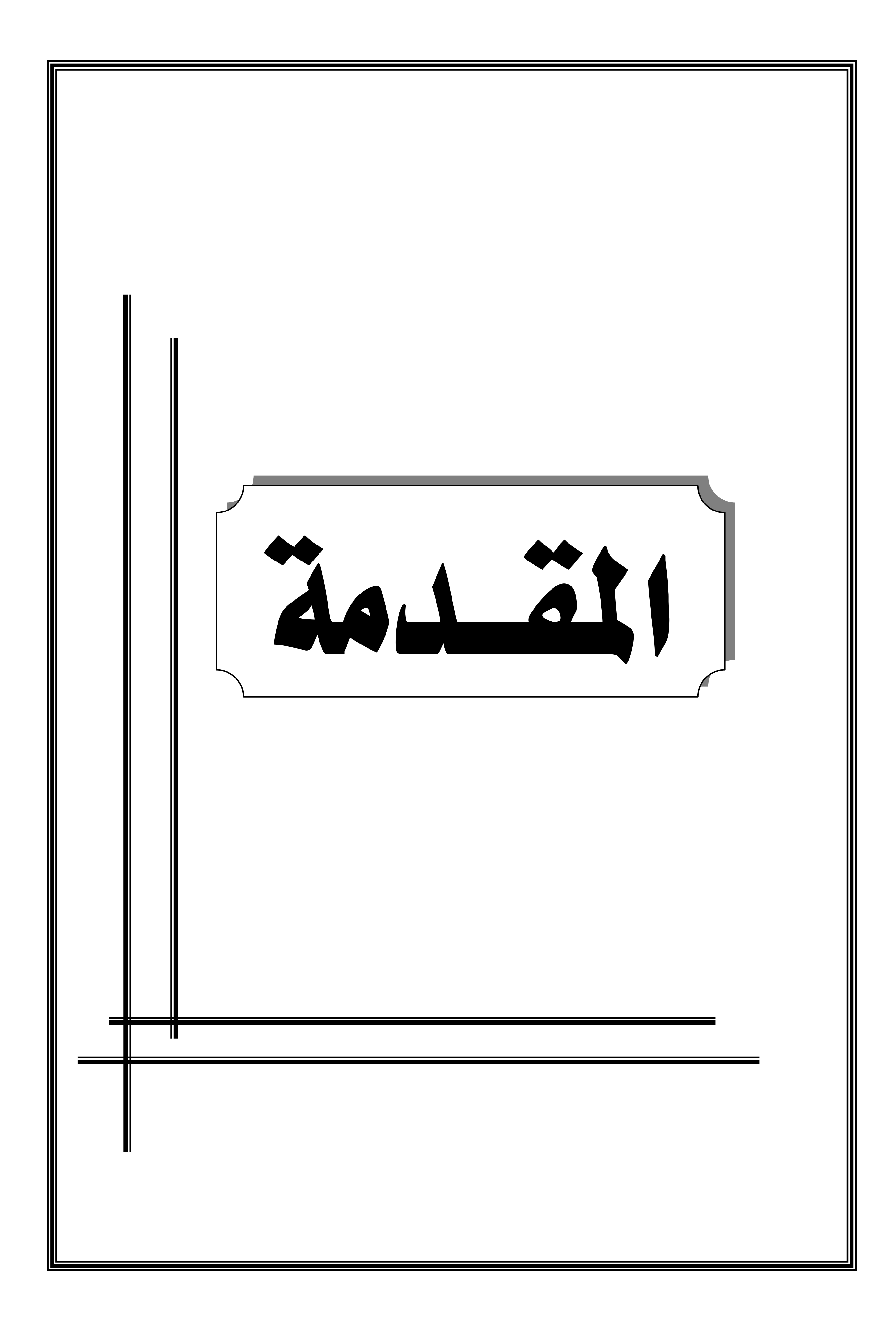
SDF: Service pour défense frontalière

SMA: Scouts musulmans algériens

UDEMA: Union générale des étudiants musulmans algériens

UGET: Union générale des étudiants tunisiens

UGTT: Union générale des travailleurs tunisiens


المقدمة

مقدمـــة:

لقد ارتكزت الثورة الجزائرية (1954- 1962) في معركة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي بشكل جوهري، على قواعدها الخلفية في دول الجوار. وقد لعبت هذه القواعد، خاصة قاعدة تونس، بالفعل دورا فاصلا في تعزيز الكفاح المسلح في داخل الجزائر. ومن ثمة، فلا يبدو موضوع القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية في تونس، البتة، نتاج قراءة ذاتية لأحداث ثورة التحرير الوطني الجزائرية وتطورها، بل أن القواعد الخلفية وقاعدة تونس تحديدا، هي في تقديري الخاص، تأكيد لحقيقة تنظيم هيكلي، ظهر على غرار باقي التنظيمات الأخرى التي استحدثتها ثورة التحرير الوطني، لمواجهة ترسانة عسكرية كانت تعد يومها، من أقوى ترسانات العالم. وقد وقفت في سياق هذا البحث، على حقيقة هذا التنظيم، وحضوره (وبالاسم)، على ألسنة المجاهدين الذين التقيت بهم في إطار المقابلات الخاصة التي أجريتها، إذ كان تعبير"القواعد الخلفية" شائعا ومعروفا بين جنود جيش التحرير بالحدود، ويشار(في صيغة الجمع) بـــ "القواعد الخلفية" إلى تلك الوحدات الصغيرة التي تتمركز خلف الفيالق والفصائل، وتؤدي مهمة اسناد وامداد هذه الوحدات بشكل منتظم، بالأكل واللباس، والدواء وغيره. وقد طورت الثورة من دور"القواعد" لتأخذ شكلا على النحو الذي قصدته من موضوعي هذا، فأنشأت "قاعدة تونس"، و"قاعدة طرابلس"، و"قاعدة وجدة" بالمغرب الأقصى.

وعلى هذا النحو، لا تبدو مسألة القواعد الخلفية للثورة الجزائرية من حيث المبدأ، بذلك التنظيم الغريب أو الدخيل، بل هو جزء أصيل فيها. على أن ما أقصده بـــ "القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بتونس" في موضوعي هذا، يتجاوز هذه القواعد "الضيقة والمحدودة" ليشمل القطر التونسي بأكمله، خاصة الجزء الغربي منه الممتد من العاصمة تونس في الشمال إلى أقصى الجنوب، الذي أصبح مع تطور الثورة الجزائرية، قاعدتها الخلفية الأساسية.

وحتى وإن كانت "القواعد الخلفية" لا تبدو في عمومها ميزة خاصة بالثورة الجزائرية، إذ عرفت الثورة الفيتنامية قبلها، تجربة القواعد الخلفية في الصين، إلا أنه وجب التأكيد على فارق التجربتين الفيتنامية والجزائرية، في طبيعة تنظيم القواعد ودورها. فالثورة الفيتنامية، استندت إلى الصين ذات الحجم الجغرافي والبشري الكبيرين،

والتي لعبت دور الحاضن والداعم لها وبشكل مباشر بكل أشكال المادي، الدعم العسكري واللوجستي، عكس قاعدة الثورة الجزائرية بتونس، التي كانت بمثابة ميدان ثان للمعركة، عبأت فيه جبهة التحرير الوطني بطريقتها الخاصة، كل وسائل الدعم المتاحة من العالمين العربي والاسلامي، والاشتراكي، لمعركتها التحريرية مع الاستعمار الفرنسي.

وفي في هذا السياق، يقدم طوماس لاورنس (Thomas E.Lawrence) مقاربة دقيقة في مسألة الثورات التحريرية الشعبية أو ما يسميه هو بـــ "حرب العصابات" والإطار العام الذي تتطور فيه، وارتباطها العضوي بالقواعد الخلفية، إذ يذكر أن كل تمرد، يجب أن تكون له قاعدة منيعة بعيدة عن كل هجوم.. ويجب أن يكون خصم هذا التمرد، جيش احتلال معقد منضبط وصغير، حتى يحقق عقيدة الانتشار على الأرض، للتكيف مع مبدأ القوة العاملة قياسا إلى الحيز المكاني، وتكون- القواعد من جهتها- قادرة على القيام بمراقبة الإقليم انطلاقا من مواقعها المحصنة. يجب أن يعتمد التمرد على سكان نشيطين بما يكفي، ولكن المطلوب، أن يكونوا متواطئين حتى لا يكشفوا للعدو، حركات التمرد.. فيمكن أن يؤدي التمرد وظيفته بـــ 2 % فقط من السكان كقوة ضاربة فيه و98 % الباقية من الأنصار. يجب على الأفراد النشيطين، الوصول إلى مستويات عالية من السرعة، ومن القدرة على التحمل، من التحرك ومن القدرة على التمون الذاتي.. يجب أن يكون الهجوم حيث لا يوجد العدو، مبادئهم: التنقل، الأمن، عدم إعطاء أهداف للعدو، الوقت، يجب جعل من كل إنسان صديق.. الانتصار سيعود على المتمردين لأن عوامل الحتمية الجبرية، ستنتهي بالفوز في نهاية المطاف..[1]

ولم يختلف جاك فريمو (Jacques Frémeaux)، وهو من المتخصصين في التاريخ الاستعماري، مع زميله طوماس لاورنس على الأقل في جزء[2] من توصيفه لمفهوم ما

[1] Centre de doctrine d'emploi des forces, cahier de la recherche doctrinale, division recherche et retour Drex d'expérienve, l'Emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algerie; Paris, le 20 juin 2006, p.14

[2] على أنني أستغرب من جهة أخرى، كون جاك فريمو وإلى اليوم، يصر على ربط "حرب الجزائر" :"بالإطار العام للحرب الباردة " ويستشهد في ذلك، بحرب الهند الصينية:" ولنا في حرب الهند الصينية مثالا على هذا.." وهذا على الرغم من الفارق الواضح في عقيدة الثورتين، وفي السياقات التاريخية لكل منهما.=

يسميه "حرب الجزائر"، عندما يرى بأن الثورة الجزائرية، هي "حرب ثورية" أو "حرب تخريبية" تتميز بقدر كبير من التنظيم السياسي للشعب، أكثر مما تتميز به على مستوى المواجهات أو الالتحامات االعسكرية.[1] لهذا، فإن العلاقة الجدلية بين الثورة والقواعد الخلفية، علاقة قائمة، لأن الثورة وتحت ظروف قلة الإمكانيات وطول أمد الحرب، تكون بحاجة إلى الاقتصاد في هذه الإمكانات، لضمان استمرارها. وبهذا، تكون القواعد الخلفية، تعبيرا للتطور الطبيعي والمادي، لثورات التحرير الشعبية.

وفي حالة قاعدة الثورة الجزائرية بتونس التي هي موضوع دراستي هذه، فقد أدت جهود المنظمة الخاصة في البحث عن السلاح، الذي مثل الهاجس الأكبر لقيادات المنظمة الخاصة (O.S) منذ تشكيلها في أواخر أربعينيات القرن العشرين، إلى الوقوف على محدودية مصادر التسلح داخل الجزائر، لذلك اتجهت "لوس" إلى البحث عن السلاح خارج حدود الجزائر، في كل من تونس وليبيا، معتمدة في ذلك على شبكات الاتجار بالسلاح وتهريبه عبر محور تونس- ليبيا.

وقد ظل نقص السلاح، الهاجس الأكبر بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954. فرغم إدراكها لصعوبة المهمة، إلا أن قيادة الثورة في المقابل، كانت تستميت في المراهنة على استمرار الثورة وعدم توقفها في أشهرها الأولى، كفيل بأن يجعل هذه الثورة تتكيف مع المستجدات، وسوف توفر لنفسها مصادر للتموين بالسلاح والذخيرة، في الداخل والخارج.

وبحكم احتكاكها المتواصل- جغرافية ونشاطا- بتونس منذ زمن المنظمة الخاصة، فقد سارعت المنطقة الأولى الأوراس، إلى تثبيت مسؤولين عسكريين لها في تونس، للإشراف على مهمة البحث عن السلاح وتمريره نحو الداخل في الجزائر. ومع تطور الثورة، ارتسمت تونس، كقاعدة عسكرية خلفية للثورة الجزائرية، لعبت دورا كبيرا في دعم الثورة التحريرية على كل الأصعدة، المادية والسياسية والدبلوماسية، مما جعلها أكثر القواعد الخلفية حركية، وأكثرها تعقيدا في ذات الوقت. وعلى الرغم من الضغوط

=Jacques Fremeaux, Conquête de l'Algérie et guerre d'Algérie, in, 3eme colloque international sur: L'evenement dans l'histoire récent de l'Algerie (1954- 1962), tenue à l'université de 20 aout 1955- Skikda(s.d. d'édition), rassemblé et édifé par DAR. Elabhaath (s.d.d'édition), p.24

[1] Ibidem.

والأزمات التي أحاطت بها، فقد مثلت قاعدة الثورة بتونس، قاعدة ارتكاز حقيقية للثورة الجزائرية، مكنتها من كسب الكثير من المعارك العسكرية والدبلوماسية الفاصلة. وحتى وإن حملت هذه القاعدة من جهة أخرى، الثورة الجزائرية الكثير من المتاعب، فإن هذه المتاعب برأيي، لم تكن سوى نتيجة حتمية لطبيعة وحجم الدور الذي وفرته هذه القاعدة لنفسها، خلال الثورة التحريرية الجزائرية.

وبالنتيجة، فقد مثلت القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس بين 1954 و1962، أحد أهم الأطر التنظيمية والهيكلية للثورة الجزائرية خارج التراب الوطني. ففضلا عن دورها التقليدي، كقاعدة إمداد لوجستي (بالسلاح والذخيرة والعتاد)، شكلت أيضا قاعدة للدعم السياسي للثورة من خلال احتضانها لمختلف التنظيمات الجماهيرية والنقابية الجزائرية، التي شكلت رافدا مهما للثورة الجزائرية في معركتها التحريرية. كما كانت قاعدة تونس، مقرا لقيادة الثورة بدء بلجنة التنسيق والتنفيذ- ولو لمرحلة قصيرة- ثم الحكومة المؤقتة من سنة 1959 إلى غاية الاستقلال سنة 1962، وهي المرحلة التي تحولت فيها قاعدة الثورة بتونس، من قاعدة إمداد إلى قاعدة سياسية لإدارة الثورة. وقد كان هذا واضحا للسلطات الاستعمارية الفرنسية، التي سارعت غداة احتلالها للجزائر في سنة 1830، إلى محاولة تحييد دول الجوار (تونس والمغرب الأقصى)، وأخذت تعهد منهما بأن لا يسمحا لزعماء المقاومات الشعبية بالاحتماء بأراضيهما، وأن لا يسمحا للمتطوعين من رعاياهما، بالانضمام إلى المقاومة الجزائرية. وبالموازاة مع ذلك، حرصت القوات الاستعمارية على تعزيز رقابتها على كامل الحدود البحرية والبرية. وقد أخذ هذا المسعى، شكلا متقدما من الغلق والعزل خلال مراحل الثورة التحريرية (1954- 1962) للحيلولة دون استفادة هذه الأخيرة، من قواعد الدعم الخلفية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بي إلى اختيار موضوع "القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1954- 1962)"، كعنوان بحث لأطروحة الدكتوراه، يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا: الأهمية البالغة التي اكتسبتها القاعدة العسكرية الخلفية للثورة بتونس، انطلاقا من الدور الكبير الذي لعبته في دعم ومؤازرة الثورة – كما سبق وأن ذكرت- مما جعلها

موضوع خلافات حادة، بين قيادات الثورة في الداخل وفي الخارج. وقد انعكست هذه الخلافات التي بلغت في بعض الأحيان حد "الاقتتال" بعد أن تحولت الحدود الشرقية إلى مناطق صراع، بين قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من جهة، وقيادة الداخل من جهة أخرى (على خلفية النتائج التي أفرزها مؤتمر الصومام)، على مسار الثورة وتطورها بشكل عام، إلى الحد الذي أصبحت فيه "قاعدة تونس"، هي المتحكم الأول في تحديد الكثير من خيارات الثورة، في أوقات عدة من عمر الثورة.

ثانيا حيوية الموضوع في حد ذاته، فموضوع القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بتونس، – وقواعد الثورة ككل– هو موضوع خصب لم يأخذ حقه من الدراسة، ولم يتناول بالدراسة. وحتى الدراسات – على قلتها– التي لامست بعضا من جوانب الموضوع، فلم تكن دراسات متفحصة، بالشكل الذي يضع الموضوع في سياقه التاريخي الصحيح، واكتفت بدراسة "تونس" بوصفها منطقة عبور للأسلحة والذخيرة القادمة من المشرق العربي والدول الاشتراكية، لا بوصفها قاعدة تنظيمية عسكرية خلفية للثورة الجزائرية، تحملت جزء كبيرا من معركة التحرير الوطني، بما قدمته من جهد مادي وبشري، دعائي ودبلوماسي للثورة الجزائرية. وقد أدت هذه الدراسات، إلى تكريس صورة نمطية عن قاعدة الثورة بتونس، غير صحيحة وبعيدة عن حقيقتها التنظيمية والأدائية، لدى غالبية المهتمين بتاريخ الثورة التحريرية، بان جعلت من قاعدة تونس، قاعدة بعيدة عن الأطر التنظيمية للثورة– وقاعدة للصراعات– تخضع للمبادرات الفردية، من هنا وهناك.

ثالثا: غياب الدراسات التي تتناول القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بتونس كمنظومة ثورية عسكرية متكاملة، غير مفصولة عن غيرها من التنظيمات والهياكل التي جاءت بها الثورة التحريرية، والتي وإن لم تكن جديدة في تاريخ الثورات التحريرية، إلا أنها كانت نموذجا متفردا في التنظيم وفي الإدارة، مما أكسبها فعالية كبيرة في تعزيز المعركة المسلحة مع الاستعمار الفرنسي.

رابعا: الرغبة في مواصلة البحث في موضوع انسحاب أو بتعبير أدق، تمدد الثورة الجزائرية إلى الأراضي التونسية وما ترتبت عنه من نتائج، والذي كنت قد بدأته في مذكرة الماجستير الموسومة بـــ: "العقيد محمد عموري، مسار ومصير(1923– 1959)" والتي عالجت فيها، واحدة من أكبر أزمات الثورة الجزائرية على الأراضي التونسية

("مؤامرة" العقداء) التي شكلت منعطفا مهما في مسار الثورة الجزائرية، وتمخضت عنها الكثير من النتائج والارتدادات، التي كانت أليمة في بعض جوانبها. وسيبدو موضوع عموري في موضوع قاعدة الثورة بتونس، احد أوجه الصراع داخل الثورة وخارجها، اذي أفرزته التجاذبات المعقدة، التي عرفتها قاعدة الثورة الجزائرية بتونس.

إشكاليـــة البحث:

تعد قاعدة الثورة الجزائرية بتونس، من أكثر التنظيمات حساسية، وإثارة للجدل إبان ثورة التحرير الوطني، كونها، كانت الفاعل الأكبر في تثبيت وحتى فرض، الكثير من الخيارات على الثورة، وحسم العديد من الصراعات، سواء بين الأطراف المتصارعة من داخل الثورة نفسها، أو بين قيادة الثورة والأطراف الخارجية (النظامين التونسي والمصري). وهو ما يفسر اشتداد الصراع في بداية سنة 1957 على هذه القاعدة، كونها أبانت في وقت مبكر عن دورها الفاصل في تحديد الطرف الأكثر قوة الذي سيكون له الكلمة الأولى في قيادة الثورة. ومن ثم لا نستغرب الزخم الكبير الذي عرفته هذه القاعدة والنتائج التي ترتبت عنها، التي لم تكن سوى تفسيرا ماديا لأهمية وحيوية قاعدة تونس بالنسبة لثورة التحرير الجزائية. ومن هنا يمكننا تلمس الإشكالية في جدلية التوفيق بين الدور المنوط بهذه القاعدة، كقاعدة خلفية لدعم وإسناد الثورة، وبين دور أصبحت رهينة له، وهو حسم التجاذبات والصراعات باسم الثورة. هذه الجدلية، تحيلنا إلى الكثير من الاستفهام التي تطرح نفسها بإلحاح هنا، يمكن سياقها على النحو التالي:

- هل كانت قاعدة الثورة بتونس، قاعدة تستند إلى أطر تنظيمية عسكرية، في إطار منظومة قوانين الثورة، أملتها طبيعة المعركة مع الاستعمار الفرنسي، أم أنها كانت تعبير عن واقع حال، فرضه انحصار وتجمد الكثير من قيادات الثورة خلف الحدود الشرقية بعد غلقها من قبل الاستعمار الفرنسي، بواسطة خطي موريس وشال المكهربين؟

- هل خلافات الثورة في تونس، كانت نتيجة لتباينات إيديولوجية، أم أنها كانت نتيجة صراعات على السلطة، غذاها ابتعاد الكثير من قيادات الداخل، عن ساحات القتال في الداخل، وشدها ترف العيش ورغده في تونس؟

- وما حجم التأثيرات التي أفرزتها قاعدة الثورة بتونس، على مسار الثورة التحريرية؟ وهل كان بالإمكان، تصور مآلات أخرى للثورة لو أمكن استبعاد النتائج التي



ترتبت عن قاعدة الثورة بتونس؟ أم أن قاعدة تونس، ليست سوى نتيجة منطقية لثورة تحرير، شعبية مسلحة في حجم وطبيعة، ثورة التحرير الوطني الجزائرية، مع الاستعمار الفرنسي؟

- وقياسا إلى هذه الرهانات، إلى أي مدى يمكن الحديث عن قاعدة الثورة تونس بوصفها قاعدة عسكرية خلفية للثورة الجزائرية؟ وما مدى نجاحها في مهامها؟

حـــدود الـــدراســـة:

تغطي دراستنا، كما هو موضح في عنوان الأطروحة، كامل فترة ثورة التحرير الجزائرية، منذ اندلاعها في الفتح نوفمبر 1954، وإلى غاية استقلال الجزائر في يوليو/ جويلية 1962. غير أنه، وتمشيا مع طبيعة الموضوع وخلفياته التاريخية اضطررت – حتى أضع القارئ في السياق التاريخي للموضوع– إلى تمديد فترة الدراسة ولو بشكل موجز، إلى فترة المنظمة الخاصة 1947، على اعتبار أن بداية توطين القواعد الخلفية وقاعدة تونس بشكل خاص، تعود تحديدا إلى هذه الفترة، وستكون فترة عمر الثورة (1954 و1962) هي الفترة الفعلية لنشأة وتطور قاعدة الثورة بتونس، وسيرافق بروز وتطور هذه القاعدة، تطورات تاريخية هامة– كما سيأتي الحديث عنه في أثناء هذا بحث – ستكون مفصلية في مسار الثورة، سيتحدد على ضوئها، الملمح العام للثورة التحريرية الجزائرية.

منـــاهـــج البحـــث:

اعتمدت في مختلف مراحل هذا البحث، على أكثر المناهج العلمية مواءمة وتوظيفا في الدراسات التاريخية. ولعل طبيعة الدراسات التاريخية التي تعنى بموضوعات الثورة التحريرية الجزائرية، والتي ما يزال بعض صناعها، شهودا عليها إلى اليوم، تتطلب منا جميعا، الكثير من الحذر والتحري والتدقيق، في التعاطي مع الوقائع التاريخية. ولنا في حذر شيخ المؤرخين أبو القاسم سعد الله، الذي ظل يصر على أن زمن كتابة تاريخ الثورة، لم يحن بعد، لأكبر دلالة على ذلك، مما يعطي صورة واضحة عن حجم الحرج الذي يقع فيه الدارسون والمؤرخون، وهم يتناولون مثل هذه الموضوعات، لذلك، كان لزاما علي الاعتماد على:

أولا- المنهج التاريخي الوصفي، لرصد الأحداث التاريخية ووصفها بما يضعها - ومعها القارئ- في سياقاتها التاريخية بعيدا عن أية مواربة، محاولا فيها النأي بالنفس والابتعاد قدر المستطاع في عرض الوقائع التاريخية، عن التوصيفات أو التفسيرات والتحليلات العاطفية، التي من شأنها التأثير على صدقية الدراسة، ومن ثم احتسابها على اتجاه بعينه.

ثانيا- المنهج التحليلي والنقدي: الذي يعد أكبر ضامن للدارسين، في تناول مثل هذه القضايا، كونه يتيح لصاحبه التنبه سريعا إلى التحليلات الأكثر شططا، ومن ثمة استبعادها. كما أن المنهج التحليلي والنقدي، يظل منهجا أصيلا لا يمكن الاستغناء عنه في الدراسات التاريخية - وإلا تحول التاريخ إلى مجرد قصص قد تضيع معها الحقيقة التاريخية. هذا فضلا عن كونه، المنهج الذي يمكن دون سواه من استخلاص النتائج والعبر.

صعـــوبـــات البحـــث:

ككل الدراسات، لا أعتقد أن هناك بحثا ما قد يخلو من الصعوبات، بل أعتقد أن هذه الصعوبات على تفاوتها، تظل جزء من البحث، وتظل قاسما مشتركا بين الباحثين. بل والأكثر من ذلك، أن هذه الصعوبات، هي التي تزيد الباحث تعلقا بموضوعه، وهي من تشعره في النهاية، بطعم وحلاوة البحث العلمي.

- ولتجدني ميالا إلى موضوعات الثورة الأكثر تعقيدا، ذلك أنني استهللت مشوار دراساتي العليا في الماجستير بموضوع هو جزء مهم في موضوع قاعدة الثورة بتونس، ألا وهو موضوع العقيد محمد عموري أو كما يعرف باسم " مؤامرة العقداء" ومن ثم لم يكن موضوع قاعدة الثورة بتونس، وتحديدا "القاعدة العسكرية الخلفية للثورة بتونس 1954- 1962" موضوعا يطرح إشكالات كبيرة بالنسبة لي، في التعامل مع تعقيداته الكبيرة التي أزعم أن قضية عموري هي أقواها وأكثرها تأثيرا في قاعدة الثورة بتونس. على أن موضوع هذه الدراسة، نوع آخر من الصعوبات، يتعلق بصعوبات بحثية خصوصا وأنها دراسة تتوخى في إحدى أقسامها، الفصل بين التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني، وبين التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، اللذين اعتمدتهما الثورة، في كل تنظيماتها الإقليمية في الداخل كما في الخارج. وهي الحالة التي كانت عليها قاعدة

تونس. غير أنني وجدت صعوبات جمة في تتبع التطور الهيكلي والتاريخي لكل تنظيم، ذلك لأن جل الكتابات خاصة الأجنبية منها الأجنبية (باللغة الفرنسية) وحتى كتابات الأشقاء التونسيين التي تعلق جزء منها باللغة الالفرنسية، اعتمدت في الغالب، على توظيف تسمية (أو لفظ) " FLN" كلما أرادت الإشارة إلى الثورة الجزائرية، سواء أكان المقصود، جناحا عسكريا أو مدنيا، وهو ما صعب من مهمة الفصل بين التنظيمين اللذين كنت أود تبيانهما في هذه الدراسة.

– صعوبة حصر البحث والتحكم في مادته الخبرية، بالنظر إلى انفتاح الموضوع على كم هائل من الموضوعات، التي أبانت على صلتها الوثيقة بالموضوع، وهي موضوعات، تصلح لأن تكون مواضيع أطروحات (أو أطاريح) قائمة بذاتها. وهو ما جعلني، أمام الكثير من الحرج والخوف في نفس الوقت، من الوقوع تحت طائلة الاختزال المخل ومن ثم الإخلال. غير أن الحرص على توازن موضوعات البحث، مع الإلمام بالموضوع، مكنني – حسب ما أعتقد– من تجاوز هذه الهاجس.

– حذري الشديد في التعاطي مع المعلومات، وحرصي الدائم على التأكد والتدقيق فيها، قبل اعتمادها، أخذ مني جهدا مضنيا إلى حد الإرهاق، نظرا لأنني كنت في كل مرة أضطر إلى الانغماس في تقصي حقيقة بعض القضايا (بإخضاعها إلى المقارنة ومقابلتها مع غيرها من الروايات الأخرى) حتى وإن كانت هامشية.

– كما لا أنكر أنني وفي خلال مدة الثلاث سنوات الأخيرة، التي هي الفترة الحقيقية والجادة للبحث في الموضوع، كنت تحت طائلة الكثير من الضغوط النفسية والعائلية، خصوصا وأنني كنت قد ألزمت نفسي، بإتمام البحث في فترته القانونية (أي مدة ستة سنوات).

– **مصـــادر البحـــث ومراجعـــه:**

– توزعت مضامين البحث، بين المصادر بتفرعاتها الأرشيفية، والشهادات الحية والجرائد والصحف المعاصرة، والمذكرات المطبوعة، وبين المراجع والدراسات الأكاديمية والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى الجرائد اليومية والمجلات، والمواقع الإلكترونية وغيرها.

– **أولا– المصـــادر:**



- **1 – المصـــادر الأرشيفيـــة:** ويأتي في مقدمتها، أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس الفرنسية، في جزئه الخاص بتونس، المتاح في شكل بكرات مصورة موجودة بالمعهد الأعلى للبحث في الحركة الوطنية التونسية، بجامعة منوبة في تونس العاصمة (Archives nationales d'outre-mer: fonds) archives nationales d'outre-mer (ANAOM)(Aix-en-Provence),sous série Tunisie))، والذي وفر لي كم هائل من الوثائق في غاية الأهمية، خاصة ما تعلق منها: بخطي موريس وشال المكهربين، على الحدود الشرقية، وانتشار الجزائريين، عسكريين ومدنيين، فوق الأراضي التونسية. كما أمكنني الحصول على معلومات مهمة من أرشيف مصالح القوات البرية الفرنسية بقصر فانسان، في جزئه أيضا الخاص بتونس (Services historiques de l'armée de terre (château de vincennes,SHAT,sous serie Tunisie))، المتاح في شكل بكرات مصورة متواجدة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية(التونسية) بجامعة منوبة (تونس العاصمة).

- بالإضافة إلى الأرشيف الوطني التونسي الذي أتاح لي من خلال جرائد مثل" الصباح"، و"الزهرة" وغيرهما، الوقوف على موقف التونسيين والإعلام خاصة، من الثورة الجزائرية. وغيرها من المصادر الأرشيفية التي تم الحصول عليها من متاحف المجاهد بكل من سوق أهراس والطارف، ومن بعض الزملاء. كما اعتمدت على بعض الوثائق الأرشيفية التي سبق نشرها في المراجع والمؤلفات، نظرا لقيمتها بالنسبة لموضوع البحث.

- هذا بالإضافة إلى جريدة "المجاهد"، لسان حال جبهة التحرير الوطني، والتي هي من المصادر المألوفة والضرورية للباحثين في تاريخ الثورة التحريرية.

- **2– المقابـــلات الخاصـــة:** أجريت عديد المقابلات الخاصة مع مجاهدين من مستويات القيادة وحتى مع مجاهدين بسطاء، كانت لهم علاقة مباشرة بقاعدة الثورة بتونس. وتأتي في مقدمة هذه المقابلات، المقابلة التي أجريتها مع مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس، الطيب الثعالبي (المدعو سي علال) ببيته بالجزائر العاصمة بتاريخ 2016/07/19، وهي شهادة في غاية الأهمية، أثرت بشكل كبير، الموضوع وتحصلت فيها على معلومات جديدة، لم أعثر عليها في أية مصادر أخرى. بالإضافة إلى مقابلات مع كل من: المجاهد بن عاشور أحمد بتاريخ 2016/08/09 ببلدية السبت ولاية

سكيكدة، والذي هو الجزائريين المولودين بتونس(كانت عائلته قد هاجرت منذ زمن بعيد إلى تونس)، انضم بعد اندلاع الثورة التحريرية، إلى الجناح المدني لجبهة التحرير الوطني بتونس، والمجاهد عوادي عبد الحميد (2016/12/15) بمقر متحف المجاهد بسوق أهراس، والمجاهد بورصاص حسين (2016/08/29) بمقر الأمانة الولائية لمنظمة المجاهدين بقالمة، والمجاهد هبهوب أحمد (2016/08/10) بعزابة ولاية سكيكدة، وكلهم كانوا قد عملوا في صفوف جيش التحرير الوطني بتونس، وقد أثرت المعلومات التي تحصلت عليها منهم، كل حسب موقع عمله في الثورة.

- **3- المؤلفات:** ونقصد بها المذكرات الشخصية وكتب الفاعلين والشهود على الأحداث، نذكر منها: مذكرات عبد المجيد بوزبيد: "الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي.." التي تعد من المذكرات المهمة جدا، وقد اعتمدت عليها في بحثي بشكل كبير وأيضا مذكرات محمد الميلي: "مواقف جزائرية" التي تتحدث عن واقع الثورة الجزائرية في ظل التجاذبات القطرية المغاربية، وقد اعتمدت عليها في محور أزمات الثورة الخارجية (مع تونس) خاصة، ومذكرات أحمد توفيق المدني: "حياة كفاح"، ج3. التي يعد صاحبها أيضا، ومن منطلق مسؤولياته في الثورة، شاهدا على الكثير من الأحداث التاريخية. بالإضافة إلى، مذكرات الوزير الأول الليبي، مصطفى بن حليم:"صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق"، التي تعد مصدرا مهما في تأريخ الدعم الليبي للثورة الجزائرية، كون مصطفى بن حليم، قد ساهم شخصيا – إلى جانب كثير من المسؤولين الليبيين الآخرين– بقسط وافر في مجهود الدعم الليبي للثورة الجزائرية وهو ما أكدته شهادات الكثير من الجزائريين، وكذلك مذكرات الوزير الأول الليبي عثمان الصيد(الذي خلف بن حليم)، الموسومة بـــ:"محطات من تاريخ ليبيا. هذا الأخير وعلى الرغم من أهمية شهاداته في كثير من المراحل مثل إشادته بدور الملك السنوسي (الذي هو من أصول جزائرية) في دعم الثورة الجزائرية، وهي حقيقة تؤكدها كل المصادر، إلا أنه باعتقادي، قد جانب الحقيقة في الكثير من الأحداث، وغلبت عليه الذاتية، والتفاخر والمن بأفضاله وأفضال ليبيا على الثورة الجزائرية. كذلك مذكرات أحد أهم الليبيين الذين آزروا الثورة الجزائرية بالمال وبالكلمة، ألا وهو الهادي إبراهيم المشيرقي:" قصتي مع... ثوار المليون شهيد"

التي يتحدث فيها عن الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مذكرات اللواء خالد نزار التي تتحدث عن جيش الحدود، وأخطار عمليات عبور خطي موريس وشال المكهربين. وأيضا مذكرات عمار بوجلال: "حواجز الموت.." التي تتحدث كما يدل عنوانها، عن خطي موريس وشال المكهربين، والتضحيات التي تحملتها الثورة في الأرواح والعتاد، أثناء عمليات اختراق الحدود. وكذلك مذكرات فرحات عباس:" تشريح حرب" التي اعتمدت عليها في بعض من أزمات الثورة الخارجية كأزمة مقتل علاوة عميرة وارتداداتها على الثورة، ومذكرات منصور صم:"مسيرة الخوف والامل.. شاهد من الثورة" التي تتحدث عن خلافات طالب العربي مع لجنة التنسيق والتنفيذ..

- وفي ما يتعلق بالمؤلفات باللغة العربية نذكر على سبيل المثال، مؤلفات فرانز فانون منها:" من أجل أفريقيا" الذي قدم معلومات وافية عن الجبهة الجنوبية التي بادرت قيادة الثورة الجزائرية، إلى إنشائها في خريف 1960، في إطار فك الخناق عن قاعدة تونس، وإيجاد مصادر ومنافد دعم جديدة للثورة، و"العام الخامس للثورة الجزائرية" و"سوسيولوجية ثورة"، التي يروي فيها صاحبها، معايشته لأشكال القمع المسلطة على الشعب الجزائري، من أجل سلخه عن ثورته التحريرية. وغيرها من المؤلفات.

- أما في ما يخص المؤلفات باللغة الأجنبية، فنذكر في مقدمتها: Abderrezak Bouhara,les viviers de la libération الذي يسرد تفاصيل دقيقة وهامة عن الاضطرابات التي عاشها جيش التحرير الوطني بعد غلق الحدود في بداية 1959 وكتابBrahim Lahreche:Algerie terre de Héros الذي يتحدث وبإسهاب، عن مختلف هياكل وتنظيمات جيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، على الحدود الشرقية، وفي الحدود داخل التراب التونسي، وفي تونس العاصمة ، وهو كتاب جد ثري، يعد شهادة حية لصاحبه الذي عمل في سلك الاستعلامات بالحدود لفترة طويلة، وكتاب Mohamed Harbi, les archives de la révolution algeriènne الذي يعد كتابا مرجعيا لا يمكن الاستغناء عنه، بالنسبة لكل الباحثين والدارسين المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني، لكونه من المؤلفات الموثقة والمدعمة بالوثائق الارشيفية، وكتاب جاك ديشمان(المقرب من الحكومة المؤقتة وكريم بلقاسم تحديدا) Jacques

Duchemin,Histoire du FLN الذي يشكل أحد الكتاب الفرنسيين الذين اهتموا بالتأريخ للثورة الجزائرية عن قرب، وغيرها من المؤلفات كما هي موضحة في قائمة المصادر.

- **4- الـــدراســـات الأكاديميـــة:**

- بالنسبة للأطروحات الأكاديمية باللغة العربية، فقد اعتمدت على مؤلف سليمان الشيخ، "الجزائر تحمل السلاح" (وهي في أساسها أطروحة دكتوراه)، وهو من الأطاريح المنشورة، التي تناولت الثورة الجزائرية في علاقاتها المغاربية، وأطروحة (دكتوراه) عبد الله مقلاتي:"العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962"، وهي واحدة من الدراسات الجادة التي لامست جانبا مهما من هذه الدراسة، خاصة ما تعلق بعلاقات السلطات التونسية بالثورة الجزائرية، وأطروحة (دكتوراه) حبيب حسن اللولب:"التونسيون والثورة الجزائرية" وهي أيضا، من الدراسات التي تناولت جوانب كثيرة من موضوع القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بتونس. لكن كان علي دائما في هذه الدراسة، مقابلة الأحداث والسياقات التاريخية فيها، بمصادر ومراجع أخرى، كون الكثير من المعلومات الواردة فيها، كانت تساق بدون ربطها بتواريخ زمنية محددة. كذلك، أطروحة (دكتوراه) عبد القادر العريبي:"تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947- 1980)" وهي من الدراسات القيمة التي أحاطت بموضوع، علاقات تونس المغاربية، خاصة، علاقاتها مع الجزائر التي عرفت الكثير من التشنجات والأزمات. وقد التزم فيها صاحبها بجانب كبير من الموضوعية التاريخية، وإن كنت قد تحسست فيها ميلا عروبيا، لِمَ أظهره من مقت، ومن التشهير بالمنهج البورقيبي التغريبي. بالاضافة إلى أطروحة الطاهر جبلي (المنشورة):"الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954- 1962"..

- أما الأطروحات التي كتبت باللغة الأجنبية، فتأتي على رأسها، أطروحة

- Mohamed Guentari :(organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962, Vol.1,2)، وهي بالفعل من الأطروحات الملمة التي جرى الاعتماد عليها في جميع الأطروحات التي عالجت إلى حد الآن موضوع تطور التنظيم السياسي الإداري، والعسكري لثورة التحرير، في الداخل وفي الخارج، وقد اعتمدت عليها أنا بدوري بشكل كبير في هذا البحث. كما اعتمدت أيضا

وبنفس المستوى تقريبا، على أطروحة (دكتوراه) Haggui Djamel (les algeriens en Tunisie pendant la guerre d'Algerie (1954- 1962))، وهي أطروحة مهمة أيضا، عالجت بلغة تاريخية جيدة بعيدة عن الإطناب، حضور الثورة الجزائرية على التراب التونسي.

- **ثانيا- المراجــع:**

- أما المراجع فهي كثيرة، نذكر منها:محمد تقية:"الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمآل"، محمد بجاوي:"الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961"، سليمان الشيخ، "الجزائر تحمل السلاح"، محمد زروال: "اللمامشة في الثورة"، مريم الصغير: "مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية"، محمد زروال:" اشكالية القيادة في الثورة، الولاية الأولى نموذجا"، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية – الجهة الشرقية 1954- 1962، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية: اسراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع..

- أما المراجع باللغة الأجنبية، فيمكن أن نخص منها بالذكر: Farouk Benatia, les actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962),Centre de Doctrine d'emploi des forces, l'emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algérie, Guy Pervillé, les étudiants algériens de l'université française 1880- 1962, Mohamed Harbi, Gilbert Moynier, le FLN document et histoire 1954- 1962, Hocine Bouzaher, Algérie en 1954- 1962, la guerre indépendance au jour le jour, Messaoud Maadad, Guerre d'Algérie, chronologie et commentaires.. وكلها مؤلفات تناولت العديد من جوانب الثورة الجزائرية بتونس.

- **ثالثا- المجــلات والجرائــد:**

وهي كثيرة ومتنوعة، وقد حرصت فيها على توظيف ما تعلق منها بالحوارات والمقابلات التي أجرتها سواء مع المناضلين والمسؤولين الفاعلين خلال الثورة التحريرية أو مع الذين كانوا شهودا على الإحداث التاريخية التي تتصل بموضوع البحث، نذكر منها: جرائد جزائرية مثل: جريدة الخبر، الشروق، اليوم، وجرائد تونسية على غرار: جريدة الصباح، والزهرة.

-الدراسات السابقة:

إن موضوع "القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1954- 1962)" الذي أتناوله بالدراسة كموضوع لأطروحة الدكتوراه، هو باعتقادي موضوع جديد في طرحه، ليس من حيث المحتوى الذي تتقاطع فيه هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات ذات الصلة (وهي دراسات على قلتها أكاديمية في مجملها، وقد أشرت إليها في مقدمة هذا البحث) في الكثير من الجوانب، مع احتفاظ كل دراسة بطابعها الخاص، وبالأهداف والنتائج التي تصبو إليها، بل أن أسبقية هذه الدراسة، تأتي من كونها تناولت الموضوع على نحو يجعله على ارتباط وثيق بالمنظومة الهيكلية والتنظيمية لثورة التحرير الوطني ككل، وأيضا كون هذه الدراسة تضع ولأول مرة، الحضور الثوري على الأراضي التونسية، في سياق تنظيمي وهيكلي على خلاف ما أوحت به الدراسات السابقة، وإن كانت أطروحة محمد قنطاري التي أشرت إليها في المقدمة، أقرب إلى هذا التصور، على الرغم من إغفالها هي الأخرى، السياق التاريخي والتنظيمي لطبيعة التواجد العسكري لثورة التحرير الجزائرية، على التراب التونسي، ويورد صاحبها، هذا التواجد تحت عنوان فرعي يسميه بـــ: "الجبهة الشرقية"، وهو ما انقص من حجم ودور الحضور الثوري الجزائري فوق الأراضي التونسية. ولم نشهد دراسات مرتبطة رأسا بقاعدة الثورة الجزائرية بتونس، من حيث أنها تنظيم ثوري مهيكل، يأتي ضمن تصور عام لثورة تحرير شعبية (في عمقها) جهازا وأداة، في الداخل كما في الخارج.

أهميـــة الموضـــوع:

ومن هنا، جاءت أهمية دراستي هذه، في أنها دراسة تحاول إعطاء قراءة تاريخية صحيحة لموضوع قاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس، لا بوصفها قاعدة إمداد ومقرا لقيادات الثورة، العسكرية والسياسية، أملتها ظروف المعركة مع المستعمر الفرنسي، بل بوصفها قاعدة تنظيمية على ارتباط وثيق وأصيل بالتنظيم الثوري ككل- وإن كانت في أصولها الأولى، قاعدة إمداد- يضطلع باستغلال وإدارة كل الوسائل المتاحة في معركة التحرير التي تخوضها جبهة التحرير الوطني مع الاحتلال الفرنسي، خارج التراب الوطني. وهي بالتأكيد، وسائل متوفرة على أرض المعركة في الداخل، إلا أنها لم تكن للثورة الجزائرية اليد الطليقة عليها كما هو الحال في الخارج (تونس)، مما

يوفر للثورة الجزائرية إمكانات تعزيز المعركة مع الاستعمار الفرنسي. وقد أضفى موقع تونس إلى الجزائر، أهمية إستراتيجية بالغة على قاعدة الثورة بتونس، قد لا تضاهيها في أهميتها أية قاعدة أخرى. وأعتقد أن دراسة الموضوع على هذا النحو، سيتيح الانفتاح أكثر على الدور الحقيقي لقاعدة الثورة بتونس، في ظل الكثير من الرهانات والأزمات التي عصفت بها والتي كان معظمها، وليد هذه الخصوصية.

وانطلاقا من هذه المقاربة، أعتقد مرة أخرى أن موضوع دراستي هذه، سيجيب على جانب مهم في طبيعة علاقة الثورة الجزائرية بقاعدتها في تونس، وبتفسير الكثير من الخيارات والمسارات التي كانت وليدة ورهينة تصارع القوى في هذه القاعدة.

خطــة البحــث:

وفي حدود الصفحات المتاحة، سأعرض موضوع بحثي هذا، في خطة متكونة من مقدمة وستة فصول (فصل تمهيدي + خمسة فصول)، خاتمة وقائمة مصادر ومراجع، وملاحق. كما يجب أن أشير في البداية، إلى أنني اعتمدت في ترتيب فصول البحث وتتابعها، على التسلسل التاريخي للأحداث وليس على الموضوعات البحثية، مع حرصي في ذات الوقت، على تناسقها وتناغمها. وقد أردت بهذا، أن أجعل من خطة البحث- وإن كان هذا هو المطلوب أساسا في كل الدراسات- لسان حال موضوع نشأة وتطور القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس.

الفصل التمهيدي وحمل عنوان:"العوامل الطبيعية والحضارية ودورها في توطين قاعدة الثورة بتونس" وخصصته لاستحضار العوامل الجغرافية والحضارية المشتركة بين بلدان المغرب العربي عموما، وبين الجزائر وتونس، وكيف شكلت، الخلفية التاريخية لنشأة القواعد الخلفية وقاعدة تونس تحديدا، لأن هذه العوامل، سيكون لها الأثر الواضح على نشأة ودور قاعدة الثورة بتونس (ما دام موضوع الدراسة منحصرا في قاعدة تونس). وقد أسردت تحت هذا الفصل، ثلاثة مباحث، الأول وخصصته للحديث عن العوامل الجغرافية والحضارية، وكيف لعبت وحدة الجغرافيا، خاصة بين الجزائر وتونس، أين انتفت الحواجز الطبيعية مما سهل التلاحم بين الشعبين الجزائري والتونسي، خاصة على الحدود. وفي المبحث الثاني، تحدثت عن هجرات الجزائريين إلى تونس، خاصة في أواخر القرن التاسع عشر الذي عرف تزايد وتيرة القمع الاستعماري ضد المقاومات



الشعبية. أما في المبحث الثالث، فتحدثت فيه مواقف الجزائريين من الغزو الفرنسي لتونس، وكيف ساهم الجزائريون في الدعاية ضد الاحتلال الفرنسي في تونس، من خلال تحريض ومشاركة التونسيين في مقاومة الغزو الفرنسي لتونس. وستكون هذه العوامل بمثابة الدافع والمحفز للنشطاء الثوريين في حزب الشعب في أواخر خمسينات القرن العشرين، للتوجه نحو دول الجوار، ليبيا، تونس والمغرب الأقصى بحثا عن السلاح، استعدادا للكفاح المسلح. وفي المبحث الرابع والأخير، فخصصته

الفصل الأول، وحمل عنوان "هاجس السلاح وتوطين القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بتونس"، وجاءت تحت هذا الفصل، أربعة مباحث: المبحث الأول، وعدت فيه إلى زمن المنظمة الخاصة (O.S) في أواخر أربعينيات القرن العشرين، ورحلات مناضليها الحثيثة في الأقطار المغاربية، خاصة في ليبيا مرورا بتونس، وعبر أقصى الحدود الجنوبية الجزائرية – الليبية. وهو ما رسم بشكل كبير (من خلال معرفة ممرات العبور، ونقاط الراحة وأسواق السلاح)، ملامح قاعدة الثورة بتونس التي ستنتصب لاحقا مع اندلاع الثورة، ومثلت في البداية، حلقة الربط بين الجزائر وليبيا. أما المبحث الثاني، فتحدثت فيه عن دور منطقة الاوراس في تأسيس قاعدة الثورة بتونس، منذ بداية 1955 بطلب من شيحاني بشير، الذي خلف مصطفى بن بوالعيد على رأس المنطقة في بداية الثورة. واستطاع الرجل القوي عبد الحي، وضع الأسس الصلبة لقاعدة الثورة بتونس. وقد لعبت هذه القاعدة، دورا كبيرا في دعم الداخل بالسلاح، القادم من الشرق في البداية. وفي المبحث الثالث، تحدثت عن طبيعة الصراع الذي اندلع حول قاعدة الثورة بتونس، بين أحمد مهساس ومعه عبد الحي وجماعته من جهة، وبين لجنة التنسيق والتفيذ بقيادة العقيد أوعمران من جهة أخرى، وكيف أن هذا الصراع، انتهى باختفاء جناح مهساس وأنصاره، وسيطرة أوعمران ومن وورائه لجنة التنسيق والتنفيذ، على قاعدة الثورة بتونس. أما المبحث الرابع فتحدثت فيه عن الدعم التونسي المادي والسياسي، ودوره في توسع وتطور قاعدة الثورة الجزائرية بتونس.

الفصل الثاني: الذي عنونته بـــ "تطور قاعدة الثورة بتونس بعد مؤتمر الصومام" حمل مبحثين رئيسيين: المبحث الأول وتضمن، الحديث عن تطور الجناح المدني لجبهة التحرير الوطني، السياسي والإداري، وانتشاره بالأراضي التونسية، ودور التنظيمات

الجماهيرية والنقابية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني، في هدف تعزيز واسناد المعركة المسلحة التي يخوضها جيش التحرير في الداخل. أما المبحث الثاني فخصصته للحديث عن التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني في تونس، وتطوره منذ بداية الثورة في سنة 1954 مرورا بأهم المراحل التي مر بها، وصولا إلى انشاء قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في بداية سنة 1960، في غار الدماء على الأراضي التونسية، وهو آخر تنظيم انتهى إليه جيش التحرير واستمر عليه إلى غاية الاستقلال في جويلية 1962.

الفصل الثالث: الذي جاء تحت عنوان:"إستراتيجية الاستعمار الفرنسي لعزل قاعدة الثورة بتونس" فحمل تحته مبحثين كبيرين، الأول: وخصصته للحديث عن الاستراتيجية الفرنسية في الداخل (الجزائر) وتعرضت فيه لمختلف أشكال التطويق، بدء بعزل الشعب الجزائري عن ثورته داخل المحتشدات، ثم عزل الداخل عن الخارج بواسطة سدي موريس وشال المكهربين، وأخيرا، سياسة الأرض المحروقة لملاحقة وتصفية جيش التحرير الوطني على الحدود. أما المبحث الثاني، فعرجت فيه على سياسة العزل من الخارج بدء بسياسة "الملاحقة" أو "حق التتبع" التي لجأ إليها الاستعمار الفرنسي، بعد فشله في خنق الثورة في الداخل (قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في فبراير/ فيفري 1958)، وكذلك على عمليات الجوسسة والتصفية التي نفذتها أجهزة المخابرات الفرنسية ضد ممثلي الثورة في الخارج، والمتعاونين معها من جنسيات أجنبية في الخارج.

الفصل الرابع: وكان بعنوان "ردود فعل الثورة لفك الحصار على قاعدة تونس" وضم ثلاثة مباحث، الأول وخصصته للحديث عن مخطط العمليات لتخريب السدود المكهربة، والتي تمثلت في تكثيف الهجومات وعمليات التخريب الخاطفة والسريعة بشكل متواصل، على السدود المكهربة بالحدود، لإرهاق وتشتيت القوات الاستعمارية. وفي المبحث الثاني، تحدثت عن إعادة تنشيط جبهة ليبيا، لفك الحصار المضروب على الحدود الشرقية. أما المبحث الثالث، فكان للحديث عن توسيع دائرة الجبهات، إلى أقصى الحدود الجنوبية، بفتح جبهة مالي والنيجر في إطار استراتيجية الثورة لتشتيت القوات الاستعمارية من جهة، وإيجاد مصادر دعم جديدة من جهة أخرى.

الفصل الخامس: وجاء تحت عنوان "أزمات الثورة وتأثيراتها على قاعدة تونس"، وتوزع هذا الفصل إلى مبحثين: في الداخل، واستعرضت فيه الأزمات التي نشبت من

داخل الثورة، كمحاولة محمد عموري "الانقلابية"، وأزمة مقتل علاوة عميرة، وصولا إلى الإضرابات التي تبعتهما. أما المبحث الثاني، فكان للحديث عن أزمات الثورة مع نظام الرئيس الحبيب بورقيبة (مع التلويح ولو بشكل مقتضب، إلى توتر العلاقات بين قيادة الثورة ونظام جمال عبد الناصر، خاصة بعد مقتل علاوة عميرة)، والتي من أهمها، تبعات أزمة عموري، وأزمة إيجلي، وأزمة الحدود.

بقي أن أشير إلى أنه ولكون موضوع الدراسة، يستحضر بطبيعته، الكثير من الأشخاص ومسؤولياتهم، ومن أحاط بهم في قاعدة الثورة بتونس، ونظرا للعدد الكبير للشخصيات (من جميع المستويات) التي ترددت أسماؤها في سياق البحث، فإنه تعذر علي إعطاء ترجمة لجميع هذه الشخصيات، لأن عملا من هذا النوع، من شأنه الإخلال بالموضوع وإخراجه من سياقه العام، وما تمت ترجمته من الشخصيات، ليس عملا انتقائيا بقدر ما يستجيب لحجم ودور هذه الشخصيات.

في خاتمة هذه المقدمة، لا أزعم على الإطلاق، أنني قد وفيت الموضوع حقه من الدراسة والبحث، بل ما قمت قد لا يعدو أن يكون، أكثر من إثارة لفضول الباحثين والدارسين وتوجيه أنظارهم إلى الموضوعات المتصلة بموضوع القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (ومن ثمة إلى غيرها من القواعد الأخرى) أو على الأكثر، وضع تصور لطبيعة هذه القاعدة، في تكوينها وتطورها ودورها، ضمن السياق العام لثورة التحرير الوطني الجزائرية، الداخلي والخارجي. ويظل موضوعي هذا، مفتوحا للدارسين والباحثين، خاصة وأنه موضوع تتشابك فيه الكثير من الأطراف، وتتداخل فيه الكثير من المصالح (الشخصية والقطرية) مما يجعل كل واحدة من هذه القضايا، موضوعا قائما بذاته يصلح لأن يكون عنوان لأطروحات أكاديمية، خاصة وأن أجزاء مهمة من الأرصدة الأرشيفية، ما تزال غير متاحة للباحثين والدارسين، وهو ما يمكن الدراسات المستقبلية في حال فتحت أمامها هذه الأرصدة، من الوصول بكل تأكيد، إلى نتائج أخرى مهمة، قد تزيل اللبس على كثير من القضايا ذات الصلة بالموضوع.

فصل تمهيدي:

العوامل الطبيعية والحضارية ودورها في توطين قاعدة الثورة بتونس

المبحث الأول: العوامل الجغرافية والتاريخية

المبحث الثاني: هجرات الجزائريين إلى البلاد التونسية

المبحث الثالث: مواقف الجزائريين من الاحتلال الفرنسي لتونس



منحت تونس بموقعها الحيوي، عمقا استراتيجيا متفردا للثورة الجزائرية، في معركتها التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي، لتوطين وبناء أحد أهم قواعدها الخلفية على الإطلاق. وقد لعبت العوامل الطبيعية والحضارية، دورا كبيرا في توطين وتطوير قاعدة تونس التي أصبحت مع تطور الثورة، قاعدة لإدارة الثورة، عسكريا، سياسيا ودبلوماسيا.

المبحث الأول: العوامــل الجغرافيــة والتاريخيــة:

وقد شكلت الجغرافيا، على مر التاريخ، العامل الأول سواء في استيطان الشعوب واستقرارها أو في ارتحالها، ذلك أن الإنسان وهو يخوض معركة الوجود، يظل في حله وترحاله، باحثا عن ظروف الحياة من ماء ومناخ و مرعى، التي يستطيع أن يحيا بها وفيها. وغالبا ما تكون هذه العوامل، أسباب جذب للعديد من الهجرات ذات الموطن الواحد، أو حتى من مناطق متباعدة، نحو مناطق أكثر ملاءمة للحياة.

ولما كان الإنسان ابن بيئته كما يقول ابن خلدون، فان هذه الأقوام ستكون انعكاسا للطبيعة التي استقرت بها، في نمط العيش، من أكل ولبس، وفي الخصائص الجسدية (البنية، واللون)، ومن لغة وعادات وتقاليد اجتماعية، وفي طريقة ومستوى تفكيرها. على أن تبعية الإنسان لبيئته الجغرافية، ليس بالشكل الذي يجعله أسيرا لها، فالإنسان حباه الله بمؤهلات عقلية، جعلته قادرا على توجيه هذه الطبيعة لخدمته والعيش فيها بانسجام.[1] وهو حال الهجرات البينية لسكان بلدان شمال أفريقيا[2] (أو "شمال أفريقية" الذي يتم توظيفه بشكل مرادف لمصطلح "المغرب العربي").

---

[1] محمد السيد غلاب، وفاروق عبد الجواد شويقة، حضارات إنسان ما قبل التاريخ في القارة الأفريقية، الموسوعة الأفريقية،

[2] شمال أفريقيا:أطلق اليونان أول مرة إسم "ليبيا" على القسم الشمالي من أفريقيا الآهل بالسكان من ذوي البشرة البيضاء، تمييزا لهم عن سكان صحراء بلاد الحبشة السود. وقبل أن تصبح لفظة "أفريقية"(Africa) تعني نفس مدلول "ليبيا"، استعملتها روما، للتدليل على الجزء الشمال الشرقي من البلاد التونسية، ثم أصبحت كلمتا أفريقيا وليبيا فيما بعد، تدلان على القارة كلها. لكن شارل أندري جوليان لا يحدد بدقة تاريخ أول من أطلق اسم أفريقيا الشمالية ويكتفي فقط بالقول أنه" في القرن التاسع عشر.. كثيرا ما تجري على الألسن لفظة شمال أفريقيا الفرنسية وذلك من الوجهة السياسية" ويحيلنا مباشرة بعدها إلى القول "أطلق اليونان على جميع أهالي إفريقيا أو الليبيين اسم (كذا).." شارل اندري جوليان، تاريخ أفريقيا الشمالية، تونس- الجزائر- المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي سنة 647 م، تعريب، محمد مزالي، والبشير بن سلامة، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية،2011، ص.07 - 08

والحقيقة أن مصطلح "شمال افريقية" هو الأقدم تسمية وتوظيفا وإن كان المصطلحان، يدلان على ذات الرقعة الجغرافية وعلى السكان أنفسهم (ببربرهم الذين بقوا في المرتفعات والجبال وبالأجناس الأخرى، من يونانيين ورومان وغيرهم، الذين استوطنوا المنطقة في فترات الاحتلال، قبل الفتح الإسلامي) مع وجوب الحرص على ضبط بداية توظيف كل مصطلح، لارتباط كل واحد منهما بموجات معينة من الهجرات، إلى هذه المنطقة الجغرافية. ومن ثم فإن الاختلاف بين المصطلحين، يكمن في السياقات التاريخية لكل مصطلح وطبيعة الدراسات المنجزة والغاية منها. ثم أيضا وجبت الإشارة إلى ملاحظتين هامتين، عند تحديد الدول التي تشكل "المغرب العربي" وهما:

1- أن هناك اختلافا وعدم اتفاق بين الكتاب على ضبط الأقطار التي تشكل المغرب العربي. فالأشقاء في مصر- وان كانوا يختلفون فيما بينهم في درجة التأكيد- والمشارقة عموما، يرون أن مصر هي جزء من المغرب العربي، ويمدون المغرب العربي إلى حدود إقليم وادي النيل[1]، أي إلى أرض السودان

بينما يحصر المؤرخ شارل أندري جوليان (Charles-Andre Julien)، دول الشمال الأفريقي في الدول الثلاث: المغرب الأقصى، الجزائر، وتونس، وهي الدول التي سماها العرب النازحون من الشرق، بالمغرب العربي. ونرى أن هذا التصنيف يخضع للتاريخ أكثر منه للجغرافيا [2]، انطلاقا من وقوع هذه المنطقة تحت ذات الأحداث التاريخية، منذ العصور الوسطى إلى التاريخ الحديث والمعاصر.

لكن ودون الخوض في امتدادات جغرافية المغرب العربي، فإنني أجد نفسي ميالا في النهاية، إلى تبني تصنيف روبير أجرون، على الأقل لتلاؤمه مع الحدود التي يقع فيها موضوع بحثي هذا، على أن أترك للدراسات الجغرافية، البحث في جغرافية المغرب العربي.

---

[1] يسري الجوهري، شمال أفريقية، منشورات الهيئة العامة للكتاب فرع الإسكندرية، مصر، ط6. 1980، ص.16. وكذلك، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، اتحاد المغرب العربي، الوحدة التاريخية والجغرافية، منشورات المركز، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص.09

[2] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.07

1- العوامـــل الجغرافيـــة:

أ- التضـــاريـــس:

يقع المغرب العربي في حدوده القصوى، في شمال أفريقيا، على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي غربا، وحتى سواحل آسيا شرقا، ومن الصحراء غربا، إلى خليج السويس شرقا. أما دول تونس، والجزائر والمغرب الأقصى، فتقع في شمال غرب قارة أفريقيا. وتشكل الصحراء، جزءا كبيرا من معظم بلدان شمال أفريقية.[1]

ومن المظاهر الطبوغرافية لبيئة شمال أفريقيا، وجود سهول فيضية وساحلية على امتداد الشريط الساحلي، من شمال البحر المتوسط إلى جنوبه الغربي. وهي سهول، تتسع شمالا وتضيق كلما اتجهنا إلى الجنوب الغربي (المغرب الأقصى) نظرا لاتساع كتلة الجبال وانحسارها نحو سواحلها، مما يعيق انفتاح المغرب بالشكل المؤثر(من حيث التيارات البحرية المتوسطية) على البحر المتوسط. وتبلغ مساحة الإقليم الساحلي حوالي 930000 كلم^2 ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 222 كلم، في حين يبلغ عرضه من الشمال إلى الجنوب، حوالي 318 كلم. وتتخلل هذه السهول، أنهار قصيرة تستمد مياهها من التل.[2]

أما كتلة الهضاب والجبال، فإنها تلي مباشرة السهول الساحلية التي تتمشى معها وتنتهي عند أسفل كتلة جبال الأطلس، التي تبدأ في الريف المغربي، ولكنها تغير من اتجاهها نحو جزر البليار الاسبانية، فاسحة المجال لظهور سلسلة أخرى من الأطلس الأوسط الذي يشق كل الأقطار الثلاث في وسطها، بدءا من جبال "تبقال"(على ارتفاع 4165 م) مرورا بجبال "شلية"(2328م) بالأوراس و"الشعانبي" (1590م) بتونس[3]، لينتهي إلى أطلس صغير بجبال "نفوسة" بالقرب من ساحل طرابلس بليبيا. ويلي الأطلس الأوسط،

---

[1] يسري الجوهري، المرجع السابق، ص.15- 185،21،16. وكذلك، محمد السيد غلاب، وعبد الجواد شويقة، المرجع السابق، ص.132

[2] يسري الجوهري، المرجع نفسه، ص.189 (تم تحويل وحدة القياس التي هي في المرجع الـ"ميل" إلى الكيلومتر). وكذلك، شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.08

[3] شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص.09

الأطلس الكبير الذي يبدأ بالأطلس الصحراوي في الجزائر، لينتهي إلى الأطلس الكبير في مراكش، مشكلة حدا فاصلا بين التل والصحراء. وتعد سلسلة جبال الأطلس، امتدادا لسلسلة النظام الألبي الذي يظهر في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، والذي يمكن تتبعه، من شبه جزيرة إيطاليا وعبر صقلية، إلى شمال أفريقية. وتفصل سلسلة جبال الأطلس هذه، السهول الساحلية والداخلية، عن الصحراء.[1]

ب- المنـــاخ والغطـــاء النباتـــي والحيوانـــي:

يعد المغرب العربي من الناحية الطبيعية، جزء من حوض البحر الأبيض المتوسط. وهو بهذا، يتأثر بالتيارات البحرية للمتوسط على الرغم من وجود المؤثرات الصحراوية في الجنوب، والتيارات الأطلسية في غرب المغرب الأقصى. وينسحب المناخ المتوسطي، على كامل المناطق شبه المدارية والإستبسية، ولا تخرج عن نطاق هذا المناخ، إلا بعض الهضاب المرتفعة والجبال العالية، التي بحكم ارتفاعها، تخضع لنظام حراري خاص بها.[2]

يتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط عموما، بصيفه الحار وشتائه الممطر. ويتميز الجزء الشمالي الساحلي الممتد من المغرب إلى مصر، مرورا بالمناطق الداخلية بكل من المغرب والجزائر وتونس، بدرجة حرارته اللطيفة شتاء، والأقل حرارة صيفا، بسبب التيارات البحرية للمتوسط الأقل برودة. أما مناخ إقليم الصحراء الكبرى، فيسود النطاق الجاف الواقع أسفل إقليم الشمال حتى خط عرض 15^{0} شمالا في الجنوب. ويمتاز مناخ هذا الإقليم، بمناخه الجاف شتاء، وتسقط فيه بعض الأمطار الشتوية في الأطراف الشمالية من الصحراء الكبرى، متأثرة بنظام البحر المتوسط. أما في الصيف الجاف والشديد الحرارة، فيحدث العكس ويصبح الجزء الشمالي، عديم المطر. بينما يعرف الطرف الجنوبي، بعض الأمطار المرتبطة بمنطقة الضغط المنخفض الاستوائي.[3] كما تتخلل هذا الإقليم، بعض الواحات المخضرة ذات المياه الوفيرة، أهمها واحة "الفزان" بجنوب ليبيا

---

[1] يسري الجوهري، المرجع السابق، ص.185

[2] يسري الجوهري، المرجع نفسه، ص.185

[3] يوسف عبد المجيد فايد، جغرافية المناخ والنبات، دار النهضة العربية، ص.167- 168

وواحة "توات" بجنوب الجزائر.[1] أما الغطاء النباتي، فينتمي إلى أنواع البحر المتوسط. ففي إقليم الشمال، تغطي الغابات دائمة الخضرة، جزء كبير من أجزائه. ومن أهم أشجارها، الزيتون، والسنديان، والبلوط. كما يرتبط استغلال الأرض، بتربة البحر المتوسط ومناخه، وهي تتركز عموما حول:[2]

- المحاصيل التي تعتمد على مياه الإمطار كالقمح والشعير
- المحاصيل التي تتحمل الجفاف وتعتمد على الري، كالزيتون والتين والبلوط
- المحاصيل التي تعتمد تماما على الري مثل الحمضيات والخضروات والأزهار
- أما تربية الحيوانات فتتركز حول تربية الماشية والدواجن والخيول والجمال

وهكذا، فإن خضوع أقطار المغرب العربي، تونس والجزائر والمغرب الأقصى، لذات الخصائص الجغرافية، لم يجعل من هذه الدول، وحدة طبيعية فحسب –كما سبق وأن اشرت– بل وأيضا، جعل منها وحدة حضارية وبشرية[3]، متجانسة في أنماط حياتها، وفي طباعها، ومتداخلة في علاقاتها الاجتماعية، وفي ردود أفعالها، نظرا لوقوع هذه الدول خاصة تونس والجزائر، تقريبا تحت نفس الظروف الطبيعية والتاريخية، مما جعل سكانه أقرب إلى أن يكونوا شعبا واحدا متعدد الأعراق بين بربر(أهل البلاد) وعجم وعرب، هاجروا في فترات متعاقبة. وهي، الحقيقة التي يلتقي حولها جل المهتمين والدارسين.

وإذا كانت أقطار المغرب العربي في عمومها، على هذا التجانس، فإن هذا التجانس سيتحول إلى حالة من الالتصاق والتماهي عندما يتعلق الأمر بالقطرين: الجزائر وتونس وتصبح حالة "الإنصار" التي أشار إليها القائد روندون (Rodan)، حالة عامة، تتجاوز الانصهار"المجتمعي" للقبائل الحدودية الجزائرية والتونسية، الذي ليس باعتقادي في النهاية، سوى انعكاسا للطبيعة. وقد أكد شارل أندري جوليان على هذه الحقيقة، حين عبر بقوله من أنه:"إذا أمكن أن نكتب تاريخا للمغرب الأقصى مستقلا بذاته، فقد لا يمكن فصل

---

[1] فيصل محمد موسي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة،1997، ص.45.

[2] يسري الجوهري، المرجع السابق، ص.186،16 – 188

[3] الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، طبعة جديدة، دار الهدى – عين مليلة، الجزائر، 2009، ص.319.

الجزائر وتونس بعضهما عن بعض، وهما قطران لا يوجد بينهما حواجز طبيعية وقد خضعا لنفس الضرورات".[1]

2- العوامــل الاجتماعيــة والثقافيــة:

إن انسياب وانبساط التضاريس في كامل بلاد المغرب العربي، وعدم وجود حدود وعوائق طبيعية، جعل منها عاملا دافعا لتداخل القبائل على الحدود،[2] التي تحولت إلى حدود متحركة في الاتجاهين، سواء في شرق بلاد المغرب (العربي) أو في غربه.

ولما كانت، بلاد المغرب العربي، بلاد "جذب" للهجرات وللاستعمار، فقد توالت عليها موجات كثيرة من الاستيطان، بدءً من الفينيقيين الذين قدموا من شرق المتوسط، مرورا بالاستعمار البيزنطي والروماني، وصولا إلى الحكم العثماني والاستعمار الفرنسي. فقد تداخلت الجماعات البربرية ببلاد المغرب، مع الجماعات الفينيقية واليونانية والرومانية والعربية، في الجوانب الاجتماعية والحضارية.

ورغم احتفاظ السكان الأصليين (أي البربر) في المناطق الجبلية، ببعض مميزاتهم كاللغة التي جعلوا منها لغة للحديث فقط، إلا أن الغالبية من السكان البربر مثل غيرهم من الأجناس الأخرى، استعربت واعتنقت الإسلام الذي استطاع بسماحته وتجاوزه للأعراق، أن يجمع بين العرب والبربر. وفي هذا يقول أحد الكتاب الفرنسيين (جوران): " أن قوة الإسلام، لم تترك مجالا لنفوذ ثقافي غريب عنه.. إن الإسلام لهذا السبب أقام وحدة أفريقيا الشمالية وأعطى بلاد البربر، طابعا مشرقيا".[3]

على أن ما يهمني في موضوع وحدة وتجانس شعوب المغرب العربي، هو ما تعلق منه بالعلاقات الجزائرية التونسية – التي هي موضوع دراستي- لتفسير حالة التضامن الشعبي الذي غالبا ما يكون تضامنا عفويا- خلافا للتضامن الرسمي (الأنظمة السياسية) الذي يخضع لأهواء السياسة وللمصالح القطرية – تجاه ما كانت تتعرض له المنطقة من أخطار وتحديات. وهو ما يدفعني إلى التساؤل عن "تنافي" الحدود بين الجزائر وتونس

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.22

[2] إتحاد المغرب العربي، المرجع السابق، ص.09

[3] إتحاد المغرب العربي، المرجع نفسه، ص.15- 16



التي تحدث عنها شارل أندري جوليان، وانعكاس ذلك على تجانس الحياة الاجتماعية في كلا القطرين، الجزائري والتونسي؟

إن دلالات هذا التجانس، تظهر بشكل جلي، في المناطق الحدودية والتخوم. فقد مثلت منطقة تبسة بالحدود الشرقية للجزائر ومنطقة الوسط الغربي للبلاد التونسية، منطقة تعمير قديمة، عرفت خلال الفترة الرومانية، إشعاعا حضاريا. إذ حرص الرومان الذين احتلوا أجزاء واسعة من شمال افريقيا(في بداية القرن الثالث ق م)، على تهيئة بلاد البربر وتنظيمها حتى يسهل عليهم استغلالها، لذلك اهتموا بتوطيد الأمن وتطوير الزراعة والتجارة، وأنشأوا المدن وربطوها بشبكة من الطرقات، فربطوا مدينة (Amadara) حيدرة، ومدينة (Tapacas) قابس، ومدينة (Hecatompyle Théveste) تبسة، ومدينة(Hippo Rigius) عنابة وغيرها، وكانت قرطاج، محور هذه الشبكة. ولأهمية المناطق الغربية لقرطاج، فقد ربطت بطريقين مباشرين أخريين: الأول من قرطاج نحو عنابة مرورا ببنزرت (Hippo Diarrhytus) والقالة (Chullu)، والثاني من قرطاج نحو تبسة، وقد بلغ طول هذا الخط 275 كلم.[1]

يغلب على محور تماس الحدود بين البلدين الجزائر وتونس، الطابع الصحراوي، إذ تتلامس بالحدود الغربية التونسية والحدود الشرقية الجزائرية، قبائل " الفراشيش" التونسية مع قبائل "الغرابة" الجزائرية. هذه الأخيرة، التي يمتد مجالها الجغرافي بين وادي ملاق شمالا، حتى إقليم الشطوط والصحراء جنوبا، إذ يستقر أولاد سيدي يحي بن طالب، في منطقة الونزة والمريج وعين الزرقاء شمال مدينة تبسة، وإلى جنوبها قبائل"العلاونة" و"النمامشة" و"البرارشة" و"أولاد سيدي عبيد". ويلامس مجال"الغرابة"، مجال القبائل التونسية:"الفراشيش" و"أولاد بوغانم" بقلعة سنان شمالا، و"الهمامة" بالجريد جنوبا.[2] ويعود سبب كثافة الحياة بهذه الحاشية الصحراوية الطويلة، إلى تدفق المياه بلا انقطاع من التل

---

[1] محمد السيد غلاب، وعبد الجواد شويقة، المرجع السابق، ص.283

[2] إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية- الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، الدار المتوسطية للنشر، ط1. تونس، 2016، ص.23

إلى القيروان مما أنشأ مجالا للحياة الحضرية باتجاه الجنوب، لا تتوفر إلا في الواحات المحظوظة.[1]

وقد ساعدت شبكة الطرق- كما أسلفت- على خلق حركة تبادل تجارية نشطة في الاتجاهين، فمدينة الكاف التي كانت تلتقي عندها خمس طرق قادمة من الجزائر، أهمها تلك التي تمر عبر القالة وقسنطينة، كانت تنتصب بها، سوق أسبوعية كل يوم خميس يؤمها أهالي البلاد التونسية، ورعايا إيالة الجزائر. وفي الجهة المقابلة، سوق اهراس كانت تأتيها القبائل التونسية الحدودية. وقد كانت المبادلات، ترتكز على الأغنام والحبوب وما يصنع من الحلفاء من حصير وسجاد وغيرهما، وكذلك تجارة الأسلحة والبارود والتبغ، وهي تجارة موازية تعرف بـــ "الكنترة". وأيضا، سوق تبسة التي كان يقصدها أهالي البلاد التونسية. وقد بنى أهل وادي سوف من جهتهم، علاقات متينة مع أهل الجريد في أثناء أسفارهم إلى مدينة تونس.[2]

وقد ساهمت صعوبة المناخ وقسوة الطبيعة بالمنطقة، في تطبيع أهلها على ثقافة التآزر وواجب الإجارة، في أوقات الحروب كما في أوقات الكوارث الطبيعية، تقاسما للمحن وتنفيسا للكروب، نتج عنه، تشابك في العلاقات الاجتماعية بين القبائل الحدودية الجزائرية والتونسية، سواء من خلال التبادل التجاري (الأسواق) أو من خلال الترابط الأسري، الناتج عن الزواج بين القبائل التونسية والقبائل الجزائرية. وأصبح هكذا، المجال الحدودي مفتوحا لتحرك القبائل من الاتجاهين، دون عوائق خاصة مع انتفاء الموانع الطبيعية. وهو ما جعل- كما أسلفت- الجنرال "روندون" (Randon) (1851ديسمبر- يونيو/ جوان1857)، يعلق لاحقا (أي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر) على ظاهرة التواصل بين المجموعات الحدودية الجزائرية والتونسية بـــ "حالة الانصهار التام".[3]

ولعل روندون، وقبله آجرون، ليسا الوحيدين اللذين أشارا إلى هذا التجانس الطبيعي و"الانصهار" الاجتماعي، فقد أوجزهما أيضا، الشيخ البشير الإبراهيمي بالقول:" كل هذه العوامل صيرت هذا الشمال عربيا على الأسس الثابتة من دين عربي ولغة عربية

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.23

[2] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.79، 153. ولمعلومات أوفى، يرجى العودة إلى المرجع نفسه، ص.148- 158

[3] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص. 75- 90

وآداب عربية ومنازع عربية وتشريع عربي.. وجاء التاريخ وهو الحكم في مثل هذا فشهد وأدى، وجاءت الجغرافيا فوصلت هذا الشمال بمنابت العروبة من جزيرة العرب.. وجاء الزمن بثلاثة عشر قرنا تشهد سنونها وأيامها بأنها فرغت من أعمالها". ولم يختلف عنه بيرم (أحمد) التونسي وهو يصف طبائع وأحوال أهل الجزائر حين زارها فقال:" وصفة عوائدهم في الجزائر هي مثل أهالي تونس في السلام والحياء.. وأما بقية الصنائع، فإنها على نحو ما بتونس.. وأما هيئة المساكن والطرقات، فإن الجديد على ما في فرنسا والقديم على نحو ما في تونس.. ولبس الأهالي نحو لبس التونسيين.. وكذلك الأكل والمواكب على أنواعها، فإنها على نحو ما في تونس. وأما اللغة، فهي أيضا عربية محرفة على نحو ما في تونس..". [1]

ورغم ما كان يسود العلاقات، بين القبائل الحدودية الجزائرية والتونسية في أثناء حملات الإغارة التي هي "عادة جارية بين العربان من الزمان القديم" وسجية من أصل الخلقة [2]، فان تشابك وتداخل العلاقات الاجتماعية في الفضاء الحدودي بين الجزائر وتونس، واحتكام هذه العلاقات، إلى الروابط الدينية واللغوية الوثيقة، سمحت بإقامة علاقات ثقافية وسياسية متواصلة، يصعب تفكيكها.

3- العـوامـل السياسيــة:

إن الحديث عن الأوضاع السياسة التاريخية التي عرفتها دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب الأقصى)، يحتاج مني العودة إلى الوراء لآلاف السنين، وهذا ليس موضوع دراستي بالأساس، ولكنني سأعود ولو باختصار، إلى الفترات القريبة التي تقيم الدليل على ظهور هذه الكيانات ضمن كيان سياسي موحد.

يزعم شارل أندري جوليان، أن البربر ورغم أنهم كانوا يعرفون بأنهم شعب واحد، إلا أنهم لم ينجحوا يوما في تحقيق وحدتهم حول عاصمة واحدة، بسبب التجزؤ الجغرافي (لاستيطانهم الجبال) وكثرة الغزوات والصراعات. وبرأيه أن المحاولتين الوحيدتين اللتين كاد فيهما البربر تحقيق وحدة المغرب، كانتا: الأولى على يد العاهل (أغليد) مسينيسا في

---

[1] خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900- 1939م، ط2. دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.60، 62

[2] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.23



ق02 ق.م، والثانية في عهد الدولة الصنهاجية (بني مرين في مراكش) في ق 12م، وأخفقت هاتين التجربتين، بإرادة روما الاستعمارية.[1]

إلا أن آجرون باعتقادي وإن أصاب في الثانية (لأن الدولة الصنهاجية (972-1147م) توقف نفوذها عند الجزء الغربي من المغرب الأوسط)، فإنه أخطأ في الأولى عندما أنكر على مسينيسا، توحيده لبلاد المغرب في الوقت الذي أنشأ هذا الأخير، مملكة نوميديا القوية (عاصمتها سيرتا) امتدت حدودها، إلى كامل بلاد الشمال الأفريقي تقريبا، من موريتانيا إلى برقة، ونظم الفلاحة، وطور حياة المدن وصك العملة، وظل دولته قوية إلى أواخره عهده (238- 149 ق م).[2]

أما في مرحلة العصور الوسطى، فقد شهد شمال أفريقيا، قيام دول كبيرة، مثل دولة المرابطين- الدولة الصنهاجية التي سبقت الإشارة إليها- والموحدين، وتمتع في ظل هذه الدول، بالوحدة السياسية. ولم يألف العرب في هذا العصر، تقسيم هذه الدول إلى كيانات سياسية منفصلة، وكانوا لا يميزون بين بلاد المغرب إلا بالإشارة إلى الجهة، فكانوا يشيرون إلى مراكش باسم المغرب الأقصى، وإلى الجزائر باسم المغرب الأوسط، وإلى تونس باسم تونس أو أفريقية. وظلت هذه التسميات، غير محددة من الناحية الجغرافية لعدم وجود حواجز طبيعية تفصل بينها.[3]

لكن ملامح الانقسام، بدأت منذ القرن الـــثالث عشر الميلادي، بعد أن ضعفت دولة الموحدين الأموية، وحلت محلها بالتدريج ثلاث دول: الدولة الحفصية في تونس، ثم دولة بني بني عبد الواد، في المغرب الأوسط، ودولة بني مرين في المغرب الأقصى، في

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.24- 25. وكذلك شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث والمعاصر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1997، ص.10.

[2] Stephane Gsell, histoire ancienne de 'l Afrique, Tom. V: les Royaumes indigènes otto zeller verlag. Osnabruck, 1979, p.162

[3] للدول الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) أما بالنسبة لمنطقة "افني" والصحراء الاسبانية" (الصحراء الغربية) والجيب الاسباني في جنوب مراكش وسبته ومليليه، فهذه تعود بتاريخها إلى وقت التغلغل الاسباني في شمال غرب افريقية. يسري الجوهري، المرجع السابق، ص.185.

منتصف وأواخر القرن الثالث عشر، على التوالي.[1] على أن تاريخ ظهور الحدود السياسية لدول المغرب العربي، يعود إلى الوجود العثماني خلال القرن السادس عشر.[2]

المبحث الثاني: هجــرات الجزائريــين إلـــى البــلاد التونسيـــة:

في البداية، كان من المهم هنا أن أفصل في مسألة توظيف مصطلحين يتم عادة استعمالهما بشكل متداول، وأحيانا أخرى بشكل مترادف، وهما "اللاجئين" و"المهاجرين"؟ لكن هل لهذا السؤال من الناحية الشكلية ما يبرره ؟ أعتقد أن الجواب سيكون بنعم، ذلك أن لكل مصطلح ما يبرره من الناحية الاصطلاحية والوظيفية، فاللاجئ ليس هو المهاجر، وأكاد أقول، أنه جرى الاتفاق بين المؤرخين والدارسين، على حصر كل مصطلح في فترة معينة من الفترات. وإذا كانت الدراسات، تتفق حول مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر عموما، بوصفها حركة هجرة، فإن فترة الاحتلال (1830– 1962) تعرف في أحايين كثيرة، تداخل المصطلحين، خاصة مع اشتداد عنف السياسات القمعية الاستعمارية أين تصبح مصطلحات الهجرة، والتهجير واللجوء والنزوح، مرادفات لنفس المعنى.

وفي تقديري الخاص، فإن هذا التصنيف يخضع – سواء عن قصد أو بدونه– لقراءة سياسية للتاريخ، لم يستطع المختصون التملص منها. فمصطلح "اللاجئون" يوظف– وإلى اليوم بشكل واضح – كلما تعلق الأمر بالحديث عن المآسي الإنسانية الناتجة عن النزاعات والحروب. أما مصطلح "المهاجرين"، فيوظف خارج هذه الظرفية. هذا من حيث التوصيف، أما أسبابهما فبرأيي لا تختلف كثيرا، وهي واحدة فأسباب الهجرة هي نفسها أسباب اللجوء، مع فارق الإكراه المادي الحسي في حالة اللجوء. على أن هذه "الانتقائية" في التوظيف، هي أيضا نتيجة لعدم وضوح، تعريف هذين المصطلحين. فالهجرة، تعرف على أنها ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض، وتعني انتقال الإنسان من مكان إلى آخر، تبعا لعوامل الجذب أو الطرد، بحثا عن أسباب الحياة، من ماء وغذاء وأمن.

لكن تبقى هذه الدباجة، غير دقيقة ويمكن تأويلها بأكثر من صورة، وهو ما أدى إلى اختلاف تعاريف معنى أو مفهوم الهجرة. فالأمم المتحدة عرفتها على أنها، مغادرة

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص.10– 13

[2] يسري الجوهري، المرجع نفسه، ص.185



السكان أو الأفراد لموطنهم الأصلي إلى موطن الوصول.[1] كما تعني مغادرة الأشخاص لبلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى لاستقرار بصفة مؤقتة أو دائمة. أما التعاريف العربية فتميل إلى ربطها بأصل الكلمة (الهجرة) وهي هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، من مكة إلى المدينة في سنة 622 م، وهي بهذا، تجمع بين المقاصد الدينية والأسباب الدنيوية.[2]

وإذا كانت الهجرة في التفاسير الدينية، كلمة شاملة تغني عن اللجوء إلى الاشتقاقات والمرادفات، فانه وجب في غيرها من التفاسير(الأجنبية)، التمييز بين الهجرة التي تعني الانتقال من مكان إلى آخر، والتي قد تكون فيها عوامل الجذب إلى موطن الهجرة أقوى من عوامل الإكراه، وبين التهجير الذي يعني إرغام الناس على ترك أوطانهم الأصلية، خارج إرادتهم، وهنا نكون أمام معنى "اللجوء" فمن يجبر على الهجرة سواء بفعل عوامل اقتصادية كانت أم عسكرية أو سياسية أو دينية، يسمى "لاجئا"، فاللجوء يعني الإكراه.[3] وهو ما يعني أن لفظ اللجوء، يشتق معناه من لفظ الهجرة.

لكن على العموم، وعلى مستوى المقروء من الكتابات التاريخية، نرى شبه اتفاق بين الدارسين على حصر مصطلح "المهاجرين" في الفترة الممتدة حتى تاريخ الفاتح نوفمبر 1954(الثورة التحريرية)، ليبدأ مصطلح اللاجئون، ابتداء من هذا، التاريخ إلى غاية الاستقلال.

1 – هجـرات الجزائريين الأولى إلى البلاد التونسية:

هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية، عادة بعيدة تعود جذورها إلى العصور القديمة، وقد رأينا، كيف أن تعاقب موجات الاستعمار وتداول الحضارات، على القطرين الجزائري والتونسي، منذ عهد الدولة القرطاجية والنوميدية، مرورا بالاحتلال الروماني والبيزنطي، ووصولا إلى الفتح الإسلامي للمغرب الكبير، فعل مفعوله في توحيد طبائع

---

[1] أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830– 1954)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، 2011/2010، ص.21.

[2] عبد القادر عزام عوادي، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس(1912– 1962) تونس العاصمة أنموذجا، دار الألمعية للنشر والتوزيع – قسنطينة– الجزائر، 2014، ص.51– 52

[3] عبد القادرعزام عوادي، المرجع السابق، ص.57. وكذلك أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص.20.

وعادات الجزائريين والتونسيين. كما أن هجرات القبائل العربية التي قدمت من المشرق العربي، مع الحملات الأولى للفتح الإسلامي في أوائل القرن السابع الميلادي، توزعت في كامل منطقة المغرب الإسلامي الكبير، كقبائل الربايعه، وقبائل المخالبه (التي استقر البعض منها بورقلة وأصبحت تسمى "المخادمه") التي توزعت بين جنوب ليبيا (بنقردان) والجنوب الغربي لتونس، وصولا إلى سوف في الجزائر. وقد لمع رجال من "الربايعه" في كل من الجزائر وتونس، نذكر منهم، أبي إسحاق إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبد الرفيع الربعي 637ه/ 1239م- 733ه/1333م) الذي كان خطيبا بجامع الزيتونة في أواخر القرن الثالث عشر، ومحمد بن الرايس الربعي (الذي كان مكلفا بكتابة الإنشاء (التقارير)، وتولى منصبا بعمالة بجاية في سنة 1275- 1276م، على عهد الدولة الحفصية.[1] كما كان أبو راس الناصر[2]، المؤرخ والعالم الجزائري الذي ذاع صيته خلال النصف الثاني من القرن عشر في كامل المغرب العربي (وتوفي سنة 1823 عن عمر ناهز التسعين سنة)، ينزل بتونس في أثناء رحلاته إلى المشرق العربي وإلى الحجاز، يلتقي فيها بعلمائها ومشايخها، ويتذاكر معهم. من ذلك، نزوله بتونس في أثناء العودة من رحلة الأولى إلى الحج، في عام 1205ه- 1790م والتقائه بالعديد من علمائها. كما التقى في حجته الثانية في عام 1226ه- 1811م التي دامت سنة كاملة، بالكثير من علماء الإسلام في المشرق، وفي تونس. هذه الأخيرة التي التقى فيها، بكل من محمد بن المحجوب، وصالح الكواش، وإبراهيم الرياحي، وأحمد بيرم.[3]

وقد شكلت هذه الامتدادات الطبيعية والحضارية، جسرا لترابط ولتواصل الهجرات بين الجزائر وتونس، عبر مختلف الفترات، خاصة عبر الشريط الصحراوي للبلدين، الذي تمتد فيه الجسور القبلية إلى أقصى الحدود من جهة الشرق. ومن ثمة، فإن حركة الهجرة البينية، لا تصبح إلا فعلا مألوفا في حياة أهل الصحراء عموما. لذلك لا نستغرب، حركات هجرات السوافة، والورقلية والميزابيين الأولى إلى البلاد التونسية. وقد أشارت

---

[1] محمد بوزرارة، التخوم التونسية الليبية عبر التاريخ، نجع الذهيبات وجيرانه، دار سعيدان، تونس، 2014، ص.31، 41

[2] حول بعض آثاره، ينظر أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، الطبعة الثانية منقحة ومزيدة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (SNED)، الجزائر، 1981، ص.83- 103

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء. المرجع نفسه، ص.87- 88



إلى هذا، الرسالة التي بعث بها أحمد البدوي الورقلي، إلى الوزير خير الدين التونسي[1] في سنة 1889، يذكره فيها بان حراسة سوق العطارين(وسط العاصمة تونس)، هي موكلة "للورقليين" منذ خمسة قرون.[2]

ولما كانت أخبار جامع الزيتونة العامر، تتواتر إلى عموم بلاد المغرب الكبير، فقد شد إليه أهل العلم وخاصته من الجزائريين، منذ أواخر القرن العاشر الميلادي، بغرض الأخذ بعلوم الدين وما اتصل بها من علوم الدنيا، ومنهم من طال به المقام في تونس، إلى الحد الذي أصبح فيه جزء من المكون الاجتماعي والثقافي للتونسيين. وممن وصلت أخبارهم وذاع صيتهم من الجزائريين في تونس، نذكر إبن الزبيب الحسن بن محمد القاهري (340- 420ه) (951- 1029م) الذي تبوأ الصدارة في قول الشعر بين معاصريه القيروانيين، وإبن رشيق القيرواني (385- 463ه) (995- 1070م)، وهو أول من وضع أسس النقد الأدبي. كما وصلتنا أخبار ابن الإمام عبد الرحمن بن محمد (741ه- 1340م) الذي كان من أشهر علماء عصره، ولم يكن في المغرب العربي كله، أعظم منه رتبة، وكذلك المليكشي محمد بن عمر البجائي الجزائري (740ه- 1329م) الذي تولى "خطة الإنشاء" في تونس، والرصاع محمد بن قاسم (894ه- 1489م) الذي تولى" قضاء الجماعة" بتونس العاصمة، ثم إمامة جامع الزيتونة[3]، وعائلة الخضر بن حسين (1874- 1958م) التي تعود إلى نواحي طولقة ببسكرة، الذي كان والده حسين خضر، قد هاجر قبل قرن إلى مدينة نفطة التونسية برفقة صهره الشيخ مصطفى بن عزوز. وبنفطة ولد

---

[1] خير الدين التونسي (1810- 1890 وفي مراجع أخرى 1822- 1889): من كبار رجال الفكر والإصلاح في تونس، تأثر بأفكار المصلحين العثمانيين، وحين عين وزيرا في في عهد محمد باي الثاني، قام بإصلاحات عديدة داخل الدولة. وعندما تولى الوزارة الأولى (1873- 1877م)، واصل إصلاحاته لجهاز الدولة. كما شجع التعليم، فأنشأ مدرسة الصادقية، وأعاد تنظيم التعليم الزيتوني، وشجع الطباعة والنشر. وبعد إبعاده، سافر إلى الأستانة سنة 1878، فولاه السلطان عبد الحميد منصب الصدارة العظمى (رئيس الوزراء). توفي في الأستانة عام 1890. من مؤلفاته: " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك". فارس العيد، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس (1848- 1930م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة1. أحمد بن بلة، 2016- 2017، ص.81. وكذلك يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التتونسية بين الحربين العالميتين، دار هومه، الجزائر، 2013، ص، 19

[2] فارس العيد، المرجع السابق، ص.81

[3] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.75- 76



الخضر بن حسين، ثم انتقل مع والده إلى تونس العاصمة، ودرس بجامع الزيتونة، تولى بعدها القضاء ببنزرت حتى سنة 1904، ثم تحول للتدريس بجامع الزيتونة والصادقية، هاجر بعدها إلى دمشق ثم مصر عام 1922، وأصبح مدرسا وعضوا في هيئة كبار علماء الأزهر، وعين عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق، ليتولى في عام 1953 إمامة مشيخة الأزهر.[1]

2-هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830):

وخلافا لهجرة الجزائريين الأولى التي يمكن اعتبارها إلى حد ما "طوعية" وتحكمت فيها بشكل كبير، العوامل الطبيعية والاجتماعية، فإن هجرة الجزائريين بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، كانت قصرية فرضها عليهم هذا الاحتلال. وقد عكست ظاهرة هجرة الجزائريين وبالأعداد الكبيرة التي عرفتها، إلى خارج الجزائر وإلى تونس بشكل خاص، صورة جلية عن نظام حكم استعماري، لم يكن "تعاونيا ولا متقبلا للوضع الجزائري بل كان حكما قاسيا واضطهاديا"[2]، سُلط على الأهالي الجزائريين منذ بداية الاحتلال (1830) إلى أواخر أيامه.

وقد شكلت الأوضاع العامة السياسية والعسكرية، الاجتماعية والثقافية في الجزائر المستعمرة، السبب الرئيس في موجات هجرة الجزائريين، هروبا من سياسة القمع التي انتفت معها كل أسباب العيش أمامهم.

أ-أسبـــاب الهجـــرة:

وعلى الرغم من أن هجرات الجزائريين إلى البلاد التونسية، لا يمكن اعتبارها "هجرات خاصة، كونها كانت هجرات جوارية للقبائل الحدودية، التي تنتفي أمامها الحواجز الحدودية المادية والمعنوية بين الشعوب والأقوام "الحدودية"، التي هي معتادة بطبيعتها(ومن الجانبين) على حرية الحركة، إلا انه ومع هذا، تظل الهجرة مرادفة للحرمان، ونتاج أسباب هي في جوهرها، دافعة بالأفراد والجماعات إلى الابتعاد عن الوطن والأهل والعشيرة، وهو ما ينطبق على هجرات الجزائريين بعد احتلال بلادهم سنة

---

[1] خير الدين شترة، المرجع نفسه، ص.321.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930،ج2.ط3. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص.125.

1830، إلى تونس والمشرق العربي، وحتى إلى فرنسا نفسها، طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر(فترة المقاومات الشعبية المسلحة)، هروبا من سياسة البطش والتقتيل التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية بحق الأهالي، انتقاما منهم وعقابا لهم على مقاومتهم لها.

- **الأسبـــاب السياسيـــة العسكريـــة:** ويمكن إيجازها في:

- ترسانة القوانين والمراسيم الأهلية التي جعلت من الجزائريين، رعايا فاقدين للحريات السياسية والمدنية، لعل أسوأها قانون الأهالي المهين، الذي كان الهدف منه إذلال وإخضاع الجزائريين وقتل روح المقاومة فيهم، بموجب قانون "المسؤولية الجماعية". فكل تنقل بدون رخصة أو إقامة وليمة أو حج بدون إذن أو التأخر عن دفع الضرائب، يلزم الأهالي جماعيا، بتحمل المسؤولية. كما أن الإدارة الاستعمارية، مخولة بموجب هذا القانون وبأمر من الحاكم العام، القيام بعمليات الحجز والسجن والطرد والتغريم دون المرور على المحاكم.[1] وقد بدأ العمل بهذا القانون في أثناء ثورة الحاج محمد المقراني في 1871. ومن بين أنواع الاضطهاد المرعب الذي أعقب الثورة، مصادرة الأراضي التي يملكها الثوار (سبعة ملايين هكتار) وغرامة مائة ألف فرنك عن كل بندقية محجوزة.[2]

- عمليات التقتيل الجماعية والتطهير العرقي، التي تعرض لها الشعب الجزائري، إذ قتل ثلث إلى ربع السكان الجزائريين، في الفترة ما بين 1830 إلى 1870 وحدها.[3]

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.125

[2] إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.290

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.55



- **الأسبـــاب الاجتماعيـــة، الثقافيـــة والدينيـــة:** ويمكن حصرها في: [1]

- محاصرة الطبقة المثقفة (القليلة) ورجال السياسة الوطنيين، ومنعهم من النشاط والحركة، الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى الهجرة نحو الخارج، خاصة تونس والمغرب والمشرق العربي.

- سياسة تهديم الكيان الجزائري، التي انتهجتها السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وما نتج عنها، من محاولة تفتيت مقومات هذا الكيان من دين ولغة وتاريخ. فقد وضعت السلطات الاستعمارية، يدها بالكامل على المؤسسات الدينية من خلال تعيين الأئمة والقضاة الشرعيين، وحتى تحديد المواسم الدينية. كما صادرت الأملاك الوقفية التي كانت تمول المدارس والفقراء.

- كما شمل التهديم أيضا، البنية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إرهاق السكان الجزائريين بالكثير من أنواع "الضرائب العربية" (les impots arabes) الخاصة (العشور، الحكر، اللزمة، الزكاة) والتي ظل الجزائريون يدفعونها إلى غاية 1918، في إطار استمرار نظام البايلك، منذ العهد العثماني. وكانت هذه الضرائب، تمثل ما بين 5/1 إلى 3/1 عائدات الجزائريين، تذهب لتمويل عملية الاحتلال. كما أن عدد الأوروبيين الذين استقدموا إلى الجزائر، قد بلغ في نهاية القرن التاسع عشر، ربع سكان الجزائر[2]، استحوذوا على أجود الأراضي الزراعية. فمثلا بين 1904 و1927، تحصل الأوروبيون من مجموع الـــ 237 ألف هكتار التي استولت عليها الإدارة الاستعمارية من أراضي الجزائريين، على 172 ألف هكتار، مضاف إليها 25 ألف هكتار أخرى وزعت عليهم مجانا، شرط البقاء فيها لمدة 20 سنة، وفي حال التخلي عنها، لا تباع إلا للأوروبيين.[3]

ب- تهجيــر الجزائرييــن إلــى البـــلاد التونسيـــة:

اتسمت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، بالعنف والقسوة منذ الأيام الأولى للاحتلال، إلا أن التحول الأخطر فيها، كان أولا، مع تولي الجنرال بيجو (Bugeaud) منصب الحاكم العام للجزائر في سنة 1840، والذي أعطى للاستعمار طابعا

[1] Gilbert Meynier, L'Algérie et les algériens sous le système colonial. Approche historico-historiographique.in: Insaniyat, N°.65- 66 2014, p.14

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع نفسه، ص.126

[3]Gilbert Meynier, op.cit.p.14- 15



رسميا. ثم ثانيا بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870- 1940) التي تميز حكمها بالقمع والتنكيل.[1] وهذه الفترة هي التي شهدت أكبر موجات هجرة للجزائريين، خارج الجزائر.

ومن المفيد هنا، الإشارة إلى أسلوبين أساسيين أجبرت بواسطتهماالسلطات الاستعمارية، الجزائريين على الهجرة خارج الجزائر، وإلى البلاد التونسية بشكل خاص:

- **بواسطـــة سياســـة القمـــع والتقتيـــل:** فقد تبنى الجنرال بيجو خلال فترة إدارته (1840- 1846)، سياسة "الأرض المحترقة" (أو المحروقة) وطالب جنوده، بخلق جو من الرعب، تستحيل معه الحياة للجزائريين، وصدرت إليهم الأوامر اليومية بخلق مظاهر الهلع في أوساط الأهالي، وحرق محاصيلهم الزراعية وحجز الأطفال والنساء وخنق قبائل كاملة داخل الكهوف (مغارة الفراشيش)[2]، ومصادرة الأراضي. إذ صدر في 02 ديسمبر1840، قرار يقضي بمصادرة الأراضي التي تغيب عنها أصحابها لمدة ثلاثة أشهر، بهدف القضاء على المقاومة المسلحة التي يقودها الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، ومقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري. وصدر مرسوم آخر في 31 أكتوبر1845، تضمن حق السلطات الاستعمارية في مصادرة أملاك الجزائريين الذين يقترفون أعمالا عدائية ضدها[3]، ثم صدر مرسوم ثالث في الـــ 21 يوليو/ جويلية 1846،

---

[1] صالح عسول، اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة (1956- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009/2008، ص.08.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.18- 20، 52،53. وكذلك
Annie Rey- Goldzeiguer, aux origines de la guerre d'Algerie 1940-1945 de mers-kebir aux massacres du nord- constantinois, Casba Editions, Alger, 2002, p.32

[3] بعد تراجع مقاومة الأمير عبد القادر، اندلعت مقاومة بومعزة في أبريل/ أفريل 1845 بمنطقة الظهرة. وبفضل الدعم الذي تلقاه من قبيلة أولاد رياح، تمكن بومعزة من هزم قبيلة سنجاس الموالية للفرنسيين، ومن القضاء على الآغا الذي نصبته الإدارة الاستعمارية حاكما على المنطقة. وبعد توسع المقاومة، قامت القوات الفرنسية بحشد قوة من أربعة آلاف جندي مدعومين بمائتي قومي(les goumiers)، وتقدمت القوات الفرنسية باتجاه أولاد رياح وقامت بإشعال النيران لإثارة الذعر والرعب، ففرت النسوة والأطفال والشيوخ وحملوا معهم دوابهم وأمتعتهم وتحصنوا داخل مغارة الفراشيش (المسنودة ببركات ولي صالح حسبهم، التي كانوا يلجأون إليها في أوقات الخطر طمعا في حمايتهم). وبعد أن عجزت عن اقتحام المغارة، أمر القائد بيليسي، جنوده بتجميع الحطب أمام مدخلي المغارة (الشمالي والجنوبي) وإشعال النار فيهما. وقد ظلت النيران مشتعلة تحت حراسة الجنود الفرنسيين، طوال الليل. ويقول أحد الجنود في رسالة لعائلته "..=

يفرض على الأهالي، تقديم وثائق إثبات ملكيتهم للأرض وإلا تحولت هذه الأراضي، إلى أملاك الدولة. كما لجأت السلطات الاستعمارية، إلى تجزئة أراضي القبائل والعروش الكبيرة، بحجة أن الأراضي تزيد عن حاجة هذه القبائل والعروش. وهو ما أدى إلى تفكيك هذه القبائل والعروش وتقسيمها، إلى مجموعات صغيرة منفصلة، وتوزيع البعض منها، على دوائر إدارية مختلفة، بعد أن تمت مصادرة أراضيها وحجز جزء كبير من أملاكها.[1]

وهكذا، أدت سياسة الاضطهاد والترويع والقتل، ومصادرة الأراضي وإتلاف المحاصيل الزراعية، وسن الضرائب، إلى هجرة الجزائريين بالمناطق الحدودية، باتجاه التراب التونسي بأعداد هائلة، طلبا للأمن وبحثا عن مصادر الرزق، فلجأت القبائل المنتشرة حول بكارية، والحويجات، والماء الأبيض، وصفصاف الوسر، إلى مناطق قبائل الفراشيش المجاورة لهم مثل الصخيرات، فريانة، فوسانة وحيدرة، وهاجرت عروش أولاد سيدي عبيد الجنوبيين المنتشرين حول مناطق: عقلة الحرشان، بيتيتة سوكيا، بوموسى، نقرين، بئر العاتر، وجبل فوة، إلى مناطق الجريد بأقصى الجنوب مثل نفطة، توزر، واحات الشبيك، ميداس، تمغزة، أولاد بويحي وأولاد سلامة.[2]

كما هاجرت أعداد هامة من الجزائريين بعد احتلال مدينة عنابة (سنة 1832) والشريط الحدودي (القالة– سوق أهراس)، واستقرت في تونس العاصمة ومدن الشمال، كغزوان، وخمير، ووشتاتة، وهي في الغالب، عائلات إما امتنعت عن دفع الضرائب، أو هربت من الملاحقات القضائية.[3] واستقرت أيضا، أعداد هامة أخرى من العروش والعائلات الهاربة بسهول مجردة العليا، وجبال خمير في الشمال.[4] وفي في خلال مقاومة الحاج أحمد باي، والأمير عبد القادر في ثلاثينات وأربعينيات القرن التاسع عشر، لجأت

=كنا نسمع صيحات الرجال والنساء والحيوانات وكذا تصدع الصخور المتفحمة التي كانت تسقط داخل المغارة بفعل ارتفاع درجة الحرارة..". ويروي أحد المجندين الأسبان هذه المشاهد المروعة بقوله:"عند المدخل، كانت الابقار والحمير والخرفان مستلقية على الأرض وكأنها في رحلة البحث عن الهواء النقي. ووسط هذه الحيوانات، كانت النساء والأطفال.. في الأخير عددنا 760 جثة. إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.28

[1] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.26– 27

[2] عبد القادرعزام عوادي، المرجع السابق، ص.118،85

[3] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.34

[4] أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص.144

إلى تونس، أعداد كبيرة من الجزائريين المقاومين، نذكر منهم: الشيخ محمد الحسناوي بن بلقاسم الحناشي. كما لجأ إلى تونس، بعد تدمير واحة الزعاطشة (في بسكرة) سنة 1849، عدد كبير من الثوار الجزائريين، فآواهم سكان نفطة، وتوزر، ونفزاوة، بالجريد التونسي، وقدموا لهم العون الذي قدموه للشريف محمد بن عبد الله ورفاقه، ولأتباع محمد بوخنتاش البراكتي، والشيخ الصادق الرحماني من الخنقة، وبسكرة والمسيلة، ونقاوس، وبريكة ومعظم مناطق الهضاب العليا، طوال ثورات 1851.[1]

وفي منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت تونس قبلة الجزائريين من العلماء ورجال الدين من أصحاب الطرق الصوفية، الذين كانوا يرون أنه لا يجوز للمسلمين العيش تحت "سلطة الكافر". فعندما قدم الأمير محي الدين بن عبد القادر، إلى منطقة الحدود، وإلى نفزاوة في بداية 1871، اجتمع حوله عدد كبير من هؤلاء المقاومين القدماء، اللاجئين في تونس وطرابلس، وبدأوا في تنظيم حركة المقاومة والجهاد ضد المحتلين، ومن هؤلاء: الشيخ مصطفى بن عزوز، مقدم الطريقة الرحمانية، الذي قدم من واحة البرج بعد أن غزاها الاستعمار عامي 1843 و 1844، فأقام الزاوية الرحمانية بنفطة، والتي تحولت إلى ملجأ لكل الفارين والمنفيين من الجزائريين. وخلفه من بعده، إبنه الحفناوي على رأس زاوية نفطة، ثم إبنه أحمد الذي أسس زاوية رحمانية أخرى بالقيروان، وإبنه سليمان بن جلاب، آخر سلاطين بني جلاب بتقرت، الذي فر إلى تونس عام 1854، وشيخ الطريقة الجيلانية بورقلة، إبراهيم بن عبد الله، ومحمد بن علاق، مقدم أولاد يعقوب الأغواطيين، والشيخ محمد زروق بن صالح البسكري الذي قدم رفقة إبن هلال (الكاتب الخاص السابق للأمير عبد القادر) من طرابلس الغرب، وبن ناصر بن شهرة، والشيخ الميزوني، شيخ زاوية الكاف.[2] وفي سنة 1850، أسس إبراهيم الرياحي الجزائري، أول زاوية تيجانية (كانت قد ظهرت في سنة 1814 بالجنوب الجزائري، على يد مؤسسها أحمد التيجاني) بالبلاد التونسية، في الحاضرة، قبل أن تتوسع إلى الجنوب

---

[1] يحي بوعزيز،" دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1881"، في بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية المنعقد أيام 29-30-31 مايو/ماي 1981 بسيدي بوزيد- المطبعة الرسمية، تونس، 1986، ص.89- 90

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.90- 91. وكذلك خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.76

(التونسي)، وأسست زاويتي توزر ونفطة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انتشرت الزاوية الرحمانية في الشمال التونسي، فظهرت زاوية الشاوش صالح بباجة سنة 1846، وزاوية بنزرت في سنة 1860، وزاوية باب منارة سنة 1875.[1] وكانت الزاوية القادرية التي وصلت إلى تونس، قد امتد تأثيرها قبل هذا، إلى عين صالح وتوات، وغات، وإلى غدامس، على يد أبناء الشيخ إبراهيم بن أحمد الشريف (المؤسس الأول الزاوية) الذين انتشروا في كامل شمال أفريقيا، وأسسوا زواياهم في كل من نفطة قفصة، الكاف وقابس.[2]

ولعل من المهم في هذا السياق، الاشارة إلى الطريقة الدرقاوية التي انتشرت على نطاق واسع، بجهات كثيرة في تونس، وحتى في ليبيا واليمن وسوريا، وفي الجزائر والمغرب الأقصى، على يد أحمد بن عليوة الذي ولد بمدينة مستغانم في الجزائر في أواخر القرن العشرين. وقد سافر بن عليوة، إلى الشرق الأدنى وتجول لمدة عشر سنوات بين مصر وسورية، وإيران والهند، وعاد إلى الجزائر لنشر أفكار الجامعة الإسلامية[3] (التي كان يؤمن بها)، من خلال جريدة " البلاغ الجزائري" التي كانت تلقى انتشارا واسعا في كامل المغرب العربي، بل وفي الشرق الأدنى والأمريكيتين. وقد عاش بن عليوة، نصيبا من حياته، في تونس مبشرا لأفكاره الإصلاحية التي تقاطع فيها مع عبد العزيز الثعالبي، الذي كتب بدوره، الكثير من مقالاته في هذا الخصوص، في جريدة إبن عليوة (البلاغ الجزائري).[4]

---

[1] خير الدين شترة، المرجع نفسه، ص.77

[2] خير الدين شترة، المرجع نفسه، ص.76- 77

[3] يعرفها أبو القاسم سعد الله، على أنها حركة تدعو إلى تضامن المسلمين من أجل تحقيق الوحدة والقوة للوقوف في وجه التوسع الاستعماري الأوروبي. وتقوم فكرة الجامعة الإسلامية، على الإصلاح الديني والاجتماعي، بتمجيد العقل والعودة إلى نقاء السلف الصالح (أي العصر الذهبي للإسلام). وقد بدأت فكرة الجامعة الإسلامية "كما هو شائع"، في الربع الأخير= من القرن التاسع عشر، على يد جمال الدين الأفغاني (1838- 1897م) وتابعه محمد عبده (1849- 1905م)، ورشيد رضا (1865- 1935م). أما على المستوى الرسمي، فإن السلطان العثماني، عبد الحميد الثاني هو من حرك فكرة الجامعة الإسلامية، واستغلها. أبو القسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.113

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية. المرجع السابق، ص.417- 419

وقد تواصلت هجرة رجال الدين من الجزائريين، إلى البلاد التونسية حتى بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس في سنة 1881، خاصة وأنها تزامنت مع ظهور فكرة "الجامعة الإسلامية" (في سنة 1881)[1] في العالم الإسلامي التي حملها – كما ذكرت- علماء الإصلاح من أمثال جمال الدين الأفغاني (1838- 1897)، الذي دعا فيها، إلى حركة تجديد، تبعث في لأمة الإسلامية روح العمل، لتحقيق النهضة المنشودة.[2] وقد ألهب السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، مشاعر العرب المسلمين خاصة في الجزائر وتونس، بدعوته إلى تجسيد فكرة الجامعة الإسلامية، خاصة مع انتصار الباب العالي على اليونانيين في سنة 1897م. لذلك، شهدت الجزائر في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، موجة هجرة جديدة نحو الشرق الأدنى، نتيجة لهذه الدعاية، ونتيجة أيضا، للأخبار التي كان يبعث بها المهاجرون الجزائريون في الشرق الأدنى (الدولة العثمانية وولاياتها العربية)، إلى ذويهم في الجزائر والتي يتحدثون فيها، عن الحرية التي يتمتعون بها والمناصب العليا التي تولوها، مما شجع الكثير من عائلاتهم على اللحاق بهم.[3] كانت تونس في هذه المرحلة، حديثة العهد بالاحتلال (الفرنسي)، وكان هذا الاحتلال، أقل عنفا مما هو عليه في الجزائر المستعمرة، مما أحيى في رجال وعلماء الدين من التونسيين والجزائريين، الأمل في استنهاض همم التونسيين، لاستعادة "بلد إسلامي" من مخالب الاستعمار.

على أنه وبالرغم من استمرار تدفق الجزائريين إلى البلاد التونسية، إلا أن أكبرها، كانت تلك التي قام بها الثوار والمقاومون الناجون من مقاومات: صبايحية زمالات الحدود الشرقية، والكبلوتي، والمقرانيين، وبن ناصر بن شهرة، عام 1871، الذين توزعوا في عدة جهات من البلاد التونسية، خاصة بعروش: دريد[4]، وتطاوين بالجنوب الشرقي بعد

---

[1] آني راي غولد زيغار، "الحدود الجزائرية التونسية والحملة العسكرية بالبلاد التونسية"، في بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية حول: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، المنعقد أيام 29- 30-31 مايو/ماي 1981 بسيدي بوزيد- تونس، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، عدد1، منشورات المركز القومي للتوثيق الجامعي العلمي والتقني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المطبعة الرسمية التونسية، 1986، ص.159

[2] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.66

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية. المرجع نفسه، ص. 79، 127، 130، 134- 135

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.90

ثورة المقراني.[1] ومن هؤلاء، عائلة وأقارب المقراني نفسه. وقد كتب الأمير عبد القادر إلى الوزير التونسي رستم، يستوصيه فيها خيرا بالسيد محمد بن بوزيد المقراني وأفراد عائلته. وكذلك، رسالة الأمير عبد القادر إلى الوزير خير الدين، يستوصيه خيرا أيضا بأفراد عائلة المقراني المهاجرين إلى تونس.[2]

– **التهجير بواسطة تفكيك القبائل الحدودية:** يعلق ج. موكو(G. Mauco) (المتخصص في الدراسات النفسية والاجتماعية) في هذا الشأن، على نمط حياة القبائل والعروش الحدودية، واختلاط علاقاتها الاجتماعية إلى الحد الذي يجعل منها مجتمعا واحدا، بقوله أن:" السكان الأجانب لأي شعب مجاور، يمثلون امتدادا ديمغرافيا لهذه الشعوب نفسها".[3] وهي الفكرة التي تكون السلطات الاستعمارية، قد بنت عليها سياستها في تفكيك القبائل الحدودية، خاصة أمام الصمود القوي الذي كان يبديه هذا "المجتمع" في المنطقة الحدودية الشرقية، تجاه محاولات التفكيك. ومن هنا، جاءت الخطة العسكرية الفرنسية القاضية بافراغ المناطق الحدودية، وتشتيت سكانها الأصليين. إذ وبعد انهاك السكان في هذه المناطق، بتفكيك القبائل والعروش، كان يعاد تحضير وتجميع ما تفرق من شملهم، في كيانات غير متجانسة (أسريا واجتماعيا). وحينئذ، يكون "المجتمع" المقيم في المناطق الحدودية، مجتمعا مفكك الأجزاء والروابط، وليس ثمة في متناوله، سوى الإختيار بين أمرين لا ثالث لهما: الهجرة أو البقاء – إلى حين– باسم الروابط الدينية.[4]

وقد أكد الضابط العسكري (Richard) في سنة 1845، على أهمية الفصل بين هذه الدواوير والعروش، بواسطة الحواجز الطبيعية كالجبال والغابات والأودية، وحفر الخنادق حول كل زمالة، وإحاطة هذه الخنادق بأحزمة من التين الشوكي. وفي هذا السياق، تم

---

[1]Kamel Kateb, Européens, indigènes et juifs en Algérie (1830-1962) représentation et réalité des populations, El.Maarifa éditions, Alger, 2010.p.53

[2] يوسف الجفالي، الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929، البحث في الكفاءة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1992– 1993، ص.54

[3]Haggui Djamel, les algeriens originaires du Sud dans la ville de Tunis pendant l'époque coloniale: 1881- 1956(Mozabites, Souafas, Ouarglas), Mémoire de DEA en histoire contemporaine, université de la Manouba(Tunisie), faculté des lettres, 2003- 2004, p.17

[4] آني راي غولد زيغار، المرجع السابق، ص.160

تفكيك قبيلة النمامشة،[1] وهي أكبر القبائل بمنطقة تبسة على الحدود التونسية، حيث تم الإبقاء على تبعية عرشي العلاونة والبرارشة، إلى إقليم اختصاص دائرة تبسة، بينما تم فصل عرش أولاد رشايش، وألحق بدائرة اختصاص خنشلة.[2]

وعلى إثر احتلال مدينة تبسة من قبل القوات الفرنسية في سنة 1846، وبعد المقاومة التي أبدتها عروش أولاد رشاش، وأولاد العيساوي، وقبائل أولاد يحي المتاخمون لقبائل الفراشيش التونسية، عمدت القوات الفرنسية إلى نشر الذعر والهلع بين السكان، مما أجبر العديد من القبائل المنتشرة حول مناطق: بكارية، الحويجبات، الماء الأبيض، وصفصاف الوسر، على الفرار الجماعي نحو مناطق، الفراشيش (الصخيرات، فريانة، فوسانة، وحيدرة)، والجريد التونسي (نفطة، توزر، واحات الشبيكة، ميداس، وتمغزة)، وأولاد سيدي عبيد الجنوبيين المنتشرين بمناطق، عقلة الحرشان، بيتيتة سوكياس، بوموسى، نقرين، بئر العاتر، وجبل فوة، الذين التجأوا إلى قبائل الهمامة، في مناطق أولاد بويحي، وأولاد سلامة. كما لجأت إلى الجنوب الغربي التونسي، قبائل وعروش أولاد الرشايش(الرشاش)، البراركة، أولاد خليفة من النمامشة.[3] هذا، بالإضافة إلى قبائل وادي سوف ووادي ريغ.[4]

وبعد أن فرت عروش أولاد سيدي عبيد من مناطقها في سنة 1855، أعادت السلطات الاستعمارية بعد عشر سنوات، تجميعها بطريقة مفتعلة مع العائلات المفككة في بكارية والماء الأبيض، لحراسة ممرين من ممرات القوافل. وفي سنة 1870، لم يبق أي أثر لهذه العروش. كما قامت السلطات الاستعمارية بعد انتفاضة 1871، بتثبيت إحدى

---

[1] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص. 27

[2] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص. 26- 27

[3] قبيلة النمامشة: تعد بعروشها الثلاث(البرارشة، العلاونة، أولاد رشايش) أكبر القبائل في المنطقة. وقد عد ت في منتصف القرن ق19، حوالي 12000 نسمة يتوزعون بين شمال تبسة وجنوب شط غرسة. ويتشكل عرش البرارشة من فرق: الزرادمة، أولاد محبوب، بني وسايد، وأولاد صميدة. فيما يتشكل عرش العلاونة من: أولاد شامخ، أولاد سعد، أولاد المرة، الجلامدة، والجدور. أما عرش أولاد رشايش فيتكون من: أولاد زايد، أولاد ثابت، ومقادة. إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.27

[4] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.29، 35

وثلاثين عائلة (104 شخصا) من عائلات أولاد سيدي الشيخ المحولة، داخل قبيلة أولاد سيدي يحي بن طالب.[1]

كان غرض السلطات الاستعمارية الفرنسية من ترحيل سكان المناطق الحدودية وتوطين مجموعات من خارج المنطقة، هو استعمال هذه المجموعات "الغريبة" لمواجهة القبائل الثائرة في المنطقة. فمثلا استعمل قبيلة أولاد سيدي يحي بن طالب من المريج لمواجهة قبيلة أولاد بوغانم المتمردة، وهو ما يؤكده ليون روش في رسالته إلى باي تونس بتاريخ الــ 26 جانفي 1861م، التي يؤكد له فيها أن السلطات الفرنسية في إيالة الجزائر على علم بما يجري بين القبائل الحدودية. وهو على ما يبدو، تحذير مبطن للباي من أن السلطات الفرنسية تراقب الوضع جيدا:" أنا متحقق أن مراد جناب الباي دوام المودة وحسن المجاورة وإنما الدولة التونسية لم تجد الإعانة على ذلك من قيادها ونحن الآن مرتاحين من أولاد بوغانم لأن أولاد سيدي يحي بوطالب نازلين على طول جميع الحدادة التي من جهتهم وأولاد سيدي ناجي من الفراشيش لم يتدخلوا كثيرا في الغارات التي تقع في عرشهم والغالب من أولاد وزاز، هم الأكثر غارا وخصوصا، الزعابة، والروابح والصبايكية".[2]

وبالجنوب، وبعد المقاومة التي أبداها سكان وادي سواف للاحتلال الفرنسي، عقب سقوط المدينة في سنة 1854(مقاومة محمد بن التومي بن إبراهيم الملقب ببوشوشة 1870- 1874، ومقاومة الهاشمي الشريف سنة 1881 ضد الحكم العسكري في الجنوب)، باشرت السلطات الاستعمارية، حملة قمع وترويع واسعة، أجبرت على إثرها، العشرات من السكان على الفرار باتجاه الأراضي التونسية القريبة منهم، طلبا للنجاة، وبحثا عن مصادر العيش. كما قامت السلطات الاستعمارية، بالترحيل القصري للعديد من العائلات التي شاركت في مقاومة 1870، نحو الأراضي التونسية خاصة منطقة الرديف.[3]

وإذا كانت حركة هجرة الجزائريين من باقي المناطق، قد عرفت شبه توقف، فإن هجرة الجزائريين من سكان الجنوب، إلى البلاد التونسية، قد استمرت على نحو متصاعد

---

[1] آني راي غولد زيغار، المرجع السابق، ص.161

[2] ادريس رائسي، المرجع السابق، ص.35

[3] عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص.85- 86

مع بدايات القرن العشرين، خاصة مع اكتشاف البترول في سنة 1904 بقفصة. إذ قدمت أعداد كبيرة من السوافة إلى البلاد التونسية، خاصة نحو مناطق: قفصة، المتلوي الرديف، أم العرايس، والمظيلة، ومنطقة الجريد، كنفطة وتوزر اللتين تتركز بهما أكبر أعداد السوافة. وأيضا الرديف، التي كان قد هاجر إليها العشرات من سكان وادي سوف للعمل في مناجم الفوسفات.[1] كما اتجه السوافة للعمل بالفلاحة، خاصة في أعمال الدرس التي يجيدونها، وكان موسم الدرس[2]، الذي يبدأ من شهر مايو/ماي إلى شهر أكتوبر، يعرف توافد أعداد كبيرة من السوافة. وقد أدى انخراط السوافة الكبير في "نقابة عمال الزراعة التونسيين" (Syndicat des ouvriers céralistes tunisiens) إلى هيمنتهم بشكل كبير على النشاط الفلاحي، مما أدى إلى نشوب خلافات حادة بين التونسيين والجزائريين(السوافة) بسبب تزايد نسبة البطالة بين التونسيين، وتظاهر التونسيون صراحة في الـــ04 يونيو/جوان 1937 ضد توظيف السوافة، مما استدعى من البنك التونسي، والمغازات العامة، إلغاء مؤقتا لكل أعمال المناولة لصالح السوافة. وتم حل المشكلة، بعد أن تم الاتفاق على تخصيص نسبة ثلث (1/3) من الأعمال، لصالح السوافة فيما يؤول الثلثين المتبقيين (2/3) للتونسيين.[3]

ورغم اشتغال السوافة بأعمال الفلاحة الموسمية، واضطرارهم إلى العمل بالمناطق الحدودية التونسية، لحاجة الكثير منهم للعودة إلى وادي سوف في نهاية الموسم الفلاحي، إلا أن تونس العاصمة، كانت تستقطب أكبر عدد من السوافة، إذ قدر عددهم بتونس العاصمة وحدها في منتصف القرن التاسع عشر بـــ10000 مهاجر، ولو أن هذا العدد كان يضم أيضا، التلاميذ والطلبة الذين يقصدون تونس العاصمة طلبا للعلم خاصة بجامع الزيتونة، وأيضا المرضى الذين يقصدونها للتداوي من بعض الأمراض المعروفة

---

[1] عبد القادر عزام عوادي، المرجع نفسه، 151- 156

[2] وبمجرد انتهاء حملة الدرس، تعود أعداد كبيرة من السوافة إلى أوطانهم في الجزائر، ويتزامن ذلك مع حلول حملة الحرث في مناطق سوف. ثم أن سكان الجنوب كانوا يأتون إلى تونس بنية جمع المال فقط ثم العودة إلى عائلاتهم وأسرهم.

A.N.T, SG, S/SG2, Carton 78, dossier 2, et aussi Haggui Djamel, op.Cit.P.17

[3] A.N.T: SG, S/SG5, Carton 135, Dossier 4, S/ dossier 2

بالمنطقة، مثل أمراض العيون. لكن غالبية هؤلاء المهاجرين، كانوا يقصدون تونس للعمل لمدة ستة أشهر ثم يعودوا لقضاء الستة أشهر الباقية، وهكذا دواليك. كما كانت إقامتهم أحيانا تمتد إلى عامين أو ثلاثة أعوام. وقد توزع السوافة بين العمل في الميناء (حمالين) وعمال تنظيف في البلدية وإيصال المياه، إلى البيوت وغيرها من المهن البسيطة. كما اشتغل السوافة بتونس، بأعمال التجارة وتملكوا المقاهي والمحلات التجارية، خاصة بيع التمور والقماش، وعمل بعض الطلبة منهم، في ميدان الصحافة والتعليم.[1]

وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين الشرعيين، بما فيهم الذين يحملون تراخيص السفر نحو البلاد التونسية، حسب إحصائيات القنصلية الفرنسية بتونس سنة 1876 (أي خمس سنوات قبل نصب الحماية الفرنسية على تونس) أكثر 16600 مهاجر جزائري.[2] ويقول "مونشيكور"(Ch. Monchicourt) أنه يوجد هناك أيضا "عدد هام من الجزائريين الذين صاحبوا القوات الفرنسية أثناء الحملة على تونس في سنة 1881 كأدلاء ثم استقروا بتونس، واشتروا أراضي واكتروا أخرى، بأسعار أقل مما هي عليه في الجزائر.[3]

هذا، وتزايدت حركة هجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية بعد انتصاب الحماية الفرنسية على تونس في سنة 1881، إلى الحد الذي جعل الكاتب فيكتور ديمونتيي، يعبر عن صدمته من هجرة الجزائريين الجماعية في سنة 1911، هروبا من التجنيد الإجباري.[4] على أن فترة ما بين الحربين العالميتين، سوف تشهد تغيرا في ملامح وطبيعة هجرة الجزائريين إلى تونس، لاعتبارات عدة، وهو ما توضحه الإحصاءات الأربعة كما هو مبين في الجدول التالي:[5]

---

[1] محمد بوزرارة، المرجع السابق، ص.280

[2] ينتسب بعض أهل سوف الى قبيلة الذهبيات وهي قبائل عربية من اليمن هاجرت في القرن الخامس الميلادي إلى تونس التي كانت تسمى أفريقيا ثم تفرعت إلى ليبيا والجزائر أين استقرت بنواحي سوف وغرداية. محمد بوزرارة، المرجع نفسه، ص.47، 55

[3] نقلا عن يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص.55

[4] عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص.135– 180

[5] أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص.178



تطور عدد المهاجرين الجزائريين في تونس بين الحربين العالميتين

سنة الإحصاء	المدينة المراقبة	مجموع الجزائريين	عدد المستقرين
1921	تونس	36884	10134
1926	تونس	39882	10134
1931	تبرسق	40734	4041
1936	بنزرت	40816	3550
المجمــوع	**24079**		

فالملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها من الجدول أعلاه، هو تراجع وتيرة الهجرة (مقارنة بما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر) بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وكذلك تجمد عدد المستقرين في العاصمة تونس، بالرغم من تزايد عدد المهاجرين في سنة 1926 مقارنة بسنة 1921. وهذا بالتأكيد، يعود إلى طبيعة هجرات سكان الجنوب، الجزائريين- كما أسلفت- ولكن أيضا، تعود إلى توقف المقاومات الشعبية المسلحة، وانتشار الوعي السياسي الوطني في الجزائر، وتغيير الجزائريين لأساليب المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، وخوضهم لتجربة جديدة في المقاومة وهي النضال السياسي.

غير أنه من الناحية العملية، لا يمكن حصر أعداد المهاجرين، في ما يمكن الإطلاع عليه من وثائق، في ظل استمرار عمليات التسلل التي لا يمكن مراقبتها بالنظر إلى طول حدود التماس، لذلك نجد أن الأرقام التي تقدمها مختلف المصالح المرتبطة بحركة الهجرة، تكون متضاربة ومتباعدة. من ذلك - كما رأينا - مثلا أن المصالح القنصلية في تونس، رفعت العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين بتونس في سنة 1876، إلى 16000 مهاجر بينما حصرته الحكومة العامة في الجزائر عن نفس الفترة، في 6973 مهاجر. ويضاف إلى ذلك، مسألة التجنيس وعودة المهاجرين التي تزيد في صعوبة ضبط أعداد المهاجرين.[1]

[1] فاتن المشيشي، ضبط الحدود التونسية الجزائرية بين 1881- 1962(دلالات التحيز الفرنسي)، رسالة ماجستي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2008-2009 ، ص.22. وكذلك أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص.171، 178. وأيضا أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.127

وقد عملت السلطات الاستعمارية منذ 1833، على جعل استيطان المستوطنين الأوروبيين في الجزائر توجها سياسيا، فانتقل عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر، من بضعة آلاف في السنوات الأولى للحملة، إلى 280000 سنة 1872، ورأت السلطات الاستعمارية، أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، يجب أن تقابلها عملية تهجير للأهالي:"إنه حتى يحقق الاستيطان تقدما، يجب أن نفتح الأبواب على مصراعيها أمام كل الأجانب: الألمان والسويسريون (...) الذين نرغب في مجيئهم إلى ممتلكاتنا الإفريقية". كان هذا مجمل ما خلص إليه تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها الملك (شارل العاشر) في الــ07 يوليو/ جويلية 1833 لتقصي الحقائق.[1]

وكان اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، في المراحل الأولى موجها نحو إلحاق وضمان ارتباط المناطق الحدودية بالمستعمرة. لكن ومع بداية ستينات القرن التاسع عشر، بدأ الهاجس الأمني في الظهور.[2] فقد شهدت الجزائر موجات هجرة متتالية سنوات 1854 1960، 1861،1864،1870 و1871 (أكبرها، الهجرات التي حدثت بين مارس 1860 ومارس1861، بسبب توسيع النظام المدني)، والتي عرفت هجرة قبائل بكاملها نحو تونس.[3]

3 – موقف السلطات الاستعمارية من تزايد هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية:

وقد ازدادت المخاوف الأمنية الفرنسية، خاصة بعد تلقيها لتقارير حول حركة هجرة كبيرة للجزائريين باتجاه تونس، وصلت إلى حد تنقل قبائل بكاملها. وإن أرجعت السلطات الفرنسية، تفاقم ظاهرة الهجرة نحو إيالة تونس، إلى أعمال الدعاية التي كان يقوم بها بعض موظفي البلا ط الحسيني، خاصة كاهية (معتمد) الكاف الجنرال رشيد، إلا أن ما زاد في غيظ هذه السلطات، هو تسامح الباي مع ظاهرة هجرة الجزائريين، بل

[1] أحمد بن جابو، المرجع نفسه، ص.178.

[2] Kamel Kateb, op.Cit.P.53
[3] Ibid, op.cit.P.28



وإضفائه الشرعية عليها من خلال تسمية حسن بن أحمد بصفته "قايد" لقبيلة "الغرابة" (الجزائرية) في تونس، أي ممثلا للجالية الجزائرية في تونس.[1]

لكن ما كان يقلق السلطات الفرنسية في الجزائر أكثر، هو تزايد عمليات التهريب والاتجار بالأسلحة والبارود التي كانت تجلب عن طريق البحر، من إيطاليا لتوزع انطلاقا من برقة، إلى المناطق الحدودية، خاصة مع اتساع نشاطات التهريب عبر المنطقة الحدودية، لتشمل كل السلع والبضائع سواء المهربة من المناطق الداخلية من الأيالة، أو تلك المستقدمة عبر البحر، من أوروبا، أو برا من الجزائر، كما هو الحال بسوق فرنانة.[2] ولم تكن التقارير الشهرية الفرنسية، تنظر بعين الرضا إلى ما كان يجري على الحدود التونسية – الجزائرية، فالنزاعات بين العروش التونسية والجزائرية، كانت تفض عن طريق " مؤتمرات" دورية ثنائية. ففي الشمال، يقود الجنرال رشيد- بالرغم مما يبديه من تعاون مع السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لتأمين الحدود من الفارين من الجانبين- التفاوض بحنكة ولباقة، وفي الجنوب، تسوى الخلافات بين الطرود[3] (الجزائريين) وبني زيد بمدينة قابس.[4] لذلك وجهت السلطات الفرنسية، اتهاما رسميا لسلطة الباي في سنة 1874 تتهمه فيه بتشجيع هجرة الأهالي الجزائريين[5]. وقد نقل مضمون هذا الاتهام، وكيل الدولة التونسية في عنابة (بالجزائر) يوسف القيرواني، في رسالته الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ (21 فبراير/ فيفري) 1874 بقوله:" وما نخبركم به سيادتكم العليه أن السيد الجنرال بعنابه توجع من جانب ناس العمالة التونسية في شأن

---

[1] فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.16.

[2] محمد الأزهر الغربي، من "أفريقيا" إلى "الشمال الغربي": مسار مجال من خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، في مجلة روافد، العدد العاشر 2005، المعهد الأعلى لتاريخ الحخركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، ص.146.

[3] قبيلة طرود هم سكان وادي سوف حاليا (السوافة) قدموا من سوريا إلى أفريقيا خلال الهجرة الهلالية المشهورة واستقروا أول أمرهم في طرابلس وضواحيها ثم انتقل جمهورهم إلى البلاد التونسية ليستقروا أخيرا في واحة وادي سوف في حوالي السنة 1398. محمد بوزرارة، المرجع السابق، ص.31، وعبد القادر عزام، المرجع السابق، ص.32. وكذلك

E.Carette, recherche sur l'origine et migration des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulier de l’Algérie. Biblio. Impériale, Paris. P.431- 432

[4] آني راي غولد زيغار، المرجع السابق، ص.163.

[5] Charles-Robert- Ageron, genèse de l’Algérie algerienne, EDIF2000, Alger, 2010, p.73.

ترحيبهم بالناس الذي (...) فروا من العمالة الفرانصاوية الذي (...) أخبرتكم عنهم قبل هذا وبلغه أن خمسون فارسا من العمالة المنصورة عرضوهم وفرحو بهم كثيرا".[1]

وأي كانت مبررات تشكي السلطات الفرنسية في الجزائر، من تزايد هجرات الجزائريين إلى دواخل تونس، ومن تزايد تهريب الأسلحة والذخائر على الحدود، النابعة أساسا من الهواجس الأمنية، فإن القول بإضرار العروش والقبائل التونسية القادمة إلى الأراضي الجزائرية، هو في الحقيقة، ينم عن نوايا فرنسا المبطنة، لإلحاق الإيالة التونسية إلى نفوذها، لأن السلطات الفرنسية، تدرك كما يدرك الجميع، أن الحدود، مجالات عيش قَبَلية متداخلة ومشتركة يصعب فكها، خاصة وأن سلطة الباي نفسها، متضررة من لجوء بعض القبائل التونسية الممتنعة عن دفع الضرائب، مثل قبائل خمير، ونهد، إلى المجال الجزائري.[2]

وقد لعبت الطرق الصوفية، خاصة الطريقة الرحمانية التي يمتد نفوذها من جرجرة إلى الصحراء، دورا كبيرا في تجديد روح المقاومة والجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، في الجزائر كما في تونس، خاصة وأن أحفاد الشيخ عبد الحفيظ بن محمود، كانوا يتوزعون بين تونس والجزائر، وقد ربطوا علاقات متينة ومتواصلة فيما بينهم في المنطقة الممتدة من طولقة (بالجزائر) إلى نفطة (بتونس).[3] وكانت الزاوية الرحمانية، ذات التأثير الكبير وعلى نطاق واسع بين القبائل الغربية من الإيالة التونسية، قد نفذت إلى تونس عبر منفذين، أولهما الكاف بواسطة يوسف بوحجر- أحد أتباع سيدي عبد الرحمن- وتحولت بعد مدة قصيرة، إلى الزاوية الأم للطريقة الرحمانية بالبلاد التونسية فيما بين 1821 و1843، وأصبح لها نفوذ واسع في أغلب جهات الشمال الغربي، وثانيهما، بنفطة التي قدم إليها الشيخ محمد بن عزوز شيخ الطريقة الرحمانية – الذي تقدم ذكره- هاربا بعد احتلال بسكرة (1844)، وأسس بها زاوية للطريقة الرحمانية، لم تلبث أن صار لها هي الأخرى، نفوذها على الوسط والوسط الغربي.[4]

---

[1] فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.22. وكذلك Kamel Kateb. op.Cit.P.53

[2] محمد الأزهر الغربي، المرجع السابق، ص.46

[3] آني راي غولد زيغار، المرجع السابق، ص.162

[4] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.84

وأمام فشل البلاط الحسيني في الحد من ظاهرة هجرة الرعايا الجزائريين، وتنامي المخاوف من أعمال المقاومة، عادت السلطات الاستعمارية في الجزائر، إلى طرح مسألة ضبط الحدود من جديد[1]، بين الجزائر المستعمرة والإيالة التونسية. وقد وجدت في أحداث صائفة 1843 التي عرفت عمليات نهب واسعة لممتلكات التونسيين(خاصة عروش الفراشيش) من قبل الجنود الفرنسيين عقب سيطرتها على كامل التخوم الحدودية الجزائرية[2]، فرصة مواتية للضغط على الباي، للبدء في مفاوضات ضبط الحدود. واضطر الباي، لقبول تشكيل لجنة مشتركة، تنظر في مسألة وضح حدود رسمية فاصلة بين المجالين التونسي والجزائري. وإن لم تنته اللجنة إلى رسم الحدود بسبب اختلاف الطرفين حول بدايات الحدود[3]، فإن الباي وافق على الخريطة التي انتهى الفرنسيون من وضعها سنة 1845(بدأت أشغالها الطبوغرافية سنة 1842) خلال زيارته إلى باريس أواخر 1846.[4] إلا أن هذه الخارطة، لم تكن سوى خارطة إطار، استمرت بعدها مفاوضات رسم الحدود إلى غاية 1896-1897.[5]

استغلت السلطات الفرنسية هذه المعاهدة، للضغط على سلطة الباي في تونس، لدفعها إلى تشديد الرقابة على هجرة الجزائريين. وفي هذا الإطار، وجه المشير أحمد باي، رسالة بتاريخ جمادي الثانية من عام 1263ه/ 1847م، إلى ولات العروش الحدودية: الفراشيش، ورغة، الرقبة، أولاد بوغانم، الزغالمه، وشارن، حذرهم فيها من مغبة، قبول واستضافة أي من عروش "الغرابة"[6].

---

[1] وهي التي اضطر الباي إلى إقرارها في الــ 19 يونيو/جوان 1884. إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.33

[2] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.32. وكذلك فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.09

[3] تعود أولى محاولات السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لضبط الحدود مع الإيالة التونسية، إلى بدايات الحملة الفرنسية على الجزائر (1830-1831) من خلال المعاهدة التي عقدها الجنرال كلوزيل (Glauzel) مع باي تونس حسين باشا. وكانت نية كلوزيل، كسب تعاون سلطة الباي معه لبسط نفوذه على مناطق الحدود وإلحاقها بإقليم قسنطينة. إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.37

[4] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.38- 39

[5] فاتن المشيشي، المرجع نفسه، ص.18

[6] الغرابة، نسبة إلى القادمين من الغرب، أي غرب تونس، كانت تطلقها القبائل الحدودية التونسية، على الجزائريين القادمين إلى الأراضي التونسية. و"الغرابة" تعني عند عروش وقبائل الحدود التونسيين، الأجانب الغير مرحب بهم.=

ومع استمرار تسلل الجزائريين، وقيام بعض العناصر (خاصة عروش أولاد رشاش وأولاد العيساوي من قبيلة النمامشة التي تمردت وثارت على السلطة الاستعمارية الفرنسية) بتحريض التونسيين، خاصة القبائل السائبة (ذات الاستقلالية شبه التامة) المنتشرة بالتخوم التونسية الجزائرية، على مقاومة الفرنسيين. وعلى إثر ذلك، توجه القنصل الفرنسي (روسطان) إلى الوزير الأكبر في الإيالة، برسالة بتاريخ سبتمبر سنة 1879، ينبهه إلى وجود "عدد وافي من المفسدين من أهل الجزائر" في عمالته.[1]

وقد أدت بالفعل، أعمال التحريض والتجييش هذه، في أواخر سنة 1880، إلى تمرد قبيلة وشتاتة من جديد، وإضرام النيران في الغابات على الشريط الحدودي "الغابة الدولية" بالجزائر، وازدادت معها عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة بالجنوب.[2] وهو مؤشر واضح على الدور الذي لعبته أعمال الدعاية والتحريض التي قام بها الجزائريون طوال الفترة السابقة، لعل انتفاضة القبائل التونسية بالجنوب الغربي (انتفاضة الزرقة) التي استمرت لمدة ثلاثة أيام (29 سبتمبر1881-01 أكتوبر 1881) على امتداد محور الكاف وصولا إلى أقصى الجنوب عند مجال قبائل الهمامة، التي استطاعت أن تقنع الكثير من العروش والقبائل بالانضمام إليها[3]، هي إحد نتائج هذه الدعاية. ورغم الطابع الظرفي المحلي لهذه الإنتفاضة، التي كان يغذيها انحصار مصادر العيش أمام هذه العروش والقبائل الحدودية بسبب مصادرة أراضيهم التي أتى عليها مشروع مد خط السكة الحديدية بون- قالمة، إلى الأراضي التونسية، فإن دور أعمال التحريض على الانتفاضة والتجييش التي كان يقوم بها الثوار الجزائريون- بالرغم من تجاهل الكثير من كتابات التونسيين لهذا الدور في هذه الأحداث- خاصة منهم رجال الطرق الصوفية والزوايا بالمنطقة، هي التي زادت من حالة من العداء تجاه نظام الحماية في وقت مبكر.

=ويبدوأن الكلمة أطلقتها القبائل التونسية، بسبب الاغارات التي كانت القبائل الجزائرية عليها، وبسبب أعمال السلب والنهب التي ترافق هذه الإغارات.

[1] Kamel Kateb,op.Cit.P.53

[2] آني راي غولد زيغار، المرجع السابق، ص.164

[3] فتحي صالح العايدي "جوانب من المقاومة المحلية بالأرياف: انتفاضة وادي الزرقة وتبعاتها نموذجا (1881-1885)، في مجلة روافد، العدد العاشر 2005. ص.204- 208

4 - بعض الاسهامات الفكرية والسياسية للمهاجرين الجزائريين بتونس، حتى منتصف القرن العشرين:

أسهم الكثير من الجزائريين الذين هاجروا إلى البلاد التونسية، بشكل واضح في الحياة الفكرية والأدبية والإصلاحية في تونس. فالشيخ مصطفى بن عزوز الذي هاجرت عائلته إلى تونس في وقت مبكر، قادمة إليها من منطقة برج بن عزوز ببسكرة، أسس بنفطة زاويته المشهورة، التي تربى فيها ابنه محمد المكي بن عزوز (1852- 1916م) والذي أصبح علما من أعلام الإصلاح في تونس، إذ قاد حركة إصلاحية قوية، دعا فيها إلى مقاومة الجمود والتخلف. كما شارك في إصلاحات خير الدين على عهد محمد الصادق باي، ثم عاد في سنة 1880، إلى التدريس بجامع الزيتونة، بينما اشتغل عمه محمد المدني بن عزوز، بالتعليم. أما عائلة بوشوشة التي هاجرت إلى البلاد التونسية واستقرت ببنزرت، فلمع منها علي بوشوشة الذي تخرج من جامع الزيتونة، ثم واصل تعليمه العالي بإنجلترا لمدة ثلاث سنوات، قبل أن يعود إلى تونس في سنة 1881. ولما أنشئت جريدة الحاضرة (ذات التوجه الإسلامي) على يد نخبة من المشايخ الزيتونيين في سنة 1888، أسندت رئاسة تحريرها له، وأصبح بعدها، علي بوشوشة من خيرة الموظفين بالكتابة العامة للحكومة التونسية.[1] وغيرهم من رجالات الفكر والأدب الجزائريين، الذين أسهموا في إثراء الحياة الفكرية في تونس.

ومع بدايات القرن العشرين، شهدت تونس تطورا مهما في أساليب النضال السياسي، فبرزت نخبة من الشباب المتحمس للنضال الوطني. وكان مدخل هذا النضال، النقابات المهنية والنضال النقابي. وقد انضم حسن قلاتي[2](الجزائري) إلى جانب كل من

---

[1] يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومه، الجزائر، 2013، ص.28- 29- 30. وكذلك خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.81

[2] حسن قلاتي(1880- 1966م): ولد بقصر البخاري في الجزائر، هاجرت عائلته إلى تونس في السنة الموالية لاحتلالها (1881). اشتغل والده علي بن أحمد، مترجما عدليا في سوسة ثم تونس العاصمة. عاد حسن قلاتي إلى الجزائر وتحصل على شهادة البكالوريا في سنة 1902. عاد إلى تونس وأسس رفقة باش حمبة، حركة تونس الفتاة، وجريدة التونسي (1907م)، وكانت له مواقف مناوئة للاحتلال الفرنسي. ساهم في انشاء الحزب الدستوري رفقة الثعالبي، ثم أنشأ الحزب الإصلاحي، والعديد من الجرائد:البرهان، النهضة الاقتصادية.. خير الدين شترة، المرجع نفسه، ص.334- 335

عبد العزيز الثعالبي[1](ذي الأصول الجزائرية هو الآخر)، وعلي باش حامبة، وأحمد الصافي، ومحمد بن نعمان وآخرون، في اللجنة التي تشكلت عقب حركة المقاطعة العامة لشركة "الترام" في تونس، التي دُعي إليها في الــ 09 فبراير/فيفري 1912 للمطالبة بحقوق العمال. وبعد أن تأكدها من الأبعاد السياسية لهذه الحركة، قامت سلطات الحماية بنفي أعضائها قبل أن تعود وتسمح لهم بالعودة مرة أخرى. وقد واصل الوطنيون في هذه الأثناء، نشاطهم بشكل سري، وتزايدت أعدادهم. كما تزايد عدد الجزائريين بينهم، منهم الشيخ بن عمر بن قدور (1886- 1932م)، وأحمد توفيق المدني الذي اعتقلته السلطات الفرنسية في فبراير/فيفري 1915م، ولم يكن حينها يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، بتهمة توزيع مناشير مناهضة لفرنسا. وقد قضى مدة أربع سنوات في سجنه ولم يطلق سراحه، إلا في نوفمبر 1918 (أي عشية الحرب العالمية الأولى). وكان توفيق المدني، مثار قلق السلطات الفرنسية في تونس، واعتبر المقيم العام الفرنسي بتونس، نشاطه "خطرا جاد"، بعد أن تم اكتشاف نشاطه بخصوص "الانتفاضة المغاربية" التي كان ينوي القيام بها في ديسمبر 1914، رفقة مجموعة من التونسيين منهم: الصادق الرزقي، أحمد نجاح، محمد النيفر، محمد السعيد الخلصي، الهادي مزاح، بالاضافة إلى مجموعة من الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة. وكانت الخطة، تقضي بإشراك قبائل الجنوب التونسي، والقائد التركي نوري باشا بمنطقة نالوت بليبيا، إلا أن خطتهم، اكتشفت من قبل السلطات الفرنسية في فبراير/فيفري 1915.[2]

وغداة تأسيس الحزب الدستوري على يد الثعالبي في الــ 29 مايو/ماي 1921 ومجموعة من الوطنيين التونسيين، انضمت إليه ثلة من الجزائريين، سواء الذين ولدوا بتونس أو الذين هاجروا إليها، نذكر منهم: أحمد توفيق المدني الذي تولى منصب الأمين العام المساعد، بصفته مكلفا "بالقلم العربي"، وصالح بن يحي، ومحمد الصالح ختاش،

---

[1] عبد العزيز الثعالبي(1874- 1946م) من أصول جزائرية، زيتوني الثقافة، أنشأ العديد من الصحف (الدينية والسياسية) مثل: سبيل الرشاد في 1895م، التونسي (بالاشتراك مع البشير بن عز الدين) في 1909م، الإتحاد الإسلامي (بالاشتراك مع علي باش حامبه) في 1909م. غادر تونس إلى المشرق بعد حجب صحفه. أسس في مطلع عشرينات القرن العشرين، الحزب الدستوري. في سنة 1923، نفي إلى المشرق العربي، ولم يعد إلا سنة 1974م. خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.317- 318

[2] خير الدين شترة، المرجع نفسه، ص.98- 99



والطيب بن عيسى، وعبد السلام القلي، ومحمد بن حسين، ومحمد زروق، والتيجاني بن سالم، وقاسم الجزائري، وحسن قلاتي، ومحمد الهنتاتي، وكانوا جميعا، أعضاء في اللجنة التنفيذية للحزب، والبعض منهم، أعضاء في اللجان الفرعية. كما كان كثير من الجزائريين، أعضاء أو ممثلين في الشعب الجهوية للحزب، كحال عبد الرحمان اليعلاوي العضو النشط في الحزب الدستوري وممثله في سوق الأربعاء[1](جندوبة حاليا).

والحال أن تاريخ النشاطات الفكرية[2] والسياسية للجزائريين المهاجرين بتونس سيتواصل عبر مختلف المحطات النضالية في عمر الشعبين الجزائري والتونسي، إلى غاية استقلال البلدين، وهو موضوع يطول الحديث فيه، وما أردت منه إلا التعريج فقط على إسهامات الجزائريين في تونس، لإبراز البعد التضامني عبر مختلف المراحل التاريخية، لتفسير حالة التلاحم المتواصل بين الشعبين الجزائري والتونسي.

المبحث الثالث: مواقف الجزائريين من الاحتلال الفرنسي لتونس:

كان واضحا، أن تمركز القوات الفرنسية بالحدود الجزائرية التونسية، منذ بدايات الحملة الفرنسية على الجزائر، وإن كان القصد منه في البداية، ضمان إلحاق المناطق الشرقية (القالة– سوق أهراس) لمقاطعة قسنطينة، وتأمين حدود المستعمرة – كما تقدم ذكره – إلا أنه كان في الوقت ذاته، مبررا لتنفيذ النوايا التوسعية الاستعمارية الفرنسية، في كامل منطقة الشمال الأفريقي. ودليل ذلك، هو توسيع الحماية إلى المغرب الأقصى رغم ضعف– بل وانتفاء– أوجه" النشاطات المشتركة" العدائية لفرنسا، على الحدود الغربية للجزائر المستعمرة.

وقد وجدت السلطات الفرنسية بالجزائر في "حالة الانصهار"[3] الجغرافي والاجتماعي للمنطقة الحدودية الجزائرية التونسية، مبررا لإخضاع البلاد التونسية تحت مسمى الحماية (بموجب معاهدة باردو في 12 مايو/ماي 1881)، بدعوى أن الإيالة

---

[1] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.103، 106

[2] حول إسهامات الجزائريين في الصحافة التونسية، أنظر مثلا خير الدين شترة، المرجع نفسه، ص.173- 240. وكذلك يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.21- 50. وكذلك عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص.178- 181

[3] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.40-41



التونسية، تهدد أمن فرنسا في الجزائر، بعدما عجز الباي عن فرض سلطته على قبائل التخوم التونسية الداعمة للقبائل الجزائرية الثائرة بالحدود الشرقية.[1]

وباحتلال تونس، جدد الجزائريون الفارون إلى البلاد التونسية، عهدهم مع واجب الجهاد والمقاومة ضد المحتل "الكافر"، إلى جانب إخوانهم التونسيين من خلال:

1 - تحريض التونسيين ومشاركتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي:

وكان من الطبيعي أن يولد تواصل واحتكاك قبائل التخوم الجزائرية التونسية، تضامنا فيما بينها لمقاومة القوات الفرنسية، خاصة مع مساعي السلطات الاستعمارية لضبط الحدود بين قبائل التخوم السائبة التي ألفت حرية الحركة والتنقل في الاتجاهين. فقبائل الفراشيش بمنطقة السباسب العليا التونسية، وسكان نواحي تبسة، اعتادوا حياة الانتجاع المشترك. إذ يتحولون إلى منطقة السباسب بالتراب التونسي في أوقات الرعي، وعندما ينضب الكلأ، ينتقلون إلى النشاط الزراعي في منطقة الهضاب العليا داخل الجزائر.[2] وقد اصطدمت حياة العيش المشترك هذه، برغبة السلطات الاستعمارية الفرنسية، في رسم الحدود بين الجزائر والإيالة التونسية، في محاولة لقطع وصل علاقات الترابط الاجتماعي بين قبائل التخوم، خوفا من انتقال عدوى المقاومة والثورات ضدها.

وعكس ما كانت تتحجج به من حاجتها إلى ضبط الحدود لبسط سيطرتها على كامل المستعمرة، فالسلطات الاستعمارية الفرنسية، كانت في واقع الأمر، تدفع إلى خلق حالة من الاضطراب على الحدود، لوعيها باستحالة فصل المجال الحدودي لقبائل التخوم، ومن ثم استغلال هذه الظروف، للإقدام على احتلال البلاد التونسية. وقد وجد رجال الدين والطرق الصوفية الذين هاجروا من الجزائر، ورفضوا العيش تحت سلطة العدو"الكافر" مثل شيخ "الزاوية الرحمانية" ببسكرة، الذي هاجر إلى منطقة الجريد بالجنوب التونسي، وكذا بعض المجموعات الكبرى من قبائل الشرق الجزائري، من أمثال قبيلة أولاد سيدي

---

[1] فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.60.

[2] عبارة أطلقها روندون (Randon) في تقرير له عن حالة التواصل التام بين القبائل الجزائرية والتونسية على الحدود. فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.09.



عبد المالك، وسيدي عبيد، التي هاجرت إلى المناطق الحدودية لإيالة تونس، الفرصة مواتية لتحريض التونسيين على مقاومة القوات الفرنسية.[1]

وقد حذرت التقارير الواردة من تونس، من نشاط الطرق الصوفية في منطقة الكاف، وأشارت مثلا، إلى وجود شخص "مثقف نشط ومرشد يدعى الفضيل"، كان وراء ثورات الحضنة (1860) وثورة الجنود الرماة (الصبايحية) بسوق أهراس (1871)، يواصل دعوته إلى الوحدة، ويدعو رجال الدين بمنطقة الكاف، إلى مقاومة القوات الفرنسية. كما أشارت التقارير، إلى أن الزعماء الدينيين، يقومون بتسليح الطلبة، وأن الزاوية الرحمانية، هي أخطر الطرق الصوفية، خاصة وأنها تهيمن على اللاجئين الجزائريين المستعدين للمقاومة "حتى النهاية"، والذين يقومون بحث سكان المدينة على المقاومة.[2] وفي الـــ 19 أغسطس/ أوت 1860، وجه حاكم الكاف، الصالح بن محمد الدقي إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار، يلفت فيها النظر إلى وجود شخص يدعى محمد بن بن عبد الله البغدادي، يزعم أنه من الأشراف "جاءنا يطلب العون، ويحمل جوابا من مشايخ خمير، يزكونه فيه، ويطلبون الإذن للجهاد معه ضد النصارى".[3]

كما ظهر دعاة جزائريون وتونسيون في واحات وادي سوف ووادي ريغ وتقرت، يحثون ويحمسون الناس، على حمل السلاح ومقاومة الاحتلال الفرنسي، وتقديم العون للمقاومين التونسيين، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى فرض رقابة شديدة على طول المنطقة الحدودية من عنابة والقالة شمالا، إلى ما وراء تبسة جنوبا، وزرعت عملاءها في الواحات بالجنوب، للتصدي لهؤلاء الدعاة.[4] وقد كان من نتيجة حملات التهييج والدعاية والتحريض على قتال الفرنسيين التي شنها الجزائريون في المناطق الحدودية، أن تمكن الشيخ مصطفى بن عزوز الذي لجأ إلى نفطة في سنة 1855، من أن يجمع حوله قرابة الـــ 2000 فارس وحوالي 5000 من المشاة، منهم عدد كبير من جنوب الجزائر، كانوا على استعداد لقتال الفرنسيين انطلاقا من الأراضي التونسية.[5]

---

[1] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.37.

[2] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.40.

[3] أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 211، الملف 223، الملف الفرعي 02، الوثيقة 17

[4] إدريس رائسي، المرجع نفسه، ص.29.

[5]Haggui Djamel, op. Cit. P.14



لكن الواضح أن السلطات الاستعمارية الفرنسية، قد تفطنت لهذه النشاطات، وتعمدت عدم الاحتكاك بالمناطق الحدودية التونسية، خاصة وأن وحداتها العسكرية إلى هذا التاريخ، كانت ما تزال بعيدة عن الحدود، وتكون أيضا، قد تعمدت عدم إزعاج المجموعات المهاجرة من الجزائريين، خاصة أتباع الطرق الصوفية ورجال الدين، الذين رفضوا العيش تحت سلطة دولة "غير المؤمنين"، خاصة بعد سقوط مدينة قسنطينة (1837) في الشرق الجزائري وفشل مقاومة المقراني(1871)، وأخيرا احتلال ورقلة(1872) وميزاب (1882).[1] ففضلا عن عمليات التهجير القسرية التي لجأت إليها للتخلص من العناصر الغير مرغوب فيها، عمدت أيضا السلطات الاستعمارية، إلى تشجيع الجزائريين على ترك أراضيهم لصالح المستوطنين الأوروبيين (في إطار سياسة الاستيطان التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية لتغيير التركيبة الديمغرافية للجزائر)، وقامت بتوفير جواز سفر لكل من يرغب في مغادرة الجزائر.[2]

من أمثلة ذلك، تكلفها أحيانا بمصاريف سفر بعض العائلات. فعلى إثر احتلال منطقة القبائل(بعد فشل ثورة فاطمة نسومر في 1854) وتغريم القبائل الثائرة، عبرت العديد من القبائل القبائلية– بما فيها عائلة فاطمة نسومر نفسها– عن رغبتها في الهجرة إلى البلاد التونسية، فوافق الحاكم العام الفرنسي بالجزائر على تلبية رغبتهم بالسفر. كما سمح بسفر الحاج عمار(أحد شيوخ الطريقة الرحمانية)، العقل المدبر لثورة 1856 (بالقبائل) رفقة إحدى عشر نفر من عائلته وأتباعه. وأيضا موافقة الحاكم العام الفرنسي، على سفر عمار المغاربي، ومحمد بوهمامي وأبنائهم بحرا وعلى نفقة السلطات الفرنسية[3]، وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي تكشف عن دور السلطات الاستعمارية الفرنسية، في تشجيع هجرة الجزائريين إلى البلاد التونسية، وإلى غيرها من بلاد الشرق (الشام).

ومما زاد في مخاوف السلطات الاستعمارية، تزايد عمليات بيع وتهريب الأسلحة على الحدود، مما دفعها إلى التدخل لدى سلطات الباي، لحثه على اتخاذ الإجراءات الكفيلة

---

[1] Gaggui Djamel, op.Cit.P.14, 18

[2] عبد الكريم الماجري، هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس (1831– 1937)(دراسة)، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط1. تونس، 2010، ص.98

[3] عبد الكريم الماجري، المرجع نفسه، ص.98– 99



بوضع حد للاتجار بالأسلحة. وهو ما عبر عنه الوزير الأول مصطفى بن سماعيل في رسالته بتاريخ الـــ 06 يونيو/ جوان 1874، إلى وكيل الدولة التونسية بعنابة، أين طالبه فيها بضرورة توقيف عمليات بيع وتهريب الأسلحة.[1]

ورغم التنبيهات العديدة التي وجهتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، للسلطات الملكية التونسية، حول نشاط الجزائريين على الحدود التونسية، وما يقومون به من أعمال التحريض والتشهير ضد الفرنسيين، فإن هذه النشاطات لم تتوقف بل تزايدت وتيرتها بشكل لافت، مما دفع بالسلطات الفرنسية بباريس إلى التدخل لدى سلطات الباي، لوضع حد للنشاطات"المعادية" لها. وبناء عليه، فقد وجه الوزير الأكبر، رسالة إلى حاكم القيروان في الـــ 15 شوال 1296هـــ (الموافق لـــ 27 سبتمبر 1878)، بناء على رسالة وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 14 رمضان 1296 (الموافق لـــ 31 أغسطس/ أوت 1879)، يذكره بوجود شخص يدعي الشرف، ويحتمي بزاوية المامون بتوزر. ووفقا لما أخبره به قنصل فرنسا، فإن هذا الرجل واسمه محمد مزيان بن عمر، قد فر من عمالة الجزائر واحتمى بتراب المملكة التونسية، وهو نازل مع زوجته وأخيه بزاوية سي إبراهيم بن أحمد الكائنة بنفطة، وأوصافه: أكحل اللحية والحاجبين مقرونين بوجهه، وأن معه خمسة رجال وثمانية نسوة، يقومون بالتحريض على المقاومة.[2] كما يوجد شخص آخر أيضا واسمه بن عبد الله، يدعي الشرف ويدعو إلى محاربة " النصارى".[3]

وفي الـــ15 سبتمبر 1879، وجه القنصل العام بتونس هو الآخر، رسالة إلى الوزير الأكبر مصطفى بن سماعيل، يخبره بأن الحاكم العام بالجزائر، ووفقا لِمَ ورد إليه من القائد العام لمقاطعة قسنطينة، يخبره بوجود بعض الأخبار عن المدعو شريف الموجود بناحية توزر على التراب التونسي، رفقة مجموعة أخرى من اللاجئين الذين يعيشون في سرية. كما توجد عشرة عائلات أخرى، من أولاد داود أحمر. ونبهت الرسالة، إلى النشاطات المريبة للمدعو شريف.[4]

---

[1] أ. و. ت: السلسلة التاريخية، حافظة 211، الملف 233، الملف الفرعي 7

[2] أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 211، الملف 233، الملف الفرعي 2، الوثيقة 44

[3] أ. و . ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 211، الملف 233، الملف الفرعي 2، الوثيقة 61

[4] أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 211، الملف 233، الملف الفرعي 2، الوثيقة 54

2- مشاركة الجزائريين في رد الحملة الفرنسية على تونس (1881):

وإذا كان التونسيون قد وقفوا إلى جانب الجزائريين المهجرين من وطنهم، وآووهم ووفروا الحماية للفارين منهم والمطاردين من قبل السلطات الفرنسية[1]، فإن الجزائريين قد ردوا الجميل، وآزروا إخوانهم التونسيين في رد العدوان، وقاتلوا معهم على طول الحدود، وفي داخل الأيالة وفي الجزائر[2]، وأعلنوا عن تجندهم إلى جانب أشقائهم، بمجرد أن لاحت أنباء الحملة الفرنسية على تونس، مما خلق مصاعب جمة أمام الحملة الفرنسية على تونس. فرغم أن هذه الاستعدادات قد تم التحضير لها منذ أشهر، إلا إن قائد الحملة الفرنسية على تونس "فورجمول"، قد واجه صعوبات كبيرة لتسيير عمليات التوغل إلى الأراضي التونسية، وطالب مرتين بتأجيل تاريخ بداية الحملة، بسبب ازدياد هيجان المناطق الشرقية الجزائرية المتاخمة للإيالة التونسية وافتعالها المنازعات والمناوشات، بغرض تشتيت تمركز القوات الفرنسية على الحدود.[3] ففي شهر يناير/ جانفي 1881، قام سكان المناطق الحدودية بعنابة وسوق اهراس، بحملة واسعة لاقتناء الأسلحة والبارود، وعاونهم الجزائريون اللاجئون بتونس، خاصة الموجودين بعرش وشتاتة (التونسية)، مما استوجب تدخل السلطات الفرنسية لدى حكومة الباي، لمنع الاتجار بالأسلحة، بين الجزائريين على التراب التونسي، بل وهددتها بسوء العاقبة، إن هي تغاضت أو تراخت عن وضع حد لهذا الأمر.[4] وتبعا لذلك، وجه الوزير الأكبر مصطفى خزندار، مراسلة إلى وكيل الدولة التونسية بعنابة، يدعوه فيها إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات، لوقف أعمال بيع وتهريب الأسلحة في جهة أولاد بوغانم بالكاف.[5] ورغم ذلك، واصل الجزائريون خلال شهري فبراير/ فيفري ومارس، حملة اقتناء الأسلحة ونقلها إلى داخل الجزائر، مما أجبر السلطات الفرنسية، على إنشاء فرق للمراقبة على طول الشريط الحدودي.[6]

---

[1] آني راي غولد زيغار، المرجع السابق، ص.170.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.95.

[3] إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.33.

[4] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص.94.

[5] أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 211، الملف 227

[6] فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.40.

وقد واجهت القوات الفرنسية، مقاومة شرسة أثناء عمليات التوغل في تونس، بفعل عمليات التجييش التي كانت تقوم بها الطرق الدينية الصوفية، الداعية إلى ضرورة التضامن لدفع العدوان عن بلد "الإسلام" الوحيد الذي يحتمي به الجزائريون[1]، فاشترك الجزائريون اللاجئون في شهر أفريل(1881)، مع أشقائهم التونسيين في مقاومة الغزو الفرنسي على جزيرة طبرقة، وجبال خمير، ووشتاتة، والفراشيش، وبني مازن. كما استغل الجزائريون في مناطق الحدود من جهة أخرى، رواج إشاعة خروج "الكبلوتي" (الذي قاد مقاومة مسلحة في نواحي سوق أهراس على الحدود مع تونس) من سجنه بحلق الوادي في تونس، وكونوا مجموعات مسلحة لاستئناف المقاومة التي كان الكبلوتي قد بدأها عام 1881.[2]

من جهة أخرى، لعبت ثورة بوعمامة(1881) في الغرب الجزائري التي اندلعت بالتزامن مع الحملة الفرنسية على تونس، دورا كبيرا في توحيد المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وفي تونس وتشتيت قواته، فتجددت[3] المقاومة المسلحة، من الغرب الجزائري إلى الجنوب التونسي، واندلعت ثورة جماعة "المد قانا" في عين صالح، وثورات واحات وادي سوف وقرى الحدود مثل نقرين، وتينوكله، وزريبة الواد، وثورة أولاد سلطان، ومسكيانة، ووادي زناتي بالأوراس، وثورة الشيخ علي أوموسن بذراع الميزان في جرجرة، الذي دعا إلى الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، تضامنا مع إخوانهم المكافحين في تونس. وفي تونس، انتظم المهاجرون الجزائريون مع أشقائهم التونسيين بمناطق وشتاتة، والفراشيش، والهمامة والجريد، في حركة جهاد واسعة.[4] وقد أجبرت عمليات المناورة وافتعال الصدامات والمعارك الصورية بين قبائل الهمامة التونسية وطرود الجزائريين[5]، القوات الفرنسة المتواجدة بوادي سوف في 27 يونيو/ جوان (1881)، على

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.94

[2] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص.94 – 95

[3] فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.40 – 41

[4] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص.95

[5] فاتن المشيشي، المرجع نفسه، ص. 41

طلب المزيد من المدد العسكري، بسبب فقدانها السيطرة على المنطقة، نتيجة لكثرة الصدامات فيها، فتعطل بذلك توغل القوات الفرنسية المدعومة بفرق "القوم"، في الجنوب.[1]

وأمام تصاعد أعمال المقاومة في الجزائر وفي الإيالة التونسية، أمرت الحكومة الفرنسية في 30 الــ يونيو/ جوان 1881، بحل الفيالق العسكرية وعودتها إلى الجزائر، وتنحية قائد القوات العسكرية في الجزائر، الجنرال أوسمونت (Osmont) بسبب فشله في التنسيق بين الحفاظ على الأمن في الجزائر، وسير الحملة العسكرية على تونس. وبعد شهر واحد، قدم الحاكم العام في الجزائر استقالته.[2]

ورغم تعاقب السنوات على الحملة الفرنسية على تونس، إلا أن الجزائريين، لم ييأسوا ولم تنطفئ فيهم شعلة الجهاد والمقاومة، وواصلت الطرق الصوفية والزوايا دورها التحريضي. فقد أشارت التقارير الفرنسية طوال سنة 1930، إلى تزايد النشاط السياسي لعائلة بن عزوز في منطقة الجريد التونسي والجنوب الجزائري.[3]

وفي أواخر سنة 1938، صدر عن سلطة الحماية في تونس، تقريرا بعنوان "تقارير ومدونات حول النشاط السياسي للجزائريين بتونس، والتقارب بين حزب الشعب الجزائري، والحزب الدستوري الجديد التونسي، أشارت فيه إلى نزعتهما "الوطنية" وتشابههما في طرق العمل، وفي الطروحات (الأفكار)، وسعيهما لتوحيد العمل المشترك.[4]

وهكذا، عبر الجزائريون وعلى طوال عام 1881 من خلال الاضطرابات والقلاقل والعمليات العسكرية التي قاموا بها في الجزائر وفي تونس، عن دعمهم لكفاح إخوانهم التونسيين، ومقتهم للاحتلال الفرنسي لتونس، وعبروا بذلك عن وحدة المصير بين الشعبين الشقيقين، الجزائري والتونسي.[5]

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص.96- 98

[2] فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.42

[3] أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة د / 172، الملف 3، الملف الفرعي 39

[4] A.N.T: SG, S/SG2, Carton 92, dossier 02

[5] فاتن المشيشي، المرجع نفسه، ص.41



3 – مشاركـــة الجزائريـــن في المقاومـــة المسلحـــة التونسيـــة (1952):

لم يكن وقوف الجزائريين إلى جانب أشقائهم التونسيين خلال الحملة الفرنسية على تونس في سنة 1881، لغرض حماية وطن يلجأون إليه، بقدر ما كان دفاعا عن شعب واحد يمتد عبر بلدين ومصير واحد يجمعهما، ولم تكن الحدود التي نصبها الاحتلال الفرنسي، تعني شيئا للشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي. فبعد اندلاع المقاومة المسلحة التونسية في يناير/ جانفي 1952[1]، اتخذت مجموعات المقاومين التونسيين، من الأراضي الجزائرية المجاورة، في كل من تبسة، وسوق أهراس ووادي سوف، مراكز خلفية للثورة التونسية، واتخذوا من جبال النمامشة، وجبال الدير، وسيدي أحمد، مراكز للراحة ولتحضير العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية. كما كانت فرق "الفلاقة" التونسيين، تجوب القرى والمداشر الجزائرية، طوال سنة 1953 وبداية 1954، لجمع واقتناء الأسلحة والذخيرة[2]، معتمدة في ذلك على بعض الجزائريين ممن لهم معرفة ودراية بمناطقهم، وكانت تقوم بتسليمهم نظير الأسلحة التي يقدمونها، وصولات تحمل شعار الحزب الدستوري الحر التونسي. من جهة أخرى، انخرط عدد كبير من سكان المناطق الحدودية الشرقية في كل من تبسة، وسوق اهراس، ووادي سوف، في صفوف المقاومة

---

[1] ثلة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881– 1964)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية – جامعة منوبة، تونس، 2008، ص.161

[2] ولم تكن هذه العمليات، تخلو من استخدام العنف ضد السكان الجزائريين للحصول على الأسلحة والمؤونة، من ذلك ما وقع للقائد جبار عمر(الذي سيكون أحد القادة الميدانيين البارزين بناحية سوق أهراس بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية في سنة 1954، والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا)، الذي أسره فوج من المقاومين التونسيين، يقودهم المدعو منصور الفرشيشي، وجردوه من سلاحه بالقوة عندما طلب من التونسيين، إطلاق سراح أخيه الطيب الذي اعتقلوه بعدما رفض تسليمهم بندقيته (نوع ستاتي)، وكان حينها جبار عمر في مهمة لشراء الأسلحة لإدخالها للجزائر تحضيرا للثورة التحريرية. ولم يطلق سراحهما إلا بعد أن هدد أهالي عشيرة جبار، التونسيين باستعمال السلاح لتحرير الأسيرين. دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة، تبسة، مطبعة عمار قرفي– باتنة، الجزائر، ص.57– 58. وكذلك، فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى(الأوراس) بين 1954– 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ– جامعة الجزائر، ص.103



المسلحة التونسية[1] من أمثال، القائد بن عمر الجيلاني[2]، ولزهر شريط الذي انضم إلى المقاومة التونسية في أغسطس/أوت 1953، في بمنطقة الرديف بالجنوب التونسي، تحت قيادة لزهر الشرايطي[3](من قبيلة الهمامة التونسية)، وساعد لزهر شريط، في جمع الأسلحة من الجزائريين في الجزائر، لصالح المقاومة التونسية. وقد التحقت بلزهر شريط[4] في تونس، مجموعة من الشبان الجزائريين الذين انضموا جميعا إلى المقاومة المسلحة

---

[1] فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى (الأوراس) بين 1954- 1955، المرجع السابق، ص.103

[2] عمر بن الجيلاني: من مواليد 1926 في قرية العقلة بتبسة، تجند في سنة 1951 للعمل في الجيش الفرنسي وسرح منه سنة 1953 بعد رفضه المشاركة في قتال إخوانه التونسيين. ينظم بعدها رفقة عروة عبد القادر وآخرون، إلى المقاومة التونسية بمنطقة قفصة. انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني في الأيام الأولى من اندلاع ثورة التحرير الوطني في الفاتح نوفمبر 1954، وقام بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية في الجزائر، انطلاقا من منطقة الرديف التونسية. عينه مصطفى بن بوالعيد مسؤولا على الحدود الشرقية، وخاض الكثير من المعارك ضد قوات الجيش الفرنسي على الحدود، أبلي فيها البلاء الحسن. ورفع بن عمر الجيلاني شهيدا في معركة "سندس" بمنطقة زرايف يوم 20 أكتوبر 1955 رفقة عدد من جنوده. سعد عمامرة، الجيلاني عوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، ص.26- 28

[3] لزهر شرايطي (1919- 1963): مقاوم تونسي، من قبيلة الهمامة(الثائرة) بنواحي قفصة. تطوع للمشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948. وفي سنة 1951، شارك في تكوين أول خلية سرية في تونس ضد الاحتلال الفرنسي. أنتخب سنة 1954 قائدا عاما للمقاومة المسلحة التونسية. استجاب لدعوة بورقيبة للمقاومة المسلحة، وسلم سلاحه بتاريخ 08 ديسمبر 1954، وقف إلى جانب بورقيبة في صراعه الدامي مع اليوسفيين. وفي ديسمبر 1962 في المحاولة الانقلابية على بورقيبة. حوكم من طرف القضاء العسكري، وصدر في حقه يوم 17 يناير/ جانفي 1963 حكما بالإعدام، نفذ فيه بعد أسبوع رفقة12 فردا آخر.

ar.m.wikipedia.org/wiki%D8%A7

[4] لزهر شريط (1914- 1957): ولد بتازبنت في بنواحي تبسة، من وسط ريفي، امتهن الفلاحة وبيع الأسلحة. جند في الجيش الفرنسي لسنوات عديدة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. سافر سنة 1948 بنية المشاركة في حرب فلسطين لكنه لم يستطع الوصول إلى فلسطين وعاد سنة 1953 لينضم للمقاومة المسلحة التونسية. التحق بالثورة عند بدايتها وكلفه عباس لغرور سنة 1955 بالإشراف على منطقة الجبل الأبيض. هو أحد أبرز القيادات النموشية التي أعلنت انفصالها عن قيادة الأوراس. سلم نفسه للجنة التنسيق والتنفيذ التي حاكمته، وأعدم رفقة الكثير من قيادات الأوراس والنمامشة، في يوليو/جويلية 1957. عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص.19



التونسية، نذكر منهم: محمد شريط، عبد الله بن سالم، علي بن عبد الحفيظ، عبد العزيز مباركي، دادة الطيب، جبار عمر[1]، وأخوه جبار الطيب.[2]

كما قاد المدعو عمارة إبراهيم بن رابح (من جنوب تبسة)، مجموعة من المتطوعين الجزائريين، كانوا يقومون بجمع الأسلحة والمساعدات لفائدة المقاومين التونسيين. وعندما بدأ التحضير لثورة أول نوفمبر 1954 في الجزائر، اتصل القائد فرحي (ساعي المدعو بابانا أحمد)[3] الذي كان ينشط هو الآخر في المقاومة التونسية، على رأس مجموعة أخرى من المتطوعين، بالقائد عمارة إبراهيم وطلب منه التوقف عن جمع الأسلحة لصالح المقاومين التونسيين، والبدء في إعداد وتشكيل أفواج مسلحة استعدادا لتفجير الثورة التحريرية في الجزائر في القريب العاجل، واتفق معه، على أن يواصل عمله ظاهريا كرئيس لدورية باسم المقاومة التونسية إلى حين.[4]

---

[1] ولد جبار عمر، في سنة 1930 في منطقة الهمامة، نواحي سوق أهراس. انخرط في صفوف حركة الانتصار سنة 195، وأصبح بعد مدة وجيزة مسؤول الحركة في منطقة الونزة بتبسة. أشرف بمعية الطاهر زبيري وحواسنية موسى، على التحضير وقيادة عمليات الفاتح نوفمبر 1954 بمنطقة الونزة. ربط اتصالاته مع المقامومين التونسيين لتنسيق العمل الثوري. تولى قيادة ناحية سوق أهراس بعد استشهاد باجي مختار(18 نوفمبر 1954). دخل في خلاف مع قيادة الأوراس في أوائل 1956 ، انتهى بتصفيته يوم 11 أبريل/أفريل 1956. أنظر، من شهداء الثورة (1954– 1962)، منشورات مجلة أول نوفمبر، دار هومه، الجزائر، 77– 89. وكذلك محمد زروال، اللمامشة في الثورة (دراسة)، دار هومه، الجزائر، 2003، ص.240، 257– 258

[2] شهداء منطقة الأوراس (1954– 1962)، ج1. أنتاج جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس(باتنة)، دار الهدى للطباعة والنشر– عين مليلة، الجزائر، 2002، ص.421– 422، وكذلك دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية. المرجع السابق، ص.57– 58، 60

[3] ساعي فرحي المدعو بابانا أحمد (1910– 1964): من تبسة، نشأ في أسرة ميسورة الحال، أنشأ أول خلية مسلحة بناحية تبسة، للتحضير للثورة بناحية تبسة، ربط الاتصال بالقائد مصطفى بن بوالعيد، وقاد عمليات الفاتح نوفمبر بناحية تبسة. عينه بشير شيحاني يوم 05 مارس 1955، مسؤولا عن الثورة بناحية الشريعة وصولا إلى سوق أهراس شمالا وحتى الجنوب الشرقي من وادي سوف. عين عضوا في القيادة العليا للأوراس على عهد لغرور وعجول. أصيب بجروح في عملية الاقتتال التي جرت في تونس بين قيادة الأوراس(عباس لغرور وعبد الحي) وقيادات النمامشة في منتصف 1956. للمزيد حول هذا القائد، ينظر محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج1. المرجع السابق، ص. 41– 44، 125، 343– 346

[4] دور مناطق الحدود. المرجع السابق، ص.60



من جهتهم، الجزائريون السوافة الذين هاجروا بأعداد كبيرة إلى البلاد التونسية، خاصة نحو العاصمة تونس، ومناطق الجنوب التونسي القريبة من منهم- كما تقدم ذكره- قد شاركوا هم أيضا، في المقاومة المسلحة التونسية" بأموالهم وأنفسهم، دفاعا عن أشقاء آجروهم ووطن آواهم في أوقات الضيق". وقد شارك العديد منهم، في الكثير من المعارك إلى جانب إخوانهم التونسيين، مثلما وقع في معركة "جبل زريف" بمنطقة الرديف في الجنوب التونسي، عندما قامت القوات الاستعمارية الفرنسية، بمحاصرة حوالي خمسمائة مقاوم منهم عدد كبير من السوافة، ردا على تسلل مجموعة من الثوار إلى داخل ورشة إحدى الشركات الفرنسية العاملة بالمنطقة، وقيامها بذبح ستة مهندسين فرنسيين. وقد استمرت المعركة طوال ثلاثة أيام بلياليها، استعملت فيها القوات الفرنسية، مختلف الأسلحة. وبعد نهاية المعركة، خرج الجنود الفرنسيون إلى المدينة، وأخذوا يطلقون نيران أسلحتهم على كل من يصادفهم في "نزلة السوافة"[1] ببلدة الرديف، انتقاما من السوافة على دعمهم ومشاركتهم في المعركة.[2]

ومن الصور المشرفة لمشاركة الجزائريين في المقاومة المسلحة التونسية، إلى جانب أشقائهم التونسيين، والتي تؤكد بحق عمق الروابط الاجتماعية والتاريخية بين الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي، مشاركة المرأة الجزائرية في المقاومة التونسية المسلحة. وحتى وإن كانت هذه المشاركة، لم تتجاوز حالة الآنسة موساوي مسعودة المعروفة بمحجوبة منصور، التي التحقت بمجموعات لزهر شرايطي المسلحة، إلى جانب زميلتها حسينة رمضان (التونسية) اللتين تحصلتا على بطاقة الآمان (التي يسميها

---

[1] النزلة: من النزول وتعني مكان نزول وإقامة أهل الصحراء في مناطق غير مناطقهم الأصلية (الحل بعد الرحال). و"نزلة السوافة": هي التجمعات السكانية التي يقيم فيها السوافة وهي عبارة عن بيوت متجاورة ، في غالبها خيما وأكواخا، وفيها حتى من البيوت المحفورة تحت الأرض، مما جعل متفقد المكتب الدولي للشغل "روجي بليسار" في سنة 1937، يصف هذه المساكن بالقول:" لا يمكن تصور أكواخ موجودة أقذر من تلك التي يسكنها عمال مناجم الرديف". غير أن هذه الوضعية لم تكن عامة، فالعائلات التي كان أصحابها يمتهنون أعمالا أخرى كالتجارة، كانت مساكنهم مثلا في مناطق الجريد، كتوزر ونفطة، أحسن حالا من مساكن عمال المناجم في الرديف. عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص.152- 153

[2] جريدة "التحرير"، فوروم خاص حول "دور الجالية الجزائرية في تونس في (خلال) الثورة التحريرية"(07 مارس 2015)



المقاومون التونسيون، "بطاقة دولاتور" نسبة إلى الجنرال بوايي دولاتور (Boyer de latour) إلا انها ستبدو مع ذلك، رقما كبيرا، قياسا إلى عدد النساء التونسيات أنفسهن اللواتي شاركن في المقاومة المسلحة. إذ يؤكد الأستاذ الدكتور عميرة علية الصغير، وهو من المتخصصين المهتمين بدراسات المقاومات المغاربية، أن مساهمة المرأة التونسية في المقاومة لمسلحة التونسية، متواضعة سواء في الخمسينات أو في قبلها، إذا ما استثنينا اسمين أو ثلاثة. ففي مرحلة المقاومة المسلحة المعروفة بـــ "الفلاقة"[1]، ومن بين 3000 مقاوم في المرحلة الأولى (1952– 1954)، وما بين 600 و 700 مقاوم في المرحلة الثانية (1954– 1956)، الذين انخرطوا في المقاومة المسلحة، لم يسجل أسماء مقاومات صعدن للجبل، إلا ثلاثة نساء منهن اثنتان تحصلتا على بطاقة الآمان – اللتين سبق ذكرهما– ويشير عميرة علية إلى أنه " ودون هؤلاء الثلاثة، لا تذكر المصادر المتاحة حاليا، ولا كل الذين درسوا المقاومة المسلحة في تونس في الخمسينات، أسماء نسوة أخريات".[2]

كانت ليلى مسعودة موساوي (المعروفة أيضا بليلى موساوي) المولودة بجيجل (الجزائر) في سنة 1920، قد هاجرت مع عائلتها إلى تونس في سنة 1935، بسبب المضايقات الكبيرة التي تعرضت لها من قبل السلطات الاستعمارية، واستقرت برادس في ضواحي العاصمة تونس. وقد التحقت مسعودة موساوي التي أصبحت تعرف باسم محجوبة منصور، في وقت مبكر بالحزب الدستوري التونسي. وعند اندلاع المقاومة المسلحة في تونس، لم تترد موساوي في الانضمام إلى مجموعة "الفلاقة" بقيادة لزهر

[1] "الفلاقة" أو"الفلاقية" (Fellaga) كلمة أطلقتها سلطات الحماية العسكرية الفرنسية في منتصف 1944على جنود الاحتياط التونسيين الفارين من الجيش الفرنسي في ناحية بنزرت، الذين رفضوا الذهاب إلى إيطاليا للمشاركة في معارك الحلفاء، ثم توسعت عملية الفرار لتشمل كافة جهات البلاد التونسية، وتحول الفارون من متمردين إلى ثائرين، بعدما انتظموا في مجموعات مسلحة لمقاومة الاحتلال برمته. خالد بن فرج عبيد، أحداث أوت 1944 بمنطقة رأس الجبل وتفاعلاتها، في: مجلة روافد، العدد العاشر 2005، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية– جامعة منوبة، تونس، ص.126. وللمزيد حول تطور ظاهرة الفلاقة، ينظر المرجع نفسه، ص.77– 125

[2] عميرة علية الصغير، تونسيات في المقاومة المسلحة: متواضعة لكن حاسمة، في أرشيف المدونة الإكترونية" ذاكرة التاريخ"(التونسية)، بتاريخ 15 أغسطس/ أوت 2012



الشرايطي، وأسندت لها مهام الدعاية والأخبار(وقد استضافها بورقيبة في قصره الرئاسي لعدة أسابيع بصفتها ضيف شرف، ومنحها بطاقة مقاوم رقم 35).[1]

وعند اندلاع الكفاح المسلح بالجزائر في سنة 1954، عادت مسعودة موساوي إلى الجزائر، لتلتحق بإخوانها المجاهدين في المنطقة الأولى الأوراس مع بداية سنة 1955.[2] وقد عملت في البداية، بقاعدة الإسناد والإمداد الشرقية تحت مسؤولية سي مسعود بوعلي، ثم تحولت إلى مصلحة الصحة كممرضة وأخيرا كمرشدة قبل أن تستشهد بالأوراس عام 1957.[3]

لم يكتف الجزائريون، بمشاركة إخوانهم التونسيين في رد الغزو الفرنسي لتونس، بل امتد دعم الثوار في مناطق الحدود الشرقية، إلى محاولة تشتيت وإضعاف القوات الفرنسية، وربما يكونوا، قد حاولوا استغلال حالة الفوضى والتمرد التي أصبحت عليها مناطق الحدود، لإعادة بعث المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، لذلك لجأوا إلى تنفيذ عمليات عسكرية ضد قوات الجيش والدرك بالحدود، كما وقع في الـــ 17 أكتوبر1954 بناحية تبسة، أين نصب الثوار، كمينا لكتيبة الدرك الفرنسي، قتلوا خلاله العديد من أفرادها وغنموا أسلحتهم. وأيضا كمين "فج العمد" قرب سوق أهراس، خلال نفس الشهر. وهو ما دفع بقوات الاحتلال الفرنسي في بداية شهر سبتمبر 1954، إلى شن حملة تمشيط واسعة لكامل المنطقة من جبال النمامشة إلى غاية جبل سيدي أحمد بسوق أهراس. وهي العملية التي أدت إلى اكتشاف أمر المجموعة التي كان يقودها، ساعي

---

[1] محمد تومي، طبيب في معاقل الثورة، حرب التحرير الوطني 1954- 1962، ترجمة حضرية يوسفي، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)،أبيلي مادور (Apulée Madaure)، الجزائر، 2009، ص.189، 243- 244. ومما يروى أن محجوبة منصور، تلقت في إحدى المرا، دعوة من مسؤول تونسي سامي لزيارة بيته. وعندما استقبلتها زوجة المسؤول بطريقة فظة مستنكرة حركاتها البدوية، قامت محجوبة منصور بصفعها على وجهها، واقفلت عائدة. محمد تومي، طبيب في معاقل الثورة، حرب التحرير الوطني 1954- 1962، ترجمة حضرية يوسفي(طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، أبيلي مادور (Apulée Madaure)، الجزائر، ص.244.

[2] عميرة علية، تونسيات في المقاومة المسلحة. المرجع السابق. وكذلك محمد تومي، المصدر السابق، ص.189

[3] محمد تومي، المصدر نفسه، ص.189



فرحي(المدعو بابانا) في الـــ 13 سبتمبر 1954 بدوار "الفنجاية" بين الماء الأبيض والشريعة (بتبسة)، وأسفرت هذه العملية عن استشهاد مجموعة من الثوار.[1]

إن هذه النماذج والأمثلة من التضامن، في التاريخ القريب للشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي، ليست في حقيقة الأمر، سوى جزء يسيرا من التاريخ التواصل والالتحام بين الشعبين، عبر مختلف الحقب التاريخية، وفيض من غيث في تاريخ النضال المشترك بين الشعبين ضد الاستعمار الفرنسي، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى ستينات القرن العشرين.

[1] فريد نصر الله، المرجع السابق، ص.104

الفصل الأول

هاجس التسليح وتوطين القاعدة الخلفية للثورة بتونس

المبحث الأول: المنظمة الخاصة ومهمة البحث عن السلاح

المبحث الثاني: المنطقة الأولى الأوراس تنشىء نواة قاعدة الثورة الخلفية بتونس

المبحث الثالث: الصراع على قاعدة تونس

المبحث الرابع: الدور التونسي في تركيز قاعدة الثورة الجزائرية بتونس



لم يتخلف الجزائريون منذ الوهلة الأولى عن مقاومتهم للاحتلال الفرنسي للجزائر (1830)- كما قاوموا من قبل، كل الغزاة من رومان ووندال وبيزنطيين- ولم تنقطع ثوراتهم الشعبية المسلحة لأكثر من سبعين سنة. ورغم تمكن الفرنسيين من إخماد هذه الثورات مع نهاية ق 19 وبداية ق 20، إلا أن الجزائريين جددوا مرة أخرى عهدهم بالمقاومة، مع بداية الحرب العالمية الثانية، بشكل أكثر تنظيم وأكثر شمولية، وستقودهم هذه المقاومة إلى اعلان الثورة التحريرية المسلحة التي ستكلل باسترجاع السيادة الوطنية في سنة 1962.

المبحث الأول: المنظمة الخاصة(O.S) ومهمة البحث عن السلاح

1 – ما قبل المنظمة الخاصة:[1]

كانت إذن الحرب العالمية الثانية، فرصة سانحة للجزائريين لبعث العمل المسلح، وسارع نشطاء حزب الشعب(المحظور حينها) منذ البداية(1938- 1939) إلى محاولة استغلال دعم المحور وخاصة الألمان. وسافر لهذا الغرض، عمر راجف، ومحمد ربوح إلى برلين، وانضم إليهما الحاج دحمان، لجس نبض الألمان حول مسألة دعم الجزائريين إذا ما قرروا إعلان الكفاح المسلح. وقد أبدى الألمان حينها(عن طريق ممثل لوزارة الحرب وآخر لوزارة الشؤون الخارجية) بالفعل، استعدادهم لاستقبال شبان جزائريين لتدريبهم على استعمال الأسلحة والقتال والإنزال والعتاد. غير أن هذه المحاولة، توقفت لأنها كانت مبادرة شخصية من أصحابها، ولم تكن بقرار من حزب الشعب الجزائري.[2]

على أن أول تنظيم شبه عسكري ظهر(الذي سيكون النواة والأرضية التي سترتكز عليها "المنظمة الخاصة" التي ستنشأ في نهاية الأربعينات) هو "لجنة شباب بلكور" والتي ظهرت سنة 1942 بتحريض من محمد بلوزداد، وسط حي بلكور بالجزائر العاصمة.[3]

---

[1] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، ط2. الجزائر، 2012، ص. 175

[2] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر. المصدر نفسه، ص. 115- 117

[3] حي بلكور كان يعرف قديا بإسم "عين سمان" أما" سيدي محمد" فكان إسم مرابط أطلق فيما بعد على مقبرة الخي، وتم تغيير اسمه في عهد الاحتلال إلى "بلكور". محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، ط2. ثالة، الجزائر، 2010، ص. 35

وأنشأت لجنة "شباب بلكور"، مدرسة للإطارات كان يديرها كل من محمد بلوزداد والأخوان سردوني وغراو، كانت مهمتها، تقديم الدروس في تاريخ الجزائر، وأخرى في تحليل الوقائع السياسية العسكرية. وقد أثارت نشاطات هذه اللجنة، قلق سلطات الاحتلال الفرنسي التي أخذت تترصدها وتلاحق عناصرها.[1]

وبعد مجازر 08 مايو/ ماي 1945[2]، عمل حزب الشعب الجزائري، على تفعيل عمل فرقة الكوموندوس التي جرى انشاؤها في سنة 1944، وهي فرقة أصبحت تتكون من عشرين عضوا، بعد أن تم تجميع فوجي، حي بلكور وحي القصبة. ووضع هذا التنظيم الجديد، تحت المسؤولية المشتركة لأحمد بوده ومحمد طالب، وأوكلت لهذه الفرقة مهمة حراسة مسؤولي الحزب وتنظيم التجمعات الشعبية التي ينظمها. ويرى بن خدة، أن هذا التنظيم كان بمثابة التشكيلة الأولى"للمنظمة الخاصة"[3]، وقد بلغ عدد أعضاء "لجنة شباب بلكور" ألف وخمسمائة منهم سبعمائة من المتعاطفين مع اللجنة.[4]

وقد انتظم عناصر هذا التنظيم، في خلايا نضالية قاعدية، تتكون الواحدة منها، من خمسة نشطاء. وضمت لجنة بلكور، إلى هياكلها الأساسية (النظامية)، جميع المنظمات الثقافية التي كانت تتولى الاشراف على نشاطاتها، وهذه المنظمات هي:[5]

- الكشافة، كمصدر للتجنيد
- منظمة النساء الجزائريات، لتسهيل الاجتماعات والاختباء
- الفرق المسرحية والرياضية والموسيقية

[1] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص.46.

[2] محمد يوسفي، المصدر نفسه، ص.36.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.175.

[4] محمد يوسفي، المصدر نفسه، ص.42. غير أن العدد المقدم، يبدو مبالغا فيه إلى حد ما، بالنظر إلى أن فكرة العمل المسلح، كانت في بدايتها وكانت على مستوى ضيق، نظرا للرقابة المشددة على نشاطات هذه اللجنة من طرف شرطة الاحتلال، ونظرا أيضا للإمكانات المحدودة التي لا يمكن معها تجنيد كل هذا العدد الكبير، والذي لم تستطع "المنظمة الخاصة" نفسها بلوغه في أحسن الأحوال. أنظر محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة إلى العربية، كيمل قيصر داغر، ط1. دار الحكمة للنشر(بيروت) لبنان، 1983، ص.70.

[5] محمد يوسفي، المصدر نفسه، ص.42.

كان محمد بوراس[1]، المحافظ العام للكشافة الإسلامية الجزائرية (الذي كان على تناغم مع أفكار وتوجهات حزب الشعب الجزائري)، يريد أن يجعل من منظمته الكشفية، منظمة شبه عسكرية. وبدأ بلفعل، يدرب شبابا من الكشافة في غابة "باينام" (بأعالي العاصمة) على الرغم من الرقابة الشديدة المفروضة عليه من طرف الأجهزة الأمنية الاستعماري. لكن مشروع محمد بوراس، توقف بعدما أعدمته السلطات الاستعمارية في ماي1941.[2]

وقد توسع نشاط لجنة "بلكور" إلى العمل الدعائي، فأصدرت نشرية أسبوعية وصحيفة شهرية. ولتغطية النقص في الإمكانيات، كلفت إحدى فرقها (المعروفة باسم "الصدام") بالهجوم على إحدى دور الطباعة بالعاصمة، وحولت تجهيزاتها إلى أحد محلاتها، ثم إلى حزب الشعب لاحقا، لإصدار جريدة العمل "السرية". كما كانت اللجنة، تقوم بتوزيع المناشير وكتابة الشعارات على الجدران.[3] وفيما يتعلق بالتسلح، كان التنظيم يتزود بما يتم استرجاعه من الأسلحة الإنجليزية– الأمريكية المهربة، بعد إنزال الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942.[4] فقد انتشرت تجارة الأسلحة في السوق السوداء، نتيجة لازدياد إغارات بعض الجماعات "المنظمة"، التي كانت تحترف عمليات الهجوم على مواكب الحلفاء بين الأخضرية، والبويرة. وكانت الغنائم، في الغالب عبارة عن صناديق

---

[1] محمد بوراس: ولد بمليانة سنة 1908، تلقى تعليمه بمسقط رأسه، ثم انتقل إلى الجزائر العاصمة وانضم إلى مدرسة الشبيبة الحرة. التفت مبكرا للعمل الجمعياتي، فأسس سنة 1935 جمعية "الفلاح"، وحاول ضم جميع الجمعيات الأهلية تحت لواء "اتحادية" لتوحيد النضال ضد الاحتلال. كان من أشد المتحمسين للكفاح المسلح، وسعى لأجل ذلك للحصول بكل الوسائل على الأسلحة، غير أن الإدارة الاستعمارية كانت تراقبه عن قرب، وألقت عليه القبض بتهمة " التعاون مع العدو" (الألمان)، وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه في الـــ 27 مايو/ماي 1941 بحسين داي بالعاصمة. أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935– 1955)، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص.28– 29

[2] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص. 44

[3] محمد يوسفي، المصدر نفسه، ص.44– 46

[4] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 176



بضائع (سجائر ولحوم بقر)، إلا غنائم الأسلحة، كانت قليلة بفعل الحراسة الشديدة التي كانت ترافق عمليات نقل الأسلحة.[1]

في نهاية 1947، كلف محمد بودة (مسؤول التنظيم في اللجنة المركزية)، آيت أحمد بإعادة تنظيم مدينة الجزائر، وقام آيت أحمد بحل "اللجنة المركزية للشباب"، وتم تكوين سبع مفارز، غطت معظم أحياء العاصمة.[2] وبهذا وقع إدماج التنظيمين، وتكون "لجنة شباب بلكور"(النواة الفعلية لأول تنظيم عسكري)، قد وفرت على "المنظمة الخاصة"، الكثير من الوقت والجهد والتنظيم.

2- المنظمـــة الخاصـــة ومهمـــة البحـــث عـــن الســـلاح:

انتهت ندوة إطارات حزب الشعب التي عقدت في نهاية ديسمبر1947 قرب بوزريعة (بالعاصمة)[3]، على وقع الخلافات التي اتسعت بين الكتلة الداعية إلى الدخول في السرية والإعداد للكفاح المسلح فورا، التي يمثلها كل من عمر أوصديق، والطيب بوالحروف، وعمار ولد حمودة، وبين كتلة مصالي الحاج، ومعه حسين لحول ومعيزة، الداعية إلى المشاركة في الانتخابات والدمج بين النضال "الشرعي" والنضال "غير شرعي". إنتهت ندوة إطارات الحركة، دون أن ينجح أي من الطرفين في فرض توجهه، وبرزت كتلة قوية داخل الحركة كانت تدفع باتجاه إحداث تغييرات في قيادة الحزب. وكانت هذه الصراعات، بالإضافة إلى ما صاحب الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر 1946، كافية لتقوية شوكة الداعين للكفاح المسلح.[4]

أ- ميـــلاد المنظمـــة الخاصـــة:

انعقد المؤتمر الأول لحركة الانتصار في أبريل/ أفريل 1947، في ظروف سياسية شبيهة بما كانت عليه الجزائر عشية 1954[5]، وفي ظل أيضا الإحساس بالخيبة واليأس

---

[1] يذكر حسين آيت أحمد أنه شخصيا إشترى أول رشاش من نوع " شتاين" وأول رشاش من نوع " ستاتي"، من سوق بني صدقة بمنطقة وادي الصومام بالقبائل. حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942- 1952، ترجمة سعيد جعفر، دار البرزخ (بدون تاريخ طبع)، الجزائر، ص. 155

[2] حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 50

[3] حسين آيت أحمد، المصدر نفسه، ص. 98

[4] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 42- 43

[5] محمد حربي، المرجع نفسه، ص. 44



والريبة، بسبب الحصيلة الكارثية لمجازر الـ 08 مايو/ ماي 1954.[1] وبرأي محمد حربي أن مصالي الحاج وحتى يظهر بأنه أيد منذ البداية فكرة خلق المنظمة الخاصة، أعاد على الحضور فكرة أن المواجهة المسلحة مع فرنسا أمر محتوم.. لكنه رأى أن خلق منظمة شبه عسكرية أمر سابق لأوانه.[2] ويؤكد محمد حربي في هذا السياق، أن مصالي لم يكن "يعتقد" (يؤمن) في عام 1947، بضرورة تبني الخيار المسلح، وأن ذلك لم يكن منه، سوى "تكتيكا يستجيب لإمكانيات المرحلة الراهنة". وعلى الرغم من المزايدات والانقسامات، إلا أن الحركة استطاعت تبني فكرة إنشاء منظمة شبه عسكرية، توكل لها مهمة الإعداد لتفجير الثورة المسلحة.[3]

ويقدم لنا المجاهد والمثقف الكبير، عبد الحميد مهري رحمه الله، في أثناء تقديمه لكتاب بن يوسف بن خدة "جذور أول نوفمبر 1954"، مقاربة تاريخية على غاية من الأهمية كونها توقفت عند "اختلاف الطريقة والتوقيت" في مسألة الانتقال إلى العمل المسلح. وبرأي مهري فإن فكرة العمل المسلح، كانت موجودة عند كل الفرقاء داخل الحركة (المركزيين، المصاليين وأنصار العمل المسلح)، ولم يكونوا يختلفون سوى في توقيت الإعلان عن العمل المسلح. وبرأيي وعلى الرغم من تبني الجميع لفكرة العمل المسلح، إلا أنني أرى وباستثناء أنصار العمل المسلح الفعليين (المنظمة الخاصة)، لم يكن التلويح بالعمل المسلح حينها، سوى نوعا من الانتهازية ومحاولة البقاء على خط الأحداث، خوفا من أن يتجاوزهم التاريخ، وهو ما كان يدركه نشطاء المنظمة الخاصة، لهذا عندما عرضت على مصطفى بن بولعيد – كما ذكر مهري– عضوية اللجنة[4]، التي شكلتها اللجنة المركزية في أبريل/أفريل 1953، لإعادة تشكيل المنظمة الخاصة والإسراع

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومه، الجزائر، 2010، ص. 55

[2] محمد حربي، المرجع نفسه، ص. 44

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 44-45

[4] تكونت من مصالي الحاج، حسين لحول، بشير قاضي ومصطفى بن بولعيد، لكن سيكون قبول بولعيد للمهمة، ظاهريا لأن بن بولعيد كان قد التزم رفقة محمد بوضياف وديدوش مراد بشكل سري، بالتحضير لتفجير الكفاح المسلح. أنظر تقديم عبد الحميد مهري لكتاب بن يوسف بن خدة "جذور أول نوفمبر 1954 "، المصدر السابق، ص. 17- 33

في تفجير الكفاح المسلح، تظاهر بقبول المهمة بعدما نصحه صديقه محمد بوضياف بذلك، لأن هذا سوف يغطي على نشاطات المنظمة الخاصة.

على أية حال، أنشئت المنظمة الخاصة في فيفري 1947، وأسندت رئاستها لمحمد بلوزداد.[1] وقد قدر تعداد أفرادها بخمسة ألاف مناضل متخف وخمسة آلاف جندي بلباس عسكري، يعيشون في عزلة تامة. أما تموينها، فكان من اشتراكات مناضليها. بالإضافة إلى ميزانية قدمتها حركة الانتصار سنة 1948، قدرت بثمانمائة ألف فرنك. وقد أخذت هذه المخصصات، تتراجع مع توسع وتمدد المنظمة[2] من جهة، ومع شح الموارد المالية من جهة أخرى، بسبب المعارك الانتخابية التي أثقلت كاهل الحركة بمئات ملايين الفرنكات من الديون، وسيزيد شح الأموال مع مرور الأيام، من متاعب المنظمة.[3] وإبتداء من مارس 1947، شرع محمد بلوزداد بسرعة في إنتقاء العناصر للمنظمة الخاصة، من بين مناضلي حزب الشعب، وكانت عملية الانتقاء تتم وفق شروط صارمة، وتم تشكيل هيئة أركان المنظمة، وتعيين مسؤولي النواحي في كامل القطر الوطني.[4]

ب- التـــدريـــب:

وإذا كانت المنظمة الخاصة، لم تنتظم من الناحية النظرية، إلا ابتداء من نوفمبر 1947 بعد أن منحها مؤتمر الحركة في فبراير/ فيفري من نفس السنة، الأولوية. وإن ظلت هذه الأولوية حبر على ورق[5]، فإن المنظمة قد انخرطت من الناحية العملية، في مهام التدريب والبحث عن السلاح منذ البداية. ففي ميدان التدريب، كانت

---

[1] تأسست خلال انعقاد المؤتمر الأول لحركة الانتصار الذي جرت أشغاله يومي 15 و16 فيفري 1947، في بلكور(بينما جرت أشغال اليوم الأول، في بوزريعة) في معمل للمشروبات الغازية ملك للمناضل سي مولود، تمت تهيئته لهذا الغرض. محمد يوسفي، المصدر السابق، ص.94. وكذلك حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 102. ويذكر مصطفى هشماوي، أن فكرة إنشاء المنظمة الخاصة تم طرحها في نقاشات اليوم الأخير من المؤتمر. مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.5

[2] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص. 110 – 111

[3] ويذكر حسين آيت أحمد أنه عندما سلم "حقيبة المال"- التي كلف بها قبل تولي قيادة المنظمة الخاصة في نوفمبر 1947- إلى فيلالي (عبد الله)، كانت الحقيبة عبارة عن "حصالة " بها خمسون ألف فرنك فقط. حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 118

[4] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص. 183- 184

[5] محمد حربي، المرجع السابق، ص.49



العناصر"العسكرية" للمنظمة، الذين يتم اختيارهم من بين أعضاء المنظمة السياسية لحزب الشعب[1]، يتم إخضاعهم لتدريب شبه عسكري مكثف، يجمع بين النظري والتطبيقي بعد تكوينهم سياسيا.[2]

وقد تركز التدريب على الجانب التعليمي العملي والميداني، من خلال القيام بدوريات في الهواء الطلق، في الغابات وفي أعالي الجبال، تحت غطاء العمل الكشفي. أما التدرب على الأسلحة، فكان يتم داخل الغرف وفي حالات قليلة، في الخارج متى كانت الظروف مهيأة، وكان يتم إعداد مجندي المنظمة، نفسيا لإدماجهم في الظروف الخاصة بعمل المنظمة مثل تكليفهم (فرادى) بعمل ما ثم إبلاغهم بإلغاء هذا العمل في آخر لحظة. أما القادة، فكانوا يخضعون لتدريبات سريعة.[3]

ويستنتج محمد حربي من كراس التدريب العسكري الذي وضعه آيت أحمد مسؤول المنظمة وجيلالي بلحاج مسؤول التدريب، أن برنامج التدريب تضمن إثنى عشر درسا نظريا وتطبيقيا، توزعت حول "استخدام الأسلحة" و"القتال الفردي"، و"مبادئ أساسية حول حرب العصابات". كما نظمت هيئة أركان المنظمة الخاصة، دورتي تدريب، الأولى جرت في يناير/ جانفي 1948، وتم فيها استعراض تجارب "حرب العصابات" و"الحركات الثورية في الإتحاد السوفيتي وايرلندا"، والثانية، جرت في أوت 1948 بمنطقة الظهرة للتدرب والتعود على قسوة التضاريس في المرتفعات والجبال، وكانت هذه التدريبات، تتم تحت غطاء نشاطات الكشافة الجزائرية الإسلامية.[4] وقد عرفت المنظمة الخاصة، الكثير من المصاعب على المستويين، المالي- كما سبق ذكره- وعلى المستوى التنظيمي، خاصة ما تعلق بمسألة انتداب بعض الإطارات للمنظمة، من قبل الحزب الذي كان يتحجج بأهمية هذه الإطارات وحاجته لها في المواعيد الانتخابية.[5]

---

[1] في أدبيات المناضلين- وإلى اليوم- أن حزب الشعب، هو الحزب الرسمي وهو الذي ينشط في السر، بينما حركة الانتصار، فليست أكثر من واجهة سياسية لبقاء قيادات حزب الشعب ومناضليه في العلانية للتغطية على نشاطات الحزب

[2] محمد يوسفي، المصدر نفسه، ص. 109

[3] حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 141- 148- 149

[4] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 167

[5] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص. 167



ج- التسلـــح:

ونظرا للأهمية البالغة للسلاح، فقد انطرحت هذه المسألة على المكتب السياسي للحركة في مارس 1947(أي بعد أقل من شهرين من تأسيسها) وتم التأكيد، على أنه يجب البحث عن السلاح لدى الأحزاب المعادية للاستعمار، ولدى الدول العربية والحكومات المهتمة بتحرير الجزائر، وأعطيت التعليمات لكافة النواب وبخاصة للدكتور الدباغين، مسؤول الشؤون الخارجية، للبحث عن مصادر التزود بالسلاح.[1] وأول تعليمة وجهت لمسؤولي النواحي في المنظمة، كانت القيام بجمع السلاح وتجميعه على المستوى المحلي والجهوي. وقد لجأت المنظمة، إلى تدوير بعض المسدسات والرشاشات التي توفرت لها بالأوراس والقبائل، من فوج لآخر داخل المدينة الواحدة، لضبط الأسلحة المستعملة والتقليل من مخاطر تنقلها، وكذلك لتغطية العجز في الأسلحة.[2] وقد أنشئت مخازن متنوعة، لتجميع الأسلحة في الجبال بالأوراس، وبالشمال القسنطيني، وفي القبائل والونشريس، وفي المدن الرئيسية، كالجزائر ووهران وقسنطينة.[3]

كانت محاولات البحث عن السلاح، تجري بطريقة متزامنة، في الداخل وفي الخارج. وعلى الرغم من أن عمليات البحث عن السلاح في الداخل، كانت تبدو أسهل لكونها تتطلب إمكانيات لوجيستية أقل مما هي عليه في الخارج، إلا أنها في المقابل، لم تكن تسمح بالحصول على كميات مرجوة من السلاح، لذلك سنرى، وباستثناء المبادرة التي قام بها واعلي بناي، وبعض العمليات البسيطة الأخرى، أن قيادة المنظمة الخاصة، سوف توجه جهدها للتزود بالسلاح، إلى ما وراء الحدود. ويعود ذلك، إلى إقتناع المنظمة بمحدودية مصادر التزود بالسلاح في الداخل، كون أن غالبية أعضائها كانوا ناشطين في"لجنة شباب بلكور" وكذا في "اللجنة الشبانية" للحزب- التي حلت بعد وقت قصير من إنشاء المنظمة الخاصة- وكانوا جميعا، على دراية بمحدودية مصادر الأسلحة ومواطنها على الأقل في العاصمة ونواحيها.

[1] محمد حربي، المرجع السابق ، ص. 177

[2] حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 149

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.183



- **من الداخل** : أولى عمليات التزود بالسلاح جرت في العاصمة والقبائل "وهما معقلان مرتبطان" ببعضهما.[1] ففي العاصمة، تم الحصول على اثني عشرة قنبلة يدوية وعدد من المسدسات، تم تخزينها في الطابق الأرضي لعمارة ملك لعائلة رجيمي عمار بطروني بنهج " ديابل" (رشيد كباش حاليا) بالقصبة، وأخرى في منزل أحمد جيدة بالمرادية.[2] أما في القبائل، فجرى أيضا شراء أعداد لا بأس بها من الأسلحة، من أماكن تسوق فيها الأسلحة مثل سوق بني صدقة بأربعاء بني واسيف، وتمزيوت بناحية علي بوناب وإيعكيكورين بذراع الميزان، وتم توزيع هذه الأسلحة على عدة مخابئ بالقبائل الكبرى.[3]

على أن أهم عملية شراء للسلاح من الداخل، هي تلك التي قام بها المناضل واعلي بناي (الذي كان يقيم بحي بكور بالعاصمة) في ديسمبر1947، بعدما تمكن من جمع مبلغ مليون ونصف المليون من الفرنكات، من ميسوري وتجار منطقتي الجزائر والقبائل، دون استشارة قيادة الحزب، وتمكن واعلي بمساعدة "الكابا" (أحمد حدانو)[4] المولع بتجارة السوق السوداء، من شراء حوالي عشرين رشاشا نوع "شتاين" واثنين من نوع "طومسون" (في حالة سيئة) وثلاثين مسدسا جديدا عيار 7.65، وخمس بنادق حربية، إضافة إلى صندوقين من القنابل الهجومية. ونقلت هذه الأسلحة، إلى منطقة دلس عن طريق المناضل نور الدين سطانبولي، بواسطة شاحنة تابعة لمصالح البريد التي كان يعمل بها، لتضاف هناك، إلى أعداد الأسلحة التي تم شراؤها وتخزينها في منطقة الصومام.[5]

---

[1] حسين آيت أحمد، المصدر السابق ، ص. 114

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق ، ص. 187

[3] حسين آيت أحمد، المصدر نفسه، ص.155

[4] مناضل في حزب الشعب ببلكور، عضو في "لجنة الشبيبة " بقيادة محمد بلوزداد، التحق لفدرالية الحزب بفرنسا ولعب دورا رئيسيا، في تهريب أيت أحمد، بن بلة ومهساس. ويذكر أحمد حدانو أنه قام وبطلب من بلوزداد، بتجنيد أحد الحراس الجزائريين، على مستوى مستودعات الأسلحة التابعة للحلفاء، على طريق بوفاريك، وتم في هذه العملية، سرقة أعداد من الأسلحة منها قنابل يدوية، قام مهساس بتخزينها ببيته. محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومه، الجزائر، 2004، 210- 213

[5] حسين آيت أحمد، المصدر نفسه، ص.155



وفي ناحية الغرب الجزائري، لجأت خلايا المنظمة الخاصة، إلى عمليات الاغتيال لأفراد القوات الفرنسية، نذكر من بينها، إلقاء قنبلة بالملعب البلدي بمعسكر، على تجمع للقوات الفرنسية بهدف غنم الأسلحة من الضحايا.[1] إلا أن مثل هذه العمليات، كانت بسيطة ومحدودة. وبالاضافة الى هذا، كانت المنظمة الخاصة تضع نصب عينيها، أعداد الأسلحة التي ما يزال أحفاد المقراني في الهضاب العليا، يحتفظون بها، وكذلك الأسلحة الموجودة بالأوراس (التي هي عادة متأصلة ورمز للشرف لدى الأوراسيين). وكل هؤلاء، كانوا على استعداد للعودة للتمرد متى سنحت الفرصة.[2]

- **من الخارج:** سنرى أن كل عمليات التزود بالسلاح من دولتي الجوار(ليبيا وتونس) بالجهة الشرقية، ستكون انطلاقا من الأوراس عبر منطقة النمامشة (أو اللمامشة)[3] أو عبر منطقة سوف.

أول عملية قامت بها المنظمة الخاصة للتزود بالسلاح من وراء الحدود الشرقية، كانت من ليبيا في أواخر عام 1947، عندما استدعى محمد بلوزداد، المناضل أحمد ميلودي[4]، إلى الجزائر العاصمة لضبط ترتيبات العملية. وقد تلقى ميلودي بعد عودته إلى وادي سوف، مبلغ مليوني سنتيم على دفعتين من المناضل محمد عصامي ببسكرة. وكلف ميلودي بدوره، المناضل بشير ميحي، بالسفر إلى ليبيا لشراء السلاح. وقد أشرف ميحي بنفسه على عملية شراء السلاح ونقله إلى مخازن ميلودي بوادي سوف. واشتملت الشحنة على مائة وثلاثة بندقية (نوع ستاتي)، وأربعة صناديق ذخيرة، تم نقلها على ظهور ستة جمال، من طرف محمد بلحاج ومساعدوه إلى "زريبة حامد" (بين بسكرة والأوراس)، في

---

[1] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة 1954- 1962، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص. 49

[2] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص. 112

[3] حسب محمد زروال، فإن "اللمامشة" هي التسمية الصحيحة، واللمامشة، هي أكبر القبائل في منطقة تبسة، وتنحدر من قبيلة بني هلال تكتب بالنمامشة (بالنون بدل اللام) لتخفيف النطق. محمد زروال، اللمامشة.ج1. المرجع السابق، ص.17

[4] تاجر من وادي سوف كان بلوزداد قد تعرف عليه أيام كان هذا الأخير في قسنطينة (1945 – 1946) بصفته مكلفا بتنظيم الحركة بالشرق الجزائري، وطلب منه بلوزداد، تهيئة الظروف بقصد القيام بعمليات شراء الأسلحة. بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 185

رحلة استغرقت ثلاثة أيام بلياليها، ثم تولى مصطفى بن بوالعيد نقلها من "زريبة حامد" إلى الأوراس. وسيتم استعمال هذه الأسلحة، في عمليات أول نوفمبر 1954.[1]

وفي اجتماع هيئة أركان المنظمة في ديسمبر 1948، تحدث محمد بوضياف أن لديه معلومات وصلته من مسؤول المنظمة ببسكرة، العربي بن مهيدي، تفيد بتوفر الأسلحة بمدينة "غدامس"[2] الليبية القريبة من الحدود الجزائرية، ويقترح بن مهيدي، تسيير قافلة يقودها "دلالون" مهرة لا يقعوا في أيدي قوات الاحتلال. وتبعا لذلك انتقل آيت أحمد رفقة محمد بوضياف، إلى بسكرة لدراسة العملية. وقد تم بالمناسبة، عقد اجتماع ضم مسؤولي التنظيم بمنطقة سوف (الأوراس، بسكرة، وادي سوف)، وسخرت المنظمة ما تبقى من ميزانيتها لشراء الجمال التي ستنقل هذه الأسلحة، على أن يعاد بيع هذه الجمال، بعد انتهاء العملية واسترجاع أموالها. وقد كللت العملية بالنجاح، وتمكنت المنظمة من شراء 100 قطعة سلاح من نوع "ستايتس" وكمية هامة من الذخيرة، وبلغت تكلفة هذه الشحنة، نصف مليون فرنك. ولولا نقص الأموال، لأمكن شراء أعداد أكبر من الأسلحة.[3] وقد تولى مصطفى بن بوالعيد، تحويل هذه الأسلحة من "غدامس" إلى الأوراس بصعوبة كبيرة وبعد محاولات عديدة، لتخزن في الأخير في ناحية "كيمل"[4] بالأوراس. ويشير محمد حربي، إلى أن المنظمة الخاصة قد تحصلت على دفعة أولى من الأسلحة من ليبيا، بلغت ثلاثمائة قطعة سلاح.[5]

وإذا كانت أولى شحنات الأسلحة القادمة من الخارج، قد تم جلبها من ليبيا، نظرا لتوفرها على مخزون هام من الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، والتي كانت بعيدة حينها عن رقابة القوات الفرنسية خاصة بمسلك الجنوب الغربي[6]، فإن القطر التونسي كان أيضا، محط أنظار قيادة المنظمة الخاصة التي أمرت بضرورة تسليح منطقة

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص. 185

[2] مدينة ليبية تبعد عن مدينة وادي سوف بـــ: 50 كلم، وتشتهر برواج تجارة الأسلحة. حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 182

[3] حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 183

[4] الطاهر الجبلي، المرجع السابق، ص. 54

[5] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 49

[6] محادثة (بالهاتف) مع المجاهد رابح مشحود بتاريخ 07/10/ 2016

الأوراس، انطلاقا من تونس(بحكم القرب والتجاور). ويذكر أن عاجل عجول، كان يتاجر في السلاح منذ 1946، قبل انخراطه في المنظمة الخاصة، وأنه كان يسافر إلى "جربة" التونسية لشراء الأسلحة (صنع ألماني، إيطالي وأمريكي) من إحدى الشركات الإيطالية، ليبيعها إلى عضوي المنظمة الخاصة، عزوي مدور وكعباشي عثمان[1] اللذين توجها في ربيع 1948، إلى تونس عبر صحراء النمامشة بأمر من مصطفى بن بوالعيد. وعادا بعد شهرين، بقافلة من سبع جمال تحمل شحنة هامة من الأسلحة والذخيرة وجدت في استقبالها، قافلة من البغال يقودها كل من أحمد عزوي، علي بعزي ، بلقاسم اسمايحي[2]، عند صحراء أولاد عمر قرب زريبة الوادي. وبلغ مجموع ما حُمِلَ، ثلاثمائة وخمسة وعشرين قطعة سلاح (من صنع ألماني وإيطالي وأمريكي)، خزنت في قرية "الحجاج". وبعد مدة، علم حاكم آريس بالعملية، وتم القبض على الأخوين علي بعزي ومحمد بلعزوي. لكن بعد ارتشاء محافظ شرطة آريس (بمبلغ ثلاثة وأربعين فرنك)، تم السكوت عن العملية.[3]

ويذكر لخضر بعزي، أنه في ربيع السنة الموالية (1949)، كلف بن بوالعيد كل من: مدور عزوي، وبلقاسم اسمايحي، وأحمد عزوي، محمد بعزي وأخيه علي، بمهمة شراء الأسلحة. وقد عادت القافلة بثلاثمائة وعشرين بندقية حربية. وفي نفس السنة، غادرت ذات المجموعة وعادت بكمية أخرى كبيرة من الخرطوش.[4] ستظل منطقة الأوراس على هذا النحو، وستظل على ارتباط وثيق بالقطر التونسي إلى غاية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، أين ستكون المنطقة الأولى، الأوراس السباقة إلى إنشاء قاعدة خلفية لها في تونس.

أما بالحدود الغربية وفي نفس المسعى، وبعد تأسيس المنظمة الخاصة، كلف محمد بلوزداد، المناضل محمد يوسفي بالتنقل إلى جنوب المغرب الأقصى، للبحث عن السلاح

---

[1] نقلا عن جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بوالعيد، دار الهدى – عين مليلة، الجزائر، ص.347

[2] الطاهر الجبلي، المرجع نفسه، ص. 54

[3] مصطفى بن بوالعيد. المصدر السابق، ص. 451 – 452

[4] مصطفى بن بوالعيد. المصدر نفسه، ص. 453– 454

لتغطية النقص الذي تعانيه المنظمة بالغرب الوهراني. وتمكن يوسفي، من العودة بشحنة معتبرة من السلاح عبر خط المسار: بشار– تندرارة – وجدة، بعدما استطاع أن يتجنب حواجز القوات الاستعمارية[1] المنتشرة بالمنطقة. ويذكر المجاهد بشير قاضي بهذا الخصوص، أن المجتمعين في مؤتمر "زدين" (في ديسمبر 1948)، قرروا تأسيس قواعد خلفية، "احتياطيا لحصار محتمل سيضربه الاحتلال الفرنسي على الجزائريين عند اندلاع الكفاح المسلح"[2]. وطرحوا أيضا، إمكانية التضامن مع تونس ومراكش، إلا أن هذه النقطة الأخيرة، رفضت بسبب الخصوصية، والطبيعة السياسية للبلدين المجاورين.[3]

واللافت للانتباه هنا، هو الطرح المبكر لفكرة "القواعد الخلفية" حتى قبل اندلاع الثورة التحريرية، مما يبرز أيضا وبشكل مثير للإعجاب، مستوى النضج السياسي والاستشرافي لقيادات المنظمة الخاصة، وإلمامها بطبيعة المعركة المسلحة القادمة. وهو الخط نفسه، الذي سارت عليه قيادة الثورة التحريرية، منذ اندلاعها إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية.

المبحث الثاني: المنطقة الأولى الأوراس تنشىء نواة قاعدة الثورة الخلفية بتونس:

لقد رأينا – فيما سبق– أن مشكلة التسلح، كانت العامل الرئيس في محاولات تأسيس قواعد خلفية لامداد بدول الجوار والتي ستتشكل وتتضح أكثر، مع تطور وتوسع ثورة أول نوفمبر 1954. وإذا كانت عمليات البحث عن السلاح في عهد المنظمة الخاصة، كانت تنتهي بجلب السلاح من ليبيا أو تونس، والعودة به إلى الجزائر عبر منطقة سوف (ليخزن في الأوراس، ومنها يأخذ طريقه إلى الشمال القسنطيني وباقي المناطق– كما سلف الذكر)، فإن العملية وبعد أشهر قليلة من اندلاع ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954، أخذت شكل التمركز المؤقت، واستقرت المجموعات المكلفة بالعملية، داخل التراب التونسي بدعوى إيجاد ممرات آمنة لضمان تمرير السلاح، لتتحول العملية مع مرور الوقت، إلى استقرار دائم.

---

[1] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص. 113

[2] نقلا عن الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص. 44

[3] محمد يوسفي، المصدر نفسه ، ص.177



1- فكـــرة أفضليـــة ليبيـــا كقاعـــدة خلفيـــة فـــي بدايـــة الثـــورة:

وقد بدت ليبيا ومنذ عهد المنظمة الخاصة، وجهة مفضلة لجعلها كقاعدة للدعم اللوجيستي، واستمرت على هذا النحو أثناء التحضير للعمل المسلح أو حتى بعد اندلاع الثورة في نوفمبر1954.[1] وعلى الرغم من عدم تجاوب السلطات الليبية، مع فكرة دعم الثورة في البداية، إلا أن المراهنة على الوجهة الليبية، كانت الخيار الأقل مخاطرة لقيادة الثورة. فتونس والمغرب اللذان بإمكان الثورة أن تتمون منهما، ما تزالان تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية. وهو ما يفسر، مواصلة أحمد بن بلة، رهانه على البحث عن السلاح والذخيرة في ليبيا، خاصة مع كانت تعرفه هذه الأخيرة، من رواج لتجارة وتهريب الأسلحة بين الليبيين عبر المسالك الصحراوية. وباعتقادي الخاص فأن هذا الخيار، قد أملته عدة عوامل ظرفية، كانت تعد حينها في صالح ثورة التحرير المسلحة في الجزائر، أهمها: [2]

- الاستقلال المبكر لليبيا (1951) الذي كان نظريا، يوفر إمكانية للعمل الخلفي لخلق شبكة للامداد اللوجيستي، تدعم الثورة المسلحة في الجزائر

- انفتاح ليبيا على المشرق العربي من جهة الشرق، عبر مصر التي كانت الداعم الأول والوحيد في بداية الثورة، وتونس غربا

- أن ليبيا، كانت قاعدة خلفية مهيكلة من أيام المقاومة المسلحة التونسية. فقد كانت بها مراكز لتدريب الثوار التونسيين، ونقل وتخزين الأسلحة (مزرعتي زنزور، وغشير على بعد 12 و14 كلم، وكذا قاعدة العسة، على بعد 12 كلم من الحدود التونسية. لهذا توجهت جهود قيادة الوفد الخارجي[3] في بداية الثورة، نحو تعزيز تواجده في ليبيا، وظل

---

[1] أنظر مثلا شهادة المجاهد أحمد مهساس حول هذا الموضوع، لجريدة الخبر(20/ 02/ 2013)، ص.21. وكذلك شهادته لجريدة الخبر(02 /03/ 2013)، ص.11

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 195، القواعد الخلية للثورة الجزائرية – الجهة الشرقية– 1954– 1962، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2007، ص. 41

[3] تشكل الوفد الخارجي في بداية الثورة من، آيت أحمد، ومحمد خيضر(اللذين حلا بالقاهرة سنة 1951 و1952 على التوالي)، وبن بلة (الذي حل بالقاهرة سنة 1953) ثم التحق بهم بعد الفاتح نوفمبر 1954، أحمد مهساس قبل أن يوجه بعد فترة قصيلرة إلى ليبيا. ثم توالى التحاق كل من: فرحات عباس، الأمين الدباغين، بوده أحمد، كيوان عبد الرحمن، توفيق المدني، أحمد فرنسيس. وقد تولى محمد خيضر رئاسة البعثة، قبل يخلفه الأمين دباغين بتكليف من عبان.=

أحمد بن بلة المكلف بالبحث عن الدعم المادي والعسكري للثورة، يتنقل على محور القاهرة – طرابلس، لوضع هيكل يتكفل بضمان تمرير السلاح إلى الثورة في الجزائر. على أنه ينبغي الإشارة هنا، إلى أن هذه المساعي والجهود، لم تكن لا بتنسيق ولا بإتفاق مع السلطات الليبية. ويعود هذا باعتقادي، إلى غياب التنسيق مع السلطات الليبية، منذ زمن المنظمة الخاصة التي كانت تراهن على تونس ومراكش[1]، لوقوعهما تحت نفس المحتل وهو الاحتلال الفرنسي، خلافا لليبيا التي كانت تخضع للاحتلال الإيطالي.

تأكد بن بلة من خلال تنقلاته بين القاهرة وطرابلس، أن ليبيا هي "حبل الوريد لتمرير السلاح" نحو الجزائر، لهذا رمى بثقله في هذا الاتجاه، وتكمن بالفعل من إرساء أولى هياكل قاعدة الدعم اللوجستيكي الخلفية للثورة بليبيا، بمساعدة بعض الجزائريين القاطنين بليبيا وبتواطؤ، بعض المسؤولين الليبيين.[2] ويقول محمد بوضياف، أن لقاءً بسويسرا جمعه برفقة ديدوش مراد، مع عبد الكريم الفاسي من المغرب، وشخص من تونس يدعى عز الدين عزوز، تعهد حلاله الفاسي، بتوفير الأسلحة مقابل مبلغ من المال يصب في حسابه بسويسرا. وبعد العودة من سويسرا، قررت لجنة الخمسة:

- جمع مبلغ 1.4 مليون فرنك لتسديد ثمن الأسلحة المودعة من الفاسي، على أن يتكفل رابح بيطاط بنقلها إلى سويسرا
- يسافر بن بوالعيد إلى ليبيا، لاستلام الأسلحة التي وعد بها بن بلة
- سافر بوضياف وبن مهيدي، إلى الريف الإسباني لإقامة شبكة اتصالات. ورغم أن هذه التحركات، لم تكن لها نتائج آنية حينها فيما يخص التسليح، إلا أنها مكنت من

=A.Zouzou, Altes historiques, étude sur la résistance, le nationalisme et la guerre de libération nationale, Editions Houma, Alger, 2005, p.490- 491

وكذلك مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج: بريد الجزائر– القاهرة، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص.222. وعبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومه، الجزائر،2005

[1] بعد مؤتمر زدين 1948، وفي إطار البحث عن إستراتيجية لتوحيد الكفاح المشترك، أرسل لحول (حسين) الأمين العام للحركة، وفدين الأول إلى تونس وضم كل من النائبين بوقادوم (مسعود) ودردور (جمال) وبن بلة، عن المنظمة الخاصة، والثاني إلى المغرب وتكون من النائب خيضر محمد، وشرشالي. حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 180– 181

[2] القواعد الخلفية للثورة. المرجع السابق، ص. 42



معرفة المسالك الحدودية وإقامة علاقات ودية مع الوطنيين في تونس ومراكش.[1] ويذكر المجاهد بشير قاضي[2](الذي تولى إدارة "قاعدة ديدوش مراد" بليبيا فيما بعد) أن الاتفاق على تأسيس قاعدة بليبيا، جرى خلال الاجتماع الذي عقد بطرابلس في حوالي 20 أوت 1954، بين بن بلة ومصطفى بن بوالعيد.[3]

وبالفعل، فبعد أن التقى بشيحاني بشير، غادر مصطفى بن بوالعيد، الأوراس في الـــ 23 يناير/ جانفي 1955 متوجها إلى ليبيا عبر النمامشة[4]، لبحث مسألة إمداد الثورة بالسلاح مع الوفد الخارجي، خاصة وأن بن بلة كان قد وعده بتوفير السلاح وتمريره انطلاقا من ليبيا، وأيضا من أجل الاتصال ببعض الحكومات العربية، لحثها على دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، وهي القناعة التي توصل إليها بن بوالعيد، بعد أربعة أشهر من اندلاع الثورة.[5] ويبدو أن بن بوالعيد، قد أصيب بحالة من الضيق بعد أن تبين له أن الأسلحة التي تم جلبها قبل الثورة، وأخذت منه الوقت والجهد الكبيرين، لا يمكنه التعويل عليها. فلم تكد الأيام العشر الأولى من عمر الثورة، تنقضي حتى اضطر بن بوالعيد إلى سحب الكثير من هذه الأسلحة، من ميدان المعركة لأن ذخيرتها نفذت، وهي

---

[1] محمد عباس، ثوار ... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومه، الجزائر، 2003، ص. 25

[2] جاء بشير قاضي إلى طرابلس عام 1950 وعمل فيها بمصلحة الزراعة الليبية، كما إستطاع نسج علاقات صداقة مع الشباب في طرابلس. وعندما اندلعت الثورة التحرير الوطني، عين في البعثة الخارجية للثورة بليبيا، ثم عين لاحقا مسؤولا عن" قاعدة ديدوش مراد" تحت مسؤولية محمد الهادي عرعار. أنظر، الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ... ثوار المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص. 138. وكذلك القواعد الخلفية. المرجع نفسه، ص. 59

[3] نقلا عن القواعد الخلفية. المرجع نفسه، ص. 41. ويذكر أحمد مهساس من جهته أن، قرار إنشاء القاعدتين الخلفيتين في تونس والمغرب، تم في اجتماع بينه وبين حسين لحول وبوده (أحمد) في أعقاب انفجار المنظمة الخاصة. لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد مهساس، دار الخليل القاسمي (بوسعادة) – المسيلة، الجزائر، 2013، ص. 95- 96

[4] محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال، الأوراس– النمامشة 1954- 1959، ترجمة، صلاح الدين الأخضري (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين) المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2011، ص. 62. وفي كتاب "مصطفى بن بوالعيد"، المصدر السابق، ص. 170، ورد ذكر تاريخ الـــ: 24 جانفي 1955

[5] شهادة الرائد هلايلي محمد الصغير (الكاتب الخاص لعاجل عجول)، جريدة الخبر اليومي لـــ 2 فيفري 2014، ص. 23. ويذكر هلايلي أن سفر بن بوالعيد هذا، جاء من إحساسه بدوره الرئيس في مسألة إيجاد الدعم للثورة في هذه المرحلة، ويرى هلايلي أن هذا السفر، كان سببا في المحن التي سيعرفها الأوراس لاحقا.

غير موجودة في السوق المحلية.[1] وهو ما يفسر سفر بن بوالعيد بهذه السرعة، وفي هذا الوقت المبكر من عمر الثورة. غير أن بوالعيد، لم يتمكن من الوصول إلى ليبيا، بعد أن ألقت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية القبض، في 12 فبراير/فيفري 1955.[2] وسنكتفي هنا بهذا، على أن نعود بالحديث عن ليبيا لاحقا.

وقبل البدء في موضوع القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية في تونس، وجب التنبيه إلى مسألة أراها غاية في الأهمية، فالكثير من الكتابات- إن لم تكن جلها - تنطلق في تأريخها للقواعد الخلفية للثورة الجزائرية عموما، من جهود توحيد الكفاح المسلح المغاربي، التي أشرف عليها مكتب تحرير المغرب العربي وجيش تحرير المغرب العربي. وإذا كان هذا من الناحية النظرية صحيحا، إلا أنه من الناحية العملية، يبدو الأمر خلاف ذلك. فالتفكير في إنشاء قاعدة للثورة في ليبيا قبيل وبعد اندلاعها الثورة مباشرة، كان خارج فكرة العمل "المغاربية"، لأن ليبيا، لم تكن ضمن اهتمامات الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) كونها (أي ليبيا) كانت تقع خارج المنظومة الكولونيالية الفرنسية، التي تخضع لها هذه الأقطار الثلاث.

أما مسألة توطين القاعدة الخلفية للثورة في تونس، فقد فرضتها عوامل كثيرة أولها الموقع الجغرافي لتونس اللصيق بالقطر الجزائري، ثم صعوبة وتعقيدات الوضع الذي في ليبيا بعد وضعها تحت المراقبة الثلاثية (بريطانيا- الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا) في بداية الخمسينات، في وقت كانت فيه الثورة بحاجة إلى قاعدة خلفية، تلقى الحماية والتواطؤ من قبل الدولة المستضيفة، وهو ما تحقق في تونس منذ البداية. وستتأكد أهمية قاعدة الثورة بتونس مع تطور الثورة نفسها، وسنرى أن بداية التأسيس الفعلي لقاعدة تونس، سيكون مع تكليف السعيد عبد الحي[3]، من قبل بشير شيحاني بتمثيل "الثورة" في

---

[1] يذكر محمد العربي مداسي أنه كانت تصل إلى الأوراس في المتوسط 300 قطعة سلاح من ليبيا وتونس، كانت تسحب الإدارة الاستعمارية، أغلبها عقب المشاجرات أو الوشاية. أنظر مغربلو الرمل، المرجع نفسه، ص. 41- 42

[2] مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن النوي)، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، 2003، ص.45.

[3] السعيد عبد الحي: ولد سنة 1927 ببلدة "قمار" بوادي سوف، تعلم مبادىء اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه ثم إلتحق بجامعة الزيتونة ليتخرج منها بشهادة الأهلية. تعرف على محمد بلوزداد والعربي بن مهيدي اللذين كانا يلتقيان في متجر أخيه إدريس بالعاصمة. كلفه بشير شيحاني بمهمة تسليح الثورة في تونس، وأصبح في مايو/ماي=

تونس[1]، نظرا للصلات القديمة (منذ المنظمة الخاصة) بين الأوراس وتونس، ونظرا لصلات عبد الحي وعلاقاته القديمة أيضا بتونس والتونسيين. وكان مصطفى بن بوالعيد قبل سفره إلى المشرق، قد أوصى شيحاني بالمحافظة على محور تونس- ليبيا للتنفيس على الثورة ماديا ومعنويا. وهو ما عبر عنه بن بوالعيد حرفيا، عندما سأله الوردي قتال[2]: لماذا لم ترسل أفواجا إلى منطقة تبسة ليلة أول نوفمبر 1954 ؟ فرد عليه فيما معناه " لقد تركناها لنتنفس منها ونجلب منها الأسلحة للثورة، ولو أرسلنا إليها أفواجا لاختنقنا".[3] ويبدو أن بشير شيحاني قد وجد في وصية بن بوالعيد، ما يعبر عن طموحاته في قيادة الثورة انطلاقا من الأوراس، وما إصراره على تمديد رقعة الأوراس خلال فترة قيادته[4] إلى أقصاها، إلا دليل على ذلك.

لكن أيضا وأنا أهم بالحديث عن قاعدة الثورة الجزائرية بتونس، أجد نفسي أمام سؤال كبير، هو لماذا تم التخلي عن فكرة "قاعدة " ليبيا بالنظر إلى العوامل النحفزة التي سبق ذكرها ؟ وكيف تموقع الأوراس في تونس؟ وما هي السياقات التاريخية التي تطور فيها هذا التموقع ؟

2- تعيين السعيد عبد الحي ممثلا للأوراس والتأسيس لقاعدة الثورة بتونس:

كانت منطقة الأوراس في بداية الثورة، تمثل العمق الأكثر صيتا والأكثر تأثيرا في الداخل والخارج. وانطلاقا من هذا الثقل، ومن العلاقات التي نسجها موفدوها أثناء

=1956 ممثلا للثورة في تونس. أعدم في أواخر 1957 رفقة زميله عبد الكريم هالي وعباس لغرور وآخرون (في إطار تصفية العناصر المناوئة لـلجنة التنسيق والتنفيذ). سعد عمامرة، الجيلاني عوامر، المرجع السابق، ص.41-42

محمد زروال، اللمامشة في الثورة. المرجع السابق، ص. 262

[1] كانت قيادة المنطقة الأولى (الأوراس) ترى في نفسها القيادة العامة للثورة "، وكانت تسمي نفسها بـــ "القيادة العليا للثورة"، محمد زروال، اللمامشة. المرجع نفسه، ص.123

[2] الوردي قتال: ولد عام 1922 بالشريعة في تبسة، كان من أوائل طلبة معهد إبن باديس الذين التحقوا بالثورة في أيامها الأولى. عينته قيادة الأوراس، مسؤولا عن منطقة سوق أهراس. كان أحد المؤيدين لانفصال النمامشة عن الولاية الأولى الأوراس، نجا على إثرها من محاولة اغتيال(واقعة الاقتتال بين قيادة الأوراس وقيادات النمامشة، في تونس)، أبعد بعدها إلى القاهرة إلى غاية الاستقلال. محمد زروال، اللمامشة. المرجع نفسه، ص.47

[3] مصطفى بن بوالعيد، المصدر السابق، ص. 44

مصطفى بن بوالعيد، المصدرنفسه، ص. 35- 36

عمليات البحث عن السلاح (منذ زمن المنظمة الخاصة)، كانت منطقة الأوراس السباقة إلى تنصيب ممثل لها في تونس، لتنظيم عملية الامداد بالسلاح والذخيرة. وسيتعاظم – كما سنرى لاحقا – هذا "التمثيل" إلى الدور السياسي بعدما كان في بداية العملية، محصورا في الدور العسكري، وستتحول العملية من " تمركز" إلى "تموقع".

تولى بشير شيحاني قيادة الأوراس في فترة غياب مصطفى بن بوالعيد، غير أن إلقاء القبض على بن بوالعيد من قبل السلطات الاستعمارية على الحدود التونسية– الليبية[1]، جعل شيحاني، يعزز سلطته في منطقة الأوراس بل وحتى في المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية، داخل التراب التونسي بداية بالكاف، وفريانة وانتهاء بالقصرين، بعد أن نقل (شيحاني) مقر قيادته من مركز "الحوية" في غرب الأوراس، إلى مركز "القلعة" جنوب خنشلة القريب من منطقة تبسة، بعد أسبوع واحد(في 20 فيفري 1955) من توليه قيادة الأوراس.[2] ويبدو واضحا، أن شيحاني أدرك منذ البداية، أهمية الحدود (الشرقية) في إدارة المعركة مع الجميع. فهي من جهة، تتيح له حماية ظهره في الداخل، ومن جهة أخرى، تمكنه من وضع موطئ قدم له داخل التراب التونسي. وبالفعل، فقد سارع شيحاني في أوائل سنة 1955، إلى تعيين السعيد عبد الحي، وكلفه بإنشاء قاعدة تنظيمية في تونس بالتنسيق مع الوفد الخارجي. وكان عبد الحي، أحد أبرز الطلائع الطلابية (الزيتونية) التي إلتحقت بالثورة عند اندلاعها سنة 1954 بمنطقة الأوراس، رفقة صديقه عبد الكريم هالي[3] وبشير وشيحاني وعباس لغرور وآخرون.[1]

---

[1] حول ظروف القبض على مصطفى بن بوالعيد ومحاكمته، ينظر مصطفى بن بوالعيد، المصدر نفسه، ص.232-272

[2] محمد زروال، اللمامشة. المرجع السابق، ص. 123، 150. هذا وتجب الإشارة أيضا إلى أن الحدود التونسية، كانت ملجأ للبعض من مجموعات المجاهدين في الأوراس، منذ الشهور الأولى للثورة. فقد لجأ حوالي 50 مجاهد من منطقة الأوراس عقب عمليات القوات الفرنسية المسماة "تيمقاد" في الأوراس طيلة سنة 1955، إلى الحدود التونسية، وأصبحت منطقة قفصة، نقطة انطلاق لعملياتهم داخل التراب الوطني، ولنسج علاقات في الداخل التونسي. مصطفى بن بوالعيد. المصدر نفسه، ص. 35

[3] عبد الكريم هالي، ولد سنة 1930 بقمار بوادي سوف، درس بجامعة الزيتونة وتحصل على شهادة العالمية في سنة 1954. انضم إلى حركة الانتصار، وكان مهووسا بالعمل المسلح وحاول تشكيل خلايا بالقصبة (العاصمة). انضم للثورة في بدايتها في المنطقة الأولى الاوراس. عين إلى جانب عبد الحي(من قبل شيحاني) في قاعدة تونس. انضم إلى خط مهساس (رفقة عبد الحي وطالب العربي) في معارضة قرارات الصومام. أعدمته قيادة الثورة سنة 1957=

استطاع عبد الحي بسرعة، تركيز نظام إمداد قوي للثورة داخل التراب التونسي، بفضل شجاعته واقدامه الكبيرين، وتمكن من أن يمد المنطقة الشرقية، بشحنات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، أعطت نفسا قويا للثورة في بدايتها. وقد أعانته معرفته السابقة لتونس والتونسيين عندما كان مطالبا بها في جامعة الزيتونة، خصوصا وأنه كان عضوا نشطا في الحركة الطلابية[2](جمعية الطلبة الزيتونيين). استطاع عبد الحي، أن يضم إليه صديقيه عبد الكريم هالي، وطالب العربي القمودي[3]، الغاضبين على وفد الخارج، وعلى بن بلة تحديدا. فعبد الكريم هالي كان قد خرج من القاهرة، مكرها بعدما أجبره بن بلة على الالتحاق بصفوف المجاهدين. أما طالب العربي، فإنه كان يطمح إلى تولي منصبا مهما في إدارة الثورة بطرابلس الغرب، ولما لم يوله بن بلة، خرج غاضبا والتحق بصديقه عبد الحي في تونس.[4] وستغذي هذه المشاعر، تصرفات عبد الكريم هالي وطالب العربي مستقبلا، وسيزداد التفافهما حول صديقهما عبد الحي في أثناء معركة "الوجود" التي ستخوضها هذه المجموعة مع خصومها، على أكثر من جبهة.

=رفقة الكثير من قيادات الأوراس – النمامشة. محمد زروال، المرجع السابق، ص.325. وكذلك محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومه، الجزائر، 2004، ص. 76

[1] القواعد الخلفية. المرجع السابق، ص. 127 – 128. ويضيف المرجع نفسه(ص. 129) كل من: مصطفى بن بوالعيد، بن عمر الجيلاني، وعباس لغرور. غير أنني لم أعثر خلال هذا البحث، على ما يوحي أن هناك سابق معرفة بين عبد الحي وبن بوالعيد، وإن كنت لا أشك في الانضمام المبكر لعبد الحي للثورة، إلا أن المسافة النضالية بين الرجلين كبيرة.

[2] القواعد الخلفية. المرجع نفسه، ص. 129

[3] طالب العربي قمودي: ولد بمدينة الوادي، انتقل إلى القطر التونس ومكث حينا في مدينة نفطة ثم بالرديف. وفي سنة 1952 التحق بمنجم الفوسفات. عندما اندلعت المقاومة التونسية المسلحة، شارك الطالب العربي فيها سياسيا وماليا. وبعد اندلاع ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954 بالجزائر، سارع إلى الاتصال ببن بوالعيد وشيحاني، والجيلاني بن عمر، فكُلف بتعبئة الجماهير وتمويل الثورة بمدينة الوادي تحت قيادة الجيلاني بن عمر. وعند استشهاد هذا الأخير، تولى هو قيادة المنطقة الخامسة من الولاية الأولى، وتكفل بمهمة إمداد الثورة بالسلاح على الجبهة الجنوبية الليبية الجزائرية.

وقد ذاع صيت طالب العربي في المنطقة، حتى وصل تعداد قواته في سنة 1957، إلى 900 مجاهد. رفض وصاية لجنة التنسيق والتنفيذ، وانتهى إلى نفس مصير زميله عبد الحي، وأعدم سنة 1957 في ظروف غامضة. سعد عمامرة، الجيلاني عوامر، المرجع السابق، ص.35– 37

[4] محمد زروال، اللمامشة في الثورة. ج2. المرجع السابق، ص. 325

وقد شكل الثلاثي (عبد الحي، هالي عبد الكريم، طالب العربي) بالفعل، قيادة قوية استطاعت بسط نفوذها والتحكم عمليا في تنظيم الثورة بكامل التراب التونسي[1]، خاصة وأنهم جميعا، كانت لهم تجارب سابقة بالقطر التونسي. فقد تولى عبد الحي، الإشراف على قاعدة تونس (العاصمة) التي يعرف أهلها وأحوالها منذ كان طالبا بها -كما تقدم- أما طالب العربي الذي كان عاملا في مناجم الفوسفات بالرديف، وسبق له أن شارك في المقاومة المسلحة التونسية على رأس مجموعة من المجاهدين، فقد تولى الإشراف على عمليات جيش التحرير الوطني على محور مدينة "توزر" بالجنوب التونسي قبالة الحدود الشرقية الجزائرية[2]، والتي تمثل بموقعها الجغرافي المتقدم، همزة وصل محورية بين ليبيا، تونس والجزائر.

ومما زاد في تعزيز قوة عبد الحي وجماعته على التراب التونسي، تطور وانتقال الخلاف بين بورقيبة وصالح بن يوسف[3]، إلى مرحلة العنف والاغتيالات المتبادلة.[4] فقد عقد بن يوسف في أعقاب القطيعة النهائية، وقبل فراره من تونس (باتجاه طرابلس في28 يناير/ جانفي 1956 هروبا من الإيقاف)، اجتماعا في بيته في نفس الشهر، ضم عن الجانب التونسي بالاضافة إليه هو، كل من علي الزليطي، الطاهر لسود، والطيب

---

[1] محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، المرجع السابق، ص. 79

[2] محمد زروال، اللمامشة.ج2. المرجع نفسه، ص.325. وكذلك عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية 1954- 1956، في: مجلة المصادر، العدد 19 للسداسي الأول 2009، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص.193

[3] صالح بن يوسف(1907- 1961): من مواليد جربة، من عائلة ميسورة. تحصل على شهادة البكالوريا عام 1930، وعلى الإجازة في القانون بباريس سنة 1933. انخرط في الحزب الدستوري الحر وعرف الإعتقال بين 1935 و1938. وبانتقال بورقيبة للشرق، تولى الأمانة العامة للحزب في سنة 1948. عارض اتفاق الاستقلال الذاتي الذي قاده بورقيبة في سنة 1955، تزعم بعدها المعارضة السياسية المسلحة باسم "تحرير المغرب العربي"، إضطر بعدها للفرار إلى طرابلس ثم القاهرة ، بعد صدور أمر بالقبض عليه في يناير/ جانفي1956. تمت تصفيته بعد الاستقلال، من قبل نظام بورقيبة في يوم 12أغسطس/ أوت1961 بفرانكفورت في ألمانيا. أعيد له الإعتبار بعد 1987، ودفن في مقبرة الشهداء بالجلاز في العاصمة تونس. عميرة علية الصغير: تونسيون في الثورة الجزائرية (1954- 1962)، في أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف المنعقد بالمركز الجامعي العربي التبسي- تبسة يومي الـ 27 و28 أكتوبر 2007 (طبعة خاصة لوزارة)، الجزائر، 2008، ص.78- 80

[4] موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية. المرجع السابق، ص.170

الزلامي، ومن الجانب الجزائري، عباس لغرور، وعبد الحي، ومن الغرب، محمد البصير قائد المقاومة، ومجموعة من القيادات الأخرى، وانتهى الاجتماع بالتوقيع على إنشاء "جيش التحرير المغربي" الذي بدأ نشاطه الفعلي بعد وصول صالح بن يوسف مباشرة إلى طرابلس. وبدأت مرحلة تنسيق العمل العسكري المشترك، بين عبد الحي والمقاومة التونسية بقيادة الطاهر لسود[1]، وصالح بن يوسف، ضد القوات الفرنسية، وجرت معارك كبيرة بين قوات بن يوسف ("جيش التحرير التونسي") من جهة، والقوات الفرنسية وقوات بورقيبة من جهة أخرى، في بن قداش، تطاوين، قفصة، نزاوة، القصرين. كما خاض جيشا التحرير التونسي والجزائري، عدة معارك جنبا إلى جنب، خاصة في أم العرائس، الرديف، الكاف، وسوق الأربعاء[2]، ابتداء من أواخر سنة 1955.

---

[1] الطاهر لسود (1911– 1996): من مواليد قابس بالجنوب التونسي، التحق بالجندية الفرنسية سنة 1930، وأصبح برتبة رقيب بعد ثلاث سنوات. هو من أبرز الذين أعلنوا المقاومة المسلحة ضد سلطة الحماية (الفرنسية) سنة 1952 رفقة آخرين من أمثال: الأزهر الشرايطي، حسن عبد العزيز، الساسي لسود، ومحمد جلايلة. هو أيضا أحد أبرز قادة المقاومة المسلحة التونسية، الذين رفضوا إلقاء السلاح في ديسمبر 1954، وواصل المقاومة (تحت لواء جيش تحرير المغرب العربي) متنقلا بين الجزائر(بالأوراس التي مكث فيها مدة شهرين، التقى فيها بالثوار الجزائريين)، وتونس وليبيا، وساهم بدور كبير في تسريب السلاح القادم من ليبيا، عبر الجنوب التونسي، لصالح الثورة الجزائرية. وقد استشهد تحت قيادته، عدد كبير من الثوار التونسيين والجزائريين. اضطر لوضع السلاح بعد استقلال تونس في مارس 1956. عميرة علية الصغير:" تونسيون في الثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.90– 91. وكذلك محمد زروال، اللمامشة. المرجع السابق، ص.323.

[2] القواعد الخلفية. المرجع السابق، ص.120– 121. وكذلك

HagguiI Djamel, les relations tuniso-algériennes pendent la guerre d'Algérie 1954-1962, in actes du forum international sur : la révolution algérienne et ses relations avec les mouvements de libération nationaux régionaux et internationaux, tenu à l'université de Guelma les: 26-27 mai 2012, p.253-255

الذي يورد: الطاهر لسود، وبشير الصباح عن الجانب التونسي، وعبد الكريم الخطيب، عن جيش التحرير المغربي، وبن بلة ومهدي بن عبود (؟) عن الجانب الجزائري، وعباس لغرور كقائد لجبهة الأطلس المغربي. كما يذكر أيضا حمادي غرس أن خروج صالح بن يوسف بعد هذا الاجتماع، كان نحو طرابلس لكن محاولة اغتيال بن بلة (...) جعلت بن يوسف يهرب إلى القاهرة (التي استقر بها نهائيا منذ تاريخ 11 يناير/ جانفي 1957 بعد توقيع المعاهدة التونسية – الليبية للصداقة) بمساعدته هو(حمادي غرس) وعبد العزيز شوشان، مسؤول مكتب تونس في ليبيا. شهادة حمادي غرس،على الشريط المسموع: 3K7/2BM/7V.Cote 221.1/3، الموجود بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية بجامعة منوبة– تونس. ويعد حمادي غرس من القياديين البارزين في الحزب الحر الدستوري، ومن المناصرين لبن يوسف، حوكم وسجن بعد فشل حركة بن يوسف. المصدر نفسه

وانطلاقا من هذه المرحلة، بدأت عمليات التنسيق و"الإلتحام" بين عبد الحي والمقاومة التونسية، فاتخذ الطاهر لسود من بلدته "الحامة"، على بعد 30 كلم غرب مدينة قابس بالجنوب التونسي (يتحرك أنصار صالح بن يوسف، بين بنقردان بليبيا جنوبا، إلى قفصة بتونس)، مركزا لتخزين الأسلحة القادمة من ليبيا، وتوزيعها على الثوار في تونس والجزائر. كما تشكلت أيضا، فصائل مسلحة مشتركة من الثوار التونسيين والجزائريين منها، الفصيلة التي كان يقودها الطيب الزلاق،[1] بمنطقة "منقار البطة" (le bec de canard) قرب الحدود الشرقية الجزائرية. ووصل عدد جنود هذه الفصيلة إلى 110 مجاهد، كانت تعمل بالتنسيق مع المجموعة الجزائرية التي كان يقودها محمد الشريف (ربما يكون المقصود هو محمود الشريف، قائد الولاية الأولى لاحقا)، وأحمد الخليلي، على محور سوق الأربعاء (جندوبة حاليا) والجبل الأبيض، داخل التراب الجزائري.[2] هذا بالإضافة إلى فصائل: الهادي قدورة، والناصر لوصيف، وعبد اللطيف زهير، وعبد الله البوعمراني، ورضا بن عمار، والساسي لسود (الذي عين الجزائري لوجاني يوسف، كاتبا ومساعدا له).. وغيرها من الفصائل، التي كانت تنشط ضد قوات بورقيبة، وكانت على اتصال وتنسيق كبيرين مع وحدات السعيد عبد الحي التي تخوض عملياتها ضد القوات الفرنسية، بالمنطقة الجنوبية.[3] وعلى سبيل الذكر، كانت توجد في قفصة، ثلاث وحدات عسكرية مختلطة بين الجزائريين والتونسيين، تحت قيادة الجزائريين: الطاهر بن لخضر الغريبي(حوالي 200 مقاتل)، محمد جبالي بن عمر السوفي(200 مقاتل)، الزين بن لسود

---

[1] الطيب الزلاق (1916- 1956): من مواليد وادي مليز، شارك في الحرب العالمية الثانية في صفوف الحلفاء. انضم للمقاومة المسلحة التونسية في سنة 1953 بناحية غار الدماء وعين الدراهم على الحدود التونسية الجزائرية. عاود المقاومة في إطار الحركة اليوسفية. وتحت ضربات نظام بورقيبة، اضطر الطيب الزلاق إلى تسليم نفسه في 07 مايو/ماي 1956. وحكم عليه رفقة آخرين، بالإعدام في الـــ 21 يوليو/جويلية 1956، ونفذ فيه شنقا في الـــ 28 من نفس الشهر. عميرة علية الصغير" الطيب الزلاق: مسار مقاوم" في مجلة روافد، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، العدد العاشر(2005)، ص.292- 295. وكذلك عميرة علية الصغير" تونسيون في الثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.92.

[2] القواعد الخلفية. المرجع السابق، ص. 125

[3] موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية. المرجع السابق، ص. 170. وكذلك عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية. المرجع السابق، ص. 181- 188



بالرديف (15- 20 مقاتل). وفي منطقة القصرين، تواجدت المجموعات التالية: حمدي باشا على رأس 18 مقاتلا في شمال فريانة، عبد القادر السوفي، في ناحية القصرين- مكثر بـــ 50 مقاتلا، ومحمد طاهر نموشي في ناحية سبيطلة – القصرين بـــ: 50 مقاتلا كذلك.[1]

وانطلاقا من قوة التنظيم الذي تمكن من وضعه رفقة مساعديه، عبد الكريم هالي وطالب العربي (جماعة السوافة) في تونس، فقد فرض عبد الحي نفسه كممثل لجيش وجبهة التحرير الوطني، وأصبح حتى منتصف 1956، المتحكم الأول في عمليات تمرير السلاح من ليبيا وتونس نحو الداخل، خصوصا وأن كامل مناطق الحدود الشرقية من القالة إلى وادي سوف، كانت تحت تأثير وإمرة أحمد مهساس الذي كان يوفر له (لعبد الحي) أنصار كثر، على غاية من القوة والأهمية في هذه المرحلة. وسأعود للموضوع بمزيد من التفاصيل، في سياق هذا البحث.

المبحث الثالث: الصـــراع علـــى قـــاعـــدة تـــونـــس:

يمكن القول، أن بداية الصراع على قاعدة تونس، يعود إلى مطلع سنة 1956، أي بعد حصول تونس على الاستقلال التام في شهر مارس، وهي المرحلة التي توجه فيها نظام بورقيبة، نحو تعزيز حكمه على التراب التونسي، وتصفية المعارضة اليوسفية المسلحة والعناصر المتناغمة معها، من القيادات الجزائرية المتواجدة على الأراضي التونسية.[2]

كان أحمد مهساس بصفته المسؤول عن الإمداد بالجهة الشرقية (ليبيا وتونس) في هذه المرحلة، العقل المدبر لكل التحالفات والترتيبات، التي وجدت في تونس، وفي المناطق الشرقية داخل الجزائر، التي أصبحت قواعدا للدعم السياسي لمهساس ومن ورائه بن بلة. ويبدو أن مهساس، قد تفطن إلى أهمية تونس بالنسبة للثورة الجزائرية. فالموقع الجغرافي لتونس اللصيق بالجزائر، يجعل من تونس مركزا ليس للدعم اللوجستي فحسب بل ومركزا للتحكم في إدارة الثورة برمتها، وهو ما يعطيه القوة، من منطلق سياسة الأمر الواقع التي يمارسها على قيادة الثورة في الداخل وفي الخارج، على حد سواء. لذلك كان

[1]Haggui Djamel, les relations. Op.Cit.P.253 – 254

[2] القواعد الخلفية. المرجع السابق، ص.127



يمهد بهذه التحالفات والترتيبات، لجعل تونس قاعدة مستقلة يديرها هو، تمهيدا– إن سارت الأمور بالشكل الذي رسمه– لتنصيب نفسه، قائدا عمليا أولا للثورة (على الأقل كما كان يتهمه خصومه).

وقد أعطت حادثة اختطاف البعثة الخارجية (آيت أحمد، بن بلة، بوضياف، خيضر) في الـــ 22 أكتوبر 1956، الفرصة لمهساس لكي يخاطر بأن يكون القائد الأعلى والوحيد لجبهة التحرير الجزائرية[1]، خاصة وأن مهساس كان يرى في نفسه– وظل يردد ذلك إلى آخر أيامه– أنه الأجدر بالمسؤولية حتى من قيادات جيله. لذلك، فعندما حل بتونس قبل أشهر قليلة من انعقاد مؤتمر الصومام، بهدف الوقوف على الأوضاع المضطربة والفوضى السائدة في المنطقة الشرقية، الناجمة عن نزاع القيادات المحلية في ناحية النمامشة مع قيادة المنطقة الأولى الأوراس، حول إدارة المناطق الحدودية الشرقية (ناحية النمامشة)، وبعد أن تبين له أن تسوية الخلاف بين قيادة النمامشة: لزهر شريط، والوردي قتال، والزين عباد، وبين قائد الأوراس، عباس لغرور (الذي لم يستسغ خروج منطقة حساسة كالنمامشة تربطه بالتراب التونسي، عن سلطته) أمر مستبعد، لجأ مهساس بعد مؤتمر الصومام، إلى خلق جبهة موالية له على محور منطقة سوق أهراس– القالة، واتفق مع قياداتها على جعل هذه المنطقة، مستقلة تتبع "القيادة العليا للثورة"(؟)، ولا تخضع لأية منطقة، مهمتها إيجاد توازن في توزيع الأسلحة.[2] وهي المنطقة التي ستتحول، إلى "القاعدة الشرقية" لاحقا.

وفي بداية 1956، بدأت السلطات التونسية، تبدي استياءها من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية، وطلب المسؤولون التونسيون من قيادة الثورة في الداخل عبر اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، إيفاد ممثل عنها لتسوية هذه المشكلة، وتحديد الطرف الذي يمكن للسلطات التونسية أن تتعامل معه.[3] فكلف عبان رمضان، حامد روابحية[1](الذي تربطه

---

[1] Jacques Duchemin, Histoire du FLN, Editions Mimouni, Alger, 2006, p.254

[2] محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومه، الجزائر، 2005، ص.291

[3] حامد روابحية: ولد سنة 1928 بتبسة، تتلمذ على يد الشيخ العربي التبسي. من خريجي جامع الزيتونة. انضم لحزب الشعب سنة 1944، وأشرف سنتي 1946–1947 على نشرية سرية للحزب بعنوان "جنوب الأحرار" وكان من الذين عملوا على إعادة تنظيم حركة الانتصار بمنطقة قسنطينة. أرسله شيحاني بشير بعد معركة الجرف، بمهمة إلى الجزائر العاصمة. وفي سنة 1956، كلفه عبان رمضان بمهمة إلى تونس. عمل لبعض الوقت في قسم الإعلام بالقاهرة ثم عين=

علاقات قديمة بالتونسيين) بالسفر إلى تونس، في أواخر مارس سنة 1956. وهناك التقى بكاتب الدولة الباهي الأدغم، ووزير الداخلية الطيب المهيري من حكومة بن عمار، اللذين شرحا له أوضاع الثورة الجزائرية وقيادتها في تونس. اتصل بعدها حامد روابحية، بمسؤول الثورة في تونس السعيد عبد الحي، واتفق معه على تمثيل الثورة بشكل رسمي، وقدمه للسلطات التونسية بصفته الممثل الرسمي للثورة لديها. ومن جهته، اقترح عبد الحي على روابحية، البقاء إلى جانبه، للإشراف على تنظيم جبهة التحرير الوطني بتونس، على أن يتفرغ هو لشؤون جيش التحرير. لكن روابحية اعتذر لعبد الحي، وأكد له أنه جاء في مهمة محددة.[2]

ويبدو أن حامد روابحية، يكون قد دون الكثير من المآخذ على عبد الحي وإدارته لشؤون الثورة في تونس، سواء تلك التي أثارها المسؤولان التونسيان، أو التي أمده بها بعض الجزائريين، من جيش التحرير وحتى المدنيين، اللذين يكون قد التقى بهم في إطار مهمته هذه. ويكون روابحية أيضا، قد وقف على نفوذ عبد الحي وسيطرته على التنظيم الثوري بتونس، لذلك فضل أن يستمر عبد الحي في مهمته إلى حين معرفة ما ستقرره قيادة الثورة في الجزائر، بناءا على التقرير الذي سيرفعه لها بعد عودته.

1- تنحية عبد الحي من على قاعد تونس وتمرد هذا الأخير على سلطة عبان:

عاد روابحية، وقدم تقريره الذي أعده عن مهمته في تونس، إلى عبان الذي سرعان ما طلب منه الالتحاق بتونس نهائيا، كممثل لجبهة التحرير وجيش التحرير رفقة آيت حسن، بدلا من عبد الحي ومساعديه. ويبدو أن حامد روابحية، قد تأثر بالمعاملة التي لقيها من عبد الحي في مهمته الأولى، لذلك عندما كلفه عبان بتمثيل الثورة بشكل رسمي مكان عبد الحي، أحس بالحرج والتردد. لكن عبان ألح على روابحية بالقول: "إذا قبلوك

=على رأس بعثة جبهة التحرير ببغداد إلى غاية 1961، ثم بالمغرب الأقصى إلى غاية الاستقلال. يعد من الأصدقاء الأوفياء للدكتور لمين دباغين وبوقادوم (مسعود)، القواعد الخلفية. المرجع السابق، ص. 153. وكذلك حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص.120.

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص.292.

[2] محمد عباس، رواد الوطنية ، المرجع نفسه ، ص. 292



للعمل فأهلا وسهلا، وإذا لم يقبلوك فألزم مكانك ريثما ينعقد المؤتمر وسوف يحل الإشكال".[1]

والحقيقة أن سلطة عبد الحي وجماعته، كانت قد بدأت بالانحصار والتراجع بداية من منتصف 1956، خاصة بعد أن استطاع بورقيبة، توظيف الأوضاع الداخلية في تونس لصالحه، من خلال ربطها بالثورة في الجزائر[2]، لإجبار فرنسا على مراجعة اتفاقية الحكم الداخلي(03 جوان 1955 (وهو ما تم له بالفعل من خلال إمضاء بروتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956)[3] من جهة، وتبنيه لنفس شعارات اليوسفيين لعل أبرزها، الشعارين الشهيرين اللذين ظل اليوسفيون يرافعون لهما وهما :"استكمال السيادة" عبر الجلاء العسكري الفرنسي، و"الدعم الغير مشروط لثورة الجزائرية حتى الاستقلال"، لسحب البساط من تحت أقدام اليوسفيين[4] من جهة أخرى، وهو ما يعني صواب خيار "سياسة المراحل" التي اعتمدها بورقيبة، والتي سوف تعجل بإفشال حركة بن يوسف المسلحة. ومنذ بداية العام 1956، خاض بورقيبة حملة عنيفة لمطاردة مجموعات اليوسفيين. وبحلول شهر يونيو/ جوان من نفس السنة، كانت المعارضة اليوسفية المسلحة، قد استسلمت تحت ضربات قوات بورقيبة المدعومة من قبل القوات الفرنسية، وتعرض الآلاف من أنصار بن يوسف إلى أحكام السجن والتعذيب والإعدامات والنفي، بين مايو/ماي 1956 إلى أكتوبر 1959.[5]

ولا شك أن عبد الحي، قد فقد بضعف "اليوسفيين"، حليفا وداعما كبيرا، إلا أن الحقيقة أيضا أن عبد الحي نفسه، بدأ هو الآخر في هذه المرحلة، يفقد الكثير من قوته وبريقه، بسبب الفوضى التي أصبحت عليها قاعدة الثورة بتونس. إذ أصبحت تونس منذ

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص.292.

[2] ألمح هنا إلى خطاب بورقيبة يوم 12 يناير/ جانفي 1956 بالرديف والذي وجه فيه رسائل إلى قيادة الثورة، وإلى السلطات الفرنسية. أنظر:

Haggui Djamel, les relations. Op.Cit.P.262

[3] موجز في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص.173.

[4] سمير البكوش:"نظرة استقرائية للواقع السياسي والأمني على التخوم التونسية الجزائرية بين 1954- 1958- الكاف أنموذجا، في: مجلة روافد، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية (جامعة منوبة)، العدد العاشر(2005)، ص. 315

[5] Haggui Djamel, les relations. Ibid. P.255 – 256



منتصف 1956، ميدانا لتسوية الخلافات التي ما تزال تعصف بالمنطقة الأولى، الأوراس في هذه الفترة، خاصة في ناحية النمامشة التي قرر قادتها، في منتصف يونيو/جوان 1956[1]، وعلى رأسهم لزهر شريط، وصالح بن علي إسماعلي، والزين عباد، الانفصال بها عن قيادة الأوراس، وما تلا هذه الخطوة من أحداث، خاصة وأن جماعة النمامشة كانت على خط أحمد بن بلة في القاهرة، وممثله أحمد مهساس في ليبيا ثم في تونس فيما بعد، وهو ما سيأتي الحديث عنه لاحقا بمزيد من التفاصيل.

وإجمالا، كان عبد الحي في هذه الفترة، يخوض صراع البقاء مع ثلاثة خصوم:

أولا- مع حكم بورقيبة المنتشي بانتصار سياسته (المراحل) بعد حصول تونس على الاستقلال التام، ويريد أن يبسط سلطته على كامل بلاده، بالقضاء على خصمه اللذوذ، صالح بن يوسف وعلى خطه العربي الإسلامي، الذي يمثل عبد الحي أحد أنصاره، في تونس.

ثانيا- مع قيادة الداخل التي يمثلها عبان رمضان، والذي لم يكن على نفس خط بن بلة وخيضر. هذا الأخير الذي كان يراهن على صالح بن يوسف الذي في تقديره، أنه كان يسيطر على الوضع في تونس

ثالثا- مع جماعة النمامشة، دعما ومؤازرة لقيادة عباس لغرور في الأوراس.[2]

وصل حامد روابحية وآيت حسن إلى تونس في الـ 12 مايو/ ماي 1956، فتوجس عبد الحي وجماعته، من عودة حامد روابحية، واستقبلوه ببرودة كبيرة، وسألوه عن سبب عودته "لقد كنا بحاجة إليك لتكوين الجبهة أما الآن، فقد كوناها وانتهى الأمر".[3] وهي إشارة واضحة على أن عبد الحي وجماعته، لن يقبلوا هذه المرة بأي مهمة لروابحية في تونس. وكان روابحية ورفيقه آيت حسن، قد حلا بتونس دون وثيقة الاعتماد من عبان، وفضلا أن ترسل إلى عبد الحي- تجنبا للإحراج كما سبق- عن طريق البريد. غير

---

[1] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع السابق، ص. 24

[2] محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، المرجع السابق، ص. 79، 81

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 293. ويذهب محمد زروال، إلى أن عبد الحي وعبد الكريم هالي وعباس لغرور، كانوا يفكرون في تكوين قيادة مستقلة عن الداخل والخارج. محمد زروال، اللمامشة.ج2. المرجع السابق، ص. 325



أن عبد الحي وبعد أن وصلته لم يسلمها إلى روابحية، بل قام باستنساخها وأرسالها إلى قيادة الأوراس وأرفقها بتقرير يقول فيه، أن هناك نظاما للثورة، حل بتونس محل النظام القائم.[1] وستكون هذه، دعوة لتدخل قائد منطقة الأوراس، عباس لغرور[2] الذي يمثل نقطة النهاية في محور بن بلة– مهساس، في الداخل.

ظل روابحية وآيت حسن، في انتظار وثيقة الاعتماد، ولما أدركا الحقيقة، اتصل روابحية بعبان رمضان بالجزائر العاصمة، يطلب نسخة جديدة من الاعتماد، وهو ما كان له، فقدم نسخة منه إلى السلطات التونسية، ونسخة إلى عبد الحي نفسه. وأوضح لهذا الأخير، أن وجوده (روابحية) بتونس هو بقصد التعاون معه لا منافسته. كما قام روابحية بإشعار وفد الخارج بالقاهرة، بمهمته الجديدة في تونس، وقد رد عليه خيضر مهنئا. وبالرغم من حسن نية روابحية ورفيقه آيت حسن، إلا أن عبد الحي وجماعته، ظلوا يرفضون التعامل معهما.[3] لكن المثير للانتباه، أنه حتى بن بلة (الحليف الأول له) قرر هو الأخر، التخلي عن عبد الحي وجماعته، وطلب من أحمد مهساس مسؤول الربط بليبيا[4]، التوجه إلى تونس لتنحية عبد الحي ومن معه، من مهامهم كممثلي للثورة بتونس، وتسليم المهام إلى موفدي عبان. وسافر مهساس بالفعل إلى تونس، لكن ليس بنية تنحية عبد الحي، بل العكس من ذلك، فقد رفض تنفيذ أمر بن بلة، وقام بتثبيت عبد الحي في مهامه بتونس، قبل أن يغادر تونس باتجاه إيطاليا، ومن هناك، أعاد ثانية الاتصال بجماعة عبد الحي.[5]

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 293

[2] عباس لغرور: من مواليد 1926 بخنشلة، من عائلة فقيرة، التحق مبكرا بالحركة الوطنية، ساهم في التحضير لثورة أول نوفمبر 1954، عينه مصطفى بن بوالعيد مساعدا له، ومسؤولا على ناحية خنشلة. تولى قيادة الأوراس بعد استشهاد شيحاني بشير، وعارض قرارات الصومام ولجنة التنسيق والتنفيذ التي إتهمته باغتيال عدد من المجاهدين. سلم نفسه للجنة التنسيق والتنفيذ التي حاكمته وأصدرت في حقه حكما بالإعدام، نفذ فيه في يوليو/جويلية من عام 1957. عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع السابق، ص.24

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 293

[4] يذكر محمد خيضر أن أحمد مهساس، كان قد إلتحق بعد أول نوفمبر 1954 بالقاهرة التي كان يتواجد بها الوفد الخارجي، فعينته إدارة جبهة التحرير مسؤولا لمركز الربط في ليبيا. عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص. 490– 491

[5] لمجد ناصر، المرجع السابق، ص. 93– 94



وعلى الرغم من التبرير الذي قدمه مهساس بشأن إعادة تثبيته لعبد الحي، والذي قال بأنه كان نتيجة لِمَ وقف عليه من قوة التنظيم الثوري الذي بناه هذا الأخير في تونس، إلا أن مهساس على ما يبدو، كان يخفي وراء ذلك مطامحه بتولي قيادة الثورة (كونه كان يرى في نفسه الأجدر بذلك ربما حتى من القادة الخمسة المسجونين) انطلاقا من تونس، وهي التهمة التي وجهت لمهساس حينها. لكن هذا الأخير، أنكر هذه التهمة ورأى أن هذه الهواجس، إنما تحركها خشية الوفد الخارجي من أن تجتمع كل السلطات في يديه هو(أي مهساس)، لذلك عمل بن بلة ومن معه، على إبعاده لاحقا من تونس.[1] وقد أكدت الأحداث لاحقا على مطامح مهساس القوية التي ليس أقلها، تبوأ موقع مماثل لمواقع قيادات الوفد الخارجي نفسها. كان هذا مؤشر واضح على المنحى الذي ستنحاه الأمور لاحقا.

على أية حال، في هذه الأثناء حل الوردي، قتال وعمر البوقصي[2] بتونس، قادمين من ناحية سوق أهراس، وحاولا بعد الذي لاحظاه من مشاحنات بين عبد الحي[3] وبين موفدي عبان، القيام بمساعي حميدة للتوفيق بين المتخاصمين. وكللت هذه المساعي، بتشكيل لجنة بقيادة عبد الحي ونيابة روابحية وآيت حسن. وباشرت اللجنة نشاطها، حيث تم إرسال آيت حسن إلى القاهرة للتنسيق مع الوفد الخارجي.[4] غير أن بن بلة على ما يبدو، لم يستسغ هذه اللجنة كونه كان يريد أن يظل المسيطر الأول على قاعدة تونس، لأن

---

[1] أحمد مهساس (شهادة)، جريدة الخبر(02 /07/ 2012)، ص. 15

[2] عمر البوقصي (1925- 2010): من الرعيل الأول، انضم لثورة التحرير بناحية النمامشة رفقة رفيقيه ساعي فرحي، والوردي قتال. أصبح من قيادة النمامشة البارزين. حول إلى مصر (على إثر أحداث واقعة لازانيا في تونس بين قيادة الأوراس والنمامشة) رفقة الوردي قتال، وبقي هناك إلى غاية الاستقلال. توفي بتبسة يوم 28 مايو/ ماي 2010 عن عمر ناهز 85 سنة. negrine.montadarabi.com/t5268

[3] كان هذا الوفد قادما من الأوراس إلى تونس، في أواسط يوليو/ جويلية (1956) والذي تزامن مع وصول القيادات المحلية في النمامشة، لحضور اجتماع كان من المنتظر أن يرأسه أحمد بن بلة، لإيجاد حل لمسألة القيادة، بعدما شقت ناحية النمامشة، عصا الطاعة على القيادة في الأوراس. محمد زروال، اللمامشة. ج1. المرجع السابق، ص. 304-305. وكذلك ج2. ص.321

[4] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 293



نفوذه عليها هو الذي يمده بالقوة، لذلك لا يريد لعبان أي وجود فيها، لذلك عمل بن بلة على إفشال عمل هذه اللجنة، على طريقته الخاصة.[1]

واصل حامد روابحية وآيت حسن، العمل في هذه الأجواء. وعندما كانا متوجهين لأحد اجتماعات اللجنة، عرجا على مدير الحزب الدستوري الحر التونسي، أحمد التليلي[2] الذي أخبرهما بأن لديه معلومات تفيد بأن عبد الحي يكيد لهما، وسألهما إن كانت قيادة الثورة لا تمانع في إلقاء السلطات التونسية، القبض على عبد الحي وجماعته، ومصادرة الأسلحة والأموال التي بحوزتهم. وكان جواب روابحية وآيت حسن أن "هذه القضية داخلية وعلينا نحن الجزائريين أن نسويها فيما بيننا". وفي الأخير، نصح التليلي ضيفيه بأن لا يحضرا هذا الاجتماع. وهو ما حدث بالفعل، إذ قام عبد الحي أثناء هذا الاجتماع، بإلقاء القبض على روابحية وآيت حسن، وعلى مجموعة أخرى من "الموالين للداخل". وعلى العكس من موقف وفد الخارج الذي طلب عدم التدخل في هذه القضية، فقد طلبت قيادة الداخل من السلطات التونسية، التدخل لإنقاذ مسؤوليها الموفدين، فحاصرت القوات التونسية، عبد الحي وألقت القبض عليه مع عناصره، وقامت بتحرير روابحية وآيت

[1] يقول حامد روابحية:" أن أحد أعضاء الوفد الخارجي"(وهو بن بلة حسبما ذكره محمد زروال، في اللمامشة، ج2. المرجع نفسه، ص.322)، كان يحرض عبد الحي علينا ويحرضنا على عبد الحي، بواسطة التعليمات المتناقضة التي كانت تصلنا منه. محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع نفسه، ص. 293

[2] أحمد التليلي(1916– 1967): مناضل ونقابي من الجنوب التونسي(قفصة)، هاجر إلى الجزائر سنة 1936 وعمل بها ككاتب عمومي، ربط خلالها صداقات نضالية مع مناضلي حزب الشعب. عاد إلى تونس في السنة الموالية، ليشتغل بقباضة البريد بالرديف بقفصة، ليساهم رفقة المناضل والنقابي فرحات حشاد، في تركيز الاتحاد العام التونسي للشغل بالجهة. وعند اندلاع المقاومة المسلحة التونسية، كان هو أحد العناصر الفاعلة في تنظيمها. تم انتخابه سنة 1954 نائبا للكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة. كلفه الرئيس بورقيبة رفقة كل من الطيب المهيري وعبد الله فرحات، بتولي ملف الثورة الجزائرية، فكان التليلي طيلة الثورة التحريرية، على اتصال بقيادة الثورة الجزائرية، وكان المشرف الأول من الجانب التونسي، على كل أشكال الدعم المادي مثل تسهيل تمرير الأسلحة، وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني على التراب التونسي. وقد استطاع التليلي بما امتاز به من رصانة ورجاحة العقل، حل الكثير من القضايا الشائكة التي عرفتها العلاقات التونسية– الجزائرية، واستطاع بهذا، كسب ود الكثير من القيادات الجزائرية مثل أحمد بن بلة، آيت أحمد، بوضياف، ومهساس. عميرة علية الصغير، تونسيون في الثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.81– 83. وكذلك شهادة عبد الجليل المهيري (الذي عمل سكريتيرا في سفارة تونس في إيطاليا)، شريط مسجل: 4k7/2BM.2/4/218، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس



حسن. لكن ومع من ذلك، فقد وجه حامد روابحية، طلبا "شديد اللهجة" للسلطات التونسية، لإطلاق سراح جميع الموقوفين بما في فيهم عبد الحي وجماعته.[1]

2- تولـــي أحمـــد مهســـاس إدارة قاعـــدة تـــونـــس:

وهكذا، انتقل مهساس إلى تونس، لتولي مهامه على رأس قاعدة الثورة بتونس، بعد أن طلب حامد روابحية وآيت حسن، من قيادة الثورة في الداخل، تعويضهما في هذه المهمة بحجة انتهاء مهمتهما. وقد تمت الموافقة على طلبهما، والتحقا بالقاهرة في سبتمبر 1956، وتوليا الإشراف على برنامج "صوت العرب" بنسختيه: العربية التي أشرف عليها روابحية فيما تولى آيت حسن، الإشراف على النسخة العربية.[2]

قدوم مهساس إلى تونس لإدارة قاعدة تونس خلفا لعبد الحي، جاء في ظروف حرجة للغاية، كانت تمر بها الثورة، أولا بسبب انعقاد مؤتمر الصومام (20 أغسطس/ أوت 1956) وما انتهى إليه من خلافات عميقة في هرم قيادة الثورة، على خلفية "أولوية السياسي على العسكري" و"الداخل على الخارج" وهما القراران اللذان رأى فيهما الوفد الخارجي خاصة بن بلة وممثله (الجديد) في تونس أحمد مهساس، "خروجا وانحرافا عن مبادئ أول نوفمبر 1954، وأن "المؤتمر لم يكن يهدف إلى تحسين شؤون الثورة، بل كان مجرد عملية سياسية لأخذ السلطة والسيطرة على الثورة ..".[3] وستزداد هذه الخلافات والصراعات، خاصة بعد توقيف الوفد الخارجي(بن بلة، آيت أحمد، خيضر بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى الأشرف) من قبل السلطات الفرنسية في الـــ 22 أكتوبرر1956. وثانيا، بسبب الخلاف الناشب بين قيادة الأوراس والقيادة المحلية في النمامشة، وما انتهى إليه من اقتتال دموي، زاد في عمق جراح ولاية الأوراس- النمامشة والثورة ككل، والذي ما تزال بعض آثاره النفسية، تخيم على نفوس من عايشوا هذه الظروف إلى اليوم، يمكن تلمسها في الكثير من شهاداتهم وفي مذكراتهم التي دونوها، وتوقفوا فيها عند هذه

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 294

[2] أحمد مهساس(شهادة)، جريدة الخبر (24/ 02 /2003)، ص.23. وكذلك جريدة شهادته في جريدة اليوم (20 / 11/ 2002)، ص.04.

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع نفسه، ص.294.



الأحداث، بكثير من الألم، خاصة وأنها أدت إلى إعدام العشرات من خيرة قادة الولاية الأولى.

وقد سارع مؤتمر الصومام، إلى تطويق الخلافات الجارية بين قيادة الأوراس وقيادات النمامشة، وانتدب بالمناسبة، قائد الولاية الثانية زيغود يوسف، وبمساعدة إبراهيم مزهودي في الــ 20 أغسطس/ أوت 1956 لتبليغ قرارات الصومام لقادة الولاية الأولى (الأوراس) الذين تغيبوا عن المؤتمر. غير أن زيغود يوسف، استشهد مباشرة عند وصوله للولاية الثانية، فواصل مزهودي طريقه إلى الأوراس. لكنه في الطريق، علم أن قيادة الأوراس والنمامشة، يتواجدون في تونس بغرض إيجاد حل لخلافاتهم، فلحق بهم إلى تونس. وهكذا، تدعمت بعثة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، وأصبحت تتشكل من إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة، إضافة إلى رشيد قايد، وعبد الرزاق شننتوف.[1] واستطاع إبراهيم مزهودي (النموشي)، في تونس رغم الأجواء المشحونة، تليين مواقف الكثير من قادة الأوراس والنمامشة خاصة، الذين كانوا يرفضون قرارات الصومام، فغيروا آراءهم وقبلوا بقرارات الصومام، واستطاع تقديم شخص محمود الشريف كقائدا جديد للولاية الأولى، كون هذا الأخير، هو شخصية سياسية وعسكرية لم تتورط في النزاع بين الاوراس والنمامشة[2] بالرغم من كونه من منطقة النماشة.

3- اقتتــال قيــادة الأوراس وقيــادات النمامشــة، فــي تونــس:

وإن كانت جذور الخلاف الأولى بين قادة الأوراس والقيادات المحلية، تعود إلى الأيام الأولى للثورة[3]، والتي مردها باعتقادي، إلى التنشئة الطبيعية والاجتماعية لأهل

---

[1] إبراهيم مزهودي (وثيقة) مطبوع بإمضاء إبراهيم مزهودي (الوثيقة مشفوعة بشهادته بالصوت والصورة) عن مهمته إلى الأوراس بتكليف من مؤتمر الصومام، أنظر الملحق رقم 01 والملحق رقم 02:
Procuration donner par le CCE pour Zighoud et Mezhoudi à titre d'expliquer les décessions de la Summam

[2] إبراهيم مزهودي (وثيقة)، المصدر نفسه

[3] فقد علم مصطفى بن بوالعيد عندما كان متوجها إلى مدينة الرديف القطر التونسي، بوجود خلاف بين شريط الأزهر من جهة وبين حمة الأخضر، وعبد المالك (المدعو الجنة)، وبلقاسم بوقرة من جهة أخرى (وكلهم شاركوا في المقاومة المسلحة التونسية) فبعث برسالة إلى خليفته على رأس الأوراس، بشير شيهاني يطلب منه فيها، الإسراع في تسوية هذا النزاع. وسافر شيهاني وعباس لغرور وعاجل عجول إلى ناحية تيسة، وتم عقد إجتماع مع القادة المحليين لحل المشكلة. محمد زروال، اللمامشة .ج1. المرجع السابق، ص. 148- 150



المنطقة عموما، وإلى الانخراط المبكر للكثير من قيادات النمامشة والسوافة، في المقاومة المسلحة التونسية، مما شكل لدى هؤلاء الأخيرين، زيادة على ما قلت، عامل افتخار واستعلاء، وهو ما كانت تلوح به القيادات المحلية في تعاملاتها الندية، مع قيادتها في الأوراس.

لكن الخلافات بين قيادات النمامشة والقيادة العامة في الأوراس، سوف تأخذ طابعا عمليا، بداية من مقتل جبار عمر بنواحي سوق أهراس في فيفري 1956، بتهمة التمرد على قيادة الأوراس[1] والذي أعقبه، فرار الوردي قتال(النموشي) إلى الجبل الأبيض بنواحي تبسة، (للاحتماء بأرضه وأعراشه) وانضمامه إلى مجموعة النمامشة: لزهر شريط، الباهي حراثي، الحاج علي شريط، الحبيب عباد، صالح بن علي سماعيلي، عمر عون، الزين عباد، الأزهاري دريد، ومحمود قنز، الذين اجتمعوا بعد معركة آرقو(17 و18 يونيو/جوان 1956)، وأعلنوا الانفصال بناحية النمامشة عن منطقة الأوراس بسبب ما اعتبروه، تصرفات غير مسؤولة لعضوي القيادة في الأوراس، عاجل عجول والتيجاني عثماني، والتي كانوا قد نددوا بها سابقا، لكن قيادة منطقة الأوراس، لم تعرهم أي اهتمام. هذه بعض ملامح الخلاف، وإن كانت جذوره بعيدة ومعمقة كما ذكرت، ولا يمكن حصرها في هذه العجالة. ويبقى ما يعنينا في موضوع الخلافات، ما انتقل منها إلى تونس.

في الــ 16 جويلية 1956، تلقت قيادة النمامشة، رسالة من تونس، تدعوها للالتحاق فورا لحضور اجتماع سيترأسه بن بلة الذي ينتظر قدومه من طرابلس الغرب، لدراسة موضوع خلافها مع القيادة العامة بالأوراس.[2] شكل النمامشة على الدعوة، قيادة تتكون من: لزهر شريط قائدا عاما، وينوبه كل من الوردي قتال، والزين عباد. وقد استجاب الطرفان لجسات الحوار لتسوية خلافاتهما. لكن ما وقع من سقوط للضحايا في

---

[1] وكان جبار عمر، قد تغاضى عن عيادة عباس لغرور الذي كان يتداوى من جروح أصيب بها في إحدى المعارك، فاغتاظ عجول وأمر بلجنة تحقيق مع جبار عمر، ترأسها عبد الوهاب الذي أعدمه بعد أن اتهمه بالتمرد وبث روح التفرقة. محمد زروال، اللمامشة. ج1. المرجع السابق، ص. 240، 257، 258

[2] محمد زروال، اللمامشة.ج1. المرجع نفسه، ص. 305

"اجتماع الحوار"، أدى إلى القطيعة والعداء بين الطرفين.[1] وحسب محمد زروال، ووفقا لما جاء في شهادات مستجوبيه، فإن عباس لغرور وبعد أن استقوى بعبد الحي وعبد الكريم هالي في تونس، وتحالف معهما أصبح أكثر تصلبا في موقفه من قادة النمامشة. كما أن عبد الحي هو الآخر، قد رأى في انشقاق النمامشة، خطرا وتهديدا لنفوذه[2]، لذلك التقى الإثنان (لغرور وعبد الحي) في عدائهما لجماعة النمامشة.

عقد الطرفان اجتماعين رسميين، الأول في سبتمبر 1956 في "منوبة" بضواحي العاصمة تونس ولم يسفر عن شيء، فاتُفق على عقد اجتماع ثان في الغد بضاحية "لاكانيا" في "باردو" بتونس العاصمة، وهو الاجتماع الذي انتهى على وقع إطلاق النار على قادة النمامشة وسقوط قتيلين منهم، هما الزين عباد وسائقه بشير عيدودي، وأصيب: الأزهر شريط، وساعي فرحي، والوردي قتال. وقد شن عبد الحي وجماعته من جهتهم بعد هذه الواقعة، حملة اعتقالات واسعة في صفوف النمامشة.[3] هكذا إذن كانت قاعدة الثورة بتونس، تعيش حالة من الرعب والفوضى وغياب الانضباط، قابله غياب القانون في دولة تونسية فتية استقلت للتو.

4- توقيف الوفد الخارجي وبداية حملة مهساس ضد مؤتمر الصومام:

بعد مرور أسابيع قليلة على انعقاد مؤتمر الصومام(20 أغسطس/ أوت 1956) الذي انتهى إلى وضع الإطار العام التنظيمي والهيكلي للثورة، وخرج بقرارات جريئة لعل أهمها:" أولوية السياسي على العسكري" و" الداخل على الخارج" وهما القراران اللذن رأى فيهما الوفد الخارجي خاصة بن بلة وممثله في تونس أحمد مهساس، خروجا وانحرافا عن مبادئ أول نوفمبر 1954.[4]

---

[1] محمد زروال، اللمامشة.ج1. المرجع نفسه، ص. 284 – 285. للمزيد حول الموضوع، يرجى العودة إلى المرجع نفسه، ص. 276 – 298

[2] محمد زروال، اللمامشة.ج1. المرجع السابق، ص.313-332

[3] محمد زروال، اللمامشة.ج1. المرجع نفسه، ص. 331-332. وكذلك عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع السابق، ص.26

[4] مهساس (شهادة)، جريدة الخبر (24-02-2003)، ص.23. وكذلك شهادته(مهساس)، جريدة اليوم (20/ 11/ 2002)، ص.4



وانطلاقا من تونس، تولى أحمد مهساس- نيابة عن وفد الخارج - إدارة حملة معارضة ودعاية ضد مؤتمر الصومام وقراراته.[1] وكانت حملة مهساس على المؤتمر والمؤتمرين، قوية خاصة وأنه عمل على توظيف واستغلال الخلافات وحالة التذمر التي كانت تعرفها الحدود الشرقية: خلافات قيادات النمامشة مع قيادة الأوراس(في الجنوب الشرقي)- كما تقدم ذكره - وتذمر قيادات منطقة سوق أهراس- القالة (في الشمال الشرقي) من عدم تأهيل المؤتمر هذه المنطقة إلى رتبة "ولاية" على غرار بقية الولايات. ومما زاد من في تأثير حملة مهساس الدعائية ضد المؤتمر، تحكمه في شبكة الإمداد على محور القاهرة - ليبيا- تونس، والتي اعتمد فيها على إمداد فقط من يواليه في صراعه مع أنصار المؤتمر. وفي ما يشبه التأكيد لقوته أمام أنصاره بالخصوص، قام مهساس بإدخال كميات هامة من الأسلحة، وقام بتوزيعها على المناطق الشرقية دون سواها. وكانت النتيجة سريعة، إذ إلتفت حوله العديد من قيادات المنطقة الشماية الطامحة بدورها للقيادة والنفوذ من أمثال، عمارة بوقلاز الذي استقل لتوه بــ" ولاية سوق أهراس"(التي ستتحول لاحقا إلى "القاعدة الشرقية")، والأزهر شريط من ناحية النمامشة، ومحمد بن علي من ناحية خنشلة.[2]

كان مهساس يدرك جيدا، أن الوضع المعقد الذي أفرزه استشهاد مصطفى بن بوالعيد (القائد الروحي للأوراس) ومن بعده مساعده شيهاني بشير، أدى إلى بروز قيادات محلية في الأوراس والنمامشة، كانت تدفعها الرغبة الجامحة في السلطة، تستند في ذلك "لذكرى الخصومات القبلية القديمة" وترفض سلطة المركز، لتقتطع لنفسها مناطق نفوذ

[1] لم تكن معارضة مهساس لمؤتمر الصومام بسبب المبدأين الشهيرين: أولوبة الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، فحسب بل كان الرفض لبعض الفاعلين فيه وعلى رأسهم عبان رمضان نفسه. فقد سبق لمهساس أن بعث برسالة عندما كان في طرابلس، إلى شيهاني بشير قائد المنطقة الأولى (وهي الرسالة التي وقعت في أيدي القوات الفرنسية بعد معركة الجرف في نهاية سبتمبر 1955، والتي يقصي فيها من القيادة، كل من خيضر الذي يصفه بالبرجوازي، وآيت أحمد الذي يصفه بالبربري. وقامت السلطات الاستعمارية بنشرها، مما أدت إلى حدوث أزمة كبيرة في قيادة الثورة") يعترض فيها على التحاق عبان وبن خدة والعلماء والشيوعيين بالثورة، وعلى إسناد المسؤولية لهؤلاء. مهساس(شهادة)، جريدة اليوم (20-11- 2002)، ص.4.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء. المرجع السابق، ص. 222



تحاور بها قيادة الثورة من موقع القوة [1]، هو وضع لصالحه في عمومه. فقائد الأوراس (عباس لغرور) هو على خط بن بلة ومهساس، والمجموعات الطالبة للحكم والنفوذ، هي على خلاف مع قيادة الثورة في الداخل، وهو ما شجع مهساس في النهاية، على الذهاب بعيدا في تحديه للجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل، خاصة وأن بن بلة قد وجه من سجنه بفرنسا(الصحة)(la santé)، رسالة يعلن فيها تصميمه على المواجهة. وسارع مهساس إلى تجميد شحنة الـــ3000 قطعة سلاح التي تحصل عليها قبل انعقاد المؤتمر، وأعلن أنه لن يرسل شيئا من السلاح حتى يتضح له الوضع، ويعرف من السؤول بعد بن بلة.(؟!) وقد سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل من جهتها، إلى إرسال الدكتور الأمين الدباغين[2] وتوفيق المدني، في الـــ 29 نوفمبر، إلى طرابلس للتأكد من عدم تبعية مسؤول مركز طرابلس، محمد الهادي عرعار[3] لمهساس. كما اتصل الوفد في القاهرة بالسفير التونسي الصادق مقدم، وأقنعه بمصداقية المؤتمر، وأن مهساس لا يمثل إلا نفسه وأرسل تقريرا في ذلك إلى الحكومة التونسية.[4]

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 159- 160

[2] الدكتور الأمين الدباغين: كان طبيبا بسانت آرنو (العلمة بولاية سطيف حاليا)، هو أحد المناضلين الراديكاليين في حركة الانتصار، وأحد المنافسين لمصالي الحاج، تم إقصاؤه سياسيا من الحزب سنة 1949. التحق بالبعثة الخارجية في القاهرة بعد أول نوفمبر 1954، رفقة أحمد بوده، عبد الرحمان كيوان، توفيق المدني، فرحات عباس وأحمد فرنسيس. عينه عبان مسؤولا للبعثة الخارجية بعد توقيف القادة الخمس. عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة في مؤتمر الصومام ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في سبتمبر 1958، فوزيرا للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة في 1958، استقال منه بعد حادثة مقتل علاوة عميرة.

Mohamed Harbi et Gibert .Meynier.Le FLN documents et histoire 1954- 1962, Casbat Editions, Alger 2004, p.312 et A.Zouzou, op. Cit. p.490-491, et aussi Mohammed Harbi, les archives de la révolution algérienne, Editions Dahleb, Algérie, 2010, p.542-543

[3] محمد الهادي عرعار: من مجاهدي الساعة الأولى، عين في نوفمبر 1954 مسؤولا للناحية الثانية (القالة) من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، التي كانت تحت مسؤولية عمار بن عودة. سافر رفقة عمارة بوقلاز إلى ليبيا بحثا عن السلاح. وفي ليبيا، أعجب بن بلة بقدرات محمد الهادي عرعار فأمسك به إلى جانبه. إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث- قسنطينة، الجزائر1992، ص.136- 137

[4] سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة التسليح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، ص.99- 100



الخلاف بين الوفد الخارجي ممثلا في بن بلة وبوضياف على وجه الخصوص[1]، وبين لجنة التنسيق والتنفيذ بقيادة عبان وبن مهيدي في الداخل، كما يقول محمد بوضياف لم يكن لا حول محتوى البرنامج ولا قرارات المؤتمر. فالمؤتمر" يشتمل على عناصر إيجابية جدا، ولكن المشكلة الحقيقية ليست مع ذلك أو ليست فقط في تحديد برنامج بل هي في أن نعرف من سيطبقه وكيف سيطبق.. وبدء من 1956، لم تعد جبهة التحرير هيئة موحدة بل أصبحت تحالفا أو "الجبهة" أو هذا الخليط يتأصل".[2]

كانت تونس في هذه الأثناء، حلبة صراع حقيقية بين جميع الأطراف، ومنها اتخذ مهساس، مواقف جد متقدمة في صراعه وتحديه للجنة التنسيق والتنفيذ، محيطا نفسه بالعوامل التي سبق ذكرها، ليس على المستوى العملي فقط، بل تعداه إلى الفعل السياسي عندما اجتمع بقادة الأوراس- النمامشة والقاعدة الشرقية، لعقد اجتماع تصحيحي على هامش ندوة تونس المغاربية.[3] وهي ذات القيادات التي جمعها أحمد مهساس، وأصدرت بيانا مشفوعا بتوقيعات أصحابه في الــ 15 ديسمبر 1956، يعلنون فيه عدم اعترافهم بقرارات الصومام .[4]

ويشرح توفيق المدني، هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة بقوله: فوجدنا أنفسنا يومئذ مضطرين لمجابهة حالة جديدة غير منتظرة، وذلك لحمل الناس على الاعتراف بالمؤتمر ومنظماته وقراراته للقضاء على الدعاية الإجرامية التي قام بهام محساس ومن

---

[1] يقول محمد حربي أن بن بلة وبوضياف هما الخصمان الأكثر عداء للمؤتمر. أما خيضر فلم يكن يشعر بأنه معني بهذا الخلاف(ربما لأنه بطبيعته لا يميل إلى الخصومات)، واستشعر من خلافه مع مهساس بأن هناك سلطة غير معلنة تعمل بدون علمه. أما آيت أحمد فبرر تأييده للجنة التنسيق، بعدم علمه بانعقاد المؤتمر من الأساس، لأنه كان منشغلا بأمور البحث عن الدعم للثورة في أمريكا. محمد حربي، المرجع السابق، ص. 160 – 161

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة، محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال (2002)، ص. 400

[3] وهي الندوة التي دعيت إليها جبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1956، وكان من المفروض أن يشارك فيها الوفد الخارجي إلى جانب الرئيس الحبيب بورقيبة والملك محمد محمد الخامس، لدراسة سبل تفعيل طرق الكفاح المغاربي. غير أن السلطات الفرنسية ألقت القبض على الوفد الخارجي (بن بلة، آيت أحمد، بوضياف وخيضر ومعهم مصطفى الأشرف) بعد تحويل طائرتهم من المغرب نحو الجزائر

[4] مصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، 164عدد (200)، ص.24. أنظر كذلك نص الوثيقة في: محمد زروال، المرجع السابق، ص.470



معه، للتغلب على التشكك المصري، وحمل إخواننا على استئناف إمدادنا بالسلاح وضمان مركزي طرابلس وتونس.. ولقد ابتدأنا حملتنا العنيفة بتطهير الحالة في القاهرة، ونجحنا في إقناع إخواننا المصريين، بأن المؤتمر هو المنظمة القومية الجزائرية الوحيدة التي تمثل الجبهة والجيش، وأنه لا يوجد أي خلاف في شأن هذه المنظمة، بين رجال الجبهة وخاصة الرفقاء المسجونين، وتحصلنا أخيرا من إخواننا المصريين.. على استئناف إرسال العتاد".[1]

توصيف توفيق المدني هذا، لم يكن ليخفي حقيقة النتائج المريرة التي ترتبت عن حملة مهساس العنيفة ضد المؤتمر. فقد امتدت دعاية مهساس، من الحدود الشرقية إلى داخل الأوراس الذي كانت تعصف به حمى الصراعات والتطاحن على السلطة، فكان أن ظهرت فئة "المشوشين" التي تنكرت لفكرة أولوية السياسي على العسكري التي أقرها مؤتمر الصومام، وقادت من جهتها، حملة من الاتهامات ضد الجبهة، أقلها قولها أن الجبهة هي من أعدمت لزهر شريط ولغرور، وتآمرت على بن بلة ورفاقه. كانت أعداد "المشوشين" كبيرة وتسليحهم جيد، وقد ربطوا صلاتهم بطالب العربي في الجنوب التونسي، وأصبحوا يقومون بالهجوم على دوريات جيش التحرير المحملة بالسلاح والعائدة من تونس، وجرت الكثير من المعارك بينهم وبين جيش التحرير، سقط فيها قتلى وجرحى. هذا ناهيك عن عمليات السلب والنهب في أوساط الشعب.[2]

5- لجنة التنسيق والتنفيذ تبسط يدها على قاعدة تونس:

ما وقع من أحداث خطيرة، بين قيادات النمامشة وبين قيادة الأوراس وجماعة السوافة في تونس، كان سابقة خطيرة في تاريخ الثورة التحريرية، خاصة وأن هذه الأحداث، جرت على تراب أجنبي مما كان سيعرض الثورة، إلى محن كبيرة وتحديات يصعب التكهن بها.

وعلى إثر هذه الأحداث، سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ، إلى تعيين الدكتور الأمين الدباغين كمسؤول للوفد الخارجي، وطلبت منه التحول (من القاهرة) على جناح السرعة

---

[1] سعيدة وهيبة، المرجع السابق، ص. 100

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية – الولاية الأولى نموذجا (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص. 325- 326، 333- 334. وللمزيد أنظر، المرجع نفسه، ص. 325- 357

إلى تونس، للوقوف على الأوضاع، ووضع حد لهذه الاضطرابات.[1] وفي أواخر شهر ديسبر(1956) حل الدكتور دباغين بتونس، وصادف وجود حامد روابحية الذي عاد إلى إلى تونس لتدبير أمور ارتحاله بصفة نهائية إلى مصر، فاصطحبه الدكتور دباغين معه رفقة الشيخ إبراهيم مزهودي، إلى طرابلس لعيادة جرحى حادث التصادم بين جماعة النمامشة من جهة، وجماعة الأوراس وعبد الحي[2] من جهة أخرى. ويذكر مهساس، أنه التقى بالدكتور الأمين دباغين الذي عينته لجنة التنسيق والتنفيذ لتوه كمنسق للنشاط الدبلوماسي في الخارج بعد توقيف الوفد الخارجي. وفي هذا اللقاء، طمأن الدكتور دباغين، أحمد مهساس أن لجنة التنسيق والتنفيذ سوف لن تبقى داخل البلاد أكثر من ثلاثة أشهر، لأنه لا يمكن لها إدارة شؤون الثورة من الداخل في ظل المخاطر التي تتهدد عناصرها ومن الضروري، خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج، ومن هناك ستدير الثورة[3]، ومن ثمة فإن مبدأ أولوية الداخل على الخارج، سوف لن يكون له أثر بعد هذا.

ويبدو واضحا، أن دباغين قد حاول تهوين مخاوف مهساس من مسألة أولوية الداخل على الخارج، وذكره بأن هذه المشكلة، ستحل بعد ثلاثة أشهر على أبعد تقدير، بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج. لكن الواضح أيضا ان كلام دباغين لم يقنع مهساس أو ربما، يكون قد رأى فيه تهديدا له ولنفوذه من الأساس، كون أن لجنة التنسيق والتنفيذ في حال خروجها، ستكون هي من يتولى الإشراف وإدارة شؤون الثورة، وهو ما يفسر على ما يبدو، استماتة مهساس في حملته المعادية للمؤتمر.

بعد توقيف الوفد الخارجي مباشرة، عقد مهساس ندوة صحفية صرح فيها بأن توقيف القادة الأربعة لن يوقف الثورة، وهو ما استشاط منه عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ، ووجه له رسالة شديدة اللهجة، يتهمه فيها بالتصرف كقائد للثورة. وأتبع عبان رسالته هذه، بإرسال العقيد عمر أوعمران[4] كمسؤول عن الإمداد، في تونس.[1]

---

[1] بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار الرائد (طبعة خاصة)، الجزائر، 2010، ص.92.

[2] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 295

[3] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص.155

[4] عمر أوعمران: ولد في 10 يناير/جانفي 1919 بدوار"فلسات"، أطلق على نفسه إسم "الرقيب الصغير"(le petit sergent). في سنة 1945، ثار ضد الاستعمار الفرنسي وتحصن بالجبال، فحكم عليه بالإعدام غيابيا. عمل كنائب=

أ- أوعمـــران مكلفـــا بالامـــداد، فـــي تونـــس:

وهكذا، حل أوعمران بتونس في ديسمبر1956، موفدا من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ ومن عبان تحديدا، مكلفا بالإمداد، تحت إشراف الدكتور الأمين دباغين. وفي نفس الوقت، أعطيت لأوعمران "تعليمات بـــتسوية "قضية مهساس". كما نصب عبان في رسالته التي وجهها لهما في الـــ 10 ديسمبر 1956، الرائدين: مزهودي مسؤولا عن الشؤون السياسية، وعمار(مصطفى) بن عودة، عن شؤون التسليح والتموين في قيادة الوفد الخارجي بتونس، والتحق بهما لاحقا، رشيد قايد (من الاتحاد العام للعمال الجزائريين) لتسهيل عمل أوعمران.[2] كانت "تعليمات" عبان لأوعمران، تطالبه بضرورة تصفية العناصر المناوئة للمؤتمر. وتم لهذا بالفعل، انتداب وحدة عسكرية لأوعمران لفرض إعتراف المجموعات الحدودية (الأوراس- النمامشة- القاعدة الشرقية) بقرارات المؤتمر،

=لكريم بلقاسم على رأس منطقة القبائل ثم مسؤولا عن المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة) بعد اعتقال رابح بيطاط في16 مارس 1955. أصبح مسؤولا للإمداد بتونس تحت إشراف لمين دباغين. كان يحمل جواز سفر تونسي تحت رقم:13.365 صادر بتاريخ 09 أبريل/أفريل 1957، تواصل مع عديد الشخصيات الفرنسية، من أمثال جرمان تيليان (Germaine Tillion) وأجرى الكثير من الريبورتاجات في الجبل مع روبير برات(Robert Barrat) كما كانت له اتصالات مع الطبيب والنقابي بيير شولي (Pierre Chaulet) والبروفيسور ماندوز(Mandouze). بعد توليه الإمداد، حصل أوعمران على أكبر صفقات السلاح من مصر. زار العراق وقابل الملك فيصل. وفي أوت عين 1957 أوعمران عضوا في لجنة التنسيق. وبسبب استيائه الدائم من طريقة إدارة الثورة، أبعد عن سلطة القرار وعين كمكلف بمهمة في ليبيا، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس (فبراير/ فيفري 1962) أين أقترح وزيرا للحرب.

Jacques Duchemin, op.Cit.P.73-75

وأيضا محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع نفسه، ص.189- 190، ومحمد حربي، المرجع السابق، ص. 235. ومراجع أخرى.

[1]Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.Cit.P. 245

[2]Ibid, p.245

وكذلك، مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص. 222، 223. وكذلك عمار بن عودة(شهادة)، جريدة الشروق، العدد 2479 (2008/12/14)، ص. 09. وأيضا محمد عباس، رواد الوطنية. المرجع السابق، ص.399. ويقول أوعمران بشأن تعيينه مسؤولا عن التسليح في الخارج أنه ذات يوم جاءني كريم بلقاسم وعبان رمضان إلى المستشفى في البليدة وأخبراني أنه تم تعييني عضوا في الخارج – مكلفا بالتسليح- تحت مسؤولية الدكتور الامين "ونحن كنا قد كلفنا محمدي السعيد للذهاب إلى الخارج والتكفل بالتسليح لأنه كان يعرف الكثير- من الأشخاص- بألمانيا ". سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.49.

وإعادة توحيد الولاية الأولى[1]، التي تعرف هستيريا من الانشقاقات غير المسبوقة، أرهقت بها كثيرا، قيادة الثورة وجعلتها رهينة لهذه الصراعات.

ومما عزز جهد أوعمران في تونس، تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ، محمود الشريف[2]، بدء من منتصف أكتوبر 1956، على رأس قيادة منطقة النمامشة، باقتراح وتزكية من مسؤول الشؤون السياسية في قيادة الوفد الخارجي بتونس، ابراهيم مزهودي الذي رأى في محمود الشريف، فضلا عن كونه إبن المنطقة والعارف بتركيبتها القبلية ولم يكن من قيادات النمامشة في اجتماع تونس، فانه وهو الأهم، كان رجلا يجمع بين صرامة وانضباط العسكري، وبين مناورة السياسي. وعلى الرغم من هذه المميزات، إلا أن بعض القيادات عارضت- كعادتها- تولي محمود الشريف قيادة النمامشة، بحجة أنه كان ضابطا في الجيش الفرنسي، وكان مناضلا في حزب فرحات عباس المعتدل، وأن عهده بالثورة قصير، ولا يمكنه أن يقود من هم أسبق منه في الجهاد[3]، إلا أن هذا لم يكن ليغير في الأمر شيئا.

وبهدف إنجاح مهمة أوعمران، اجتمع مزهودي وبن عودة بمحمود الشريف وتناقشوا في خطة العمل التي يجب القيام بها، لإعادة بسط سيطرة الثورة على هذه المنطقة الحساسة. وقد تمكن محمود الشريف، بسرعة من تنظيم منطقة النمامشة وفق

---

[1] عمار بن عودة (شهادة)، جريدة الشروق (2008/12/14)، ص.09. وكذلك محمد حربي، المرجع السابق، ص.159- 160

[2] محمود الشريف: تقول بعض الشهادات ان أصله ألماني أو نمساوي، من منطقة الشريعة بتبسة. هو أحد الضباط المجندين في الجيش الفرنسي، استقال منه عقب مجازر 08 مايو/ ماي 1945. كان مناضلا في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم للثورة فيما بعد وعين مسؤولا على منطقة النمامشة أواخر 1956، وقائدا للولاية الأولى في فبراير/ فيفري 1957 ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع مجلس الثورة في 1957 بالقاهرة مكلفا بالتسليح، فوزيرا للتسليح في الحكومة المؤقتة الذي أبعد منه في آخر حكومة مؤقتة. مقلاتي، محمودالشريف. المرجع السابق، ص.70،97،149. وكذلك محمد زروال، "الرد الكبير على هلايلي محمد الصغير"، جريدة الخبر (08 مايو/ ماي 2014)، ص.17.

[3] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع السابق، ص.37، 39- 40



قرارات الصومام، وجمع حوله في مجلس إدارة المنطقة[1]، قادة كبار موالين للجنة التنسيق، من أمثال صالح بن علي[2]، والحبيب عباد[3]، لتثبيت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ.

وبالفعل، فقد أدت قبضة محمود الشريف القوية على مناطق النمامشة، من تأمين جانب لجنة التنسيق والتنفيذ في هذه المنطقة، وحتى داخل الأراضي التونسية المتاخمة لها (فريانة، تلابت)، وحاول محمود الشريف أن يدفع غريمه لزهر شريط إلى التخلي عن خيار المعارضة، طواعية بعد أن قطع عليه كل الإمدادات. ولما رفض شريط، أمر شريف بالقبض عليه، فغادر لزهر الجبل الأبيض (موطنه وعرينه) نحو الرديف بالأراضي التونسية. ومن هناك تدخل محمود الشريف وصالح بن على، لدى والي قفصة لإقناع لزهر شريط بتسليم نفسه[4] وهو ما حدث، إذ سلم شريط نفسه في اليوم الموالي(13 مايو/ ماي 1957) للسلطات التونسية، التي سلمته بدورها لقيادة الثورة. سجن شريط مع محمد بن علي، والسعيد عبد الحي، وعبد الكريم هالي، وجرت محاكمتهم في مدينة "تبرسق" التونسية في الـــ 27 يوليو/ جويلية 1957، وصدر الحكم بإعدام كل من لزهر شريط، محمد بن علي، والباهي شوشان، وعبد الحفيظ السوفي.[5]

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص.398.

[2] صالح بن علي: من أوائل المجاهدين في منطقة تبسة، عين مسؤولا على منطقتي الدكان والماء الأبيض، كان ينافس سلطة لزهر شريط، عينه محمود الشريف مسؤولا على المنطقة السادسة (تبسة) من الولاية الأولى برتبة نقيب. لعب دورا كبيرا في اخضاع الرافضين لقرارات الصومام وتثبيت سلطة محمود على الحدود التونسية، منهم: لزهر، ولغرور، وطالب العربي. كانت له علاقات مباشرة مع السلطات التونسية. رقي إلى رتبة رائد وعضو في مجلس الولاية مكلفا بالشؤون السياسية إلى غاية 1960 حين نحي بعد خلاف مع محمود الشريف، وحوكم وسجن. عاش ومات بعد الاستقلال. عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع نفسه، ص.41

[3] الحبيب عباد: هو آخ الشهيد الزين عباد الذي استشهد في اجتماع تونس بين النمامشة والاوراس، تولى عدة مسؤوليات، عينه محمود عضوا في قيادة المنطقة. محمد زروال، اللمامشة.ج1. المرجع السابق، ص.264. وكذلك عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع نفسه، ص.41

[4] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع السابق، ص.52،42- 53

[5] محمد زروال، اللمامشة.ج2. المرجع السابق، ص.382- 383



وإذا كانت الأوضاع قد انتهت، ببسط لجنة التنسيق والتنفيذ سلطتها على منطقة النمامشة[1]، فلأمر ليس كذلك بالنسبة لمنطقة سوف التي يسيطر عليها الطالب العربي، والتي شكلت إلى هذا التاريخ، إزعاجا وقلقا دائمين لسلطات بورقيبة الذي كان يرى في الطالب العربي، الحليف الأول لخصمه صالح بن يوسف، وللجنة التنسيق المتمرد على سلطتها. ففي نهاية 1956، واجه الطالب العربي تضييقا شديدا من قبل السلطات التونسية ولجنة التنسيق اللذين ضربا حصارا على تنقلاته على التراب التونسي، ومنعا عنه التموين وحتى التمريض. وبعد أن ساءت أحوال الطالب العربي وجنوده، أرسل الطالب مبعوثيه للسلطات التونسية بقصد التفاوض، غير أن هؤلاء الموفدين لم يظهر عليهم أي أثر، ففكر الطالب العربي في الانسحاب إلى جبال الهقار بالصحراء الجزائرية، بعد أن منحته السلطات الليبية الإذن بعبور أراضيها.[2]

ونظرا للحرارة الشديدة بالصحراء وتمركز القوات الفرنسية بالجنوب التونسي، قرر الطالب العربي وجنوده، السير عبر خط الحزام الصحراوي التونسي الجزائري. وفي الـــ21 يونيو/ جوان 1957، وعند وصولوهم إلى المكان المسمى "شعبة الغولية " بولاية مدنين[3]، حاصرتهم قوات الحرس الوطني التونسية التي كان يقودها مدير الحرس الوطني التونسي المحجوب بن علي، مرفوقا بأحمد مهساس(!؟)، دخل بعدها الطرفان في اشتباكات مسلحة انتهت بتشكيل "لجنة مشتركة" من الجانبين لفض الخلافات. وقد أفضى الاتفاق، إلى تسليم الطالب العربي ومن معه من التونسيين لأسلحتهم، مقابل إخلاء سبيلهم. غير أن القوات التونسية، وبعد أن صادرت أسلحتهم، قامت باقتياد الطالب العربي إلى وجهة مجهولة وحولت جنوده إلى سجن "حسين" بقابس. أما جنود صالح بن يوسف (منهم:

---

[1] كان مسعود بن عيسى أيضا أحد الخارجين عن إرادة لجنة التنسيق، ورغم ضعفه، ظل على عناده إلى أن ألقي عليه القبض هو الآخر في مايو/ماي 1957 بنواحي مدينة الرديف التونسية، عندما كان في طريقه للاجتماع بطالب العربي. عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع نفسه، ص.54

[2] محمد الصالح نصير، مذكرات المجاهد محمد الصالح نصير، مسيرة الخوف والأمل، منشورات ملحقة متحف المجاهد بولاية الوادي، ص.153. ويعد المجاهد محمد الصالح نصير، أحد جنود الطالب العربي الذين ألقي عليهم القبض رفقة الطالب العربي، بالجنوب التونسي.

[3] مَدنين: مدينة تقع بالجنوب التونسي على بعد482 كلم من تونس العاصمة، وتحتل موقعا هاما على الطريق بين تونس العاصمة ورأس الجدير على الحدود الليبية.



علي عاد علي مصطفى، والشايب عمر وغيرهم)، فقد اقتيدوا إلى أماكن أخرى. ظل جنود الطالب العربي، ينقلون من سجن إلى آخر، إلى أن أدركهم الاستقلال، وأطلق سراحهم في أكتوبر 1962.[1]

في هذا الوقت أيضا، أبدت السلطات التونسية رغبة واضحة، في الانخراط بشكل عملي، في عملية ملاحقة المجموعات الرافضة لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ والمتعاونة مع حركة صالح بن يوسف المسلحة، خاصة جماعة عبد الحي (عبد الكريم هالي وطالب العربي) التي اعتبرتها بمثابة" دولة داخل دولة"، فكان من مصلحة كل من لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة التونسية، الوصول إلى نوع من الاتفاق لمواجهة خصومهما. وهو الاتفاق الذي حصل في فبراير1957، بين الرئيس بورقيبة وأوعمران[2]، وانتهى باعتراف بورقيبة بأوعمران كممثل للجنة التنسيق.[3] وقد بدا هذا الاتفاق في حينه، مكسبا للجنة التنسيق التي رأت فيه، تجاوبا ودعما لها من قبل السلطات التونسية، يمكنها من إعادة بسط سلطتها على التنظيم الثوري بتونس، خاصة وأن هذه السلطات(التونسية)، ظلت تتردد في مواقفها بسبب الفوضى وتعدد المتحدثين باسم الثورة على أراضيها. فبعد الاجتماع الذي عقده الدكتور دباغين والعقيد أوعمران، مع الرئيس بورقيبة(والتحق بهم

---

[1] محمد الصالح نصير، المصدر السابق، ص.157 – 158. 160، 163. ويذكر الطاهر بن عيشة (بن عائشة) – الأديب والكاتب– الذي كان من بين المقبوض عليهم في هذه الحادثة، أنه تم تحويلهم إلى سجن "زندانة" بجندوبة (تونس) وأن العقيد عمار بن عودة، هو من تدخل لإطلاق سراحه، طالبا منه أن ينجو بنفسه. محمد عباس، مثقفون. المرجع السابق، ص.83

[2] وهو الاتفاق الذي يذكره "برومبر غرسبرغ "في كتابه (الثوار الجزائريون – 1958) بنوده على الشكل الآتي:1- يكون الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولا عن نقل الأسلحة والمعدات على الأرض التونسية إلى المناطق الحدودية 2- تقوم لجنة فرعية لجبهة التحرير بتونس بترتيب عمليات شحن وتسليم الأسلحة.3- تمنح رخص لهؤلاء للقائمين على إيصال الأسلحة إلى قوات جيش التحرير.4- يسمح للمقاتلين الجزائريين بالتحرك بحرية فقط على الحدود. أما الرواية التونسية فقد جاءت على النحو التالي:1- تحترم جبهة التحرير الوطني سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأرض التونسية.2- تقوم جبهة التحرير بابلاغ الحرس الوطني التونسي، الذي يتولى اعداد القوافل لنقل جميع الأسلحة بغية تجنب الاصطدام بالقوات الفرنسية المرابطة بتونس. نقلا عن، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.92. والروايتان باعتقادي تتفقان مع جوهر الاتفاق، ولا يبدو أي تباين بعكس ما ذهب إليه بسام العسلي في كتابه هذا.

[3] جوان جيلسبي، الجزائر ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1996، ص. 176



مهساس) وبعد أن إطلعه أحمد بومنجل على رسالة المسجونين الخمسة(بن بلة، خيضر، آيت حسين، بوضياف، وبيطاط) إلى مهساس، والتي يطلبون فيها من مهساس الامتثال لقرار لجنة التنسيق والتنفيذ، طلب بورقيبة بدوره في هذا الاجتماع من مهساس، الالتزام بقرار قيادته والقبول بالتنحي.[1]

بعد هذا اللقاء مباشرة، اجتمع العقيد أوعمران والرائد قاسي[2] بأحمد مهساس، وطلب أوعمران من مهساس تسليم المهام، وأكد له أن مؤتمر الصومام أحدث تنظيما جديدا للثورة، وأن قاعدة تونس، يجب أن تخضع لهذا التنظيم الجديد. اضطر مهساس بعدها، إلى تسليم المهام للأوعمران، وأعلن ذلك في ندوة صحفية، حضرها الدكتور الأمين دباغين وفرحات عباس[3]، وتم الاتفاق في المقابل، على أن يتولى مهساس نفس المهمة (أي الإمداد) في المشرق، ويساعده في ذلك شخصان أو ثلاثة.[4]

لكن الواضح أن قبول مهساس بهذه التسوية، لم يكن سوى بقصد الإفلات من قبضة أوعمران والدكتور دباغين في هذا الإجتماع ليس إلا. والدليل على ذلك، أنه مباشرة بعد تسليمه المهام لأوعمران، أعاد الإتصال بأنصاره من القيادات في ناحية سوق أهراس

---

[1] يذكر مهساس روايتين في هذه الحادثة: ففي الرواية الأولى (شهادته لجريدة الخبر23 / 02 / 2013، ص.21) يذكر الرواية التي أوردناها أعلاه، أما الثانية (شهادته لــ"الخبر، 20 /11 / 2002، ص.4) فيذكر أن القادة المسجونين أبلغوا بورقيبة أن مهساس هو من يتولى التنسيق مع الوفد الخارجي. على أنني أميل إلى ترجيح الرواية الأولى، لان مهساس في تفسيره لقرار الوفد الخارجي، ذكر(في شهادة أخرى(الخبر، 02 / 07/ 2012، ص.15) يوعز ذلك إلى: "خوفهم من تركز جميع السلطات في يدي.." (ويقصد في يديه هو- أي مهساس) وهو ما ينسجم مع جميع القراءات تقريبا، التي تفسر هذه الخلافات، بالصراع على السلطة والزعامة.

[2] الرائد قاسي: كان عضو الولاية الثالثة، أرسل في بداية 1956 كممثل للولاية الثالثة بتونس، ثم أصبح مسؤول جبهة التحرير بتونس إلى أواخر 1957 حين خلفه الطيب الثعالبي (سي علال). بقي سي قاسي بتونس إلى ان عين عضوا في المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959. مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، في بيته بالجزائر العاصمة بتاريخ 2016/07/19. وكذلك

Mohamed Harbi, op.Cit.P.544

[3] أحمد مهساس (شهادة) جريدة الخبر"(2013/02/23)، ص.21. وكذلك شهادته لجريدة الخبر(2003/02/21)، ص.21

[4] أحمد مهساس(شهادة)، جريدة اليوم (2002/11/20)، 04. وكذلك شهادته في جريدة الخبر(2013/02/23)، ص.21



الذين أعادوه إلى منصبه، وأجبروا عمار بن عودة على مغادرة مقر عمله.[1] وهو ما اعتبره أوعمران محاولة جديدة من مهساس لتشكيل نظام سري آخر موازي لنظام الثورة في تونس، وقرر توقيفه. وقد أوقف بالفعل، في يونيو/ جوان 1957 بعد أن تم استدراجه إلى لقاء وهمي مع أوعمران. وحسب رواية مهساس، فانه تفطن للمكيدة، واستطاع الفرار من الفيلا (مبنى سري تابع للثورة) التي رتب فيها اللقاء، والتجأ إلى أحد أنصاره من العائلات الجزائرية المهاجرة في تونس. اتصل بعدها مهساس بأنصاره ليطلعهم على الأمر، ونصحهم بمغادرة العاصمة تونس. وفي الأخير، اتصل بوزير الداخلية التونسي، الذي وفر له الحماية لعدة أيام، قبل أن يتم تهريبه إلى إيطاليا رفقة مجموعة من العناصر المهددة بالتصفية.[2]

تواطؤ السلطات التونسية في تهريب مهساس، كان القصد منه، الحيلولة دون توسع دائرة التوتر بين الفرقاء الجزائريين، وتفادي وقوع عمليات اقتتال فيما بينهم على أراضيها[3]، خاصة وأن مهساس كان ما يزال مصرا على عدم التفريط في قواعده حتى وهو في إيطاليا. وهو ما دفع بعبان، إلى إرسال أرزقي باسطه (وهو مناضل قديم في المنظمة الخاصة ببلكور بالعاصمة) إلى سويسرا (التي كان مهساس يتردد عليها) لاغتياله. إلا أن باسطة، قرر أن يفشي السر لصديقه القديم(مهساس) في حزب الشعب، وأن لا ينفذ المهمة في آخر المطاف. وفي تونس، شن أوعمران حملة اعتقالات واسعة في صفوف أنصار مهساس، للقضاء على شبكة التنظيم التي أسسها هذا الأخير.[4]

بعد فرار مهساس إلى أوروبا، كان على أوعمران أن يفك آخر "ألغام" غريمه على الحدود الشرقية. فمهساس كان قد خاض حملة دعائية شرسة ضد قرارات الصومام

---

[1] محمد زروال، اللمامشة.ج2. المرجع السابق، ص.404

[2] أحمد مهساس(شهادة) ، جريدة الخبر(2002/02/23)، ص. 21

[3] مهساس(شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/23)، ص. 21

[4] أحمد مهساس(شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/23)، ص.21. وكذلك شهادته في جريدة الخبر(2003/02/24)، ص.23. ويذكر مهساس أنه نصح أرزقي باسطه، بان لا يعود إلى تونس وعرض عليه العمل معه في إحدى مكاتب جبهة التحرير بالخارج لكنه رفض وعندما عاد باسطه إلى تونس سجن وعذب. أحمد مهساس(شهادة)، جريدة الخبر (2013/ 02/24)، ص.23

وهيئاته. ووجد في إطارات الولاية الأولى الناقمة على إبعادها من هيئات المؤتمر، وكذا إطارات ناحية سوق أهراس- القالة، الطامحة للسلطة، السند القوي لحملته الدعائية هذه، وأخذ مهساس يدعو إلى أولوية العمل العسكري على السياسي، مما أحدث شرخا كبيرا بين قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من جهة، وقيادة الثورة من جهة أخرى. وامتد هذا الخلاف، إلى داخل الأوراس، وحدثت صدامات مسلحة بين ما عرف بـ"أنصار الجبهة" و"أنصار الجيش". وكان من نتيجة هذه الحملة، أن تمكن مهساس بعد عديد اللقاءات التي عقدها في غار الدماء التونسية، أن يجمع حوله كل من عمارة بوقلاز، الطاهر غروطة، مسعود بن عيسى، لزهر شريط، محمود قنز، الحاج علي حمدي، الطاهر زبيري وشقيقه بلقاسم زبيري.[1] لتشكيل قوة "عسكرية" لمواجهة أوعمران ومن ورائه لجنة التنسيق والتنفيذ.

وإذا كانت حركات التمرد في مناطق الجنوب الشرقي (النمامشة) قد انتهت باستسلام لزهر شريط (بعد أن آلمه المرض والحصار) لأوعمران، واستشهاد مسعود بن عيسى وهو على عهد العناد والتحدي وعدم الاعتراف بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ عليه، وكذلك محمود قنز الذي كان هو الآخر، قد أعلن في سياق عدوى الانشقاقات التي عرفتها الولاية الأولى، عن إنشاء "ولاية عين البيضاء"، قد انتهى هو الآخر إلى القبول بإرادة لجنة التنسيق والتنفيذ، والغاء التنظيم الذي أعلن عنه، وتوزيع قياداته بين الولاية الأولى في الداخل وفي تونس، في أجواء عادية[2] - وهذه مواضيع آخرى لا يتسع المجال للخوض فيها- فإن "ولاية سوق أهراس" التي أوحى مهساس، لبوقلاز بإنشائها وإدارتها، مقابل اعتراف بوقلاز لبن بلة "بتزعم الثورة"[3]، قد مثلت تحديا كبيرا لأوعمران ولجنة التنسيق والتنفيذ عموما، بالنظر لحساسية المنطقة. وبعد سلسلة من اللقاءات كان آخرها، إجتماع أوعمران ببوقلاز وإطارات ناحيته، قرب سوق الأربعاء (بالأراضي التونسية) الذي أعلن فيه أوعمران عن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ، قبول منح الناحية وضعا خاصا،

---

[1] سليم سايح، العقيد محمد عموري (1920- 1959)، مسار ومصير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010-2011، ص.91

[2] سليم سايح، المرجع السابق، ص. 89

[3] عمار بن عودة (شهادة)، جريدة الشروق (2008/12/14)، ص. 09

هو "القاعدة الشرقية" تكلف فيه بمهام تموين الداخل، بدلا عن "ولاية سوق أهراس" المرفوضة والمناقضة لروح قرارات الصومام.[1]

وهكذا، فبالقبض على عبد الحي، واستسلام لزهر شريط وطالب العربي، ومغادرة مهساس لتونس، يكون أوعمران قد استطاع بسط سيطرته بالكامل على قاعدة تونس، بدء من السداسي الثاني من سنة 1957، وتمكنت لجنة التنسيق والتنفيذ بذلك، من تجاوز مرحلة صعبة وحرجة مرت بها الثورة في تونس،ومثلت في الوقت نفسه، حرجا كبيرا لسلطات الأشقاء التونسيين. وصادف هذا النجاح، خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في يونيو/ جوان 1957 إلى تونس، التي هنأت أوعمران بالمنسبة، على هذا العمل.[2]

في تونس وبعد أن استقر له الوضع، صب أوعمران كل جهوده على عمليات التسليح. وفي أغسطس/ أوت 1957، اجتمع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة، وأعاد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ، فعين أوعمران عضوا فيها مكلفا بالتسليح والإمداد.[3] وبسرعة استطاع أوعمران، تلقف شبكة الإمداد التي كان بن بلة قد شكلها بين ليبيا وتونس، والتي تحصلت على نحو ثمانية آلاف قطعة سلاح، تكون قد نقلت إلى جيش التحرير أو ما تزال إما ليبيا أو في تونس، خاصة وأن أحمد بن بلة، كان قد بعث إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، بقائمة شحنات الأسلحة التي تم التعاقد عليها حتى تاريخ اعتقاله.[4] كما استطاع أوعمران في تونس، توسيع وزيادة عدد مراكز التخزين والتدريب التابعة لجيش التحرير الوطني، بعد أن وضعت السلطات التونسية، ثكنات جيشها تحت تصرفه لتخزين الأسلحة والمعدات[5] التي استطاع الحصول عليها، في انتظار تحويلها نحو الداخل في الجزائر. ولا أدل على نجاح أوعمران في مهمته هذه، من تلك الشحنة من الأسلحة التي تحصل عليها من تركيا بتدخل من الملك الليبي إدريس السنوسي، والتي تمكن

---

[1] الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1922-1962)، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2008، ص.109.

[2]Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.Cit.P.298

وكذلك محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص. 189

[3] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع نفسه، ص.190.

[4] بسام العسلي، المرجع السابق، ص.93.

[5] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص.190.



أوعمران من إيصالها إلى المنطقة الحرة (الجزائر العاصمة). وفي نهاية سنة 1958، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة، (واستحداث الوزارات) أسندت وزارة التسليح إلى محمود الشريف، وخُير أوعمران بين تمثيل الحكومة المؤقتة في لبنان أو يوغسلافيا، فاختار تركيا.[1]

ب – التحــاق لجنـــة التنسيـــق والتنفيـذ بتـــونـــس:

كان قرار خروج لجنة التنسيق والتنسيق من الجزائر، قد اتخذ في أعقاب إضراب الثمانية أيام (28 يناير/جانفي– 04 فبراير/ فيفري 1957) بالعاصمة، بعد أن قامت قوات الجنرال ماسو (Massu) بمحاصرة وغلق الجزائر العاصمة، مما أعاق تحرك لجنة التنسيق والتنفيذ داخل العاصمة، الشيء الذي دفعهم إلى اتخاذ قرار مغادرة الجزائر[2] في الـــ25 فبراير/ فيفري1957. وانقسمت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجموعتين، الأولى وضمت كريم بلقاسم، وبن يوسف بن خدة (وقد انضم إليهما لخضر بن طوبال خلال عبورهما عبر الولاية الثانية) واتجهت إلى تونس، والثانية ضمت عبان رمضان، سعد

[1] مما يذكره أوعمران عن عمليات الامداد بالسلاح في ليبيا وعن شهامة وروح التضحية لدى الليبيين تجاه إخوانهم الجزائريين، أنه في إحدى العمليات التي تدبرها بشير قاضي (مسؤول قاعدة ليبيا) بقاعدة "ويليس" الأمريكية بضواحي طرابلس، تمكن قاضي من ارتشاء نقيب أمريكي لتسهيل عملية تهريب شحنة الاسلحة التي كان بن عودة مكلفا بنقلها إلى الحدود التونسية الجزائرية. ولما تفطن الأمريكان لاختفاء شحنة الأسلحة، اتصلوا بالسلطات الليبية للتحقيق في العملية، فاتصل الوزير الأول الليبي بأوعمران مستفسرا عن العملية، وأعرب له عن قلق الأمريكيين وخشيتهم من أن تمتد العملية إلى سرقة القنبلة النووية، فأجابه أوعمران مازحا بما معناه: لو كان بوسعنا لفعلنا ذلك لنرمها في قلب باريس. محمد عباس، ثوار عظماء. المرجع نفسه، ص.191

[2] الصيغة التي اقترحها بن مهيدي كانت على النحو التالي: تنقسم لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجموعتين، الأولى وتبقى في العاصمة واقترح بن مهيدي نفسه ليكون فيها، والثانية تغادر العاصمة لتستقر مؤقتا في الولاية الثالثة أو الرابعة، على أن تعود إلى العاصمة عندما تكون الظروف سانحة. وقد أيده كريم في هذا الاقتراح معتبرا أن ترك العاصمة معناه أن عمل عدة سنوات سوف يذهب سدا. بعدها تدخل عبان الذي أكد أنه من الخطأ الافتراق. وأمام عدم وجود مكان آمن في العاصمة كما في الجبال، اقترح بن مهيدي الخروج من الجزائر:" فلنذهب بعض الاشهر إلى الخارج على أن نستغل ذلك= =لمعالجة أمور الوفد الخارجي ومشكل التسليح ومشكل الحدود، وبوسعنا أن نسوي بأنفسنا مشكلة التسليح العويصة". محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص.125



دحلب، والعربي بن مهيدي لتتجه إلى مراكش. لكن هذا الأخير تم توقيفه من قبل قوات الفرنسية في مساء نفس اليوم.[1]

وفي أواخر شهر يونيو/ جوان 1957، كانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد حلت بتونس، بعد رحلة دامت قرابة الثلاثة أشهر، وعقدت أول اجتماع لها بضواحي العاصمة تونس، هو أول اجتماع لها بعد مغادرتها التراب الجزائري. دام الاجتماع عدة أيام، استمع فيه كريم ورفاقه، إلى عروض حال عن الأوضاع العامة بالحدود، وكذلك عن مستوى التمثيل الخارجي لجبهة التحرير الوطني.[2] كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ، باستعراض وتقييم العمل الذي قامت به منذ مؤتمر الصومام، وخلصت إلى أنه من الضروري، القيام بجهد إضافي لتعزيز العمل الذي قامت به جبهة التحرير الوطني، وإعادة تنظيمها[3]، بالشكل الذي يقلل من حدة الخلافات التي كانت قد أدخلت الثورة في حالة من التجاذبات بين الداخل والخارج، أثرت بشكل كبير على تماسك قيادة الثورة. ويبدو أن لجنة التنسيق والتنفيذ وبعد مغادرتها للجزائر، بدأت تفكر بشكل جدي في الاستمساك بمختلف جوانب الثورة، خاصة بعد أن تمكنت من السيطرة على قاعدة تونس الإستراتيجية. وهو ما كان واضحا، من خلال محاولة الإسراع في إنهاء الجدل حول بعض قرارات الصومام، خاصة "أولوية السياسي على العسكري" و"الداخل على الخارج"، خاصة وأن "قيادة الداخل" بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ، لم تعد من الناحية النظرية، موجودة.

وفي هذا الاتجاه، دعت لجنة التنسيق والتنفيذ من تونس، إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بين الــ20 و28 أغسطس/ أوت1957 بالقاهرة (مصر) وقرر تكثيف النضال العسكري والسياسي، وضمان وصول السلاح إلى الداخل. كما أيد أغلب المجتمعين، تدعيم هياكل القيادة، بتوسيع ورفع أعضاء المجلس الوطني

---

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع نفسه، ص.125. وكذلك الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1. المركز الوطني للتوثيق والإعلام، طباعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 1986، ص. 375

[2] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع نفسه، ص.126

[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.84



للثورة إلى 54 عضو (بدل 34) ولجنة التنسيق والتنفيذ إلى 08 عضو (بدل 5). وقررت لجنة التنسيق على إثر هذا المؤتمر، الاستقرار نهائيا بالخارج.[1]

بعد إعادة تشكيلها في أبريل/ أفريل1958، أنشأت لجنة التنسيق والتنفيذ، ثمانية مديريات متخصصة، كانت على النحو التالي:[2]

- عبد الحفيظ بوصوف: الاستعلامات والاتصالات والتسليح
- كريم بلقاسم:الجيش (جيش التحرير الوطني)
- لخضر بن طوبال: جبهة التحرير الوطني
- محمد لمين دباغين:الشؤون الخارجية
- محمود الشريف: المالية
- عبد الحميد مهري: الشؤون الاجتماعية
- فرحات عباس: الإعلام

ستظل لجنة التنسيق والتنفيذ بين تونس والقاهرة إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (19 سبتمبر 1958)، وستستقر هذه الأخيرة، بالقاهرة قبل أن تقرر مرة أخرى، نقل أهم وزاراتهاعلى خلفية تأزم العلاقات مع السلطات المصرية (بعد حادثة مقتل علاوة عميرة) إلى تونس، ووزعت بعض الوزارات الأخرى إلى المغرب. وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقا، بشيء من التفصيل.

المبحث الرابع: الدور التونسـي في تركيز قاعـدة الثورة الجزائريـة بتونس:

ما من شك، في أن الدعم التونسي للثورة الجزائرية، كان دعما فاصلا في تقوية وعضد معركة التحرير الجزائرية، وما من شك أيضا، في أن هذا الدعم، ظل مرتبطا في كثير من الأحيان بالابتزاز والمساومة، نتيجة اختلاف رؤى ومنطلقات النضال، بين النموذج البورقيبي المهووس- إلى حد العقيدة - بالفكر الغربي، وبين ثورة التحرير الجزائرية القائمة على فكرة تحرير الوطن والفرد، والقضاء على المنظومة الاستعمارية

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.84. وكذلك

A.Zouzou, op. Cit. P.506 - 508

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص. 105



المبنية على الاحتلال والاستغلال. وقد أدى هذا التباين، إلى حدوث الكثير من الأزمات (التي سيأتي الحديث عنها لاحقا) بين الطرفين، في فترات مختلفة. إلا أنها مع ذلك، كانت أزمات ظرفية سرعان ما كان يجري تجاوزها، وإن كانت بصبر كبير، وبتنازلات كثيرة في مرات عدة، من الجانب الجزائري، مما مكن الثورة الجزائرية في النهاية، من الاستمرار في الارتكاز على الدعم التونسي وعلى تونس كقاعدة حيوية للثورة، حتى تاريخ إعلان الاستقلال في سنة 1962.

على أنه لا يجب أيضا إغفال، الدور الكبير الذي لعبه أنصار صالح بن يوسف بداية من النصف الثاني من 1955 إلى منتصف 1956. وهي الفترة التي رفض فيها اليوسفيون، تسليم أسلحتهم بعد اتفاق الحكم الذاتي في يونيو/ جوان 1955، واتجهوا إلى توطيد علاقتهم بوحدات جيش التحرير الجزائري على الحدود الشرقية، خاصة مع وحدات القاعدة الشرقية التي يتزعمها عمارة بوقلاز. وتشكلت كنتيجة لذلك، وحدات مختلطة في نواحي، قفصة، الكاف، سوق الأربعاء، الرديف، القصرين، فريانة، مكثر، سبيطلة. وحتى بعد تسليمهم لأسلحتهم في يونيو/جوان 1956، فإن الكثير من اليوسفيين، فضلوا تسليمها للثوار الجزائريين، وفضل البعض الآخر منهم مواصلة الحرب إلى جانب الجزائريين، وأدمجوا في الوحدات العسكرية، في نواحي الاوراس وسوق أهراس.[1]

وسنرى لاحقا – في سياق هذا البحث – كيف ساهم اليوسفيون، انطلاقا من الجنوب التونسي، في عمليات تمرير الأسلحة، وحتى القيام ببعض العمليات العسكرية المشتركة، ضد القوات العسكرية الفرنسية المتمركزة على طول الحدود الجنوبية الجزائرية. كما لا ننسى أيضا الزخم الكبير للتضامن الشعبي التونسي مع الثورة الجزائرية، خاصة في الفترة الممتدة بين 1954 إلى 1957، التي كانت فيها الثورة الجزائرية رهينة لمشاكل التنظيم الداخلي. وكان هذا التضامن الشعبي، عفويا والقليل منه فقط، كان موجها من قبل السلطات التونسية، أمكن فيها للشعب التونسي، المساهمة بمختلف أشكال الإعانات من تبرعات مالية وعينية[2]، والأكثر من ذلك، أنه كان الضاغط الكبير على سلطات بورقيبة لمزيد الانخراط في دعم الثورة الجزائرية.

[1] Haggui Djamel, les algériens en Tunisie. Op.Cit.P.253- 254

[2] Mohamed Harbi, op.Cit. P.452



1 – دور الدعم الشعبي التونسي في توجيه سياسة بورقيبية اتجاه الثورة الجزائرية:

حتى وإن كانت الكثير من الدارسات، ترى أن انخراط بورقيبة في مجهود دعم الثورة الجزائرية، أنه لم يكن سوى ركوبا للتيار ومسايرة للرأي العام التونسي المتحمس للقضية الجزائرية، طمعا في تحقيق بعض المصالح القطرية مثل مسألة الحدود، وتصدير النفط الجزائري عبر الأراضي التونسية، والجلاء عن بعض المناطق التي ما تزال تحت سيطرة القوات الفرنسية، ويستشهدون بذلك، على قضية بنزرت التي كانت رمزا لهذه "الانتهازية" البورقيبية التي حاول من خلالها بورقيبة، القيام بنوع من المزايدة[1] إزاء النظام المصري، والثورة الجزائرية[2]، لتأكيد صواب وسلامة التوجهات الوطنية لمشروع "الكفاح السياسي بدلا عن المقاومة المسلحة"[3] الذي انتهجه ورافع لأجله. إلا أن المؤكد عمليا، أن الرئيس الحبيب بورقيبة، قد ساهم بشكل كبير في دعم الثورة الجزائرية، وفي مساعدتها على توسيع قاعدتها العسكرية على الأراضي التونسية، وتحملت تونس لقاء ذلك، الكثير من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

وعلى الرغم من الطبيعة المزاجية والتقلبات السياسة لنظام حكم بورقيبة، فتونس لم تدخر أي جهد لتقديم الدعم والمؤازرة للثورة الجزائرية، مما مكن هذه الأخيرة من مد وتوسيع قاعدتها العسكرية على الأراضي التونسية، فأصبحت تونس، ملجأ لألاف

---

[1] لعل من أغرب أشكال هذه المزايدة، طرحه لمشروع "وحدة تونسية– جزائرية" خلال الخطاب الذي ألقاه في أكتوبر 1960، مما يشكل تناقضا صارخا مع توجهاته القطرية التي لم يحد عنها يوما. وما يدل على مساومة بورقيبة بقضية بنزرت، هو تأكيده على أن المشروع "ما يزال في طور البحث وأنه لن يقدم إلا بعد موازنة بين مكاسبه وأخطاره"، وهو ما يؤكد على أن مشروع الوحدة الذي يلوح به بورقيبة، لم يكن القصد منه سوى تخويف فرنسا ودفعها إلى التحاور معه حول موضوع الجلاء عن بنزرت، وتسوية قضية الحدود الصحراوية، بهدف استمالة المعارضة المتزايدة بين التونسيين لحكم بورقيبة، بسبب تفرده بالسلطة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين. بتصرف عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية– المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954– 1962)، أطروحة مقدمة لنيلشهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007– 2008، ص.435– 436. وكذلك موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية. المرجع السابق، ص.178– 179

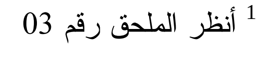
[2] محمد الأزهر الغربي، المجال في المغارب بين التاريخ والذاكرة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية– جامعة منوبة، تونس،2015، ص. 131

[3] Jean Lous, Bourguiba, L'homme d'action de l'Afrique, Editions John Didier, Paris, 1969, p.167

الجزائريين الفارين من جحيم الحرب، وممرا حيويا للأسلحة الموجهة للثورة في داخل الجزائر. كما كانت أراضيها، مأوى للألاف الجنود من جيش التحرير الوطني على الحدود، الذين فتحوا واحدة من أهم معارك ثورة التحرير على الحدود الشرقية. والأهم من ذلك، أن تونس قد مثلت ابتداء من 1959 وإلى غاية استقلال الجزائر(1962)، مقرا لقيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة.

وقد استعرضت في ما سبق من هذا البحث، عوامل التحام الشعبين الجزائري والتونسي، عبر مختلف المراحل التاريخية، والتي ظل فيها مصير الشعبين، واحدا. ومن ثمة، فلا غرابة أن يسارع الشعبان، لنصرة بعضهما في أوقات المحن والشدائد. وقد رأينا كيف سارع الجزائريون إلى نجدة أشقائهم التونسيين، عشية الحملة الفرنسية على تونس(1881) من خلال شحذ الهمم والتحريض على المقاومة، وكيف ساهمت من جهتها، خلايا المقاومين التونسيين في ليبيا خلال الثورة الجزائرية(1954) في مساعدة الجزائريين على نقل السلاح، وفي اسناد وتدريب خلايا شبكة نقل الأسلحة والذخيرة، التي أنشأتها الثورة الجزائرية والتي كانت تفتقر للتجربة والممارسة في البداية، على طرق نقل السلاح من الأراضي الليبية إلى تونس، لتحويله إلى الثوار الجزائريين في الداخل، وكيف شارك العشرات من المتطوعين التونسيين على الحدود الشرقية، في الثورة الجزائرية (كما شارك الجزائريون قبلها، إخوانهم التونسيين في مقاومتهم المسلحة). كان هذا، تعبيرا عن عمق التضامن بين الأشقاء، ووفاء لحقيقة التلاحم التاريخي بين الشعبين الجزائري والتونسي.

وقد أخذ الدعم التونسي للثورة الجزائرية، يتوسع بالتوازي مع توسع الحرب التحريرية، وانتقل الدعم التونسي من تسهيل تمركز جزء هام من وحدات جيش التحرير الوطني داخل الأراضي التونسية[1]، ليشمل في الأخير، كل جوانب الدعم من استقبال وإسعاف للاجئين، وتسهيل إيصال الأسلحة إلى الحدود لتمريرها إلى الجزائر، وصولا إلى



[1] أنظر الملحق رقم 03



تقديم مختلف أشكال الدعم المادي والإعلامي والسياسي والدبلوماسي الثورة الجزائرية. وقد تطور هذا الدعم بشكل واضح، بعد استقلال تونس[1] في مارس 1956.

2 – الدعـــم البورقيبـــي للثـــورة الجزائريـــة:

على انه وإن لم يكن في نيتي، استعراض الطبيعة الازدواجية لسياسة بورقيبة تجاه الثورة الجزائرية، لان هذا على خلاف مع ما أقصده من محور الدعم التونسي الذي هو أساس الحديث هنا، إلا أنني من جهة أخرى، أجد نفسي مضطرا للحديث ولو بإيجاز عن هذه التجربة "البورقية" التي جمعت بين الدعم والابتزاز، مما جعل مسألة الدعم التونسي تحت رحمة الظرفية السياسية، والمزاج الشخصي لبورقيبة نفسه. فالدعم التونسي لثورة التحرير الجزائرية، ارتبط بطبيعة السياسة البورقيبية التي تراوحت بين التزامه بالتعاون مع فرنسا، والدعوة إلى حل القضية الجزائرية ضمن الحلول التي يطرحها دوغول أو ما يسميه " أفكار العالم الحر"(حتى لا تقع الجزائر في مخاطر الشيوعية برأيه)، وبين تأكيد التزامه من جهة أخرى، بدعم القضية الجزائرية الذي تمليه الدوافع الحضارية والتاريخية كما كان يردد هو نفسه في الكثير من المناسبات،[2] حتى وإن كانت الكثير من المواقف تمليها النفعية السياسية ويطبعها الكثير من النفاق السياسي، فإن المؤكد في سياسة بورقيبة هو تشيعه الغربي، بالمعنى الثقافي والسياسي للكلمة (وحتى دعوته إلى تبني الحلول ضمن فكر "العالم الحر" لم تكن في حقيقة الأمر، إلا لتحسسه بقوة المعسكر الغربي، ولضعف المعسكر الشرقي الشيوعي). أما ما دون ذلك، فلم يكن سوى من قبيل المزايدات على هذا الطرف أو ذاك، خاصة أمام التحديات التي فرضها توسع الثورة الجزائرية واشتدادها، بما كان يهدد بنسف مشروع بورقيبة في دولته القطرية الناشئة. وهو ما كان يفرض عليه في واقع الأمر، عدم المخاطرة بالابتعاد عن طروحات جبهة التحرير الراديكالية.

---

[1] Benjamin Stora, Zakia Daoud, Farhat Abbas, une autre Algerie, Casbah Editions; Alger, 1995, p.255

[2] كما جاء مثلا جاء في خطابه يوم 15 نوفمبر 1955 خلال مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس (ردا على الدعوة العروبية الإسلامية لخصمه صالح بن يوسف) أن:" تونس بلاد عربية وإسلامية منذ 13 قرنا ونصف.." وفي أكتوبر 1958 وفي أعقاب الأزمة التونسية المصرية، يصرح لورقيبة أن تونس هي جزء من العالم العربي. عبد القادر العريبي، تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947– 1980)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1999، ص.134، 144



وقد لعب تطور الأحداث، لصالح المشروع البورقيبي، إذ أعطت فرنسا بقبولها مراجعة بروتوكول الحكم الذاتي، ومنح الاستقلال التام لتونس في الـــ 20 مارس 1956 (بعد تجربة قصيرة من الحكم الذاتي ابتداء من 03 يونيو/ جوان 1955)[1] لبورقيبة الفرصة للظهور بمظهر المنتصر، الشيء الذي أدى إلى إفقاد المعارضة اليوسفية المسلحة، الكثير من الزخم والتعاطف اللذين كانت تحظى بهما بين التونسيين. هذا التوجه، قد شجع بورقيبة على المضي قدما في مشروع الولاء للغرب، لأن الأمة التونسية كما يدعي، أمة خاصة ذات علاقات حضارية بأوروبا، ومن ثم فهي جزء من هذا الغرب المتحضر، ولا تربطها بالعالم العربي والإسلامي، أية روابط.[2]

وبعد هذا، يمكن التساؤل عما إذا كان بورقيبة فعلا حبيس نظرة خاطئة في إدارة معاركه النضالية ؟ ليس من السهولة الإجابة "بنعم" على هذا التساؤل، فقد أكدت الأحداث التاريخية التي عرفتها تونس، سداد رؤية بورقيبة مع خصومه (من التونسيين والفرنسيين والجزائريين) في الكثير من الصراعات التي خاضها. ولعل دهاء بورقيبة السياسي، هو الذي مكنه من جر الجميع إلى الدوران حوله، مما أوحى للجميع وكأنه المتحكم الأكبر والماسك بكثير من أدوات اللعبة، لذلك أمكنه ابتزاز الجميع. واعتقد أن ما يبدو تناقضا في سياسة بورقيبة، هو في واقع الأمر، منهج "بورقيبي" يقوم على البراغماتية (النفعية) واستغلال كل الفرص المتاحة – إن لم تكن العمل على خلقها- لتحقيق المزيد من التنازلات والمكاسب ومن الجميع، لصالح الدولة التونسية.

والحقيقة أنه في كل هذا، لا يبدو بورقيبة أكثر من باحث عن التمكين لشخصه عبر مشروع "حكم الزعيم الأزلي" في دولة تونسية فتية. وإذا كان بورقيبة قد اختار المعسكر الغربي، فلأنه قد تحسس موازين القوة خاصة وأنه قد عاش جزء من نضاله الوطني، في

---

[1] بلوزاع براهمة، كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947- 1962، رسالة تعمق في البحث في التاريخ المعاصر، جامعة تونس، السنة الجامعية 1998- 1999، ص.65

[2] الطاهر بن عيشة، الثورة الجزائرية وتونس(مداخلة) في أعمال الملتقى الوطني الثاني حول فرانز فانون المنعقد بالمركز الجامعي بالطارف يومي 30- 31 مايو/ ماي 2005، ص.38



أجواء المشروع "القومي الناصري" من خلال تجربته في "لجنة تحرير المغرب العربي"[1] (وقد فصل من أمانة اللجنة بعدما ساءت علاقاته بهذه الأخيرة، على خلفية اتصالاته المريبة بالسفارة الفرنسية، دون علم اللجنة، واستثماره لأعمال اللجنة لإبراز ذاته وشخصه) عندما كان بمصر في أواخر أربعينيات القرن العشرين (1945- 1949)[2]، ووقف على استعدادات المعسكر الشيوعي الباهتة وربما الخاذلة، لدعم قضايا النضال الوطني (العربية) عبر واجهة عبد الناصر ومن ورائه، الحركات التحريرية في بلدان شمال أفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى، لم يكن هذا التوجه (الشيوعي)، يلبي مطامح بورقيبة الشخصية للزعامة (على الطريقة الناصرية) في تونس، وفي المغرب العربي ككل.

أ- الدعم العسكري واللوجستي:

لم تنخرط السلطات التونسية الرسمية، في أي جهد عسكري مادي مباشر لصالح الثورة الجزائرية، نظرا لتخوف تونس من تبعات مثل هذه الأفعال، وتجنب رد فعل عسكري محتمل من قبل القوات الفرنسية التي ما تزال ترابط بالبلاد التونسية، إلا أنها في المقابل، لم تبخل على جبهة التحرير الوطني بكل ما يعزز معركتها التحريرية المسلحة. وقد مس هذا الدعم، كل الجوانب، اللوجستية المادية والمعنوية، والسياسية والدبلوماسية. فبعد إمضائها لاتفاقية الاستقلال الذاتي مع الحكومة الفرنسية في يونيو/ جوان 1955، شكل الحبيب بورقيبة بعد شهر يونيو/ جوان من نفس السنة، لجنة ثلاثية ترأسها أحمد

---

[1] تأسست بعد عام واحد من تأسيس مكتب المغرب العربي(في الاجتماع الذي عقده ممثلو: حزب الشعب عن الجزائر، والدستور الجديد عن تونس، ورابطة الدفاع عن المغرب العربي عن المغرب بالقاهرة بين 15 و22 فبراير/ فيفري 1947). وفي سنة 1948، أنشئت "لجنة تحرير المغرب العربي" تحت رئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي، وكان هدفها، تنسيق وتوحيد العمل المسلح بين الحركات التحريرية في البلدان المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر، والمغرب)، وتم في الـــ 29 مايو/ ماي 1954 التوقيع على تكوين جيش مغاربي موحد. سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.498

[2] محمد مالكي:" استقلال المغرب العربي بين رؤيتين، النخب الوطنية وخطاب الاحتلال"، في أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، المنعقد بتونس أيام 4 و5 و6 مايو/ ماي 2006، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2010، ص.64،62

التليلي إلى جانب، الطيب المهيري[1]، وعبد الله فرحات، للإشراف على كل القضايا المتعلقة بالثورة الجزائرية في داخل تونس وخارجها. وأوصى بورقيبة اللجنة، بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، كما أوصاها بالتزام أقصى تدابير السرية.[2]

وقد تولت بعض شعب الحزب الدستوري الجديد في العديد من المناطق التونسية في بداية الثورة، بأعمال التعبئة لصالح الثورة الجزائرية، خاصة وأن الثورة لم تنتظم بعد في هذه الفترة، على التراب التونسي. وفي هذا الخصوص، تشير تقارير الاستخبارات العسكرية الفرنسية بتونس، إلى أن رئيس شعبة الحزب الدستوري الجديد بعين دراهم، كان في أواخر شهر سبتمبر 1955، يقوم بانتداب المتطوعين في أوساط المهاجرين واللاجئين الجزائريين بمناطق: سوق الأربعاء، وسوق الخميس، وباجة، في صفوف الثورة الجزائرية. وقد بلغ عددهم 70 متطوعا، منح لكل واحد منهم مبلغ 5000 فرنك. ونفس العمل قام به رئيس شعبة الحزب الدستوري الجديد بعين دراهم، الذي أعلن خلال اجتماع عقده بمنطقة الفرنانة يوم الفاتح مايو/ماي 1956، عن إنشاء مجموعات من المتطوعين الجزائريين لصالح الثورة الجزائرية.[3] كما كلفت السلطات التونسية في ناحية عين دراهم، الطاهر بوريال رفقة لخضر زغدود (المدعو الدبلوسي، وهو من أعيان المنطقة) بضمان استقبال المجموعات المسلحة الجزائرية، وتوزيعها خلال فصل الشتاء، بغابات جبال خمير على أن تمتنع هذه المجموعات عن القيام بأي عمل ضد القوات الفرنسية بتونس. وزيادة على هذا، كلف الطاهر بوريال أيضا، بالتعرف على المسالك الآمنة، عبر جبال خمير لضمان عبور وحدات جيش التحرير وتمرير الأسلحة.[4] كما

---

[1] الطيب المهيري: كان من أبرز الرجال الأوفياء للرئيس الحبيب بورقيبة الذي قربه منه وعينه وزيرا للداخلية من الـ 16 أبريل/أفريل 1956 وبقي في هذا المنصب إلى غاية وفاته في الـ 29 يونيو/جوان 1965. ويعرف عن الطيب المهيري حزمه وشدته مع خصوم بورقيبة من اليوسفيين، وقام بتصفية الغالبية منهم انطلاقا من موقعه كوزير للداخلية، ويعود له الفضل في بناء وتنظيم مؤسسات الدولة التونسية الحديثة. وقد قام بورقيبة بتأبينه يوم وفاته في خطاب تاريخي. جريدة "الصباح" (التونسية) لتاريخ الـ 16 نوفمبر 2008، ص.01

[2] عبد الجليل المهيري (شهادة)، المصدر السابق

[3] عبد الحميد الهلالي:"سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير:بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954- 1962"، في مجلة روافد، جامعة منوبة- تونس، العدد العاشر(2005)، ص.248

[4] عبد الحميد هلالي، المرجع نفسه، ص. 24



أعطى الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد، الضوء الأخضر لرئيس الجامعة الدستورية بالقصرين، لتنسيق العمل والاستجابة لاحتياجات القادة العسكريين لجيش التحرير الوطني بالجهة.[1]

ولم يقتصر الدعم التونسي على الجانب التعبوي فقط، بل امتد إلى تسهيل عمليات انسحاب وتمركز مجموعات جيش التحرير الوطني داخل التراب التونسي[2]، ولعب الدستوريون الجدد وعناصر الحرس الوطني وممثلي السلطات المحلية التونسية، دورا بارزا في نقل الأسلحة عبر التراب التونسي في بداية الثورة الجزائرية، وإيصالها إلى مراكز التجميع الخاصة بجبهة التحرير، الموجودة على الحدود، مثل مركز عين دراهم ومركز غار الدماء وغيرهما من المراكز. وقد أكدت الكثير من التقارير الاستخباراتية الفرنسية على التنسيق والتعاون التونسي- الجزائري، كتلك التي أشارت إلى الشبهات بتورط شيخ منطقة وشتاتة، الشيخ أبو بكر، في عمليات تهريب الأسلحة نحو الثوار الجزائريين. كما كان الكثير من المناضلين التونسيين، يقومون بنقل الأسلحة من العاصمة تونس إلى مدينة باجة عبر حافلات نقل المسافرين، ومن باجة تنقل إلى بلدة عين دراهم لتخبأ في منزل الحاج جيلاني بن نويرة، العضو القيادي في شعبة الحزب الدستوري بالمنطقة، لتنقل بعدها عبر البغال لتسلم إلى ضباط جيش التحرير الوطني، كالملازم بلقاسم بن ضويو والنقيب محفوظ بن نوار، ومروش.. المتمركزين في نواحي عديسة، والخمايرية، وحمام أولاد مسلم.[3]

وبهدف تفعيل هذا التنسيق، قام الطيب بوحوش المسؤول السياسي لجبهة التحرير الوطني بالحدود الشرقية، وعمر جابر (جبار)، بزيارة العاصمة تونس في الـــ 17أبريل/ أفريل 1956، واجتمعا بالديوان السياسي للحزب الدستوري، وخص الوفد الجزائري في نهاية زيارته، بمقابلة الرئيس الحبيب بورقيبة، حضرها المنجي سليم والطيب المهيري وزير الدولة ووزير الداخلية. وفي هذا اللقاء، التمس الطيب بوحوش من الرئيس بورقيبة، الإذن بمساعدة طبية لصالح جيش التحرير الوطني، بالمراكز الصحية والمستشفيات

---

[1] حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، الجزء الأول، ط1. دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص.550.

[2] أنظر الملحق رقم 04

[3] عبد الحميد هلايلي، المرجع السابق، ص.249- 250

التونسية المتواجدة بالحدود. وفي اللقاء الثاني الذي جمع الطيب بوحوش وحسن حشاني (أحد مساعدي مسؤول فدرالية جبهة التحرير بتونس فيما بعد، الطيب الثعالبي) بالرئيس بورقيبة في مايو/ ماي 1956، سمح بورقيبة بإسعاف جرحى جيش التحرير الوطني، على عين المكان في المراكز والمستشفيات الحدودية، وبتكفل مستشفيات العاصمة تونس بالحالات الصعبة والخطيرة.[1] وفي مايو/ ماي 1956، وجه الرئيس الحبيب بورقيبة، تعليمة إلى المصالح الصحية يمنع فيها على الطواقم الطبية، إعطاء أية معلومات حول نشاطاتها وحول الجرحى المعالجين لديها[2]، وهذا للتستر على مجاهدي التحرير الوطني الجزائري بالمستشفيات والمراكز الصحية التونسية.

وقد أعطى الاتفاق الذي تم إبرامه في الـــ 22 يناير/جانفي 1957 بالقاهرة بين أحمد توفيق المدني والأمين الدباغين عن الطرف الجزائري، والصادق مقدم، والطيب سليم، عن الجانب التونسي، وتيرة أسرع للدعم التونسي للثورة، سواء ما تعلق منه بالدعم المادي، أو بمسائل التنسيق الفنية واللوجستية. وتم الاتفاق فيه على أن:[3]

1- تتعهد الحكومة التونسية بضمان نقل الأسلحة الموجهة للجزائريين، وتسليمها إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني

2- تشرف على العملية، لجنة مشتركة يتم تكوينها تحت مراقبة وحراسة هيئة مشتركة أيضا، تتألف من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية

3- تتعهد الهيئة المشتركة، بأن لا تتسرب أية قطعة سلاح إلى داخل البلاد التونسية

4- تبدأ اللجنة عملها، مباشرة بعد عودة الوفد التونسي إلى تونس، ومصادقة الرئيس بورقيبة على الاتفاق.

---

[1] حسن حبيب اللولب، المرجع السابق، ص.550- 551

[2] Benjamin Stora, Zakia Daoud,op.Cit.P.255

[3] مريم علية صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص.147- 148

وقد عرفت سنة 1957 بالفعل، نشاطا متزايدا لعمليات تمرير السلاح، وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية، الشيء الذي دفع بأجهزة الاستخبارات الفرنسية، إلى اتهام الحكومة التونسية بتوفيرها مجالا بطول 40 كلم على حدودها الجنوبية مع الجزائر، أقام فيه جيش التحرير الجزائري، قواعد للتدريب وتخزين الأسلحة وتهريبها إلى الجزائر، ولمهاجمة القوات الفرنسية المتمركزة على الحدود الجزائرية مع تونس.[1] تطور عمليات التنسيق هذه، بين السلطات التونسية وقيادة الثورة الجزائرية، سمح بوضع عدد من معسكرات التدريب ومخازن الأسلحة التي كانت تابعة للمقاومة المسلحة التونسية، تحت تصرف وحدات جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس.[2] كما أصبحت الكثير من مكاتب الحزب الدستوري الجديد، مراكزا لجبهة التحرير الوطني، كما هو الحال في مناطق، مكثر، وسوق الأربعاء، وأصبح الدستوريون، هم من يقوم بعمل الشرطة لضمان نجاح هذه العمليات. كما انتصبت، نقاط رسو للسفن في كل من الوطن القبلي (Cap bon) والساحل، لاستقبال الأسلحة القادمة من الخارج. وكانت هذه الأسلحة في بداية الثورة، تنقل عبر شاحنات الحرس الوطني التونسي.[3]

وفي التقرير الذي قدمه قائد المكتب الثاني لقيادة أركان الجيش الفرنسي العامل في الجزائر، العقيد "لوفان"(Levain) خلال اجتماع قادة المناطق العسكرية في الـــ29 ديسمبر 1958 والذي كان بعنوان "الدعم الخارجي للمتمردين الجزائريين"، نبه فيه إلى مسألة الدعم الكبير الذي يتلقاه "المتمردين" منذ 1955 عبر المغرب وتونس، تحت ضرورات "التضامن العربي" من مصر وسوريا والعراق وحتى من أوروبا. ويشير إلى أنه:" ثبت إلى تاريخ 1957، أن حوالي 700 متربص قد تم تكوينهم في مصر(في ميادين المدفعية، النقل، المتفجرات قيادة الطائرات..). وبفضل الدعم المصري والسوري والعراقي وحتى من أوروبا، تمكن جيش التحرير الوطني(الجزائري) من إنشاء مراكز تدريب خاصة، في

[1] رمضان بورغدة،" مؤتمر طنجة (27- 30 أفريل 1958) بين أحلام الوحدة المغاربية وتناقض المصالح القطرية"، في أعمال الملتقى الدولي حول: الثورة الجزائرية وعلاقاتها بحركات التحرر الإقليمية والدولية، المنظم بجامعة قالمة، يومي 26 و27 نوفمبر 2012، ص.24.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.22. أنظر الملحق رقم 05

[3] Benjamin Stora, Zakia Daoud,op. Cit, P.255



كل من المغرب وتونس.. وقد خلق هذا الدعم العربي ومن المغرب وتونس بالخصوص، قواعد خلفية "للمتمردين" الجزائريين.[1]

ولم يتوان الرئيس بورقيبة، في تذكير جبهة التحرير الوطني وحتى التونسيين، بالتضحيات التي قدمتها وتقدمها تونس شعبا وحكومة، في سبيل نصرة ومؤازرة إخوانهم الجزائريين الذين يخوضون معركتهم التحريرية:"الحكومة التونسية والمنظمات القومية والشعب التونسي بتمامه وكماله، ما انفك جميعهم يبذلون العون المادي والمعنوي لكل من يلتجئ من إخوانهم إلى الأراضي التونسية، ووفت بحاجياتهم من أكل وشرب، وتتولى حمايتهم من القوات الفرنسية التي ما زالت موجودة في تونس".. إننا احتملنا بكل صبر وجلد، القذف (القصف) الجوي والاعتداءات المتتالية والضائقة الاقتصادية، وصمدنا بلا تردد وقد رأينا أن علينا التزامات للشعب الجزائري لا بد من الوفاء بها وكنا معرضين للأخطار دون سوانا، وكان تراب بلادنا محتلا..".[2]

وقد حرصت قيادة الثورة الجزائرية من جانبها، من باب رد الجميل، وأيضا بهدف الحيلولة دون انفراد بورقيبة بموضوع المساعدات التونسية منعا لأي ابتزاز، على التنويه والإشادة بالجهد التونسي في دعم الثورة التحريرية، في مختلف المناسبات. وفي تقريره السياسي العام الموجه للحكومة المؤقتة، في شهر أغسطس/ أوت1959[3]، الذي يستعرض مختلف مراحل الثورة التحريرية والتحديات التي تواجهها منذ بدايتها، وفي الباب المتعلق بالعلاقات مع تونس والمغرب، أشاد أحمد بومنجل بجهود السلطات التونسية، وبتضحياتها الكبيرة لدعم ثورة التحرير الجزائرية، بدء بتحملها أعباء مالية (ملايين الفرنكات)[4]، للتكفل

---

[1] Centre de doctrine d’Emploi, op.Cit. P.228- 230

[2] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص.201- 202

[3] جاء هذا التقرير في أجواء من الضغوط واللازمات المفتعلة التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من قبل نظامي تونس والمغرب لدفعها، إلى القبول بالحلول التي يطرحانها (تسوية سياسية على الطريقة التونسية والمغربية)
Mohamed Harbi, op.Cit. P.258.
وحول مضمون التقرير، يرجى العودة إلى: Mohamed Harbi, ibid.P 240-258

[4] تضاف هذه النفقات إلى المعونة التي يقدمها جيش التحرير الوطني الجزائري لصالح هؤلاء اللاجئين والمقدرة بـــ300 مليون فرنك في الشهر، تصرف على 9000 عائلة عاطلة تتلقى معونات تقدر في مجموعها بـــ 100.000 فرنك في الشهر مما يرفع التكاليف العامة إلى حوالي مليار فرنك. Mohamed Harbi, ibid. p. 258

بالعدد الكبير من اللاجئين الجزائريين على أراضيها، والذين قارب عددهم الـــ140.000 لاجئ، ضاعفوا من الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها تونس، وصولا إلى استضافة مسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطني، والسماح لوحدات جيش التحرير الوطني بالتمركز على أراضيها، والمساعدة في تمرير الأسلحة وتوفير بيوت الراحة، واستقبال جرحى ومعطوبي جيش التحرير الوطني في المراكز الصحية والمستشفيات التونسية، وتقديم مختلف أشكال الدعاية للثورة الجزائرية.[1]

- **ففي الميدان الإعلامي،** تحولت وسائل الإعلام التونسية، إلى أجهزة دعاية للثورة الجزائرية. فخصصت الإذاعة التونسية، حيزا من البث في القسم العربي، للحديث عن للثورة الجزائرية ثلاث مرات في الأسبوع، منها بث البرنامج الإذاعي "هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة" الذي كانت تبثه الإذاعة التونسية" لمدة ساعة، ويشرف عليه عيسى مسعودي، صاحب الصوت الحماسي المعبر والمقدرة العالية على التأثير، والذي استطاع بفضل سرده لبطولات مجاهدي جيش التحرير واستبسالهم في المعارك الطاحنة التي يخوضونها ضد المستعمر، أن يجند آلاف الشبان الجزائريين، في صفوف ثورة التحرير، بالرغم من أن مدة البرنامج، لم تكن تزيد عن الساعة. وكان برنامج "هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة" الذي تشرف عليه إلى جانب مسعودي، ثلة من الاعلاميين الجزائريين والأجانب منهم، محمد بوزيدي، لمين بشيشي، العربي سعدون، سيرج ميشال (= للتعاليق السياسية باللغة الفرنسية=)، يبدأ وينتهي بالنشيد الوطني الجزائري ويذيع الأخبار العسكرية والتعاليق السياسية، ويتخللهما نشيد "الله أكبر".[2]

كما كانت الجرائد التونسية، منبرا للدعاية لصالح الثورة الجزائرية، كجريدة "الصباح"[3] التي كانت تخصص ما لا يقل عن خمس مقالات في العدد الواحد، للحديث عن

---

[1]Mohamed Harbi,ibid.p.256 - 259

[2] المنصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة مغرب للنشر، تونس، 2008، ص.173- 174. وكذلك Mohamed Harbi, op. Cit. p.258

[3] وهي جريدة المغرب العربي ولسان حال القومية والحركة التحريرية لشمال أفريقيا كما هو مدون في أعلى صفحتها الأولى، يقع مقرها بـــ 14 نهج الدباغين- تونس العاصمة، أسسها في سنة 1951، المناضل التونسي الحبيب شيخ روحه ونخبة من الزعماء الوطنيين التونسيين بدعم من الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد، وكانت في البداية=

الثورة الجزائرية. وقد ضم طاقم تحريرها 15 صحفيا جزائريا، على غرار محمد الميلي (الذي شغل منصب رئيس تحرير ثان لجريدة الصباح)، وعبد الله شريط (الذي عين بعد استقلال تونس، أول رئيس تحرير لوكالة تونس أفريقيا للأنباء في قسمها الفرنسي ثم في إدارة التلفزة الوطنية). وعمل هؤلاء، إلى جانب مجموعة من أبرز الأقلام الوطنية التونسية التي تداولت على الكتابة في جريدة الصباح منذ تأسيسها، مثل الشاذلي القليبي، والحبيب الشطي، والهادي العبيدي، والحبيب بوالعراس، وعبد الجليل دمق، وعبد اللطيف الفراني وغيرهم.[1] كما كانت جرائد "الزهرة " و"le Petit Matin"، و" La Dépeche tunisiènne " وغيرها من الجرائد، التي كانت بمثابة وسائل دعاية إعلامية من خلال ما كانت تكتبه عن انتصارات الثورة الجزائرية على جميع الأصعدة.[2]

- **وفي الجانب المالي**، قامت السلطات التونسية بفتح حساب جاري بإسم الحكومة التونسية، لصالح جبهة التحرير الوطني لتلقي الإعانات المالية من البلدان العربية، والقيام بالتحويلات المالية لشراء الأسلحة والمعدات. وفي الخارج، تكفلت الشركة التونسية للتصدير والتوريد(وهي شركة مرخص لها بالنشاط في تونس وتم إعفاؤها من الأدءات الجمركية) بالمعاملات التجارية والمالية، لصالح جبهة التحرير الجزائرية. كما تكفلت السلطات التونسية، بنقل الأموال المجمعة في أوروبا، الموجهة لجبهة التحرير الوطني والتي قدرت في أواخر 1958، بأكثر من أربعمائة مليون فرنك، وتحويلها عبر سفاراتها وقنصلياتها في كل من روما وباريس، إلى الشركة التونسية للبنك (S.T.B).[3]

من جانب آخر، تشير التقارير الفرنسية إلى وجود منحة غير معروفة في ميزانية الدولة التونسية، موجهة للثوار الجزائريين. وقد أشار أحمد فرنسيس(وزير المالية) في تقرير للحكومة المؤقتة سنة 1960، إلى أن مساهمة الدول العربية المالية، قدرت بإثني

=تتكون من أربع صفحات فقط ثم تزايد عدد صفحاتها لاحقا. جريدة الصباح (التونسية)، عدد1649 (02/ 05/ 1957)، ص.01. وكذلك جريدة الصباح (2015/2412)

[1] جريدة الصباح (12/24/ 2015)

[2] عبد الحميد الهلالي، المرجع السابق، ص.220-221

[3] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.583- 584

عشرة مليار فرنك، كان نصيب الدول المغاربية الثلاث، ليبيا، تونس، والمغرب، 150 مليون فرنك.[1]

ب- الـــدعــم السياســـي والدبلوماســـي:

تواجد جالية جزائرية كبيرة على تراب دولة أجنبية وإن كانت شقيقة، ورغبة قيادة الثورة الجزائرية في الاستفادة من إسهامات هذه الجالية ضمن المجهود الحربي مع ما يقتضيه ذلك من تنظيم وإشراف مباشر على هذه الجالية، طرح أمام قيادة الثورة الجزائرية والسلطات التونسية معا، الكثير من العوائق القانونية الإجرائية، بالنظر إلى أن هذه التسهيلات والامتيازات الممنوحة للجزائريين، كانت تتعارض مع مبدأ سيادة الدولة التونسية على أراضيها. إلا أن السلطات التونسية، غضت مع ذلك الطرف عنها، واعتبرت ذلك من موجبات التضامن المغاربي، واستفادت جبهة التحرير الوطني تبعا لذلك، من حق الإشراف على الجالية الجزائرية بتونس، ومن المرافق والإجراءات الإدارية التونسية التي تتيح لها، تنظيم مصالحها بالشكل الذي يمكنها من تنفيذ المهام والأهداف، بالسرعة المطلوبة.[2]

وسنرى في ما هو قادم من هذا البحث، كيف استفادت تنظيمات جبهة التحرير الوطني السياسية والإدارية، من مختلف الهياكل الإدارية ومن حرية النشاط، وبالكثير من الدعم والمؤازرة من قبل نظيراتها التونسية، في إطار التآزر المغاربي، الذي كان الهدف منه، إعطاء صدى لنضال الجزائريين. وبداية من سنة 1957، أصبحت جبهة التحرير الوطني، تشرف على الشؤون المدنية للاجئين، وتقوم باستصدار مختلف البطاقات والعقود (الهوية، الولادة، الوفاة، الزواج، الطلاق..) والتراخيص، وكذا الإشراف على الجمعيات الجماهيرية، والمنظمات الثقافية والنقابية.[3]

وفي الـــ 10 ديسمبر من نفس السنة (1957)، اعترفت تونس بجبهة التحرير الوطني، كممثل وحيد للشعب الجزائري في كفاحه التحريري الوطني،[4] وهو ما أعطى

---

[1] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص.583، 585

[2] Mohamed Harbi, op.Cit.P.448

[3] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص.543

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.26



للثورة الجزائرية سندا دبلوماسيا كبيرا، خاصة وأن تونس، أصبحت تحظى بقبول الدول الغربية. ومنذ انضمامها للأمم المتحدة، طالبت تونس بضرورة تسوية القضية الجزائرية، ولعب ممثلها الدائم في هيئة الأمم المنجي سليم، جهودا مضنية لتحسيس دول أمريكا اللاتينية والدول الاسكندينافية، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بعدالة القضية الجزائرية. وخارج هيئة الأمم المتحدة، حرص نظام بورقيبة على استغلال الحضور التونسي لدى الدول المعتدلة، لحشد الدعم للثورة الجزائرية.[1]

وانطلاقا من المصلحة الخاصة التي أنشأتها وزارة الداخلية التونسية، والتي كانت مهمتها، استصدار جوازات السفر(وهي المهمة التي تقوم بها أيضا سفارات تونس في الخارج) لقيادات جبهة التحرير الوطني السياسية والعسكرية، بغرض تسهيل تنقلاتها نحو الخارج. وتم منحهم، رخص مرور وجوازات سفر تونسية وهويات دبلوماسيين معتمدين لدى السفارات التونسية بالخارج، من ذلك مثلا، تحصل: أحمد فرنسيس على جواز سفر تونسي تحت رقم 226، صادر بتاريخ 26 نوفمبر 1958، وبن يوسف بن خدة على جواز سفر رقم 41195، صادر بتاريخ 26 يونيو/جوان 1958، وأحمد بومنجل على جواز سفر رقم 49763، صادر بتاريخ 09 سبتمبر1959، وعمر أوعمران على جواز سفر رقم 13365، صادر بتاريخ 09 فبراير/فيفري 1959، وكريم بلقاسم على جواز سفر دبلوماسي رقم 47، صادر بتاريخ 05 مايو/ماي 1959، والدكتور فرانز فانون على جواز سفر رقم 01848، صادر بتاريخ 10 ديسمبر 1959.[2]

وكان رئيس الحكومة الفرنسية غايار(Félix Gaillard)، قد أشار إلى التسهيلات التي تقدمها الحكومة التونسية لقادة جبهة التحرير الوطني، وأكد أن هذه المساعدات آخذة في التزايد، وأنه في كثير من المرات، تم العثور على أعوان جبهة التحرير وهم يتنقلون بين مختلف جهات العالم، حاملين جوازات سفر تونسية.[3]

ولم يتوقف الدعم التونسي عند حدود التراب التونسي، بل امتد إلى سفاراتها بالخارج، ويذكر المناضل عبد الجليل المهيري الذي عمل سكرتيرا في سفارة بلاده

---

[1] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص.203، 206

[2] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص. 545- 546

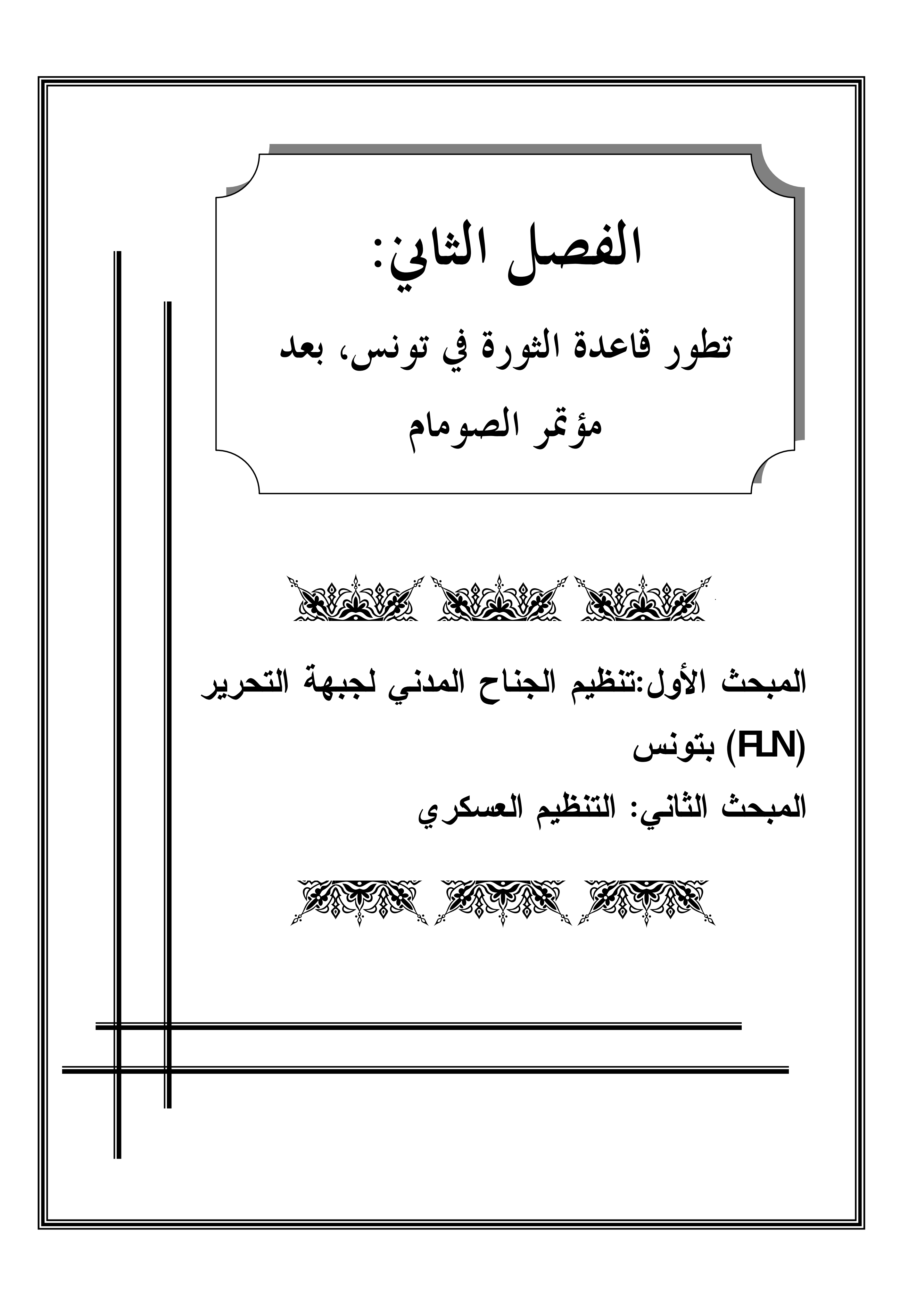
[3] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص.544



بروما، في هذا الصدد، أن سفارة تونس بروما (إيطاليا)، كانت بمثابة حلقة الربط بين الثورة الجزائرية في تونس وفي داخل الجزائر وبين ممثلياتها في الخارج، إذ تم فتح طابق كامل في السفارة التونسية بروما لصالح الثورة الجزائرية، كان يديره الطيب بوالحروف كمسؤول للمكتب، وعبد القادر المويسي (الذي تعرض لمحاولة اغتيال من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية، فقد على إثرها إحدى أطرافه) كمكلف بالتموين والتمويل في أوروبا.[1]

[1] عبد الجليل المهيري (شهادة) ، المصدر السابق





الفصل الثاني:

تطور قاعدة الثورة في تونس، بعد مؤتمر الصومام

المبحث الأول:تنظيم الجناح المدني لجبهة التحرير (FLN) بتونس

المبحث الثاني: التنظيم العسكري

بعدما أن تمكن أوعمران من بسط سلطته على قاعدة الثورة بتونس، كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ، إعادة ترتيب الأوضاع بما يمكنها من التحكم في هيئات وأجهزة الثورة المدنية والعسكرية، خاصة وأن مسؤول القاعدة السابق السعيد عبد الحي، كان وبحكم تردده المتواصل على تونس (للدراسة وللعمل كما تقدم ذكره) ومعرفته بأوضاع تونس والتونسيين، قد تمكن من بناء قاعدة قوية تدين له – ومن ورائه مهساس وبن بلة– بالولاء، بفضل حنكته السياسية وعلاقاته المتعددة بالكثير من المناضلين التونسيين وبفضل الدعم الكبير الذي لقيه من جالية السوافة (وهو واحد أبنائها) الكبيرة[1]، ذات الانتشار الواسع في الكثير من المناطق التونسية، وخاصة في العاصمة تونس. فقد استفاد عبد الحي من مؤازرة أبناء بلدته السوافة، الذين كانوا على مستوى كبير من التنظيم والتأطير، في العديد من المنظمات المهنية والثقافية[2]، على غرار الجمعيات (كجمعية الشباب السوفي التي تأسست سنة 1937)، والكشافة (كفوج عبد الحميد بن باديس في منطقة الجبل الأحمر بأطراف العاصمة تونس[3] وغيره) فكان أن أمدت هذه التنظيمات

---

[1] من ذلك مثلا أن التزايد المطرد للمهاجرين السوافة إلى تونس، واستحواذهم على جل الوظائف المنجمية والزراعية وانخراطهم الكبير في نقابة عمال الزراعة التونسيين، وصل إلى حد خلق أزمة بطالة في صفوف التونسيين مما دفعهم – التونسيين– إلى التظاهر صراحة يوم الـــ 04 يونيو/ جوان 1937 اعتراضا على توظيف السوافة مما جعل البنك التونسي والمغازات العامة، تلغي مؤقتا كل أعمال المناولة، وانتهى الأمر إلى الاتفاق على تخصيص نسبة 3/1 من الأعمال للسوافة و3/2 للتونسيين، أي كل 133 عامل سوفي مقابل 226 عامل تونسي.

A.N.T:SG,S/SG 2, carton 78, dossier 3

[2] فلما تزايدت أعدادهم، خاصة في العاصمة تونس، سعى السوافة، إلى استقدام نموذج الحياة من منطقة سوف، فانتظموا داخل جمعيات ونوادي (تضامنية) وأسسوا جمعيات خاصة بهم كجمعية " الشباب السوفي" التي تأسست في سنة 1937، أفواج الكشافة كفوج عبد الحميد بن باديس– كما أسلفت– بمنطقة جبل الأحمر بأطراف شمال شرقي العاصمة تونس (على بعد 14كلم) الذي أسس في سنة 1957(بطلب من المنظمة المدنية لجبهة التحرير)، والمنظمات المهنية كالنقابات في مناجم الفوسفات والحديد بمناطق: الرديف، المرارايس، المتلوي، والمظيلة. عبد القادر عزام عوادي، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال(1912– 1962)، تونس العاصمة أنموذجا، دار الألمعية– قسنطينة، الجزائر، 2014، ص. 136، 156، 170، 187

[3] عبد القادر عزام عوادي، المرجع نفسه، ص.187،182. وكذلك جريدة "التحرير": فوروم حول:" دور الجالية الجزائرية في تونس إبان الثورة الجزائرية"، نشر في (الحوار أون لاين) على موقع الجريدة الالكتروني بتاريخ 07 مارس 2015 http://www.elhiwardz.com

المهيكلة، السعيد عبد الحي بالأموال والرجال، مما ساعده على تكوين قاعدة قوية للعمل الثوري، على التراب التونسي.[1]

المبحث الأول: تنظيم الجناح المدني لجبهة التحرير (FLN) بتونس:

1 –التنظيم السياسي:

أعطى مؤتمر الصومام (20 أغسطس/أوت 1956) للثورة، آليات العمل القانونية والتنظيمية، السياسية الإدارية، والعسكرية، في الداخل (الولايات) وفي الخارج (الممثليات في البلدان الشقيقة والصديقة، والقواعد الخلفية في دول الجوار المغاربية). وهي الأليات التي تم الاعتماد عليها بعد مؤتمر الصومام، في تنظيم عمل أجهزة الثورة.

في تونس، ونظرا للفوضى التي عرفتها قاعدة الثورة هناك – عكس قاعدة المغرب الأقصى التي لم تعرف مشاكل بالحجم الذي كانت عليه قاعدة تونس– فقد تأخر تنظيمها إلى أواخر سنة 1957، تاريخ بسط لجنة التنسيق والتنفيذ سلطتها على الأوضاع بالكامل. لكن قبل هذا من المهم الإشارة إلى أن "القاعدة الشرقية" قد بادرت في أوائل نفس السنة (1957)، إلى إنشاء لجنة محلية للشؤون الاجتماعية مهمتها الإشراف على شؤون الأعداد الكبيرة للاجئين الجزائريين[2] الذين توافدوا على الحدود التونسية، هروبا من سياسة "الأرض المحروقة" التي انتهجها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين في هذه الفترة. وقد قامت هذه اللجنة

بـــ:[3]

---

[1] عبد القادر عزام عوادي، المرجع نفسه، ص.182.

[2] إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث– قسنطينة، الجزائر، 1992، ص.328– 329

[3] إبراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص.329.



- إحصاء وتنظيم جموع اللاجئين الجزائريين (تزويد كل فرد ببطاقة لاجئ) بمناطق انتشارهم على الشريط الحدودي، في كل من: عين سلطان، وادي البغلة، الفروحة، كهف النسور وغيرها من المناطق الأخرى
- توزيع الخيام والملابس والمؤن الغذائية على اللاجئين، والإشراف على الأوضاع الصحية لهم.

وهكذا، فبعد إحكام قبضتها على قاعدة تونس، سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إعادة تنظيم وترتيب الأوضاع هناك، واتجه اهتمامها في البداية، إلى محاولة إعادة ترتيب وتنظيم الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطني (المنظمة المدنية) أو "المنظمة الشعبية الجزائرية (O. P.A)[1] (كما تسميها الإدارة الاستعمارية)، نظرا لحالة الارتباك والحيرة التي أصبحت عليها الجالية الجزائرية في تونس. وكان يجب الإسراع في تسوية معالجة الوضع نظرا لحجم الثقل الذي تمثله الجالية الجزائرية بالنسبة للثورة إعلاميا وماديا، على تراب دولة مستضيفة. لهذه الأسباب، سارع كريم بلقاسم إلى استقدام مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى[2]، الطيب الثعالبي (المدعو علال)[3] في أواخر سنة

---

[1] وهي المنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير الوطني، التي تعد الذراع الأول لجيش التحرير في إدارة معركته العسكرية ضد القوات الفرنسية. ويرتكز عملها في الأرياف بالخصوص، على شرح أفكار الثورة والدعوة إلى إسنادها ودعمها بالرجال والأموال. وقد تعرض رجالها أكثر من غيرهم، للملاحقة من طرف السلطات الاستعمارية، وأصدرت قيادة الجيش الفرنسي في عام 1957، تعليمات بإعدام كل من يلقى عليهم القبض من رجال المنظمة (O.P.A). مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص.379

[2] خلف حسين قديدري، سي علال، على رأس فدرالية المغرب الأقصى

Amar Mohand-Amer:La réunion-Marathon des six colonels de l'ALN(11 aout-9 décembre1959) , in , l'évènement dans l'histoire récent de l'Algérie(1954-1962, actes du 3eme colloque international sur la révolution de la libération algeriènne: Anatomie des évènements historique 1954-1962,tenu et organisé par l'Université de Skikda, les 25 et 26 octobre, 2008, Editons Dar Alabhaath, Algérie, p.86

[3] الطيب الثعالبي: (المدعو علال) ولد في العام 1923 بقرية " الخرفان" في أولاد حبابة التابعة أنذاك لمقاطعة عزابة (التابعة لولاية سكيكدة حاليا)، تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن على يد والده ثم أتم دراسته في المدرسة الأهلية وأصبح معلما في مدارس جمعية العلماء بشلغوم العيد، وهناك تعرف في إطار النضال الوطني، على عبان رمضان الذي كان موظفا بالبلدية. قاد الثعالبي مظاهرات الـــ 08 مايو/ماي 1945 بشلغوم العيد وألقي عليه القبض وسجن بقسنطينة ثم=

1957 إلى تونس، بغرض إعادة تنظيم الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطني، الذي تضرر كثيرا بفعل الصراعات والفتن التي عاشتها قاعدة تونس. وكان سي علال قد كلف في أواخر ربيع 1957، بالذهاب إلى القاهرة قصد التحضير للاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة[1]، وبعد انتهاء أشغال اجتماع المجلس الوطني للثورة في أغسطس/ أوت- سبتمبر1957، قابل كريم بلقاسم، سي علال الثعالبي وعرض عليه المجيء إلى تونس "للقيام بنفس العمل الذي قام به في المغرب، وتصفية الأجواء في أوساط الجالية الجزائرية التي أصبحت في حيرة واضطراب".[2] وقد كان غرض لجنة التنسيق والتنفيذ، من إنشاء فدرالية لجبهة التحرير الوطني في تونس، هو إشرافها على شؤون الجالية الجزائرية

=حول إلى معتقل بوراق جنوب عين الصفراء. بعد اندلاع الثورة، كلف الثعالبي بالتصدي للمصاليين في مغنية وتلمسان ثم عين منسقا لدى محمد بوضياف، انطلاقا من شمال المغرب، ومكلفا بالدعم اللوجستي والدعاية والربط بين العاصمة (عبان وبيطاط) و والغرب الوهراني. استمر عمله بالمغرب إلى نهاية 1955، إقترحه بعدها بن مهيدي، بطلب من محمد خيضر، لتدعيم فريق برنامج"صوت العرب" بالقاهرة(بن مهيدي وبوصوف). كما عرض عليه فيما بعد، تمثيل جبهة التحرير في إحدى دول أمريكا اللاتينية– لكونه كان يجيد اللغة الاسبانية– إلا أنه فضل مواصلة مهام التنسيق في المغرب ومع عبان في العاصمة. وفي بداية 1956 عين الثعالبي مسؤولا على فدرالية جبهة التحرير الوطني في المغرب (التي تقرر إنشاؤها بناء على إجتماع عقده بمدريد كل من بوضياف، بن بلة، الأمين الدباغين، والدمرجي) وقام الثعالبي في المغرب، بتنظيم جبهة التحرير الوطني وتركيز هياكلها ليتحول في سنة 1957 بطلب من كريم بلقاسم، إلى تونس للقيام بنفس المهمة. بقي الثعالبي في مهمته هذه بتونس إلى غاية توقيف القتال في مارس 1962. وفي دوامة= =أزمة صائفة 1962، انحاز لثعالبي إلى صف الحكومة المؤقتة في صراعها مع هيئة الأركان مما كلفه السجن والتعذيب. وبعد وصول بومدين للحكم سنة 1965 تم إطلاق سراحه، اشتغل بعدها بالتعليم إلى غاية تقاعده. وبعد اغتيال محمد بوضياف في صائفة 1992 عين عضوا في لجنة تقصي الحقائق. مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي بمنزله في الجزائر العاصمة بتاريخ 2016/07/19. وكذلك محمد بوتبان" الطيب الثعالبي سيرة بطل جزائري مظلوم"، الموقع الإلكتروني لجريدة "أخبار اليوم"(2016/06/25) www.akhbarelyoum.dz

[1] وخلال هذه الفترة، طلب منه الدكتور الدباغين الانضمام مؤقتا إلى المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الذي ينشط حصة "صوت العرب" والذي كان يتكون من مجموعة كبيرة من المثقفين والمحامين منهم: الحاج بوزيدة، مالك بن نبي، رابح تركي، محمد البشيري، وعبد القادر معاشو. محمد عباس، مثقفون. المرجع السابق، ص.29

[2] ويذكر الطيب الثعالبي أنه كان حينها مخيرا بين البقاء في القاهرة مع الوفد الخارجي للثورة أو تمثيل الثورة في إحدى دول أمريكا اللاتينية. غير أن سي علال رفض العرضين وفضل البقاء في " ميدان الكفاح"– كما يقول. مقابلة خاصة مع المجاهد الطيب الثعالبي، المصدر السابق.

هناك[1](مهاجرين ولاجئين)، والاستفادة من مؤازرتها ودعمها المادي والمعنوي[2]، من خلال تجنيدهم في مختلف تنظيمات الثورة، منعا لاستغلالهم من أي طرف سواء من طرف الدعاية الاستعمارية أو حتى من طرف السلطات التونسية.

قدم كريم بلقاسم لسي علال، صورة إجمالية عن الوضع في تونس: "فوضى في وحدات جيش التحرير على الحدود، وفتنة في قاعدة تونس"[3] (العاصمة) (التي كانت عبارة عن مركز صغير لا يتجاوز عدد مكاتبه الثلاثة أو الأربعة مكاتب، يديرها عبد الحي تحت إشراف أحمد مهساس) أحال كريم بلقاسم بعدها، سي علال إلى لخضر بن طوبال مسؤول "مديرية الداخلية" التي كانت تتولى الإشراف على عمل الفدراليات[4]،

[1] تشكلت منذ أواخر القرن الــ 19، جالية جزائرية كبيرة في تونس عقب موجة الفرار والنزوح الكبيرة التي عرفتها الجزائر هروبا من سياسة البطش والتقتيل الجماعي، ومصادرة الأملاك التي مارسها الجيش الفرنسي بحق السكان الجزائريين انتقاما من المقاومات والثورات الشعبية(خاصة ثورتي المقراني 1871 وبوعمامة 1881). وقد استقر هؤلاء الفارون، بمختلف مناطق التراب التونسي، وقاموا بشراء العقارات والأراضي، واندمجوا في الحياة الاجتماعية للتونسيين. أما اللاجئون الذين نزحوا إلى تونس بعد اندلاع الثورة الجزائرية(1954- 1962) فقد استقروا في مخيمات خاصة بهم، شكلوها من الخيام والطوب في المناطق الحدودية خاصة، ولم تكن لهم أية مصادر للرزق سوى المساعدات التي يقدمها الهلال الأحمر التونسي والجزائري. ويضاف إلى هؤلاء، الطلبة سواء منهم الزيتونيين التابعين لجمعية العلماء المسلمين الذين ظلوا يزاولون دراساتهم بجامع الزيتونة، أو الذين أرسلتهم جبهة التحرير لاتمام دراساتهم هناك. إدريس رائسي، المرجع السابق، ص.28- 29. وكذلك، خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900- 1956م، الجزء الأول، ط2. دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص.10- 12

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات لجزائرية- المغاربية. المرجع السابق، ص.267. وكذلك عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر 2012، ص.220

[3] مصطلح " قاعدة تونس" كان يقصد به آنذاك تونس العاصمة ومسؤوليتها تتوقف عند حدود العاصمة.

[4] أخضعت الفدراليات الثلاث: فرنسا، المغرب، وتونس، لوصاية مديرية الداخلية، نظرا لخصوصية البلدان المستضيفة وأهميتها بالنسبة للثورة، بخلاف المكاتب الخارجية التي أنشئت في الدول العربية في السنوات الأولى للثورة ثم توسعت إلى كافة القارات. وكانت هذه المكاتب تتبع الوفد الخارجي في البداية ثم لوزارة الخارجية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية.

لضبط برنامج عمله المستقبلي.[1] كانت مهمة الطيب الثعالبي تتمحور أساسا حول أداء مهمتين رئيسيتين:

- **تنظيميـــة:** وتتمثل في تنظيم وتأطير الجالية الجزائرية بتونس، ضمن الهياكل والتنظيمات النضالية، السياسية والثورية لجبهة وجيش التحرير الوطني، والإشراف على تنفيذ تعليمات القيادة العليا للثورة، وتنظيم عمليات جمع الإعانات المالية والعينية (ملابس أفرشة ، ومواد غذائية..)

- **وإداريـــة:** من خلال الإشراف والتكفل بجميع الشؤون المدنية والاجتماعية للجزائريين المنتشرين على التراب التونسي، مثل توثيق الولادات والوفيات، والزواج والطلاق، وإصدار شهادات وبطاقات الحالة المدنية، وفض النزاعات بين أفراد الجالية والقيام بمختلف التحقيقات وإعداد الملفات، وحفظ النظام والإشراف على تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للجالية المقيمة، واستقبال الوافدين الجدد إلى تونس وإسعافهم. كما تتولى الفدرالية، بيع وتوزيع جريدة المجاهد وإيصالها إلى اللاجئين، وتنظيم النشاطات الرياضية والفنية لهم.[2]

وعلى الرغم من الطابع المدني لفدرالية[3] جبهة التحرير الوطني، فإن عملها من الناحية العملية، امتد إلى المسائل العسكرية، خاصة في مجالي الصحة (في البداية)

---

[1] ويضيف سي علال:"عندما قابلت بن طوبال وكان رجل دعاية، فقلت له أفهمني ووجهني، فقال لي بما معناه تدبر الأمر أنت:" مانا رانا فاهمين فيها والو أنت دبر راسك" فطلبت مكتب وسائق وبدأت أتجول في القرى والأرياف والمدن التي ينتشر فيها اللاجئون الجزائريون". مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص.221- 222

[3] سيعرف الطيب الثعالبي بين مناضلي فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس، باسم" لشهب" (أي صاحب البشرة الصفراء) لان سي علال كانت له ملامح أوروبية. مقابلة خاصة مع المجاهد أحمد بن عاشور بمقر إقامته ببلدية السبت (ولاية سكيكدة) بتاريخ 09 أغسطس/ أوت 2016. يذكر أن بن عاشور هو أصيل مدينة تبرسق بولاية باجة(تونس)، وهو من أصول جزائرية كانت عائلته قد سافرت في نهاية القرن التاسع عشر إلى تونس. انظم بن عاشور للمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بتونس، من ناحية "تبرسق" التابع للمنطقة الثالثة "الكاف" (في تقسيم الفدرالية FLN) بتونس، وتولى فيها مهام مسؤول لجنة الدعاية والأخبار والشبيبة.

وتجنيد المتطوعين الجدد، في صفوف جيش التحرير الوطني، سواء من أبناء الجالية الجزائرية[1] في تونس، أو من القادمين إليها من أوروبا، بقصد الالتحاق بالثورة.[2]

بدأ سي الطيب مهمته، من مكتب تم تخصيصه له بساحة باب السويقة.[3]

وبهدف تعزيز عملها، نصبت الفدرالية (الاسم الجديد الذي ستأخذه "قاعدة تونس") مكاتب فرعية لها، لمهام الدعاية والتجنيد وجمع الأموال، منها:[4]

1 – مكتب للدعاية والتجنيد بشارع روسيا بالعاصمة تونس

2– مكتب بالبناية رقم 37 شارع ألفا (ALFA) لتحصيل الأموال من الجزائريين المقيمين بتونس

هذا بالإضافة إلى العديد من اللجان الفرعية الأخرى، التي تقع في كل من: شارع الصوامع، وباب الجديد، باب منارة (للدعاية وجمع الأموال) وسط العاصمة تونس، على بعد بضعة أمتار من سفارات، فرنسا، إيطاليا، وبريطانيا.[5]

لكن من جهة أخرى، سوف تقتصر مهمة فدرالية تونس، على الجانب التنظيمي والهيكلي للجالية الجزائرية(وهي المهمة الأساسية الموكلة لها) بالشكل الذي يدمجها في الكفاح الوطني التحريري، دون أن ينسحب دورها – أي الفدرالية– إلى الدور الدبلوماسي كما هو منوط بالبعثات الخارجية للثورة في البلدان العربية، خاصة في هذه المرحلة التي

---

[1] يقول سي علال، أن تجنيد أبناء الجالية الجزائرية بتونس في صفوف جيش التحرير الوطني، لم يكن يخلو من استعمال العنف في بعض الأحيان. إذ اضطر سي علال في عدة مرات إلى استعمال القوة في إجبار، أبناء الجالية على الانخراط في صفوف جيش التحرير. ويذكر سي علال أنه عندما كان في زيارة للحدود، صادف تجمعا لعائلات المجندين أمام مكتب جبهة التحرير احتجاجا على تجنيد أبنائهم، فخرج إليهم سي علال، وكانوا جلوسا على الأرض، فجلس إليهم وأخذ يشرح لهم الأسباب ومنذ ذلك، اقتنعوا وغيروا موقفهم من مسألة تجنيد أبنائهم

[2] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق.

[3] SHAT, bobine S504, carton 2H 311, dossier 1

أنظر كذلك الملحق رقم 06 والملحق رقم 07

[4] عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي...(طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر،2007، ص.68. وكذلك

HAGGUI Djamel, Les algériens en Tunisie de 1871 à 1962, du communautarisme au nationalisme, chap:IV, les algeriens en Tunisie pendant la guerre d'Algerie (1954 - 1962), thèse de doctorat, université de Tunis, p.07.

[5] Haggui Djamel, les relations Tuniso- algériennes.op.cit.p.23. Et aussi SHAT, bobine S504, carton 2H311, op.cit, dossier N° 1

ستتطور فيها الثورة مع إنشاء الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958. وقد خلا نشاط الفدرالية، من أي طابع دبلوماسي باستثناء، ما تعلق منه بنشاط التنسيق مع المصالح الإدارية التونسية ذات الصلة. وهو وضع مرتبط بمهام الفدرالية أساسا (أما فدرالية فرنسا، فهي غير معنية بأي نوع من التواصل بسلطات باريس من الأساس) وتكون في هذه الحالة، لجنة التنسيق والتنفيذ في البداية ثم مصالح الحكومة المؤقتة(بعد تأسيس هذه الأخيرة في سبتمبر 1958)، هي المخولة للقيام بالمهام الدبلوماسية. وهذا باعتقادي يعود إلى خصوصية البلدان المستضيفة وأهميتها بالنسبة لثورة التحرير الوطني التي تتطلب وبإستمرار، تنسيقا رسميا.

كانت مهمة سي علال إذن، إعادة ترتيب الأوضاع في تونس وفقا لإرادة وتوجهات لجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة وأن هذه الأخيرة، قد تحصلت للتو من السلطات التونسية (بموجب الاتفاقات والتفاهمات التي تمت مع السلطات التونسية منذ منتصف 1957)، على حق الإشراف على الجالية الجزائرية (في تونس) التي تجاوز تعدادها في هذه المرحلة، الـــ 50 ألف شخص.[1]

بدأ سي علال مهمته الجديدة من مكتبه بـــ "باب الجديد" في تونس العاصمة[2] (تحت إشراف مباشر من إدارة لخضر بن طوبال (مسؤول مديرية الداخلية)، بجولات استطلاعية لكافة المداشر والقرى والمدن التونسية، التي ينتشر فيها الجزائريون. وقد وقف سي علال في هذه الجولات، على الغياب شبه التام لجبهة التحرير بين أوساط الجالية الجزائرية بتونس، والتي اقتصر دورها، على تحصيل المخصصات المالية (الاشتراكات) الدورية المفروضة على هذه الجالية، باسم جبهة التحرير الوطني لصالح الثورة. أما من حيث الهياكل، فلم يكن لقاعدة تونس سوى مركز صحي في منطقة "نعسان" بضواحي العاصمة تونس، ومركز راحة للمعطوبين في باجة. وبعد دراسته للوضع، شكل الطيب الثعالبي، هيئته الإدارية التي تكونت من:[3]

---

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية– المغاربية. المرجع السابق، ص.266

[2] عمار بوجلال، حواجز الموت 1957– 1959، ترجمة زينب قبي، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة غرناطة، الجزائر، 2010، ص.17

[3] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق

- **المسؤول العام:** الطيب الثعالبي، مهمته، الإشراف على حسن سير هياكل الفدرالية ورسم توجهها العام وفقا لسياسة لجنة التنسيق والتنفيذ، من خلال "المسامرات"، التي هي عبارة عن محاضرات (دورية شهرية) تقام تباعا في المناطق والنواحي، وتتناول الخطوط العامة لبرنامج عمل الفدرالية، وهي ذات المحاور التي تعمل مختلف اللجان على تجسيدها ميدانيا. وقد انتدب سي علال، الشيخ النعيمي من جمعية العلماء (نظرا لصوته الجميل)، بمساعدته في هذه المسامرات من حين لآخر.
- **النائبان:** (اللذان استقدما بعد فترة وجيزة، من إدارة المناطق) وهما:
  - صالح معيزة: نائب للشؤون السياسية
  - عياض بوعبدلي: نائب للشؤون الثقافية
- **المساعدون:** إبراهيم حشاني، حميدة بليلي، زاقز حفناوي
- المنسق الإداري للمصالح: مصطفى فروخي[1]

ورغم النجاح الذي حققه على رأس فدرالية جبهة التحرير بالمغرب الأقصى، إلا أنه مع ذلك، خضع سي علال لفترة تجريب وتقييم من قبل لجنة التنسيق قبل ترسيمه على رأس فدرالية تونس. وقد تكون تعقيدات الأوضاع في تونس، وحرص لجنة التنسيق والتنفيذ على عدم تكرار أخطائها السابقة (سواء خلال فترة عبد الحي أو فترة أحمد مهساس)، هو من كان وراء حرص هذه الأخيرة، على سلامة عمل سي علال بالشكل الذي تريده. وفي نهاية الستة أشهر الأولى من عمله، شكلت لجنة التنسيق والتنفيذ، لجنة للتحقيق في جدوى مهمته، التي أقرت في ختام تحقيقها، بنجاعة عمل فدرالية تونس الفتية، وعين بعدها سي علال بصفة رسمية، مسؤولا على رأس فدرالية جبهة التحرير الوطني (التسمية الجديدة لقاعدة تونس)، خلفا للرائد محمد حماي المدعو سي قاسي.[2]

---

[1] يقول الطيب الثعالبي عنه أنه كان، من نشطاء الحركة الوطنية، وعضو المكتب السياسي واللجنة المركزية في حزب الشعب الجزائري، عمل في تونس إلى جانب الطيب الثعالبي. توفي أثناء تحطم الطائرة التي كان على متنها وهو في طريقه إلى الصين، لتولي مهام ممثل الحكومة المؤقتة فيها.

[2] ويذكر سي علال أنه بعد فترة قصيرة من عمله، رفع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، تقريرا حمله تأكيدا على ضعف أداء الرائد سي قاسي على رأس قاعدة تونس، وقد سلمه لسي قاسي نفسه (احتراما للتسلسل الإداري) باعتباره ما يزال المسؤول عن قاعدة جبهة التحرير بتونس. وقد رفعه بالفعل الرائد قاسي إلى لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرت بعد مدة بتعيين سي علال مسؤولا عن فدرالية جبهة التحرير الوطني، خلفا للرائد قاسي الذي عين لمهام أخرى. ويضيف سي=

أ- التنظيـــم الإقليمـــي للتـــراب التونســـي:

بعد فترة قصيرة (أربعة أو خمسة أشهر) أصبحت الجالية الجزائريين المتواجدة على التراب التونسي، مهيكلة داخل "جهاز" جبهة التحرير الوطني[1]، بنفس تنظيم الولايات في الداخل (الجزائر)، وجرى :

تم تقسيم البلاد التونسية، إلى سبعة مناطق (والمناطق إلى نواحي وقسمات وأفواج، وخلايا)

المنطقة الأولى: ولاية تونس العاصمة

المنطقة الثانية: ولاية بنزرت

المنطقة الثالثة: ولاية الكاف

المنطقة الرابعة: ولاية صفاقس

المنطقة الخامسة: ولاية قفصة

المنطقة السادسة: ولاية قابس

المنطقة السابعة: ولاية سوق الأربعاء (ولاية جندوبة حاليا)

ولكل مستوى من التقسيم، تمثيله الإداري (التي يسمى اللجان):

يدير المنطقة، مجلس يترأسه مسؤول المنطقة ويضم كل مسؤولي النواحي. أما مجلس الناحية فيضم مسؤولي اللجان الخاصة المختلفة، القسمة: وتضم اللجان الفرعية (سياسية، اجتماعية، ثقافية)، الفوج: ويضم عدد من المناضلين، والخلية: وتضم بضعة أفراد من المناضلين.[2]

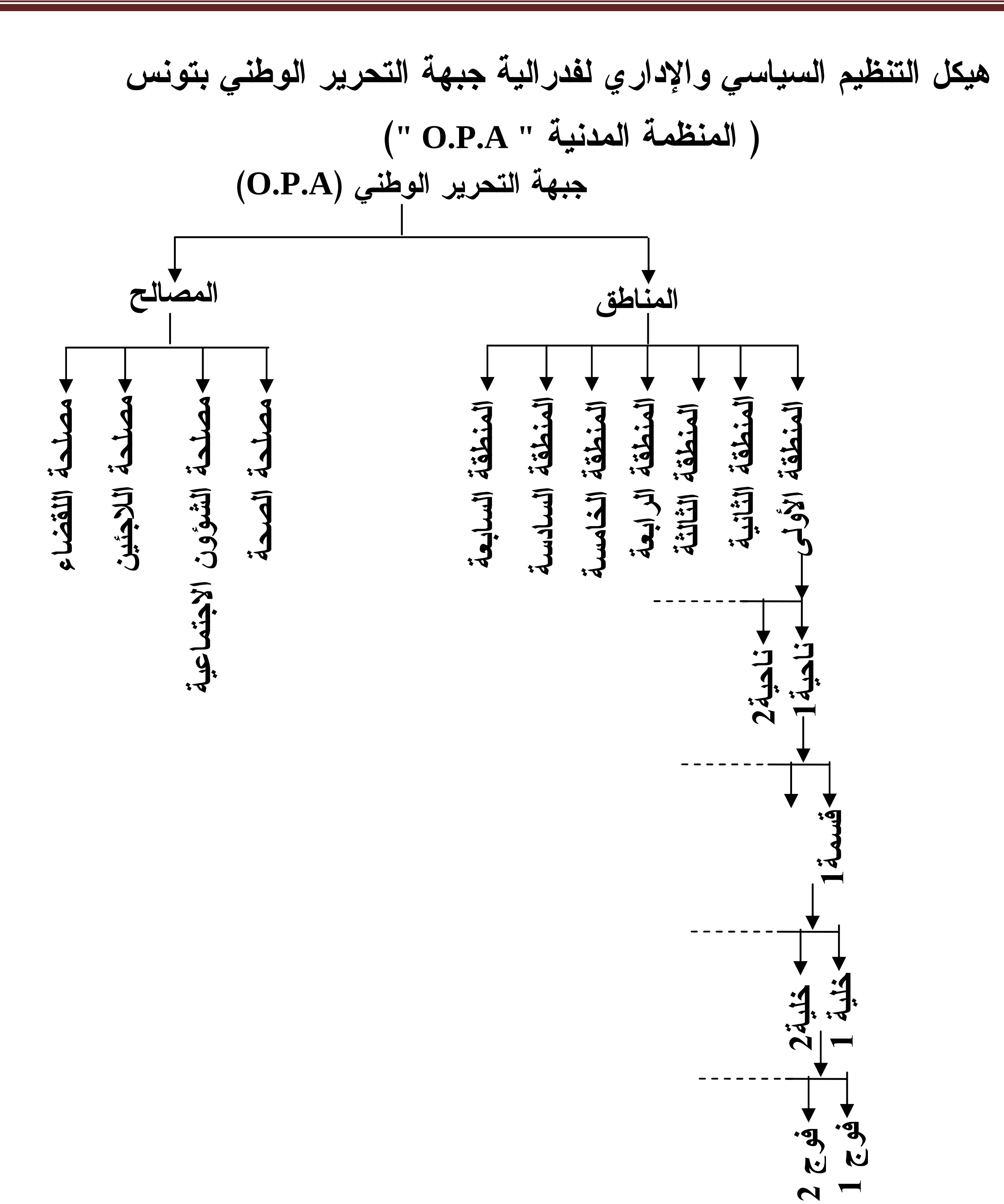
=لا أن تقريره السلبي في حق الرائد قاسي لم يغير في علاقتهما شيئا. مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق.

[1] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر نفسه

[2] Mohamed GUENTARI, organisation politico- administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962, Vol2. 4ème Edition, office des publications universitaires, 2011, p.767

هيكل التنظيم السياسي والإداري لفدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس

(المنظمة المدنية " O.P.A ")



ملاحظة: نفس التقسيمات لبقية المناطق

(المخطط من إعداد الطالب الباحث)

وقد تداول عدد كبير من إطارات جبهة التحرير، على قيادة المناطق[1]، نذكر منهم:

- إبراهيم حشاني (من خنشلة، وهو والد المرحوم عبد القادر حشاني، العضو القيادي في جبهة الإنقذ المنحلة)
- الحفناوي زاغز[2]، وهو مدرس سابق في طولقة ببسكرة
- حميدة بليلي (من عنابة)، كان عضوا في المنظمة الخاصة (O.S)
- الطاهر حراث (من تبسة)، أحد أساتذة معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة
- العربي سعدوني، من أساتذة جمعية العلماء ومدرس بجمعية عبد الحميد بن باديس
- عبد الحميد بوضياف (من باتنة)
- السعيد بوخالفة (من تبسة)
- إبراهيم براهمية (من المسيلة)، وينوبه الطاهر نويشي[3]

تشكل الخلية، النواة وأساس العمل في نشاط الفدرالية. وتأخذ المسؤوليات والنشاط منحى تصاعديا، وصولا إلى لجنة[4] (مجلس) الناحية التي تقوم بتوزيع المهام على الأفواج والخلايا. أما لجنة المنطقة، فهي بمثابة مجلس مقاطعة لتبليغ سياسة وقرارات الفدرالية.

فالخلية، وبحكم تعداد أفرادها المحدود (من 10 إلى 15 مناضلا في القرى وما بين 02 إلى05 في المدن)، تكون الأقدر على العمل في مختلف الظروف، ومن ثمة شكلت الخلية، الأساس في النظام السياسي والاداري لجبهة التحرير الوطني، وللثورة بشكل عام.

---

[1] صعب على الطيب الثعالبي (لطول المدة وعامل السن)، ربط قادة المناطق بالمناطق التي تولوا قيادتها، واكتفى بذكر أسمائهم

[2] يذكر سي علال أن الأديب زاغز الحفناوي (روائي وأحد رواد جمعية الجاحظية التي كان يديرها المرحوم الطاهر وطار)، ذكر له بأن جماعة محمد عموري، كانت تنوي تعيينه (سي علال) في منصب "وزير الداخلية" بعد الإطاحة بالحكومة المؤقتة في خريف 1958.

[3] كان قد أرسلهما العقيد محمد عموري إلى سي علال، على أمل تعينهما في إحدى المناطق بتونس العاصمة، لكن سي علال شك في أن يكونا من عيون لعموري، فقام بتعيينهما في الجنوب الغربي وهو ما أغضب صاحبهما (عموري). مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق.

[4] تشكل "اللجان" كما جاء في محضر اجتماع مؤتمر الصومام 20 أغسطس/ أوت 1956)، إحدى الهيئات الرسمية لجبهة التحرير:" إن جبهة التحرير الوطني: عقيدة، قانون أساسي، قانون داخلي، هيئات الإدارة – المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق والتنفيذ، واللجان.."

Mohamed Harbi, Gilbert Meynier Le FLN.document et histoire 1954- 1962, Casbah Editions, Alger, 2004, p.243

ويتم إختيار أفراد الخلايا، من بين العناصر الأكثر نشاطا وأداء وإخلاصا، بعد أن يكونوا قد خضعوا للتجريب والمراقبة.[1] وتتبع الخلايا، نظام عمل في غاية السرية، بحيث لا يعرف أعضاءهم خاصة في المدينة، بعضهم البعض في غالب الأحيان.[2]

تقوم الخلايا بكل المهام المنوطة بها، بدء من الدعاية لصالح الثورة (توزيع المطبوعات الدعائية مثل صور جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، التعذيب والقتل والحرق، المأخوذة من بعض الجرائد) والتصدي للدعاية الاستعمارية، وبيع جريدة الثورة "المقاومة" ثم "المجاهد" وتبليغ أوامر الثورة ونشر أخبارها للجالية الجزائرية، إلى جمع الأسلحة، وجمع الاشتراكات، وحتى شراء البغال.[3]

أما الفوج، الذي يتكون عادة من ثلاث خلايا أو أكثر، فمهمته مناقشة المشاكل المطروحة أمام المناضلين، وإيجاد الحلول المناسبة لها بالسرعة اللازمة. وقد ساعدت هذه الفعالية، على تغلغل التنظيم وانتشاره بسرعة في أوساط الجالية الجزائرية المنتشرة في مختلف مناطق التراب التونسي، مما مكن من الاستفادة من دعم هذه الجالية، في تعزيز معركة التحرير الوطني.[4]

الناحية: تتشكل الناحية من مجلس يضم، رؤساء اللجان في القسمات، ومن هذه اللجان، يتم تفريع الخلايا، وتوجيه عملها. ويضم مجلس الناحية:

- لجنة التنظيم
- لجنة الدعاية والإخبار
- لجنة الشؤون الاجتماعية
- لجنة المالية
- لجنة الشبيبة

---

[1] كما يقوم عضو الخلية، بأداء القسم بواسطة المصحف الشريف على النحو التالي:" أقسم بالله أنني لا أخدع نظام الجبهة، وأن ألتزم بتنفيذ أوامرها، وأن أطيع مسؤوليها، وأن لا أفشي سرا من أسرار الثورة مهما كانت الظروف والأخطار التي تعرض لها". المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، منشورات المركز، الجزائر، ص.57

[2] الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.57

[3] مقابلة خاصة مع أحمد بن عاشور، المصدر السابق

[4] الإعلام ومهامه أثناء الثورة. المرجع نفسه، ص.59



2- التنظيـــم الإداري (المصالـــح):

وعرف إنشاء عدة مصالح: مصلحة الشؤون الاجتماعية، مصلحة الصحة، مصلحة اللاجئين، مصلحة القضاء، مصلحة الأمن، مصلحة الشؤون الرياضية والفنية.[1]

هذا وتجب الإشارة، إلى أنني وجدت صعوبة كبيرة في الفصل، أولا بين نشاطات مصالح فدرالية جبهة التحرير في تونس، ونشاطات المصالح الأخرى لجيش التحرير الوطني، إذ تتداخل النشاطات في الميدان في غالب الأحيان، نظرا لظروف وتعقيدات الحرب من جهة، وثانيا بين المقرات التابعة للفدرالية والمقرات التابعة لجيش التحرير الوطني، جهة بسبب توظيف المراجع (في غياب المصادر) الأجنبية خاصة، لتعبير"جبهة التحرير FLN" عندما تتحدث عن هياكل الثورة الجزائرية بصفة عامة. على أنني استعنت لتذليل هذه الصوبات، على تتبع التسلسل الزمني للأحداث لمحاولة الفصل بين الفدرالية وبين جيش التحرير الوطني.

- **مصلحـــة الشـــؤون الاجتماعيـــة:** وقد أعيدت هيكلتها وتنظيمها، بعدما كانت عبارة عن "نواة صغيرة" داخل جهاز جبهة التحرير الوطني.[2] وتعد هذه المصلحة، بمثابة المصلحة الأم التي تم إنشاؤها في البداية. وبعد خلق عديد المصالح الأخرى تبعا لتوسع نشاط الفدرالية، أصبح نشاط مصلحة الشؤون الاجتماعية، يتركز على تقديم العون والرعاية للجالية الجزائرية في تونس، وتم أرسال المحافظين السياسيين لتأطير وتجنيد الجالية الجزائرية (لاجئين ومهاجرين) داخل خلايا الثورة، المدنية والعسكرية. كما أرسلت المسعفات الاجتماعيات إلى مخيمات اللاجئين، لتمكين النساء والأطفال خاصة، من تجاوز الآثار النفسية السلبية الناجمة عن الظروف الاجتماعية القاهرة.[3] وفضلا عن هذا، اهتمت هذه المصلحة أيضا، بأبناء الشهداء والمجاهدين لإعدادهم سواء للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني، أو لإرسالهم للتكوين في المدارس والمعاهد العسكرية المتخصصة (الطيران، البحرية، والقوات البرية..) في البلدان الشقيقة والصديقة.[4] وقد توجه جزء من

[1] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق

[2] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر نفسه

[3] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر نفسه

[4]Mohamed Gantari, Vol.2. Op.Cit.P.767



مساعدة مصلحة الشؤون الاجتماعية كذلك، إلى الطلبة الجزائريين في تونس، الذين كانوا يزاولون دراساتهم في ظروف سيئة، فعملت على تمكينهم مما استطاعت اقتصاده من مساعدات اللاجئين، لكنها اضطرت بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، إلى توقيف هذه المساعدات بعد أن أخذت وزارة الثقافة على عاتقها، مسؤولية التكفل بالطلبة.[1]

- **مصلحــة الصحــة:** وهي من أولى المصالح التي سارعت فدرالية جبهة التحرير بتونس إلى إنشائها، نظرا لتزايد أعداد جرحى جيش التحرير الوطني، وانتشار مختلف الأمراض بين اللاجئين، جراء سوء الأوضاع المعيشية التي يعيشونها، في مناطق اللجوء. ولم تكن هذه الصورة، ببعيدة على مؤتمر الصومام (20 اغسطس/ أوت 1956) حينما أوجد مصلحة الصحة في كل اللجان (المجالس) الإقليمية الممثلة للثورة (المنطقة، الناحية، والأقسام).[2]

والحقيقة أن سي علال، لم يجد عناء كبيرا في تنظيم مصلحة الصحة بتونس، إذ هذه المصلحة كانت موجودة تقريبا منذ أواخر سنة 1956. وقد طلب أحمد مهساس عندما كان على رأس قاعدة تونس، من مسؤول الصحة بتونس الدكتور محمد الصغير نقاش، بوضع نظام صحي يستجيب "لمتطلبات الحرب" فأنشأ محمد الصغير نقاش، "المجلس الصحي" الذي تشكل من: الدكتور مصطفاي شوقي، والدكتور هدام تيجاني، والدكتور فرانز فانون، والدكتور جمال دردور، إلى جانب الأستاذ فتوي، أستاذ الحقوق. وترأس هذا المجلس، الدكتور محمد تومي إلى غاية نهاية 1957 (تاريخ مغادرته إلى الجزائر باتجاه الولاية الثانية) وخلفه على رأس المجلس، الدكتور تيجاني هدام. كما ضم المجلس أيضا، لجنة اجتماعية أشرفت على تنشيطها كل من السيدة مامية شنتوف، والسيدة خيرة مصطفاي، وهما قابلتان قامتا بتقديم خدمات كبيرة لفائدة المرضى والجرحى، من أفراد جيش التحرير ومن اللاجئين الجزائريين بتونس. وقد كلف المجلس بمهمة ترقية نظام صحي للثورة، يستجيب "لمتطلبات الحرب".[3]

---

[1] عقيب السعيد، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955- 1962، مؤسسة كوشكار للتوزيع، الجزائر، 2008، ص.147- 148

[2] محمد التومي، المصدر السابق، ص.44

[3] محمد التومي، المصدر نفسه، ص.52، 385



كما وجد سي علال في تونس، طاقم لا باس به من الأطباء وطلبة الطب والصيادلة الجزائريين، الذين التحقوا بالثورة عقب إضراب الطلبة في الــ 19 مايو/ ماي 1956، من أمثال الدكتور مصطفى (مصطفاي) شوقي، الدكتور محمد الصغير نقاش، الدكتور فرانز فانون، وتبعهم آخرون منهم: لااليام، تومي، عبد الوهاب، قاضي، ولد رويس، رجيمي، وهراني، بن سالم، بلحسين، منتوري، آيت إيدير على، علي العقبي، شنتير، وإيلول. إلى جانب بعض طلبة الصيدلة من أمثال، براشمي وآخرون.[1] وقد عين علي مشيش، مسؤولا على "مصلحة الصحة" في فدرالية جبهة التحرير. وقد تركز عملها على جبهتين: الأولى وتمثلت في إرسال الأطباء الجزائريين إلى المستشفيات والمراكز الصحية بالحدود، سواء التابعة منها لجيش التحرير الوطني أو التابعة للدولة التونسية، أما الثانية فكانت تقوم على توجيه المرضى الجزائريين من اللاجئين إلى المستشفيات والمراكز الصحية التونسية.[2]

وقد استفادت مصلحة الصحة التابعة لفدرالية جبهة التحرير بتونس، من مساعدات المصالح التونسية المختصة، خاصة ما تعلق بتوجيه المرضى واللأطباء، وتنسيق العمل مع الجهات المختصة، مما مكنها من الاستفادة من إجراءات التيسير التي منحتها إياها السلطات التونسية، لاستغلال خدمات مراكزها الصحية ومستشفياتها في مختلف المناطق كما هو الحال في مستشفيات: تونس العاصمة، سوسة، سفاقص، الكاف وغيرها، التي خصصت أجنحة خاصة للجرحى الجزائريين، بدعم من مسؤول الصحة العسكرية التونسية بمستشفى لحبيب ثامر، الدكتور حجري، والدكتور بن قطاط، من مستشفى سفاقص، اللذين كانا يقفان جنبا إلى جنب مع زملائهم الجزائريين في قاعات العمليات الجراحية. هذا بالاضافة إلى، بعض الهياكل التي سخرتها السلطات التونسية، لفدرالية جبهة التحرير بتونس لاستغلالها في مختلف نشاطاتها، كقصر "المرناق" غرب العاصمة تونس الذي وضعته السلطات التونسية، تحت تصرف جبهة التحرير، وتم تخصيصه

---

[1] محمد التومي، المصدر السابق، ص.52. وكذلك، سعيدي مزيان،" المؤسسات المدنية للثورة الجزائرية بتونس (1955– 1962)"، في: مجلة دراسات وأبحاث ISSN:1112-9751، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 25 ديسمبر 2016، السنة الثامنة، ص.03.

[2] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق



لمصلحة الشؤون الاجتماعية. كما استفادت لفدرالية جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى ولنفس الغرض، من بعض الهياكل التي كان يمتلكها جزائريون، مثل مزرعة النقيب العقبي (آخ الدكتور علي العقبي، الذي التحق بالحدود الشرقية) قرب القيروان، التي تتربع على مساحة 500 هكتار، قام وضعها صاحبها بوضعها على ذمة فدرالية جبهة التحرير، فقررت اللجنة الاجتماعية استغلالها لأغراض طبية واجتماعية..[1]

واصلت مصلحة الصحة لفدرالية جبهة التحرير مهامها على هذا النحو طوال سنتي 1957 و1958، وهو التاريخ الذي انتهت فيه من توزيع العدد الأكبر من الأطقم الطبية على الوحدات القتالية، مما مكن هذه الأخيرة من إنشاء مراكزها الصحية الخاصة تقريبا. وتم تدعيم هذه المراكز، بأعداد الممرضين الذين جرى تكوينهم في مدرسة الصحة بضواحي الكاف، التي أنشأها الدكتور نقاش.[2] ومعه إنصرف دور مصلحة الصحة بفدرالية تونس، إلى مسائل التنسيق مع الجهات التونسية، إلى الاهتمام بأوضاع اللاجئين.

- **مصلحـــة اللاجئيـــن:** مع تزايد عمليات القتل والتشريد التي يمارسها الجيش الفرنسي في الجزائر بحق السكان الجزائريين[3]، تزايدت أعداد الفارين إلى تونس، ولم يعد باستطاعة لجنة الشؤون الاجتماعية، التي تم إنشاؤها في البداية لهذا الغرض، الاستجابة للحاجيات الكبيرة للاجئين، فلجأت فدرالية جبهة التحرير في بداية 1958، إلى إنشاء مصلحة خاصة باللاجئين، تشرف على مختلف شؤونهم، بالتعاون مع مصلحة الصحة وهيئة الهلال الأحمر الجزائري (الهلال الأحمر أصبح تابعا بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، لوزارة شؤون المغرب العربي التي يشرف عليها عبد الحميد مهري، بعدما كانت تحت

---

[1] محمد التومي، المصدر السابق، ص.46، 52

[2] مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي بمقر متحف المجاهد بسوق أهراس بتاريخ 2016/12/15

[3] كتبت الصحفية السويدية، كريستيانا ليلستيريا، وهي تتحدث في إحدى معسكرات اللاجئين (لم يشر فانون أين يقع المعسكر) إلى آلاف اللاجئين الجزائريين، تقول:"وكان الذي يلي في السلسلة، صبيا في السابعة من العمر، موسوما بجروح عميقة نتيجة ربطه بسلك فولاذي بينما كان الجنود الفرنسيون يذلون ويقتلون والديه وإخوانه، في حين وقف ضابط يمسك له عينيه مفتوحتين بالقوة على المشهد لكي يراه ويتذكره طويلا.. وهذا طفل حمله جده خمسة أيام وخمسة ليال بطولها حتى أوصله إلى المعسكر.. يقول الولد" انني لا اشتهي إلا شيئا واحدا وهو أن أتمكن من تقطيع جندي فرنسي إلى قطع، إلى نتف صغيرة جدا". فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرقوط، منشورات ANEP، الجزائر، 2004، ص.13



إشراف الطيب الثعالبي منذ أن كان في المغرب) الذي أنشئ هو الأخر لذات الغرض. وفي شهر مايو/ ماي من نفس السنة، ونظرا للمعوقات والمشاكل التي واجهتها جبهة التحرير مع السلطات التونسية، فيما يخص تحويل المساعدات للاجئين الجزائريين، خاصة مسألة الإعفاءات الجمركية للمساعدات التي ترسلها الجمعيات والدول الأجنبية، لفائدة اللاجئين الجزائريين (وكان يجب انتظار مرسوم الامتياز الجمركي الذي صدر في 11 نوفمبر 1960، الذي أعفى المساعدات الموجهة للهلال الأحمر الجزائري من التخليص الجمركي)[1]، فقد قامت لجنة التنسيق والتنفيذ، بالترفيع في مستوى التمثيل الإداري للاجئين، فأنشأت هيئة عليا للاجئين، تتكون من لجنتين، واحدة مقرها في تونس، والثانية في ومراكش بالمغرب الأقصى. وقد تكونت كل لجنة من: طبيب عضو في الهلال الأحمر الجزائري، يسهر على الحالة الصحية للاجئين، وتقني مكلف بإحصاء وتنظيم المساعدات، وعضو مكلف بالعلاقات العامة وجمع مختلف المساعدات، وعضو مكلف بالشؤون الثقافية.[2] وقامت هذه المصلحة، بإحصاء وتنظيم الجالية وفقا للتنظيم الإقليمي الذي أنشأته (المناطق والنواحي..)[3]

هذا وقد شهدت الجزائر، حركة لجوء نحو تونس بدء من سنة 1955، من مناطق الاوراس والنمامشة، ثم توسعت إلى كامل منطقة الشمال القسنطيني، (خاصة بعد حملة المطاردات والانتقام التي باشرتها السلطات الاستعمارية عقب انتفاضة الشمال القسنطيني في الـــ 20 أغسطس/ أوت 1955)، وإلى وهران، وبدرجة أقل القبائل والجزائر العاصمة. وابتداء من سنة 1956، تضاعفت أعدد اللاجئين لتصل إلى 60.000 في أكتوبر1957، ثم 70.000 في أكتوبر1958 و150.000 في أكتوبر 1959، لتبلغ مداها: إلى 175.000 في يناير/جانفي 1962.[4] وقد توزعت أعداد اللاجئين، على مختلف المناطق التونسية خاصة على حوافي الجبال في المناطق الحدودية، وأنشأت أكواخا من أخشاب الغابات المحيطة. وهؤلاء، كانوا أكثر بؤسا وحرمانا، بسبب انعدام المساعدات

[1]Farouk Benatia, les actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954- 1962), Editions Dahlab, p.96
[2] Farouk Benatia, ibid.p.95-96, et aussi Haggui Djamel, les relations. Op.Cit.P.227
[3] Mohamed Guentari, Vol2. Op.Cit. P.666-767
[4] Haggui Djamel, les relations. Ibid.P.227-228



وتواجدهم بعيدا عن المدن، مما صعب من مهام الهلال الأحمر التونسي الذي كان يشرف على إيصال المساعدات، إلى اللاجئين الجزائريين، بعد أن أصرت السلطات التونسية، على أن تتكفل بمفردها، بتوزيع المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية، بحجة العوائق القانونية التي تحول دون تكفل جبهة التحرير مباشرة بالجزائريين المقيمين على التراب التونسي، كون الأمواج الأولى من المهاجرين الجزائريين، ما يزالون بمنظور القانون الفرنسي، رعايا فرنسيين ولا يحق لجبهة التحرير الإشراف عليهم. وغيرها من الإشكالات القانونية الأخرى، فضلا عن أن السلطات التونسية لم تكن تعترف إلا بوجود 100 ألف لاجئ فقط على أراضيها، وهو العدد الذي تقدمه للمنظمات الدولية، مما أثر على حجم المساعدات الموجهة للاجئين، وكذا على توزيع هذه المساعدات على اللاجئين في كامل مناطق انتشارهم.[1] لكن السلطات التونسية، وأمام عجزها عن التكفل باحتياجات اللاجئين، أقرت لجبهة التحرير الوطني في إطار المنظمة المدنية، بسلطة الإشراف على المستوطنين الجزائريين في تونس، وعلى اللاجئين حديثي العهد.[2] هذا وقد عرفت المناطق الحدودية، أكبر موجة نزوح عقب قنبلة ساقية الحدودية، أين تقاطرت أعراش وقبائل مناطق شمال وجنوب تبسة: دوار قوراي، الدير، الكويف، مرسط، المريج، بكارية، الماء الأبيض، بحيرة الأرنب، تازبنت، وغيرها، واستقرت جميعها في المناطق القريبة منهم، على الشريط الحدودي داخل التراب التونسي، في كل من: سبيطلة، القصرين، تالة، حيدرة، فريانة وشكلوا قرى صغيرة خاصة بهم[3]

وقد اختلفت أوضاع اللاجئين الجزائريين في تونس، ففي الشمال الذي لجأت إليه أعداد كبيرة من اللاجئين في شكل مجموعات صغيرة، لم يتم تجميعها في "مخيمات التركيز"، خوفا عليهم من الانتقام، لذلك استقرت هذه المجموعات عند جنبات الجبال داخل أكواخ بنوها من الخشب ونبات الديس، وصعب بعدها عن المراكز الحضرية، من عملية إحصاء هؤلاء اللاجئين وتقديم المساعدات لهم. أما قرب المناطق الحضرية، كما هو

---

[1]Farouk Benatia,op.Cit.P.93-94

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية – المغاربية. المرجع السابق، ص.266

[3] جريدة المجاهد، عدد 14(15 ديسمبر1957)، ص.04. وكذلك، جريدة المجاهد، عدد 20 (15 مارس 1958)، ص.06



الحال في ساقية سيدي يوسف، سبيطلة، القصرين، عين سلطان، واد بغلة، الفروحة، وكاف النسور، فقد قامت السلطات التونسية ببناء قرى لهم من الخيم، لتسهيل عمليات توزيع المساعدات الغذائية والألبسة والإسعافات الطبية. كانت هذه المساعدات، تصل هذه القرى بشكل كاف، سواء ما تعلق بالأكل أو الألبسة. أما التغطية الصحية، فلم تكن كافية خاصة أمام انتشار أمراض السل، والتهاب العيون، لقلة وضعف المراكز الصحية التي تتوفر عليها جبهة التحرير الوطني.[1]

جدول انتشار اللاجئين الجزائريين على التراب التونسي في سنة 1957[2]

الموقع / المكان	التعداد	النسبة %
تونس العاصمة	4087	6
بنزرت	80	-1
باجة	274	-1
سوق الأربعاء (جندوبة حاليا)	11000	15
الكاف	350000	48
سبيطلة	8465	7
قفصة	10529	14
توزر	2000	2.5
قابس	12	-1
القيروان	314	-1
سوسة	511	-1
الوطن القبلي (كاب بون)	166	-1
صفاقس	718	-1
المجموع	**73156**	**100**

نقلا عن جريدة الصباح التونسية ليوم 29 مارس 1958

[1]Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie.Op.Cit. P.05

= وكذلك إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص.329

[2] Haggui Djamel, Les algériens. Ibid.P. 04



– **مصلحـــة الشـــؤون المدنيـــة:** ويشرف عليها، أحمد الحسين (وهو من شيوخ جمعية العلماء) مهمتها، تنظيم الشؤون المدنية العامة للاجئين، كتسجيل الولادات والوفيات، والزواج والطلاق، وغيرها.[1]

– مصلحة الأمن: يشرف عليها الشاب، محمد بن يحي (من شلغوم العيد، ولاية ميلة حاليا)، وتتوزع مهام هذه المصلحة بين:

– الشرطة: ومهمتها، مراقبة الآداب والسلوكات العامة للجزائريين فوق التراب التونسي، مثل الالتزام بعدم التردد على الحانات، وعدم التشاجر..

– قاضي التحقيق: وتولاه، عبد المجيد رافع (من سوق أهراس)

– سجن الدندان: ويقع غرب العاصمة تونس، وهو سجن خاص بالمحبوسين المحكوم عليهم بالسجن النافذ في الأحكام لا تتجاوز مدتها الشهرين، وكذلك بالمتهمين المحبوسين على ذمة التحقيق. من ذلك مثلا أن الضباط المتهمين في قضية "محمد عموري"[2]، منهم: محمد دراية، محمد الشريف مساعدية، عبد الله بلهوشات وآخرين، (الذين جرت محاكمتهم لاحقا وحكم عليهم بأحكام تتراوح بين العام والعامين سجنا، وحول الكثير منهم إلى جبهة مالي التي استحدثت في بداية 1960 كما رأينا سابقا) قد أودعوا سجن الدندان، خلال عمليات التحقيق، وقد زارهم سي الطيب للوقوف على ظروف حبسهم.[3]

---

[1] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق. وكذلك Mohamed Guentari, Vol.2. Op. Cit.P.767

[2] أما العقيدان محمد عموري وأحمد نواورة، والرائدان، محمد عواشرية، ومصطفى الأكحل، فقد جرى استنطاقهم في كهف أسفل فندق في شارع سويسرا في قلب العاصمة تونس (وهو المكان المفضل لبن طوبال لاستجواب متهميه، وتم فيه كذلك، استنطاق أعضاء (من المتعاونين معهم، من الجزائريين) ما عرف بشبكة الجوسسة "ماجينطا" (Magenta) قبل أن تقوم السلطات التونسية بسحبهم من بن طوبال، خوفا من وقوع أزمة دبلوماسية مع السلطات الفرنسية)، حولوا بعدها إلى جهات غير معلومة إلى أن أعدموا في منتصف مارس 1959.

Jacques Duchemin, op.cCit.P.290

[3] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق

ج- الجمعيـــات، المنظمـــات والاتحـــادات، الجماهيريـــة:

- **الهـــلال الأحمـــر الجزائـــري (CRA):** في البداية يجب الإشارة إلى أن الهلال الأحمر الجزائري في تونس، وبالرغم من أنه كان تابعا تنظيميا وإداريا للتنظيم الأم الذي تم إنشاؤه في المغرب الأقصى، إلا أن إشرافه على فدرالية جبهة التحرير بالمغرب الأقصى، أعطى لسي علال سلطة أدبية على فرع الهلال الأحمر الجزائري بتونس. لكن وبعد نقل مقره إدارته من المغرب إلى تونس في أواخر سنة 1958، أصبح الهلال الأحمر الجزائري تحت الإدارة المباشرة لوزارة عبد الحميد مهري لشؤون شمال أفريقيا، في الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تأسست منذ فترة قصيرة. هذا وكان واضحا، أن النجاح الذي حققه سي علال في تونس من جهة، والضعف والفوضى التي وقع فيها الهلال الأحمر الجزائري في المغرب، هو من دفع بالحكومة المؤقتة، إلى نقل إدارة الهلال الأحمر إلى تونس، لإعطاء حركية أكبر لعمليات الإغاثة والمساعدة، للأعداد الكبيرة من اللاجئين الجزائريين بتونس.

وقد جاءت فكرة إنشاء الهلال الأحمر الجزائر، في إطار استغلال كل الوسائل المتاحة لتقوية جانب معركة التحرير التي تخوضها جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي. وقد عبر بيان أول نوفمبر 1954، عن ذلك صراحة حين قال أنه: " ونظرا للظروف الداخلية والخارجية، فإن استمرار الكفاح يجب أن يتم باستعمال كل الوسائل، إلى غاية تحقيق الاستقلال..".[1]

وفضلا عن ما يتيحه الهلال الأحمر الجزائري من الاستفادة من غوث المنظمات الدولية للاجئين، فإنه في المقابل – وهو الأهم- جاء أيضا ليتيح للجزائريين، كسب فضاء مهم لتدويل القضية الوطنية، من على مختلف منابر هيئات الإغاثة الدولية، ومن ثمة، تمكين الثورة الجزائرية من دعم مادي وسياسي في آن واحد، من خلال الدفع بمنظمات الإغاثة للضغط على حكومات بلدانها، باتجاه دعم مطلب الشعب الجزائري في تحقيق مصيره بقيادة جبهة التحرير الوطني. وفي هذا السياق، قام مسؤولون جزائريون في مدينة تيطوان المغربية في سبتمبر 1956، بتكليف الآخ شنقريحة (سي عبد القادر) بالاتصال بالدكتور بن سماعين (اسماعيل)، الذي اتصل هو الآخر بالصيدلي عبد الله مراد، وقام

[1] Farouk Benatia,op.Cit.P.174



الاثنان بصياغة وتوجيه أول قانون أساسي (مستوحى من النظام الأساسي التونسي)، بإسم " القانون الأساسي المؤقت للهلال الأحمر الجزائري"، إلى قيادة الولاية الخامسة في منتصف أكتوبر(1956). وفي الـــ 11 ديسمبر من نفس السنة، وافقت لجنة التنسيق والتنفيذ على إنشاء الهلال الأحمر الجزائري، وألزمته بضرورة احترام الأوامر التي تصله من قيادة الثورة، والعمل وفق قوانين منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية.[1] غير أن التنصيب الرسمي لأعضاء مكتب الهلال الأحمر، لم يتم إلا في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، في الـــ 25 سبتمبر 1957 أين أعلن عن تشكيل الهلال الأحمر الجزائري برئاسة عمار بوقلي (أو/ بوكلي).[2] وفي الـــ 22 ديسمبر1957، استقرت اللجنة بمدينة طنجة بالمغرب، وأودعت في الـــ08 يناير/جانفي (1958) نظامها الأساسي لدى عمالة طنجة، لتعلن الصحافة بعدها، عن ميلاد "جمعية الهلال الأحمر الجزائري" والتي بدأت على الفور، في توجيه نداءات الإغاثة وطلب المعونات من مختلف الدول والهيئات.[3]

وقد تكّون مجلس الهلال الأحمر الجزائري من:[4]

- الرئيس: بوقلي (بوكلي) حسان عمار
- النائب الأول للرئيس: بن باأحمد
- النائب الثاني: بوقرموح مولود
- الأمين العام: مكاسي مصطفى
- الأمين العام المساعد: الدكتور أوهيبي جلول
- أمين المال الرئيسي: بلول آكلي

المساعد الأول لأمين المال: ميدون قندوز محمد

المساعد الثاني لأمين المال: براشمي مفتاح أمين

---

[1] Farouk Benatia, ibid.P..80

[2] بقلم أمين، تاريخ الهلال الأحمر الجزائري، من موقع أحلى منتدى Ahla Montada.com بتاريخ 15 أبريل/ أفريل 2010

[3] Farouk Benatia,op.Cit.P.81

[4]Farouk Benatia, Ibid,P.83



بالاضافة إلى الأعضاء المقيمين وهم: الدكتور بن تلمي جلالي، الدكتور هدام عبد السلام، الدكتور عبد الوهاب بشير، الدكتور هدام تيجاني، عباس تركي، فتوي، بن يخلف حبيب، الساعد إسعد، الأنسة بن حاجي زبيدة، السيدة شنتوف.

وفي تقرير للحكومة المؤقتة مؤرخ بتونس في الــ 15 أكتوبر 1958، أُنتقد عمل الهلال الأحمر بالمغرب، وأكد عبد الحميد مهري (وزير شؤون المغرب العربي) أن لا أثر لتعليمات اللجنة المركزية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين. كما تعرض مكتب الهلال الأحمر الجزائري بالرباط، إلى انتقادات اللجنة الدولية الصليب الأحمر(CICR)، التي طالبت بأن يتم تقديم القانون الأساسي بإسم جبهة التحرير الوطني. وعلى إثر هذه الانتقادات، قررت الحكومة المؤقتة، نقل مقر الهلال الأحمر الجزائري إلى تونس العاصمة مع إدخال تغييرات طفيفة على قانونه الأساسي، تمشيا مع القانون الأساسي للهيئة الدولية للصليب الأحمر.[1] من جهة أخرى، ظل الهلال الأحمر الجزائري، يواجه رفضا[2] من طرف الصليب الأحمر الدولي، بحجة أن قوانين اللجنة الدولية لا تعترف بجمعيات الهلال والصليب الأحمر، إلا على أراضي دولة مستقلة، ولا يمكن الاعتراف في حالة الهلال الأحمر الجزائري، لأنه لم" ينشأ لا على أرض الجزائر، ولا من قبل حكومة وطنية".[3] غير أن هذا، لم يحول دون مواصلة الهلال الأحمر لنشاطاته بإصرار منقطع النظير.

وقد استطاع الهلال الأحمر الجزائري، تجاوز إشكالية الاعتراف هذه، أولا، بفضل الدعم الذي لقيه من دول أوروبا الشرقية (بلدان الديمقراطيات الشعبية) المساندة للثورة الجزائرية – منذ بدايتها– على غرار ألمانيا الشرقية، الصين، يوغسلافيا، المجر، رومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وتعاملت هذه البلدان بطريقة مباشرة مع الهلال الأحمر بواسطة هيئات الصليب الأحمر لبلدانها، حيث كانت المساعدات، تصل إلى تونس بإسم الهلال الأحمر الجزائري مباشرة.[4] وهو ما مكنه من الانخراط في نشاطات هيئات الصليب الأحمر،

---

[1] Farouk Benatia,op.Cit.P.82

[2] وقد رد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالرفض على رسالة للهلال الأحمر الجزائري مؤرخة في الــ 29 أبريل/أفريل 1957 بالرفض. Farouk Benatia ibid.P.177

[3] Farouk Benatia, ibid, p.83-84

[4] جريدة المجاهد، عدد 36 (07/ 12/ 1959)، ص. 11



بطريقة غير مباشرة. وثانيا، بفضل التضامن العربي الذي مكن الهلال الأحمر الجزائري، من المشاركة في نشاطات الهيئة الدولية للصليب الأحمر، حيث تكفل مندوب الشرق الأوسط للهلال الأحمر، بالسعي إلى تمكين إنضمام كل من: بوقلي، بن بأحمد، بن تامي، أوهيبي، براشمي، بن حاجي، وبن سماعين، لوفود الهلال الأحمر العربية.[1] وهو ما مكن الهلال الأحمر الجزائري، من المشاركة في أشغال المؤتمر الدولي الـــ 19 للصليب الأحمر الدولي بنيودلهي (أكتوبر 1957)، أين استطاع الهلال الأحمر الجزائري بالتعاون مع وفود الدول العربية (خاصة تونس والمغرب)، من إيصال حقيقة الأوضاع المزرية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، واقناع هيئات الإغاثة الدولية، بتبني نداء عالمي لإغاثة اللاجئين الجزائريين. وقد استجابت أربعون هيئة إغاثة دولية لهذا النداء، وتقاطرت على اللاجئين الجزائريين، ألاف الأطنان من المساعدات من مختلف البلدان. والجدول التالي يوضح جانبا من هذه المساعدات المالية:[2]

الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر	التاريخ	القيمة (بالدولار)
الولايات المتحدة الأمريكية	1958/07/01 -16/ 02/ 1959	30.516
كندا	05/ 02/ 1959 -1959/04/28	26.640
السويد	1958/02/15- 04/15/ 1959	25.000
سويسرا	1959/04/14- 1959/07/10	17.778
العراق	مارس 1959	13555

بالإضافة إلى مساعدات من: النرويج، نيوزيلندا، استراليا، أفغانستان، لوكسمبورغ، إتحاد جنوب أفريقيا، إيران، تايلاندا، اللاوس، رومانيا، الأردن، كوريا الجنوبية، لبنان.. إلخ.

هذا وتجب الإشارة أيضا، إلى أنه وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات التونسية على مختلف المستويات، لتأمين المساعدات الموجهة للاجئين الجزائريين، إلا أنه ونظرا للحجم الكبير للمساعدات الدولية، فإن جزء منها لم يصل للاجئين (ربما لضعف تونس ولحاجتها إلى شيئ من هذه المساعدات). من ذلك أن رئيس الهلال الأحمر

---

[1] Farouk Benatia op.Cit,.P.101
[2] Farouk Benatia, ibid, p.103



الجزائري، وجه في نهاية ديسمبر 1958، رسالة للحكومة المؤقتة الجزائرية، يعبر فيها عن استيائه من عدم استلامه لشحنات من المساعدات المصرية تمثلت في 2000 طن من القمح، و250 طن من السكر، و20000 غطاء، و1500 لباس، موجه للاجئين الجزائريين.[1]

وقد لعب الدعم الإعلامي الذي قدمته الصحافة الحرة العالمية للهلال الأحمر الجزائري، في نقل مأساة اللاجئين الجزائريين في تونس وفي المغرب من جهة، وتعقد قضية إدارة الأسرى (الفرنسيين لدى جبهة التحرير الوطني)، وفضح الانتهاكات الفرنسية لقواعد الحرب من جهة أخرى، في دفع هيئة الصليب الأحمر الدولية إلى القبول بعضوية الهلال الأحمر الجزائري في الـــ 20 يونيو/ جوان 1960، بعد أكثر من خمس سنوات من التجاهل[2]، وأمكن بذلك للهلال الأحمر الجزائري، أن يعطي بحق للثورة الجزائرية، الطابع الإنساني الذي حاولت الدعاية الفرنسية الاستعمارية، تجريدها منه.[3]

-**إتحاد الطلبة الجزائريين (UGEMA):** لست هنا بصدد تتبع آثار ودور الطلبة الجزائريين في تونس (بمختلف انتماءاتهم ومستويات تمدرسهم) فهذا موضوع يطول الحديث فيه وقد أسهبت فيه دراسات سابقة.[4] ولعل ما يعنيني في هذا الموضوع، ما تعلق بنشاط الطلبة الجزائريين بتونس، بداية من سنة 1957، تاريخ إنشاء فرع تونس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، بعد حل جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين (التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي تأسست منذ 1934) بسبب الخلافات والصراعات التي ظهرت على عملها[5] من جهة، وبسبب ما اعتبرته جبهة التحرير

---

[1] Farouk Benatia,ibid.P.105

[2] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية، الثورة الجزائرية والقانون الدولي 1960-1961، ط2. دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص. 281- 282

[3] جريدة المجاهد، عدد (خاص) 54(11/01/ 1959)، ص.09.وكذلك Farouk Benatia,op.Cit.P.178

[4] نلمح هنا إلى دراسة: خير الدين شترة، حول الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة، والتي هي دراسة قيمة متضمنة في ثلاثة أجزاء، ونظرا لضيق المساحة المخصصة لموضوع الطلبة في موضوع بحثنا، فقد فضلنا الاعتماد على إحالة القارئ إلى هذه الدراسة المستفيضة.

[5] حول موضوع الخلافات داخل جمعية الطلبة الزيتونيين، يرجى العودة إلى، خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة، ج2. ص.1262- 1286

الوطني، بالتوجه غير السياسي لها[1]، فقررت في الـــ 08 مايو/ماي 1957، حل جمعية الطلبة الجزائريين (الزيتونيين)، وتكونت لجنة تحت إشراف جبهة التحرير، لوضع القانون الأساسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس، بما يتوافق وفلسفة الثورة في التنظيم، تم على إثره، إنشاء فرع الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس، الذي ترأسه عبد الرحمن شريط. وكان مقر الإتحاد بـــ 26 شارع الصديقية بتونس العاصمة.[2]

وقبل هذا، كان الطلبة الجزائريين في تونس، قد عانوا أيما معاناة بسبب العوز المالي، فلم يكن بوسع الكثير منهم دفع كراء الإيواء، وأصبحوا مجبرين على الاحتشاد في مجموعات من 6 إلى 10 أشخاص في الغرفة الواحدة، في "لوكالات" المدينة (Les oukala)، ومنهم من وجد نفسه في الشارع، بعدما عجز حتى عن دفع ثمن هذه الغرف. وقد سعت جمعية الطلبة الزيتونيين (قبل حلها) من خلال نداءاتها المتكررة للسلطات التونسية، إلى تحسين أوضاع الطلبة الجزائريين. وفي هذا الإطار، استقبل وزير التربية التونسي لمين الشابي (1956- 1958) كل من أحمد فريحة، إبراهيم زعبوب، يحي بوعزيز، ومحمد الأخضر السائحي(وهم من بين الطلبة الذين التحقوا بالاتحاد فيما بعد). وتبعا لذلك، وافق وزير التربية التونسي، على تسهيل عودة الطلبة الجزائريين العائدين من الإضراب (مايو/ ماي 1956) في الجزائر، وكذا تمكين 500 طالب من وجبتي إطعام في كل يوم.[3] هذا وتقدر الإحصائيات، التي تبقى غير دقيقة لعوامل كثيرة لا يتسع المكان للحديث عنها، أعداد الطلبة الجزائريين الذين مروا على جامع الزيتونة والمعاهد التابعة له منذ 1954 إلى 1956، بنحو 1545 في نهاية 1956، بينما يقدر عدد الطلبة الذين يزاولون دراساتهم في الجامعات التونسية (وهم الطلبة الذين يحوزون صفة "الطالب"

---

[1]على أن هذا، لا يعني انعزال أعضاء جمعية الطلبة الزيتونيين عن العمل الثوري، فقد قدمت هذه الجمعية، الكثير من الشهداء، منهم على سبيل المثال: قاسم كورطال، أحمد عواق، محمد الزاهي الميلي، صالح بوذراع، الهادي عباس، عمار شطيبي، قاسم رزيق، وغيرهم كثير. كما لبى الطلبة الزيتونيون نداء جبهة التحرير الوطني، وعملوا في مختلف مصالحها كالإدارة، والقضاء، والصحة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية – كما رأينا سابقا. خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة، ج2. المرجع السابق، ص.1448- 1450. وكذلك

Djamel Haggui, les algériens en Tunisie. Op.cit.p. 19

[2] محمد عقيب، المرجع السابق، ص.147

[3]Haggui Djamel, les algériens en Tunisie. Ibid.P.16- 18

والتابعين لجبهة التحرير الوطني) خلال السنة الدراسية 1956- 1957، بنحو 560 طالب.[1]

وبدء من منتصف 1958، أعادت فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس، هيكلة الطلبة في نظام خاص،، يشبه نظام الناحية المستحدث في الأقاليم، يتكون من عدة لجان على رأس كل منها مسؤول، كلجنة التنظيم، ولجنة الشؤون الاجتماعية، ولجنة السياسة ولجنة الدعاية والأخبار، بعدما كانوا قبل هذا، مندمجين مع باقي الفئات الأخرى.[2] وقد تدعم الإتحاد الطلابي في تونس، بالكثير من الكوادر الفارة من فرنسا، بعد حل التنظيم في يناير/ جانفي 1958[3]، وأصبح التنظيم بالكامل، ينشط إنطلاقا من تونس.

وكونه منظمة تهتم بشؤون الطلبة، فقد سعى الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين، إلى تحسين ظروف تمدرس الطلبة وتمكينهم من المنح الدراسية، من خلال حشد دعم المنظمات الطلابية الدولية. ولأجل ذلك، انخرط الإتحاد في فدرالية الطلبة لشمال أفريقيا التي تأسست في الاجتماع الذي عقد بتونس من31 ديسمبر1957 إلى 02 يناير/جانفي 1958، واستطاع الإتحاد داخل هذا الفضاء، القيام بالنشاطات السياسية المشتركة وتقديم العرائض، وتنظيم الموائد المستديرة والاجتماعات. وقد توج هذا النشاط، بمصادقة الفدرالية في اجتماعها الثاني بالرباط من 08 إلى 10 يوليو/ جويلية 1959، بالإجماع على قرار يطالب حكومات دولها، بالعمل من أجل استقلال الجزائر كشرط لبناء مغرب عربي متحد.[4] كما أنشأ في سنة 1958 " لجنة دعم الطلبة الجزائريين" بالتعاون مع ممثلي إتحاد الطلبة والهلال الأحمر التونسيين. هذا وقد انخرط من جهة أخرى، الإتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين بتونس، سريعا في النشاط السياسي، بفضل تمرس وحركية أعضائه في النضال. ففي تونس، قامت البعثة بتعبئة أعضائها للقيام بنشاطات مساندة للطلبة الجزائريين المضربين والمسجونين في السجون الفرنسية، والإعلان عن يوم أول نوفمبر من كل سنة، كيوم إضراب وطني. كما تمكنت بعثة إتحاد الطلبة المسلمين

---

[1] خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون في جامع الزيتونة. ج2. المرجع السابق، ص.937

[2] عقيب السعيد، المرجع السابق، ص.150

[3] Guy Pervillé, Les étudiants algériens de l'Université française 1880-1962, Casbah Editions, Alger, 2009, p.188

[4] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.24



الجزائريين في تونس، من إقناع مختلف تنظيمات المجتمع التونسي، كالاتحاد العام للطلبة التونسيين (UGET)، والإتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) بالإضافة إلى تنظيمات أخرى كالمحاماة، والقضاة، والمهندسين، الكشافة، بتبني القضية الجزائرية ضمن أجندتها السياسية وإصدارها في نهاية اجتماعات لجانها التنفيذية، بيانات تدين الحرب الاستيطانية في الجزائر.[1]

أما على المستوى الدولي، ونتيجة لتشنيعها بقضية حل التنظيم من قبل السلطات الفرنسية، والملاحقات التي طالت أعضائه، فقد استطاع (UGEMA) انطلاقا من تونس من استغلال تعاطف المنظمات الطلابية الدولية معه والتعريف بالقضية الجزائرية، خاصة وأن الإتحاد الطلابي، لم يتردد في التعبير عن أن مآسيه إنما هي بسبب ما يتعرض له وطنه من احتلال. وهو ما عبر عنه رئيس الإتحاد (آيت شعلال) في مؤتمره الرابع في يوليو/جويلية 1960 بقوله:".. فإنه كذلك على المستوى الدولي، كان هدفنا الأول، تدعيم الثورة الجزائرية بجعلها معروفة عبر العالم. كان علينا إنهاء الخدع القديمة بـــ " الوجود الحضاري للاستعمار" وأن نظهر للعالم صورة شعب يخوض واحدة من معاركه المجيدة.. وجب على الطلاب في العالم أن يعرفوا الجرائم ضد الإنسانية التي تقترف يوميا في الجزائر، وهذا حتى يأخذوا مسؤولياتهم ويقدموا كل جهدهم، لوضع حد لهذه المجزرة في حق الشعب الجزائري. هدفنا واضح: إعلام وشرح واقع الجزائر المأساوي، وإزالة الغموض عن عالم الطلبة الذي ينظر نظرة خاطئة عن فرنسا الاستعماري، وكسب التعاطف لقضيتنا، والحصول على التزام ملموس من المجموعة الطلابية العالمية بالوقوف إلى جانبنا في المعركة التي نخوضها".[2]

وقد دعم الطلبة الذين يزاولون دراستهم بالخارج في إطار المنح التي تحصلوا عليها من قبل الاتحادات الطلابية الدولية، الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في البلدان التي يزاولون دراستهم بها، وأصبحوا بفضل تكوينهم السياسي وثقافتهم العالية[3]، ناشطين دبلوماسيين، وسفراء "رسميين" للثورة الجزائرية أكثر مما كانوا طلبة ونقابيين.

---

[1] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Ibid.p.21, 23

[2] Guy Pervillé, op.Cit.P.182

[3] على أنه ينبغي من جهة أخرى، الإشارة إلى بعض السلوكات السيئة للطلبة الجزائريين في بعض الدول الغربية. وهو ما أشار إليه مسؤول التنظيم مسعود آيت شعلال في التقرير الذي رفعه للحكومة المؤقتة بتاريخ الـ 18=

وشكلت الفرق التي تم إنشاؤها في الجامعات الأجنبية، شبكة نفوذ كملت المهام الدائمة للحكومة المؤقتة الجزائرية".[1] وقد دفع هذا لالدوائر الاستعمارية، إلى عمليات تصفية للطلبة النشطين في العواصم الغربية، بواسطة منظمة "اليد الحمراء" الإرهابية، مثل محاولة إغتيال ممثل "UGEMA" في نيويورك محمد سحنون، بعد أن اغتالت الطالب آكلي عايسيو: سيعود المنفيون حتما لأنه حتى وإن كان فرحات عباس ومعاونوه ممنوعون من الدخول في الوقت الراهن، فإنه لا يجب أن ننسى أن جميع طلبة FLN المتواجدون في كل مكان، سيعودون حتما، وهؤلاء هم أخطر ربما من فرحات عباس ومن أعضاء الحكومة المؤقتة". هكذا تحدث الجنرال شال عن نشاط الطلبة الجزائريين في الخارج ، تعقيبا على خطاب " تقرير المصير" (الذي أعلن عنه الجنرال ديغول) في أكتوبر 1959.[2]

-الاتحـــاد العـــام للعمـــال الجزائرييـــن (UGTA): بسبب عمليات التفتيش والاعتقال التي طالت عيسات إيدير وعدد كبير من النقابيين، بعد محاصرة أحياء القصبة بالجزائر العاصمة في الـــ 24 مايو/ ماي 1956، سارعت جبهة التحرير الوطني إلى تشكيل هيئة مديرة جديدة للإتحاد العام للعمال الجزائريين، تتكون من: قايد مولود، محمد فليسي، دوكار ولاسال. وأمام استمرار حملات الملاحقة والمداهمة لأعضاء ومقرات الإتحاد، كلف بن خدة، قايد مولود بالتوجه إلى تونس والتحضير من هناك، لملف انضمام الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) التي كان يتواجد مقرها، في العاصمة البلجيكية بروكسل.[3] وقد انضم الاتحاد رسميا إلى كنفدرالية النقابات الحرة في الـــ 07 يوليو/جويلية 1956.[4]

=سبتمبر1959(بعد حادثة استدعاء الـــ 15 طالبا جزائريا من طرف السلطات الألمانية) يستحضر فيه السلوكيات المشينة لبعض الطلبة الجزائريين في المانيا (الشرقية) مثل شرب الخمر ومعاكسة النساء الألمانيات وغيرها. كما كانوا يتصرفون بطريقة "برجوازية" متعالية مع مضيفيهم. ويطالب التقرير بفرض رقابة حقيقية على الطلبة هناك في ألمانيا.
Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, Op.Cit.P.716

[1]Guy Pervillé, op.Cit.P.183

[2]Guy Pervillé, Ibid.P.183

[3] فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص.263.

[4] وقع مولود قايد على انضمام الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى عضوية الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (في الـــ 07 يوليو/جويلية 1956) بدعم ومساندة من بوعزة (إتحاد العمال المغاربة)، وبن صالح (الاتحاد العام التونسي للشغل) بالرغم من معارضة "اتحاد نقابات العمال الجزائريين" التابع للمصاليين الذين كانوا مدعومين من طرف "القوة=

وفي يونيو/جوان1957، تقرر نقل الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الخارج، للتكيف مع ظروف النضال. وفي 01 نوفمبر، عاد "UGTA" للنشاط في تونس، ومنح مكتبا (مؤقتا) في مقر الإتحاد العام التونسي للشغل[1]، قبل أن يتحول إلى مقره الجديد بنهج سوق أهراس بتونس العاصمة.[2] وفي نفس الشهر(نوفمبر) انتخب الإتحاد أمانته (من 05 أعضاء) من ضمن اللجنة التنفيذية المكونة من 12 عضوا، برئاسة عبد القادر معاشو، وعضوية العديد من الإطارات النقابية التي عملت في فرنسا. ومن هؤلاء: جيلاني مبارك، دكار رحمون، بوديسة صافي، مروجي جيلاني اسكندر نور الدين، بنغازي شيخ، وشناف.[3]

وفي تونس، انخرط الاتحاد العام للعمال الجزائريين سريعا في النضال النقابي، وأعاد بعث جريدة "العامل الجزائري"(L'ouvrier algérien).[4] وعندما التحق علي يحي عبد النور بتونس في بداية 1960، كلف بإدارة جريدة العامل الجزائري إلى غاية توليه رئاسة الإتحاد في سنة 1961، خلفا لعبد القادر معاشو. كما أصدر مجلة أخرى في شكل نشرية داخلية، صدر منها 32 عددا، وزعت على مختلف الاتحادات العمالية في العالم، التابعة لاتحاد فدرالية النقابات العالمية (FSM) والنقابات الحرة. من جهة أخرى، عمل الإتحاد العام للعمال الجزائريين على تقوية علاقاته بمختلف الاتحادات النقابية الإقليمية والدولية، لحشد الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية. وكان من نتيجة ذلك، أن دعي من قبل الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة، إلى التربص الذي أقامه لصالح إتحاد نقابات

=العاملة"La force) ouvrière) التابعة للاشتراكيين الفرنسيين، والمركزية النقابية البلجيكية (التابعة للاشتراكيين البلجكيين). وكان هذا، أحد نتائج تضامن العمال المغاربة. فرحات عباس، المصدر نفسه، ص.264

[1] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.Cit.P.25-26

[2] جريدة المجاهد، عدد 110 (1961/12/11)، ص.02

[3] وقد حافظت هذه الإطارات على عضويتها في اللجنة التنفيذية للاتحاد، طوال مجموع عهداته الثلاث في تونس (1958– 1962): جيلاني مبارك، انتخب لثلاث عهدات، دكار رحمون، وبوديسة صافي لعهدتين، مرجي جيلاني، اسكندر نور الدين، بنغازي شيخ، وشناف، لعهدة واحدة. وقد انتقلت رئاسة الإتحاد خلال العهدة الثالثة إلى علي يحي عبد النور.

Haggui Djamel, Les algériens.Op.Cit.P.25-26

[4] وهي الجريدة التي أنشأها الإتحاد في سنة 1956 بالجزائر العاصمة، قامت الإدارة الاستعمارية بمصادرة 14 عددا منها من مجموع الـ 15 عدد التي أصدرها الإتحاد. جريدة المجاهد، العدد 63 (1960/03/07)، ص.08

شمال أفريقيا، بغرض تمكينه (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) من التقرب أكثر من النقابات الأوروبية، خاصة البلجيكية، والسويسرية، والبريطانية والألمانية، للتمرس أكثر على العمل النقابي.[1]

ومنذ بداية العام 1959، قام الاتحاد بنشاط كبير للتعريف بالحركة النقابية الجزائرية ومن ورائها التعريف بالقضية الجزائرية، من خلال إرسال الوفود العديدة إلى دول أوروبا، والشرق الأوسط وآسيا، لنقل حقيقة الحرب في الجزائر، وما خلفته وتخلفه من مآسي اجتماعية. وهو ما أكسب العمال والشعب الجزائري، تأييد عمال العالم، ومكنهم من الحصول على مختلف أشكال المساعدات المادية والمالية التي وجهت للاجئين الجزائريين، في تونس والمغرب.[2] ففي سنة 1961، تحصل الاتحاد على 185 منحة مالية، توزعت بين 115 منحة، قدمها الاتحاد الدولي للنقابات الحرة في كل من: تونس، المغرب، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، و70 منحة أخرى قدمت من طرف إتحاد النقابات العالمية، في كل من: يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، والمجر، خصص جزء كبير منها لتعليم الأطفال في مخيمات اللاجئين.[3]

وبفضل التسهيلات التي قدمتها السلطات التونسية، خاصة ما تعلق بتمكينهم من جوازات السفر التونسي، أمكن لأعضاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين، المشاركة في خمسة مؤتمرات نقابية (أفريقيا السوداء، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد الدولي للعمال العرب، مؤتمرات تشيكوسلوفاكيا). كما شارك في عديد المؤتمرات الدولية: المؤتمر الأفريقي للبريد في نيروبي بكينيا، وفي قارنا ببلغاريا حيث انعقد مؤتمر اللجنة الدولية للتضامن مع العمال والشعب الجزائري. وفي غيرها من الاحتفالات والأعياد الوطنية لمختلف البلدان.[4] وبهذا، ساهم الإتحاد العام للعمال الجزائريين في معركة التحرير الوطنية، من خلال التعريف بالقضية الجزائرية، وحشد الدعم المادي والدبلوماسي لها.

---

[1] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Ibid.P.26

وكذلك، شهادة علي يحي عبد النور لمعهد الهقار في ديسمبر 2009 (you Tube AlAsr TV)

[2] المجاهد، عدد (خاص) 54 (11/01/ 1959)، ص.08.

[3] Haggui Djamel, les relations. Ibid..P.244 −243

[4] المجاهد، عدد (خاص) 54 (11/01/ 1959)، ص.08. وكذلك

Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Ibid. p.27

-**إتحــاد النســاء الجزائريــات:** إذا كانت النساء الريفيات قد واصلن مهامهن التقليدية لخدمة المجاهدين كغسل الملابس، والطبخ، فإن النساء المتعلمات قد تقرر في نهاية 1957[1]، إخراجهن من "البيئة المغلقة للرجال" نحو المراكز المدنية أو إلى الخارج: تونس، المغرب، ليبيا ومصر، بدعوى الطبيعة القاسية للعمل في الجبال. واستفادت حوالي 200 امرأة، من تربصات في التمريض والمساعدة الاجتماعية، في الكاف، وسوق الأربعاء بتونس، والمغرب الأقصى وفي الاتصالات والرقن وغيرها في مصر.[2] وفي سنة 1958، أنشأت فدرالية جبهة التحرير الوطني، إتحاد النساء الجزائريات بتونس، بهدف التعريف بالقضية الجزائرية داخل المنظمات النسوية الدولية. وفي إطار التعريف بالقضية الجزائرية، قام اتحاد النساء الجزائريات وبالتنسيق مع المنظمات النسوية المغاربية، بإرسال الوفود النسوية إلى مختلف دول العالم، والمشاركة في مؤتمر النساء العالميات بتونس في سنة 1960[3]، وكذا في مؤتمر النساء الأفرو آسياوي بالقاهرة في أبريل/أفريل من نفس السنة، ولعبت ناشطات من مثيلات، شنتوف مامية (أول قابلة جزائرية) المعروفة بنضالها المستميت ضد قانون الأسرة الذي اعتمدته الادارة الاستعمارية في الجزائر سنة1948، والعضو النشط في جمعية النساء المسلمات الجزائريات واتحاد الطلبة المسلمين لشمال افريقيا سابقا،[4] وسقاي محجوب صليحة، والأختين أم هاني وصخرية جفال(القادمتين من فدرالية فرنسا)، وآيت إيدير مليكة (زوجة الدكتور منتوري)[5]، وجميلة رحال الناشطة في فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى، لعبن جميعا، دورا كبير في نشاط الإتحاد النسائي وفي التعريف بالقضية الجزائرية، في المؤتمرات والمنتديات النسوية العالمية.[6]

---

[1] في سنة 1957، توزعت النساء على: 42% كممرضات، 44% كطباخات وغسالات، والأخريات (14%) لمهام أخرى كالتكفل بالإيواء والإسعافات النفسية.

Haggui Djamel; Les algériens en Tunisie. .Op.cit.P.28- 29

[2] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.Cit.P.728

[3] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص.06.

[4] HagguiDjamel, Les algériens en Tunisie, p.30

[5] سعيدي مزيان، المرجع نفسه، ص.06.

[6] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Ibid. P.728



د- الفــرق الرياضيـــة والفنيـــة:

- **فريق جبهـــة التحريتر الوطنـــي لكــرة القــدم:** في الـــ08 أبريل/أفريل 1958، واستجابة لنداء جبهة التحرير الوطني، غادرت مجموعة من اللاعبين الجزائريين المحترفين، نواديها الفرنسية إلى تونس، لتأسيس أول فريق وطني لكرة القدم.[1] إذ قرر ثلاثة وثلاثون لاعبا ينشطون في النوادي الفرنسية، الاستجابة لنداء جبهة التحرير الوطني ومغادرة فرنسا، وصل منهم في أول الأمر، خمسة لاعبين أشهرهم، زيتوني وبن تيفور.[2]

وقد أحدث اختفاء اللاعبين الجزائريين في فرنسا، "هزة عنيفة في الأوساط الرياضية الفرنسية" التي كانت على موعد مع مقابلة دولية يوم الـــ 16 أبريل/ أفريل 1958[3]، مما دفع بالإتحاد الفرنسي لكرة القدم إلى رفع شكوى أمام الاتحاد الدولي لكرة القدم. هذا الأخير الذي وجه تهديدا بشطب عضوية الفرق القومية للبلدان التي تقبل باللعب مع الفريق الوطني الجزائري. ولم تعبأ السلطات التونسية لهذه التهديدات، وقامت باستقبال ستة لاعبين جزائريين، كانوا قد اختفوا في المدة الأخيرة من فرنسا، وهم: حسين بوشاش محمد مصوف، موفران، ونيكان، وسعد عمارة، ومحمد بوريشة، وسلمت لهم سفارة تونس بإيطاليا، جوازات سفر تونسية لتمكينهم من اللحاق بزملائهم في تونس،[4] ليصل عدد اللاعبين الجزائريين الذين وصلوا إلى تونس إلى تاريخ الـــ 12يونيو/جوان 1958، 12 لاعبا.[5] كما أجرى الفريق القومي التونسي يومي الـــ 09 و10 ماي 1958 بتونس العاصمة، مباراة مع الفريق الوطني الجزائري بالملعب البلدي بتون، في إطار مهرجان شمال أفريقي، شاركت فيه الفرق الوطنية لكل من تونس، المغرب وليبيا، على شرف الفريق الوطني الجزائري، وهو مما دفع بالاتحاد الدولي، إلى شطب عضوية تونس.[6]

---

[1]Messaoud Haddad, Guerre d'Algérie, chronologie et commentaires, Editions ENAG, Alger, 2009, p.101

[2] المجاهد، عدد 20 (03/15/ 1958)، ص. 09

[3] المجاهد، عدد20 (03/15/ 1958)، ص.10.

[4] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.611.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي- مرحلة الثورة 1954- 1962، المجلد الثالث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية. دار المغرب الإسلامي، ط1. 2007، ص.250.

[6] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص. 610، 612



وقد تحدت الحظر أيضا، دول: الصين، الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، المجر بلغاريا، رومانيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، الفيتنام، المغرب، الأردن، وليبيا، وكان الفريق الوطني الجزائري، يحرص قبل كل مقابلة له، على عزف وسماع النشيد الوطني الجزائري إلى جانب نشيد الدولة المستضيفة، وهو ما حقق للقضية الجزائرية، دعما دبلوماسيا كبيرا. فخلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1958، صوتت الدول التي استضافت الفريق الوطني الجزائري، لصالح استقلال الجزائر، ليضاف دعمها الدبلوماسي هذا، إلى الدعم المادي الكبير الذي كان يوفره الفريق الوطني للثورة الجزائرية، من عائدات المقابلات التي كان يجريها في مختلف ملاعب قارات العالم. وقد لعب فريق جبهة التحرير لكرة القدم، خلال الأربع سنوات من الوجود(من مايو/ماي 1958- يونيو/جوان 1926)، 91 مقابلة، ربح منها 65، وتعادل في 13، وخسر 13.[1]

– **الفرقـــة الفنيـــة:** تأسست في أبريل/أفريل 1958 بتونس، من طرف فدرالية جبهة التحرير الوطني. وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، أصبحت هذه الفرقة تابعة لوزارة الثقافة التي يشرف عليها توفيق المدني.[2] وضمت الفرقة، مجموعتين أو فرقتين: فرقة مسرحية، وفرقة موسيقية. وكانت الفرقة تنشط من مقرها بفيلا بحي " باردو" (تحمل اليوم إسم أليس(Alice) تم استرجاعها لاحقا من طرف الدولة التونسية). وقد ترأس الفرقة الفنية، الأديب مصطفى كاتب بين 1958 و1962، وقدمت فرقته المسرحية المحترفة "المسرح" (التي أنشأها بالجزائر العاصمة في سنوات الأربعينات)، العديد من العروض المسرحية.[3]

وقد التحق بالمجموعة المسرحية بتونس، الكثير من الفنانين من أمثال: سيد علي كويرات، عبد الحليم رايس، علي بن مبروك، سعداوي حمو، محمد بوزيدي، عبد الحليم ربيع، أحمد بوديا، وآخرون.[4] بالإضافة إلى مجموعة من الفنانات من مثيلات: مليكة

---

[1]Haggui Djamel, les relations**.** Op.cit.p.250- 251, et aussi Les algériens en Tunisie. Op.cit.p. 35

[2] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق.

[3] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.33

[4]Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.32- 33

وكذلك، فريال محمودي: "ثلاثون سنة تمر على اغتيال محمد بوديا، تحية للبطل.."، جريدة" اليوم" (الجزائر)،(28 يونيو/جوان 2003)، ص.14.

إبراهيمي (فكاهية)، رقية دري (فكاهية)، زهرة بن حليم هندة (راقصة مسرح)، صفية كواسي (مصممة أزياء). ومن بين الذين كانوا ينشطون في الفرقتين، المسرحية والموسيقية في نفس الوقت، نجد، الفنانة وافية (فكاهية ومغنية)، وكذلك، الفنان حمو سعداوي (فكاهي ومغني). وقد أدت الفرقة المسرحية لجبهة التحرير الوطني بتونس التي انتقل عدد أفرادها من 22 فنان في سنة 1958 إلى أكثر من 30 فنان في سنة 1962، العشرات من العروض المسرحية [1] في العديد من الدول العربية (تونس، ليبيا المغرب، مصر والعراق)، وفي الدول الاشتراكية (يوغسلافيا، الصين، والاتحاد السوفياتي)، وحققت عروض: " أطفال القصبة"، " الأزليون"، "دم الأبطال"، و"صوب النور"، نجاحا باهرا .[2]

– **الفرقة الموسيقية:** وضمت هي الأخرى العديد من الفنانين نذكر منهم: مصطفى سحنون تومي (ملحن)، علي فريد (مغني ومترجم)، أحمد وهبي (عازف عود ومغني)، دباح علي المدعو عليلو (طبال)، يوسف عبداوي (عازف قيتارة)، الطاهر بن أحمد (عازف)، بوعلام منصور (عازف كمان)، مصطفى صحراوي (موسيقي)، العربي حسان المدعو حسيسن، سعيد سايح، الهادي رجب، جعفر بك، بهية فراح، هجيرة بالي، (الغناء). وقد أدت الفرقة الموسيقية، العديد من الأغاني الوطنية الملتزمة التي حملت روح لثورة الجزائرية، نذكر منها: أغنية " قلبي يا بلادي لا ينساك"، وكانت أول أغنية وطنية وضع كلماتها مصطفى تومي ولحنها مصطفى سحنون وأداها الهادي رجب، وأغنية "يا أمي ما تخافيش" التي كتبها محمد بوزيدي وغناها الهادي رجب، الذي غنى أيضا رفقة المجموعة الصوتية، أغنية "القصبة عليك أنغني"، و"دعاء المهاجر". كما ألف أيضا مصطفى سحنون أغاني:" بعادك يا أمي يحيرني" التي غناها أحمد وهبي، و"البترول" لسعيد سايح، و"يا ديغول" لجعفر بك، و"حيوا الجزائر"، و"الجزائر يا الجمهورية" للمغنية التونسية المعروفة، "علية".[3] وفي سنة 1961، قامت الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني، بتسجيل أسطوانتين مدتهما ساعتين، بإحدى استوديوهات التسجيل في يوغسلافيا، تتضمنان



[1] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie Op.cit.p.33.
[2] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Ibid.p.33
[3] Haggui Djamel, les relations. Op.cit.p.247- 249



مجموعة من الأغاني والأناشيد الوطنية. وقد قامت وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة الجزائرية، بإذاعتهما في مختلف الإذاعات العربية.[1]

- **الكشافـــة الإسلاميـــة الجزائريـــة(SMA):** مباشرة بعد التنظيم الإقليمي للتراب التونسي، جرى بعث فرق الكشافة الإسلامية الجزائرية[2]، وتوزيع لجانها في كافة النواحي[3]، داخل مخيمات اللاجئين بالحدود، وفي صفوف الجالية الجزائرية المستوطنة خاصة في تونس العاصمة، وفي مدن: القيروان، نابل، الرديف، ماطر وغيرها.[4] وكانت الفرقة الكشفية الواحدة تضم ما بين 70 إلى 80 منتسب، يتوزعون على ثلاث فرق:

1- فرقة الأشبال: أقل من 8 سنوات

2- فرقة الكشاف: من 10 إلى 12 سنة

3- فرقة الجوالة(الرواد حاليا): من 18 سنة فما فوق، وهي الفرقة التي عادة ما تختفي بعد فترة قصيرة من ظهورها، نتيجة التحاق أفرادها بصفوف جيش التحرير.[5]

وقد توزعت الفرق الكشفية، في كامل المستويات الاقليمية، واضطلعت بكل المهام من الدعاية إلى التعبئة إلى المهام التنظيمية، الإسناد، ودعم صفوف جيش التحرير الوطني، من خلال:[6]

- بعث وإعادة تحيين مشاعر الوطنية لدى المجاهدين الجرحى والمتعبين القادمين للراحة، فتقوم الفرقة الكشفية بإنشاد الأغاني الوطنية، على مسامع المجاهدين
- تقديم دروس في الوطنية للجالية وأبنائهم
- المساهمة في حملات التطعيم والتوعية

---

[1] جريدة المجاهد، عدد 106 (09 أكتوبر 1961)، ص.02.

[2] تشكلت الكشافة الجزائرية في بداية الأربعينيات على يد محمد بوراس، وبعد إعدام بوراس في مايو/ماي 1941، وضعت الإدارة الاستعمارية يدها على التنظيم الكشفي "أطفال الكشافة الإسلامية"(BSMA). وفي سنة 1948، انشقت عنه "الكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA) كتنظيم كشفي حر.

Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op. cit.p.721- 722

[3] مقابلة خاصة مع المجاهد بن عاشور أحمد، المصدر السابق

[4] Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.31

[5] فمثلا، في فرقة ناحية " تبرسق" التابعة للمنطقة الثالثة، التحق ثلاثة أفراد من فرقة الجوالة، بصفوف جيش التحرير الوطني. مقابلة خاصة مع المجاهد بن عاشور أحمد، المصدر السابق

[6] مقابلة خاصة مع المجاهد بن عاشور أحمد، المصدر نفسه



- نقل أخبار الثورة والدعاية لها في أوساط الجالية الجزائرية بتونس

وقد استطاعت الكشافة الإسلامية الجزائرية بتونس، القيام بمهامها على الوجه اللائق بفضل احتكاكها بمختلف الفرق الكشفية التونسية(03 تجمعات في سنة 1961 لوحدها)، التي تدربت فيها على طرق تقديم الإسعافات الطبية، وعبور الممرات الصعبة واستعمال النجوم والبوصلة أثناء السير.[1] فكانت هذه التنظيمات الجماهيرية، روافد فعالة للثورة، أمدتها بالتنظيم والدعاية. وبفضل حنكتها وتمرسها على طرق النضال السياسي داخل تنظيماتها، وفي الفضاءات الإقليمية والدولية، أمكن لهذه التنظيمات على غرار التنظيمات الجماهيرية الأخرى، دعم الثورة الجزائرية، من خلال النشاطات التي كانت تقوم بها الرق الكشفية من داخل الثورة وخارجها.

بقي أن أشير إلى أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس، ظلت – على غرار فدرالية فرنسا والمغرب الأقصى – تابعة إلى "مديرية الداخلية" تحت إدارة لخضر بن طوبال (بعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ لهذه المديريات وعددها 07، في ربيع 1957) إلى غاية انعقاد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA) في سبتمبر 1961، أين فقد بن طوبال، وزارة الداخلية لصالح كريم بلقاسم الذي أصبح وزيرا للداخلية، واكتفى بن طوبال بمنصب"وزير للدولة" في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة التي ترأسها بن يوسف بن خدة. وهو ما يعني نظريا، فقدانه لسلطة الإشراف على الفدراليات. ومع ذلك، ظل بن طوبال يشرف على شؤون الفدراليات إلى غاية شهر ديسمبر (1961) عندما اضطر للتخلي عن فدرالية فرنسا لصالح كريم بلقاسم بينما بقي عمليا، يشرف على فدرالية تونس.[2]

المبحث الثاني: التنظيـــم العسكـــري:

عرف جيش التحرير الوطني على الأراضي التونسية، الكثير من عمليات الهيكلة والتطوير، تبعا لتطور ظروف المعركة العسكرية مع الاستعمار الفرنسي. ويمكن تتبع مسار هذا التطور، من خلال المراحل التالية:

---

[1]Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.32
[2] Jacques Duchemin, Ibid..p.296

وكذلك، شهادة المجاهد علي يحي عبد النور لمعهد الهوقار، مصدر سبق ذكره



1 – خــلال الفتــرة بيــن 1954إلــى 1956:

بدأت عمليات تمدد وانسحاب وحدات جيش التحرير الوطني، نحو القطرين التونسي والمغربي، منذ بداية الثورة التحريرية تقريبا، إلا أنها كانت أكثر نشاطا نحو الجارة تونس، خاصة من نواحي تبسة التي شارك الكثير من أبنائها، في المقاومة التونسية بالمناطق الحدودية. وبعد اندلاع الثورة الجزائرية، اتخذوا هؤلاء المقاومين "التبسية" – كما رأينا – من المناطق الحدودية التونسية، مراكز لعملياتهم العسكرية ضد القوات الفرنسية في داخل الجزائر. غير أن تواجد مجموعات جيش التحرير الوطني في تونس، بدأ يتزايد مع انتهاء مفاوضات الحكم الذاتي لتونس في مارس 1955، ليعرف انطلاقته القوية بعد استقلالها في سنة 1956. إذ شرع في بناء المراكز بالحدود لاستقبال وإيواء قوافل التسليح القادمة من الولاية الأولى، والقاعدة الشرقية، ثم من الولاية الثانية والثالثة والرابعة فيما بعد. وبعد تزايد أعداد الوافدين في سنة 1956، طلب أحمد مهساس (مسؤول الإمداد بالشرق) من ولايات الداخل، تعيين ممثليها في تونس، لتنظيم استقبال مجاهديها بتونس.[1]

كانت، عمليات العبور من وإلى تونس[2]، مرتبطة بشكل كبير في هذه المرحلة، بمسألة الإمداد بالأسلحة والذخيرة، التي يشرف عليها المكتب الخارجي للثورة بالقاهرة.

2 – خــلال الفتــرة بيــن 1957 إلــى 1958:

وهي المرحلة التي تولى فيها العقيد أوعمران مهام الإمداد، بداية من مارس 1957. وفي أبريل/أفريل 1958، أعادت لجنة التنسيق والتنفيذ، توزيع المهام بين أعضائه، فأنشأت ثماني دوائر نذكر منها دوائر[3]، القوات المسلحة، الداخلية، الاتصالات

---

[1] أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة أيام 2، 3، 4 يوليو/جويلية 2005، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2005، ص.310، 312

[2] أنظر الملحق رقم 08

[3] دائرة الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم، التسليح والتموين تحت إشراف أوعمران، الارتباط والاتصال تحت إشراف بوصوف، العلاقات الخارجية تحت إشراف الأمين الدباغين، المالية تحت إشراف محمود الشريف، الداخلية والتنظيم تحت إشراف بن طوبال، الشؤون الاجتماعية تحت إشراف عبد الحميد مهري، الصحافة والإعلام تحت إشراف فرحات عباس. مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954. المصدر السابق، ص.105.



والتسليح والتموين العام هذه الأخيرة (التي حلت محل مصلحة الإمداد) بقيت تحت إشراف أوعمران، وأنشئت لها أربع قواعد إمداد في كل من تونس، ليبيا، المغرب بالإضافة إلى مصر. كانت مهمة دائرة التسليح والتموين، ضمان إمداد لجنة العمليات العسكرية، التي توزعت بين لجنة الشرق بقيادة العقيد محمدي السعيد والأخرى بالغرب بقيادة العقيد هواري بومدين. كما كانت هذه المديرية، مسؤولة أيضا على ضمان تموين الجالية الجزائرية اللاجئة في تونس ويالمغرب.[1]

وبهدف تقوية آدائها، تم تعزيز إدارة دائرة التسليح والتموين التي كان مقرها في تونس وأسند ديوانها إلى، حسين بلمبروك، والأمانة إلى عبد الرحمن غمراني، المالية والمحاسبة إلى نور الدين فراج المدعو ناصر، والإدارة التقنية إلى النقيب، الصادق قلال. وكلف عبد القادر يابسي في أوروبا، بمهمة البحث عن الأسلحة والمعدات وإيصالها بمساعدة اتحادية أوروبا، وعين محمود قنز(ثم علي بوهزيلة لاحقا) كمسؤول عن "قاعدة الإمداد" بتونس. وضمت المصالح التالية: التسليح والتموين، المرآب، الورشات ومستودعات صنع وتخزين الأسلحة.[2]

مديريـــة التسليـــح والتمويـــن

المسؤولالعام: العقيد عمر أوعمران

مدير الديوان: مبروك بلحسين

مسؤول المالية والمحاسبة: ناصر فراج محمد

مسؤول الشؤون العسكرية: الصادق قلال

مسؤول الأمانة: عبد الرحمن بن غمراني

قاعــدة الامداد بتونـــس (ومقرها بنهج الصادقية بتونس العاصمة)

المسؤول القاعدة: محمود قنز

مسؤول التموين والمالية: صالح قوجيل ثم مصطفى بوعكاز

مسؤول حضيرة السيارات: علي بوهزيلة

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، (2007)، ص. 53،65، 140

[2] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.53، 141



هذا ولم تكن لقاعدة الإمداد بتونس، صلاحيات واسعة ولا إمكانيات كبيرة، إذ لم تكن في البداية تتوفر إلا على حوالي 20 فردا، يشرفون على حسن سير حضيرة السيارات ومحطة البنزين التابعة للقاعدة. أما الحضيرة نفسها فلم تكن تتوفر إلا على سيارتين خفيفتين تابعتين لجبهة التحرير الوطني بتونس، وشاحنتين صغيرتين من نوع رونو يملكهما جزائريان مقيمان، تستعملان من حين لآخر في نقل الأسلحة بين تونس والحدود. كما تستعملان أيضا، في نقل المساعدات الموجهة للاجئين.[1]

وعلى الصعيد العسكري، بدأت قاعدة هياكل الثورة تتوسع، وأصبح جيش التحرير الوطني يمتلك مع نهاية 1957، مركزين (بحجم قاعدة) عسكريين على الحدود الشرقية داخل الاراضي التونسية، في كل من غار الدماء (الدماو)، وتاجروين. وقد بلغ عدد المجاهدين في هذين المركزين من دون احتساب قوات الولاية الأولى، نحو 2300 مجاهد إلى تاريخ الـــ 20 سبتمبر 1957، ثم ارتفع إلى 3300 مجاهد في الـــ 15 يناير/ جانفي 1958.[2] كما تم تحويل إحدى الفيلات (تتربع على مساحة مغطاة تقدر بـــ 100 متر مربع) التي تم استئجارها، في إحدى الأحياء الراقية (بقصد التمويه وإبعاد الشكوك عنها) بضواحي العاصمة تونس، إلى ورشة لصناعة البانقالور.[3]

3- خـــلال الفتـــرة مـــن 1958 إلـــى 1960:

في الفاتح أكتوبر 1958، حلت لجنة العمليات العسكرية للشرق التي كانت عمليا، تشرف على التنظيم العسكري بالحدود الشرقية[4]، وأعيدت هيكلة المصالح بعد تأسيس الحكومة المؤقتة (19 سبتمبر 1958)، وحولت المديريات، إلى وزارات احتفظت باختصاصات المديريات السابقة. وأسندت وزارة التسليح والتموين العام (التي لم تدخل عليها تغييرات كثير) إلى العقيد محمود الشريف، المسؤول السابق لمديرية المالية. وكان

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.55- 56

[2] أعمال الملتقى الوطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص.130

[3] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.51،45. وكذلك، بوبكر حفظ الله، الإمداد والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962، طاكسيج. كوم، الجزائر، 2011، ص.158

[4] Mohamed Guentari, Vol.1. op.cit.p. 287



مقر هذه المديرية، في 115 شارع باريس بتونس العاصمة. وأصبحت إدارتها على النحو التالي:[1]

- مدير الديوان: مبروك بلحسين
- رئيس الديوان: مصطفى بوبكر
- المدير التقني المكلف بالتسليح: الصادق قلال
- المالية: مصطفى بوعكاز
- أمانة السر: عبد الرحمن غمراني

وبالنسبة لمركز تونس للإمداد، الذي كانت إدارته تتواجد داخل مقر الوزارة في 14 نهج بارمينتيي(Parmintier)، فقد أسند لعبد المجيد بوزبيد. أما مصالحه التي حولت إلى منطقة "جبل الجلود" داخل حوزة الحظيرة[2] التي يشرف عليها علي بوهزيلة، فقد توزعت بين:

- مصلحة التسليح والعتاد: وعين على رأسها، مصطفى شلوفي ويعاونه، زعموم فرحات وحدادي إسماعيل، اللذين يتوليان الإشراف على الأمانة، ومحاسبة التسليح، وسجلات الحظيرة. وضمت مصلحة التسليح والعتاد: التسليح، ورشات التسليح، مخازن الذخيرة، ثكنة القيروان، حظيرة السيارات والنقل.

- مصلحة التموين: وعين علي رأسها عبد القادر بلقشي، فيما تولى داود بن مزيان، الإدارة والمالية ويساعده عباس التركي في المعاملات المالية. وضمت: الإدارة والمالية، ومخازن المشتريات.[3]

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.65

[2] كانت الحظيرة، مؤجرة لصالح جبهة التحرير الوطني من قبل شركة تونسية، ورثتها بدورها عن الشركة الفرنسية للنقل التي غادرت إلى فرنسا. وكانت الحظيرة، عبارة عن مستودعات كبيرة مجهزة بورشة صيانة، ومحال للإدارة ولواحقها، وموقف للشاحنات. عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.67

[3] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.67- 68، 79



جدول بتعداد وهياكل مصلحة الإمداد بقاعدة تونس[1]

الورشـــــات	التعــــداد
التسليح	07 أعوان لمهام: صنع البانقالور وإصلاح الأسلحة
المخزن	16 عونا ينقسمون إلى فوجين، يعملان بالتناوب (كل ساعتين) للتقليل من مخاطر التسمم
حظيرة السيارات	بها: ميكانيكي، مكانيكي مساعد، مطال، كهربائي، مشحم، ملحم، وبها:08 شاحنات صالحة للعمل، و03 أخرى عاطلة معدة للبيع
النجارة	بها 03 أعوان لإصلاح الشاحنات، ولأشغال الصيانة والتغليف الخاصة
ثكنة القيروان	بها 05 أعوان للأمن والحماية والتفريغ

وفي إطار عمليات التقييم والمتابعة التي خضعت لها مصالح المديرية، تمت إعادة توزيع المسؤوليات، وثُبت مصطفى شلوفي على رأس مصلحة التسليح والعتاد، وعبد القادر بلقشي للتموين العام ويساعده عبد القادر بن حمادي، وجرى استحدثت "لجنة شراء" أوكلت لها مهام القيام بكل عمليات التموين، وتم ضبط مهام المصلحة، من خلال القانون الإطار الخاص بها الذي تم وضعه.[2] وقد عرفت هياكل جيش التحرير في هذه المرحلة، توسعا معتبرا، بفضل المستودعات التي تم إنشاؤها بضواحي العاصمة تونس في مناطق، بوقرنين وجبل الجلود، وكذا المخازن التابعة للجيش التونسي بنواحي القيروان، التي سمح لجيش التحرير الوطني باستعمال مخازنها، بدء من سنة 1959، لنقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية.[3]

4-خلال الفتـــرة مـــن ينايـــر/جانفـــي 1960 إلـــى أغسطـــس/أوت 1962:

وهي الفترة التي عرفت فيها قاعدة الثورة بتونس، أقصى تمدد لها بعد أن حلت وزارة التسلح والاتصالات العامة محل وزارة القوات المسلحة، في التعديل الحكومي

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.67- 68

[2] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.68- 69، 197

[3]عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.67،51



الثاني. وبعد إعادة الهيكلة، استحدثت وزارة التسليح والاتصالات العامة، مديريتين:"مديرية الإمداد في الشرق" وعين على رأسها عمار بن عودة، والسعيد بوبايو، كمدير مساعد مكلف بمهام المتابعة، و"مديرية الإمداد في الغرب" وعين على رأسها بوداود محمد المدعو منصور، بمساعدة العباسي عزوز. وقد حافظت مديرية إمداد الشرق، على مقرها داخل وزارة التسليح، وتفرعت إلى مصلحتين: الأولى للتموين، أشرف عليها عبد المجيد بوزبيد، والثانية للنقل والإيصال، أشرف عليها مصطفى شلوفي. وقد تفرعت هاتين المصلحتين بدورهما، إلى عديد التفرعات، والتي يوضحها الجدول الموالي:[1]

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.143،79. وكذلك، مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحري، دار هومه، الجزائر، 2003، ص.210.



الهيكل التنظيمي لدائرة الاتصالات في تونس بين يناير/جانفي 1960 إلى أغسطس/أوت 1962[1]

- دائرة الاتصالات في الشرق بن عودة
  - بعثة التسليح والتموين بأوروبا
  - فريق التسيير : سعيد بايو
    - مصلحة التموين تونس : بوزيد
      - لجنة الشراء : بلقشي
      - الخزينة
      - المحاسبة والمالية
      - وحدة الخياطة
      - وحدة التحميص
      - وحدة العبور والجمارك
      - المخازن والمستودعات
      - أمن المصلحة العامة
    - مصلحة النقل والإيصال تونس : شلوفي
      - حضيرة السيارات تونس دائرة التسليح العامة
      - وحدة صنع وإصلاح الأسلحة
      - ورشة الميكانيكا بتونس
      - النجارة العامة تونس
      - قطع الغيار تونس والحدود
      - ← مرتبطة بقاعدتي بنغازي والسلوم

كما قرر المجلس الوطني للثورة خلال انعقاد دورته الثالثة بطرابلس (16 ديسمبر 1959- 18 يناير/جانفي 1960)، إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني،

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.143.

برئاسة العقيد هواري بومدين، وعين له ثلاثة نواب هم الرواد: علي منجلي، قايد أحمد، ورابح زراري المدعو عز الدين. وأسندت لهذه الهيئة الجديدة، مهام إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني بالحدود، وبعث الروح القتالية لدى الوحدات المقاتلة. وباشرت هيئة الأركان مهامها رسميا، في الــ 23 يناير/جانفي1960.[1] وبهدف إعطاء ديناميكية للهيئة، قام العقيد هواري بومدين بتعيين مصطفى بلوصيف (القادم من كوم الشرق)، في منصب سكريتير هيئة الأركان، والرائد موسى حساني[2] كمدير للدعم اللوجستي[3]، ومحمد زرقيني قائدا للعمليات العسكرية. كما تم استحداث لجنة استشارية تابعة لهيئة الأركان، تتكون من قائدي المنطقتين الشمالية والجنوبية (بن سالم، وصالح السوفي)، ومسؤول العمليات العسكرية (محمد زرقيني).[4]

لم تكن مهمة هيئة الأركان العامة بالسهلة، فقد وت أمامها الكثير من التحديات، خاصة مع حالة الفوضى وغياب الانضباط، وتدني معنويات أفراد جيش التحرير الوطني، التي كانت تعرفها الحدود.[5] فكان على هيئة الأركان، أن تعيد الانضباط وروح القتال لدى الوحدات المقاتلة. ولتحقيق هذه الغاية، كان عليها أولا، إزالة الترسبات التي خلفتها الكثير من الأزمات التي عرفتها الثورة في فترات سابقة (المناوئين لقرارات الصومام (المشوشين)، وصراع الأوراس– النمامشة، وأزمة عموري).

كانت البداية، بإعادة الاعتبار للإطارات المبعدة والمسجونة، وإعادة توزيعها على مختلف الوحدات والهيئات (كمجموعة عموري التي أرسلت إلى الجبهة الجنوبية مثلا)، وقسمت الحدود الشرقية، إلى منطقتين للعمليات، شمالية بقيادة عبد الرحمن بن سالم،

---

[1] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.138، 139

[2] وقد تم تثبيت الرائد موسى حساني في الكاف، وكلف بتطوير ثلاث قواعد سرية محمية (داخل كازمات) معدة لتخزين الأسلحة والذخيرة، لتموين الجنوب انطلاقا من جبل "رحورة " (على علو 1202م) المتواجد قرب مركز قيادة المنطقة الشمالية في " وشتاتة " غير بعيد عن ساقية سيدي يوسف التونسية.

Brahim Lahreche, Algérie terre des Héros, imp. El.Maaref,- Annaba, Algerie, p. 241

[3] Brahim Lahreche, ibid.p.227, 241

[4] شهادة المجاهد عبد السلام الشابي لجريدة " الحوراء"(أسبوعية تصدر بولاية الوادي وقد توقفت عن الصدور)، منشورة على موقع الجريدة الإلكتروني (www.elhaoura.com) بتاريخ 09/15 / 2016

وكذلك (m.youtoub.com) حصة للصحفي باديس قدادرة– عنابة (نوفمبر2015)

[5] مصطفى هشماوي، المصدر نفسه، ص.139



وجنوبية بقيادة صالح السوفي(وهو واحد من الإطارات المبعدة سابقا، وأعيد لها الاعتبار). وشرعت قيادة الأركان، بسرعة في تنظيم الوحدات وتشكيل الفيالق على طول الحدود الشمالية والجنوبية، وأعيد توزيع الوحدات داخل المعسكرات[1]، وبدأت هذه الوحدات عملياتها العسكرية ضد القوات الفرنسية المرابطة على الحدود، وهو ما أعاد الثقة في النفوس والرغبة في القتال، لدى جنود جيش التحرير الوطني.[2] ويمكننا تتبع الهرم الإداري لهيئة الأركان العامة في بداية سنة 1960، على النحو التالي:[3]

قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني (EMG)

- **العقيد هواري بومدين: قائد الأركان العامة**
- الرائد علي منجلي: نائبا
- الرائد أحمد قايد: نائبا
- الرائد رابح زراري (عزالدين): نائبا
- محمد زرقيني: قائدا للعمليات العسكرية
- السكرتير العام لقيادة الأركان: مصطفى بلوصيف
- مدير الدعم اللوجستي: الرائد موسى حساني

---

[1] بعد وصول بومدين لقيادة الأركان، أنهى فكرة "مخيمات الولاية الواحدة"، وأعاد تشكيل وتوزيع القيادات على الفيالق والوحدات والمعسكرات. من ذلك مثلا انه تم إفراغ مركز قرن حلفاية (الذي كان خاصا بجنود القاعدة الشرقية)، ووجه جنوده إلى مركز الزيتون (الذي كان مخصصا لقوات الولاية الثانية) الذي تمت توسعته إلى زيتون1، وزيتون2 وزيتون3، لاستيعاب أفراد باقي الولايات. مقابلة خاصة مع عبد الحميد عوادي، مصدر سبق ذكره. وكذلك، مقابلة خاصة مع المجاهد بورصاص حسين بمقر الأمانة الولائية لمنظمة المجاهدين بقالمة بتاريخ 2016/08/29. وكان بورصاص حسين قد التحق بتونس في مارس 1958، في إطار عمليات تموين الولاية الثانية بالأسلحة والذخيرة. وبعد غلق الحدود في أواخر 1958 وبداية 1959، انتدب للعمل ضمن وحدات الحدود، وعين كمسؤول فصيلة إلى غاية الاستقلال.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.139- 140

[3] Brahim Lahreche, op.cit.p.222, 241, 246, 248

وتضيف مصادر أخرى إلى هيئة قيادة المنطقة الجنوبية، كل من: قابة محمد الناصر، وفضيل. كراسة خاصة بالمجاهد مسعودي أحمد الشريف (ممرض بمصلحة الصحة لقيادة الأركان العامة بالحدود الشرقية)، موجودة في متحف المجاهد في بالطارف)

- **منطقة العمليات الشمالية (عبد الرحمن بن سالم)**
- شابو عبد القادر: مساعد أول
- ابن أحمد عبد الغاني: مساعد ثان
- بن جديد الشاذلي: مساعد ثالث
- رئيس مكتب العمليات العسكرية: كمال عبد الرحيم
- السكريتير العام: خطيب جلول
- مساعد السكريتير العام: بلعيد محمد المدعو شعبان
- **منطقة العمليات الجنوبية(صالح السوفي)**
- سعيد عبيد: مساعد أول
- محمد علاق: مساعد ثان
- عبد الله بلهوشات: مساعد ثالث
- فرحات طيات المدعو زكريا: قائدا للجنوب(الصحراء ومقره بغات في ليبيا)

وستشرع هيئة الأركان العامة بالتوازي مع عمليات التنظيم والهيكلة، في انشاء مختلف المصالح والهياكل التابعة لها، والتي ستنفصل عمليا مع مرور الوقت، عن مصالح الحكومة المؤقتة، وتصبح تحت الإدارة المباشرة لقيادة الأركان العامة. وسيتم على الأقل، إنشاء ثلاثة مديريات أو مصالح رئيسية تابعة لقيادة الأركان مباشرة (ستتفرع إلى الكثير من المصالح الفرعية)، وهذه المصالح هي[1]: القضاء العسكري، الصحة العسكرية،ىوالوسائل العامة واللوجستيك

- القضاء العسكري، ويعنى بالمحاكم العسكرية الخاصة بأخطاء أفراد جيش الحرير الوطني
- مصالح الصحة، وتضم المستوصفات ومراكز الصحة والمستشقيات
- المصالح العامة، وتضم الوحدات العسكرية، مدارس التكوين، مراكز التدريب، مراكز التخزين والتموين، ومراكز الراحة والتأهيل

---

[1] محمد بجاوي، الثورة. المصدر السابق، ص.75، 76. وكذلك

Mohamed Guentari, vol.1.Op.cit.p.268



أ – مصلحـــة القضـــاء العسكـــري:

نصبت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر 1957[1]، محاكم عسكرية في تونس لمحاكمة خصومها من الخارجين والمتمردين عليها، من أفراد جيش التحرير الوطني (محاكمة تبرسق التي أقيمت لمحاكمة للعديد من قيادات الولاية الأولى في أواخر 1957). وما بين 1958 و1958 ومع تشكل وحدات جيش التحرير واستقرارها بالحدود الشرقية، أنشئت مجالس عسكرية (محاكم عسكرية)[2] (أو المجالس العسكرية كما كانت تسمى) على غرار محكمة "ملاق"، للنظر في التهم الخطيرة الموجهة لأفراد الجيش كتهم، الخيانة والتواصل مع العدو، والقتل ومحاولة الفرار). كما كانت المصلحة، تشرف أيضا على إدارة سجون: مرناق، والدندان، بتونس العاصمة، وباجة وتاجروين، في الشمال.[3]

وسعيا منها لتجاوز مخلفات الفترة السابقة، أمرت هيئة الأركان العامة بعد إنشائها، بتنصيب لجنة مؤهلة من ضباط عسكريين بالحدود الغربية، مهمتها دراسة الأوضاع القانونية لحالات المعتقلين، وتقديم مقترحات مشاريع تنظيمية وقانونية مكملة للقانون الداخلي لجبهة التحرير، تطبق بالجهة الشرقية والغربية على حد سواء.[4]

ب- مصلحـــة الصحـــة العسكريـــة:

في يناير/جانفي 1960، تم إلحاق مصلحة الصحة بهيئة الأركان العامة التي أنشئت للتو، تحت قيادة الدكتور محمد الصغير نقاش بمدينة الكاف الحدودية. وقد استفادت هذه المصلحة، من مجهود المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بتونس، التي قامت بتوجيه

---

[1] وقبل هذه الفترة، كانت قد شكلت بالتعاون مع السلطات التونسية،" لجنة محلية"(Comité Locale) ترأسها المدعو الشيخ الجزائري، كانت مهمتها، النظر في مخالفات الجزائريين من مدنيين وعسكريين في مدينة الكاف. وبعد تقدم الشيخ في السن، استخلفه أومال إيدير. حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.547

[2] تتألف المحكمة العسكرية من: رئيس، أربعة قضاة، دفاع، ووكيل الثورة، وتنظر في تهم: الخيانة، التواصل مع العدو، القتل، ومحاولة الفرار. وتستند المحكمة العسكرية في أحكامها، على الأسس المتأتية من إملاءات جبهة وجيش التحرير الوطني، ومن قواعد الشريعة الإسلامية.

Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit.p.619, 632

[3] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص.547- 548. وكذلك، أعمال أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة، يومي 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.274.

[4] القضاء إبان الثورة. المرجع نفسه، ص.219- 220



عشرات الأطباء وطلبة الطب (سواء الذين التحقوا بالثورة بعد إضراب مايو/ماي 1956، أو القادمين من جامعات فرنسا)، والممرضين الذين تم تكوينهم في دورات سريعة في مدرسة الصحة التي أنشئت في أواخر1957 وبداية 1958، أو الذين تم تأهيلهم في المستشفيات التونسية[1]، مما وفر لمصلحة جيش التحرير، طاقم طبي وشبه طبي،[2] يتكون من 80 فردا ممن يعملون في المستشفيات التونسية الحدودية بالكاف وسوق الأربعاء، يقومون بضمان التغطية الصحية للمراكز والمستوصفات، التي جرى إنشاؤها بين 1958و1960 في غار الدماء، وتاجروين، وتالة. وقد تم تجهيز هذه الهياكل، بأسرة وبعض المعدات لضمان مداواة ومراقبة العمليات الجراحية التي تجرى على الجنود. وقد تطورت هذه المراكز والمستوصفات، كثيرا بداية من 1960 وأصبح المريض، يستفيد من الأغطية وحتى من فرشاة الأسنان، الشيئ الذي لم يكن موجودا من قبل. أما زملاؤهم الأخصائيون في أمراض المخ، الأعصاب، الدم، الأنف والحنجرة والأذن، فكانوا يتلقون مرضى وجرحى جيش التحرير، في مستشفيات: تونس العاصمة، صفاقس، وسوسة.[3]

ج- مديرية الصحة العسكرية للحدود(CDF) بالكاف – تونس:[4]

- المدير: محمد الصغير نقاش(طبيب جراح)
- النائبان: محمد الطاهر فرصادو، إبراهيم فلفلي/ موسى حساني
- مسؤول الصيدلية المركزية:عبد الحميد سعيدي، الطباخ: بوغريانة

وقد قسمت مديرية الصحة العسكرية بالاضافة للوسط، إلى ناحيتين، شمالية وجنوبية:

---

[1] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق.

[2] تطورت فرق الشبه الطبي، وأصبحت أكثر تخصصا في: المخبر، إدارة الأجهزة، الراديو، وفي النقل والإسعاف التي كانت تابعة للوحدات والفيالق. Mohamed Guentari, Vol.1.Op.cit. p.314

[3] Mohamed Guentari, Vol.1. ibid, p.306,310,313-314

وكذلك، مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي(مدرب سابق في مراكز التدريب بمركز الزيتون ثم ملاق. وهو صاحب كتاب "القاعدة الشرقية") بتاريخ 2016/12/15 بمتحف المجاهد بسوق أهراس

[4] مسعودي أحمد الشريف، المصدر السابق. . وكذلك، Brahim Lahreche, op.cit.p.261



- **الناحيـــة الشماليـــة:** وتضم 05 مراكز صحية متخصصة

❖ مركز باجة: خاص بالعاهات الذهنية والبدنية

- الإشراف: الدكتور فرانز فانون(أمراض عقلية)
- المسؤول: بودربة أحمد
- التمريض: الممرضان، أحمد بودرية وعلي خليفي

❖ مركز سوق الخميس: للجراحة

- الإشراف: الدكتور عباس بوذراع (طبيب جراح)

❖ مركز سوق الأربعاء (جندوبة حاليا): مركز صحي

- الإشراف: الدكتور محمد دردور(طبيب أسنان)
- مستشفى غار الدماء (مستشفى هيئة الأركان العامة):
- الأطباء المشرفون: الدكتور يعقوبي(طبيب عام)، الدكتور حمو، الدكتور سويلاماص (طبيب عام)، الدكتور بن عبيد، الدكتور صالحي
- المسؤولون المشرفون:

أوعمران سليمان، مصمودي أحمد الشريف، السعيد الجيجلي، الشريف القالمي، قرقاري يحي، تلمساني محمد، عبد القاد، فريجي محمد الشريف.

❖ مركز **البطان:** (شمال شرق بئر العاتر– تبسة)، وهو مركز لمداواة معطوبي جيش التحرير الذين فقدوا أطرافهم أثناء المعارك، يشرف عليه تيجاني هدام.[1]

وتضمن هذه المراكز، التغطية الصحية لمناطقها، وكذلك لمراكز: الزيتون، الكاف، واد مليز، قرن حلفاية.[2]

- **الناحيـــة الجنوبيـــة– وتشمل المراكـــز الصحيـــة التاليـــة:**[3]

❖ مركز سوسة لازارات عنابة: مركز صحي

---

[1] الطاهر بن عيشة(شهادة)، جريدة الشروق (الجزائر) (14 يناير/جانفي 2014)، ص.17.

[2] مسعودي أحمد الشريف، المصدر السابق

[3] مسعودي أحمد الشريف، المصدر نفسه.



- المسؤول: الدكتور العقبي
- الطبيب: طالب مراد، الممرض:حميد

❖ مركز تالات: مستشفى عبور(يتسع لـــ: 30 مريض)

- المسؤول: الدكتور طالب مراد(طبيب جراح)، الممرضون: زبير قنيش، وارماضنية محمد

❖ مركز تالة: وهو مركز أساسي للفحص والفرز التوجيه

- المسؤول: مصمودي أحمد الشريف
- الأمناء: بلعيد إبراهيم، حرحيط عمار
- تقنيون للصحة: نصر الله بلقاسم، العابد سحوت(العيد)، ومحمد تلمساني (اختصاصي أشعة)

هذا بالإضافة إلى "مركز التقنية وشؤون الصحة بين الفيالق" الذي يضمن المتابعة الصحية لوحدات جيش التحرير الوطني، و"قطاع الوسائل للتلقيح بالحدود" الذي يقوم بعمليات التلقيح للاجئين بالحدود.[1]

أمـــا فـــي الوســـط الذي يضم المراكز والعيادات المتواجدة في تونس العاصمة وضواحيها، فيتوفر على:

– مركز تونس: وهو مركز كبير معد لاستقبال الحالات الخطيرة، ويضم الأطباء والأطباء الجراحون: تيجاني هدام، العقبي، طالب مراد، علي مشيش، فرانز فانون، ومجموعة من الممرضين.

– ويضاف إليه العديد من العيادات التي انتشرت بالعاصمة تونس مثل:عيادة الزاوية البكرية:(في 28 شارع الزاوية البكرية) بتونس التي يشرف عليها الدكتور نقاش، وعيادة بشارع ماسكولت (Massicoult)، وعيادة "بوزري"(C.Pauserie)، التي يشرف عليها الدكتور يعقوبي.[2]

---

[1] مسعودي أحمد الشريف، المصدر السابق. وكذلك
Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit.p.648

[2] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.555،556



وإلى جانب هذه المراكز، وضعت مديرية الصحة العسكرية، فريق طبي خاص يرأسه الدكتور تيجاني هدام، بمستشفى شارل نيكول (Charles Nicole) بتونس العاصمة، متكون من الأطباء: الزوجان بيار وشولي، فرانز فانون، أليس جيرينيمو (Alice Gerinimo) بلخوجة جنين، وفريق آخر يتكون من الدكتور معيزة، الدكتور فتاحي عرواني، والدكتور تومي في مستشفى صفاقس، وفرق أخرى في مستشفيات: الحبيب تامر، عزيزة عثماني (أو"عثمانة" في مراجع أخرى)، الرازي، عبد الرحمن مامي، ومستشفى الصادقي، وغيرها من المراكز الصحية والمستشفيات التونسية.[1] هذا دون الحديث عن الكثير من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية التونسية الخاصة والعامة، التي كانت تستقبل الجرحى والمرضى الجزائريين(جيش ومدنيين)، وكانت تخصص في كثير منها، أجنحة خاصة لتوفير العناية بهم، كما كان جار في مدن: صفاقس، باجة، سوسة، القيروان، بنزرت، مدنين، القصرين الكاف، ققصة، تاجروين، توزر، غار الدماء، تالة، سوق الأربعاء، مدنين، التي كان تستقبل الجرحى الجزائريين، وفي أحايين كثيرة، كانت سيارات الحرس الوطني التونسي، هي من تتولى نقل هؤلاء المرضى والجرحى إلى المستشفيات والمراكز الصحية التونسية.[2]

كما تجند من جهة أخرى، الكثير من الأطباء والممرضين التونسيين، لمداواة وإسعاف الجزائريين، نذكر منهم: الدكتور قنطاط، والدكتور محمد قارة مبارك، والممرض العربي خلفا الله (في صفاقس)، والدكتور عثمان الشواشي(في باجة)، والدكتور والدكتور المنجي بن حميدة، والدكتور مختار المعتمري، وغيرهم من الأطباء والممرضين.[3] بالإضافة إلى الكثير من الأطباء الأجانب من دول عربية وغربية، كسوريا، فرنسا، إيطاليا وبلجيكا.[4]

---

[1] Brahim Lahreche, op.cit.p.261- 262

وكذلك، حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص.552، 555، 557، 564

[2] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص.552- 553

[3] حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص. 556، 560،561، 564

[4] ينظر في الملحق رقم 09 قائمة بأسماء العديد من الأطباء الجزائريين والأجانب، الذين التحقوا بمصالح الصحة العسكرية لجيش التحرير الوطني بالحدود التونسية.



ومن الناحية التنظيمية، لم تكن هياكل مديرية الصحة التابعة لجيش التحرير الوطني بتونس، تختلف عن تنظيم المصالح الصحية في داخل الجزائر. ولما كانت تخضع للتقسيم الإقليمي، لذلك كان المسؤول الصحي، عضوا في إدارة القيادة بالقطع الإقليمي الذي ينتمي إليه. وعادة ما يكون، مسؤول مستشفى، يعاونه فريق من الأطباء والممرضيين.[1] أما المستوصف، فيديره ممرض مسؤول سبق له العمل في المستشفيات التونسية، ويساعد ممرض أو ممرضين، يقومون بتقديم الإسعافات الروتينية، وكذا الاستعجالات والتدخلات البسيطة، بالوحدات القتالية. كما يضمن هؤلاء الممرضون، المتابعة خلال فترات النقاهة للجرحى والمرضى الذين أجروا عمليات جراحية. ويضمن مسؤول المستوصف، عمليات التنسيق مع المراكز الصحية الأخرى، لضمان التزود بالأدوية وأدوات العمل. وقد عوضت المعونات المقدمة للهلال الأحمر الجزائري الموجهة للاجئين، النقص في أدوات التضميد ومعدات الجراحة. أما عمل الأطباء، فيكون عادة بالمراكز الصحية، التي يضمن فيها الطبيب العام، المعاينات الطبية يوميا. أما الأطباء المختصون (خاصة في طب الأنف والأذن والحنجرة، الأسنان)، فيقومون بإجراء المعاينات يومين في الأسبوع.[2]

كما كانت مصلحة الصحة العسكر أيضا، مكلفة بمحاربة الأمراض المعدية (خاصة مرض السل) سواء على مستوى الوحدات القتالية أو مخيمات اللاجئين، فكانت تتم أولا بعزل الأشخاص المشكوك في إصابتهم، على أن تتولى المتابعة، الفرق المزودة بجهاز أشعة "إكس" (X) على مستوى المراكز الصحية في كل من، غار الدماء، وتاجروين، وتالة، وعلى مستوى المخيمات الكبيرة. أما بالوحدات القتالية والمخيمات البعيدة، فالعملية تتم في عين المكان، بفضل الفرق المتنقلة المزودة بشاحنات بها أجهزة أشعة تعمل بالمولدات، لترسل العينات (البصاق) بعدها، إلى المستشفيات التونسية، والمراكز المتخصصة التابعة لجيش التحرير الوطني. وفي الوقت نفسه، تباشر الفرق الصحية حملات للتلقيح (بلقحات B.C.G) وللتوعية لمكافحة مرض التراخوما(الرمد الحبيبي)

---

[1] Mohamed Guentari, Vol.1. op.cit. p.288

[2] Mohamed Guentari, Vol.1. ibid, p.280,302,305-306



والملاريا. أما بالوحدات القتالية، فكان يجري السهر على التطبيق الصارم لتدابير النظافة.[1]

د- مديريـــة الوسائــل العامـــة والإسنــاد:

من بين الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تطوير وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود، إعادة تشكيل الفيالق. فبحلول شهر فبراير/ فيفري 1960، كان تحت تصرف قيادة الناحية الشمالية (التي يشرف عليها بن سالم) ما يقارب4000 رجل، يشكلون07 فيالق (1،2، 5،3)، وفيلقين مستقلين آخرين، أصبح أحدهما بعد فترة وجيزة، يحمل إسم ديدوش مراد، والآخر يحمل إسم زيغود يوسف (كان أيضا يعرف باسم فيلق قائده فلفلي). إضافة إلى فيلق عثمان خليل بالشعانبي (الذي سبق الحديث عنه). ثم أضيف فيلقي عميروش، والفيلق رقم 04، ليبلغ تعداد القوات في نهاية 1960، 10500 رجل موزعين على 10 فيالق[2]، أعيد توزيعها من الشمال إلى الجنوب، أي من الساحل حتى جبل سيدي أحمد جنوب ساقية سيدي يوسف.[3]

أما في الناحية الجنوبية، فبلغ عدد الفيالق الـــ10 (41، 42، 43، 45، 65، 68، 71، 72و75) وكتيبتين ثقيلتين بتعداد 5500 رجل، مما يرفع مجموع القوات على الحدود الشرقية، إلى 16000 رجل عامل. هذا دون احتساب القتلى والجرحى والمرضى والمحولين إلى وحدات غير عملياتية، ليقفز الرقم في نهاية 1961، إلى 22000 رجل. وتمتص مراكز القيادة وهياكل الدعم والمحافظة السياسية ومراكز التكوين والتدريب، ما نسبته 25 بالمائة من التعداد العام للأفراد.[4]

في سنة 1960 تكونت ولأول مرة " قواعد خلفية"(وسميت بهذا الإسم) لتزويد الفيالق والوحدات القتالية، بالسلاح والذخيرة والمؤن، وإسعاف المرضى والتكفل بالجرحى (تحت رقابة أطقم المصالح الصحية في هذه القواعد). أما الهياكل والمنشآت التي تم إنشاء

---

[1] Mohamed Guentari, Vol.1. ibid, p.312-313

[2] تمت الاستعانة فيها بأبناء الجالية، لتدعيم الفيلق رقم 19 والفيلق رقم و39، بعد الخسائر التي تلقاها جيش التحرير على الحدود، في مارس 1960.

Abderrezak Bouhara, les viviers de la libération, Casbah Editions, Alger, 2001, p.24

[3] Abderrezak Bouhara, ibid. p.243- 244

[4] Abderrezak Bouhara, ibid. p.24



الكثير منها على فترات بداية من سنة 1956، فقد جرى تدعيمها وإعادة تنظيمها وتوسيعها بدء من 1960 إلى أن وصل عددها في سنة 1962 إلى 92 مركزا.[1] ويمكن سرد هذه المراكز على النحو التالي:

❖ **مــدارس التــدريب:** وهي المخيمات التي تشكلت قبل إقامة خط شال، في مناطق: زيتون1، زيتون2، زيتون3، قرن حلفاية1، قرن حلفاية2، وواد مليز. وتعود غالبية هذه المعسكرات، إلى وحدات الولايتين الثانية والثالثة.[2]

– مدرسة إطارات جيش التحرير بالكاف: وهي أول مدرسة للتكوين، أنشئت في سنة 1957 من طرف العقيد محمد عموري (قائد الولاية الأولى) بمساعدة كاتبه الخاص محمد ملوح، بمزرعة مهجورة (تعود لأحد المعمرين الفرنسيين الذين غادروا تونس، وتم استئجارها من السلطات التونسية)، تقع على بعد كيلومترات قليلة من مدينة الكاف غربا. وقد جهزت المدرسة بجناح إداري، مأوى للمتربصين، مطعم، وإسطبل لتربية المواشي(للتمون).[3] وتم تأطير المدرسة، بضباط شباب (أغلبهم من الفارين من الجيش الفرنسي)[4] لتدريب ورفع تأهيل الإطارات القادمة من الوحدات. وقد عين على رأس المدرسة، عباس غزيل ويساعده، عبد الله آدمي، وخالد الحسناوي (القادمين من مدارس الحربية بالشرق الأوسط)، ثم انضم إليهم عبد القادر شابو، وبوعناني الجيلاني[5] (الفارين

---

[1] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.183.

[2] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، ط1. 1999، الجزائر، ص.47.

[3] المجاهد حسناوي خالدي (شهادة)، مجلة "المشعل"، مجلة إعلامية تصدر عن مدرسة ضباط الدرك لتاريخ 07 يوليو/جويلية 2010، ص.43- 44. وكذلك، مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي، المصدر السابق.

[4] في أواخر شهر مارس 1958، التحق العديد من الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي، بوحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية منهم: أحمد عقون (الذي وجه لمركز التدريب بملاق ثم إلى مركز قرن حلفاية)، وعبد الحميد لطرش المدعو دحمان (الذي وجه للفيلق رقم 71 أو 72 ثم إلى مركز التدريب بواد مليز)، وبوعناني الجيلاني (الذي وجه لمدرسة الإطارات بالكاف)، وعثمان (هوفمان) سليمان (الذي وجه لمدرسة الإطارات بالكاف)، محمد زرقيني (الذي وجه لمخيم الشعانبي) ثم لحقت بهم مجموعة أخرى، منهم: مداوي الطاهر الذي وجه إلى مركز الزيتون، وأصبح مسؤولا عليه، وغيره. مقابلة خاصة مع المجاهد بورصاص حسين، المصدر السابق. .

[5] بجاوي المدني بن الحربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957- 1958، دار هومه، الجزائر، 2012، ص.15. وكذلك، مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.127. للمزيد حول بعض جوانب الحياة في مدرسة الإطارات بالكاف، ينظر بجاوي المدني بن الحربي، المصدر نفسه، ص.127- 130

بدورهما من الجيش الفرنسي). وقد انتدب للتدريب في مدرسة الإطارات، مجموعة من الضباط نذكر منهم: مدربين اثنين قادمين من مدارس الشرق الأوسط وهما، آدمي البشير وخالد الحسناوي(من الولاية1). وكانت المدرسة، تقدم تكوينا محترفا حول كيفية استعمال وصيانة الأسلحة، ونصب الكمائن، ومختلف التمارين الرياضية الحربية. بالإضافة إلى دروس نظرية حول الطاعة والانضباط.[1]

– مدرسة التكوين على صنع المتفجرات والألغام (المعروفة باسم لارتفيس Artifices)قرب ساقية سيدي يوسف، وعين على رأسها المسمى محمود فارس. وقد أنشئت المدرسة بغرض تكوين أفراد متخصصين في صناعة المتفجرات وتفكيك والألغام والمتفجرات[2]، للتقليل من الخسائر الكبيرة التي تلقتها وحدات جيش التحرير على الخطين المكهربين موريس وشال.

– مدرسة التكوين شبه الطبي: بضواحي الكاف، أنشأها الدكتور محمد صغير نقاش، لتكوين ممرضين ومسعفين في الاستعجالات.[3]

❖ **مـــراكـــز التـــدريب:**

• مركز سيالة بباجة: وهو أول مركز للتدريب تم إنشاؤه في سنة 1956، بمزرعة أحد الجزائريين الأوائل الذين هاجروا إلى تونس (يدعى حمه). وقد احتوت هذه المزرعة على مبان تتسع لحوالي 200 جندي.[4] وقد تولى رابح إيدير (من الولاية الأولى) إدارته المركز فيما كلف حسناوي خالدي (الذي سيكلف بتنظيم مدرسة الإطارات بالكاف) بمهام التدريب. وقد حول المركز في سنة 1958، إلى مركز راحة للأفراد المسنين.[5]

• مركز ملاق: الذي افتتح في فبراير/فيفري 1959 بجنوب مدينة الكاف، وهو من أهم مراكز المتخصصة في تدريب وتكوين الجنود والضباط، من مختلف الوحدات

---

[1] مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي، المصدر السابق

[2] مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي، المصدر نفسه

[3] عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر– عين مليلة، الجزائر (بدون تاريخ طبع)، ص.125

[4] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.183

[5] Mohamed Guentari, Vol.2.Op.cit.p.772

وكذلك، مصطفى هشماوي، المصدر نفسه، ص.183

والفيالق. وقد عين على رأسه، النقيب عبد المؤمن عبد الرحمن بمساعدة بوتلة محمد، وعبد المجيد علاهم، وعقون أحمد (ثم سليم سعدي). ويتوفر المركز، على جل ملحقات المصالح العسكرية من قضاء عسكري، محافظة سياسية، وصحة، وسائل عامة.[1]

- مركز واد مليز: مركز خاص بالتكوين والتدريب، عين على رأسه العربي بلخير، بمساعدة المدعو حسين
- مركز الزيتون: وهو مركز تابع للولاية الثانية، خاص بالمجاهدين القادمين من
- الداخل (الجزائر) بقصد للتدريب. عين على رأسه علي الفلفلي، وكان يضم أربع
- كتائب
- مركز القصرين: مخصص للعبور
- مركز تالة: مخصص للعبور
- مركز جندوبة للاتصالات السلكية واللاسلكية
- مركز قرن حلفاية: قريبا من الكاف، خاص بالتدريب وبالتكوين السياسي(يضم
- حوالي 450 مجاهدا)
- مركز شتمو: على بعد 4 كلم عن وادي مليز، إلى شرق غار الدماء، وهو موقع
- أثري، قدمته السلطات التونسية لقيادة الثورة، وأستعمل للتدريب والراحة.
- "فيرمة" (مزرعة) بيني (Peny) (المعروفة باسم فيرمة موسى نسبة لموسى حواسنية

الذي كان أول مسؤول يعين على رأسها .أول مسؤول يعين على رأسها) وستتحول لاحقا، إلى مركز راحة

❖مـــراكـــز الراحـــة والتـــأهيـــل:

- مركز مقران: مركز لإسعاف وإعادة تأهيل المعاقين، أشرف عليه عمار(المدعو بيسكو)

---

[1]Mohamed Guentari, Vol.2. Op.cit.p.772

وكذلك مقابلة خاصة مع المجاهد بورصاص حسين، بالأمانة الولائية لمنظمة المجاهدين بقالمة في 2016/08/29.

وكذلك عوادي عبد المجيد، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص.123

- مركز لازري (Laaserie): قرب تونس العاصمة، أشرف فيه الدكتور يعقوبي، على إدارة طاقم طبي كان قد تلقى تكوينا في يوغسلافيا في اختصاص التأهيل والعلاج الطبيعي.[1]
- مركز نسان (Nassen): وهو مركز مخصص للعلاج الطبيعي والوظيفي، يتسع لـــ 40 مريضا، تم بناؤه واستغلاله بدعم من اليوغسلافيين، في أبريل/أفريل 1961.[2]

بالإضافة إلى المراكز التي أنشئت في تونس العاصمة: مركز ميلاسين بضواحي العاصمة، وهو مركز خاص بالاستعلامات، ومركزي التدريب في كل من خزندار وبئر الباي، ومركز تابع لقيادة الأركان في "بورطال حيدر" قرب العاصمة، مركز باب جديد المعد لتكوين الكوادر السياسية، متواجد في الرقم 67 طريق باب جديد بالعاصمة تونس.[3]

- مركز تاجروين: مركز تدريب وعبور لمجاهدي الداخل، عين على رأسه محجوب العيفة (من وادي زناتي بقالمة) حول بعدها، إلى مركز راحة للمجاهدين كبار السن والعجزة. وهو عبارة عن مستودع كبير مفتوح (بدون عوازل أو جدران) معد للنوم، وتنتصب أمامه غرفة قسمت إلى مطبخ ومخزن للمؤن).[4]

❖ **مـــراكـــز التمويـــن:** بالتوازي مع مدارس ومراكز التكوين والتدريب، أنشئت أيضا مستودعات لجمع وتخزين الأسلحة والذخيرة، وجميع المؤن من مواد غذائية وملابس، لضمان تموين منتظم للوحدات العسكرية الناشطة على طول الحدود. وكان لكل مادة من مواد التموين، مسؤولها الخاص ينشط تحت إدارة المسؤول العام للمركز.[5] ونظرا لخطورتها، فقد أحيطت هذه المراكز بسرية كبيرة، وكانت تخضع لحراسة مشددة

---

[1] Mohamed Guentari, Vol.1.p.315,772

مقابلة خاصة مع إبراهيم هبهوب، بعزابة في 2016/08/10. وكان إبراهيم هبهوب قد انتقل إلى تونس في 1958، وتلقى تدريبا في مركز قرن حلفاية لمدة 06 أشهر، وشارك في الهجوم على علي حنبلي في 1959، حول بعدها للعمل في مراكز قيادة الأركان بغار الدماء إلى غاية 1962.

[2] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit.p.744

[3] Haggui Djamel, Les algeriens en Tunisie. Op.cit.p.07, 09

[4] مقابلة خاصة مع المجاهد هبهوب إبراهيم ، المصدر السابق

[5] Mohamed Guentari, Vol.2.Op.cit.p.772

وكذلك، مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي، المصدر السابق



من قبل وحدات خاصة، ومن فرق الشرطة العسكرية. وقد استعملت هذه المستودعات، لتخزين الأسلحة التي كانت تصل إلى جيش التحرير الوطني، من مصر ودول عربية أخرى، سواء عبر البر أو البحر، ومن دول صديقة، ليوزع جزء منها على الوحدات العاملة بالحدود، ويوجه الباقي إلى الداخل في الجزائر.[1]

هذا وتجب الإشارة، إلى أنه وقبل إنشاء المستودعات والمخازن الخاصة بجيش التحرير الوطني، كانت الأسلحة وخاصة الذخيرة، تخزن في ثكنات "فرجامول" التابعة للسلطات التونسية بتونس العاصمة، لتوزع بعدها على المعسكرات القريبة من الحدود، مثل سوق الأربعاء، شطاطة، ساقية سيدي يوسف، قلعة سنان، ومن ثم تأخذ طريقها إلى داخل الجزائر. كما كانت هذه الأسلحة والذخيرة، تحمل في أحايين كثيرة إلى المعسكرات عبر سيارات وشاحنات الجيش والحرس التونسيين، وبتعاون الكثير من الشخصيات التونسية (خاصة من إطارات ومناضلي الحزب الدستوري الجديد) الذين كانوا محل ثقة جبهة التحرير، وقد تحولت مناطقهم، إلى مستودعات آمنة لأسلحة وذخيرة جيش التحرير الوطني الجزائري. وإن ظل هذا طبعا، يخضع لطبيعة الأوضاع الظرفية القائمة بين جبهة التحرير والسلطات التونسية.[2]

ونظرا لطابع السرية الكبير الذي كانت تحظى به هذه المراكز والمستودعات، فإنها ظلت غير معروفة، لذلك لا يمكننا حصرها، وسنكتفي بذكر مجموعة من هذه المستودعات، منها مستودعات: تونس العاصمة، نقرين، سوق الأربعاء، تاجروين قيروان، حاسي دراهم، حيدرة، تالبت، رديف، نفطة، مدنين، تالة، توزر، الربيبة (قرب قلعة سنان)، لقصر، فريانة، قفصة، متلوي[3]، تالابت (تابع للولاية الأولى، وتحول لاحقا إلى مركز عبور)، قلعة سنان، مركز (مخيم) ساقية سيدي يوسف.[4]

على أن أكبر هذه مراكز هو "مركز التوزيع للحدود"(CDF) الذي يعرف بمركز "الجنان" (لانتشار الأشجار بداخله) على بعد (200 م) من مقر قيادة الأركان العامة بغار

---

[1]Mohamed Guentari, Vol.2. Ibid, p.772
[2]Mohamed Guentari, Vo. 2. Ibid,.p.773
[3]Mohamed Guentari, Vol.2. Ibid,p.773
وكذلك، عبد الله مقلاتي، محمود الشريف. المرجع السابق، ص.59
[4] محمد تومي، المصدر السابق. وكذلك، الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة،ج1. المصدر السابق، ص.461

الدماء. يتربع هذا المركز على مساحة هكتارين، وهو عبارة عن مستودعات كبيرة، لتجميع المواد الغذائية والأغطية وورشات لإصلاح العربات.[1] يقوم هذا المركز بتوزيع المؤن على جميع المراكز الحدودية (يبعد كل مركز عن الآخر بحوالي 50 كلم)، ليتولى كل مركز بدوره، توزيع حصة المؤن المخصصة له على الوحدات التابعة له.[2]

هذا بالإضافة إلى العديد من مراكز الاتصال السلكية واللاسلكية، ومراكز التصنت (التي سبق ذكرها) التابعة لمديرية التوثيق والبحث (D.D.R)[3] والتابعة بدورها لمصالح لبوصوف، المنتشرة في الكثير من المناطق التونسية، كمحطة مراقبة الاتصالات اللاسلكية التي تم نصبها بمساعدة بطاريتين تحملان العلامة VR2، غير بعيد عن مركز الاستماع بالمرسى بالعاصمة تونس، لاعتراض كل محاولة لاختراق قواعد الاتصال في الداخل (الجزائر). وكذلك مركز مراقبة الاتصالات اللاسلكية، شرق الكاف الذي كان يشرف عليه جفال عبد المجيد وكان يضم هذا المركز، 12 جهاز إرسال وإتصال، من نوع سيمانس(SIMENS) (A.N.G.R.C9)، بمجال تغطية يصل إلى 1300 كلم. وأمكن بهذه الأجهزة، رصد مكالمات الجيش والجندرمة الفرنسيين، في حدود الأصنام (سابقا والشلف حاليا)، ووهران. وبعد تفطن الفرنسيين للأمر وتغييرهم لأجهزة الإتصال، قام بوصوف بإستبدل الأجهزة بأخرى صينية من نوع E102. وأيضا مركز التنصت التابع لـــ "المصلحة العملياتية" الذي يعمل بالتوازي مع الوحدات المقاتلة على طول الحدود الشرقية،

[1] مقابلة خاصة مع المجاهد هبهوب إبراهيم، المصدر السابق

[2] مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي، المصدر السابق

[3] بعد إنشاء الحكومة المؤقتة (في 19 سبتمبر 1958) وتكوين وزارة الربط العام والاتصالات، تم في منتصف 1958 بوجدة المغربية، استحداث مديرتين: التوثيق والبحث (D.V.R) واليقظة والاستخبارات المضادة (D.V.C.R) الاولى مكلفة بمهام البحث والتحري، والثانية مهمتها تأمين الثورة من الأخطار الداخلية (الحركات المناوئة) والخارجية (التهديدات الخارجية من العدو ومعاونيه. وقد تفرعت عن هاتان المديريتان إلى العديد من المديريات الفرعية والمصالح. نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ترجمة محمد المعراجي، غرناطة للنشر والتوزيع (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2012، ص.171. وحول دور ومهام هاتين المديريتين وتفرعاتهما، ينظر، المصدر نفسه، ص.231- 246

والذي كان مقره بالقرب (على بعد 200 م) من مقر هيئة الأركان العامة (تحديدا داخل البناية المعروفة بـــاسم "الكوشة"[1] (المخبزة) وغيرها من المراكز.[2]

- بالإضافة إلى مصالح الحكومة المؤقتة بتونس إبتداء من سنة 1959:

فبعد حادثة مقتل علاوة عميرة، والأزمة التي وقعت بين السلطات المصرية الحكومة المؤقتة الجزائرية، وما تلاها من توقيفات طالت عناصر شبكة وزارة بوصوف بالقاهرة (في 21 و22 فبراير/فيفري 1959)[3]، قررت الحكومة المؤقتة، نقل العديد من مقارها[4] خاصة أمانة الحكومة والوزارات المهمة، إلى كل من تونس، والمغرب (وزارة الشؤون الاجتماعية التي يشرف عليها بن يوسف بن خدة، ووزارة شؤون شمال أفريقيا التي يشرف عليها عبد الحميد مهري، والثقافة التي يشرف عليها أحمد توفيق المدني) وإلى ليبيا (التي كانت تضم قاعدة ديدوش مراد المسماة، قاعدة الاستغلال الوطني لمصالح بوصوف) التي نقلت إليها أهم مصالح وزارة بوصوف وكانت مقر وزارة الاستعلامات الفعلي. وقد تم تحويل أمانة الحكومة المؤقتة إلى تونس، بشارع باريس (على مقربة من وزارة التسليح والاتصالات العامة)، ووزارة الإعلام التي كان على رأسها امحمد يزيد، الموجودة بشارع المقاولين بتونس العاصمة (وتحول هذا المقر بعد استقلال الجزائر، إلى أول قنصلية جزائرية في تونس) كما وفرت، في الأحياء العصرية في

---

[1] يذكر المجاهد إبراهيم هبهوب الذي حول إلى للعمل في هذا المركز(بعدما كان يقوم بالحراسة في مقر قيادة الأركان العامة)، أن لا أحد من الجنود كان يعرف ما بداخل "الكوشة"، وأن الأعوان التونسيين في شركة الكهرباء التونسية، قد تفاجأوا، من ارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية لهذا الهيكل الصغير. مقابلة خاصة مع المجاهد إبراهيم هبهوب، المصدر السابق

[2] Brahim Lahreche, op.cit.p.281, 296

وكذلك، مقابلة خاصة مع المجاهد إبراهيم هبهوب، المصدر نفسه

[3] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit.p.313

[4] يذكر محمد الميلي (في مؤلفه: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص.68- 69)، أنه بعد توتر العلاقات مع السلطات المصرية، لم تكن الحكومة المؤقتة الجزائرية ترغب بإنشاء قاعدة علنية في تونس أو المغرب، خلال المرحلة الأولى من استقلالهما، وفكرت الحكومة المؤقتة " في نقل قاعدتها" إلى دمشق. وباعتقادي أن تحفظ الحكومة المؤقتة على مسألة نقل قاعدتها بشكل علني إلى تونس أوالمغرب، لم يكن فقط لأسباب أمنية بفعل استمرار الأجهزة الأمنية الفرنسية بالنشاط في هذين البلدين، بقدر ما كانت المخاوف والإحترازات تتعلق ما رأت فيه الحكومة المؤقتة تراجعا من الجارتين تونس والمغرب عن قرارات مؤتمر طنجة، وممارستهما للمزيد من للضغوط لدفعها إلى القبول بالحلول التفاوضية.

تونس العاصمة وضواحيها، إقامات لأبرز وزراء الحكومة المؤقتة، كفرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، بن طوبال، امحمد يزيد، أحمد بومنجل. وهي أحياء كانت تضم أيضا، سفارات فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا.[1]

ويضاف إلى هذا، العديد من الهيئات والتنظيمات الأخرى التي استقرت بتونس، سواء تلك التي سبقت الإشارة إليها، أو التي لم نستطع الوصول إليها، وهي بالتأكيد كثيرة ومتنوعة، كجريدة "المجاهد" التي كان يتواجد مقرها بشارع المقاولين، و"دار بن مهيدي" للأيتام (الجزائريين) في المرسى، و"جميلة بوحيرد" بسيدي بوسعيد، ودار أخرى في مدينة أريانة. كما كانت شوارع العاصمة تونس: شارع منجي سليم حاليا، شارع الكوليزي (Le colisée)، البالماريوم (palmarium)، وبلفودير(Belvédère)، تعد مقار عامة لتجمع للجزائريين.[2]

---

[1]Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.08- 09

وكذلك، عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.65

[2]Haggui Djamel, Les algériens en Tunisie. Op.cit.p.09



الفصل الثالث

إستراتيجية الاستعمار الفرنسي لعزل قاعدة الثورة في تونس



المبحث الأول: تطويق الثورة من الداخل لعزلها عن الخارج

المبحث الثاني: التطويق من الخارج لخنق الثورة في الداخل



لقد أدى الانتشار السريع لثورة التحرير وتحولها من مجموعات متخفية إلى تنظيم ثوري[1] وطني يمتلك زمام المبادرة، تمكن في وقت قياسي، من تحييد المنظومة الاستعمارية الإدارية والسياسية، وخلق جهاز تنظيمي وهيكلي بديل جعل من الشعب، الأداة والغاية في ذات الوقت – قلت أدى هذا- إلى خلق حالة تشتت، أفقدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية جدواها وسيطرتها مما زاد في إصرارها على تفكيك هذه العلاقة وبكل الأساليب، وإبعاد الشعب الذي يمثل مصدر قوة هذه الثورة.

وقد اعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ احتلال للجزائر(1830)، على العنف والقمع (الحل العسكري)، لإخضاع الشعب الجزائري، وإحكام سيطرتها عليه. وإذا كانت السياسة الاستعمارية قد ارتكزت على القوة العسكرية – وقد نجحت إلى حد ما- في قمع وإخماد المقاومات والثورات الشعبية المسلحة في نهاية القرن التاسع عشر، فإنها وأمام تكشف صلابة ثورة أول نوفمبر 1954، لجأت إلى تسخير كل الوسائل العسكرية والسياسة والدبلوماسية، أولا لتفكيك التلاحم بين الثورة والشعب وتجفيف منابع الدعم في الداخل، وثانيا لعزلها – أي الثورة – وقطعها عن قواعد إمدادها في الخارج خاصة قاعدة تونس، وانتهاء في مرحلة ثالثة وأخيرة، بعمليات عسكرية واسعة تشمل كامل التراب الوطني بهدف " تطهيره" من الثوار، وهو ما يمكنها في حال نجاح مخططها، من القضاء النهائي على الثورة الجزائرية حسب ما كانت تعتقد به.

المبحث الأول: تطـويـق الثـورة مـن الداخـل لعزلهـا عـن الخـارج:

لم تكن الادارة الاستعمارية الفرنسية ومن منطلق تاريخها الإستعماري (لعل أهمها التجربة الفيتنامية) بحاجة لكثير من الوقت، للوقوف على الدور الحاسم للشعب الجزائري في ثورة التحرير التي يخوضها الثوار- وبإسمه - لذلك إرتكز عملها سريعا،

[1] عرفت جريدة "الشباب الجزائري" التي كانت تصدرها إبان الثورة التحريرية، لجنة الشباب والرياضة في جبهة التحرير بقولها:" إن المفهوم الثوري هو عملية انقلاب واع شامل منظم خلاق، في نفسية الأفراد والجماعات، وفي طريقة تفكيرها وأسلوب عملها وحياتها من جهة، وانقلاب في أوضاعها المحيطة بها، وتغيير جذري لواقع مجتمعها وظروفها التي يحياها، انقلاب يستهدف تصحيح تلك الأوضاع والظروف.. وتحطيم تلك القيود التي تكبل نشاطها وتوجيهها نحو عملية الخلق والإبداع ..". "الشباب الجزائري" مجلة شهرية تصدرها لجنة الشاب والرياضة في جبهة التحرير الوطني، السنة الثالثة – العدد التاسع عشر- شهر يناير/ جانفي 1961، ص.17

على محاولة فك هذا الارتباط (العضوي) وتحييد الشعب الذي يمثل أساس إستمرار الثورة وتطورها، من خلال جملة من السياسات الردعية العقابية، أوجزها في ما يلي:

1- المحتشـــدات والمناطــق المحرمـــة علـــى الحـــدود الشرقيـــة:

عاد العسكريون الفرنسيون إلى استلهام المخططات والإستراتيجيات التي طبقها أسلافهم من غزاة الجزائر الذين سبقوهم في السنوات الأولى للاحتلال، من خلال العودة إلى العمل بتدابير المحتشدات وتجميع السكان الجزائريين، داخل مراكز خاصة أو في قرى مغلقة، وخلق ظروف قاهرة مادية ومعنوية للعيش داخل هذه المراكز، تستجيب وتتماشى مع مفهوم "حرب العصابات".[1] وينصح النقيب شارل ريشارد (Charles Richard) في سنة 1845، بضرورة العمل بالحشد المكثف للسكان الجزائريين في المراكز ويقول: " إن العمل الأول الذي يجب القيام به لعزل المحرضين، هو حشد أفراد الشعب المشتت وتنظيم كل القبائل في شكل زمالات (مخيمات)، والفصل ما بين الدواوير بسد مكون من شجر العناب البري ومن الأشواك الأخرى، التي تحول دونهم، أي هكذا تحاط كل زمالة بخندق واسع مسلح من نبات الصبار الشائك .. وبهذا نجعل العرب محبوسين تحت تصرفنا.. المهم هو الوصول إلى حشد هذا الشعب الذي هو موجود في كل مكان وليس موجودا في أي مكان، المهم أن نجعل هذا ممكنا ونتمكن من القبض عليه. وحينما ننجح في ذلك، يمكننا.. الاستيلاء على روحه بعدما نستولي على جسده".[2]

لم تتردد السلطات الاستعمارية، في استحداث مراكز التجميع والحشد منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، إذ أعلنت في الـــ 21 نوفمبر 1954، عن إنشاء ما كانت تسميها مناطق "الأمن" والتي ستصبح أولى المناطق

---

[1] يحدد طوماس لاورانس(Thomas.E.Lawrence) علاقة الثورة بالشعب بقوله: "التمرد يجب أن يعتمد على سكان صديقين ليس بالضرورة نشيطين بما يكفي ولكن المطلوب أن يكونوا متواطئين حتى لا يكشفوا للعدو، حركات التمرد. فيمكن أن يؤدي التمرد وظيفته بـــ:2 % من السكان فقط، كقوة ضاربة فيه و98% الباقية من الأنصار. يجب على الأفراد النشطين الوصول إلى مستويات عالية من السرعة ومن القدرة على التحمل والتحرك، ومن المقدرة على التموين الذاتي (...) يجب الهجوم حيث لا يوجد العدو، مبادئهم في ذلك: التنقل، الأمن، عدم إعطاء أهداف للعدو(...) وعقيدتهم أن يجعلوا كل إنسان صديق، والانتصار سيعود على المتمردين لأن عوامل الحتمية الجبرية ستنتهي بالفـــوز في نهاية المطاف.

Centre de Doctrine d'Emploi des Forces.Op. Cit. p.14

[2] محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المآل، دار هومه، الجزائر، 2010، ص.374 - 375



التي ستنشئ فيها المحتشدات. وبانتشار وتطور الثورة، ستتوسع دائرة هذه المراكز والمحتشدات، لتشمل كل الجهات.[1] وقد ظهرت مراكز الحشد والتجميع (les Camps de regroupements) أول مرة بالأوراس في سنة 1955، عندما أجبر الجنرال بارلانج (Parlange)، السكان في مناطق مشونش، تكوت وبوحمامة، على مغادرة مواطنهم في إطار سياسة إعادة تجميع السكان.[2] ونظرا للقمع الرهيب الذي سلط على المنطقة، فقد فر السكان في بداية سنة 1956 من دواويرهم ومشاتيهم وتجمعوا قرب أحد المراكز العسكرية. وفي السنة الموالية، تم إنشاء المناطق المحرمة التي تسمح للجيش الفرنسي، بإطلاق النار على كل من يتحرك داخل هذه المراكز[3]، التي ستزداد وتتنوع في أشكالها، مع صدور قرار المقيم العام روبير لاكوست (Robert Lacost) في الـــ 21 أبريل/ أفريل 1956 والذي أعلن فيه، أن كافة الأراضي الجزائرية منطقة "عدم إستقرار" :"إن مناطق الاضطرابات (...) تشمل مجموع الأراضي الجزائرية، فالجيش الفرنسي إما جيش وراء سياج في المدن أو مدرع بجدران الثكنات المحصنة وهو لهذا لا ينتقل إلا لماماً.. إن منع التجوال موجود دائما.[4]

ونظرا لعمليات الغلق والقصف الجوي المركز، وإضرام النيران في الغابات وفي المحاصيل الزراعية بمناطق "الاضطراب" التي كان يسيطر عليها جيش التحرير الوطني، فقد أرغم سكان هذه المناطق، على اللجوء إلى مراكز التجميع[5] التي أقيمت حول الثكنات والمراكز العسكرية، وأحيطت بسدود من الأسلاك الشائكة، وضربت عليها مراقبة شديدة. وكان القصد من ذلك، تحقيق هدفين اثنين هما: الأول عزل السكان عن الثورة وعن جيش التحرير بالذات، حتى يقطع عنه التموين والأخبار والتجنيد، وثانيا تهجير السكان نحو مراكز التجميع، حتى يكونوا تحت المراقبة المباشرة، وأيضا للاحتماء بهؤلاء السكان، من هجومات جيش التحرير المحتملة. ولم يكن العزل والغلق قاصرا على سكان

[1] محمد تقية، المرجع نفسه، ص.376 – 377

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص.174

[3] Farouk Benatia ,op. Cit.p.158

[4] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص. 64

[5] محمد بجاوي، المصدر نفسه ، ص. 63



الأرياف والمداشر، فحتى الأحياء الشعبية في المدن، تم عزلها ومحاصرتها بالأسلاك، وضربت عليها حراسة مشددة لمنع أي اتصال بين السكان وجيش التحرير.[1]

وبعد شروع سلطات الاحتلال، في تطبيق سياسة الحصار العسكري "الكادرياج" (Quadrillage)، وتقسيم التراب الوطني إلى مربعات عسكرية وإعلانها "مناطق محرمة"، اخضعتها لعمليات عسكرية واسعة "لتطهيرها" تباعا[2] من الثوار. وقد توسعت هذه المناطق المحرمة بين 1955 و1957، وامتدت إلى حدود جبال الإيدوغ (عنابة)، وإلى القبائل والأطلس الصحراوي[3]، وعلى طول الحدود الغربية والشرقية التي أنشئت بها مناطق عازلة، أفرغت بالكامل من سكانها، تقطعها في ذلك الحواجز الشائكة والمكهربة – التي سيأتي الحديث عنها لاحقا– وكمثال على ذلك، فإن المنطقة المحرمة بالشمال القسنطيني (القل الميلية، الطاهير) كانت تضم لوحدها 600.000 فرد، ليس أمامهم إلا الفرار إما إلى المحتشدات، أو إلى المدن التي أصبحت تعرف نموا كبيرا للأكواخ، وإما اللجوء إلى الأراضي التونسية.[4] وقد تزايد عدد المحتشدات والمناطق المحرمة بالحدود الشرقية[5]، بشكل مطرد خاصة مع انتصاب السد الخلفي (شال)، إذ تم حشد جل سكان المناطق المحرمة، بين خطي موريس وشال، داخل المحتشدات. ففي منطقة سوق أهراس لوحدها، تم تثبيت أكثر من 26 محتشد:[6]

- مدينة سوق أهراس: محتشد السوق الأبيض (حي سيدي مسعود)، موردیان108
- أولاد إدريس: بوسردوك، ديار الإبل
- أولاد ضياء: عين الزانة، محطة مقراض
- أولاد مومن: سيدي علي الهميسي
- الخضارة: المشري، قاجلان، الحمري

---

[1] الجنيدي خليفة وآخرون، المصدر السابق، ص. 433– 434

[2] جريدة المجاهد عدد 109 (27 نوفمبر 1961)، ص.6

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.174

[4] محمد تقية، المرجع السابق، ص.377

[5] أنظر الملحق رقم 10

[6] عوادي عبد الحميد، المرجع السابق، 98– 99

- ويلان: بوزعرورة
- المراهنة: القوارد
- تاورة: ذراع البطوم، بن عطية
- الهمامة: البرج، عين صيادة
- الحنانشة: البطيحة، كامليري، الدهوارة
- تيفاش: برج الحصن، العيون
- محتشد الزعرورية

وقد أشارت جريدة المجاهد في عددها الـ 62 بتاريخ 31 مارس 1960 نقلا عن الناطق الرسمي للجيش الفرنسي، الجنرال بوتي (Boutier) الذي صرح في الـ 21 مارس 1960، من أن عمليات "الأحجار الكريمة" الجارية بالشمال القسنطيني منذ سبتمبر المنصرم في إطار مشروع شال، مكنت من حشد 80.000 شخص ممن كانوا سيكونوا في المناطق المحرمة.[1] كما يذكر ديلوفريي (Paul Delouvrier) في منشور رسمي في أبريل/ أفريل 1960، من أنه خلال الأشهر الأخيرة، تم تهجير مئات الآلاف من السكان بلغ تعدادهم اليوم أكثر من مليون شخص، وأن "الوسائل المتوفرة لدينا لم تعد تسمح بمواجهة كل المتطلبات الضرورية لمواصلة عزل الثورة والمجاهدين (...)".[2]

وقد عرف القمع الاستعماري مداه، بتولي روبير لاكوست (Robert Lacoste) أحد أبرز المتعصبين لفكرة "الجزائر الفرنسية"، منصب الوزير المقيم بالجزائر في الـ 09 فبراير/فيري 1956.[3] إذ عرفت هذه المرحلة، تجنيد الحركى (Harkis) بشكل عملي في أبريل/ أفريل 1956.[4] (ليضافوا إلى فرق المخازنية ووحدات الاحتياط) لحماية مراكز التجميع والمحتشدات، وقرى ومداشر المناطق المحرمة بمناطق: آريس، آشمول

---

[1] نقلا عن محمد تقية، المرجع السابق، ص.381.

[2] محمد تقية، المرجع نفسه، ص. 381

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2007، ص.179.

[4] لكن وحسب بيير مونتانيون (Pierre Montagnon) فإن ظهور الحركى كان قبل هذا التاريخ، إذ قدر عددهم في 10 يوليو/جويلية 1955 بـــ 176 بآريس، و200 بآشمول و70 بكميل. نقلا عن إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص.321.

وكيمل، في الأوراس. ثم توسع دور الحركى مع تطور الحرب، إلى المشاركة في المعارك، مما جعل الجنرال صالان (Salan) يثني على دورهم:" إن الحركى هم أول من يدخل عند القيام بمراقبة أي دوار، كما أنهم يسهلون الاتصال مع الشعب. أما في المعارك، فإنهم يظهرون شجاعة كبيرة وعليه فإن استخدامهم كان إيجابيا بشكل كبير.. ".[1]

وقد أسند تسيير هذه المراكز والمحتشدات التي قدر عددها إلى سنة 1961 بـ: 2600 محتشد، للجنرال بارلاج الذي اعترف بالأوضاع السيئة داخل هذه المراكز: "وصلت بنا النتائج إلى وجود محتشدات رهيبة من حيث الكثافة التي وصلت إلى 6000 شخص في كل قرية بمنطقة الونشريس، بعد العمليات العسكرية لسنة 1960" كما إعترف بدور هذه المراكز "في التفكك الأسري، وازدياد ظاهرة التشرد". وقد وصل تعداد السكان المهجرين من مناطقهم نحو مراكز التجميع والحشد، في سنة 1960 إلى 2.175.000 نسمة أي ما يعادل ربع تعداد السكان[2]، يعيشون في ظروف تنعدم معها أسباب الحياة، بالشكل الذي جعل سلطات الاحتلال نفسها، تعترف بأن الأدوية لم تعد تؤثر على هؤلاء المجمعين، لعمق التلف الذي أصاب قواهم الفيزيولوجية".[3]

وعلى الرغم من هذه التدابير القهرية، إلا أن الشعب الجزائري، واصل مؤازرته ودعمه بل وزاد ارتباطه والتحامه بثورته أكثر من ذي قبل، وأصبحت هذه المحتشدات والمراكز، خلايا للنضال الوطني، وكانت أخبار جبهة الثورة، تصل إلى أفراد الشعب داخل هذه المحتشدات. كما كانت أخبار المحتشدات تصل إلى جيش وجبهة التحرير في هذه المناطق، بفضل الخلايا التابعة للثورة داخل هذه المحتشدات. فقد كانت توجد داخل هذه المراكز والمحتشدات، لجان تشرف على هيكلة وتوجيه السكان، وجمع التبرعات ونقل الرسائل والأخبار، وحتى تجنيد البعض ممن يرغبون في الانضمام لصفوف جيش التحرير. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كانت وحدات جيش التحرير تقوم من وقت لآخر، بالهجوم على هذه المراكز والمحتشدات لتحرير السكان وإعادتهم إلى مناطقهم بهدف دعم الثورة في هذه المناطق. من ذلك مثلا، الهجوم الذي وقع في سنة 1957 على مركز

---

[1] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع نفسه، ص.321.

[2] محمد تقية، المرجع السابق، ص.382-.384.

[3] فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص.18.



"المشري" قرب سوق أهراس، الذي وبعد أن تم تحرير من فيه من السكان وغنم أسلحته، أشعلت فيه النيران.[1] وكذلك الهجوم الذي قامت به وحدات من جيش التحرير في الــ 28 نوفمبر 1960 على "برج مرا "(المعروف ببرج الحمري بالخضارة) في نواحي سوق أهراس، وتم تحرير ما بين 400 إلى 500 فرد ممن كانوا داخل هذا المحتشد رفقة أبنائهم، وتم إعادة إسكانهم في الدشرة (دشرة المجاهد) التي قام جيش التحرير الوطني ببنائها.[2] والأكثر من ذلك، عاد جيش التحرير إلى المناطق التي هجرها السكان، وهي في الغالب مناطق مجاورة للجبال، فأنشأ فيها ملاجئ ومخابئ للعتاد والمؤن، لأن هذه المناطق، ذات تضاريس وعرة ولا تدخلها القوات الاستعمارية، إلا أثناء العمليات الواسعة التي تجند لها قوات كبيرة.[3]

2- أجهــزة الحــرب النفسيـــة:

المحتشدات ومراكز التجميع، وفضلا عن كونها "مراكز عقابية" جمعت فيها كل الظروف المأساوية التي تنعدم معها أسباب الحياة والعيش، فإنها كانت مراكز لأجهزة التدمير النفسية التي كان الهدف منها، التمكين لسياسة "الجزائر الفرنسية"، من خلال ضمان التهدئة في المستعمرة[4]، التي لن تتأتى بدورها، إلا من خلال كسب ثقة الأهالي بواسطة مشاريع[5] ومن ثم استمالتهم وإبعادهم عن ثورتهم. وعلى الرغم من تنوع وسائل وأدوات الحرب النفسية، إلا أنني سأركز على أهم وأخطر وسيلتين في هذه الحرب، نظرا لتزامنهما وارتباط أهدافهما ببعضهما، وهما:

أ- المكتــب الخــامــس:

تأسس هذا المكتب، بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ الــ 01 مارس 1955 تحت اسم "المكتب الجهوي للعمل النفسي" التابع لقيادة أركان الناحية العسكرية العاشرة،

---

[1] الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص. 438- 439

[2] مقابلة خاصة مع عبد الحميد عوادي، المصدر السابق

[3] الجنيدي وآخرون، المصدر نفسه، ص.439

[4] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص.306

[5] Le général à la retraie , Khaled Nazzar , L'armée de libération nationale et l'armée française , le heurt de de deux stratégies , in , actes du forum international sur les origines et l'évolution de l'armée de libération national , organisé les 2,3,4 juillet 2005, Alger, p.29

وبدأ العمل به في الـــ 02 يوليو/جويلية 1956.[1] ويمكن الوقوف على دور وأهداف هذه المؤسسة، من خلال تدخل الوزير المقيم روبير لاكوست، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية الذي جاء فيه:" إن عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يُبحث عنه (...) إن العمل النفسي يتوخى ضرب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقات المستقبل، ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة جزائر ضمن الإطار الفرنسي.. ".[2]

إن القراءة الصحيحة لتصريح لاكوست، تؤكد الاعتقاد الثابت للادارة الاستعمارية ورهانها على القوة المطلقة كوسيلة لتحقيق الأمن في المستعمرة، ومن ثم فإن إدعاءها من أن هدف العمليات العسكرية هو تحقيق التهدئة، ليس إلا نوعا من الحرب النفسية التضليلية. فقانون الطوارئ الذي صدر في الـــ 03 أبريل/ أفريل 1955 والذي إستند بدوره إلى قانون 11 يوليو/جويلية 1938 الصادر عشية الحرب العالمية الثانية والمنظم لشؤون الدولة (الفرنسية) في حالة الحرب[3]، لم يكن القصد منه إنهاء حالة "الإضراب" بقدر ما كان قانونا، يمنح كامل الصلاحيات للسلطات الاستعمارية لإنهاء حالة "الحرب" في الجزائر المستعمرة، من خلال تقاسم الجهد الحربي بين العمل النفسي الدعائي الموجه إلى أفراد الشعب لتجفيف منابع الدعم للثورة، وبين العمليات العسكرية الموجهة "للخارجين عن القانون" كما تسميهم سلطات الاحتلال. ومن ثم فإن العملية في مجموعها، هي تقاسم للأدوار داخل العملية الواحدة وهي القضاء على الثورة في بدايتها.

كانت مهمة المكتب الخامس، تدمير وتفكيك حالة الترابط بين الشعب الجزائري والثورة، عن طريق حرب دعائية نفسية تستهدف التشكيك في قدرة "المتمردين والخارجين عن القانون" على تحقيق الانتصار على القوات الفرنسية "العظيمة التي لا تقهر" من جهة، واستمالة الشعب الجزائري وإغرائه ببعض الإصلاحات الوهمية، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، للوصول إلى خلق شعب منحاز للإدارة الاستعمارية[4]، خاصة وأن هجومات الشمال القسنطيني في الـــ 20 أغسطس/أوت 1955، أحدثت القطيعة النهائية بين الشعب

[1] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق ، ص. 306-307

[2] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع نفسه ، ص. 307

[3] إستراتيجية العدو الفرنسي . المرجع نفسه ، ص.311

[4] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع نفسه ، ص.307



الجزائري والنظام الاستعماري القائم، مما دفع بالحاكم العام الجنرال جاك سوستيل بعد مرور أسابيع قليلة عن هذه الانتفاضة الشعبية، إلى البحث عن آلية لإستمالة الشعب الجزائري وقطع صلته بالثوار. وأسند هذه المهمة، إلى الجنرال بارلانج الذي أدخل الخدمة في أكتوبر1955، شبكة إدارية منتظمة تغطي كامل التراب الوطني، تراقب وتوجه السكان. ولم تكن هذه الشبكة، سوى مكاتب "لصاص".[1]

ب- الفصائل الإدارية المتخصصة (S.A.S):

أنشئت الفصائل الإدارية المتخصصة، بموجب قرار مؤرخ في 25 سبتمبر 1955، وظهرت في نفس السنة بشكل رسمي، في قرى ومداشر[2] الأوراس وقسنطينة، ثم عممت على باقي مناطق التراب الوطني.[3] وتعد المكاتب الإدارية، امتدادا للمكاتب العربية (Bureaux Arabes) التي أسسها الجنرال بيجو (Bugeaud) في عام 1844، باعتراف لاكوست نفسه: "إن الفصائل الإدارية المتخصصة التي أنشئت هي، استمرار لتقاليد المكاتب العربية:" وهي تنظيم إداري مدني وعسكري في ذات الوقت تحت سلطة ضابط عسكري يساعده ملحقين مدنيين: طبيب/ ممرضة، معلم، ممرن. كما يضم كل مكتب إقليمي، حوالي 30 حركيا يقومون بضمان الأمن في النطاق الإقليم للمكتب الذي يمتد حسب الظروف وطبيعة المنطقة، من 2000 إلى 20.000 نسمة، يتوزعون على القرى والمداشر، وفي مراكز التجميع والمحتشدات".[4]

وقد راعت الإدارة الاستعمارية في تشكيل هذه المكاتب، التقليل من التواجد العسكري واقتصاره على مسؤول المكتب للإيحاء بطابعها المدني، نظرا لإدراكها بكره السكان للعساكر الفرنسيين.[5] ولما كان هدفها التأثير البسيكولوجي، فقد أقيمت هذه

---

[1]Hachemi Djiar, L’algerie, Histoire sans tabous des pistes pour l’avenir, Tome II, ANEP, Alger, 2015, p. 917-918

[2] بينما في المدن تم استحدثت الفرق الإدارية الحضرية (S.A.U= sections administratives urbaines)

[3] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع نفسه، ص. 309

[4] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع نفسه، ص. 309- 310

[5] كتب يفون بانييز (Yvonne Pagniez):" الأبوية ما تزال نظاما مناسبا للقبائل (...) وواحدة من أكثر خصائص جنس العرب – البربر في الجزائر، هو حساسيتهم المفرطة (...) فأي اساءة لاحترامهم (...) تؤدي إلى إنزوائهم. لكن اشارة جاءت من القلب لتفتح الأبواب واسعة (...) أمام جبهة التحرير الوطني، لتستغل بنجاح سوء فهمنا وأخطائنا=

المكاتب، وسط التجمعات السكانية حتى تكون على معرفة دقيقة، بسلوكيات السكان وتحركاتهم وردود أفعالهم. وقد ركزت مكاتب "لصاص" عملها، على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية كالصحة والتعليم والزراعة وغيرها، نظرا لما تنطوي عليه هذه الأنشطة، من تأثير على السكان الذين يكابدون قسوة الحياة.[1] وقد وصل عدد هذه المراكز في سنة 1961 إلى 740.[2]

وقد توسعت نشاطات هذه المكاتب، إلى إنشاء فرق "المساعدة الطبية المجانية" (Equipes d'Assistance médical gratuite) التي أنشئت في يوليو/ جويلية 1956، و"الفرق الطبية الاجتماعية الجوالة" (Equipes médico-sociales itinérantes) التي أنشئت في 1957، وهي فرق تقوم في ظاهرها بتقديم المساعدة الطبية للسكان غير أن هدفها إحداث التأثير في الوسط النسوي[3]، إنطلاقا من تفسير الإدارة الإستعمارية لنظريتها القائلة: "إذا أردنا أن نضرب المجتمع الجزائري في صميم تلاحم أجزائه، وفي خواص مقاومته فيجب علينا السعي للبحث عنهن خلف الحجاب حيث يتوارين وفي المنازل حيث يخفيهن الرجل".[4]

ويسلط فرانز فانون، الضوء في "سوسيولوجية ثورة" على سعي الإدارة الاستعمارية لاتخاذ المرأة الجزائرية مدخلا لخلخلة البنية الأسرية والاجتماعية الجزائرية المحافظة، من خلال التركيز على إظهار المرأة في صورة المرأة الضحية "المهانة المهملة والسجينة" من قبل الرجل الجزائري المتسلط بطبعه، وأنه لا طريق أمام المرأة لاستعادة حريتها، إلا بتكسير إرادة الرجل لخروج بالتمرد عليه:" ومادامت زوجة الجزائري لم تكفئ له القدر فإنه يبقى مطمئنا ويصمد في وجه الاستعمار". كان على أجهزة الحرب النفسية للإدارة الاستعمارية، رصد الأموال، وتنشيط "جمعيات التعاون

=وهفواتنا، لتجعل منهم وطنيين، أي جعل جزء كبير من سكان المدن والقرى، غير راغبين في الحكم الفرنسي (...). نقلا عن:

Hachemi Djiar, op.Cit. P.918

[1] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص.313- 314

[2] Le générale à la retraite, Khaled Nezzar, op.Cit.P.29

[3] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع نفسه، ص. 318- 319

[4] فرانز فانون، سوسيولوجية ثورة، ترجمة ذوقان قرقوط ، ط1. دار الطليعة، بيروت، يناير/جانفي 1970، ص.28

والتضامن مع النساء الجزائريات، لتسريب أفكارها وتحريض النساء على التمرد ورفض سلطة الرجل، ودعوتهن إلى" القيام بدور أساسي وحاسم" لتغيير مصيرهن. ومن ثمة، فإن نجاح هذه الأجهزة في اقتلاع المرأة الجزائرية من بيئتها التقليدية والزعم بتحولهن إلى صف القيم الغربية، سيحقق في النهاية للإدارة الاستعمارية، الحصول في آن واحد، على سلطة حقيقة على الرجل وعلى تفتيت وترويض المجتمع.[1]

وفضلا عن هذه الفرق النفسية الاجتماعية، فقد أنشأت الإدارة الاستعمارية "في يونيو/جوان1956 ثلاثة مجموعات لمكبرات الصوت والمناشير (compagnies des hauts parleurs et tracts) التي توزعت على الأقسام العسكرية الثلاثة (وهران، الجزائر، قسنطينة) وعززت هذه المجموعات، بتعداد عسكري كبير (06 ضباط و19 صف ضابط و60 جنديا) ودعم لوجيستي هائل تمثل في، طائرة عمودية صوتية وأخرى مزودة بمكبر صوت. وتوزع عمل هذه المجموعات، بين فصيلتين، الأولى واختصت بتنظيم جلسات العمل السيكولوجي على اختلاف أشكاله، والثانية تكفلت بإعادة الإنتاج والنشر، وتركز عملها على الإعلانات والبيانات والمناشير حول التعريف بالإنجازات الميدانية، وإبراز إرادة السلطات الاستعمارية في الإصلاح والتغيير، عبر إذاعة البيانات وإلقاء المناشير، في محاولة لخلق جو من الثقة بين السلطات الاستعمارية والشعب الجزائري.[2] هذا إلى جانب إذاعة الراديو، من خلال محطة "هنا صوت الجزائر" والصحف[3]، وغيرها من أشكال الدعاية التي سخرتها السلطات الاستعمارية لإستمالة الشعب الجزائري. [4]

وقد رافق هذا الجهد الدعائي، جهد إغرائي آخر لا يقل ضخامة، جمع بين الشق الإجتماعي الموجه للشعب الجزائري والمناورة السياسية عبر خلق " قوة ثالثة" متواطئة، تكون عونا للادارة الاستعمارية في تكسير إرادة الرفض، من خلال الانخراط في

---

[1] فرانز فانون، سوسيولوجية ثورة، المصدر السابق، ص. 28- 29. للمزيد حول دور المرأة الجزائرية في إجهاض مخططات الإدارة الاستعمارية، يرجى العودة المصدر نفسه، ص. 25- 40

[2] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص. 316 - 317

[3] فرانز فانون، سوسيولوجية ثورة، المصدر نفسه، ص. 68

[4] يقول الجنرال بوفر (Beaufre): "منذ عهد ماوتسي تونغ والناس جميعا يعرفون أن حرفة الحرب التخريبية – أي الحرب الثورية – هي الاستيلاء على السكان. " نقلا عن Hachemi Djiar, op.Cit.P. 918



المشاريع التي تطرحها. وقد ظهر الشق الإقتصادي الإجتماعي – إلى جانب المشاريع التي أشرفت عليها المكاتب الإدارية المتخصصة كما رأينا– بعد تولي الجنرال دوغول (Charles De Gaulle) الحكم في فرنسا، من خلال" مشروع قسنطينة" الذي أعلن عنه دوغول أثناء زيارته إلى قسنطينة في أوائل أكتوبر 1958، والذي أعلن فيه عن برنامج خماسي "للتمنية" باهظ التكاليف، يقارب الواحد بليون دولار أمريكي (أي تقريبا 1000 مليار دولار أمريكي) موجه للجزائريين، زعم أنه يوفر 400.000 وظيفة جديدة " لمسلمي الجزائر"، وإسكان مليون شخص، وضمان التحاق ثلثا الأطفال الجزائريين بالمدارس في نهاية البرنامج، وضمان عودة ما مساحته 625.000 "فدان" (ما يساوي أكثر من 260.255 هكتار)، وإزالة الفوارق في الأجور والوظائف بين الجزائريين والأوروبيين. كما سيتم إقامة مصانع للصلب والكيمياء في الجزائر وغيرها. أما في الشق السياسي، فقد حاول دوغول البدء بتسوية سياسة عبر التفاوض مع من يسميهم بـــ" الأطراف المعتدلة". وقد رد الجزائريون على هذه المساعي، أن اعتبروها بلا قيمة ولا تحمل أية مسائل جدية بالنسبة لهم[1]، في تأكيد على أنه لا مجال للمناورة والقفز على المطامح الحقيقية للشعب الجزائري، وأنه ليس أمام الإدارة الإستعمارية سوى طرح المساعي الجادة. كل هذه المشاريع المتعددة الأوجه، كان يراد بها تفكيك النظام الثوري والقضاء عليه.

3- الســـدود الشائكـــة والمكهربـــة:

لم تكن مراكز التجميع والحشد التي رأيناها، في حقيقة الأمر تمثل، سوى المرحلة الأولى من المخطط المتكامل الذي وضعته السلطات الاستعمارية بهدف عزل سكان القرى والمداشر، في مراكز ومحتشدات لإبعادهم عن الثوار– كما سبق ذكره – وللتقليل من مجال تحرك السكان، مما يتيح لها، فرض رقابتها المشددة على الحدود.

---

[1] جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1996، ص. 200



والحقيقة أن إهتمام السلطات الإستعمارية بالحدود، ليس بالمسألة الجديدة، ويعود إلى الأشهر الأولى للإحتلال (1830). فبالاضافة إلى عمليات التفتيت[1] التي طالت القبائل الجزائرية على الحدود ، ومحاولات تغيير التركيبة السكانية في المناطق الحدودية مع البلاد التونسية، من خلال تقطيع القبائل والعروش الكبيرة وإعادة توزيعها على مناطق متباعدة، وخلق النزاعات بين هذه القبائل الغير المتعارفة وغير المتجانسة في الجهتين الجزائرية والتونسية، وهذا لإضعاف شوكة هذه القبائل والعروش خاصة منها "القبائل السائبة" المتمردة من جهة، ومحاولات ضبط الحدود مع سلطات الإيالة التونسية من جهة أخرى. فبالإضافة إلى هذه الأساليب – التي سبق ذكرها– فإن فإن السلطات الاستعمارية ما انفكت أيضا، تعزز من مراقبتها وتواجدها على الحدود الجزائرية التونسية[2]، عبر وضع نظام مراقبة عسكري يمتد على طول الشريط الحدودي من منطقة خمير في الشمال، حتى قبائل الفراشيش جنوبا، وربطه بالقواعد العسكرية في داخل الجزائر، بواسطة مد أربع طرق، بين أهم المراكز الحدودية (القالة، سوق أهراس، تبسة) أهمها طريق القالة – عنابة، وطريق تبسة – عنابة. كما قامت بإنشاء تسع مراكز عسكرية، تتوزع على طول الشريط الحدودي الفاصل بين وادي القرعة قرب القالة ووادي مجردة، وعززتها بأبراج المراقبة العسكرية، التي من أهمها، برج الطارف المقابل لقبائل خمير، وبرج بوحجار المقابل لقبائل وشتاتة.[3]

---

[1] تسميها أيضا الأستاذة أني راي غولدزيغار بـــ"التشتيت الاجتماعي" وتؤكد أن المسألة تتجاوز الإطار المحلي– في إشارة إلى تفكيك هذه القبائل الحدودية، كإحدى الحلول الاستعمارية لمنع استمرار المقاومات والثورات – إلى قدرة المجتمعات على المقاومة وحتى وإن تفكك المجتمع وفقد هياكله، فإن استسلامه وخضوعه لا يكون إلا ظاهريا. والحال أن القبائل الجزائرية بالحدود لم تبق مكتوفة الأيدي وساهمت في حدود إمكانياتها مع القبائل التونسية، في مقاومة الفرنسيين. أني راي غولدزيغار:"الحدود الجزائرية التونسية حسب وثائق وزارة الحربية بفانسان، في: ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881"، في: بحوث الندوة لتاريخ الحركة الوطنية، المنعقدة أيام 29–30–31 مايو/ماي 1981 بسيدي بوسعيد، تونس، ترجمة حمادي الساحلي، المطبعة الرسمية التونسية، ص.175

[2] وبغية الحد من التسلل إلى الإيالة التونسية، طرح وزير خارجية فرنسا جول فيري (Jules Ferry) أبرام "معاهدة المنع" (Convention d'extradition) بين الطرفين، تتضمن إجراءات تبادل الفارين من القضاء الفرنسي ومحاكمتهم. فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص.109– 110

[3] فاتن المشيشي، المرجع نفسه، ص. 21



وفي 31 يوليو/جويلية 1954 (أي ثلاث أشهر قبيل إندلاع ثورة 01 نوفمبر 1954) قدر تعداد القوات الفرنسية في دول شمال إفريقيا بأكثر من 95000 عسكري، حول جزء كبير منها إلى الجزائر، بعد إعلان إستقلال تونس والمغرب في مارس 1956.[1] وهي المرحلة التي عرفت فيها ثورة التحريرية الجزائرية، تطورا وانتشارا كبيرين. ففي مرحلة أولى وبموجب إتفاقية الإستقلال التام لتونس، تم تركيز نحو 40.000 عسكري فرنسي في تونس[2]، وقع تحويل العدد الأكبر منهم إلى الحدود مع الجزائر، بناءا على القرار الذي أصدرته اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون شمال إفريقيا، بغرض حماية الحدود الجزائرية[3]، وتم توزيعهم على عدة فرق (Divisions) على النحو التالي:

الفرقة الشمالية وتغطي بالإضافة إلى مدينة تونس وضواحيها، المناطق الحدودية: الكاف، سوق الجمعة، تبرسق، عين دراهم، طبرقة وسوق الأربعاء.

الفرقة الجنوبية وتتغطي كامل المنطقة الجنوبية: صفاقس، قفصة، قابس، مدنين تطاوين وبن قردان. وقد تدعمت هذه الفرق، بنقاط ومراكز إسناد من جهة البحر، في كل من تونس، صفاقس، بنزرت، قابس، رمادة وقفصة، مع تحويل مصلحة الإستعلامات(S.D.F) التي تم نصبها في سنة 1955، لمراقبة التراب التونسي وجمع المعلومات، لصالح الجيش الفرنسي.[4]

وفي المرحلة الثانية، بدأت عملية نصب الخطين أو السدين الشائكين المكهربين (موريس وشال) على الحدود الغربية والشرقية. إذ ومع استقلال تونس والمغرب بداية من 1956 وانسحاب جل القوات الفرنسية منهما، أصبحت حدودهما تمثل خطرا كبيرا على الوجود الفرنسي في الجزائر. وقدرت المصالح الفرنسية، تعداد الأسلحة التي عبرت في أكتوبر 1956 الحدود بطريقة سرية، في حدود 400 قطعة سلاح. وتضاعفت العمليات

---

[1] حفيظ طبابي:" الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في تونس المستقلة وأوهام الدفاع المشترك (1955–1963)"، في: أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار المنعقد بتونس أيام 4 و5 و6 مايو/ ماي 2006، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، عدد 13، تونس 2010، ص. 144– 145

[2] حفيظ طبابي، استقلال تونس. المرجع السابق، ص. 145

[3] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص. 23

[4] حفيظ طبابي، استقلال تونس. المرجع نفسه، ص.145



في الأشهر الموالية من 600 ثم 700 لتبلغ في مايو/ ماي 1957، 1000 قطعة سلاح منها ما بين 200 إلى 300 عبرت الحدود المغربية، ومن 600 إلى 1000 عبر الحدود التونسية.[1]

وفضلا عن دورها في التموين بالأسلحة، أصبحت الحدود، مناطق انسحاب آمنة بعد كل عملية يقوم بها "المتمردون"، لذلك رأت السلطات الفرنسية، أنه من الضروري وضع حد لعمليات العبور بين طرفي الحدود الغربية الشرقية، حتى تتمكن من تطويق مناطق العبور، وتفادي تشتيت إمكانياتها ووسائلها، ولمنع الثوار في نفس الوقت، من تجديد امكانياتهم. هذه الأسباب، دفعت الجنرال إيلي (Ely) في يونيو/ جوان 1956 إلى، المطالبة بسد الحدود المغربية والحدود التونسية. وقد شرع في بنائه في الحين[2]، بهدف الإسراع في عزل الثورة وخنقها، من خلال قطع كل أنواع الدعم الخارجي عنها.

أ- سـد (أو خـط) مـوريـس:

بدأت فكرة بناء أول سد شائك مكهرب[3] بالجهة الغربية على الحدود بين المغرب وعمالة وهران، في يونيو/جوان 1956[4] بهدف منع التدفق الواسع لأعداد المجاهدين القادمين من المغرب. وقد بدأ إنجاز الحاجز الأول في أغسطس/أوت 1956، على مسافة أولى تقدر بـــ: 200 كلم، تمتد من بورساي (Port-say) (مرسى بن مهيدي حاليا) على الساحل، إلى الحدود الجزائرية المغربية، وصولا الأطلس التلي الغربي.[5] وقد ارتبط هذا

---

[1] Charles-Robert Ageron, Genèse de l'Algerie algeriènne, Edif 200, Alger, 2010, p.641

[2] Centre de Doctrine d'emploi des forces.Op.Cit.P.46

[3] بناء الخطوط الدفاعية، فكرة قديمة في تاريخ الحروب. أما خلال العصر الحديث، فأول من استعملها، هم الألمان بين 1916 و1917 عندما بنوا خط سيجفريد الدفاعي– وتوالى بناؤها – خلال الحرب العالمية الأولى، لحماية حدودهم الغربية. أما الفرنسيون فقد بنوا بين 1929 و1940، خط ماجينو (نسبة إلى وزير الحربية الفرنسي، أندري ماجينو) (André Maginot) في إطار فكرة "الدفاع الثابت"، بين 1929 و1940. وهو خط ضخم من التحصينات والملاجئ والمستودعات، والأنفاق، والحواجز الشائكة والمكهربة. يمتد على طول حدودها الغربية مع الألمانية والإيطالية. مجلة "المسلح"، شهرية متخصصة في شؤون الدفاع والإستراتيجيات الحربية تصدرها وزارة الحربية الليبية، عدد يناير/ جانفي 2017، ص. 06

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز، الجزائر، 2007، ص. 24

[5] محمد تنقية، المرجع السابق، ص. 384



الحاجز في شقه الشرقي على الحدود الجزائرية التونسية، بإسم وزير الدفاع الفرنسي أندري موريـــس (André Maurice) الذي أمر عن طريق أمرية 26 يونيو/جوان 1957[1]، بعد أن شجعه الجنرال صالان وماكس لوجان(L.Max) كاتب الدولة لدى وزير الدفاع، العائدين من زيارة الخط بالحدود المغربية في ديسمبر1956، بإنجاز حاجز مماثل للجزء الغربي على الحدود التونسية. ويقول أندري موريس في هذا الشأن: "مباشرة بعد استلامي مهامي كوزير للدفاع الوطني، أصدرت إلى القادة العسكريين، تعليمات لإنشاء حاجز على إمتداد الحدود الجزائرية التونسية، يتماشى من الجهتين وخط السكة الحديدية والطريق الذي يربط تبسة بعنابة من جهة سوق أهراس"،[2] وقد أصبح هذا الخط بشقيه الغربي والشرقي بعد ذلك، يسمى"خط شال".

كان" خط موريس" بالنسبة لأندري موريس، مشروعا تجاريا أكثر منه إنشاءً لشبكات الأسلاك الشائكة."[3]، فالمؤسسة الخاصة المملوكة لأندري موريس هي التي كلفت بتوفير الأسلاك الشائكة لمشروع السد. وقد أستدعي في هذا الشأن من قبل الجمعية الوطنية (البرلمان)، لمساءلته من قبل الشيوعيين بشأن هذه الصفقة المالية.[4] لكن لا يجب أيضا مع ذلك، إغفال البعد الأمني للسد. فقبل مد الخط، كانت مختلف المصالح الاستعمارية الفرنسية بالحدود الشرقية، قد نبهت إلى تنامي نشاط "فرق التهريب" التابعة "للمتمردين" على الحدود الشرقية. من ذلك، تقرير قيادة القوات البرية الفرنسية للحدود، الموجه إلى قيادة أركان الجيوش العامة بتاريخ 09 يونيو/جوان 1956، والذي يشير إلى تزايد نشاط تهريب الأسلحة والمؤن عى الحدود الشرقية: "إن فرق التهريب هي جد نشطة على الحدود وتحمل بالإضافة إلى الأسلحة، الشاي والسكر والمواشي (...) نحن مكلفون بمراقبة الحدود لمنع تسرب الأسلحة والمتمردين. وأول عمل يجب القيام به، هو معرفة:

- طريقة العبور
- المسالك والعتاد والتوقيت
- تكوين العصابات وطريقة سيرها وتمونها واستعلامها

---

[1] Centre de doctrine. Op.Cit.P.642

[2] محمد تقية، المرجع السابق، ص. 384

[3] Charles – Robert ageron, op.Cit.P.642

[4] محمد تقية، المرجع نفسه، ص. 3855



- وتيرة تطورها
- المساعدات المقدمة لها من طرف السكان، ومن طرف السلطات وبصورة عامة التونسيين
- نقاط التوجه والمراسلات المعتادة
- القوافل المفاجئة (أي التي تسلك مسارات غير معتادة) التي تعبر الحدود بعد أن تكون قد أخفت عتادها
- أنواع المخابئ

إلى غاية اللحظة، الخصم لا يبدو عنيفا فهو يقوم بتكوين الفرق ومراكز التخزين في ليبيا وتوجد على الحدود، فرق عديدة وهي فرق يتم تجزئتها إلى مجموعات صغيرة من 07 إلى 08 أفراد، كل مجموعة بها ما بين جملين(02) إلى ثلاث (03) جمال للعبور، وتواصل هذه المجموعات سيرها داخل التراب التونسي متجنبة الاصطدام بفرقنا للمراقبة ".[1] وعلى هذا، سيكون للحدود الجزائرية- التونسية، نظرا للخصائص الطبيعية ولنشاط حركة وتمركز الثوار بها، الجزء الأوفر من المشروع الحربي الفرنسي الذي سيترجم بمشروع "سد شائك مكهرب"، يتوفر على الكثير من الوسائل اللوجستية، ويكون فيه القسط الأعظم وعلى نطاق واسع، لأشغال الهندسة العسكرية. وقد أنشيء خط موريس المكهرب أيضا في Bone (عنابة حاليا) وتبسة. وفي الـــ 14 أكتوبر من نفس السنة، تم انجاز الجزء الثاني، وتمديد الخط إلى نقرين الذي تركت فيه، كهربة الخط جانبا لصالح نظام المراقبة بواسطة الرادارات.[2]

– **تحصينات "سد موريس"**: بعد مد الجزء الثاني منه أصبح "خط موريس" يمتد من عنابة إلى نقرين على طول 370 كلم عبر سياجين مكهربين بقوة 5000 فولت، يسيران بشكل متواز، تحميهما أسلاك شائكة وحقول ألغام. ويتكون السياجان من ثمانية خطوط (تشكل في مجموعها السد الشائك المكهرب) متوازية تبتعد عن بعضها البعض بـــ4 أو 5 أمتار، مشدودة إلى أعمدة خشبية على إرتفاع 2.4 م. وقد وزود الخط بنظام حماية يوظف عددا كبيرا من القوات البرية والمدفعية، ومن قوات الهندسة والاتصالات، يبدأ نظام

---
[1] SHAT, bobine S437, 2H 237, dossier 1
[2] Centre de Doctrine. Op. Cit. P.46 - 47



الحماية بما يسمى بـــ"الهارس"[1]، أي "المشط المتنقل"(La Herse Mobile)، وهو عبارة عن حامية من المدفعية، متمركزة خلف السد، التي وزيادة على مراقبتها للمناطق المحرمة على طول الخط، تقوم بتوفير حراسة مستمرة للسد بواسطة الأضواء الكاشفة خلال الليل. كما أنها، تعمل بالتنسيق مع أبراج المراقبة التي تتلقى صور الرادارات، وتقوم بتحويل الإنذارات إلى هذه الحامية، بغية التدخل في النقاط التي تقع فيها عمليات التخريب أو الاقتحام، من قبل مجموعات جيش التحرير الوطني، وحتى لتنبيه الطائرات والمروحيات. وفي داخل السد، يوجد ممر مخصص لدوريات المراقبة التي تضمنها السيارات المصفحة (E.B.R, Half Track)[2]، ولأشغال الصيانة والإصلاح التي تقوم بها الوحدات المتخصصة. أما بين الأسلاك المكهربة، فقد مدت الأسلاك الشائكة اللولبية، لينتهي تأمين السد من الخارج، بواسطة الأسلاك الشائكة التي تسمى "أسلاك الإعثار" (أسلاك رقيقة خضراء اللون تزرع داخل النباتات وتصبح غير مرئية) الموصولة بمختلف الألغام (ضد الأفراد، ضد الجماعات، والمضيئة) لحماية الخط من جانبيه الأيمن والأيسر من الأشخاص ومن الحيوانات، ولتأمين عمليات المراقبة التي تقوم بها وحدات الصيانة.[3]

وقد تم تشغيل العشرات من سكان المناطق الريفية المحيطين بالخط، في أعمال مد الأسلاك الشائكة لحماية السياج المكهرب.[4] وفي سنة 1958، قررت الحكومة الفرنسية بإقتراح من شبان دالماس (ChabanDalmas) وزير الحربية، تهجير كل سكان المناطق الواقعة ما بين خط موريس والحدود التونسية،[5] تمهيدا لنصب الخط الثاني "خط شال" الذي سيشرع فيه إبتداءً من هذا التاريخ، وجعل منطقة ما بين السدين، منطقة محرمة وعازلة، وهو ما سنتعرض له لاحقا.

وإذا كان غلاة الجيش والمعمرين الفرنسيين، قد هللوا للسد وقادوا حملة دعائية كبيرة، مبشرين بالهزيمة القريبة "للمتمردين" وحرمانهم من مصادر التموين بالسلاح

---

[1] Brahim Lahreche, op.Cit.P.642
[2] Brahim Lahreche, op.Cit.P.79, et aussi Robert-Ageron, op.Cit.P.642
[3] الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص.433- 444. وكذلك
Centre de Doctrine.Op.Cit. P.47- 48
[4] Brahim Lahreche, op.Cit. P.79
[5] محمد تقية، المرجع السابق، ص. 386



والذخيرة[1]، فإن هناك من الفرنسيين، من لم يقتنع بجدوى السد معتبرين إياه "سدا بدائيا" وليس بالسد المنيع الذي لا يمكن إختراقه، وهو لا يعدو أن يكون مجرد جرس تنبيه، يشير إلى مكان عمليات إختراق مما يسمح للفرق الرابضة بالتدخل والإعتراض فورا".[2] لكن المثير للغرابة في الأمر كله، هو الموقف السلبي لقيادة جيش التحرير والثورة وإجمالا، تجاه أشغال بناء السد، والتي وفق ما ذكر ابراهيم لحرش الذي كان يعمل سكريتيرا لدى الملازم الأول أحمد بسباسي مسؤول الاستعلامات والاتصال بمركز قيادة الفيلق الأول بالقاعدة الشرقية، تعود إلى الجهل بطبيعة الأشغال وأهدافها: "وجهت لنا أوامر من الرائد أحمد دراية للتحقيق بشأن أعمال الهندسة الخاصة بالخط بناحية القالة، ولكننا لم نول أي أهمية له لأننا لم نكن نعلم بنوايا العدو".[3] إن الأخذ بهذا الرأي يحيلنا، إلى التساؤل عن دور مصالح الإستعلامات التابعة لجيش التحرير في هذا التاريخ المتقدم من عمر الثورة التحريرية، وكيف أنها لم تستطع معرفة طبيعة وأهداف مشروع بهذا الحجم، خاصة وأن الثورة قد أنتهت من إنشاء جل هياكلها التنظيمية(؟) الجواب الأقرب لتفسير هذا الموقف السلبي، هو أن قيادة الثورة ظلت وإلى هذا التاريخ، تفضل مواصلة سياسة الاحتفاظ بالحدود كمناطق إستراتيجية هادئة، وفضلت تحمل تبعات هذا السكوت على الخسائر، مقابل عدم إثارة انتباه القوات الاستعمارية، تجنبا للتعزيزات العسكرية الفرنسية بالحدود. لذلك عندما طلب سكان المناطق الحدودية الشرقية، العاملين في أشغال سد موريس من قيادة الثورة، إن كان عليهم الاستمرار في العمل في أشغال السد أم لا ؟ كان جواب قيادة الثورة في تونس، أن طالبتهم بالاستمرار بالعمل وتسليم جزء من أجورهم للثورة: "اعملوا وسلموا لنا قسطا من الأموال لأننا بحاجة إليها".[4]

---

[1] خالد نزار، جزائر 1954-1962، يوميات الحرب، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار(ANEP)، الجزائر، 2008، ص.111.

[2] Centre de Doctrine. , op.Cit. P.48

[3] Brahim Lahreche, op.Cit.P.79

[4] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام. المرجع السابق، ص.25.



وكم هي كثيرة، شهادات المجاهدين المدونة منها وغير المدونة[1]، التي تهون من نتائج خط موريس، وقليلة هي الشهادات المشفوعة بالأرقام، التي تقدم صورة قريبة إلى حقيقة الرهان الذي مثله خط موريس، أمام قوافل التسليح والتموين لجيش التحرير الوطني، أثناء عمليات العبور باتجاه التراب التونسي. وربما أن الشهادات المقللة من آثار خط موريس، كانت تحت تأثير الخسائر والآثار الكبيرة التي ألحقها خط شال الرهيب، بالثورة.

إن الإجابة عن حجم التحديات التي مثلها خط موريس، أمام قوافل الإمداد بالسلاح والذخيرة، هو كفيل بتقريبنا من حقيقة التحدي الذي شكله خط موريس أمام الثورة، وما إذا كانت فعلا قيادة الثورة، محقة في تقديرها للأوضاع عندما تركت أشغال السد تنتهي دون مضايقات أم لا ؟

– **اختراق جيش التحرير لسد موريس:** وإن كنت قد قدمت العنوان على النحو، إلا أنني سأكتفي فقط بالإشارة إلى بعض الأرقام عن بعض عمليات العبور، بالقدر الذي يوضح الغرض ويمكن من الوقوف على حجم التحديات والأخطار التي مثلها خط موريس، على حركة وحدات جيش التحرير العابرة للخط في الاتجاهين، هذا مع التنبيه إلى صعوبة التدقيق في الأرقام والإحصائيات في مثل هذه الحالات لأن الكثير منها، كان لأغراض الحرب النفسية والدعائية بين الطرفين: جبهة التحرير السلطات الاستعمارية.

يذكر المؤرخ شارل روبير أجرون (Ch.R.Ageron)، في موضوع تهريب الأسلحة عبر الحدود الشرقية، أن مصالح الاستعلامات الفرنسية، قد رصدت في أكتوبر 1956، مرور 400 قطعة سلاح ليقفز العدد إلى 600 ثم 700 قطعة في الأشهر الموالية إلى أن ليبلغ أكثر من 1000 قطعة سلاح شهريا خلال التسعة أشهر الأولى من عام 1957. ولعل لجوء جيش التحرير إلى تنشيط الممرات الصحراوية بالجنوب من جهة، وإلى تشكيل وحدات خاصة متخصصة في تمرير الأسلحة عبر الحدود[2]، هو ما يفسر تزايد كميات الأسلحة المسربة عبر الحدود، أثناء أشغال مد خط موريس – حسب الفترة التي أشار إليها

[1] من ذلك الشهادات الحية التي كنا نجمعها في إطار عملنا سابقا في قطاع المجاهدين) من المجاهدين والمحفوظة بمتحف المجاهد بالطارف، تكاد تجمع كلها على سهولة عبور الخط، بخسائر لا تكاد تذكر تقريبا(!).

[2] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.642



آجرون- خاصة بالجهة الشرقية. وهي أرقام تبدو أقرب للصحة، خاصة وأن هناك فصائل تم تكوينها بالحدود الشرقية، متخصصة في عمليات العبور وإيصال الأسلحة والذخيرة إلى الداخل، منها فصيلة الملازم زواغي عمار المدعو "لاندوشين" الذي تمكن من إيصال شحنة من الأسلحة إلى منطقة "سرج الغول" بحوض الصومام بالولاية الثالثة، وكذلك فصيلة قنون سليمان المدعو "لاصو" الذي اشتهر بقيادته لفرقة الكوموندو بناحية سوق أهراس، التي أنشئت لنفس الغرض.[1]

غير أن آجرون يستوقفنا في منتصف1957 الذي يعتبره هو، منعرجا لبداية تعقد أوضاع حركة عبور وحدات جيش التحرير على الحدود، مع عمليلت التحسين والتطوير التي أدخلتها القوات الاستعمارية الفرنسية على شبكة اتصالاتها[2] بالجزء الأهم من الخط: عنابة – تبسة، الذي انتهت به الأشغال في هذا التاريخ، وهو ما حتم على جيش التحرير، اللجوء إلى استقدام قوافل من المجندين إلى تونس، لتدريبهم وتسليحهم ومن ثم، إعادتهم إلى الداخل وتوزيعهم على المناطق التي قدموا منها. وبرأيه أن هذه الخطة، أثبتت فشلها وكلفتها الكبيرة في الأفراد، لأن هذه المجموعات التي تم تكوينها "كانت قليلة الحنكة وليست لها تجارب ميدانية في التعامل مع السد". وحسب ما ذكره، أنه خلال الأسبوع من 07 إلى 12 ديسمبر 1957، كل المجموعات التي اجتازت الحدود، تعرضت للتحطيم بنسبة 50 % وتراجع معها في نفس الفترة، تعداد الأسلحة إلى أقل بثلاث مرات مما كانت عليه في سبتمبر- أكتوبر".[3]

ويعود النجاح – النسبي- لخط موريس المكهرب في بداية تشغيله، إلى عامل المباغتة، وإلى قوة الصدمات الكهربائية العالية على الأفراد. لكن بعد فترة وجيزة ستعود عمليات العبور بوتيرة أسرع مما كانت عليه، وهو ما أثار غضب الجنرال صالان الذي أشار إلى نجاح 24 محاولة عبور باتجاه الأراضي التونسية في الفترة الممتدة بين الـــ 08 سبتمبر 1957 وينايز/جانفي 1958، وهو ما يعني مرور حوالي 2000 رجل.[4] هذه الأرقام التي ساقها آجرون، يؤكدها تقرير المكتب الثاني للجيش الفرنسي الذي صدر في

[1] Brahim Lahreche, op.Cit.P. 80 - 81
[2] Centre de doctrine, op.Cit.P. 48
[3] Charles Robert-Ageron, op.Cit.P.642
[4] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.643



مجلة "التاريخ" بتاريخ 03 مايو/ ماي 1958، والذي أشار إلى أنه في نهاية 1957، كانت حصيلة الخط، 66 محاولة ناجحة من بين 99 محاولة، مكنت من عبور 2000 رجل. وأوصى التقرير بضرورة وقف التسرب لأن الخط (موريس) الذي تم بناؤه بين يونيو/جوان وأكتوبر 1957، بات مشكوكا في نجاعته.[1]

- **معركة سوق أهراس أو معركة السدود:** معركة سوق أهراس (معركة وادي الشوك) التي تواصلت على مدار ستة أيام بلياليها (من 26أبريل/ أفريل إلى 03 مايو/ ماي 1958)، تعد أكبر عملية عبور بل أن السلطات الاستعمارية، اعتبرتها أكبر معركة طوال الحرب كلها. وقد شارك فيها جيش التحرير بما بين 1300 إلى 1350 مجاهد موزعين بين: الفيلق الرابع (450 مجاهد) التابع للقاعدة الشرقية، المكلف بدعم وإسناد قوافل العبور، وثلاثة كتائب تابعة للولاية الثانية، وفصيلة اتصالات تابعة للولاية الأولى، وكتيبة تابعة للولاية الثالثة. أما القوات الاستعمارية، فقد قدرت بـــ 15000 عسكري مدعومين بمختلف الأسلحة والطائرات.[2] وكانت معركة "واد الشوك" أو: "معركة الحدود التونسية" كما سماها الجنرال فانيكسام (Faneksam) قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أشرف على العملية، أضخم عملية عبور وتمرير للسلاح[3]، قامت بها وحدات جيش التحرير الوطني إلى غاية هذا التاريخ. وقد استطاعت قوات جيش التحرير بالفعل، اجتياز خط موريس في النقطة 02 كلم عن مدينة سوق أهراس- قبل أن تتفطن القوات الاستعمارية للعملية- دون خسائر تقريبا باستثناء شهيدين علقا بالسد نتيجة إصابتهما بصعقة كهربائية.[4] وهو ما يعطي الدليل على أن وحدات جيش التحرير، قد استطاعت بالفعل التكيف مع سد موريس، وتوصلت إلى إيجاد طرق ووسائل[5] ناجعة لتخريب الخط

---

[1] عوادي عبد الحميد، معركة سوق أهراس أم المعارك 26 أفريل 1958، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، ص - 65 64 .

[2] عوادي عبد الحميد، معركة سوق أهراس. المرجع السابق، ص. 52- 54

[3] أنظر الملحق رقم 11 الخاص بالأسلحة الموجهة لناحية سكيكدة بقيادة يسعد محمد، متحف المجاهد سوق أهراس.

[4] عوادي عبد الحميد، معركة سوق أهراس. المرجع نفسه، ص. 52، 74

[5] من خلال تكوين مجموعات مختصة تنتعل نعالا عازلة، تقوم بقطع الأسلاك الشائكة بواسطة مقصات عازلة ومفرعات لتوزيع التيار الكهربائي لتضليل مكان قطع التيار الكهربائي، وحفر الممرات تحت الأسلاك.. وغيرها من الأساليب المبتكرة

وفتح ممرات فيه، لعبور المجاهدين، وهو ما أشار إليه تقرير صادر عن المكتب الثاني للجيش الفرنسي في نهاية سنة 1957.[1]

ورغم الخسائر الكبيرة التي تلقاها جيش التحرير في هذه المعركة البطولية (أكثر من 600 شهيد بينما لم تعترف القوات الاستعمارية إلا بــ 279 قتيل و758 جريح في صفوف قواتها)، على الرغم أيضا من أن المعركة جرت خلف السد بعدما تمكنت قوات جيش التحرير الوطني من اجتيازه، إلا أن هذه الخسائر لم تكن بفعل حصانة السد وتصدي قوات الإسناد التابعة له، وإنما كانت بفعل المعلومات التي كانت قد وفرتها الأجهزة الإستخباراتية الفرنسية منذ أواخر 1957 إلى أبريل/أفريل 1958، حول عمليات عبور يجري التحضير لها انطلاقا من تونس.[2]

ورغم أن خط موريس لم يكن بحجم الأخطار التي سيكون عليها "خط شال" عند دخول هذا الأخير الخدمة الفعلية بالكامل، إلا أن معركة سوق أهراس أيضا، ليست معيارا للحكم على ضعف فاعلية الخط، ذلك أن تنظيم عمليات عبور بهذا الحجم، أملته الحاجة الملحة لجيش التحرير في الداخل للسلاح والذخيرة، وأيضا جاءت في إطار سياسة جديدة، انتهجها جيش التحرير، لتفادي الخسائر التي كانت تتكبدها المجموعات الصغيرة التي كانت تعبر الخط بدون مختصين في الألغام، وبدون قوة حماية. كما أن عمليات عبور من هذا الحجم، كانت تخضع لتراخيص عليا وتحتاج إلى تحضيرات وترتيبات عدة شهور، في وقت كان فيه الداخل بحاجة فورية إلى السلاح والذخيرة. ثم أن التقرير الذي قدمه العقيد أوعمران في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ المنعقد القاهرة في الــ 04 يوليو/ جويلية 1958، والذي دق فيه ناقوس الخطر وحذر من أن الثورة، تمر بمراحل صعبة: "إن جيش التحرير الوطني الذي إمتلك قوة محترمة بفضل تعداده وقوة تسليحه، يتلقى حاليا خسائر فادحة: أكثر من 6000 مجاهد سقطوا في منطقة "ديففييه" (Duvivier)[3] لوحدها بعد أن غير العدو من خطته. وإذا كنا قد استطعنا خلال السنة المنقضية، أن نمرر كميات

[1] نقلا عن، عوادي عبد الحميد، معركة سوق أهراس. المرجع نفسه، ص. 64، 66

[2] عوادي عد الحميد. معركو سوق أهراس، المرجع نفسه ، ص. 59، 72

[3] هي مدينة بوشقوف (التابعة لولاية قالمة) حاليا، تقع شمال شرق سوق أهراس وكانت تعد، حدا فاصلا بين حدود الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) وما عرف القاعدة الشرقية، بدء من ربيع 1957، وأحد أهم مناطق العبور.

من السلاح والذخيرة إلى الداخل، فإن توريد الذخيرة اليوم، أصبح في غاية الصعوبة بسبب غلق الحدود".[1] فتقرير أوعمران هذا، يوضح بشكل كاف، وبعيدا عن كل أعمال "الدعاية" (لأن التقرير قدم في اجتماع رسمي مغلق)، أن خط موريس لم يكن بذلك الخط العديم الأثر كما كان يروج له.

ب – ســد شـــال:

رغم عمليات التحصين التي ظل خط موريس يخضع لها باستمرار[2]، إلا أن قوافل جيش التحرير، واصلت عمليات تمرير السلاح والذخيرة إلى الداخل، عبر الحدود الشرقية والغربية، وهو ما دفع بقيادة القوات الاستعمارية الفرنسية، إلى اتخاذ قرار تدعيم الخط الأمامي (خط موريس) بخط خلفي هو خط شال[3]، الذي سيكون معززا بأحدث الوسائل التقنية والتدميرية. إذ وبعد ومدها لخط موريس إلى منطقة نقرين جنوب تبسة في أواخر 1957[4]، قررت الحكومة الفرنسية في الـــ19 فبراير/ فيفري1958، وباقتراح من وزير الدفاع شابان دالماس (Chaban Dalmas)، تهجير كل سكان المنطقة الواقعة بين خط موريس والحدود التونسية، وجعلها منطقة محرمة (Zone Interdite).[5] ومنذ شهر فبراير/فيفري، بدأت القوات الفرنسية في إخلاء كامل الشريط الحدودي، بعمق يصل أحيانا إلى خمسين كيلومتر من البحر إلى مشارف الصحراء، من السكان بعد أن أحرقت مساكنهم وصادرت أملاكهم وزجت بهم داخل منطقة محرمة تخضع لمراقبة شديدة من قبل مختلف القوات العسكرية. وفي الـــ03 أبريل/أفريل 1958، وسع القرار ليصل إلى عمق 70 كلم المنطقة المحرمة، خلف خط موريس. وكان الغرض من هذه العملية، هو حرمان قوافل جيش التحرير العابرة للخط، من دعم السكان سواء بالمواد الغذائية أو بالأخبار، وإرغامها (القوافل) على الدخول في منطقة مزروعة بمختلف أنواع الألغام وتحت مراقة مشددة[6]، لتكون أهدافا سهلة للقوات الفرنسية.

---

[1] Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.Cit. P.294

[2] Centre de Doctrine, op.Cit.P.48

[3] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام. المرجع السابق، ص. 156

[4] Centre de Doctrine, op.Cit.P.47

[5] محمد تقية، المرجع السابق، ص. 386

[6] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام. المرجع السابق، ص. 25



وإذا كانت الإدارة الاستعمارية ومنذ مشروع أندري موريس، تراهن باستمرار على سياسة غلق الحدود لخنق الثورة في الداخل وقطع كل وسائل الدعم عنها، فإن الجنرال دوغول المنتشي بتفويض المعمرين وغلاة الجنرالات بعد تمرد الـــ13 مايو/ماي 1958[1]، قد راهن بدوره على القوة للقضاء على الثورة (التي أصبحت في أوجها في هذه المرحلة) لتحقيق التهدئة (Pacification).[2] وقد اعتمد ديغول في ذلك، على الجنرال موريس شال (M. Challe) الذي خلف الجنرال صالان، على رأس قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر في ديسمبر 1958، ووعده شال، بالقضاء على الثورة الجزائرية نهائيا، بحلول شهر يوليو/جويلية إذا ما وفرت له، الوسائل المالية والعسكرية.[3] وقد استفاد الجنرال شال كثيرا، من تجربة وزير الدفاع أندري موريس، إلى الحد الذي أثنى على خط موريس بقوله: "إن السدود (خط موريس) تشتغل على نحو جيد وتلعب دورها كما يجب، خاصة وأن الثوار لم يتمكنوا من تعويض الخسائر في الداخل.." مما مكنه من تطوير مشروعه (مشروع شال) بما يحقق تصور ديغول للقضاء على الثورة، القائم على الترهيب في جانبه الأعظم، وعلى الترغيب من خلال ما عرف "بمشروع قسنطينة" (1958) ذي الطابع الاجتماعي والاقتصادي، بقصد عزل واستمالة الشعب الجزائري ومن ثم، إبعاده عن الثورة.[4]

وقد رأى الجنرال صال، أن الغلق التام للحدود الشرقية والغربية بواسطة سد فعال من الخطوط الشائكة والمكهربة والمدعم ترسانة هائلة ورهيبة من وسائل الإسناد الحديثة

---

[1] تمرد قام به المستوطنون الأوروبيون في الجزائر، وقاموا باحتلال دار الحكومة الفرنسية بالجزائر في 13مايو/ ماي 1958 وانضم إليهم الجيش الفرنسي عن حكومة (Saluts Publiques) العامل بالجزائر وعلى رأسه الجنرال رؤول صالان قائد الأركان، وألفوا لجان مستقلة سميت بلجان الإنقاذ، لإدارة الجزائر وإمتد التمرد إلى جزيرة كورسيكا وأصبحت فرنسا مهددة بحرب أهلية، حينها رضخت الجمعية الوطنية لمطالب المتمردين بتولي دوغول الحكم وتمكينه من سلطات استثنائية بهدف القضاء على الثورة. الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص.514

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 230

[3] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري لثورة 1954–1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 382– 383 . وكذلك محمد حربي، المرجع السابق، ص. 230

[4] إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص.285



بإمكانه خنق الثورة وقطعها عن مراكز تموينها الخارجية. أما في الداخل، فيمكن محاصرة الثورة داخل هذا السد، بواسطة:[1]

- تكثيف عمليات التربيع على نطاق واسع، وزيادة عدد المحتشدات ومراكز التجميع المغلقة، لتجفيف منابع تموين جيش التحرير والقضاء على التنظيم السياسي والإداري لجبهة وجيش التحرير.

- تقطيع المناطق "المضطربة" وإخضاعها الواحدة تلوى الأخرى، لعمليات عسكرية كبيرة، تشارك فيها مختلف قوات الجيش الفرنسي

وهكذا، بدأت أشغال بناء خط شال على المقطع الأول الممتد من سوق أهراس إلى غاية قرية المريج قرب تبسة، على بعد حوالي أربعة كيلومترات من الحدود التونسية والذي أدى إلى غلق الحدود الشرقية وقطع ولايات الداخل عن مراكز تموينها الخارجية، من أكتوبر 1958 إلى مارس 1959. أما المقطع الثاني فيمتد من سوق أهراس إلى القالة، ووقع بناؤه بين مارس وأكتوبر من سنة 1959.[2] وباكتمال الجزء الأخير، أصبح خط شال، يمتد على طول 460 كلم خلف خط موريس محاذيا الحدود التونسية، من القالة إلى غاية أعالي منطقة غار الدماء بتونس، وصولا إلى سوق أهراس ثم يقترب من جيد من الإقليم التونسي بأعالي سيدي يوسف إلى غاية تبسة ثم نقرين داخل الجزائر. ويتم تغطية باقي الحدود في اتجاه الجنوب، بواسطة الرادارات والمدافع.[3] وحرص الجنرال صال على أن يسد الخط الثاني، ثغرات "خط موريس"، لذلك كان عليه أن يزيد من تحصيناته، فتم الرفع في قوة كهربة الأسلاك إلى 12000 فولط، يغذيها خط مستقل عالي الضغط. وقد توسعت الأسلاك الجانبية، إلى طول 25 متر وأكثر حسب وعورة المناطق.[4]

حافظ خط شال على نفس تركيبة خط موريس، إذ ظلت الخطوط الشائكة تتكون من سلسلتين أو ثلاثة أو حتى أربع سلاسل متوازية، يقدر عرض كل سلسلة شائكة، ما

---

[1] حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، طاكسيج- كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ص.208- 209. وكذلك الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.24

[2] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع نفسه، ص. 155

[3] محمد تقية، المرجع السابق، ص. 388 . أنظر كذلك الملحق رقم 12

[4] الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص. 444. وكذلك الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.156

بين خمسة إلى أربعين أمتار حسب المواقع. كما تفصل بين هذه السلاسل، مسافات تصل أحيانا إلى مئات الأمتار المزروعة بمختلف أنواع أسلاك الإعثار (أسلاك رقيقة جدا تأخذ لون الحشائش) والملغمة بمختلف أنواع الألغام[1] التي وصل تعدادها إلى 100 لغم في كل 100 متر مربع، موضوعة على شكل مخمسات، وتحت مراقبة العربات المصفحة على مدار 24 ساعة، وكذا العشرات من مراكز المراقبة الموصولة بأجهزة الرادار التي تؤشر بدقة عالية، على كل أماكن عبور وحدات جيش التحرير الوطني، على الخرائط العسكرية الموضوعة تحت تصرف الألوية الدفاعية بالإقليم (المدفعية والطيران)، والتي بامكانها التدخل في ظرف دقائق معدودة، في مناطق العبور بأقوى نيرانها.[2]

وإذا كانت أشغال بناء خط موريس، قد انتهت وللتبريرات التي تقدمت معنا، بلا مبالاة من قيادة الثورة ودون أية مضايقات من وحدات جيش التحرير بالحدود، فإن الأصوات في الداخل ومنذ بداية أشغال نصب خط شال، ظلت تحذر من العواقب الوخيمة على الثورة في حال انتصاب الخط. وكان الرائد محمد عواشرية قائد القاعدة الشرقية بالنيابة، قد وجه رسالة[3] في الـــ05 يوليو/ جويلية 1958 إلى الكوم، ألح فيها على وجوب التصدي والحيلولة دون إتمام بناء السد، وطالب بتمكينه من الأسلحة والعتاد اللازمين (مدافع، مدافع رشاشة عيار 127، رشاشات بازوكا، بنقالور، وألغام مضادة للدبابات) وأكد أنه إذا ما مكن من هذه المعدات، فإنه قادر على التصدي لهذا المشروع.[4] لكن يبدو أن الخلافات والصراعات الحادة التي كان يعيشها "الكوم"- والتي سأتعرض إليها لاحقا - هي من تكون قد أدخلت قيادة الثورة في حالة من الإرباك، خاصة مع تزايد قوات جيش الحدود (القادمة من الولايات 1، 2 ،3، والقاعدة الشرقية) المرابطة خلف الحدود، فأصبحت قيادة الثورة، منشغلة أكثر بكيفية حل "معضلة" الكوم والتي ربما رأت، أن

---

[1] محمد تقية، المرجع نفسه، ص. 390

[2] عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.64-65. لتفاصيل أوفى حول موضوع السدود المكهربة، يرجى العودة إلى المراجع ذات الصلة التي سبق ذكرها

[3] الأرجح أن عواشرية يكون قد وجه رسالته مباشرة إلى قائده (الفعلي) عمارة بوقلاز، ممثل القاعدة الشرقية في لجنة العمليات العسكرية (الكوم) التي يترأسها محمدي السعيد. أقول هذا، بالنظر إلى الخلافات الكبيرة والصراعات التي كانت تعصف بالكوم، فكل منطقة كانت تتعامل مع ممثلها في الكوم، ولا تعترف إلا بسطته هو عليها.

[4] أنظر نص الرسالة في: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.212

مخاطرها تفوق مخاطر خط شال، لذلك لم نر أية استجابة لا من قيادة الثورة، ولا من قائد الكوم العقيد محمد السعيد (سي ناصر) لصيحات التحذير التي كان يطلقها الداخل، وربما وجود عواشرية على خط بوقلاز(غريمه في الكوم)، كان أيضا له دوره في الابقاء على الوضع كما هو، على الحدود مخافة من استقواء بوقلاز.

وإذا كان الأمر يبدو مفهوما ومبررا بالنسبة للعقيد أوعمران، مسؤول التسليح والتموين باعتبار أن مهمته الأساسية، هي البحث عن مصادر التموين والتسليح والذي كان قد نبه في رسالته بتاريخ 08 يوليو/ جويلية 1958، إلى خطورة السد على الثورة [1] في قادم الأشهر، فإن ما لم يكن مفهوما، أن يكتفي محمدي السعيد العائد على رأس هيئة أركان الشرق (بدلا عن الكوم المحل في سبتمبر 1958) في شهر ديسمبر1958، بإصدار بيان حماسي، يذكر فيه المجاهدين بالأهداف التي بني من أجلها خط موريس ويدعوهم إلى التصدي للمخططات الاستعمارية الهادفة إلى خنق الثورة وعزلها عن الخارج.[2] وهو بيان على ما يبدو، أقرب لتبرئة الذمة منه إلى إجراء عملي لمواجهة المشاكل التي سيطرحها خط شال، وهو في الوقت نفسه، يعبر عن حجم المشاكل والأوضاع التي أصبحت عليها الثورة في هذه الفترة الحرجة، والتي أقل ما يقال عنها، أن التذمر أصبح السمة الغالبة فيها على كل المستويات، في الداخل كما في الخارج. ولنا أن نتساءل عن حجم الأضرار التي ألحقها خط شال بالثورة في ظل حالة الوهن هذه ؟

- ما حجـم الأخطار التي شكلها خط شـال أمام حركـة قوافل التمويـن؟:

مع اكتمال بناء خط شال في أواخر سنة 1959، تعقدت مهمة قوافل العبور وأصبحت ملامح الضعف واضحة على أغلب ولايات الداخل وولايات الحدود، خاصة بعدما تم حرمانها من جزء كبير من دعم سكان الريف الذين تم تهجير غالبيتهم قسرا، إلى المحتشدات ومراكز التجميع.[3] إذ بلغ تعداد الذين زج بهم في المحتشدات ومخيمات

---

[1] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع نفسه، ص. 161

[2] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع نفسه، ص.159 – 160

[3] إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص. 335



التجميع في أبريل/أفريل 1959، مليون مرحل. وفي عام 1960، وصل تعدادهم إلى مليون ونصف المليون ليقارب المليونين، عشية الاستقلال في 1962.[1]

وقد شكلت بالفعل سنة 1959، فترة حرجة للغاية من عمر الثورة. فقد توقفت بالكامل تقريبا، قوافل التسليح نظرا للخسائر التي أصبحت تتكبدها قوات جيش التحرير على السدود. وتذكر تقارير الولاية الثانية، أن آخر قافلة للسلاح مرت بتراب الولاية كانت بتاريخ 24 يونيو/جوان 1959. كما أشار تقرير الولاية الرابعة إلى أن سنة1959، عرفت نقصا كبيرا في الأسلحة والإطارات، وخسر فيها جيش التحرير 3/1 من قواته.[2] ويشير إبراهيم لحرش- الذي تقدم معنا - أنه بين 1958 و1959، تكبدت قوافل الولاية الأولى خسائر فادحة في سلسلة من محاولات العبور بين بئر العاتر ونقرين التي أمر بها مسؤولها العقيد الحاج لخضر (محمد الطاهر اعبيدي). كما استشهد الكثير من كبار قادة جيش التحرير الوطني، في عمليات عبور للسدود المكهربة منهم: الرائد بنيزار (بن يزار) من الولاية الثانية، الذي استشهد شرق قرية عين العسل (بين الطارف والقالة)، والرائد عبد القادر الباريكي (المدعو تهور) أحد أكثر المقربين من العقيد عميروش، الذي بقي مجمدا في غار الدماء التونسية قبل أن يقرر عبور خط شال في نواحي بوحجار (بين سوق أهراس والطارف) ليستشهد بين خطي موريس وشال.[3]

من جهتها، تشير الأجهزة الاستعمارية، والتي وعلى الرغم من الطابع الدعائي في جوانب كثيرة منها، إلا أنها مع ذلك كانت تعكس في جزء منها أيضا، الوضعية الصعبة التي أصبح عليها جيش التحرير الوطني في مواجهته للإستراتيجية الاستعمارية التي تعززت بها السدودها المكهربة على الحدود، خاصة مخطط شال (Plan Challe) الذي يجري تطبيقه في الداخل لغرض إضعاف وحدات جيش التحرير قبل وصولها إلى الحدود، التي يجب حراستها (الحدود) جيدا حتى يتمكن مخطط شال، من ضمان تطبيق نظام "التربيع الأمني"[4] Le) Quadrillage) بواسطة العمليات العسكرية الواسعة لتتبع وحدات

[1] Farouk Benatia, op.Cit.P.158

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأسلاك الشائكة المكهربة، منشورات المركز، الجزائر، ص. 150

[3] Brahim Lahreche, op.Cit.P. 237-238

[4] Centre de Doctrine. Op.Cit.P.46



جيش التحرير الوطني والقضاء عليها. وهو ما أشار إليه تقرير صادر في الـــ 10 من ديسمبر1959، عن مصالح الجيش الاستعماري جاء تحت عنوان "وصف لحالة الخصم في نهاية 1959" والذي جاء فيه أنه:".. بفضل نهاية أشغال السدود ودخولها الخدمة، فإن جيش التحرير الجزائري الذي بلغ ذروته في صيف 1958، قد خسر في مدة 18 شهرا، أكثر من ثلث أسلحته الحربية، واضطر إلى تخزين جزء من أسلحته الجماعية (Armes Collectives)، *وتقلص عدد جنود الكتيبة (...). ولضمان بقائها واستمرارها، فقد توزعت باستثناء الولايتين* 1 و6، إلى فرق ومجموعات (...) والفرقة المزودة بسلاح جماعي آلي، هي الوحدة العادية القابلة للحياة والعمل. العصابات المسلحة أصبحت ترفض بشكل منهجي، الدخول في المعركة وذلك بهدف الحفاظ على إمكانياتها. كما قلت نشاطاتها وأصبحت تقتصر على بعض المضايقات وتخريب الألغام، وفي حالات نادرة، تقوم بالكمائن. عدوانيتها ما تزال ضعيفة لكنها عندما تشتبك مع قواتنا، فإنها تبدي مهارات قتالية عالية. العودة هذه، إلى أشكال حرب العصابات، هي بالتأكيد انحدار وتراجع لجيش التحرير الجزائري، لكن هذا التشتت الذي يعرفه، له دوره في الحد من المزيد من الإضعاف".[1]

وقد تعمدت استعراض هذا التقرير رغم طوله، لمَ فيه من تفاصيل تعكس أولا: حقيقة المصاعب التي التي أصبحت تواجهها وحدات جيش التحرير بالحدود، ومن ورائها الثورة ككل في هذه المرحلة بعد غلق الحدود، وثانيا عودة قوات جيش التحرير إلى حرب العصابات التي تعتمد على المجموعات الصغيرة لخفتها وسرعة اختفائها.

لكن وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة، فإن وحدات جيش التحرير، واصلت عمليات العبور ولو بوتيرة أضعف إلى أواخر سنة 1961 وبداية 1962، كما يشير إلى ذلك، تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية لوزارة الدفاع لدى مجلس الشيوخ الفرنسي، بعد مهمة إعلامية لها بالجزائر من الـــ 04 إلى 11 سبتمبر 1961. وخلص التقرير إلى أنه:" لا يمنع هذان الخطان التسلل بطبيعة الحال، لكنهما يقومان بدورهما طالما لا يمكن للمتمردين وهم ينطلقون من الداخل، أن يعوضوا الخسائر التي تكبدوها من الخارج، في السلاح الذخيرة " وأن المئات من مقاتلي جيش التحرير الجزائري، قد

[1] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.Cit.P.100

تجاوزوا الخط الأول (موريس) خلال سنة 1961، وأن معظم هؤلاء قد قتلوا أو أسروا". وقد أوصى التقرير مع ذلك، بضرورة تعزيز المخابئ والمعسكرات والشبكات على طول الحواجز لأن جيش التحرير، يظل يملك وسائل فعالة في مهاجمته للوحدات المكلفة بحماية الخطوط، خاصة بجهة الشمال أين توجد فيها الحواجز بالقرب من الحدود.[1] ولعل من أبرز نتائج سياسة غلق الحدود وعزل الثورة الجزائرية عن جارتيها تونس والمغرب، التي تبنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ سنة 1956، هي انتهاؤها في سنة 1959، إلى تشكل ما أصبح يعرف بجيش الحدود بعدما تجمدت العشرات من وحدات جيش التحرير، خلف الأسلاك المكهربة داخل المغرب وتونس، هذه الأخيرة كانت تأوي لوحدها في سنة 1960، حوالي 15000 مجاهد.[2]

المبحث الثاني: التطويق من الخارج لخنق الثورة في الداخل:

كان واضحا منذ البداية، أن الادارة الاستعمارية لن تكتفي بالاعتماد على السدود المكهربة لوحدها، لعزل الثورة الجزائرية عن قواعد الدعم خاصة من الجارة تونس، لذلك كان على الإدارة الاستعمارية اللجوء إلى جملة من التدابير من داخل التراب التونسي لاسناد خط موريس، ومنها:

1- زرع شبكات التجسس والتصنت الفرنسية داخل التراب التونسي:

في شهر نوفمبر من سنة 1956، قامت السلطات العسكرية الفرنسية في تونس وبدون إعلام الحكومة التونسية، بنصب أجهزة رادار على مرتفعات بئر دراسن، لمراقبة تحركات أفراد جيش التحرير الوطني الجزائري. وهو الإجراء الذي استاء منه التونسيون بالمنطقة كثيرا، فقاموا بمحاصرة المركز، وأدى ذلك إلى سقوط شهيدين والكثير من الجرحى من التونسيين، مما أجبر رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي، على إعطاء الأمر بإزالة محطة المراقبة هذه .[3]

وأمام "ضعف" فاعلية "خط موريس" الذي ظهر للسلطات الاستعمارية مع استمرار عمليات عبور قوافل جيش التحرير للحدود باتجاه الداخل التونسي خاصة، قام المكتب

---

[1] محمد تقية، المرجع السابق، ص.393

[2] Djamel Haggui, Les algériens en Tunisie. Op.Cit. P.10

[3] جريدة الصباح (12- 09- 2007)



الثاني للجيش الفرنسي للشرق بقسنطينة (والحال نفسه في ناحية وهران) بزرع شبكة تجسس على المراكز الخلفية لجيش التحرير الوطني (ما كان يسميها يومها جنود جيش التحرير بالقواعد الخلفية) لمعرفة أولا مواقع وإمكانات وحدات (فيالق، فصائل..) ومراكز القيادة والقواعد اللوجيستية، ثم ثانيا معرفة مخطط عملياتها العسكرية إنطلاقا من داخل التراب التونسي.[1] كانت هذه الشبكة، تتكون إما من القوم (القومية) التونسيين أو المغاربة الذين تمت الزيادة في معاشات تقاعدهم أو تم وعدهم بمنح. كما كانت تضم مواطنين أو ضباط فرنسيين متسترين تحت وظائف مثل رهبان كنائس في القرى الحدودية. وأخيرا، يمكن أن يكونوا خليطا من الوكلاء في هيئة صحافيين أو تجار أوممثلو شركات. وقد وضعت لهؤلاء العملاء، صناديق بريد في قاعدة بنزرت. وكان من نتائج تدخلات هذه الشبكة، تمكنها من تتبع عملية اجتياز قائد الولاية الرابعة العقيد الصادق لخط شال، عبر المنطقة بوحجار (جنوب القالة) وتمكنت المدفعية الفرنسية بفضل المعلومات التي قدمتها هذه الشبكة، من قنبلة القافلة التي حطت رحالها على بعد 34 كلم من غار الدماء التونسية، بدقة عالية أدت إلى إصابة قائد المهمة الملازم محمد عطايلية، إصابة بليغة في ذراعه (خضع لاحقا لعملية بتر) واستشهاد مجاهد وجرح أخر.[2]

وفي العاصمة تونس، أنشأت مصلحة الاستعلامات الخاصة من داخل مقر السفارة الفرنسية، شبكة تجسس "شبكة ماجينطا" (MAGENTA) التي تمكنت من التصنت على المكالمات الهاتفية التي كانت تجري بين رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، بفضل إستغلالها لخارطة شبكة الهاتف القديمة، وتحويل خط الربط المباشر بين الرئيسين، إلى بناية يستغلها عملاء جزائريون. وقد تمكنت مصالح الاستعلامات والربط لبوصوف، في فبراير/فيفري 1959، من كشف العملية وإبلاغ السلطات التونسية التي قامت على الفور، بتفكيك هذه الشبكة.[3]

---

[1] Brahim Lahreche, op.Cit.P.152
[2] Brahim lahreche, op.Cit.P.152-153
[3] Brahim lahreche, op.Cit.P.154

وكذلك جريدة الزهرة (التونسية) (11/ 02/ 1959)، عدد 61. أنظر الملحق رقم 13

2 – حــق التتبــع:

أثبتت النتائج – المتواضعة بالنسبة للقوات الاستعمارية على الأقل– أن "خط موريس" لم يكن في مستوى الآمال التي علقتها عليه الدوائر الاستعمارية الفرنسية، لعزل جيش التحرير الجزائري وهو ما دفع بالجنرال صالان، إلى البحث عن تبريرات للانتقال – عسكريا– إلى داخل التراب التونسي. فطلب في الــ 16 سبتمبر1957، الإذن من الجنرال ديغول لاجتياح تونس وتأديبها على دعمها للثوار الجزائريين، ولقطع هذا الدعم من مواطنه، لأن نتائج السد ليست حاسمة.[1]

وقد تنبه القادة العسكريون في الجيش الفرنسي مبكرا، إلى أن الــ F.L.N أصبحت منظمة بشكل جيد في دولتي الجوار، تونس والمغرب الأقصى[2] اللتين سمحتا باستعمال ترابهما كمناطق لتحضير عمليات هجومية باتجاه التراب الجزائري ضد القوات الفرنسية[3]، لذلك ضاعفت هذه الأخيرة، من استفزازاتها لسكان الحدود الجزائريين والتونسيين على حد سواء، بهدف جر فصائل جيش التحرير الموجودة على مقربة من الحدود، إلى المواجهة والاشتباك معها، لتكون هذه الأحداث، مبررا لها فيما بعد لإصدار ما سيعرف لاحقا بقانون "حق المتابعة" أو حق التتبع (Le Droit de suit / ou de poursuivre) وهو ما حدث عند قيامها في الــ 20 مايو/ ماي1957، بتهجير نحو 2200 فرد من سكان وادي الحوت (قرب القالة) بهدف تثبيتهم بالقرب من معسكراتها داخل مراكز الحشد، لعزلهم عن أفراد جيش التحرير الوطني. وادعت السلطات العسكرية الفرنسية، أن سرية القائد محمد لخضر سيرين هي من أجبرت هؤلاء الفارين على اجتياز الحدود، بعدما هددتهم إن هم استجابوا لأوامر الجيش الفرنسي. ورد الجيش الفرنسي على ذلك، بتمشيط واسع للمنطقة الحدودية على طول 20 كلم[4]، وملاحقة اللاجئين الجزائريين[5] إلى حدود مشيختي " أولاد مسلم" و"خمارية"، فاعترضت وحدات الجيش والحرس التونسيين في 29 مايو/ ماي 1957، السرية الثامنة من الفيلق الثاني للفوج 23 للمشاة

---

[1] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.646
[2] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.652
[3] Jacques Fremeaux, op.Cit. P.31

[4] عبد الحميد الهلالي، المرجع السابق، ص. 232
[5] أنظر الملحق رقم 14



الفرنسيين، ومحاصرتهم واقتادتهم إلى قرية عين دراهم. ورغم إطلاق سراح الجنود الفرنسيين بعد تدخل السلطات التونسية، إلا أن المواجهات تجددت لتتطور إلى مواجهات دامية يوم 31 مايو/ ماي، بين القوات الفرنسية والتونسية بعد أن قامت قامت وحدات الجيش الفرنسي التي قدمت من الجزائر، ومن مناطق عين الدراهم وطبرقة وسوق الأربعاء في تونس، مدعومة بالمدفعية والدبابات وبغطاء جوي، بمحاصرة مشيختي أولاد مسلم والخمارية، لإجبار اللاجئين الجزائريين على العودة إلى الجزائر. فأرسلت السلطات التونسية، قوة من الحرس والجيش (حوالي 100 عنصر) لحماية المشيختين. كما أرسلت الباجي قائد السبسي الملحق بديوان وزير الداخلية (الطيب المهيري)، وخميس الحجري الكاتب العام لوزارة الخارجية، للتحقيق في قضية اللاجئين الجزائريين. وقد أدى اعتراض القوات الفرنسية (التي قدرت بحوالي 350 عسكري) للحرس والجيش التونسيين، إلى مواجهات مسلحة سقط على إثرها، سبعة قتلى وجرح أربعة عشرة آخرين من التونسيين، كان من بينهم خميس الحجري، وقد توفي لاحقا، متأثرا بجروحه.[1]

– **قصف ساقيـــة سيـــدي يوســـف:** وبداية من سبتمبر 1957، أصبحت تهديدات القيادة العامة للجيش الفرنسي بالجزائر، للحدود التونسية أكثر خطورة من ذي قبل. فقد لاحظ الجنرال صالان:" أن المعركة من أجل الحفاظ على الجزائر، تدور حول الجبهة التونسية ". وتبعا لذلك، طالب الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست (Robert Lacoste) والجنرال راؤول صالان(Raoul Salon) بـــتطبيق "حق التتبع" وهو ما وافقت عليه الحكومة الفرنسية.[2]

وفي الــ 04 سبتمبر1957، وجه القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر، أمرا لقائد قواته بتبسة بالاستعداد لحق تتبع وحدات جيش التحرير حتى عمق 25 كلم داخل الأراضي التونسية.[3] وفي الــ 06 سبتمبر1957، أصدر وزير الدفاع أندري موريس (André Mourès) أمرا للقائد العام للقوات الفرنسية بتونس، الجنرال غومبيز(

[1] عبد الحميد الهلالي، المرجع نفسه، ص. 232– 234

[2] المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص.191

[3] SHAT, bobine S 437, Carton 2H237, op.Cit. Dossier 1


أنظر الملحق رقم 15



Gambiez)يطلب منه التحول إلى الجزائر لتنسيق العمل مع الجنرال صالان. وتمت مناقشة "إعادة المراقبة للتراب التونسي"

(la reprise de contrôle temporaire du territoire tunisien). وكان القصد من العملية، هو تدمير قواعد جيش التحرير المتمركزة على التراب التونسي.[1] وتحت ضغوط القيادة العامة للجيش الفرنسي بالجزائر، وافقت الحكومة الفرنسية يوم الـــ 29 يناير/ جانفي 1958، على حق تتبع جيش التحرير الجزائري إلى عمق 25 كلم داخل التراب التونسي.[2]

وقد عجل الكمين الذي نصبته فصيلتان (حوالي 300 مجاهد) تابعتان للكتيبة التاسعة من الفيلق الثالث للقاعدة الشرقية في الـــ 11 يناير/ جانفي 1958 لفصيلة تتكون من 43 عسكريا، ينتمون للكتيبة الثانية عشر التابعة للفوج 23 مشاة، كانت رابضة بمركز "القوارد" بالقرب من ساقية سيدي يوسف.[3] وأسفر الهجوم، على قتل 15 عسكري فرنسي وأسر04 آخرين. وتحسبا لرد الفعل الفرنسي، نفت السلطات التونسية وقوع الأشتباك على أراضيها، لكن الجنرال صالان، حمل الحكومة التونسية مسؤولين وقوع هذا الحادث. كما وجه رئيس الحكومة الفرنسية الراديكالي(Giallard Félix)، تهديدا صريحا للرئيس الحبيب بورقيبة، وطالبه بتسليم الجنود الفرنسيين الأسرى[4]، وقال أمام نواب الجمعية الوطنية: "سنستعمل كل الوسائل لحماية التراب الجزائري".[5] وتهيئة للأجواء للقيام بعمليات انتقام وكسب للرأي العام، راحت الحكومة الفرنسية، تشن حملة تشهير واسعة بالحادثة، متهمة

---

[1] جريدة الصباح (12- 09 -2007)

[2] محمد لطفي الشايبي:" مساهمة تونس في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962"، في: جريدة "الشروق" (التونسية) (12/ 2007/09)

[3] عوادي عبد الحميد، معركة سوق أهراس، المرجع السابق، ص. 20

[4] فقد أرسل رئيس الحكومة الفرنسية غايار رئيس ديوانه ومستشاره العسكري الجنرال بوشالي(Buchalet) إلى تونس، فرأى بورقيبة في ذلك ترهيبا وقرر عدم استقباله، وتدخلت الخارجية التونسية لدى سفارة فرنسا بتونس، لدعوة بلادها لتبديل المبعوث بشخص مدني غير أن الحكومة الفرنسية، أصرت على الرفض وأضافت إليه جاك لارش (L. Jack). وحمل الوفد، رسالة تحمل إنذارا أخيرا من الحكومة الفرنسية قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس. لكن بورقيبة أصر على استقبال "لارش" فيما يستقبل كاتب الدولة للدفاع الباهي الأدغم، الجنرال بيشالي، وهو ما رفضته باريس وطلبت من وفدها، العودة إلى باريس، واستدعت أيضا سفيرها بتونس. جريدة الصباح (08-02-2008)

[5] المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص. 189



السلطات التونسية بالتعاون مع الثوار الجزائريين، وادعت أن جنودها في هذه المعركة، شاهدوا عددا من العربات التابعة للحرس والجيش التونسيين على بعد 3 كلم من التراب الجزائري، وهو ما رأت فيه، دعما ومساندة للثوار الجزائريين في هذه المعركة.[1]

وفي الــ 15 يناير/ جانفي 1958، وأثناء دفن الجنود القتلى في سوق أهراس، جدد الجنرال آلار (Alard) اتهامه هذا، حيث أشار في كلمة التأبين: "لقد متم بعد صراع مرير أمام عدو يفوقكم عددا مدعوما بأصدقائهم التونسيين وها نحن تأكدنا من ذلك الآن".[2] كما طالب وزير الدفاع الفرنسي شومان موريس (Ch.Maurice)، بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وإيجاد منطقة منزوعة السلاح على الحدود التونسية – الجزائرية، على طول 50 كلم، وفرض مراقبة على الحدود بواسطة قوة مشتركة فرنسية تونسية. وفي محاولة للحد من تداعيات هذا الحادث، قام الرئيس بورقيبة بما يشبه الضغط على قيادة الثورة الجزائرية لإيجاد اتصالات مع هيئة الصليب الأحمر الدولي بغرض تسليم الأسرى الفرنسيين، لكنه (بورقيبة) في المقابل رفض رفضا قاطعا، مشروع موريس شومان.[3]

وعلى الرغم من انكشاف سياسة "اللعب على الحبلين" التي يمارسها بورقيبة (لتحقيق المكاسب من الجميع) والتي لم تعد خافية على السلطات الفرنسية، إلا أن بورقيبة، استطاع مع ذلك، تحقيق مآربه السياسية. فعناده وتشهيره المتواصل بالاعتداءات الفرنسية على تراب بلاده، واستعمالها كورقة ضغط لتكرار مطالبه من السلطات الفرنسية بضرورة احترام سيادة بلاده وجلاء القوات الفرنسية، كان القصد منه تحقيق المزيد من المكاسب من الطرف الفرنسي. كما أن الدعم الذي كان يقدمه للثوار الجزائريين– بدواعي مختلفة– كان يهدف منه تحقيق مكاسب سياسية داخلية. ورغم تنبهها لسياسة بورقيبة، إلا أن السلطات الفرنسية لم تستطع كبح جماحه، وانتهت إلى خسارتها للجبهتين التونسية والجزائرية معا، وهو ما أفقد في النهاية، السلطات الفرنسية صوابها ودفعها إلى" ارتكاب خطأ "[4] قنبلة ساقية سيدي يوسف. وقد عبر الجنرال صالان – في مذكراته – عن سخطه

---

[1] جريدة الصباح (08 – 02 – 2008) [1]

[2] المنصف بن فرج، المرجع نفسه، ص.188

[3] جريدة الصباح (08-02-2008)

[4] Jacques Fremeaux, op.Cit.P.31



بسبب الدعم الذي كان يتلقاه جيش التحرير بالأراضي التونسية، وأن قصف قرية الساقية، كان بسبب هذا الدعم: "نتيجة لعمليات نفسانية وتحركات ميدانية ناجعة، وصلنا في بداية 1958 إلى نتائج مرضية. وبينما كنا نسيطر على الوضع، تعرضنا إلى مضايقات مردها المساعدة التي تتلقاها جبهة التحرير الوطني من تونس، وهذا ما دفعني إلى قصف ساقية سيدي يوسف".[1]

لكن لماذا ساقية سيدي يوسف، تحديدا ؟

الساقية قرية تونسية على مقربة من الحدود الجزائرية، تقع أمام خط موريس أين يمر وادي الساقية والطريق الرابط بين سوق أهراس في الجزائر، والساقية في تونس.[2] كانت الساقية، تمثل- وإلى جانب غار الدماء- مركز عبور وتسرب لوحدات جيش التحرير الوطني إلى الولايتين 2 و3 . كما أنها تمثل قاعدة لانطلاق عمليات الفيلق الثالث التابع للقاعدة الشرقية، في ما بين الحدود والحواجز المكهربة. وكانت القاعدة حسب صاحب مخطط الهجوم على الساقية، الجنرال جوهو(Jouhaux)[3]، تضم مراكز إيواء للمجاهدين الجزائريين، منها منزل لحراسة الغابات يتقاسم سكناه، الحرس الوطني التونسي مع الثوار الجزائريين. كما توجد بالمنجم، ثلاث مواقع للمدفعية المضادة للطيران على بعد 06 كلم من الساقية، واستقرت بالساقية كتيبة من المجاهدين وكذا مكتب الهيئة العسكرية لجبهة التحرير، ويوجد على طول حدود المنجم، 06 مواقع يحرسها جنود جيش التحرير الوطني. فكان لا بد للقوات الفرنسية، من تدمير هذه القاعدة وسد الطريق أمام إمداد الجزائريين.[4] وقد دلت الإحصائيات مثلا، أن من مجموع الأربعة والثمانين اعتداء للقوات

---

[1] بشير اليزيدي: "الرهانات والأبعاد في عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 1954-1958"، في: مجلة روافد، العدد العاشر(2005)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية – جامعة منوبة، تونس، ص. 329

[2] المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص. 185

[3] هو صاحب مخطط الهجوم الذي أعده بعد تبني الحكومة الفرنسية لقانون "حق التتبع" وأعدت في البداية، خطتين للتدخل، الأولى برية وتشمل المناطق التونسية التالية: باجة، غار الدماء، الكاف، ساقية سيدي يوسف، وسوق الأربعاء بواسطة وحدات برية يقودها الجنرال جيل (Gilles)، والثانية تكون جوية وهي التي تم الموافقة عليها يوم 01 فبراير/ فيفري بعد أن كشفت طائرة الاستطلاع، قواعد جيش الحرير بالساقية وتدعم هذا الخيار، بعد أن باع سينمائي إنجليزي للمكتب الثاني الفرنسي، صور مواقع الثوار الجزائريين. المنصف بن فرج، المرجع نفسه، ص. 191- 192

[4] بشير اليزيدي، المرجع السابق، ص. 329 – 330. وكذلك جريدة الصباح (12- 09- 2007)

الفرنسية على الأراضي التونسية التي تم إحصاؤها من يوليو/جويلية 1957 إلى فبراير/ فيفري 1958، كان منها ستة وعشرين اعتداءً على خط الساقية لوحدها[1]، مما يوضح أن قصف قرية الساقية في فبراير/ فيفري 1958، لم يكن عملا منعزلا.

أ- قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية ونتائجه :

في الـــ 08 فبراير/ فيفري 1958 وقبيل قدوم الملك المغربي محمد الخامس إلى تونس، أغار سرب من 25 طائرة حربية فرنسية، على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية.[2] ويبدو أن قصف الساقية في هذا التوقيت، جاء لقطع الطريق أمام مساعي الدول الثلاث (تونس والمغرب والجزائر) لإنشاء جبهة موحدة ضد فرنسا. كان يوم الاعتداء، يوم سوق أسبوعية ازدحم فيه الوافدون من المداشر والقرى المجاورة، مع عدد هام من اللاجئين الجزائريين الذين قدموا لتسلم المساعدات من الهلال الأحمر التونسي والصليب الأحمر الدولي.[3] وفي حدود الساعة الحادية عشر من يوم الـــ 08 فبراير/ فيفري، قدمت من قاعدة تبسة بالجزائر، 25 طائرة (08 طائرات من نوع أمسترال، و06 من نوع كوريس) قذفت ما مجموعه 45 طنا من المتفجرات. وقد تناوبت على قصف الساقية، 11 طائرة من نوع ب 26، تارة على القرية وتارة على منجم (منجم قديم للرصاص) الساقية، لمدة ساعة من الزمن.[4]

وقد أجمعت العديد من المصادر، على حصيلة هذا الاعتداء، قدرت بـــ 68 شهيدا منهم 12 طفلا و09 نساء، فيما بلغ عدد الجرحى 87 جريحا. أما الخسائر المادية فتمثلت في تدمير: المدرسة الابتدائية، ودار المندوبية، ومركز الحرس الوطني، ومركز الجمارك، وإدارة الغابات، وإدارة المناجم، و43 دكانا و97 مسكنا، و05 سيارات عسكرية و05 أخرى مدنية.[5]

---

[1] جريدة الصباح (08- 02- 2008)

[2] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، ترجمة محمد الميلي، ط2. المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص.90.

[3] جريدة الصباح (12- 09 - 2007)

[4] جريدة الصباح (08- 02 - 2008)

[5] جريدة الصباح (12- 09-2007). وكذلك المنصف، المرجع السابق، ص.192- 193

ورغم اكتفاء أغلب المراجع بذكر الضحايا المدنيين، فإن المنصف بن فرج يورد في مؤلفه "ملحمة النضال التونسي الجزائري" ما قال أنه نصا بقلم الجنرال جاكين (Jacquin) ادعى فيه رواية بلسان أحد قادة الكتائب الجزائريين (لم يذكر اسمه) يقول فيها: ولما "..انسحبت الطائرات .. أعددنا في المنجم ثلاثين قتيلا، وعشرين جريحا.. وفي الساقية قتل حوالي عشرة تونسيين وأخرجنا من الأنقاض، خمسين من رجالنا دفناهم في الليل واستثنينا عشرين لم نتعرف عليهم وأخذناهم إلى القرية..".[1] وإن كنت لا استبعد وجود ضحايا بين أفراد جيش التحرير في هذا القصف، يكون قد جرى التعتيم عليهم من قبل جيش التحرير ومن السلطات التونسية لدواعي معروفة، إلا أنني لم أستسغ العدد الضخم للضحايا الذي جاء في هذه الرواية، والذي يبدو أنه كان لأغراض الدعاية والحرب النفسية، لأن صاحبها، حرص على تقديم "قائد" فصيلة جيش التحرير الوطني في صورة ساذجة معاكسة تماما للواقع، لسبب وحيد وهو أن دفاعات جيش التحرير- كما تذكر الرواية نفسها- قد أسقطت في صباح يوم القصف، طائرة استطلاع فرنسية. وهو ما يعني أن قوات جيش التحرير، كانت في حالة يقظة وتأهب مما يجنبها على الأقل، هذا العدد الكبير من الضحايا.

وقد كان لحادث الاعتداء على ساقية سيدي يوسف، نتائج وتداعيات كبيرة على كل الأصعدة المحلية والدولية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **علـــى الصعيـــد التونســـي:** على المستوى الرسمي وإثر الاعتداء، تمت دعوة مجلس الحكومة التونسية للانعقاد، وأعلن عن حظر التجوال ليلا بالساقية من الساعة الخامسة مساءا إلى السابعة صباحا، وأعلن عن الإجراءات التالية:

- دعوة السفير التونسي بفرنسا(محمد المصمودي) إلى تونس للتشاور
- تكليف سفير تونس (المنجي سليم) لدى الأمم المتحدة للقيام بإجراءات المطلوبة
- منع وحدات الجيش الفرنسي، من مغادرة ثكناتها دون تراخيص مسبقة
- مطالبة القوات الفرنسية، بالجلاء الكامل عن تونس بما فيها بنزرت

[1] المنصف بن فرج، المرجع نفسه، ص. 192- 193

وفي الـــ 09 فبراير/ فيفري(1958)، رفعت تونس شكوى لدى الأمم المتحدة. وفي الـــ 11 من نفس الشهر، جرى التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القضية بـــ 355 صوتا مقابل 179 صوتا.[1] وفي تونس، تم غلق القنصليات الفرنسية بالمدن الحدودية في كل من: قفصة، وقابس، والكاف، ومجاز الباب، وسوق الأربعاء، وأقيمت السدود لمنع تحرك الجيش الفرنسي بالبلاد التونسية. كما منعت السلطات التونسية، حركة الملاحة بقناة بنزرت، وقطعت الاتصال الهاتفي بين الوحدات العسكرية الفرنسية، وتم ترحيل 400 معمر فرنسي من مناطق سبيطلة، والروحية، وسوق الخميس.[2] وعلى المستوى الجماهيري، أثار الاعتداء على ساقية سيدي يوسف، سخط الشعب التونسي الذي عبر طوال الأربعة أيام[3]، عن غضبه، من خلال إقامة السدود والمتاريس (نقاط مراقبة) دعما للجيش والحرس الوطنيين، وقرر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي والمنظمات القومية، إنشاء لجنة قومية لإسعاف الضحايا وجمع المعونات. كما تقرر كذلك، إعتبار يوم الـــ 14 فبراير/ فيفري يوم إضراب عام بكامل التراب التونسي، تنديدا بالقصف.[4]

- **علـــى الصعيـــد الفرنســـي:** كانت نتائج القصف، وخيمة على فرنسا الدولة. وإذا كانت أصوات بعض الفرنسيين التي تعالت، قد اعتبرت أن حادث قصف الساقية، كان "خطأ وغلطة"، فإن سلطات باريس قد سارعت إلى الحد من تداعيات القصف، لكن بالمزيد من الهجوم، عبر التصريحات السياسية العنيفة التي كانت تغذيها الصحافة الاستعمارية في باريس، والتي عبرت عن غبطتها بهذا القصف معتبرة إياه "جزاء" للتونسيين و"تأديب" لبورقيبة، بل وهددت بمواصلة استعمال القوة. وقد ألقى غايار (F.Gaillard)، خطابا أمام الجمعية الوطنية، ألقى فيه مسؤولية الحادث على الرئيس بورقيبة، فيما ذهب وزير الخارجية كريستيان بينو(Ch. Pineau) إلى أبعد من ذلك، حينما هدد بتحريك الأسطول الفرنسي من ميناء طولون لاجتياح تونس، إذا لم ترفع المضايقات

---

[1] جريدة الصباح (08- 02- 2008)

[2] جريدة الصباح (13- 09- 2007). وكذلك جريدة الصباح (08- 02- 2008)

[3] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر السابق، ص. 91

[4] جريدة الصباح (09- 02 – 2008)



من أمام قوات بلاده هناك. وهو نفس المطلب الذي طالب به غلاة الجيش والمعمرين في الجزائر[1]، الذين واصلوا ضغوطهم على سلطات باريس، مما أدى إلى الإطاحة بحكومة غايار في الــ15 فبراير/ فيفري 1958. وفي 13 مايو/ ماي 1958، قاد الجــنرالان ماصو وصالان ، تمردا في عاصمة الجزائر ضد سلطات باريس، فأستغل الجنرال مايو(Mollot) هذا الوضع للخروج بقواته من رمادة (التونسية) نحو الشمال واحتلال موقع للجيش التونسي "ببئر أمير". وسارعت اللجنة العسكرية بالجزائر، إلى تقديم الدعم جوا عن طريق بنزرت وتبسة.[2]

وعلى الرغم من التداعيات الكبيرة لحادث قصف البلدة التونسية، إلا أن الجنرال صالان، ظل متمسكا بقناعاته وكتب إلى الجنرال ديغول في الــ 13 يوليو/جويلية 1958، يقول له أن الحل الوحيد هو "القضاء على جبهة التحرير الوطني في تونس" (L'élimination du FLN en Tunisie)، غير أن ديغول رفض طلب الجنرال صالان، ووقع مع الحكومة التونسية، اتفاقا في الــ 17 من نفس الشهر (يونيو/جوان1958) حول انسحاب وعودة القوات الفرنسية في تونس، باستثناء تلك الموجودة في قاعدة بنزرت.[3]

– **علــى صعيــد الثــورة الجزائريــة:** أما على الصعيد الجزائري، فقد وجدت جبهة التحرير في حادث قصف الساقية، سانحة جيدة ليس للتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فحسب، بل والدعوة إلى ضرورة تفعيل الكفاح المسلح المشترك بين دول شمال أفريقيا. وصرح امحمد يزيد(المكلف بالإعلام في لجنة التنسيق والتنفيذ):" سيكون لقذف المدنيين التونسيين في قرية ساقية سيدي يوسف بالقنابل من طرف الطيران الفرنسي، صدى عسكري وسياسي خطير في شمال أفريقيا(...) إن حرب أفريقيا الشمالية (...) تكتسي الآن، صبغة نزاع بين ائتلاف الدول الغربية وإرادة شمال أفريقيا..".[4]

كما اغتنمت جبهة التحرير، الفرصة لزيادة الضغط على فرنسا وعلى الرأي العام الدولي، فطالبت الرئيس الحبيب بورقيبة بتحرك أقوى. وهو ما حدث، إذ استجاب بورقيبة

---

[1] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر السابق، ص.92

[2] جريدة الصباح (13- 09 - 2007)

[3] Charles Robert -Ageron, op.Cit.P.646

[4] المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص. 76



سريعا ودعا السفراء والصحفيين الأجانب، إلى زيارة الساقية لمشاهدة آثار القصف. فتنقل سفير الولايات المتحدة الأمريكية بتونس، والقائمان بالأعمال في سفارة إنجلترا وإسبانيا، وممثلو العديد من بلدان العالم الثالث ورجال الإعلام في كبريات الصحف من أمثال: ماريو جوفانا من جريدة "Corriere de Trieste" الإيطالية، ولي مارك كردال من جريدة "New- " York Times الأمريكية وفريق من جريدة "Guardian" البريطانية، ومن جريدة "المجاهد". وقد شاهدوا أثار الاعتداء ورووا تفاصيله في صحفهم.[1]

كما إلتأم من جهة أخرى في الــ14 فبراير/ فيفري 1958 بالقاهرة، اجتماع للمجلس الوطني للثورة برئاسة فرحات عباس، اتهموا فيه الولايات المتحدة بدعم فرنسا للبقاء في الجزائر وقتل الجزائريين. كما اتجهوا بالخطاب إلى الرئيس (الهندي) جواهر لال نهرو، يسألونه عن مدى استعداد الدول الآفرو آسيوية للاعتراف بحكومة جزائرية في المهجر، وأرسلوا كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف وفرحات عباس، إلى تونس في الــ 17 فبراير/ فيفري لإطلاع الحكومة التونسية على فحوى قراراتهم. وهو ما عجل بتحريك "المساعي الحميدة " بين فرنسا وتونس[2]، خوفا من أن " تنزلق تونس نحو الناصرية".[3]

- **علــى الصعيــد المغاربـــي**: كان رد فعل الأقطار المغاربية سريعا، إذ انعقد مؤتمر طنجة (المؤتمر المغاربي التداولي الأول) بالمغرب من 27- 30 أبريل/ أفريل 1958، الذي دعا إليه كل من حزب الاستقلال المغربي(ممثلا في علال الفاسي، وبن بركة) والحزب الدستوري الجديد التونسي(الباهي الأدغم، وأحمد التليلي، وعبد الحميد شاكر) ودعيت إليه جبهة التحرير الوطني (عبد الحفيظ بوصوف، فرحات عباس وعبد الحميد مهري).[4] وأعلن المؤتمرون، عن إنشاء إتحاد فدرالي مغاربي[5] وعن مبدأ تقديم

---

[1] المنصف بن فرج، المرجع نفسه، ص. 45-46

[2] المنصف بن فرج، المرجع نفسه، ص. 46 . وكذلك جريدة الصباح (08- 02 - 2012)

[3] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر السابق، ص. 92

[4] Haggui Djamel, les relations. Op.Cit.p.176

[5] Hocine Bouzaher, op.Cit.P.71



مساعدة للجزائر المحاربة. كما طالبوا، بجلاء القوات الفرنسية التي تشارك في حرب الجزائر انطلاقا من تونس والمغرب.[1]

وبعد شهر ونصف، دعت تونس إلى عقد المؤتمر المغاربي التداولي الثاني بمدينة المهدية (التونسية) في الــ 17 يونيو/ جوان 1958. وقد اكتسى هذا المؤتمر، أهمية كبيرة بالنظر إلى الطابع الرسمي والرفيع للمشاركين فيه. فقد مثّل المغرب فيه، كل من رئيس الحكومة أحمد بلفريج ونائبه عبد الرحيم بوعبيد، فيما مثّل تونس ثلاث كتاب دولة هم: الباهي الأدغم نائب رئيس مجلس الوزراء، والصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية، والطيب المهيري كاتب الدولة للخارجية. أما الجانب الجزائري، فمثله كل من: كريم بلقاسم، فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، وآيت حسن (عن جبهة التحرير بالخارج). بالإضافة إلى مسؤول قاعدة تونس الرائد قاسي والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين آنذاك، رشيد قايد.[2]

لكن وعلى عكس الأهداف الظاهرية لهذه المساعي، كان العمل "المغاربي" في حقيقة الأمر يصب في اتجاه ممارسة المزيد من الضغوط على الثورة الجزائرية، لدفعها للقبول بالحلول "الوسطى" بما يحقق لتونس والمغرب، مراميهما القطرية. وما يدعو إلى القول بهذا، هو جملة المعوقات التي حاول ممثلو تونس والمغرب، وضعها في مؤتمر تونس أمام الثورة الجزائرية. وهو ما يوحي في نفس الوقت، أن نوايا بلدي الجوار، لم تكن متناغمة – ولو من الناحية الشكلية على الأقل– مع جملة القرارات التي اتخذت في مؤتمر طنجة والتي لم تكن هي الأخرى، أكثر من رسائل يراد منها تخويف فرنسا والغرب إجمالا، من امكانية استنساخ "تجربة مغاربية" على شاكلة الجمهورية العربية المتحدة، لجني المزيد من التنازلات القطرية لبلديهما، خاصة وأن الوضع العام في الأقطار العربية، يعيش في هذه المرحلة، على انتعاش المد القومي العروبي الذي أحيته

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 176

[2] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية. المرجع السابق، ص. 139– 140. بينما ذكر فرحات عباس أن الوفد الجزائري تشكل من: كريم بلقاسم، بوصوف، فرنسيس، وهو"(أي فرحات عباس). فرحات عباس، المصدر السابق، ص. 317



ثورة العراق في صائفة 1958، وعلى الأمل في انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة.[1]

كان مؤتمر تونس، بروتوكوليا شكليا لم يستطع تجاوز نتائج مؤتمر طنجة، بل على العكس من ذلك، فقد جاء المؤتمرون إلى تونس، لتأكيد تملصهم من قرارات مؤتمر طنجة. وقد حاول المؤتمر، التستر على النوايا المبيتة تجاه الوفد الجزائري، بإسناد رئاسة المؤتمر إلى فرحات عباس ممثل الوفد الجزائري (بمساعدة أحمد التليلي وآيت حسن).[2]

ويبدو أن الأخبار المتواترة التي كانت الصحافة التونسية قد تناقلتها منذ أواخر سنة 1957 عن وجود مفاوضات بين الحكومتين التونسية والفرنسية حول مشروع جر أنابيب بترول "إيجلي" إلى ميناء السخيرة التونسي، وحصول قيادة الثورة الجزائرية على معلومات شبه مؤكدة بشأن قرب التوقيع على المشروع [3]، قد عكرت المؤتمر وزرعت جوا من التوجس وعدم الثقة بين المؤتمرين. وقد أظهر مؤتمر تونس، إرادة النظامين الشقيقين تونس والمغرب لــتطويع المواقف السياسية لجبهة التحرير الوطني. فقد رد بوعبيد (نائب رئيس الحكومة المغربية) على بوصوف الذي أدان سياسة الدمج (الإتحاد مع فرنسا) التي دعا إليها الجنرال ديغول، وطالب القادة المغاربة بتأكيد موقفهم الواضح لمطلب استقلال الجزائر، بالقول: "ينبغي أن نترك دائما هامشا من التقدير على صعيد السياسة، وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح..". وكان جواب الوفد الخارجي على لسان فرحات عباس: "بالنسبة إلينا نحن الجزائريين، فإن موقف ديغول يعني الحرب (...)".[4] وانتهى مؤتمر تونس، دون تحقيق أي من قرارات مؤنمر طنجة خاصة ما تعلق بتشكيل المجلس الاستشاري المحدد بثلاثين عضوا وكذا المكتب الدائم. والأكثر من ذلك، أن المؤتمر لم يتطرق إلى مسألة مساعدة الثورة الجزائرية التي أوصى

---

[1] محمد الميلي، المصدر السابق، ص. 117

[2] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية. المرجع السابق، ص. 140

[3] وقد تناولت جريدة المجاهد في عددها الـــ 16 بتاريخ يناير/ جانفي 1958، الموضوع وعادت إلى بداية تسريبه في الصحافة التونسية، مذكرة بتواريخ وعناوين الصحف التي تناولته. وقد نبهت "المجاهد" من خلال تحليل معمق للموضوع، من تداعياته على الثورة الجزائرية، وعلى الشعب الجزائري في حال تنفيذه. وقد بدت " المجاهد" متشائمة وشبه متأكدة من صدق المعلومات المتواترة.

[4] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 177- 178



بها مؤتمر طنجة[1]، وهو ما عد، تحولا علنيا "معاديا" لجبهة التحرير الوطني، وما يعني أيضا، ممارسة المزيد من الضغوط السياسية خاصة وأن الثورة الجزائرية، كانت تمر بفترات صعبة وحرجة على المستويين السياسي والعسكري، في الداخل والخارج.

3- "المساعـــي الحميـــدة " أو المعركـــة الدبلوماسيـــة:

وهكذا تم تعيين روبير مورفي (Robert Murphy) مساعد وزير الخارجية الأمريكية والقنصل السابق للولايات المتحدة بالجزائر(1940-1943)، والانجليزي هارولد بيلي (Harold Beely) مساعد كاتب الدولة بوزارة الخارجية البريطانية. وقد حددت فرنسا مهمة الوساطة في ثلاث نقاط هي: النظر في وضعية قواتها بتونس، ومراقبة الحدود، واستئناف المفاوضات الفرنسية التونسية.[2] بينما رأت تونس، أن مهمة لجنة "المساعي الحميدة" يجب أن تشمل أيضا النزاع الفرنسي الجزائري، نظرا لتأثيرات هذا النزاع على تونس، بفعل توافد أعداد هائلة من اللاجئين الجزائريين، خاصة بعد إنشاء فرنسا لمنطقة محرمة على طول الحدود مع الجزائر.[3]

في أثناء زيارات وفد "المساعي الحميدة" بين تونس وباريس، رفض الرئيس بورقيبة في الــ 29 مارس 1958، فكرة "مراقبة الحدود"، لجأت بعدها السلطات الفرنسية، إلى وضع لجان مراقبة بعنابة وسوق أهراس وتبسة، على أمل إنهاء نشاط الثوار الجزائريين على الحدود. وهو ما أدى إلى تصلب موقف الطرفين التونسي والفرنسي. وبعد تدخل الرئيس الأمريكي إيزنهاور (Eisenhower)، تم إعادة فتح المعابر، وعاد المعمرون إلى مدنهم. وقد تواصلت من جهة أخرى الضغوط الأمريكية، على فرنسا لتوسيع عمل لجنة المساعي الحميدة. وقد رفضت حكومة غايار في البداية هذا المطلب إلا أنها استسلمت للضغوط الأمريكية بعد ذلك، مما عجل بسقوطها في الــ: 15 أبريل/ أفريل 1958 وإنهاء عمل لجنة المساعي الحميدة. وهو ما عد إنجازا لجبهة التحرير الوطني.[4]

---

[1] مريم ضغير، مواقف الدول العربية من الثورة الجزائية. المرجع السابق، ص.140- 141

[2] المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص.46- 47

[3] جريدة الصباح (08/ 02/ 2008)

[4] المنصف بن رج، المرجع السابق، ص. 194. وكذلك

Hocine Bouzaher, Algerie 1954-1962, la Guerre d'indépendance au jour le jour, Editions Houma, Alger, 2009, p.70

وكان من نتيجة هذه الدعاية، أن شكلت الدول الأفريقية المستقلة المجتمعة بأكرا الغانية (16-22 أبريل/ أفريل 1958)، بعثة من ثمانية دول مشاركة في الندوة، للقيام بجولة دعاية لصالح جبهة الحرير الجزائرية.[1] كما عززت من جهتها، حركة تمرد ضباط الجيش الفرنسي بالجزائر في الـــ 13 مايو/ ماي 1958، من اعتقاد حلفاء فرنسا بضرورة إيجاد حل سريع للقضية الجزائرية، وهو ما سمح بفتح اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة وممثلي جبهة التحرير الوطني.[2] وهكذا، فقد أدى خطأ ساسة باريس في تقدير عواقب قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، إلى ضعف سلطات باريس في إدارة أحد فصول المعركة الدبلوماسية. وقد ساهم هذا الضعف، في تدويل القضية الجزائرية بفضل حنكة جبهة التحرير الوطني ودعم الرئيس الحبيب بورقيبة.

4- الاغتيـــالات وتصفيـــة أفـــراد بعثـــات الثورة والمتعاونيـــن معها بالخارج:

بعد أن فشلها في خنق الثورة في الداخل وعزلها عن العالم الخارجي، لجأت السلطات الفرنسية، إلى سياسة التصفية والاغتيالات لأفراد بعثات جبهة التحرير بالخارج، والمتعاونين والمتعاطفين معها من الأجانب، خاصة منهم العاملون في تهريب الأسلحة[3] لصالح الثورة الجزائرية، في محاولة منها (السلطات الفرنسية) لتجفيف منابع الدعم التي توفرها هذه البعثات والشبكات، لصالح الثورة الجزائرية عبر قاعدة بتونس.

وقد شكل جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسي لهذا الغرض، مجموعتين مكلفتين برصد واغتيال العناصر النشطة من الجزائريين ومن الأجانب: الفرقة الأولى وتسمى "إكس إكس"(XX) مكلفة بالجوسسة والاستخبارات، وهي مكلفة أساسا بتنفيذ الاغتيالات. كما تم انتداب "السداك" من جهاز الاستخبارات الفرنسية في باريس، إلى جنيف (سويسرا) لمتابعة نشاط الجزائريين والأجانب المتعاونين معهم، في أوروبا. وكانت العناصر العاملة بمكتب أحمد التليلي بالسفارة التونسية بروما (إيطاليا)، مهددة بالتصفية الجسدية. ومما زاد من مخاطر المخابرات الفرنسية، الاتفاق الذي أبرمته فرنسا مع ألمانيا للتعاون الأمني، مما سهل من عمل المخابرات الفرنسية على الأراضي الألمانية خاصة وأن هذه

---

[1] Hocine Bouzaher, op.Cit.P.70

[2] جريدة الصباح (08/ 02/ 2008). وكذلك المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص. 194

[3] Jacques Duchemin, op.Cit. P.300

الأخير، كانت تعرف نشاطا كبيرا لشبكات الدعم[1] التي تعمل لصالح الثورة الجزائرية، وأيضا كون جزء هام من الأسلحة التي يتم شراؤها لصالح الثورة الجزائرية من أوروبا، كان مصدرها من ألمانيا ويوغسلافيا. وكان يتم تمرير هذه الأسلحة، من يوغسلافيا وهومبورغ، وتشحن من ميناء "جان" أين يتكفل القنصل الشرفي التونسي بعملية شحنها في البواخر باتجاه تونس.[2]

وفي سنة 1959، تكونت "اليد الحمراء"(CATENA)، وهي منظمة سرية، مهمتها استهداف عناصر جبهة التحرير والمتعاونين معهم من الأوروبيين. وقامت هذه المنظمة في الـــ 05 نوفمبر 1958، باستهداف ممثل جبهة التحرير الوطني في ألمانيا، آيت حسن وأصابته إصابة بليغة. وقد توفي آيت حسن متأثرا بجروحه، في الـــ 24 فبراير/فيفري 1959. وفي الـــ 31 ديسمبر 1959، تم تفجير طرد بريدي ملغم على تاجر جزائري في ألمانيا، هو عبد القادر نواصر(36 عاما) وهو أحد العناصر النشطة في عمليات شراء الأسلحة لصالح الثورة، في أوروبا، وقد دفع جهاز المخابرات الخارجي الفرنسي (DST) بغبد القادر نواصر إلى الفرار إلى ألمانيا ومن هناك، شرع في عمليات شراء وتوريد الأسلحة لصالح الثورة الجزائرية. وقد بترت يداه في هذه العملية.[3] كما تعرض عبد الجليل المهيري، في سنة 1960 عندما كان يعمل كقنصل لتونس في مدينة مارسيليا الفرنسية، إلى محاولة اغتيال من طرف منظمة الجيش السري الإرهابية (O.A.S)، بسبب دعمه للثورة الجزائرية، بعد تهديدات متكررة كان قد تلقاها بواسطة الهاتف، وفي الأخير، تم استهدافه بقنبلة وضعت في بيته، لكنه نجا منها.[4]

---

[1] في إيطاليا، تم الاستعانة بعناصر من عهد الفاشية (ممن كان لهم حقد وتصفية حسابات مع فرنسا) الذين كانوا موجودين في جميع الأجهزة الإيطالية. ومن هؤلاء، نذكر: أميرال فالوري الذي كان يقوم بتسهيل عمليات شحن الأسلحة بميناء "غايتا" العسكري (وهو ميناء قديم قرب مدينة نابل، كان تستعمله قوات موسوليني خلال ح ع 2. واسترجعه الحلفاء) ومن ميناء غايتا، كانت تبحر الاسلحة إلى تونس. وكذلك السيد دمستريلو العامل بمطار "تشامبينو" والذي كان يقوم بتسهيل شحن الأسلحة في الطائرات المتوجهة نحو مطار العوينة في تونس، بمرافقة التونسي سي محمد علي الغرمولي. شهادة عبد الجليل شهادة المهيري، المصدر السابق. 4K7/2BM, 2/4/218

[2] شهادة عبد الجليل المهيري ، مصدر نفسه .

[3] Jacques Duchemin, op. Cit. P. 300

وكذلك جريدة المجاهد، عدد41 (1959/05/01)، ص. 02

[4] شهادة عبد الجليل المهيري، المصدر نفسه



ولم تكن عمليات الإغتيال هذه، بالأسلوب الجديد على السلطات الاستعمارية، فقد تعرض أحمد بن بلة في بداية الثورة (1955) إلى محاولة اغتيال في طرابلس.[1] وغيرها هذه من عمليات الاغتيال التي هي كثيرة بكل تأكيد.

5- الضغوط الفرنسية على تونس، هل نجحت؟

شكلت الضغوط الفرنسية على الدول الداعمة للثورة الجزائرية، وجها آخر من أوجه "معركة خنق الثورة" وعزلها عن قواعد دعمها الخارجية. ورغم أن هذه الضغوط، لم تستثن أي من الدول حتى تلك البعيدة منها عن الجزائر، كما حدث مع اندونيسيا التي طالبتها فرنسا بسحب اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية - بعد تشكيلها في سبتمبر 1958- وإلغاء زيارة رئيسها فرحات عباس[2]، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الضغوط، انصب على دولتي الجوار المغرب وخاصة، على تونس التي وفرت بفعل بموقعها الجغرافي المنفتح على العالم العربي الداعم الأول للثورة الجزائرية، قاعدة خلفية إستراتيجية لثورة التحرير الوطني.

وقد عزز سعي الثورة الجزائرية إلى التوسع والانتشار لحشد الدعم بغية الوصول إلى نسف الجهاز الاستعماري بكامل بلدان الشمال الأفريقي، من مخاوف باريس في قيام جبهة كفاح مسلح على مستوى مجموع هذه البلدان، خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني (20 أغسطس/ أوت 1955) ذات الدلالات التضامنية الواضحة مع حلول الذكرى الثانية لخلع ونفي الملك المغربي محمد الخامس، والتي تزامنت مع انتشار الاضطرابات في العديد من المدن المغربية[3]، وتنامي نشاط جيش التحرير المغربي، وظهور بوادر انشقاق داخل الحزب الدستوري الجديد التونسي بين الملتزمين بخط قرطاج والداعين إلى الاستقلال التام. ومن هنا، تعززت قناعة التيار الاستعماري، بأن المحافظة على "الجزائر الفرنسية" يستلزم معه، تطوير المفاوضات مع الحركة الوطنية في هذين البلدين، بالطريقة التي تتم معها تدجينها وتخليصها من العناصر الراديكالية.[4]

---

[1] شهادة حمادي غرس، المصدر السابق، 3K7/23

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص.66

[3] جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص. 147

[4] محمد الميلي، المصدر السابق، ص. 37



وإذا كانت السلطات الفرنسية قد راهنت منذ البداية، على الاستقلال المحدود (الاستقلال الداخلي أو الذاتي) لكل من تونس والمغرب مما يتيح لها استمرار تواجدها فيهما، ومن ثم حرمان الثورة الجزائرية من دعم القواعد الخلفية في هذين البلدين، فإن ظهور الخلاف البورقيبي – اليوسفي حول اتفاقية الحكم الذاتي في يونيو/ جوان 1955، أعطى للسلطات الفرنسية الفرصة للعودة من جديد، ومراقبة الأوضاع عن قرب في تونس، من خلال دعمها الدعائي[1] والمادي لبورقيبة، في مواجهة خصمه صالح بن يوسف (القومي الناصري) الداعي إلى تعميم النموذج الجزائري والالتحام معه لتحقيق الاستقلال التام.[2] وهو ما تفطن إليه مؤتمر الصومام، حينما نبه إلى أن سياسة تغليب طرف على آخر التي تقوم بها السلطات الاستعمارية في الحركتين الوطنيتين في تونس والمغرب، إنما الهدف منه هو عزل الثورة الجزائرية عن محيطها المغاربي. وأشار إلى أن هذه المناورة، سوف لن تنجح لأن "الذي يمتاز به الوضع في شمال أفريقيا، أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية والقضية التونسية، بحيث أن القضايا الثلاث لا تكوّن إلا قضية واحدة".[3]

غير الدعم الفرنسي "المشروط" لبورقيبة والذي كان الهدف من ورائه على الأقل، فك الارتباط بين الثورة الجزائرية والتونسية – بالنظر إلى الوقائع على الأرض – لم يحقق طموح الفرنسيين، بل ولا أبالغ في القول إذا قلت، أن السلطات الفرنسية هي من أصبحت رهينة لضغوط بورقيبة الذي تمكن بحنكته الكبيرة، أن يضع العصا في العجلة الفرنسية حينما صرح:" الفرنسيون هم أصدقاؤنا لكن الجزائريون هم إخوتنا والشعب التونسي يدعمهم بشكل تام".[4] وهو ما يعني، أن بورقيبة قد اختفى في جزء كبير من

---

[1] فقد رافقت الصحف الدعائية الفرنسية، بورقيبة في معركته مع خصمه صالح بن يوسف، ونددت بالذين يقفون مع هذا الأخير من المتواجدين في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، وبأنصاره "المتطرفين" داخل تونس وحتى بالحزب الدستوري القديم الذي وصفته بالتخلف والتشبث بالماضي. عامر رخيلة، " الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، في: مجلة المصادر، عدد 01 (1999)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص.144

[2] عامر رخيلة، المرجع نفسه، ص.142

[3] عامر رخيلة، المرجع نفسه، ص143

[4] Djamel Haggui, les relations. Op.Cit.P.256



قراراته وردود فعله، وراء "الجماهير الشعبية" – الغير خاضعة وغير الملزمة بالاتفاقات والمعاهدات – والتي سيدفع بها إلى قلب الأحداث في كل مرة، لحسم السجال مع الفرنسيين. وهو ما وضع السلطات الفرنسية، أمام معادلة صعبة في التعامل مع الوضع في تونس. هذا على الأقل على مستوى وسائل إدارة المعركة. أما على المستوى السياسي، فقد أدرك بورقيبة، استحالة عودة فرنسا إلى الوراء (إعادة احتلال تونس مثلا)، وحاجتها إلى إيجاد "مخرج مشرف" لها من حربها في الجزائر، ومن ثم فهي مطالبة بدعمه وتقوية جانبه. وهو ما أستغله بورقيبة لزيادة ضغوطه على فرنسا لدفعها للقبول بالتفاوض حول مبدأ الاستقلال التام من جهة، وأيضا لإجبار جيش التحرير الجزائري على احترام سيادة بلاده وهو مما سيمكنه من بسط سلطته ونفوذه على التراب التونسي. ولا شك أن أحداث أزمة قناة السويس (العدوان الثلاثي على مصر في 27 أكتوبر 1956) والدعم السوفياتي لمصر، وما أظهرته من الأهمية الإستراتيجية لتونس بالنسبة لمعسكر الغربي[1]، كلها عوامل شكلت هامشا مهما لبورقيبة في اتجاه إضعاف الموقف الفرنسي.

على أن هذا، لم يكن ليلغي الضغوط الفرنسية الممارسة على الأرض، على السلطات التونسية، خاصة ما تعلق منها بالقضايا السيادية. ويشير الكثير من الدارسين التونسيين في هذه المسألة إلى، الضغوط الاقتصادية والمالية والعسكرية، التي مورست على الدولة التونسية الفتية، كمطالب الإشراف على المطارات والموانئ والحدود والاعتراض على صفقات التجهيز والتمويل. فمباشرة بعد إعلان استقلال تونس التام (20 مارس 1956)، سارعت باريس في شهر أبريل/ أفريل، إلى دعوة بورقيبة للتوقيع على البروتوكول العام والذي من جملة ما يتضمن، تنظيم العلاقات الخارجية والدفاع التونسيين. غير أن بورقيبة، رفض في شهر يونيو/ جوان، التوقيع على البروتوكول وفق المضامين التي جاء بها. وكان رد سلطات باريس، أن قررت تعليق عمليات تشكيل أولى وحدات الجيش التونسي. وردا على هذا الإجراء، هددت السلطات التونسية بدعوة الشبان

---

[1] Bruno Chaix, la France et la reconstitution de l'armée tunisienne en 1956, in actes du VIII colloque international sur: Histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962, la parole aux témoins, tenu les 10, 11 mai 1996à Tunis, pub. De l'institut supérieur d'histoire du mouvement national. Tunis, 1998, p.180

التونسيين المجندين، إلى الفرار من الجيش الفرنسي، لتنتهي هذه الأزمة بالتوقيع على "اتفاقية الصداقة والتعاون" في 15 يونيو/ جوان 1956.[1]

ولما كان الحبيب بورقيبة وفيا "لسياسة المراحل"، فقد عبر بعد أشهر قليلة من استقلال تونس التام، عن رغبته في انسحاب الجيش الفرنسي من مهمة الإشراف على حفظ النظام العام في البلاد، وأكد أن لا حاجة إلى فرنسا فيما يخص الدفاع الخارجي، وأنه يمكن تجميع هذه القوات في قواعد عسكرية خاصة، على أن يتم ترحيلها عند استخلاف الجيش التونسي لها.[2] وحتى ترغم باريس على الرضوخ لسياسة الأمر الواقع، تعاملت السلطات التونسية مع "اتفاقية التعاون والصداقة" بكثير من الدهاء خاصة في جوانبها المتعلقة بالدفاع، من خلال تشجيع أفراد الجيش التونسي، من ضباط وصف الضباط الذين تلقوا تكوينا في المدارس العسكرية الفرنسية في إطار عمليات التأهيل، على رفض التعامل مع نظرائهم الفرنسيين[3]، وكذا الزج بحشود الجماهير الشعبية في مختلف الأزمات التي تستجد بين الطرفين. من ذلك، محاصرة السكان المدعومين بقوات الحرس الوطني، لمركز الرادار الذي نصبته القوات الفرنسية في شهر ديسمبر (1956) بمنطقة الوطن القبلي، وكذلك المظاهرات الشعبية العارمة التي عمت شوارع المدن التونسية – بتنظيم وإشراف من الحزب الدستوري الجديد– تنديدا باختطاف قادة جبهة التحرير الوطني في الـــ 22 أكتوبر1956، والتي قامت فيها حشود الجماهير بدعم الحواجز التي نصبت على الطرق المؤدية للثكنات الفرنسية لمنع تحرك القوات الفرنسية، مما أدى إلى نشوب اشتباكات بين المتظاهرين والقوات الفرنسية، سقط على إثرها قتلى وجرحى في كل من قابس ومراث.[4]

وقد تعاملت السلطات الفرنسية مع الخطوات التونسية، باللجوء في غالب الأحيان إلى اتخاذ بعض التدابير العقابية، التي لم تكن تخرج عن نطاق الردود الظرفية والتي سرعان ما كان يتم تجاوزها أيضا، كما هو الحال عندما رفض التونسيون التوقيع على

---

[1] Bruno Chaix, op.cit. P.172
[2] Bruno Chaix, op.Cit. P.180
[3] Bruno Chaix, op.Cit.P.172
[4]حفيظ طبابي، "الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في تونس المستقلة وأوهام المشترك (1955– 1963)"، في: الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، ص. 160

بروتوكول "تنظيم العلاقات". وقد عبر العقيد لينيفل (Ligniville) المكلف بمهام التنسيق بين السلطات الفرنسية والجيش التونسي عن ردود فعل بلاده (الظرفية) تجاه سياسة بورقيبة بالقول: " كلما كان هناك حاجز في مكان ما(...) كلما قمنا بغلق الحنفية" في إشارة إلى توقيف مساعدات الدعم اللوجستي وتجهيز وتسليح الجيش التونسي.[1] أما التهديدات التي كان كان يلوح بها القادة العسكريون الفرنسيون بإمكانية عودة فرنسا إلى تونس، فلم تكن تخرج عن الإستهلاك السياسي.[2]

ويقدم لنا السفير الفرنسي بتونس(George Gorse)(1957-1959) من خلال مذكرته للخارجية الفرنسية بتاريخ 03 يوليو/جويلية 1957، صورة واضحة عن فشل الضغوط العسكرية الفرنسية على تونس، لجرها إلى إبرام اتفاق الدفاع المشترك، الذي أرادته فرنسا، نموذجا لحماية مصالحها في المحمية القديمة. يقول جورج قورس: "..أن نحدد سياستنا إلا على ضوء الحقائق مهما كانت مزعجة وغير مريحة، وليس على مجموعة أوهام: الاعتقاد بإمكانية إبرام اتفاق الدفاع المشترك مع الحكومة التونسية في مستقبل قريب جدا. فالحكومة التونسية المرتبطة بمجموعة من الضغوطات السيكولوجية والسياسية، يستحيل عليها أن توقع تحالفا مع فرنسا، بسبب استمرار حرب الجزائر – مثل- الاعتقاد أنه بالإمكان منع بورقيبة من الحديث عن القضية الجزائرية، واتخاذ مواقف معلنة في هذا الصدد. وأيضا، الاعتقاد بأن تعاونا دائما يرتكز على معطيات ثابتة ممكن مع نظام حزب الدستور، في وقت لم تتحقق فيه قواعده (أنصاره)، أنه أنجز الاستقلال في جميع الميادين".[3]

وإذا كان الشق العسكري من الضغوط الفرنسية على تونس، قد فشل فإن الشق المالي منها هو ما بدا أن السلطات التونسية استسلمت له – سواء عن قصد أو عن غير قصد (؟)- بدعوى الضائقة المالية "للدولة الفتية". وسيكون لرضوخ السلطات التونسية للضغوط المالية الفرنسية (مشروع إيجلي الذي سيأتي الحديث عنه لاحقا)، الكثير من

---

[1] Bruno Chaix, op.cit .p. 182-183

[2] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص.196.

[3] حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص. 164



ردود الفعل ومن التبعات التي أدت إلى متاعب كبيرة للثورة الجزائرية، على كل المستويات بسبب مواقفها المنددة بهذه التنازلات.

وقد عرفت أواخر النصف الأول من سنة 1957، أولى هذه الضغوط. ففي شهر فبراير/فيفري (1957)، قام كاتب الدولة المكلف بالشؤون الخارجية موريس فور(Maurice Faure)، بزيارة إلى تونس، واشترط حياد السلطات التونسية من القضية الجزائرية، إذا ما أرادت الحصول على المساعدات المالية الفرنسية. غير أن إصرار الحكومة التونسية على موقفها من الثورة الجزائرية[1]، دفع بالحكومة الفرنسية إلى إقرار توقيف القرض المالي الذي نصت عليه الاتفاقية المالية والاقتصادية المبرمة في الــ 03 يونيو/ جوان، والمقدر باثني عشر مليار فرنك(تمنح على دفعات) ابتداء من تاريخ الــ 23 أبريل/ أفريل 1957[2]، عقابا لتونس على موقفها "العدائي" من فرنسا، وبسبب "مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين".[3] وفي الــ 20 مايو/ ماي1957، تم توقيف صرف إعانة مالية بملياري فرنك.[4]

وعلى عكس ما تذهب إليه بعض الدراسات، التي كانت ترى بتزايد الضغوط المالية قد تزايد على الدولة التونسية "الفتية" في هذه المرحلة (1957) بسبب توقف المعونات الفرنسية، وسحب رؤوس الأموال الأجنبية والاستشاريين، بل على العكس من ذلك، فقد تحسن الوضع المالي التونسي في هذه الفترة، نتيجة لتمويلات الإعانات الأمريكية لتونس التي تزايدت من 6.7 مليون دينار سنة 1957 إلى 9.2 مليون دينار عام 1958، ثم إلى 14 مليون دينار في عام 1959.[5] وحتى وإن تناقصت العوائد والودائع

---

[1] جريدة الصباح (12/ 09/ 2007)

[2] وحسب رواية بورقيبة، فقد نقل موريس فور، إلى سفير تونس بباريس محمد المصمودي، أن الحكومة الفرنسية قررت منذ 23 أبريل/ أفريل 1957، وقف العمل فيما يخص القرض المالي، بسبب موقف تونس العدائي من فرنسا وبسبب مؤازرتها للثوار الجزائريين. نقلا عن: محمود فروة، "حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي"، في: أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار المنعقدة بتونس، أيام 4 و5 و6 مايو/ ماي 2006، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2010، ص. 130

[3] محمود فروة، المرجع نفسه، ص. 130

[4] جريدة الصباح (12/ 09/ 2007)

[5] محمود فروة، المرجع السابق، ص. 139



المالية بشكل عام في سنة 1957 مقارنة بالسنة المنقضية (1956)، إلا أن هذا التناقص لم يكن إجمالا، يتجاوز 2.5 %[1] والتي تم تغطية جزء منها، من خلال المساعدات الأمريكية – كما سبق ذكره – كما أن هذا النقص، لا يؤثر على حجم الإنفاق العام بالنظر إلى تعداد السكان العام القليل، بل والأكثر من ذلك وباعتراف بورقيبة نفسه، فقد استفادت الدولة التونسية، كثيرا من قطع المساعدات المالية الفرنسية، وصرح بورقيبة في الـــ 23 مايو/ ماي 1957:" هذا أمر خطير، عندما قمنا بتطوير اتفاق المساعدات بقيمة 14 مليار منذ شهر، كان موقفنا المتعلق بالقضية الجزائرية جد معروف. الثورة الجزائرية مستمرة منذ عامين ونصف ولم نتوقف عن تأكيد دعمنا للشعب الجزائري الذي لا نعتبر تحريره فقط أمنية بل ضرورة لحماية ودعم استقلالنا (...) ففرنسا تعطي لنا فرصة تحرير اقتصادنا هذا بالمؤكد مكسب (...) وفي النهاية فالمبادرة الفرنسية، وجدت للتعجيل باستقلال الجزائر ولمساعدتنا نحن على استبدال وإحلال محل علاقات التبعية، علاقات مبنية على تبادل المصالح.. ".[2] والأهم **من** ذلك، أن بورقيبة، قد استغل هذه الفرصة للتملص من مضمون الاتفاقية المالية والاقتصادية لفائدة فرنسا في الـــ 03 يونيو/ جوان 1955:" إن الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا لفائدة فرنسا وتضمنتها الاتفاقية، هي التزامات مجحفة ومن شأنها التضييق من حريتنا ومن سيادتنا، لأنها سدت في وجوهنا، إمكانية إبرام اتفاقيات مع دول أخرى وضيقت حركة المبادلات التجارية مع غير فرنسا من الدول (...) وهذا ما يجرنا إلى التأكيد بأن اتفاقية الـــ 03 يونيو/ جوان 1955 (...)، أصبحت في نظرنا ملغاة وأن الحكومة التونسية، أمست في حل من التزاماتها لفرنسا.. ".[3]

واتجهت الحكومة التونسية بالفعل، بين سنتي 1958 و1959، إلى فك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي، عبر استبدال المؤسسات المالية الفرنسية بأخرى تونسية، واسترجاع

---

[1] فمثلا تناقصت الودائع البنكية من 27.742 مليون دينار سنة 1956 إلى 25.095 مليون دينار سنة 1957، فيما بلغت رؤوس الأموال المحولة من تونس إلى فرنسا خارج المعاملات التجارية، 33.1 مليون فرنك سنة 1957 بعدما كانت تساوي 29.5 مليون فرنك سنة 1956. محمود فروة، المرجع نفسه، ص. 122–123. وكذلك
Abd Esslem Benhamida, capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956, Faculté des sciences Humaines et sociales, Tunis 2003, p. 362

[2] Mohammed Harbi,op.Cit.P.448- 449

[3] محمود فروة، المرجع السابق، ص. 131



المؤسسات والأراضي التي كان يمتلكها الأوروبيون. فتم في الـ 19 سبتمبر 1958، إنشاء بنك مركزي تونسي (بدلا عن بنك الجزائر وتونس، الفرنسي) لإصدار العملة التونسية الدينار (01 دينار تونسي=1000 فرنك) الذي صدر بموجب قانون الـ 18 أكتوبر 1958[1] وجرى تداوله بداية من الـ 30 ديسمبر1958، تبعه إلغاء الوحدة الجمركية مع فرنسا في الـ 20 أغسطس/ أوت 1959، التي كانت قائمة منذ سنة 1928، وتم استرجاع العديد من المؤسسات الممنوحة للأجانب، كمؤسسة ققصة للفوسفات. كما أنشئت مؤسسات تونسية كالشركة الوطنية للسكك الحديدية، وشركات الملاحة، الكهرباء والغاز، الماء وغيرها.[2]

وينفرد الطاهر سعيداني- دون سواه- في مذكراته، برواية لم أستطع لا نفيها ولا تأكيدها، أوردها على ذمة صاحبها مع ميلي إلى التحفظ على هذا المبلغ الضخم الذي يفوق إمكانيات جبهة التحرير الوطني، ويفوق حتى سقف المساعدات الفرنسية (14 مليار فرنك) لتونس، ولو أن فكرة دعم جبهة التحرير الوطني للدولة التونسية الفتية في هذه المناسبات، تبقى فكرة واردة. يذكر سعيداني في روايته، أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قدمت في سنة 1957 مبلغا ماليا بقيمة 17 مليار فرنك، لمساعدة الحكومة التونسية لإيداعه كضمان لدى البنك الدولي لمساعدتها على استصدار عملة وطنية تونسية (الدينار التونسي).[3] وإذا ما سلمت جدلا بصحة رواية سعيداني الضخم، فإن قيادة الثورة الجزائرية تكون قد أرادت به، قطع الطريق أمام أي إجراء قد تقدم عليه الحكومة التونسية "المتقلبة" بحجة سوء الوضع المالي للدولة التونسية، وهو ما يفقد التبريرات "شكلا ومضمونا" التي قدمتها الحكومة التونسية، عشية إمضائها لمعاهدة "إيجلي" والتي جرى التوقيع عليها في منتصف 1958، بل ويكشف مطامع بورقيبة الترابية في صحراء الجزائر.

---

[1] محمود فروة، المرجع نفسه، ص. 134

[2] موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية. المرجع السابق، 180- 181

[3] الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر 2001، ص. 170



الفصل الرابع

إستراتيجية الثورة الجزائرية لفك الحصار على قاعدة تونس

المبحث الأول: تخريب السدود المكهربة

المبحث الثاني: إعادة تنشيط الجبهة الليبية

المبحث الثالث: فتح جبهة الجنوب(مالي والنيجر)



لا شك أن مخططات السلطات الاستعمارية الفرنسية، لعزل الثورة الجزائرية عن مراكز دعمها على حدودها الغربية والشرقية، لم تكن خافية على قيادة الثورة منذ البداية، غير أنه لم تكن لهذه القيادة في المقابل، أية إستراتيجية واضحة لمواجهة هذه المشاريع، وغلب طابع الردود الظرفية على عمليات جيش التحرير الوطني، الذي كان شبه وحيدا في "معركة العبور". ولا شك أيضا، أن الكثير من الخلافات والصراعات التي كانت تعيشها الثورة في هذه المرحلة، هي من كرس سياسة "الظرفية" هذه، فكانت النتيجة، أن تحمل الداخل خلال الفترة بين 1957 و1959، أعباء ثقيلة ومؤلمة بفعل نقص الأسلحة بعد غلق الحدود، وزيادة نشاط الحرب الدعائية والاستخبراتية للمستعمر.[1] وهو ما أدخل الثورة في هذه المرحلة، في الكثير من الخلافات والصراعات على المستويين العسكري والسياسي، انعكست نتائجها الوخيمة، على الأداء العام للثورة.

على أنه ورغم حالة الردود الظرفية التي أشرت إليها، إلا أن إصرار جيش التحرير على الأخذ بزمام المبادرة، جعله مع مرور الوقت، يتكيف مع ظروف معركة العبور على الحدود، خاصة مع انفتاح الثورة على منافذ أخرى. وعلى امتداد الفترة الفاصلة بين 1956 إلى أواخر 1961، جرب جيش التحرير الوطني، العديد من التجاربالحدودية:

المبحث الأول: تخـــريـــب الســـدود المكهربـــة:

لقد تعرضت في ما سبق من هذا البحث، إلى الأهمية الإستراتيجية التي مثلتها الحدود الشرقية باعتبارها قاعدة خلفية لإمداد الثورة بالسلاح والرجال. وقد أدى غلق الحدود، إلى دخول جيش التحرير الوطني في معركة منهكة ومستمرة، مع القوات الاستعمارية الفرنسية، استمرت إلى أواخر سنة 1961 وبداية 1962، بالنظر إلى صعوبة وقساوة المنافذ الصحراوية الأخرى (الجبهة الليبية والمالية)، التي تم اللجوء إليها منذ العام الــ1957، وزادت زاد الاعتماد عليها (رغم محدودية نتائجها مقارنة بالحدود الشرقية) بشكل أكبر، مع الغلق شبه التام للحدود الشرقية في أواخر سنة 1958 وبداية

---

[1] ألمح هنا إلى عمليات الاختراق التي تعرضت لها الثورة خاصة في الولاية الثالثة أو ما عرف بعمليات لابلويت (الزرق) التي راح ضحيتها عشرات المئات من المجاهدين الشباب، خاصة من الطلبة (الليلة الحمراء) والتي أدت إلى حالة من الشك والخوف داخل صفوف جيش التحرير في الولاية الثالثة وحتى في الولايات المجاورة.

1959. وسوف يؤدي هذا الغلق، إلى تجمد قوات كبيرة من جيش التحرير(ما سيعرف لاحقا بجيش الحدود) خلف الأسلاك المكهربة داخل الأراضي التونسية.[1] وسيكون هذا الجيش، لاعبا مهما لدورين بارزين: أنه سيغذي المشاكل التي عرفتها الثورة على الحدود، خاصة مع طول فترة بقائه خلف الحدود وتدفق السلاح عليه، وانحصار مهامه في التدريب والتكوين بالمراكز الكثيرة التي أنشئت داخل التراب التونسي[2] حتى أواخر سنة 1959، وهي المرحلة التي بدأ فيها جيش الحدود في تخريب الخطوط المكهربة، بوصول العقيد هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة.[3] وقد عرفت هذه العمليات، ذروتها مع بدء أولى عمليات جس النبض (المفاوضات غير الرسمية) في أواخر سنة 1961 بمدينة "لوغران" (Legrin)، وكان يراد بها، تقوية موقف الوفد الجزائري المفاوض.

وبالعودة إلى الموضوع، فإن الولايات: الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية المعنية بمواجهة خطي موريس وشال المكهربين، لم تكن تملك حتى نهاية 1957 (الفترة التي دخل فيها الخط الأول الخدمة) إلا أسلحة خفيفة للمشاة، لكن الخبرة العالية لرجالها في حرب العصابات، عوضت النقص في التسليح. وقد دفعت أهمية الحدود الشرقية، إلى جعل معركة الحدود معركة دائمة ومستمرة، وكان على أفراد جيش التحرير الوطني، الاستمرار في ضرب الحواجز المكهربة والملغمة، للتمكن من تمرير الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية والأدوية، التي كانت بمثابة الأوكسجين الحقيقي للمقاتلين في الداخل.[4]

وهكذا، بدأت أولى عمليات اقتحام السدود في البداية، بواسطة عدد قليل من رجال الكوموندو الذين تم تدريبهم على نماذج تحاكي الأسلاك المكهربة، بنيت قرب وادي ملاق

---

[1] وجبت الإشارة هنا إلى أنه من الصعوبة بمكان ضبط الحدود آنذاك(حدود متحركة) وإن كانت جل مراكز جيش التحرير(تدريب، راحة) بالتراب التونسي، إلا أن هناك أيضا، بعض المراكز الصغيرة (لتموين كتائب جيش التحرير، فرق الاستطلاع) داخل التراب الجزائري وإن كانت بعيدة عن أنظار القوات الاستعمارية، وما كان يسمى بالحدود، قد يصل إلى عمق 70 كلم داخل التراب الجزائري. مقابلة خاصة مع عوادي عبد الحميد، المصدر السابق. وكذلك الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص. 485

[2] محمد تقية، المرجع السابق، ص. 468

[3] خالد نزار، جزائر1954- 1962. المصدر السابق، ص. 110

[4] عمار بوجلال، المصدر السابق، ص. 77



في نواحي مدينة الكاف التونسية[1]، ثم بدأ العدد يرتفع مع مرور الوقت، إلى أن بلغ في بعض الأحيان، الفيلق (أكثر من 300 مجاهد).[2] وكان تحضير هذه العمليات، يستغرق عدة أسابيع من العمل، تحت التكتم الكبير- حتى لا تتسرب أخبارها للعدو- وتتقاسم فيها المهمة، أربع مجموعات: المجموعة الأولى وهي المجموعة المكلفة بدراسة جغرافية المنطقة وتحديد أفضل الأماكن للعبور بناء على دراسة مواقع العدو وتحركاته، التي عادة ما تكون في قمم الجبال (لأن المسافات فيها تضيق بين السدود). وبعد تحديد مكان الاختراق، يشرع في العملية ليلا وتبدأ مجموعة الخبراء (وعددهم في الغالب خمسة) المختصة بنزع الألغام واستعمال البانغالور في عملها، فيما تقوم المجموعة المكلفة بالحراسة، بتوفير الحماية لها. أما المجموعة الأخيرة، فهي المكلفة بالاقتحام والتي تكون في انتظار إشارة العبور، غير بعيد[3] عن موقع العملية. وكثيرا ما كان يعاد زرع الألغام المنزوعة، في أماكن مرور عربات العدو داخل السد وعلى جنباته، لتعطيل حركة القوات الفرنسية. [4] ولأن المهمة كانت صعبة وشاقة، فقد تم إسناد مهمة إزالة الألغام وتمرير دوريات تسليم الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية (التي شكلت لغرض تمرير الأسلحة بين الحاجزين)، إلى شبان لم تكن أعمارهم تتعدى العشرين سنة.[5]

وقد استعملت قوافل جيش التحرير، العديد من الطرق والأساليب سواء لفتح منافذ لمرور قوافل التموين، أو لتخريب هذه الخطوط المكهربة والملغمة في إطار معاركها مع القوات الفرنسية:

1- العبور تحت الأسلاك: في البداية ونظرا لحداثة السد (موريس) وقلة الحيلة وانعدام الوسائل، لجأ أفراد جيش التحرير، إلى استعمال وسائل بسيطة في عمليات العبور،

---

[1] الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص. 195

[2] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.135

[3] جاء في: الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1. ص.480، أن مجموعة العبور كانت تبقى بعيدا عن مكان العملية بنحو كيلومترين أو ثلاثة، في انتظار إشارة العبور من الخبراء. وأقدر أن المسافة الفعلية ربما كانت أقل من ذلك، على اعتبار أن المجموعة مطالبة بالعبور بسرعة قبل توجيه نيران العدو صوب مكان العملية (كما أشار المصدر نفسه، ص. 473، إلى ذلك)

[4] الجنيدي وآخرون، المصدر نفسه، ص. 473. وكذلك الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع نفسه، ص. 132

[5] عمار بوجلال، المصدر السابق، ص. 77



فاستعملوا طريقة الحفر تحت الأسلاك ورفع الأوتاد السفلى منها، بواسطة الأخشاب (العازلة للتيار الكهربائي) عند كل سياج، لخلق ما يشبه فوهات يعبر منها المجاهدون الواحد تلو الآخر. وهي عملية بطيئة تستغرق وقتا طويلا، خاصة بالنسبة للقوافل ذات الأعداد الكبيرة.[1] ورغم أن هذه العمليات لم تستعمل إلا على نطاق ضيق، إلا أنه جرى توقيفها بعد أن تمكنت فرق المراقبة الاستعمارية، من اكتشافها بواسطة أجهزة الرادار العاملة بالذبذبات الأرضية.[2] بعدها تم استعمال صناديق خشبية (مفتوحة من القاعدتين) توضع تحت الخط المكهرب الأول، يشرع بعدها أفراد قافلة العبور في المرور من داخل هذا الصندوق. لكن هذه العملية لم تدم طويلا، ليتم اللجوء إلى استعمال قطعتين من السلالم (بارتفاع يعلو على السياج قليلا) تربطان إلى الأعلى من جهتي السياج على شكل مثلث، يشرع أفراد القافلة بعدها في العبور عبر هذه السلالم، وتكرر العملية عند كل سياج إلى نهاية العملية. لكن القوات الاستعمارية تفطنت للعملية، وقامت بنصب شبكة من الأسلاك الشائكة في أعلى السياجين.[3]

2 – إحداث الفجوات داخل الأسلاك: وفي أواخر سنة 1957 وبداية 1958[4]، تدعمت وحدات جيش التحرير العاملة على الخطوط المكهربة، بشحنة أدوات من ألمانيا تمثلت في السنانير (Crochets) لاقتلاع الألغام، والكلاليب والقواطع العازلة (Cutter) والمقصات[5] ذات التحمل العالي، تستعمل في قطع الأسلاك الشائكة والمكهربة.[6]. وقد استعملت هذه الطريقة على نطاق واسع وإلى غاية سنة 1962، وظلت تستعمل إلى جانب

---

[1] عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص. 102

[2] الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص. 472

[3] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص. 132– 133

[4] محادثة مع المجاهد يوسف فيزاري (الذي عمل على الخطوط المكهربة الشرقية) بتاريخ 16– 05– 2017 بالطارف

[5] كان استعمال هذه المقصات، يحتاج إلى ارتداء قفازات عازلة وإلى الكثير من المهارات، إذ يجب أن يتم القطع على مسافة قريبة لا تتجاوز النصف متر من العمود الذي يشد الأسلاك المكهربة أين تكون قوة التيار ضعيفة. الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع نفسه، ص. 128

[6] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.644

وكذلك الأسلاك الشائكة المكهربة. المرجع نفسه، ص. 194

البنغالور[1](Bangalores Torpedoes) الذي بدأ استعماله في نفس الفترة الفترة تقريبا، بفضل المدربين الذين تم تكوينهم في مصر، على تفجير الألغام المزروعة داخل الأسلاك المكهربة بواسطة هذه الأنابيب. وكانت أنابيب البانغالور، على نوعين: الأول طوله 1.40 متر والثاني 1.80 متر، يتم حشوها بحوالي 4 أو5 كلغ من مادة البارود المسمى "البلاستيك الرخو" شديد الانفجار - بفعل قوة ضغط الحشو- واستعمل في البداية، بفضل الفرق التي تم تكوينها في مدرسة المفرقعات والمتفجرات[2] التابعة لجيش التحرير الوطني والمتواجدة بالكاف (بالتراب التونسي) غير بعيد عن قرية ساقية سيدي يوسف.[3] وكانت عملية وضع البانغالور، عملية محفوفة بالمخاطر، وكان على صاحبه أن يكون شديد الحذر، وعليه التأكد من خلو موضع الأنبوب من أخطر لغمين يزرعان عادة داخل الأسلاك المكهربة، وهما اللغم المسمى "مين دانكري" أو" لغم الدواة" المضاد للأفراد، واللغم الثاني وهو الأخطر والمسمى "مين القوطي" أو "القافز"- لأنه يقفز إلى علو 40 سم ثم ينفجر- وهذا اللغم مربوط إلى خيوط رقيقة جدا بحجم خيط صيد الأسماك خضراء اللون، تخفى داخل الحشائش، ومجرد احتكاك بسيط بها، يؤدي إلى انفجارها، لذلك وجب الحرص منها.[4]

كان تفجير شحنات البانغالور، يحدث فجوات بعمق 1.5 متر داخل الأسلاك المكهربة، يتم تمرير أفراد جيش التحرير منها الواحد تلو الآخر. وغالبا ما كان يتم إحداث عدة فتحات على مسافات متباعدة قليلا عن بعضها البعض، خاصة عندما يتعلق الأمر بتمرير أعداد كبيرة من المجاهدين، وهذا لضمان السرعة التي تتطلبها هذه العمليات، وأيضا لتجنب قذائف مدفعية القوات الاستعمارية، المرابطة في الداخل على مقربة من خط موريس.[5] وبهدف تضليل القوات الاستعمارية وتحويل أنظارها، كانت تقوم وحدات فرعية

---

[1] الجنيدي وآخرون، المصدر نفسه، ص. 472. وقد استعمل البانغالور لأول مرة، من طرف البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى لتخريب الحواجز الشائكة بهدف تحويل أنظار العدو عن المناطق المراد الهجوم عليها.
https//fr.m.wikipedia.org

[2] الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص. 194. وكذلك الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص. 472- 473

[3] مقابلة مع المجاهد عوادي عبد الحميد، المصدر السابق

[4] الجنيدي وآخرون، المصدر نفسه، ص. 473

[5] Brahim Lahreche, op.Cit.P.82, 196



من جيش التحرير، بعمليات تمويه لإشعار العدو بوجود عمليات اختراق مرتقبة على محاور معينة، يتم خلالها نصب الكمائن ورجم السدود والدوريات العاملة بها، بواسطة القذائف اليدوية وقذائف البازوكا وزجاجات المولوتوف.[1]

3- أما خارج الأسلاك المكهربة خاصة في المناطق المحرمة الموجودة بين السدين(التي يسميها المجاهدون حدائق جهنم)، فكان على المكلف بنزع الألغام والمتفجرات، تنظيف الرواق الذي يعبر منه المجاهدون. ويستعين خبراء نزع الألغام، في الكشف عن الألغام بجهاز"الميناي" الكاشف للمعادن، غير أنه لم يستمر العمل بهذا الجهاز كثيرا، كونه لا يفرق بين الألغام والأسلاك الشائكة، ما دامت هي الأخرى من المعادن. كما كان هناك عائق آخر، وهو أن الألغام ليست كلها من المعادن فلغم "الدواة" – الذي سابق ذكره – معظمه من البلاستيك ولا يكتشفه، لذلك اعتمد خبراء جيش التحرير كثيرا في نزع الألغام، على طريقة الحفر بالخنجر(بطول 30 سم تقريبا) باستعمال وضعية الانبطاح على الصدر، وكلما أنتهي من تنظيف مسافة 1.5 متر (تقريبا)، يتم تعليمها بشارة بيضاء، وهكذا إلى غاية الخروج من كامل المناطق الملغمة. وكثيرا ما كانت تفجيرات أنابيب البانغالور يؤدي إلى اكتشاف محاولات العبور مما كان يؤدي معها إلى وقوع معارك ضارية بين وحدات جيش التحرير وقوات حماية السدود.[2]

4- كما كانت هناك، مجموعات صغيرة منتشرة على طول السدود تقريبا، مهمتها ممارسة الضغط على القوات الاستعمارية، سواء العاملة منها داخل السدين (لأغراض المراقبة والصيانة) أو المتمركزة خلف السدود (لأغراض الحماية والإسناد) التي يراد إرهاقها وجعلها في حالة من التأهب المستمر، من خلال نصب الكمائن وضرب مراكز المراقبة وزرع الألغام على طرق تقدم الدبابات على جانبي الأسلاك.[3] وقد استفادت هذه المجموعات الصغيرة، من التدابير التي اتخذها جيش التحرير الوطني، في مواجهة

[1] عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص. 102

[2] الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ص. 474- 475

[3] Abderrezak Bouhara, op.Cit.P. 231

وكذلك الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص. 129

عمليات شال العسكرية، خاصة ما تعلق منها، بالانتظام في مجموعات صغيرة والقيام بالهجومات الخاطفة وبسرعة الحركة والانسحاب.[1]

إصرار وحدات جيش التحرير على كسب معركة الحدود، دفعها إلى تكثيف عمليات العبور. فبالرغم من الخسائر التي تكبدها جيش التحرير، في المعارك الضارية التي خاضها مع قوات حماية السدود الفرنسية بالمسالك الصحراوية وحوافي الصحراء الشرقية والجنوبية بنواحي "بكارية" و"الشريعة" و"سوكياس" بتبسة[2] كمعركة بكارية في فبراير/ فيفري1957، ومعركة الشريعة في أبريل/ أفريل من نفس السنة (التي تحدثت عنها الصحف الكولونيالية)[3]، فإن هذه العمليات، عرفت نجاحا كبيرا خلال سنتي 1957 و1958[4]، خاصة وأن هذه المناطق (الحدودية الشرقية)، كانت المنطقة الأولى (الأوراس) قد حرصت على جعلها معابر للسلاح والذخيرة منذ بداية الثورة– وما قبلها– وقام شيهاني بشير، بإعادة تنظيمها في أواخر أبريل/ أفريل سنة 1955.[5] وظلت ناحية بئر العاتر، طوال خلال سنتي 1958 و1959، ممرا رئيسا لقوافل التموين، وشهدت الكثير من المعارك الطاحنة بين مجاهدي الولاية الأولى وقوات المظليين[6] (5 كتائب) التي

[1]Mohammed Harbi, et aussi Gilbert Meynier, op.Cit.P. 94 - 95

[2] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص. 134

[3] الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص. 134

[4] بلغ تعداد أفراد جيش التحرير الذين عبروا السدود خلال سنة 1957،1500 مقاتل منهم 1000 في شهر مايو/ ماي لوحده. Charles Robert Ageron, op.Cit.P. 644

[5] فقد أشرف في هذا التاريخ، قائد المنطقة الأولى(الأوراس) على اجتماع في "وادي ميطر"جنوب الجبل الأبيض، حضره عن منطقة سوف، بن عمر الجيلاني، ومحمد الأخضر، ولزهر شريط، وتقرر فيه تعيين، محمد الأخضر مسؤولا عن ناحية وادي سوف، وبن عمر الجيلاني عن الحدود الشرقية والجنوب، بينما أسندت ناحية أم الكماكم للزهر شريط. وقد تولى بن عمر الجيلاني، تدريب وتنظيم جيش قوامه 400 مجاهد. وبعد استشهاده في 21– 10– 1955، خلفه على رأس ناحية الحدود الشرقية والجنوب، على التوالي كل من: صالح رشاشي، وعثماني أحمد المدعو فريد. أما بناحية وادي سوف وبعد استشهاد محمد الأخضر في 08– 09– 1955، كلفت قيادة الأوراس، طالب العربي بالإشراف عليها، وقام طالب العربي بإعادة تنظيم الناحية واستطاع تجنيد وتنظيم جيش وصل تعداده إلى 950 جندي وعدد كبير من المسبلين، وخاض طالب العربي، العديد من المعارك مع قوات الاحتلال، على الشريط الحدودي إلى غاية استشهاده في أواخر يونيو/ جوان1957. دور مناطق الحدود إبان الثورة، إعداد جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة بتبسة، مطبعة عمار قرفي– باتنة، الجزائر، ص.37– 39

[6]Brahim Lahreche, op.Cit.P. 89

استقدمت من العاصمة في 21 يناير/جانفي 1958، للقيام بمهام "المطاردة الحرة " لقوافل السلاح العابرة للسدود المكهربة.[1] وقد أرغمت ضراوة المعارك والنجاحات التي حققها جيش التحرير في المعارك، المقيم العام (في الجزائر) الوزير روبير لاكوست، على الاعتراف في الـــ07 يوليو/ جويلية 1957، بضراوة المعركة: "إن رجالنا وضباطنا، يواجهون واحدة من أصعب الحروب، حرب تخريبية ثورية، لم يتعود عليها الفرنسيون".[2]

وتوعز عمليات العبور المكثفة التي قامت بها وحدات جيش التحرير حتى منتصف سنة 1959، إلى الكثير من العوامل الضاغطة سواء في الداخل أو في الخارج. ففي الداخل، كانت تتزايد الحاجة إلى السلاح[3] بفعل تزايد عدد قوات جيش التحرير، الذي انتقل من 30.000 مقاتل في يناير/ جانفي 1957 إلى 46.000 مقاتل في أبريل/ أفريل 1958. أما في الخارج، وأمام الارتفاع المستمر لتعداد قوات جيش التحرير على التراب التونسي التي وصلت في سنة 1958 إلى 12.000 مقاتل[4]، نتيجة لتزايد عدد المجندين الجدد القادمين من أوروبا ومن أبناء اللاجئين الجزائريين في تونس، وكذلك بفعل لجوء قيادة جيش التحرير في سنة 1957، إلى استقدام قوافل من المجندين من الداخل، لتدريبهم في مخيمات ومراكز التدريب في تونس، على عمليات العبور ليتكفلوا بمهام تمرير الأسلحة إلى المناطق التي قدموا منها في الداخل.[5] لكن طول مدة التدريب وبطء تحضير العمليات، وغياب خطة واضحة لتوزيع جموع القادمين على مراكز التدريب التابعة لجيش التحرير على الجبهات، وحتى عمليات التكوين، كانت تفتقد إلى نماذج وتصاميم مجسدة للتعامل مع ما سيواجهه هؤلاء المقاتلون على الأرض، مما أثقل العملية برمتها. ولعل الضغوط الكبيرة التي كانت تعيشها الثورة في الداخل والخارج، واتساع رقعة المعركة

---

[1]Charles Robert Ageron. , op.Cit.P. 644

[2] Charles Robert Ageron, op.Cit.P. 526

وكان لاكوست نفسه قد صرح في الـــ 20 نوفمبر 1956:"نحن في الربع ساعة الأخير"

Hocine Bouzaher, op.Cit. P.57

[3] بالرغم من الكميات التي تم إدخالها والتي قدرت بأكثر من 1000 قطعة سلاح كانت تدخل شهريا طوال التسعة أشهر الأولى من سنة 1957. Charles Robert Ageron, op.Cit.P. 648

[4] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P. 641

[5] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P. 642



التي كانت تخوضها الثورة على الأصعدة التنظيمية، العسكرية [1]، الدبلوماسية والإعلامية، هي التي أدت إلى إرباك الثورة في هذه المرحلة.[2]

وإذا كانت جل الدراسات، قد تحدثت عن مساهمة مناطق الحدود الشرقية في عمليات تمرير قوافل التموين نحو ولايات الداخل، بدء من ترسيمها كـــ :" قاعدة شرقية" في ربيع 1957، فإن هذه الدراسات قد أهملت دور هذه المناطق قبل هذا التاريخ.

والحقيقة أن منطقة سوق أهراس- القالة وبحكم خصوصيتها ولظروف تاريخية، كانت قد أوجدت لنفسها شبه استقلالية إدارية وتنظيمية منذ البداية، أعطتها حرية المبادرة، وكانت السباقة إلى إنشاء أول فيلق (في الـــ 16 نوفمبر 1956) قبل غيرها من الولايات، مباشرة بعد تسمية نفسها "ولاية سوق أهراس" في سبتمبر 1956.[3] وستظل فيالقها الثلاث: الفيلق الأول ويقوده شويشي العيساني، الذي يغطي المنطقة الممتدة من القالة حتى جبال بني صالح (على الحدود مع سوق اهراس)، والفيلق الثاني الذي يقوده عبد الرحمان بن سالم، في الوسط من غار الدماء (التونسية) إلى المشروحة غرب مدينة سوق أهراس، وأخيرا فيلق الطاهر زبيري على محور الطريق الدائري جنوب سوق اهراس والونزة، ستظل هذه الفيالق إلى غاية منتصف 1959، أكثر وحدات جيش التحرير التي واجهت خط موريس.[4]

تبدأ أولى عمليات وحدات جيش التحرير بالمناطق الحدودية الشرقية ضد القوات الفرنسية ومنشآتها الاقتصادية في يناير/ جانفي 1956، وهو التاريخ الذي قررت فيه قيادة المنطقة، شن هجوما شاملا على مراكز حراس الغابات وتخريب المنشآت الاقتصادية للمعمرين، وقطع أعمدة الكهرباء والهاتف، ونسف الجسور وأنابيب المياه وغيرها، بالمناطق الواقعة خلف خط موريس.[5] وفي أواخر شهر يونيو/ جوان 1956، شنت

---

[1] ألمح هنا إلى حالة الفوضى التي كانت تعيشها وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود بفعل التزايد الكبير لأعداده، وصراعات قيادات هذه الوحدات، ومشاكل الجهوية والعروشية.

[2] خالد نزار، جزائر 1954-1962. المصدر السابق، ص.109

[3] ابراهيم العسكري، المرجع السابق، ص.145- 146. وكذلك Brahim Lahreche, op.Cit.P. 67

[4] خالد نزا، جزائر 1954- 1962. المصدر السابق، ص. 107

[5] ابراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص. 170

فصائل جيش التحرير بأمر من قائد الناحية الأولى النقيب شويشي العيساني[1]، هجوما شاملا على مراكز العدو ومنشآته في كل من بوثلجة، الريغية، بحيرة العصافير، بن حمانة، ومحطة ضخ المياه بواد بوعنان وبوقلاز. وكان الهدف من الهجوم، خلق البلبلة والحط من معنويات جنود الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى، الرفع من معنويات الجماهير الشعبية لزيادة التفافها حول الثورة.[2]

البعض من عمليات جيش التحرير بناحية القالة بين 1955 و 1957[3]

السنة	نوع العمليات	النتائج
يناير/جانفي 1956	بداية العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية ومنشآتها	تخريب المنشآت الاقتصادية للمستعمر، حرق مزارع المعمرين، وقطع أعمدة الهاتف ونسف الجسور وأنابيب المياه
أوائل 1957	تكوين فرقة كوموندو بقيادة قنون سليمان المدعو (سليمان لاصو)	توزعت هذه الفرقة على مجموعات صغيرة من 3 إلى 4 أفراد، قامت بعمليات إقتحام لمراكز الجيش الفرنسي في مدينة سوف أهراس . وقد زرعت هذه الفرقة الرعب في صفوف الفرنسيين
24-08-1956	معركة ضارية لأربعة فصائل من جيش التحرير مع قوات كبيرة من الجيش الفرنسي	45 جندي قتيل من بينهم ضابط برتبة نقيب(أود كلوك) - جرح حوالي 50 آخرين - أسر جندي (01)

[1] شويشي العيساني: من القيادات العليا للقاعدة الشرقية، عين قائدا للفيلق الأول بعد تأسيس الفيالق. وفي سنة 1958 رقي إلى رتبة رائد وعين نائبا لقائد القاعدة الشرقية بالنيابة، الرائد محمد الطاهر عواشرية. اعتقل في اجتماع عموري بإطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وحكم عليه بالسجن. وفي بداية 1960، أعاد قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، إدماج المحكوم عليهم في قضية عموري، وأرسل شويشي العيساني رفقة عبد الله بلهوشات وشريف مساعدية وآخرون، إلى الجبهة الجنوبية التي أمرت قيادة الأركان بفتحها في هذا التاريخ. تواتي دحمان وآخرون، الثورة الجزائرية في إقليم توات 1956- 1962، منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، ص.95. وكذلك إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص.165. 361، وأيضا مطبوع للمنظمة الوطنية للمجاهدين قسمة الطارف، ص.11

[2] ابراهيم العسكري، المرجع السابق، ص. 178

[3] ابراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص. 168- 186



بعد تأسيس "قيادة العمليات العسكرية" بالشرق (COM) على غرار قيادة الغرب- في ربيع 1958 برئاسة العقيد محمدي السعيد (سي ناصر) التي تم استحداثها لتوحيد العمليات العسكرية بالحدود، وإيجاد حل لمشكلة تموين الداخل بالسلاح والذخيرة التي أصبحت تهدد الثورة برمتها، ضغط محمدي السعيد على محمد عواشرية ومعاونيه، لإيجاد حل لتمرير السلاح إلى الداخل، فتقرر إنشاء منطقة إسناد[1](منطقة رابعة) خلف خط موريس من جهة الداخل تقع غرب سوق أهراس، تشمل حمام النبايل، وادي الشوك إلى غاية تيفاش (قرب مداوروش)، واستحدث لها، الفيلق الرابع يقوده النقيب سيرين لخضر(وهو أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي) تكون مهمته، مرافقة وحراسة قوافل التموين سواء القادمة من الداخل أو العائدة من تونس. وقد تشكل هذا الفيلق، من جزء من الفيالق الثلاث للقاعدة الشرقية، وعدد من المجندين الجدد من عائلات اللاجئين، وأيضا من بعض التونسيين.[2] وهو الفيلق، الذي قاد أكبر عملية اختراق بالحدود الشرقية في ربيع 1958 التي تحولت إلى واحدة من أكبر معارك جيش التحرير على الحدود وفي الثورة عموما وهي "معركة سوق أهراس." وقد أبيد هذا الفيلق تقريبا، عن آخره ولم ينج منه، إلا عدد قليل من المجاهدين.[3]

ومن أهم قوافل العبور التي نجحت القاعدة الشرقية، في تمريرها نذكر:[4]

- عبور كتيبة بقادة محمد القبايلي في بداية 1957 إلى الولاية الثالثة
- قافلة بقيادة أحمد البسباسي في ربيع 1957 إلى الولاية الثالثة
- قافلة بقيادة شمام عمار (المدعو عمار شكاي) في نهاية 1957
- كتيبة يوسف لطرش سنة 1957 إلى البرواقية بالولاية الثالثة
- قافلة بقيادة سليمان لاصو سنة 1958 إلى الولاية الثالثة

---

[1] وقد كلف في البداية، الضابط السبتي بومعراف على رأس فرقة من الجنود لاستكشاف المنطقة، غير أن بومعراف ومجموعته اختفوا بعد هذا، ولم تظهر عنهم أية أخبار منذ ذلك الحين، وبقيت أسئلة كثيرة تحول هذه القضية يقول ابراهيم لحرش. Brahim Lahreche, op.Cit.P.81

[2] Brahim Lahreche, op.Cit.P.81

[3] إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص.185- 186

[4] إبراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص.194- 196



غير أن العمليات العسكرية الواسعة النطاق المنظمة من قبل جيش الحدود ضد الحواجز المكهربة بالحدود الشرقية، لم تبدأ إلا في شهر فبراير/ فيفري من عام 1959[1]، عندما أمرت قيادة أركان الشرق (التي أنشئت قبل شهر تقريبا وأسندت رئاستها إلى قائد الكوم المنحل) بتكثيف الهجومات على مستوى الحواجز والمناطق العازلة الواقعة ما بين السدين (موريس وشال) والحدود. وقد تزامنت هذه الهجومات، مع عمليات شال في الداخل مما أرغم القيادة العسكرية الاستعمارية، على تنصيب فرق للقنص بمحاذاة السدود. وفي الـــ 14 يوليو/ جويلية 1959، أقحم جيش التحرير في عملياته الجارية منذ الـــ 08 يوليو/ جويلية 1959، عدة فيالق من جيش الحدود بالجهة الشرقية، للقيام بعملياتها عسكرية واسعة ضد السدود بينما تقوم وحدات أخرى، بهجومات مباغتة في نفس التوقيت، على المراكز الاستعمارية (لتشتيتها) في مناطق كويف، ولامي، ومونيي وتوسانت، وتم فيها، تدمير مركز عين الزانة عن كامله.[2] وقد واستعملت وحدات جيش التحرير في هذه الهجومات ولأول مرة، مدافع الهاون الثابتة (أي التي لا تتراجع إلى الخلف)[3] ذات الصنع الصيني والسوفياتي[4] في مهاجمة مراكز: اعراب، والقرادة، والعمري، ومركز28 N، ومركز "Lacrois" ومركز عين الكرمة. وانتهت هذه الهجومات الواسعة في الـــ 16 من الشهر نفسه، مخلفة عشرات القتلى وتدمير العديد من شاحنات "GMC" والمدرعات، مما جعل وزير القوات الحربية كريم بلقاسم، يبعث مهنئا الضباط والجنود الذين قاموا بهذه العمليات.[5]

وفي الـــ 26 إلى 30 نوفمبر1959، أمر العقيد محمدي السعيد (سي ناصر) بشن هجوم واسع أطلق عليه إسم "عملية عميروش"، على طول السد الأول (موريس). وذكر

---

[1] وقد تضاعف نتيجة ذلك، عدد الذين عبروا الحدود باتجاه الجزائر، حيث وصل عددهم في فبراير/ فيفري 1959، إلى 320 شخص ثم نزل العدد بين أبريل/ أفريل إلى نوفمبر ثم عاد ثانية العدد إلى 320 بعد ذلك. غير أن عدد محاولات العبور الناجحة، لم تتجاوز الـــ 20 في سنة 1959 على الحدود الشرقية (و10 محاولات على الحدود الغربية من مجموع 106 محاولة) Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.647.

[2] محمد تقية، المرجع السابق، ص.469–471

[3] محمد تقية، المرجع نفسه، ص.170

[4] Jacques Fremeaux, op.Cit.P.32

[5] محمد تقية، المرجع نفسه، ص.470



الجنرال شال أن الهجوم، وقع على جبهة بطول 150 كلم، وبواسطة 800 رجل تم اختيارهم من مجموع 3000 رجل، لم يتمكن منهم سوى 300 من عبور الخط الأول (موريس)، والذين لم يتمكن منهم إلا 30 رجل فقط من اجتياز الخط الثاني (شال). وقد بعث- رغم الخسائر الثقيلة- وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم في الـــ 30 نوفمبر، ببرقية تهنئة لرجاله على:" الخسائر التي ألحقت بجيش الاحتلال: 600 عسكري من قوات العدو تم وضعهم خارج المعركة، 64 دبابة تم تدميرها". وحسب روبير آجرون، فإن رسالة كريم ربما تكون ردا على عرض التفاوض الذي قدمه ديغول (في 16 سبتمبر 1959). كما قد تكون أيضا، في إطار صراع كريم مع العقداء.[1] وسيتواصل العمل بهذه الإستراتيجية لاحقا بعد إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين الذي باشر منذ توليه في إطار تنشيط وحدات جيش الحدود، سلسلة من الهجومات المتواصلة على السدود المكهربة. وتم وضع مخطط لتكثيف العمليات العسكرية، سواء بغرض العبور أو بغرض تخريب السدود المكهربة. وقد تشكلت لهذا الغرض، عشرات الفرق[2] (من 350 إلى 400 جندي) على الحدود الشرقية مع تونس.[3]

وبالرغم من مستوى التأهيل والتسليح اللذين أصبح عليهما جيش الحدود في هذه الفترة، إلا أنه عاد إلى اعتماد أسلوب المفاجأة في تمرير قوافل التموين، من خلال العودة إلى طريقة "الخنادق" التي جرى العمل بها في بداية الثورة – واستمر العمل بها على مستويات مختلفة- وهي طريقة تجنب إثارة انتباه القوات الاستعمارية. وقد سمحت هذه الطريقة، بمرور بعض المجموعات. وفي الفترة بين الـــ 13 إلى 31 مارس 1960، شنت وحدات جيش التحرير، أكثر من 67 عملية تخريب لخط شال. وبداية من النصف الثاني من 1960، بدأ الدفع بقوافل يصل تعداد الواحدة منها إلى الـــ 100 مقاتل، وردت عليها السلطات الاستعمارية بـــعمليات "التسميم" الدعائية، عندما ادعت أن بورقيبة على

---

[1] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.648

[2] يدعي آجرون أن هذه الفرق، شكلت تحديدا من الضباط المحولين والفارين المحكوم عليهم، وهو ادعاء غير صحيح وبعيد عن المنطق وإن كانت هناك بالفعل بعض حالات عدم الانضباط، بالنظر إلى الظروف القاسية التي كان يعيشها الجيش على الحدود. وقدا اختفت هذه المظاهر مع وصول هواري بومدين على رأس قيادة الأركان العامة، وأصبح الجيش أكثر احترافية.

[3] Charles Robert Ageron, op.Cit.P.649



وشك الهجوم على مخيمات جيش التحرير الجزائري في تونس، مما دفع العقيد هواري بومدين، إلى وضع قواته في حالة تأهب مما جعل الحدود الشرقية، تعرف بين الـــ 26 إلى 29 مايو/ ماي1960، مرحلة هدوء، وهي الفترة التي جرت فيها انتخابات "الكونتونات" (المقاطعات)، إذ لم تسجل فيها إلا محاولة عبور واحدة، تم اعتراضها بواسطة ضربات المدفعية المدفعية الكثيفة.[1] وبداية من النصف الثاني من 1960، عاد جيش التحرير إلى عملياته العسكرية، وضاعف من هجوماته على السدود المكهربة ومراكز الاسناد المحيطة بها، حيث شن من الـــ 15 إلى 31 يوليو/ جويلية، أكثر من 262 هجوما على قوات الجيش الاستعماري، و62 عملية تخريب للخطوط المكهربة، تناوبت عليها 09 فيالق. وتزعم بعض المصادر الفرنسية، أن جيش التحرير لم يكن يقصد من هذه العمليات، سوى البقاء على مسرح الأحداث.[2]

ويقدم الطاهر سعيداني بما يشبه حصيلة بالهجومات التي قام بها جيش التحرير الوطني ضد الحواجز المكهربة والأهداف الاستعمارية بالحدود الشرقية من 1959 إلى غاية 1962، على محور القالة– بوحجار(المنطقة الشمالية)، وهي الفترة التي عرفت إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، التي ركزت عملياتها على الهجومات الواسعة على طول السدود المكهربة. ويمكن ترتيب هذه العمليات على النحو التالي:

[1] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.649 et aussi, Brahim Lahreche, op.Cit.P.90
[2] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.649



هجومات جيش التحرير الوطني على السدود المكهربة بالحدود الشمالية الشرقية[1]

السنة	نوع العمليات	خسائر جيش التحرير الوطني	خسائر القوات الاستعمارية
1959	- أكثر من 50 هجوما على مراكز عسكرية حدودية - أكثر من 50 هجوما على السدود المكهربة	- 10 شهيدا -187 جريحا	-35 قتيل - 35 جريح - أسير(01) واحد - تدمير وتخريب أكثر من 120 كلم من السدود المكهربة - تدمير وتخريب عشرات الآليات والمعدات والأبراج ..
1960	- أكثر من 40 هجوما على مراكز عسكرية حدودية - أكثر من 14 هجوما على السدود المكهربة	- 136 شهيدا - استشهاد فصيلتين بالكامل تقريبا - حوالي 400 جريح	- 18 قتيل 75 آخر بين قتيل وجريح تدمير وتخريب أكثر من 130 كلم من السدود المكهربة - تخريب وتدمير عشرات الآليات والمعدات والمراكز والأبراج..
1961	- أكثر من 20 هجوم على المراكز العسكرية الحدودية - أكثر من 16 هجوما على السدود المكهربة	- ما يقارب 300 شهيد - أكثر من 100 جريح	- أكثر من 350 بين قتيل وجريح - تدمير عشرات الآليات والمعدات والمراكز العسكرية..
1962	03 هجومات شاملة (كانت تستمر لعدة أسابيع)	- خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد	- خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد

[1] مذكرات الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.64- 81



إن إستراتيجية المواجهة "القاسية" وتحمل تبعاتها من الخسائر في الأرواح التي تبنتها القيادة الجديدة لجيش التحرير والتي لم تكن في الحقيقة، سوى تتمة للهجومات التي كان قد شرع فيها محمدي السعيد عندما عاد على رأس قيادة أركان الشرق، وهي الخطة نفسها التي تبناها العقيد هواي بومدين، لفك الحصار المضروب على الداخل ومده بالأسلحة والذخيرة لمواصلة المعركة العسكرية، خاصة بعد أن تجمدت ولوقت طويل، حركة قوافل التموين بفعل صعوبة اختراق السدود المكهربة.[1] كما أن زيادة الضغط العسكري على القوات الاستعمارية، أصبح في هذه المرحلة الدقيقة من عمر الثورة ومن المنظور الاستراتيجي للحرب، ضرورة تقتضيها المرحلة، كون الجميع (فرنسا وقيادة الثورة)، أصبح يدرك أن المعركة هي في ربعها الأخير- فعلا- وهي من تحدد طبيعة التنازلات المستقبلية في الحرب الدائرة بين جيش التحرير والقوات الاستعمارية. ومن ثمة، فإن منطق الحرب يفرض الاستمرار وبقوة، في الدفع بالمعركة إلى ذروتها في هذه المرحلة. إلا أن ثمة أيضا على ما يبدو وهو ما كشفت عنه الأحداث اللاحقة، أن العقيد هواري بومدين كان يمهد من خلال هذه العمليات العسكرية المكثفة على الحدود، إلى مرحلة قادمة يكون هو الفاعل الأقوى فيها، خاصة بعد أن تآكل رصيد عقداء الحكومة المؤقتة ونفوذهم في الداخل.

المبحث الثاني: إعـــادة تنشيـــط الجبهـــة الليبيـــة:

شكلت ليبيا- كما رأينا سابقا- منذ مرحلة الإعداد للثورة، المقصد الأول للقيادات الثورية الأولى في رحلات البحث عن السلاح (من مخلفات الحرب العالمية الثانية) ثم اصبحت بحكم موقعها المفتوح على مصر شرقا وتونس والجزائر غربا، معبرا مهما للسلاح الموجه للثوار في داخل الجزائر، بعد اندلاع الثورة التحريرية. وقد تأكد لقادة الثورة الجزائرية مبكرا، أهمية ليبيا كقاعدة امداد للثورة بالسلاح والذخيرة. ويذكر المجاهد قاضي بشير في هذا الشأن، أن قرار تأسيس "قاعدة ليبيا لدعم الثورة في الداخل

---

[1] يذكر الجنرال المتقاعد خالد نزار أن خسائر جيش التحرير منذ مجيئ الجنرال ديغول للحكم في خريف 1958، بلغت 77000 شهيد في ميدان المعركة، و60000 سجين ليبلغ عند الــ 10 نوفمبر1959، 145000 شهيد في ميدان المعركة، وزيادة بــ 30 بالمائة في عدد المساجين. وهو ما يعني أن خسائر جيش التحرير، قد تضاعفت إلى الضعف في أقل من عام، وأن سنة 1959 قد جمعت لوحدها، مقدار خسائر الأربع سنوات السابقة مجتمعة.

Kheled Nezzar, op.Cit.P.32



بالسلاح" تقرر في اجتماع في حوالي 20 أغسطس/أوت 1954 بطرابلس، ضم أحمد بن بلة ومصطفى بن بوالعيد. وإثر ذلك، قام بن بلة بتعيين قاضي بشير كمسؤولا على قاعة طرابلس.[1]

وكان بن بلة قبل هذا– كما أشرت سابقا– قد انضم في منتصف أو أواخر سنة 1952، إلى البعثة الجزائرية في مكتب المغرب العربي التي أصبح يترأسها محمد خيضر، خلفا للشاذلي المكي الذي أبعد من رئاسة البعثة في سنة 1952 من طرف حركة الانتصار.[2] ومن خلال نشاطه في مكتب المغرب العربي في مصر، تمكن أحمد بن بلة (عن طريق المخابرات المصرية) من مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وإقناعه "بمشروع" الثورة المسلحة التي ينوي الثوار في الجزائر القيام بها.[3] وقد يكون عبد الناصر قد اقتنع معها أيضا بخيار المراهنة على بن بلة لبسط سلطته ووصايته على الثورة الجزائرية. ومن خلال اتصالاته مع حركات المقاومة داخل مكتب المغرب العربي خاصة المقاومة التونسية، أدرك بن بلة أهمية ليبيا كقاعدة لدعم الثورة التحريرية التي يجري التحضير لها، وأنها ستكون بمثابة "حبل الوريد لتمرير السلاح" إلى الجزائر.[4]

وعشية اندلاع الثورة التحريرية، تنقل محمد بوضياف وديدوش مراد، إلى سويسرا والتقيا بالعاصمة برن في شهر أغسطس/ أوت 1954 بأحمد بن بلة، وحثاه على تكثيف جهوده للحصول على السلاح وتحويله بسرعة إلى الجزائر. قام على إثرها بن بلة بزيارة مخيمات تدريب وتخزين الأسلحة التابعة للثوار التونسيين بليبيا، والتي كان يشرف عليها كل من عبد العزيز شوشان وعلي الزليطي، تحت مسؤولية صالح بن يوسف، مثل مزرعة زنزور(14 على بعد كلم من طرابلس)، وبن غشير، وقاعدة العسة (على بعد 12 كلم من الحدود التونسية). وتمكن بن بلة بدعم من السفارة المصرية بليبيا ومن بعض المسؤولين الليبية ومسؤولي المقاومة التونسية في ليبيا، من خلق شبكة لتهريب السلاح نحو الجزائر. وقد استندت شبكة بن بلة في البداية، على شبكة الثوار التونسيين التي كونها

[1] نقلا عن، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.41

[2] A.Zouzou, op.Cit.P.489 - 490

[3] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.42

[4] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه ، ص.42



عبد العزيز شوشان والزليطي، من التونسيين الذين كانوا قد لجأوا إلى بطرابلس في أوقات سابقة، وعلى بعض التجار ومهربي الأسلحة الليبيين. بالإضافة إلى مجموعة (20 فردا) من الجزائريين الذين تم إرسالهم للتدرب في معسكرات أنشئت في طرابلس، تحت إشراف ضابط المخابرات فتحي الذيب (المكلف بشؤون حركات التحرير بشمال أفريقيا)[1] والذين يكون قد تم توظيفهم في عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا نحو الجزائر في صائفة 1954، تحت اشراف قاضي بشير الذي عين مسؤولا على " قاعدة ليبيا" كما تقدم ذكره.

أولى عمليات البحث عن السلاح كما يذكر فتحي الذيب، لصالح الثورة الجزائرية، كانت قد بدأت في شهر أكتوبر من عام 1954، حيث تم حينها تكليف المصري أمين صالح (وهو من الذين عملوا بالسفارة المصرية بطرابلس وله معرفة طويلة بالليبيين) لتحضير عملية تهريب الأسلحة من "قاعدة العظم" البريطانية، بالاشتراك مع بعض الليبيين المختصين في تهريب السلاح. وسافر أمين صالح إلى طرابلس، وتمكن من شراء كمية من السلاح تتكون من 28 بندقية، 8 مدافع رشاشة نوع برن، 3 رشاشات نوع ستن، وكمية من الذخيرة البريطانية تم إخفاؤها ببلدة "جوارشه" غربي مدينة بنغازي، في انتظار تحويلها إلى برقة ثم الحدود الجزائرية.[2] كانت عمليات تمرير السلاح إلى الجزائر عبر التراب الليبي في هذه المرحلة، تتم تحت غطاء المقاومة التونسية وباسم الثوار التونسيين.[3] وقد استفادت كثيرا، العناصر الجزائرية، من خبرة وتجربة الشبكة التونسية– التي سبق ذكرها– في تنظيم وتطوير نشاطها لتهريب السلاح عبر التراب الليبي باتجاه الجزائر.[4] كانت إذن، المهمة الموكلة للسلطات الليبية (سرا)[5] ضمن المجهود العربي لدعم للثورة الجزائرية، هو استلام الأسلحة والإمدادات من البر والبحر

---

[1] جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص.354. وكذلك القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.40– 43

[2] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.44

[3] شهادة المجاهد رابح مشحود لبرنامج "صنعوا الحدث" القناة التلفزيونية (الجزائرية) "البلاد"، الحصة الثالثة:
El Bilad TV- You Tube.Com

[4] جبلي الطاهر، المرجع نفسه، ص.234

[5] لم تكن حينها ليبيا الرسمية، قد انخرطت بعد في المجهود العربي لدعم الثورة الجزائرية، وما كان يجري هو تواطؤ وإن كان في أعلى هرم السلطة، من خلال رئيس الوزراء مصطفى بن حليم – كما سنرى– الذي كانت تربطه علاقات قوية مع نظام جمال عبد الناصر في هذه المرحلة.

من الطرف المصريين، وضمان تسليمها لممثلي الثورة الجزائرية على الجانب الآخر من الحدود الليبية التونسية، أو الحدود الليبية الجزائرية. وهي مهمة تبدو في ظاهرها، مهمة سهلة إلا أنها كانت في واقع الأمر شديدة التعقيد[1]، بسبب الوضع السياسي والعسكري في المملكة الليبية الفتية.

ويذكر مصطفى بن حليم، أن ترتيبات المرحلة الانتقالية التي فرضها البروتوكول الذي وقع مع الدول الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا) لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، أوجدت مصاعب كبيرة للسلطات الليبية. فالقوات البريطانية كانت ما تزال منتشرة في كامل ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، والمؤسسات والإدارات خاصة الشرطة في ولاية طرابلس، يسيطر عليها الموظفون الإنجليز، وفرنسا ما تزال تحتل منطقة فزان في الجنوب، ومخابراتها موجودة في كل مكان من طرابلس وبنغازي. ويلخص بن حليم موقفه من الثورة الجزائرية، في جوابه للرئيس عبد الناصر (في الفاتح نوفمبر1954) بالقاهرة، حينما طلب منه عبد الناصر أن تشارك ليبيا في المجهود العربي لدعم ثورة الجزائر (التي ستنطلق قريبا) بنقل السلاح وتسليمه للجزائريين، بالقول أنه وعلى الرغم من هذه الظروف الدقيقة والحرجة:" فإننا لن نتردد بل ونرحب بنقل السلاح والعتاد إلى ثوار الجزائر تحت أنف الفرنسيين، وأنت تعرف تمام المعرفة، أنه لا يمكننا أن نرفض القيام بهذا العمل العربي المجيد.. ولكن أمهلني أسبوعا لأتفاهم مع الملك ولأدبر أموري واتخذ احتياطاتي..".[2]

بدأ بن حليم خطة عمله، بسعيه أولا إلى ضمان ولاء ودعم الشخصيات النافذة التي تمثل دعائم النظام الملكي في ليبيا. وأولهم الرجل القوي وصاحب النفوذ الكبير – كما تقدم– البوصيري الشلحي.[3] وبعد أن كسب ولاءه، طلب منه أن يقنع صهره الفريق

---

[1] فاتح رجب قدارة، "الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد أنموذجا)" في: مجلة الجامعة– العدد السابع عشر– المجلد الثالث– سبتمبر، 2015، ص.20.

[2] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق مصطفى بن حليم، ط5. منشورات الجبهة الشعبية، ص.351– 352

[3] والده هو إبراهيم الشلحي، ناظر الخاصة الملكية، تم اغتياله بالرصاص في الــ 05 أكتوبر 1954، أمام مبنى رئاسة الحكومة في بنغازي على يد المدعو الشريف محي الدين أحمد الشريف من العائلة السنوسية، على خلفية اتهامه بالوقوف وراء قدوم الملياردير الإيطالي"مرزوطي" إلى ليبيا لإقامة مشروع اقتصادي كبير بمنطقة الجبل الأخضر. وأثناء=

محمود بوقويطين (قائد قوة دفاع برقة) بألا يثير الصعوبات، وألا يعيق مرور السلاح "العربي" الموجه لثوار الجزائر. فقد كان البوقويطين متوجسا من الدور المصري[1]، وشكوكه الدائمة في نوايا مصر لاستغلال مثل هذه الظروف، لتوزيع الأسلحة على الليبيين لزعزعة النظام الملكي. ولم يقبل البوقويطين بالفكرة "إلا بعد جلسة عاصفة فرض فيها البوصيري إرادته على بوقويطين فرضا". كما استغل بن حليم معرفته وصداقته السابقة بالعقيد عبد الحميد بي درنة (عندما كانا طالبين في مصر) الضابط في شرطة طرابلس الغرب، بالعمل معه ضمن خطة تمرير السلاح للجزائريين.[2]

وقد كان موقف الملك إدريس السنوسي من الثورة الجزائرية، في مستوى آمال مصطفى بن حليم. فبالرغم من موقفه التقليدي المتحفظ من الأنظمة العربية التي قامت على الثورات والانقلابات العسكرية (الثورة المصرية في 1952، والثورة لعراقية في 1958)، والخشية الدائمة من "الخروج على ولي الأمر"[3] (وفق المفاهيم الفقهية للدولة

=الزيارة تنقل مرزوطي إلى أراض كان يمتلكها قبل الاستقلال بمدينة برقة، وكانت هذه الأراضي تقع بالقرب من أراضي يملكها ابن آخ الملك، الصديق رضا الذي أسر إلى المدعو أحمد الشريف(انتقاما من الشلحي) بأن الشلحي هو من يحول بين الملك وعائلة أحمد الشريف. وقد تأثر الملك إدريس كثيرا لمقتل إبراهيم الشلحي على يد أحد أفراد العائلة السنوسية، وطلب الملك إدريس بعدها من بن حليم، استدعاء البوصيري الشلحي ابن إبراهيم الشلحي وكان حينها طالبا في عمر 25 عاما، يزاول دراسته في بريطانيا، لتوليته في منصب ناظر الخاصة الملكية، خلفا لوالده. عثمان محمد الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، منشورات طوب للاستثمار والخدمات- أكدال، الرباط (المغرب)، 1996، ص. 103- 105

[1] وهو ما أشار إليه أيضا المجاهد رابح مشحود من أن البوقويطين - إلى جانب محمود شاكر - كان يعارض فكرة إشراف المصريين على توصيل السلاح إلى طرابلس الغرب، كما كان يرغب بذلك المكلف بشؤون حركات التحرر ببلدان المغرب العربي، ضابط المخابرات المصري فتحي الذيب. وكان البوقويطين ومحمود شاكر، يطالبان بانتهاء الدور المصري عند إيصال الأسلحة إلى الحدود الليبية، ليتكفل بعهدها الليبيون بتمريرها داخل ليبيا وتسليمها لممثلي الثوار الجزائريين. المجاهد رابح مشحود (شهادة)، المصدر السابق.

[2] مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص.352- 353، 355

[3] وهو ما حدث بالفعل إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة في نوفمبر 1961التي قادها كل من البوصيري الشلحي المدعوم بشقيقه عبد العزيز الشلحي مسؤول التدريب والتسليح بالجيش الليبي، وكذا كل من رئيس الوزراء الأسبق مصطفى أحمد بن حليم(الثلاثة ولدوا بمصر) وعبد الله عابد السنوسي إبن عم الملك إدريس السنوسي، وكل هؤلاء موالون لنظام عبد الناصر في مصر. إبراهيم السنوسي أمنينة" تعقيبات على ذاكرة"، في: مجلة "أبجدية الوطن" تصدر عن مجموعة المستشار للبحث في أبجدية الوطن، ليبيا، أغسطس/أوت 2011، ص.11

الدينية)، إلا أن الملك إدريس السنوسي[1] وعلى خلاف مواقفه السابقة هذه، وقف موقفا داعما ومشجعا للثورة الجزائرية.[2] كما أن تواجد العديد من الشخصيات الليبية المسكونة بروح المقاومة والجهاد- نظرا للطابع الطرقي (الديني) لنظام الحكم الملكي الناشئ في ليبيا- سواء منها الموجودة في أعلى رأس الدولة مثل ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي[3](الرجل الثاني في جهاز الدولة والذي يحظى بثقة الملك إدريس السنوسي)، وعبد الله عابد السنوسي، أو تلك الموجودة في الأسلاك الأمنية والعسكرية والتي قاومت الاحتلال الإيطالي في الصفوف الأولى، مثل العقيد عبد الحميد بي درنة قائد شرطة طرابلس الغرب، والعميد محمد الزنتوتي رئيس الشرطة الاتحادية، والفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة (المعروف بجهاده ومحافظته التقليدية)[4]، ساعد مصطفى بن حليم (الذي بذل جهودا مضنية) في إقناع هذه القيادات، للانخراط في مجهود دعم الثوار الجزائريين، من خلال ضمان تمرير السلاح والذخيرة والعتاد عبر التراب الليبي. وهي حقيقة يقر له بها حتى خصومه من بعده، مثل الوزير في حكومته ورئيس الوزراء لاحقا، محمد عثمان الصيد رغم نقاط الخلاف بينهما.[5] ولا يجد بن حليم حرجا في التذكير بها، في مذكراته.

---

[1] يربط الكثير من الساسة والكتاب الليبيين، موقف الملك إدريس السنوسي المبدئي الداعم للثورة الجزائرية، بالبعد الجزائري في شخصيته وهو ما ركز عليه مثلا رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد(1960- 1963) في مذ كراته:"إن تأييد ومساعدة الثورة الجزائرية كان تأييدا تلقائيا منذ البداية.. وقد كان وراء ذلك التأييد غير المنقطع النظير، الملك إدريس السنوسي بتوجيهاته المستمرة وذلك بما يكنه في أعماقه من عطف خاص على الجزائر وثورتها بحكم انتماء أصوله تاريخيا إليها. وكذلك ما أشار إليه أيضا وزير الدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء الليبي من أن الملك إدريس السنوسي "كان يعطي الكفاح الجزائري اهتماما خاصا ودعما لا حدود له، فالجزائر هي بلد عائلته الأصلي قبل قدوم جده إلى ليبيا" (فاتح رجب قدارة، المرجع السابق، ص.17- 18) وهي مواقف أجمع عليها الساسة الليبيون (في مذكراتهم) رغم اختلافهم معه (الملك السنوسي) في الكثير من المواقف.

[2] فاتح رجب قدارة، المرجع نفسه، ص.17.

[3] مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص.325.

[4] فاتح رجب قدارة، المرجع نفسه، ص.15.

[5] يقر محمد عثمان الصيد لمصطفى بن حليم بتمرير الأسلحة للثوار الجزائريين بطلب من الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلا أن عثمان الصيد ينكر على بن حليم " شرف المبادرة " إلى ذلك. والحقيقة أنني أجد في كلام عثمان الصيد تحاملا ومحاولة انتقاص من دور بن حليم: "وفي هذا السياق تحدث بن حليم عن أن الرئيس عبد الناصر، طلب منه تمرير أسلحة مصرية عبر ليبيا إلى الثوار الجزائريين، وقد حدث ذلك بالفعل لكن الأمر تم بموافقة الملك وبأمر منه=

وهكذا ساهمت هذه الترتيبات، إلى جانب تواطؤ بعض ضباط الجيش الأمريكي والانجليزي في عمليات بيع الأسلحة (لزيادة مداخيلهم المادية) خاصة منها تلك المخزنة بمنطقة "بركوك" للوكلاء الليبيين، في الحصول على كميات من الأسلحة وتمريرها على التراب الليبي، في سرية ودون الكثير من التعقيدات.[1] وهو ما أكده أحمد بن بلة في مذكراته، من أن المساعدات الليبية كانت:".. تعطى لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا كانت تحت النفوذ الأجنبي، ورئيس الشرطة كان انجليزيا، كان علي أن أعمل في شروط السرية التامة".[2] وعمليا يمكن توزيع الدعم الرسمي الليبي(بنوعيه السري والمعلن) للثورة الجزائرية، على ثلاث مراحل رئيسية:

1- المرحلــة الممتــدة مــن 1954 إلــى 1956:

خلافا لموقفها العلني الذي تأخر إلى بدايات سنة 1956 - كما سيأتي استعراضه- فإن السلطات الليبية في حقيقة الأمر، كانت قد انخرطت بشكل سري، في مسعى دعم الثورة الجزائرية منذ البداية. ففي اللقاء الذي جمع الرئيس المصري جمال عبد الناصر برئيس الوزراء الليبي مصطفى أحمد بن حليم (الذي تولى رئاسة الوزراء في الفترة الممتدة من 12أبريل/ أفريل 1954 إلى مطلع مايو/ ماي 1956) في الفاتح نوفمبر 1954، حول دعم الثورة الجزائرية عشية اندلاعها، عرض خلاله عبد الناصر على بن حليم، الاتفاق الذي تم مع الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل، لدعم الثورة الجزائرية بالسلاح والمعدات، والذي التزمت فيه المملكة العربية السعودية، بتقديم الأموال اللازمة لشراء الأسلحة والمعدات والإمدادات، ويتولى الجيش المصري والمخابرات المصرية،

=وليس بمبادرة من بن حليم، لأن النظام في ليبيا كان اتحاديا ولا يمكن لرئيس الحكومة أن يصدر أوامر لأي من الولاة في مثل هذه المواضيع الحساسة، أو يصدر أوامر لمدير الأمن التابع للولاية إلا إذا أمر الملك بذلك". وكان بن حليم قد سبق في مذكراته أن اتهم عثمان الصيد الذي كان وزيرا في حكومته، بأنه أحد الوزراء (الأربعة) الذين كانوا يؤيدون ابرام معاهدة مع فرنسا بعد استقلال ليبيا، على غرار ما تم مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لمعلومات أوفى، يرجى العودة إلى: مذكرات محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص.110، 114- 115

[1] وقد تنبهت السلطات الأمنية الفرنسية للأمر فيما بعد، وعمدت إلى فرض رقابة ليل نهار على الأفراد المشتبه بصلتهم في تهريب الأسلحة بهذه المراكز العسكرية الأمريكية والانجليزية. وتبعا لذلك، توجهت أولى قوافل السلاح نحو الحدود الليبية الجزائرية في الـــ 08 ديسمبر 1954.

Mohamed Guentari, Vol.2. Op.Cit.P.754

[2] نقلا عن: فاتح رجب قدارة، المرجع السابق،ص.15- 16



شراء السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية. وعبر عبد الناصر، عن أمله في أن تقوم ليبيا هي الأخرى، بدورها في هذا الجهد العربي وأن يتولى بن حليم بنفسه، الإشراف على نقل السلاح والمعدات عبر التراب الليبي إلى الثوار الجزائريين.[1]

وقد تزامنت بداية هذه المرحلة، مع اكتمال خطة توصيل " الدعم العربي" (السعودي- المصري- الليبي) من سلاح وإمدادات للثوار في الجزائر، عبر التراب الليبي. فحسب رئيس الوزراء الليبي آنذاك مصطفى بن حليم، فإن أول شحنة مصرية من السلاح والعتاد والأجهزة الموجهة للثوار الجزائريين عبر ليبيا، كانت قد وصلت إلى ميناء طرابلس الغرب في أوائل ديسمبر 1954[2]، على متن اليخت المصري " فخر البحار"[3] (وهو أحد يخوت الملك المصري السابق، فاروق) وتم توجيهه إلى أحد الموانئ المعزولة في خليج بغرب طرابلس.[4] وكانت شحنة الأسلحة قد تم الإبحار بها، من ميناء الإسكندرية العسكري ليلة الــ 6/5 ديسمبر لتصل إلى ميناء زوارة (وهو ميناء قديم كانت تستعمله القوات الايطالية إبان الحرب العالمية الثانية واستولى عليه الحلفاء فيما بعد) ليلة الــ 8/7 ديسمبر 1954 وكان في استقبالها، بن بلة والعقيد عبد الحميد درنة.[5] وقد تضمنت الشحنة أيضا، كمية من الأسلحة، موجهة للمقاومين التونسيين (في إطار وحدة الكفاح المسلح

---

[1] ويكون بن حليم قد تفاجأ بالموضوع وربما أحس بضغط عبد الناصر وثقل المسؤولية، لذلك ظهر عليه على ما يبدو نوع من الذهول فحاول عبد الناصر تهوين الأمر على بن حليم مداعبا إياه بقوله:" لعلك ستخشى الفرنسيين وتخاف بطشهم" فكان رد بن حليم :" يا ريس لعلك لا تعرف أن جد الملك إدريس السنوسي جاء إلى ليبيا من الجزائر هاربا من الطغيان الفرنسي وأمضى حياته في نشر الدعوة الإسلامية وإيقاظ الأمة الإسلامية لتقاوم موجة الطغيان .. والتنصير الفرنسي ووالد الملك إدريس، ظل يقاوم تغلغل المد الفرنسي في تشاد والسودان والنيجر..". مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص.351

[2] ووصل إلى ليبيا في نفس الوقت، عضو مجلس قيادة الثورة المصرية حسن إبراهيم بدعوة من رئيس الوزراء مصطفى أحمد بن حليم. وللتغطية على حمولة الأسلحة، أوعز بن حليم للصحافة الليبية نشر أن حسن ابراهيم قدم على متن اليخت " فخر البحار". مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص.356

[3] وهو نفسه اليخت " إنتصار" الذي يتداول في كثير من المصادر والمراجع

[4] مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص.356

[5] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.46



المغاربي الذي تتبناه مصر). وقد قام الليبيون بإفراغ حمولة اليخت على أكتافهم، ونقلوها إلى مخازن أمنة[1]، في انتظار تحويلها إلى داخل الجزائر.

وكانت الشحنة[2] تحتوي على ما يلي:

- 100 بندقية من نوع لي انفليد 300 ر
- 10 رشاشات من نوع برن 303 ر
- 25 بندقية رشاشة من نوع تومي 45 ر
- 05 كؤوس إطلاق
- 80.000 طلقة نوع 303 ر 80 ألن
- 18.000 طلقة نوع 303 ر البرن
- 1000 طلقة 303 ر حارقة
- 1000 طلقة 303 ر خارقة للدروع
- 24.650 طلقة 45 ر
- 120 قنبلة يدوية نوع "ميلز"

وقد تم إخفاء هذه الأسلحة في فيلا عبد الحميد درنة (الذي كان يحمل صناديق الأسلحة والذخيرة على كتفيه) على أن تنقل في أجل أقصاه 15 يوما. غير أن المدة طالت إلى شهرين ثم نقلت بمساعدة الليبيين، بواسطة الشاحنات إلى الحدود الجزائرية لتحول إلى داخل الجزائر على ظهور الجمال، عبر تبسة خلال شهر فبراير/ فيفري 1955.[3] كانت "هذه قصة الطلقات الأولى في حرب التحرير الجزائرية- كما يذكر مصطفى بن حليم- ثم توالت الشحنات تصل برا، يستلمها رجال قوة دفاع برقة من السلوم وينسقون مع ضباط العقيد عبد الحميد بي درنة، الذين يستلمون الشحنات على الحدود بين برقة وطرابلس ويوصلونها إلى مخازن مأمونة أعدوها لذلك، يتولى رجال بن

---

[1] مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص.357

[2] يقول مصطفى هشماوي (في كتابه جذور نوفمبر 1954) أن هذه الدفعة من الأسلحة، هي من بقايا الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948، كانت مخزنة في محازن الجامعة العربية، وقدمها رئيسها المرحوم عبد الخالق حسونة للجزائريين. نقلا عن: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.75

[3] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.46 - 47



بلا تسريب ذلك السلاح تدريجيا إلى الجزائر واستمر هذا الحال في سرية وكفاءة تامين لمدة سنة تقريبا".[1]

وأمام انتشار وتمدد الثورة، أصبحت مسألة الإمداد بالسلاح والذخيرة، مسألة مستعجلة، مما كان يحتم على قيادة الثورة، إيجاد حلول سريعة لهذه المشكلة. وهو الأمر دفع بمصطفى بن بوالعيد، إلى المخاطرة[2] بالسفر إلى ليبيا في منتصف يناير/ جانفي 1955، وهي الرحلة التي انتهت بإلقاء القبض عليه في منطقة بنقردان التونسيةعلى الحدود مع ليبيا، في شهر فبراير/ فيفري 1955.[3] وهي الواقعة التي تكون وراء تكثيف بن بلة لجهوده بهدف إمداد الداخل بالأسلحة والذخيرة، وباشر على إثرها، حملة تنسيق حثيثة مع عبد الكبير الفاسي (من المغرب) برعاية مصر. وقد كللت هذه الجهود في الـــ 24 مارس 1955، بإرسال حوالي 21 طنا من الأسلحة من ميناء الإسكندرية، على متن يخت الملكة " دينا" (زوجة الملك الأردني، حسين).[4] وقد انتدب أحد القبطان اليوغسلافيين المدعو ميلان باتشيش لقيادة اليخت بمساعدة النذير بوزار.[5] ويبدو أن حمولة اليخت " دينا"، كانت موجهة لإمداد المقاومات المسلحة في الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر،

---

[1] مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص.356- 357

[2] يذكر المجاهد الرائد هلايلي محمد الصغير أن بن بوالعيد فكر في البداية، بإرسال شيحاني بشير في "مهمة ليبيا" لكن قائد فوج بسكرة، برحايل، ذكر له بأن سهر شيحاني المدعو سليمان، يكون قد تسلل إلى العاصمة وقدم للإدارة الاستعمارية هناك، معلومات عن الثورة، تسببت في اعتقال رابح بيطاط، وأن شيحاني حاول الإلتحاق به لكن رئيس الفوج منعه من ذلك. وهي نفس المعلومات التي نقلها القائد مصطفى بوستة لبن بوالعيد، وهنا قرر بن بوالعيد القيام بالمهمة بنفسه. المجاهد هلايلي محمد الصغير، (شهادة)، جريدة المجاهد (02/ 02 /2014)، ص.23

[3] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.48- 49

[4] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.49

[5] النذير بوزار(جزائري) من ناحية مليانة، نال أعلى رتبة في إدارة المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى، وهي رتبة متصرف إداري (Administrateur) وهو من المتخصصين باللهجات المغربية. كان قد تزوج بفرنسية (قامت بتهريب أبنائه إلى فرنسا) وفر هو إلى القاهرة ، ليعود إلى المغرب الأقصى عبر الباخرة " دينا " رفقة سبعة (07) طلبة جزائريين (كانوا جميعا يدرسون بالأزهر) منهم محمد بوخروبة (هواري بومدين)، محمد عرفاوي، علي مجاري، عبد العزيز مشري، عبد الرحمن محمد، حسين محمد، أحمد شنوف. كما كان على متن اليخت، ثلاثة طلبة من المغرب الأقصى (الهاشمي الطود، حمادي الريفي، وحمادي عبد العزيز). ويذكر المجاهد رابح مشحود أن بوخروبة محمد كان من المفترض أن ينزل بليبيا غير أن بن بلة قرر في الأخير أن ينزله (بوخروبة) في المغرب الأقصى(؟) المجاهد رابح مشحود (شهادة)، المصدر السابق. وكذلك القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.43،49

المغرب الأقصى) على حد سواء. فأثناء مروره بميناء زوارة بليبيا، تم إنزال كمية الأسلحة (كان اليخت يخرج إلى المياه الإقليمية في النهار، وفي الليل يعود إلى الميناء لإنزال الأسلحة) ثم واصل اليخت سيره باتجاه المغرب الأقصى.[1] وقد أثار نشاط بن بلة الحثيث هذا، انزعاج السلطات الاستعمارية الفرنسية وحاول جهاز استخباراتها، اغتياله في طرابلس أواخر عام 1955.[2]

وقد تسارعت وتيرة عمليات شحن الأسلحة الموجهة للثورة الجزائرية انطلاقا من مصر عبر ليبيا، بعد عملية يخت الملكة " دينا ". ففي الـــ 20 أكتوبر 1955، أبحر اليخت" الحظ السعيد" من ميناء الإسكندرية باتجاه طرابلس بليبيا، يحمل شحنة هامة من الأسلحة والذخيرة، موجهة لإمداد مناطق الأوراس والشمال القسنطيني وناحية سوق أهراس. الشحنة هذه التي وصلت إلى ميناء طرابلس في الـــ 28 أكتوبر 1955[3]، كانت عبارة عن معدات ومتفجرات موجهة لتخريب السدود الشائكة والمكهربة، وتمثلت فيما يلي:

– 100.000 طلقة 7.92 بلجيكي	– 196 قالب ت. ن. ت(T.N.T)
– 13.000 طلقة 303 ر. انجليزي	– 100 مقذوف أتيرجا
– 1.000 متر فتيل منفجر	– 300 مفجر أتيرجا
– 6.000 كبسول طرفي رقم 8	– 198 طلقة هاون 2 ش. ف
– 1.000 كيلوغرام جلجنايت	– 05 دينامو ناسف
– 2+ 399 متر فتيل مأمون	– 04 هاون 2
– 1.000 كبسول كهربائي	– 04 جهاز سلكي
– 07 علب كبريت هواء	– 100 ياردة سلك كهربائي
– 01 جهاز إيريال لاسلكي	– 05 مطواة وصلة أتيرجا

تم توجيه اليخت" الحظ السعيد" إلى ميناء زوارة غرب طرابلس، وتم إفراغ الحمولة في الـــ 09 نوفمبر، ونقلت بواسطة الشاحنات تحت رقابة عبد الحميد درنة وبن بلة، إلى

[1] المجاهد رابح مشحود (شهادة)، المصدر السابق

[2] مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص.358

[3] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.53



مخزن "التشوين" (وهو عبارة عن مزرعة استأجرتها الثورة) بضواحي مدينة زوارة، في ظروف صعبة لتأخذ الأسلحة بعدها طريقها إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي، بواسطة قوافل الجمال التي كان يشرف عليها عبد الكريم هالي[1] (المسؤول العسكري ونائب مسؤول قاعدة تونس، السعيد عبد الحي). وقد أصبح الجنوب في هذه الفترة، الممر المفضل لشبكات تهريب السلاح، بعدما تضاءل نشاط الشبكة التونسية في ليبيا بسبب انسحاب أغلب المقاومين التونسيين وتسليمهم لأسلحتهم في الـــ 10 ديسمبر 1955[2] لسلطات الحبيب بورقيبة بعد توقيعه لاتفاقات الحكم الذاتي(مارس 1955) مع فرنسا، فأصبح بذلك الجنوب التونسي الذي كانت تسيطر عليه مجموعات صالح بن يوسف (وعددهم بنحو 300 مقاوم) التي يقودها الطاهر لسود ومجموعات السوافة بقيادة هالي عبد الكريم، هو المسار الآمن لتمرير السلاح، إلى الجزائر.[3]

وقد اتجه بن بلة سريعا، إلى إيجاد حلول للمصاعب التي أصبحت تواجهها الثورة لتمرير السلاح إلى الجزائر. فاجتمع لهذا الغرض، كل من فتحي الذيب وأحمد بن بلة في الـــ 24 نوفمبر 1955، وتوسع الاجتماع ليشمل قادة الحركات المسلحة في الأقطار المغاربية الثلاثة. وانعقد الاجتماع بالقاهرة في الـــ 24 فبراير/ فيفري 1956، وحضره كل من: الطاهر لسود (الأسود)، والبشير السبعي من تونس، والدكتور عبد الكريم غلاب والدكتور المهدي بن عبود من المغرب، وعباس لغرور وأحمد بن بلة من الجزائر. وكان موضوعه، تنسيق الجهود ومواصلة الكفاح المسلح المشترك، لتحرير كامل المغرب العرب.[4] وهو ما أعطى، دفعا قويا لنشاط تهريب الأسلحة خاصة مع بداية النصف الثاني من سنة 1956 كما سنرى.

---

[1] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.53

[2] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص.222

[3] Daho Djerbal, alliances et mésalliances tunisiennes ou les relations algero-tunisiennes, vues par le FLN, 1954-1962, in: actes du colloque international sur: processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964),Sidi Bou Said, les 8, 9, et 10 mai 1998; Tunis 1999, p.95, 99

وكذلك سمير البكوش، المرجع السابق، ص.313- 314

[4] القواعد الخلفية،الجهة للثورة الجزائرية. المرجع السابق، ص.51- 52. وموجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية. المرجع السابق، ص.170

وكان أحمد بن بلة قد سعى في وقت مبكر، إلى توطين قاعدة للثورة في ليبيا لتهريب السلاح القادم من مصر، إلى الثورة في الجزائر. ونصب لهذا الغرض، بشير قاضي(الذي كان يقيم في طرابلس منذ العام 1950) مسؤولا للثورة في ليبيا، ولحق به محمد الهادي عرعار، بعد اندلاع الثورة. وقد اعتمد بن بلة في البداية، على دعم بعض تجار تهريب الأسلحة من الليبيين، ثم على شبكة المقاومين التونسيين في ليبيا، قبل أن تتقوى شبكة الثورة الجزائرية في ليبيا، لتهريب الأسلحة. ومع تراجع الدعم الذي كانت تقدمه الشبكة التونسية بعد تسليم أغلب المقاومين التونسيين لأسلحتهم في نهاية سنة 1955، وانحصار المقاومة التونسية، في الجيوب اليوسفية في الجنوب – كما أسلفت الذكر– وهي الفترة التي كلف فيها بن بلة، أحمد مهساس بالعمل على محور ليبيا– تونس[1]. وقد كللت جهود مهساس بتحويل العديد من مناضلي جبهة وجيش التحرير، إلى ليبيا لبناء شبكة قوية للثورة هناك، تتكفل بتهريب السلاح إلى الجزائر. ومن هؤلاء نذكر: طالب محمد، ساكر جمال، أحمد سليم[2] فضلا عن قاضي بشير ومحمد الهادي عرعار.

ونظرا للمصاعب التي أصبحت تواجهها عمليات تمرير السلاح من ليبيا عبر تونس، قرر أحمد مهساس (المسؤول والمكلف حينها، بتموين الولايات الشرقية في الداخل:1، 2، 3 وحتى 4) تغيير مسار قوافل السلاح، نحو الجنوب عبر الحدود الليبية الجزائرية[3] بالاعتماد على شبكات التهريب الليبية، بعدما تزايدت المصاعب من جهة كما قلت، وأيضا من جهة أخرى وهو الأهم، لتنشيط الجبهة الصحراوية لقطع الطريق أمام المناورات الفرنسية في هذه الفترة، الساعية إلى فصل الصحراء. وقد ربط أحمد مهساس، الاتصال بأمين عقال الطوارق (ملك الطوارق) وتم اللقاء بين الرجلين، بحضور شيوخ القبائل في إحدى البلدات (؟) على الحدود الليبية الجزائرية. وقد نبه مهساس في هذا اللقاء، إلى خطورة المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء عن الجزائر، ودعاهم إلى

---

[1] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص.133

[2] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية. المرجع نفسه، ص.55

[3] أحمد مهساس (شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/21)، ص.21



مقاومته. كما طلب منهم، المساهمة في نقل السلاح (الذي توصله القوافل) من الحدود الليبية، إلى الشمال في الجزائر.[1]

ويذكر المجاهد رابح مشحود، أن ماضي مبارك (المدعو شباطة سعيد أو تركي سعيد)، هو من أسس النواة الأولى لشبكة تمرير السلاح عبر التراب الليبي، بالتعاون مع ضابط المخابرات المصري فتحي الذيب، والزعيم (العقيد) شاكر محمود شكري، الذي أصبح فيما بعد قائد الجيش الليبي الناشئ. فأثناء دراسته، استطاع ماضي مبارك، ربط صلات بضابط المخابرات المصري فتحي الذيب وشاكر محمود شكري الذي كان معلمه في الكلية الحربية بالعراق. أما الشخص الثالث، فهو العقيد عبد الحميد درنة الضابط في شرطة طرابلس[2] والذي سبق له أن درس بمصر، وشارك في المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي.[3] وقد تم استغلال كل الطرق المتاحة، لتهريب السلاح من مصر نحو ليبيا – وحتى المغرب الأقصى- وتم تسريب أولى الشحنات إلى ليبيا عبر البحر، انطلاقا من ميناء الإسكندرية. كما أستعمل في نفس الوقت، خط السكك الحديدية الرابط بين ميناء الإسكندرية ومرسى مطروح[4]، ومنه إلى السلوم على الحدود مع ليبيا، عبر سيارات مدنية، ثم تنقل الأسلحة إلى ليبيا.[5] تمرير الأسلحة في ليبيا، كان يتم انطلاقا من طرابلس، وكانت العملية معقدة، كونها كانت تمر على أكثر من طرف وأكثر من مسلك، وهذا بسبب المراقبة الشديدة التي كانت تضربها الأجهزة الأمنية والعسكرية البريطانية والفرنسية، التي ما تزال مرابطة بليبيا في هذه الفترة، وأيضا لرغبة مسؤولي الامداد، في تنويع وزيادة فرص تهريب السلاح نحو الجزائر.

وعمليا، كانت الأسلحة في البداية، تنقل من مصر بشكل سري في سيارات مدنية إلى منطقة السلوم على الحدود المصرية الليبية، وهناك يقوم المدعو سعد الشريف وهو ليبي يعمل بتجارة الشاي بالجملة، بتغطية الأسلحة ونقلها على أساس أنها سلعة شاي[6]،

---

[1] أحمد مهساس(شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/20)، ص.21.

[2] رابح مشحود (شهادة)، المصدر السابق

[3] إبراهيم السنوسي أمنينة، المرجع السابق، ص.11.

[4] جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص.357- 358

[5] رابح مشحود (شهادة)، المصدر نفسه

[6] المجاهد رابح مشحود(شهادة)، المصدر نفسه



بواسطة شاحنات شركة النقل "ساسكو" (وهي شركة تجارية يمتد نشاطها من السودان إلى شمال فزان بليبيا، ملك لعبد الله عابد السنوسي، إبن عم الملك إدريس السنوسي)[1] من السلوم إلى طرابلس، مرورا بالجبل الأخضر وبنغازي. وفي طرابلس، كانت الأسلحة تخزن أحيانا في مسجد يسمى "ميزران" بمنطقة "سيدي المصري"، شرق طرابلس. ومن طرابلس، تأخذ الأسلحة طريقها إلى منطقة مدنين (التونسية) الحدودية، أين يقوم محمد شلوف (وهو تونسي مسؤول عن التهريب بمنطقة بنقردان الحدودية)، بتمرير هذه الأسلحة[2] عبر الحدود، إلى داخل التراب التونسي، ليقوم بعدها عبد العزيز شوشان بمدنين، بتسهيل مرور المدعوان: بشير غريسيا، والمدعو حسن(؟) عن طريق دليل يسمى ناصر عشين(المدعو بلزرق)، إلى "قاعدة العسة" قرب بن غردان، وهي القاعدة التي تُجمع فيها الأسلحة (بن بلة قد جمع فيها كمية معتبرة من الأسلحة، من بقايا الحرب العالمية الثانية عشية اندلاع الثورة التحريرية). وكانت هذه العمليات تتم في الغالب، أثناء هبوب الرياح كونها كانت تحجب الرؤية ولا تسمح للقوات الغربية، بالتفطن لهذه القوافل.[3] كما كان يتم في طرابلس في بعض الأحيان، تخزين الأسلحة في الثكنات المعزولة التابعة للشرطة في كل من "غربان" و" بوكماش" بمساعدة نقيب الشرطة ميلود أفندي (الذي كان أول من أنزل صناديق الذخيرة الثقيلة بنفسه) لتأخذ شحنات الأسلحة بعدها، طريقها إلى القطر التونسي إما عبر البحر من ميناء الزوارة الليبي إلى ميناء جرجيس التونسي، أو نحو منطقة الجرف بالجزائر على ظهور الجمال عبر الصحراء التونسية.[4]

كانت عمليات تهريب السلاح من مصر إلى ليبيا، تتم بالتنسيق بين ماضي مبارك وضابط المخابرات المصري فتحي الذيب، والركن شاكر محمود شكري قائد أركان الجيش الليبي الناشئ، والعقيد عبد الحميد درنة[5]، هذا الأخير الذي كان يقوم بضمان توفير الحماية لقوافل الأسلحة المهربة، بينما يقوم رجال بوقويطين (قوة دفاع برقة) عبر هذا

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.43.

[2] المجاهد رابح مشحود (شهادة)، المصدر السابق

[3] جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص.354-355. وكذلك رابح مشحود لبرنامج (شهادة)، المصدر السابق

[4] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.43.

[5] المجاهد رابح مشحود (شهادة)، المصدر نفسه



المسار، باستلام الأسلحة التي تصل برا إلى السلوم[1]، وتمريرها عبر تراب محافظة برقة إلى غاية الحدود مع طرابلس. وهناك يتولى ضباط خلية (شرطة) عبد الحميد درنة بدورهم، باستلام الأسلحة وإيصالها [2] إلى المخازن التي أعدت لهذا الغرض (في سيدي المصري شرق طرابلس كما أسلفت الذكر) ليتولى بعدها جنود جيش التحرير الوطني، تفريغ الأسلحة.[3] على هذا النحو، استمر تدفق السلاح إلى الثوار في الجزائر عبر ليبيا، خارج أي اتفاق رسمي مع السلطات الليبية، إلى غاية نهاية 1955 وبداية 1956. وقد لعبت مصر خلال هذه الفترة، دور المفاوض والمنسق مع السلطات الليبية، وسمح ذلك، بتحقيق تعاون ليبي "رسمي غير معلن" حتى منتصف 1956، أين ستبدأ مرحلة التنسيق المباشر والرسمي، مع ممثلي الثورة الجزائرية.

2- المرحلة الممتدة من 1956 إلى 1957:

وهي المرحلة التي يعتبرها المجاهد أحمد مهساس بداية نشأة " قاعدة ليبيا" - وأسميها أنا "الجبهة الليبية" - بشكل عملي ورسمي. وتعود أسباب إلحاح البعثة الخارجية للثورة الجزائرية على السلطات الليبية وبشكل رسمي لتسهيل تمرير السلاح عبر محور ليبيا، إلى جملة المصاعب التي واجهت الثورة الجزائرية على التراب التونسي، بسبب تزايد الضغوط الفرنسية على السلطات التونسية التي طالبتها بضرورة تشديد الرقابة

---

[1] كانت الأسلحة تشحن من ميناء الإسكندرية برا عبر السكك الحديدية، إلى مرسى مطروح ومنه تنقل برا إلى السلوم. عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.43

[2] يروي مصطفى بن حليم في هذا الشأن، رواية طريفة ويقول أنه حتى يتمكن من تهريب السلاح عبر إقليم طرابلس، لجأ إلى إيهام مدير عام شرطتها، الأنجليزي الضابط "البريجادير جايلز" بوجود مؤامرة مصرية في ليبيا وأنه (بن حليم) يتابعها عن كثب، وأن العملية تتطلب وقتا طويلا. وكشف بن حليم لجايلز، أسماء ضباط الشرطة الذين إختارهم للعمل بجانبه لكشف خيوط هذه المؤامرة المصرية، وطلب من جايلز المحافظة على سرية العملية وعدم التدخل فيها، لأن المخابرات المصرية في حال انكشاف" المؤامرة" سوف تدعي أنها تلفيق وأنها من تدبير جايلز. وانطلت الحيلة في الأخير على قائد الشرطة جايلز، وأصبح ضباط شرطة طرابلس الغرب، يقومون بأنفسهم بنقل وتهريب الأسلحة، وكان ضباطه ممثلين في ضباط خلية عبد الحميد درنة، يقومون بتعقبها وهم في الواقع يقومون بتهريب السلاح العربي لثوار الجزائر. مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص.355- 356

[3] مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص.356



وتضييق الخناق على شبكات نقل السلاح داخل أراضيها، وأيضا بسبب حرية الحركة التي كان ليزال الجنود الفرنسيون يلقونها في تونس.[1]

وبالرغم من أن ليبيا كانت معبرا للكثير من قيادات الثورة، إلا أن ذلك كان بشكل سري، ولم يكن يلقى أية حماية من قبل السلطات الليبية التي لم تكن تبد في هذه الأثناء وإلى غاية ربيع العام 1956، أية نية في ربط اتصالات رسمية مع ممثلي الثورة الجزائرية لتسهيل وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين[2]، خوفا من تعرضها للمشاكل من قبل سلطات جيوش الحلفاء (الفرنسية، الأمريكية والبريطانية) التي ما تزال متمركزة بليبيا.[3]

وقد رمت الأحداث الإقليمية الكبرى التي عرفتها المنطقة طوال سنة 1956، بتداعياتها المباشرة على الثورة الجزائرية. فقد نال كل من المغرب وتونس، استقلالهما في مارس 1956، وشنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، عدوانا (ثلاثيا) على مصر في أكتوبر 1956. وفي نفس السنة، وقع جلاء القوات الفرنسية عن الجنوب الليبي (نوفمبر 1956). أما على مستوى الثورة الجزائرية، فقد شهدت سنة 1956، اختطاف طائرة الوفد الخارجي(بن بلة، محمد بوضياف، آيت أحمد، محمد خيضر ومعهم الأديب مصطفى الأشراف) في 22 أكتوبر1956. ولا شك أن هذه المستجدات، قد حررت النظام الملكي في ليبيا، من هواجس أفكار "القومية الناصرية" و"التقدمية العربية"، وهي من تكون وراء انخراط النظام الملكي الليبي الرسمي "غير المعلن" في جهود دعم الثورة الجزائرية، خاصة بعد أن اتخذت ليبيا موقفا مؤيدا لمصر في مواجهة العدوان الثلاثي عليها في الــ 29 أكتوبر 1956.[4] وهو ما اعتبره الليبيون على ما يبدو، "عهد آمان" يكبح جموح النظام الناصري، ويجنبهم زعزعة النظام الملكي في بلادهم. جاءت هذه الأحداث الإقليمية إذن، لتصب في صالح الثورة الجزائرية في هذا الظرف، خاصة وأنها تزامنت مع ظهور

---

[1] أحمد مهساس (شهادة)، جريدة الخبر (2003/02/20)، ص.21.

[2] أحمد مهساس الخبر(شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/20)، ص.21. وكذلك حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص.239.

[3] أحمد مهساس(شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/20)، ص.21.

[4] عثمان محمد الصيد، المصدر السابق، ص.113.



متاعب جدية للثورة بفعل الإكراهات والمساومات التي أصبح النظامان الناشئان في المغرب وتونس، يمارسانها – بدعوى تثبيت أسس النظام في بلديهما- على الثورة الجزائرية.

وقد عرف النصف الثاني من شهر مارس من عام 1956، تزايدا كبيرا لنشاط تهريب السلاح إلى الجزائر عبر الحدود الليبية التونسية، رغم الرقابة الشديدة التي كانت تضربها القوات الفرنسية في الجنوب الليبي (فزان)، ورغم الرقابة الكبيرة أيضا التي كان يفرضها مدير الشرطة الإنجليزي، جايلز على الحدود الشرقية (غريان) بغرض إفشال محاولات تهريب السلاح إلى الجزائر.[1]

لكن لماذا لا نلمس أثرا لهذا الدعم الليبي (سواء الرسمي "الغير معلن" حتى العام 1956 أو الرسمي المعلن، بعد هذا التاريخ) وهو الذي كان دعما فاعلا وحاسما، في كتابات المؤرخين والدارسين للثورة الجزائرية، إلى الحد الذي بدت معه ليبيا وكأنها ليست، قطرا مغاربيا (على الرغم من أن ذلك ليس صحيحا)؟. وباعتقادي أن "الحالة الليبية"، هي ضحية سياقات تاريخية وليدة الظرفية النضالية لبلدان شمال أفريقيا. فرغم وحدة الجغرافيا والحضارة، إلا أن ليبيا ظلت مع ذلك، خارج حسابات القيادات الوطنية في بلدان الشمال الأفريقي الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) الساعية إلى توحيد جهود النضال الوطني المشترك (منذ زمن مكتب المغرب العربي الذي تزعمه عبد الكريم الخطابي في القاهرة). وقد سقت في ما سبق من هذا البحث، بعضا من الأسباب التي كانت حينها وراء "إبعاد" ليبيا من جهود" التنسيق الشمال أفريقي" إبان فترة الاحتلال، والتي استمرت إلى ما بعد استقلال المغرب وتونس، في سنة 1956.[2]

والحقيقة أنني لا أجد سببا لتفسير هذه الحالة، سوى ما تعلق بالطبيعة المرابطية[3] المنغلقة والمحافظة لنظام الحكم الملكي(المملكة الليبية المتحدة) الفتي الذي نشأ بعد

---

[1] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص.112

[2] ألمح هنا إلى إبعاد ليبيا من مؤتمر طنجة (27- 30أبريل/ أفريل 1958) ومؤتمر تونس(17-20 يونيو/ جوان 1958)

[3] عاصرت الزاوية السنوسية فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر في سنة 1830، وكانت ترى أن محاربة الاستعمار- الفرنسي كما الإيطالي- ليست بالأمر المستعجل، وأن الجهد في البداية، يجب أن يتوجه إلى محاربة الجمود والخرافات والمظالم التي كان يمثلها الأتراك، فلا بد من تجديد الفكر والمرابطة والاستعداد. صالح بوسليم، وميلود ميسوم،=

الاستقلال في 24 ديسمبر 1951، وسياسة الانكفاء والنأي بالنفس في القضايا العربية (يسميها البعض بالحياد!) التي انتهجتها المملكة الفتية، في مواجهتها للدول الاستعمارية الغربية. وهو ما جعل النظام الملكي الليبي، موضع نقد دائم طوال مرحلة خمسينات القرن العشرين، من قبل النظام الناصري الذي كان يتزعم التوجه القومي العروبي، وكذا القوى التقدمية العربية في الداخل والخارج. وتشكلت نتيجة ذلك، "حالة من النفور السياسي والتحفظ المتبادل بين النظام الليبي والمصري".[1]

وإذا كان النظام الملكي الليبي قد ارتاب في بداية استقلاله، من الطموح الناصري الجارف من جهة، واستمرار الاحتلال الأجنبي لأجزاء واسعة من تراب بلاده (الحكم العسكري الانجليزي لمنطقة برقة وطرابلس الغرب، والحكم العسكري الفرنسي في الجنوب: تنصيبها لحاكم عسكري في مدينة "سبها" لإدارة منطقة "فزان" فيما ألحقت إقليم "غات" بالإدارة العسكرية في الجزائر، وإقليم غدامس بسلطة الحماية في تونس)، فإن النظام الملكي الليبي، سيبدأ بالانخراط والتفاعل الإيجابي الرسمي مع محيطه المغاربي، ومع القضية الجزائرية بشكل خاص منذ ربيع سنة 1956، أي قبل جلاء القوات الفرنسية عن ليبيا(في الفاتح من ديسمبر 1956)[2] بحوالي تسعة أشهر.

لكن ولأن مصير الثورة التحريرية الجزائرية، كان ومنذ البداية، يتوقف على ضمان تأمين مصادر السلاح لتعزيز المعركة العسكرية في داخل الجزائر، فليس باعتقادنا أنه كان واردا بالمطلق أن تجعل قيادة الثورة نفسها، رهينة للمواقف الظرفية (المبنية على المصالح والمطامح القطرية) للبلدان المغاربي وإن كانت تبدو أنها داعمة ومؤيدة لها للحصول على السلاح لمواصلة المعركة. ومن ثمة لا نستغرب إذا كانت جل – إن لم تكن كل– الأسلحة التي استعملت في عمليات أول نوفمبر 1954، قد تم جلبها من ليبيا (؟). وهو ما تؤكده شهادات كل الذين عايشوا هذه العملية، من جزائريين ومصريين وليبيين.

="الحركة السنوسية وامتدادها عبر الصحراء الكبرى" في: مجلة الواحات للبحوث والدراسات (تصدرها جامعة غرداية)، العدد 15(2011)، ص.22.

[1] فاتح رجب قدارة، المرجع السابق، ص.13– 14

[2] فاتح رجب قدارة، المرجع السابق، ص.13.



أولى المساعي لربط اتصالات مباشرة مع السلطات الليبية، جاءت من الطرف الجزائري في أثناء الاجتماع الذي عقدته هيئة الوفد الخارجي في الـــ 27 أبريل/ أفريل 1956، لمناقشة القرارات التي اتخذتها اللجنة الفرعية للتسليح (المتكونة من رئيس الوفد الخارجي الدكتور الأمين الدباغين وأحمد توفيق المدني) والمصادقة عليها. وقد حضر الاجتماع كل من محمد خيضر، الدكتور الأمين، فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بوده، الدكتور أحمد فرنسيس، والعباس بن الشيخ الحسين. ومن بين الإجراءات المستعجلة التي تم تبنيها، السعي بصفة عاجلة لدى السيد مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية لتخصيص مطار أو مطارين من جهة الجنوب على الحدود الجزائرية، للمساعدة على تهريب الأسلحة إلى الجزائر.[1]

وفي الـــ 30 من نفس الشهر، سافر كل من الدكتور الدباغين وتوفيق المدني إلى طرابلس، بناء على دعوة من بن حليم لمناقشة أشكال الدعم المتاحة التي باستطاعة حكومة ليبيا الوفاء بها، لنصرة إخوانهم في الجزائر المكافحة. كما تقرر من جهة أخرى، أن يسافر في نفس اليوم، فرحات عباس والدكتور فرنسيس، إلى طرابلس للاتصال سرا بمجموعة من أصدقائهما الأمريكيين(لم يحدد توفيق المدني طبيعة هؤلاء الأصدقاء، لكن يبدو أنه يشير إلى بعض العاملين في السفارة الأمريكية بليبيا) للوقوف على مدى استعدادهم لمساعدة الجزائريين.[2] وفي الاجتماع الذي عقده الدكتور الأمين الدباغين وتوفيق المدني، في بيت رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن الحليم في الفاتح مايو/ ماي (1956) بحضور كل من قائد الجيش الليبي وقائد الطيران ومسؤول المطارات. وقد طرح الوفد الجزائري في هذا الاجتماع، حاجة الثورة الملحة إلى دعم ليبي ملموس، خاصة ما تعلق بوسائل تمرير السلاح عبر الأراضي الليبية. وفي نهاية الاجتماع، أعلن بن حليم عن قرارات مهمة لصالح الثورة الجزائرية:[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح – مذكرات– الجزء الثالث، المجلد الثالث، مع ركب الثورة التحريرية، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص.206– 207

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.209– 210

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص. 212– 214



أولا: يضع بن حليم باسم ليبيا، تحت تصرف القيادة الجزائرية مطارين حربيين في كل من بلدة " تالوت" وجنوب" فزان"، سيتكفل خبراء مصريين من إصلاحهما لاحقا (نظرا لعدم جاهزيتهما في الوقت الراهن)

ثانيا: توفير طائرات من نوع داكوتا(DAKOTA) التي تستطيع التسرب بين الجبال والتحليق على ارتفاعات منخفضة، مما يجنبها رصد أجهزة الرادارات

ثالثا: الأسلحة المسربة من مصر إلى ليبيا، يجب أن تنقل عبر الطائرات إلى المطارات الليبية، وأن يتسلمها بن حليم شخصيا حتى تكون في مأمن من أجهزة التجسس الأمريكية والانجليزية والفرنسية

رابعا: استعداد السلطات الليبية للبحث عن السلاح داخل ليبيا

وفي الـــ 13 يونيو/جوان1956، استقبل الملك إدريس السنوسي، الدكتور الدباغين وتوفيق المدني ومعهما الشيخ عمر دردور[1] (من شيوخ جمعية العلماء المسلمين، كان قد كلفه الوفد الخارجي بالقاهرة في سنة 1956 بالتعريف بالثورة في البلدان العربية) في قصره بمدينة "طبرق" الساحلية. وقد بارك الملك السنوسي، الإجراءات التي اتخذها رئيس وزراء حكومته مصطفى بن حليم. ويذكر توفيق المدني، أن الملك السنوسي أجابهم: "اعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة، ما طلبتموها في إعانة أو في سعي إلا قامت به وبأمر مني، بكل سرعة وبأكثر ما لدينا من قوة وجهد، وما أردتم أن تتوسط لكم في شراء سلاح أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي، إلا كانت مستجيبة لكم فورا". وقبل مغادرته، عين الوفد المفاوض بتاريخ 15مايو/ ماي، محمد الهادي عرعار مسؤولا للثورة مكلفا بالتسليح بطرابلس في ليبيا.[2]

ويبدو أن مصالح مصطفى بن حليم(المتحمس لدعم الثورة)، كانت قد أوعزت إلى أعيان وفعاليات المجتمع المدني الليبي، بالشروع في حملة لدعم ومؤازرة الثورة

---

[1]عمر دردور(1913- 192009): من أبرز رواد الحركة الإصلاحية في منطقة الأراس(باتنة)، وأحد شيوخ جمعية العلماء، نشط في التعريف بالثورة في المدن الفرنسية. في سنة 1956، انتقل إلى القاهرة فعينه الوفد الخارجي، مكلفا للتعريف بالثورة وجمع المساعدات في الدول العربية. وفي سنة 1960، عين مدرسا في مراكز ومدارس جيش التحرير على الحدود التونسية، إلى غاية الاستقلال.عن موقع ويكيبيديا http://ar.m.wikipedia.org

[2] توفيق المدني، المصدر السابق، ص.241- 243



لجزائرية، مباشرة بعد الاجتماع الذي جمع بن حليم بالوفد الجزائري في نهاية شهر أبريل/أفريل. فمباشرة بعد هذا الاجتماع، نشر الهادي إبراهيم المشيرقي[1]، "بطاقة معايدة" للشعب الجزائري بمناسبة عيد الأضحى المبارك. وهي أول كلمة تنشر عن الشعب الجزائري في الصحافة الليبية، فلم يكن قبل هذا التاريخ، يسمح للصحف الليبية بتناول المسألة الجزائرية. وكانت هذه الرسالة، "بمثابة الإذن الرسمي الليبي للبدء في دعم الثورة الجزائرية. وتحولت رسالة المشيرقي، إلى ما يشبه الدعوة للشخصيات الليبية المتحمسة لدعم الثورة الجزائرية، للانخراط في جهود الدولة الليبية، والتي عقدت أول إجتماع لها ببيت المشيرقي في الـــ 18مايو/ ماي 1956، وتوالت الاجتماعات بعده. وفي اجتماعها الحادي عشر، استقر رأي هذه الشخصيات، على تسمية هيئة الدعم بإسم "اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الجزائري".[2]

وقد تشكلت هذه اللجنة، من السادة وهم حسب مسؤولياتهم: [3]

1- الهادي إبراهيم المشيرقي... أمينا عاما للصندوق
2- سعد علي الشريف ... مساعدا
3- جميل المبروك ... مساعدا
4- الهادي شنشن ... مساعدا

[1] الهادي إبراهيم المشيرقي(1908- 2007): هو أحد أبرز الأعيان الأثرياء بطرابلس، دعا هو وإخوته إلى مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911. كان يرسل برسائله سرا إلى الشخصيات الحرة المتعاطفة مع قضية بلاده (مثل شكيب أرسلان) كما كان من ضمن الذين أشرفوا على جمع التبرعات وتسفير المقاومين للجهاد في فلسطين، وهو أيضا، الأول من دعا إلى نصرة الثورة الجزائرية، فأسس رفقة مجموعة من المتحمسين الليبيين للثورة الجزائرية، أول تنظيم مدني "اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الجزائري" في ربيع 1956. وضع المشيرقي أمواله وممتلكاته، تحت تصرف الثورة الجزائرية. كلفته الثورة بمهام صعبة كشراء الأسلحة. كما راسل زعماء ورؤساء دول آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي، يحثهم على دعم ونصرة الثورة الجزائرية. عشية احتدام الصراع على السلطة بين الجزائريين في 1962، قام بتجميد أموال صندوق دعم الثورة. نال عديد الأوسمة من دولتي فلسطين والجزائر، نظير مواقفه القومية. كتب قبل وفاته، وصية إلى أبنائه يوصيهم فيها بدفنه في الجزائ. توفي في الـــ 14أكتوبر 2007 ودفن في مقبرة العالية بالجزائر العاصمة بناء على وصيته. أحمد إبراهيم الفقيه: "رحيل رجل ليبي جميل"، جريدة الأهرام (مصر) العدد 44165 (07 نوفمبر 2007). وكذلك عبد العالي رزاقي:" من يمثل الموقف الرسمي للجزائر"، الشروق نيوز (www.Echouroukonline.com) بتاريخ 14 أكتوبر 2007. ومراجع أخرى..

[2] الهادي إبراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص.101

[3] الهادي إبراهيم المشيرقي، المصدر نفسه، ص.102- 103



5- الأمين أبو حامد ... عضوا

6- محمد النجار... عضوا

7- سعيد السراج ... عضوا

8- محمد بن الطاهر... عضوا[1]

9- محمد البهيليل ... عضوا

10- أحمد راسم باكير ... عضو ورئيس مكتب جمع التبرعات

ولما كانت اللجنة تدرك لحاجة الثورة الجزائرية إلى المال، فقد سارعت إلى أنشاء لجنة فرعية للمالية لجمع واستقبال التبرعات. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت جموع المتبرعين من طرابلس وخارجها، تتوافد على مكتب اللجنة، حاملة معها مختلف أشكال الدعم. وكانت هذه اللجنة، "النواة الأولى لدعم الشعب الليبي لأشقائه في الجزائر.[2]

وقد توسع عمل اللجنة الليبية لنصرة الثورة الجزائرية، ليشمل كل فعاليات الشعب الليبي الشقيق، وتوسعت معه مظاهر الدعم لتشمل هي الأخرى، كل الأنشطة. وقد انتظمت الأيام والأسابيع لدعم الثورة الجزائرية، وخصصت عائدات التظاهرات الفنية والرياضية لصالح صندوق دعم الثورة الجزائرية، وفاضت مساهمات الشعب الليبي من زكاوات وإعانات مالية وعينية، رغم ما كان عليه الشعب الليبي من فقر وعوز.[3] ولنا في روايات الجزائريين ممن عاشوا بين الليبيين، الكثير من قصص الدعم التي أغدق بها الشعب الليبي الشقيق على إخوانه الجزائريين، ما يجعلنا نقف بكل إجلال، احتراما لعطائه المتفرد. إذ يروي المجاهد محمد الصالح الصديق في هذا الشأن، كيف أن كفيفا كان يتسول بالصباح يأتي في المساء برفقة إبنه ليقدم ما حصل عليه من صدقات لصالح الثورة الجزائرية، وكيف أن عروسا وهي تمر في موكب زفافها أمام مكتب لجمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية، فأبت إلا أن تتبرع بكامل حليها الذهبية ودون نقصان، لهذا المكتب.[4] ولو كان

[1] يقول عنه المشيرقي: "كان من أول يوم بدأنا فيه العمل في بيتي، يعمل في اللجنة من الصباح إلى المساء بدون كلل حتى انتصار الثورة وأصبحت دولة، وكان علما من أعلام اللجنة، وله دراية واسعة بما يجري حتى أصبح مرجعا لي وللجميع أعضاء اللجنة والمتطوعين. الهادي إبراهيم المشيرقي، المصدر نفسه، ص.103

[2] الهادي إبراهيم المشيرقي، المصدر نفسه، ص.103

[3] الهادي ابراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص.109

[4] المجاهد محمد الصالح الصديق (شهادة) مجلة الجمهورية=



موضوع دراستي قاصرا على الدعم الليبي، لأسهبت في الحديث عن هذا الدعم المنقطع النظير. و ما سقته من أنواع هذا الدعم الذي يبرز سخاء الأشقاء الليبيين وأفضالهم – وإن كان واجبا لا مِنة –أتى فقط، في سياق التأريخ الفعلي لبداية التضامن الرسمي الليبي مع الثورة الجزائرية، والذي سيعزز موقع الثورة على الجبهة الليبية، على المستويين المدني والعسكري.

3- تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس: بداية الدعم السياسي الليبي للثورة الجزائرية:

وهكذا، ففي شهر يونيو/جوان 1957، تم تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس، وعين على رأسه أحمد بودع[1] (بوده) ويساعده بشير قاضي، وحسن يمي(أو، يامي) مكلفا بالإعلام.[2] كما ضم المكتب، مجموعة من المسؤولين الإداريين على غرار: خمان ساكر(من قدماء المنظمة الخاصة)، ومحمد طالب، وأحمد سليم. وكان المكتب عبارة عن بناية تستغل في العمل ولإيواء الموظفين، في نفس الوقت.[3]

وقد جاء تنصيب مكتب جبهة التحرير بطرابلس، ليضفي الشرعية على عمل الشبكة السرية التي كانت أقامتها الثورة في الأشهر الأولى، للبحث عن السلاح وتهريبه من ليبيا نحو الجزائر. وكانت هذه الشبكة المشكلة من: عبد الله نواورية (الضابط بالولاية الأولى)، علاوة عثامنة، عمر بزاودة (من القاعدة الشرقية)، وبعض من الجنود المكلفين بتمرير الأسلحة نحو تونس، قد استقرت في شرق مدينة طرابلس، وتم تزويدها بسيارة "جيب"(قديمة) وشاحنة 4×4 "بدفورد."[4]

=https:www.Eldjoumhouria.dz 2017/06/06 بتاريخ

[1] وهو الاسم الذي يذكره به أحمد توفيق المدني (الوحيد الذي يذكره بهذا الاسم) وهو الاسم الصحيح باعتقادي، لقرب توفيق المدني من الرجل، كما يبدو أيضا أن اسم "بودا (أو بوده) هو ترجمة للاسم، عن الفرنسية. ويصف الشيخ الطاهر آيت علجات، أحمد بودع بقوله:" كان رئيس البعثة في ليبيا أحمد بودا متعبدا متنسكا شديدا على نفسه، وكان تدينه عن علم ومعرفة، فقد كان حافظا للقرآن متفقها". مع الشيخ الطاهر آيت علجات(شهادة) محمد حاج عيسى بتاريخ الـــ 14 نوفمبر 2008 على هامش انتهاء ندوة تاريخية حول دور جمعية العلماء في ثورة التحرير عقدت ببلعباس(لم يذكر تاريخ انعقادها)

[2] محمد الصالح الصديق (شهادة)، جريدة المساء (الجزائر) (02/11/ 2014)

[3] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.40

[4] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.40



في شهر أغسطس/ أوت1957، إلتحق عبد المجيد بوزبيد (قادما من تونس) ببعثة جبهة التحرير الوطني بطرابلس، ودعي بعد شهر واحد(في أواخر أكتوبر1957) إلى فتح قاعدة ببنغازي شرق طرابلس (على بعد 1000 كلم من طرابلس). وكان في استقبال بوزبيد ورفيقه محمد طالب، أعضاء من لجنة دعم كفاح الجزائر، منهم: الإخوة بن موسى، المغيربي، زواوي، محمد الجربي، وشاوش(وكانوا من تجار"سوق الترك" ببنغازي). كانت مهمة القاعدة الجديدة، الاتصال بالسكان في المنطقة وتحسيسهم بالقضية الجزائرية، واستكشاف المنطقة ومعاينة إحدى الضيعات التي تقرر استعمالها كقاعدة" إمداد للثورة التحريرية. وقد اتخذ بوزبيد وجماعته من أحد الشقق التي تم استئجارها بوسط بنغازي، مقرا للعمل[1]، كما هو الحال في قاعدة طرابلس.

والظاهر أن المسعى الليبي بالانفتاح الكامل على الثورة الجزائرية، جاء في سياق سعي ليبيا إلى تنقية الأجواء مع جيرانها المغاربيين، خاصة بعد توقيعها لاتفاقية حسن الجوار مع الرئيس الحبيب بورقيبة في الــ 04 يناير/ جانفي 1957، ومحاولة مصطفى بن حليم، تبديد "سوء الفهم" مع سلطات الملك محمد الخامس في المغرب الأقصى[2]، لكن وهو الأهم، جاء للتخلص على ما يبدو، من الضغوط المصرية بعد تضرر العلاقات بينهما على خلفية نشاطات الملحق العسكري المصري في ليبيا، إسماعيل صادق، والتي على الرغم من إصلاحها في حينها، إلا أن السلطات الليبية تكون قد قررت منذ ذلك الحين، عدم الرجوع إلى الوراء، والأخذ بزمام المبادرة في المسائل التي تتعلق بالثورة الجزائرية، وأن لا تبقى رهينة للاملاءات والابتزازات المصرية.

وكانت ليبيا، قد وقفت موقفا مؤيدا لمصر خلال العدوان الثلاثي عليها، وطلبت من بريطانيا، عدم استعمال قواعدها بليبيا في العدوان على مصر. فاستغل الملحق العسكري المصري والسفير المصري هذا الموقف، واتفقا مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، على ترتيب مقاومة شعبية ضد القوات البريطانية في ليبيا حال مشاركتها في الاعتداء على مصر. لكن ورغم استجابة بريطانيا للطلب الليبي، فقد استمر الملحق

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.41

[2] مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص.360. وهو ما ذكره أيضا محمد عثمان الصيد في مذكراته، المصدر السابق، ص.184- 185



العسكري المصري في تنفيذ خطته، واستغل اندلاع مظاهرات في طرابلس مؤيدة لمصر، ليقوم بتوزيع الأسلحة على بعض الطلبة ذوي الميول المصرية. وهو ما استاء له الملك إدريس وتنقل من برقة (مقر إقامته) إلى طرابلس، وأمر بن حليم بطرد الملحق العسكري المصري. وقد وجد بن حليم في هذا القرار، فرصة ليطلب بدوره من الملك، طرد المستشار بالسفارة الانجليزية " كرود ريكس" مسؤول المخابرات في سفارة بلاده، للتخلص منه. فقد كان كرود ريكس، على دراية كبيرة بعلاقات بن حليم بالسفارة المصرية، وكان يقوم برفع تقارير للملك وينبهه إلى هذه النشطات. وقد رفض الملحق المصري مغادرة ليبيا، واعتصم بسفارة بلاده ولم يغادرها إلا بعد تأزم الأوضاع، ومحاصرة القوات الليبية للسفارة المصرية، لتضطر مصر في الأخير، إلى سحب ملحقها من ليبيا، بعد نهاية العدوان الثلاثي.[1]

استغل الملك الليبي إدريس السنوسي هذا الحادث، ليصدر قرارا بمنع تمرير السلاح القادم عبر الموانئ والموجه للثورة في الجزائر، عبر الحدود البرية الليبية.[2] وقد سارعت قيادة الثورة الجزائرية في الـــ 23 مايو/ ماي 1956، إلى تكليف أحمد توفيق المدني بالسفر على جناح السرعة، إلى ليبيا لإيجاد حل سريع للمشكلة. وفي الغد، قابل توفيق المدني، الملك السنوسي الذي لم يتردد، وأمر على الفور بإعادة فتح الحدود الشرقية أمام الشاحنات، وهو ما حدث بالفعل. وفي اليوم الموالي (الـــ 25 من نفس الشهر)، كانت الشاحنات المحملة بالسلاح، تعبر الحدود الليبية من برقة.[3]

لكن ورغم ما سببه هذا الحادث من برودة في العلاقات المصرية الليبية، إلا أن تمرير السلاح عبر البحر، إلى الثوار في الجزائر، تواصل وبوتيرة أسرع مما كانت، وهو ما تفسره شحنات اليخوت والسفن التي وجهت من ميناء الإسكندرية إلى موانئ ليبيا، وحتى إلى المغرب الأقصى.[4] كانت لجنة نصرة الثورة الجزائرية- الاسم الجديد للجنة جمع التبرعات- في هذا التاريخ، قد قطعت أشواطا كبيرة في تأطير الدعم الشعبي الليبي

[1] عثمان الصيد، المصدر السابق، ص.114- 115

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.456. وكذلك جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص.357

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.453 ، 456. لمعلومات أوفى، ينظر، المصدر نفسه، ص.453- 456

[4] أنظر الملحق رقم 16



للثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، وهو ما منح مكتب جبهة التحرير بليبيا (طرابلس وفرعها ببنغازي)، يسرا ماليا مكنه من تغطية أعباء العمل والتنقل وإيجار محلات العمل.[1] وظل مكتب طرابلس، يتدعم باستمرار بالعديد من الإطارات والكوادر، فالتحق محمد الصالح الصديق بالمكتب في سنة 1958، قادما من تونس بعد أن كلفه العقيد عمر أوعمران بالعمل في مصلحة الدعاية[2]، وكذلك الشيخ الطاهر آيت علجات، الذي قدم هو الآخر من تونس في سنة 1961، للإشراف على شؤون الطلبة الجزائريين بليبيا[3] وغيرهم، وهو ما انعكس إيجابا على أداء بعثة الثورة بليبيا.

تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس، مثل بداية الدعم الليبي الصريح للثورة الجزائرية، حيث انتقل من الجوانب اللوجيستية (تسهيل تمرير السلاح) إلى الجوانب العسكرية والسياسية، وتوسع معها بذلك، حضور الثورة الجزائرية العسكري والسياسي في ليبيا. وبعد تنصيب مكتب جبهة التحرير بطرابلس، قام العقيد أوعمران[4] صحبة فريق من الضباط العسكريين والطلبة، بزيارة إلى ليبيا للبحث مع السلطات الليبية، إمكانية تعزيز هياكل الثورة الجزائرية بليبيا.[5] وهي الزيارة التي توجت باتفاق مع الحكومة الليبية ووالي فزان آنذاك، عبد الجليل سيف النصر، يسمح بتمركز قوة من جيش التحرير الجزائري في واحة فزان[6]، تبعها وصول الرائد إيدير(المكلف آنذاك بتنشيط الجبهة الصحراوية على حدود ليبيا) رفقة مجموعة من الضباط، إلى ليبيا من أجل التحضير لعملية عسكرية كبيرة (العملية الكبرى بغات) في الصحراء الليبية. و" كان هدف هذه العملية، هو فتح جبهة في الجنوب في الصحراء، من أجل الهجوم على الحاميات العسكرية وحقول البترول في الجنوب، بالقرب من "غات" (دوار الليسن)،

---

1 عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.42

2 المجاهد محمد الصالح الصديق (شهادة)، جريدة المساء (02/11/ 2014)

3 الشيخ الطاهرآيت علجات(شهادة)، المصدر السابق

4 يذكر عبد المجيد بوزبيد(المصدر السابق، ص.40) أن العقيد أوعمران نصب في نهاية زيارته إلى ليبيا، الآخ قاضي بشير، مسؤولا على قاعدة طرابلس، بينما تذكر مصادر أخرى أن أحمد بوده هو المسؤول " قاعدة طرابلس" وإن كان هذا سيكون في مرحلة ثانية بعد ترسيم وتطور " قاعدة " الثورة بليبيا.

5 عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.40

6 علية صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص.118



وبالتالي إضعاف الأطماع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وفك الخناق عن وحداتنا في الشمال وفي الأوراس، ثم فتح مسلك لإيصال الأسلحة عبر أقصى الجنوب".[1]

وفي الـ 03 أكتوبر1957، وقع الهجوم على فرقة من الجنود المهاريين وعساكر من اللفيف الأجنبي، أدى إلى قتل العديد منهم واستسلام عدد من عساكر اللفيف الأجنبي[2]، وتم الاستيلاء على قافلة من شاحنات (أربع شاحنات) التموين التي كانت تضمن الربط بين القاعدة الفرنسية بفزان، وبين عين أمناس بالجزائر.[3] وقد بلغ الأمر، حد دخول مجموعات من جيش التحرير الوطني، إلى مدينة "مرزوق" الليبية، ومطالبة سكانها "بجهاد الكفار الفرنسيين" على مرأى ومسمع القوات الفرنسية المرابطة بالمنطقة. وهو ما أربك القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر[4]، التي سارعت بعد اكتشافها لدور هذه الفرقة على التراب الليبي، إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة للحكومة الليبية. غير أن هذه الأخيرة، تجاهلت الاحتجاج الفرنسي[5] في البداية، إلا أنها اضطرت في النهاية للرضوخ إلى تهديدات الدول الاستعمارية، وطلبت من قيادة الثورة، عدم القيام بعمليات عسكرية على أراضيها[6]، انسحبت على إثره، وحدات جيش التحرير المرابطة بالمناطق الجنوبية الليبية، من مواقعها بعد ثلاثة أشهر من العمليات ضد القوات الفرنسية.[7] لكن المثير الأمر، فيأن السلطات الليبية لجأت في خطوة تصعيدية غير مفهومة، إلى التضييق على قوافل السلاح العابرة على أراضيها. ففي رسالته إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في الـ 20 يوليو/ جويلية 1958، يوضح العقيد أوعمران مسؤول التسليح، أن السلطات الليبية قد منعت في أوائل عام 1958، مصالح جيش التحرير من دخول أراضيها، ويطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ، إيجاد حل للمشكلة. وقد سويت القضية بالفعل لاحقا.[8]

---

[1] عبد المجيد بوزبيد، المرصدر نفسه، ص.40.

[2] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.41.

[3] Mohamed Guentari, Vol.2.Op.Cit.P.758

[4] عبد المجيد بوزبيد، المصدر نفسه، ص.41.

[5] مريم صغير، مواقف الدول العربية. المرجع السابق، ص.118.

[6] Mohamed Guentari, Vol.2. Op.Cit.P.758

[7] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.41.

[8] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص.236.



ويبدو أن الموقف الليبي الأخير، لا علاقة له بتهديدات الدول الاستعمارية الثلاث (فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، ويكون الموقف الليبي قد انبنى على خلفية تجاهل الدول المغاربية لليبيا، وعدم دعوتها للمشاركة في الاجتماع المغاربي(التونسي الجزائري، المغربي) الذي انعقد في طنجة بالمغرب الأقصى (27- 30 أبريل/ أفريل 1958) إذ يذكر توفيق المدني، أن الوفد الخارجي تلقى من حكومة عبد المجيد كعبار الليبية، برقية مستعجلة عن طريق سفارتها بالقاهرة، يطلب فيها قدوم ممثل عن الثورة الجزائرية إلى بنغازي، لتقديم توضيحات بشأن عدم دعوة ليبيا إلى المؤتمر المغاربي بالرغم من أن هذه الأخيرة:" تعتقد أنها من بلاد المغرب العربي لحما ودما وعاطفة وعملا..".[1] ويذكر توفيق المدني، أنه تنقل رفقة الدكتور الدباغين وقابلا عبد المجيد كعبار ووزير خارجيته الدكتور البوري، ببنغازي في الــ 21 يونيو/جوان (1958) ونقلا لهما، أن جبهة التحرير تقاسم الحكومة الليبية الرأي، وتأسف كما تأسف الحكومة الليبية، وطمأنهما بعدم تكرار الأمر مستقبلا، وبأنهما سيجيبانهما عن طريق السفارة، بما يتلقيانه من جواب من قبل تونس والمغرب. لكن " سكت الجميع وسكتنا" يقول توفيق المدني.[2] ويبدو أن السلطات الليبية، تفهمت الموقف الجزائري واقتنعت بصدق نواياه، وأدركت أن سلطات الملك المغربي- المستضيف للمؤتمر- لم تغفر لقاء الملك الليبي ببن عرفة وهي (السلطات المغربية) من تقف وراء إبعادها من حضور المؤتمر. والمؤكد أن حكمة الملك إدريس السنوسي وموقفه "الشرعي الديني" من "الجهاد في الجزائر"[3] كانا كفيلين للسلطات الليبية بتجاوز هذه الحادثة، ومن ثمة استمرارها في دعم للثورة الجزائرية، وعادت السلطات الليبية من جديد، لتفتح الباب أمام الليبيين للتطوع إلى جانب أشقائهم الجزائريين في حربهم التحريرية، وزكت الحكومة بشكل رسمي، تكوين فرق للمتطوعين في حرب الجزائر.[4] كما رفعت كل العراقيل والضغوط (سواء كانت متابعات، أو مراقبات، أو تدخلات)- مثلما كان يحدث في بعض الأحيان في تونس

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.570

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه ، ص.571

[3] مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص.353

[4] مريم صغير، مواقف الدول العربية. المرجع السابق، ص.101



والمغرب– أمام قيادات الثورة السياسية والعسكرية، ووفرت إقامات آمنة لأفراد جبهة وجيش التحرير.[1]

وكان من نتائج صدق النوايا وإخلاص الأشقاء الليبيين في دعمهم للثورة الجزائرية، أن أصبح الكثير منهم، محل ثقة قل نظيرها، من قبل قيادة الثورة الجزائرية، لعل أبرزهم على الإطلاق، محمد الهادي المشيرقي الذي جعل من نفسه وماله، رهنا للثورة الجزائرية.[2] وفضلا عن الدور الفاصل لهذا الرجل الفاضل، في تأسيس اللجنة الليبية لنصرة الثورة الجزائرية، ونشاط هذه اللجنة الرائع، في حشد مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي لصالح الثورة، فقد كان المشيرقي أيضا، مكلفا بواحدة من المهمات الأكثر صعوبة وخطورة، وهي القيام بعمل الوساطة في صفقات السلاح بين قيادة الثورة وشبكات التهريب الدولية. ويذكر المشيرقي في هذا، أن عبد الحفيظ بوصوف[3]، وبعد أن أخذ موافقة الدكتور"بيزنر"(وهو ألماني من المناهضين للاستعمار، اشتغل بتهريب السلاح لحركات التحرير في العالم والمغرب العربي بخاصة) طلب من المشيرقي إمضاء إقرار يشهد فيه بعدم مسؤولية جبهة التحرير عن أي مخاطر قد يتعرض لها من طرف "اليد الحمراء" أو غيرها. وقد وقع المشيرقي على التعهد أمام خليفة العروسي(مساعد بوصوف) وبكري عبد الجبار الوزير المفوض بالسفارة السعودية بطرابلس، وأودع الإقرار لدى مكتب هذا الأخير[4](كانت السعودية الطرف الممول لجل صفقات السلاح الموجه للجزائريين منذ بداية الثورة). واستمر المشيرقي في أداء هذه المهمة التي توسعت حتى إلى توريد الطائرات المروحية[5] (في ربيع العام 1961) إلى غاية استقلال الجزائر.[6] كما سار على خطى المشيرقي الكثير من الليبيين، نذكر منهم: سالم شلبك الذي وضع شاحناته تحت تصرف الثورة، لنقل الأسلحة، ومحمد أحمد باشا (من جماعة الإخوان ورئيس

---

[1] Mohamed Guentari, Vol. Op.Cit.P.760-761

[2] الهادي ابراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص.484

[3] يسميه المشيرقي (خطأ أو سهوا) باسم " عبد الحميد بوصوف"، المصدر نفسه، ص.484

[4] الهادي ابراهيم المشيرقي، المصدر نفسه، ص.484 ، 489

[5] بخصوص صفقة السلاح مع الشركة الإيطالية في أبريل/أفريل 1961، أنظر: الهادي ابراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص.510، 512

[6] الهادي ابراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص.489



رابطة علماء ليبيا)، وعائلة الشريف، وغيرهم ممن كانوا يقومون بإخفاء السلاح داخل بيوتهم.[1]

واعترافا بعطاء الدولة الليبية السخي لصالح الثورة الجزائرية، قام في سنة 1959، وفد من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بزيارة ليبيا لتقديم الشكر الجزيل للملك إدريس السنوسي على ما بذله من عطاء ودعم للثورة الجزائرية. واستقبل الملك السنوسي في الـــ 14 فبراير/ فيفري 1959، الوفد الجزائري المتكون من رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، ووزير الخارجية كريم بلقاسم، ووزير الأوقاف توفيق المدني، ومدير مكتب فرحات عباس، إبراهيم مزهودي، وخص الوفد، باستقبال جماهيري حاشد، ألقى خلاله فرحات عباس، خطابا إلى الشعب الليبي، حياه فيه على وقوفه المشرف إلى جانب الثورة الجزائرية.[2]

وبنفس الحفاوة، استقبل رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة خلال زيارته إلى ليبيا في ديسمبر1961، من قبل الملك إدريس السنوسي الذي أكد لبن خدة، وقوف ليبيا إلى جانب الجزائريين في حربهم التحريرية. كما خصت اللجنة الليبية لمقاطعة البضائع الفرنسية، بن بلة باستقبال خاص.[3]

وقد شجع الدعم الليبي الرسمي والشعبي، قيادة الثورة الجزائرية على اختيار ليبيا لعقد أهم وأكبر اجتماعاتها، فعقدت الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة في طرابلس"CNRA" (مؤتمر طرابلس الأول) في الـــ 16ديسمبر1959، وتبعه المؤتمر الرابع بطرابلس (مؤتمر طرابلس الثاني) في أغسطس/ أوت1961، وأخيرا مؤتمر طرابلس الثالث، وهو المؤتمر الخامس والأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في الـــ 27 مايو/ ماي 1962.[4]

---

[1] رابح مشحود(شهادة)، المصدر السابق

[2] مريم صغير، مواقف الدول العربية. المرجع السابق، ص.99

[3] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار هومه، الجزائر، ص.122

[4] مريم صغير، مواقف الدول العربية. المرجع السابق، ص.101، 107، 108



وقبل هذا، كان عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات في الحكومة المؤقتة، قد قام بنقل "مركز الاستغلال الوطني" إلى إحدى الثكنات المهجورة، على بعد ثمانين كلم جنوب طرابلس، وهي الثكنة التي ستتحول إلى " قاعدة ديدوش مراد" وعين على رأسها، الغوثي. كما عين محمد شعانبي، مسؤولا عن أمن القاعدة. وحرص بوصوف على تجميع كل المصالح السرية للثورة (التي كانت تضم المخابرات والمخابرات المضادة والمواصلات، والشفرة) في هذه القاعدة، وتدعيمها بالإطارات الشابة المثقفة والمكونة تكوينا متخصصا، طلبا للأمن ولزيادة فعالية هذه الأجهزة.[1]

وقد أنشئت مصلحة خاصة (المصلحة رقم 4)، كانت مكلفة بتتبع عمليات تمرير السلاح وتذليل الصعوبات، خاصة بعد فشل الكثير من المحاولات لتمرير السلاح عبر البحر. وكان على هذه المصلحة، البحث عن حلول أكثر نجاعة لتمرير السلاح إلى الداخل في أقرب الآجال، وتقديم الدعم والاسناد للكتائب الخاصة – مثلما كان معمول به في السابق– التي عاد العمل بها ثانية. وكان، لا بد من إيجاد حلول أخرى لأن السدود على الحدود، أصبح من الصعب جدا عبورهما من قبل الوحدات الكبيرة، لِمَ يترتب عن ذلك من خسائر باهظة في الأرواح. وقد أسندت هذه المصلحة، إلى أحد الأعوان المقربين لبوصوف، وهو التوفيق المدعو الحاج باريقو، وعين له بوصوف مساعدين هما: عبد العزيز بالشرق، ومحمد لمقامي مكلفا بالغرب[2]

بقي أن نشير إلى أن الدعم الليبي للثورة الجزائرية، كان دعما سخيا وبلا حدود– وهذا موضوع قد أسهبت فيه الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الدعم الليبي رأسا– وأن هذا الدعم قد وفر بالفعل هامشا كبيرا لقيادة الثورة، للمناورة والتحرك أمام الضغوط والمساومات التونسية والمغربية. وهو ما يكون برأيي، قد جنب الثورة الجزائرية، بعضا من التنازلات خاصة بين سنتي 1958 و1959، وهي مرحلة حرجة، تزايدت فيها أزمات الثورة في الداخل وفي الخارج.

---

[1] محمد لمقامي، رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2008، ص. 217– 218

[2] محمد لمقامي، المصدر نفسه، ص. 220، 227، 238. وللمزيد حول دور المصالح العامة و" قاعدة ديدوش مراد"، ينظر المصدر نفسه، ص.217– 244



المبحث الثالث: فتـــح جبهـــة الجنـــوب (مالـــي والنيجــر):

لا ريب، في أن نجاح الثورة الجزائرية في الجعل من جارتيها تونس والمغرب، قواعد خلفية للدعم اللوجستي والدبلوماسي، قد غذته الروابط الحضارية العربية والإسلامية لشعوب هذه البلدان. غير أن نجاح هذه الثورة، في فتح جبهة أخرى للدعم والإسناد في دول الجوار الأفريقية على حدودها الجنوبية، يدلل بالفعل على أن انتصارات الثورة على القوات الاستعمارية الفرنسية، كان بفعل للقيم الإنسانية التي تحملها وتنشدها وتناضل من أجلها. وهو ما جعلها، مثالا لشعوب أفريقيا السوداء – والعالم أجمع – التي كانت تئن تحت نير الاستعمار الفرنسي. وقد أسهبت بالحديث في ما تقدم من هذا البحث، عن أهمية الحدود الشرقية في دعم الثورة الجزائرية، وكيف أنها شكلت قاعدة خلفية حقيقية لدعم الثورة بكل أشكال الإسناد. ولا يتسع المجال للتدليل مرة أخرى على أن "معركة الحدود" ظلت أقوى المعارك عسكريا وسياسيا، وكانت جبهة التحرير– كما الإدارة الاستعمارية– تدرك أن كسب معركة الحدود، يعني تمكين الطرف الآخر من قوة تدفق الدعم المادي واللوجستي – وحتى الدبلوماسي لاحقا– لذلك ظلت الحدود على امتداد الحرب، المعركة الأكثر ضراوة.

1 – دوافـــع إنشـــاء الجبهـــة الجنوبيـــة:

شكل فتح جبهة بالحدود الجنوبية (التي ستعرف بجبهة مالي)، ساحة أخرى لمعارك جبهة وجيش التحرير الوطني، لم تكن تقل في أهميتها السياسية خاصة، عن معركة الحدود الشرقية.

ولا يختلف الباحثون وحتى الساسة والعسكريون الذين عايشوا أحداث ثورة التحرير الجزائرية، على أن المرحلة الممتدة ما بين 1956 و1957، كانت مرحلة الانتصارات بالنسبة للثورة على كل الجبهات، في الداخل والخارج[1] على حد سواء. ففي الداخل تعززت انتصارات الثورة في هذه الفترة، بفضل قوة تنظيمها وانتشارها، إذ استطاع

---

[1] يذهب محمد الميلي إلى حد القول ان فكرة انشاء الحكومة المؤقتة، قد انطرحت في سنة 1957 "وقد جرى الحديث عن إعلانها في حياة المرحوم مصطفى بن بوالعيد.. ". محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1. الجزائر، 1984، ص.123.



الطلبة الذين التحقوا بالثورة (بعد إضراب الطلبة في الـــ19 مايو/ ماي 1956) بفضل المهارات التي كانوا يتمتعون بها، من تفكيك وتحييد الإدارة الاستعمارية[1] وتعبئة مختلف شرائح الشعب الجزائري وتنظيمه، ليكون الحاضن والداعم القوي للثورة (كما حدث في إضراب الـــ 8 أيام:28 يناير/ جانفي-03 فبراير/ فيفري1957) مما أدى إلى انتشار وتوسع الثورة، إلى المناطق الصحراوية في الجنوب. أما على المستوى العسكري، فقد أبانت الثورة على الأرض من خلال المعارك التي أصبحت تخوضها، على مقدرة كبيرة في إدارة المعارك، بل وفي الأخذ بزمام المبادرة وفرض أسلوبها(حرب العصابات) في المواجهة العسكرية وحتى الاستخباراتية (قضية كوبيس "Kobus" في الولاية الرابعة). وهو ما أرغم المقيم العام الوزير روبير لاكوست – كما سبقت الإشارة – على الاعتراف في شهر يوليو/ جويلية 1957، بأن جنوده يواجهون بالفعل، واحدة من أصعب الحروب التي ليس للفرنسيين عهد بها.

وإن كان الاهتمام بالمسالك الصحراوية وحوافها، في إطار البحث عن مصادر السلاح وحتى إيجاد قواعد خلف الحدود، قديم ويعود كما رأينا، إلى فترة المنظمة الخاصة ومرحلة الإعداد للثورة أين اعتمدت على المناطق الجنوبية الشرقية، إلا أن الحاجة إلى هذه المنافذ– على الرغم مما كانت تطرحه هذه العملية من تحديات كقسوة المناخ وطول المسالك وانكشافها– قد تزايدت مع تزايد متاعب جيش التحرير الوطني، بعد غلق الحدود وارتفاع حدة النداءات القادمة من الداخل طلبا للأسلحة والذخيرة.[2] على أن ثمة حقيقة أخرى لا ينبغي إغفالها وهي، أن التوجه نحو الجنوب لم تكن تمليه فقط الحاجة إلى الأسلحة، فقد كان على قيادة الثورة، الإسراع في التمدد إلى الجنوب الصحراوي (في إطار سياسة شمولية الثورة) لإفشال المشاريع الاستعمارية الفرنسية في الصحراء. فحتى وإن لم يكن يرجى منها تحقيق انتصارات عسكرية – لطبيعة الصحراء – إلا أن هذه

---

[1] كانت الإدارة الاستعمارية ترتكز على تجنيد جنود الاحتياط من داخل السكان (بواسطة مكاتب S.A.S) بهدف الحصول على المعلومات عن السكان والثوار. وهو نموذج من الحروب التي ترتبط فيها السياسة والإدارة بالعمليات العسكرية. Jacques Fremeaux, op.cit.P.33

[2] Charles Robert- Ageron, op.Cit.P.642



العمليات، كانت على غاية من الأهمية على الصعيد السياسي[1]، خاصة وأن فرنسا قد جعلت من الصحراء الجزائرية، همزة الوصل مع أفريقيا وهو ما يوفر لها، موقعا جيوسياسيا مهما لربط مستعمراتها في شمال أفريقيا بمستعمراتها في أفريقيا السمراء. وقد عبرت فرنسا عن هذه النوايا منذ وقت ليس بالقريب، عندما أصدرت القانون الخاص بأراضي الجنوب في الــ 24 ديسمبر 1902.[2] وقد قدمت بالفعل بناء على هذا الوضع، العديد من نصوص القوانين التي تقترح إقامة وحدة إقليمية تحت إسم "أفريقيا الصحراوية الفرنسية" أو " الإقليم الوطني الفرنسي" يتكون من أجزاء من صحاري كل من الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد، ولو أن هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح في الأخير، وتم العدول عنها لصالح مشروع "المنظمة الاقتصادية والاجتماعية".[3]

2 – بعث خلايــا الثــورة بمنطقــة الجنــوب الصحــراوي:

يذكر المجاهد أحمد مهساس، أن الثورة حرصت على بقاء المناطق الصحراوية كمعابر للسلاح نحو الشمال:" نحن لم نكن نريد أن يستعمل السلاح في مناطق الطوارق بل كنا نريد أن يذهب السلاح بعيدا(إلى الشمال). مشكلتنا لم تكن في كيفية تحرر تلك المنطقة، بقدر ما كانت الأولوية في توفير السلاح بشكل كاف.."[4] وهو ما يكون قد أخر دخول الأفكار الثورية إلى المناطق الصحراوية، فضلا عن الصعوبات الطبيعية التي يعرفها الجميع. لكن بعد اكتشاف البترول في منطقة " إيجليه"[5] على الحدود الجزائرية الليبية وحاسي مسعود في سنة 1956 وحاسي الرمل لاحقا، قررت جبهة التحرير، تنظيم المنطقة وبعث الخلايا الثورية فيها، وكلفت الولاية الأولى، محمد جغابة [6](مسؤول

---

[1] بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار الرائد للكتاب (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2010، ص.104.

[2] تواتي دحمان وآخرون،المرجع السابق، ص.21.

[3] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص.316– 317

[4] أحمد محساس(شهادة)، جريدة الخبر(2003/02/21)، ص.21.

[5] التي سترتبط بواحدة أزمة مد أنابيب أنابيب إيجلي إلى ميناء السخيرات التونسي سنة 1958 التي تعد واحدة من أصعب الأزمات التي عرفتها الثورة مع السلطات التونسية. وكان البترولقد تم اكتشافه لأول مرة، في سنة 1954 بجبل برغة قرب عين صالح. تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص20– 21

[6] تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.21.



المنطقة) ويساعده محمد شروف، بمد نظام الثورة [1] في الصحراء، والبدء بعمليات التعبئة والتجنيد لتدعيم خلايا الثورة.[2] وعقد محمد جغابة في نهاية سنة 1956 بتيميمون، إجتماعا لمناضلي المنطقة القدامى، أسفر عن تأسيس اللجنة الخماسية لجبهة التحرير الوطني بتيميمون، التي تشكلت من: عبد العزيز أقاسم رئيسا، وعضوية كل من: بودواية بودواية، وبوحادة عبد القادر، وبومدين سلكة، والعامري بشير. وقد كلفت هذه اللجنة، بأعمال التعبئة وإنشاء الخلايا الثورية ومراكز التموين.[3] كما جرى أيضا، الاتصال بمناضلي منطقة الهقار لتنظيم المنطقة وبعث خلايا جبهة وجيش التحرير بداية من سنة 1957، وشكلت لجنة من سبعة (07) أعضاء هم:

- الحاج موسى أخاموك: رئيسا
- برادعي مولاي أحمد: مستشارا
- بن خالفة بحوس: أمين المال
- بوهودة عبد المجيد:سكريتيرا
- مولاي بن مسعلة:الدعم اللوجستي
- بنحديد عبد المجيد: عضوا
- برادعي مولاي: عضوا[4]

بدأت هذه اللجنة عملها، بالاتصال بزعماء حوالي 20 قبيلة من التوارق، لمساعدتها في تعبئة وتنظيم خلايا جبهة وجيش التحرير. وعلى الرغم من المراقبة الشديدة، فقد استطاعت المنظمة، تجنيد أول فرقة من الشباب قوامها 200 من العارفين بجغرافية

---

[1] على أنه كان يوجد بالمنطقة قبل هذا التاريخ، مناضلون منخرطون في خلايا جبهة التحرير وفي صفوف جيش التحرير قبل معركة تيميمون(1957)، إذ فر قبلها 80 " ضابطا مسلما من فرقة المهاري" في الجيش الفرنسي، وكانوا على اتصال دائم بالتنظيم الثوري بالمنطقة. كما حاول المناضلون في كل من تمنراست، أدرار، تيميمون، رقان، بني عباس، وبشار، وفي إقليم توات، منذ منتصف 1956، إدخال التنظيم الثوري للمنطقة بالتعاون مع مناضلي الأبيض سيدي الشيخ (البيض) وغرداية. Mohamed Guentari, Vol.2.Op.Cit. P.736 - 737

وكذلك تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.30- 31

[2] Mohamed Guentari, Vol.2. Op.Cit.P.732

[3] تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.31

[4] Mohamed Guentari, Vol.2. Op. Cit. P.732



المنطقة والمسلحين بأسلحتهم الفردية الخاصة. فالتوارق بطبيعتهم مسلحين بأسلحة تقليدية ومنهم من كان يملك أسلحة صيد حديثة. وقد قامت هذه المجموعات، بعمليات الهجوم الأولى على التحصينات والمراكز العسكرية للمستعمر بالمنطقة. كما تم من جهة أخرى، إعداد مراكز ومخابئ للأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية، خاصة في مرتفعات "الاسكرام" (المؤونة المخزنة بها كانت تكفي لـــ 200 شخص لمدة 3 أشهر).[1] وكللت التحضيرات، بانتفاضة حاسي صاكة (08 كلم شمال شرقي تيميمون) في الـــ 10/15/ 1957، التي خلفت خسائر كبيرة[2] في صفوف القوات الإستعمارية الفرنسية. وقد استمر نصب الكمائن والهجومات، طوال سنة 1957.[3]

3- تركيــز جبهــة مالــي أو الجبهــة الجنوبيــة (مالــي والنيجــر):

لكن بنهاية سنة 1957، انقطع اتصال التنظيم الثوري بمناطق العرق لمدة خمسة عشرة شهرا، وتوزعت مجموعات المجاهدين فيها، على مناطق الولاية الخامسة، وأتت حملات الحصار والملاحقة على ما تبقى من التنظيم المدني لجبهة التحرير.[4] كان على قيادة الثورة، الإسراع بأقصى ما يمكن في إعادة نشر تنظيم الثورة في هذه المناطق، لتوقيف أو على الأقل، لتعطيل مشاريع فرنسا في الصحراء. كان الأمر بالنسبة لجبهة التحرير، بالغ الأهمية من الناحية السياسية، فيجب إفهام فرنسا، أن الصحراء جزء من التراب الجزائري، وأن خيراتها ملك للجزائريين[5]، وأن لا نية لجبهة التحرير في التخلي عن صحرائها، وأنها ستدافع عنها بنفس الإرادة والعزيمة التي تدافع بها عن الشمال.

لم يكن والحال هذه، الحديث عن إنشاء جبهة جنوبية في دواخل الصحراء في غياب تنظيم ثوري يكون ساعدا لها، في رقعة جغرافية شاسعة جدا. وهو ما دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ، إلى إعادة إحياء فكرة إنشاء ولاية سادسة في الصحراء (مرة أخرى بعد،

---

[1] Mohamed Guentari, Vol.2.Op.Cit.P.733

[2] حول نتائج الانتفاضة وغيرها من معارك العرق الأول(1957)، ينظر تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.33- 76

[3] تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.33

[4] تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.78

[5] بسام العسلي، المرجع السابق، ص.179



أن باءت المحاولة السابقة بالفشل)[1]، ووجهت لعمر إدريس (الذي تولى تسيير المنطقة بعد استشهاد علي ملاح) في بداية شهر أبريل/أفريل، أمرا بإنشاء ولاية سادسة وتعيين مجلسها الذي تشكل من:[2]

- العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس): قائدا
- الرائد عمر إدريس: نائبا عسكريا
- الطيب (الجغلالي) بوقاسمي: نائبا سياسيا

وفي الـــ 03 فبراير/ أفريل1959، أختير الطيب فرحات (مساعد عمر إدريس) كممثل للولاية السادسة في تونس. وفي خلال تواجده بتونس، التقى الطيب فرحات بالعقيد لطفي بمناسبة انعقاد اجتماع العقداء الـــ 10 أواخر1959، وأتفق معه على تعيينه عضوا في مجلس الولاية الخامسة. غير أن العقيد هواري بومدين الذي عين لتوه قائدا للأركان العامة، فضل تكليف الطيب فرحات ببعث العمل الثوري على الحدود الجزائرية المالية، وإنشاء جبهة جنوبية، نظرا لمعرفته الجيدة بالصحراء. فالطيب فرحات، سبق له وأن عمل بالصحراء قبل إنشاء الولاية السادسة، على رأس وحدة من جيش التحرير كانت سمحت لها حكومة محافظة طرابلس بالاستقرار في ناحية غدامس (بموجب اتفاق بين الحكومة الليبية وقيادة الثورة في منتصف 1957 كما أشرت سابقا) في شهر مارس (1957)، وقدم لوزير الدفاع كريم بلقاسم، تقريرا مفصلا عن التنظيم الثوري بالمنطق الصحراوية ومكامن الضعف والقوة فيها.[3]

وفي نوفمبر 1960، كان الطيب فرحات وثلاثة آخرين، إلى جانب الدكتور فرانز فانون ممثل الحكومة المؤقتة في العاصمة الغانية آكرا، في رحلة لتحضير وتهيئة شروط إنشاء الجبهة الجنوبية[4]. كانت الانطلاقة العملية في هذه المهمة، من مدينة غاو، المركز

---

[1] محمد عباس،" بوصوف: "الآن أتحمل المسؤولية معكم.." جريدة الخبر (2008/04/17)، ص.26. وكذلك محمد عباس:"الصحراء في الثورة: ولاية ... الأنفاس المتقطعة"، جريدة الشروق (2005/03/21)، ص.11

[2] محمد عباس، جريدة الخبر(2008/04/17)، المرجع نفسه، ص.26

[3] محمد عباس، جريدة الخبر(2008/04/17)، المرجع نفسه، ص.26

[4] لا تشير المصادر المتاحة في موضوع القاعدة الجنوبية حتى الآن، إلى الجهة الأولى التي كلفت بتحضير العمل لإنشاء الجبهة. والمؤكد كما أشرت، أن فكرة إنشاء جبهة الجنوب، تعود إلى العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة، وإن كانت هذه الفكرة من الناحية العملية، حاضرة في مخططات قيادة الثورة وموجودة عمليا منذ 1957، من خلال=

الإداري لمنطقة الحدود الشرقية المالية مع الجزائر.[1] وقد وصلها فانون، بعد رحلة شاقة قادما من آكرا مرورا بمنروفيا كوناكري وباماكو، رفقة الضابط شوقي[2] وستة أشخاص آخرين (كل إثنان في كل تخصص من التخصصات: الاتصالات اللاسلكية، المحافظون السياسيون، والسلك الصحي).[3] هذا ولا يستبعد أن تكون قد جرت اتصالات سرية مع سلطات باماكو سبقت بعثة فانون، حصلت فيها قيادة الثورة الجزائرية، على موافقة وتعهد من السلطات المالية بتقديم الدعم وإنشاء مراكز فوق أراضيها، لاسناد الثورة في المناطق الحدودية، لذلك وجدت بعثة فانون، كل التسهيلات في كل المناطق والثكنات المواقع التي زارتها، واقتصر دورها، على استطلاع الأوضاع على الأرض لتركيز هياكل الثورة.

في غاو، وضعت السلطات المالية تحت تصرف فانون، محفوظات من الأرشيف عن الحدود الجزائرية، الذي تركه الفرنسيون بالمنطقة، منها قوائم بأسماء الجزائريين الذين يعيشون في المنطقة ومواقفهم من الأفكار الوطنية[4]، وتقارير مفصلة تتحدث عن العلاقات القبلية والعائلية والدينية بين مالي والجزائر. كما استطاعت البعثة، رصد معلومات هامة عن حركة القوافل التجارية سواء عبر محور الطاسيلي والهقار شرقا، أو عبر محور تيدكلت وأدرار غربا[5]، وهو ما سيسمح للبعثة بوضع مسار سير

=الهجومات التي كانت تشنها وحدات جيش التحرير في أقصى الجنوب، وأيضا من خلال فرقة الطيب فرحات في غدامس على الحدود الليبية الجزائرية والتي تعد "جبهة جنوبية متقدمة "(زمانا ومكانا) في رأيي، ويكون هواري بومدين هو من قام باختيار عناصر البعثة العسكرية لتكون تحت إشراف وإدارة الدكتور فرانز فانون بحكم مسؤوليته السياسية (سفير الحكومة المؤقتة بآكرا) ودرايته بالأوضاع العامة بدول الساحل الأفريقي، وبحكم أيضا، طبيعة تخصصه كطبيب نفساني وعقلاني.

[1] محمد عباس، جريدة الخبر(2008/04/17)، المرجع السابق، ص.26.

[2] يذكر فانون أنه أعجب به ويقول عنه، أنه شاب ذكي، ثاقب النظرة واضح الأفكار، يعرف جيدا خبايا الصحراء. تخرج من جامع الزيتونة، وسافر إلى باريس ومكث فيها مدة سنتين، احتك خلالهما بالأندية الأوروبية، وقرأ الكثير من الكتب عن الثقافة الأوروبية، عاد بعدها إلى الجزائر للعمل بالفلاحة في أراضي والده. وعند اندلاع الثورة، حمل بندقية والده والتحق بالثورة في 1954. فرانز فانون، من أجل أفريقيا. المصدر السابق، ص. 188. هذا ومن المؤكد، أن شوقي الذي تحدث عنه فانون، هو نفسه الطيب فرحات

[3] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر نفسه، ص.187- 188

[4] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر نفسه، ص.191

[5] محمد عباس، جريدة الخبر(2008/04/17)، المرجع نفسه، ص.26



قوافل الامداد لاحقا. انتقلت بعدها بعثة فانون، إلى أغيرهوك باتجاه الحدود الشرقية، أين كان عليها الوقوف على الأرض، على التضاريس والتعرف على طرق المواصلات من تيساليت بورسيا إلى طيرالزواتين (على مسافة ما يقرب من الــ 1000 كلم). كما اتصلت بإحدى قبائل الرحل المالية بالمنطقة، التي زودتها بتفاصيل كاملة عن القوات الفرنسية العاملة في مناطق: برج البريور، وطيرالزواتين، وبيدون. وهي معلومات، مكنت من معرفة وضعية القوات الفرنسية بتمنراست وما وراءها، لتنتقل البعثة بعدها، إلى كيدال للغرض نفسه.[1] وبنهاية المهمة، دون فانون تقريرا مفصلا تحت اسم " إشارات فنية " ضمنه مجمل الشروط العسكرية، الأمنية، الفنية واللوجيستية التي ينبغي توفيرها لجبهة الجنوب، حتى تقوم بالدور المنوط بها. وقدم فيه، مخططا متكاملا لعمليات تمرير السلاح من الجنوب نحو الشمال، والخيارات المتاحة في كل مرحلة، مع إبداء رأيه في أفضلها.

تبدأ خطة الإمداد حسب ما دونته البعثة، بنقل أقصى ما يمكن من الأسلحة والعتاد إلى الحدود في ظرف الشهرين القادمين، تبدأ بعدها "سلسلة خطوط" النقل بالعمل. ويفيد التقرير هنا، أن تمرير هذه الامدادات عبر الشاحنات، أمر صعب في الوقت الراهن، لأن ذلك يتطلب سلسلة من الوسائط، كالاتصال بالسائق واختيار خط السير وتوفير أماكن الخزن. وهذه العملية، تستغرق مدة ثلاثة أشهر قبل الشروع في تنفيذها، وأن أحسن الطرق لتمرير السلاح، هو إنشاء "سلسلة من خطوط النقل" تعمل بالتنسيق مع الولايتين الأولى والخامسة، تسير بإتجاه عمودي من الشمال إلى الجنوب.[2] وتتكون السلسلة، من مجموعات كومندوس يعين على رأسها، مناضلين لهم دراية بالصحراء(وهناك 40 من هؤلاء). تبدأ المجموعة بــ 20 أو 25 ويمكن رفعها إلى 100 أو 120 مجند، من الاحسن أن يكونوا من الجزائريين القاطنين بمالي أو من الطوارق الماليين، ويمكن في أجل شهر ونصف، تسليح من 500 إلى 800 مجند وتسريبهم نحو الشمال، مع ضرورة تجنب المواجهة مع القوات الاستعمارية.[3] هذه أهم النقاط التي ارتكزت عليها خطة بعثة تقصي الأوضاع في مالي.

---

[1] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر السابق، ص.192

[2] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر نفسه، ص.195

[3] فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر نفسه، ص.195- 196



بعد نهاية المهمة، عاد مبعوث هيئة الأركان العامة إلى تونس، في منتصف ديسمبر 1960، وقدم لها تقريرا مفصلا عن مهمته في مالي، وهو التقرير الذي قررت على ضوئه قيادة الأركان، فتح جبهة جنوبية على الحدود المالية النيجرية، وتم تعيين الهيئة المشرفة عليها. وقد ضمت ممثلين عن هيئة الأركان العامة هما: عبد العزيز بوتفليقة، وأحمد قايد، وممثل الحكومة المؤقتة بكوناكري،عمر أوصديق، وضباط القاعدة الشرقية الذين أطلق سراحهم للتو[1]:عبد الله بلهوشات، الشريف مساعدية، محمد دراية، والعيساني(شويشي)، بالاضافة إلى الطبيب بشير معناك المدعو نور الدين.[2]

وبعد أن استقرت القيادة الجديدة في مقرها بغاو المالية، عاد كل من أحمد قايد وعمر أوصديق إلى مهامهما(الاول في قيادة الأركان، والثاني في مندوبية الحكومة المؤقتة في بكوناكري) وتم توزيع المسؤوليات فيها، على الشكل التالي:[3]

- عبد العزيز بوتفليقة: قائدا سياسيا وعسكريا (سيلتحق بهيئة الأركان العامة في تونس بعد أشهر وسيخلفه نائبه، عبد الله بلهوشات على رأس قيادة الجبهة الجنوبية)
- عبد الله بلهوشات: نائبا مكلفا بالشؤون العسكرية
- محمد الشريف مساعدية: نائبا مكلفا بالشؤون السياسية
- أحمد دراية: نائبا مكلفا بالاتصالات والأخبار
- شويشي العيساني: مسؤول مصلحة التموين
- بشير معناك: مسؤول الصحة

بعد تنصيبها، شرعت قيادة جبهة الجنوب في تركيز نظام الثورة وتحريك النشاط الثوري بالمنطقة، وبدأت بنشر الوعي السياسي في أوساط الجزائريين المقيمين بمالي وتجنيدهم في خلايا الثورة، وبتنظيم شبكات التموين والتسليح، وربطها بالمناطق الصحراوية داخل التراب الوطني. فكلف القاسم حمادي، بفتح طريق بين غاو وأدرار

---

[1] على خلفية اتهامهم بالمشاركة في ما عرف بـــ "قضية عموري" ("مؤامرة عمري" أو "مؤامرة العقداء") في شتاء 1958، وصدرت بحقهم لاحقا في الـــ 28 فبراير/ فيفري 1959 أحكاما بسنتين سجنا. وبعد انشاء هيئة الأركان العامة، جرى العفو عنهم وإدماجهم في صفوف جيش التحرير سنة 1960، وأرسلوا على الفور لتأطير جبهة الجنوب. سليم سايح، المرجع السابق، ص.138

[2] جريدة الخبر(2008/04/17)، ص.26

[3] تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.95- 96

ومنها إلى بشار ووهران، وكلف عيتن دقة محمد، وبوعمامة عبد الرحمن بربط الاتصال بالحاح باي أخاموخ (زعيم طوارق الهقار) ومولاي أحمد الأكحل مسؤول جبهة التحرير بتمنراست، لتسهيل تنقل مسؤولي جبهة الجنوب بين مناطق توات والهقار، وبعث النشاط الثوري هناك.[1] وفي مرحلة ثانية، شرع في إنشاء مراكز التخزين والتدريب في أقصى الجنوب، بالتعاون مع الحكومة المالية (بعد استقلالها). ومن بين القواعد الهامة التي وضعت تحت تصرف قيادة جبهة الجنوب، قاعدة كيدال الإستراتيجية الواقعة على بعد 420 كلم من مدينة غاو و1200 كلم من باماكو، التي كانت أول قاعدة بالمنطقة، خصصت لتدريب وحدات جيش التحرير على حرب العصابات وعلى أعمال التخريب، وكانت أسلحتها خفيفة ونصف ثقيلة.[2] توالى بعدها، تم فتح العديد من المراكز، منها:

- مركز أنتكو، المخصص لمهام التدريب والنقل، ويشرف عليه بوثلجة بوسعيد
- مركز انتدني، للمهام العسكرية والمدنية، ويشرف عليه أولاد الطالب حميها
- مركز تاسالبيت، وهو مركز متقدم للتموين والاتصالات، يقع على الحدود المالية الجزائرية على 35 بعد كلم من برج باجي مختار، يشرف عليه سي يحي بوبرنيس
- مركز تاديني، للتموبن والنقل، يقع جنوب تمنراست.[3]

وقد ربطت هذه القواعد، بقواعد التموين الموجودة بليبيا، خاصة قاعدة ديدوش مراد.[4]

وقد لعب تدفق شحنات الأسلحة من ليبيا، في تنويع مسالك تمرير السلاح نحو الجزائر، وفي القيام بالكثير من الهجومات على المراكز الاستعمارية.[5] نذكر منها شحنة الــ 20 قنطارا من الأسلحة التي اقتناها بوصوف من تشيكوسلوفاكيا باسم غينيا، استلمها بوتفليقة وبن سبقاق من الرئيس الغيني سيكوتوري (الداعم للثورة الجزائرية)، ودخلت هذه الأسلحة إلى مالي برا، لتوزع على فرق جيش التحرير بمناطق توات.[6] وقد

---

[1] تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.96- 97

[2] Mohamed Guentari, Vol.2.Op.Cit.P.738

[3] تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق ، ص.98- 99

[4] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص.160

[5] عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.62

[6] تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه ، ص.97- 98



صرحت القيادة الاستعمارية في الـــ 13 أكتوبر، أن حوالي مائة مجموعة من القوات الجزائرية، تتجمع على الحدود الجنوبية، وأنها زادت من هجوماتها على المراكز العسكرية، وأصبح عدد القتلى العساكر الفرنسيين يتزايد باستمرار.[1]

وفضلا عن مهام التوعية والتحسيس، قامت اللجان المدنية لجبهة التحرير بدور فعال، نهض فيه المحافظون السياسيون (خاصة منهم: كابويه، قادة بوزيد، مرموري محمد) بجهد كبير في تجنيد الجزائريين بمالي، وفي جمع الإعانات والتبرعات، والمعلومات عن تحركات القوات الاستعمارية، وفي حراسة مراكز العبور وتقديم الدعم لقوافل السلاح، خاصة منهم التجار. وانتشرت لها الغرض، الكثير من المراكز المدنية لجبهة التحرير، نذكر منها: مركز كيدال الذي يشرف عليه حمو زقزاق، ومرموري محمد، ومرموري عبد الصمد، ومركز أقلهزم الذي يشرف عليه ما يخاف أحمد، ومركز أنافيس وتاسليت الذي يتولاه مولاي عبد الصمد، ومركزي بورام، وتمبوكتو وغيرهما.[2]

هكذا إذن، لعبت الجبهة الجنوبية رغم الظروف القاهرة وقلة الإمكانيات، الدور المنوط بها، وأثبتت من جهة أخرى، قدرة قيادة الثورة وحنكتها على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة، حتى في مثل هذه الظروف الصحراوية القاسية، وعلى هذه المسافات البعيدة. وبهذا، استطاعت الثورة الجزائرية، إفشال وتقويض مشاريع فرنسا الاستعمارية ليس في الجنوب الجزائري فحسب، بل وفي القارة الإفريقية برمتها.[3]

---

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص.102- 103

[2] تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.99- 100

[3] ينظر مثلا في هذا الموضوع، فرانز فانون، من أجل أفريقيا، المصدر السابق، ص.151- 152

الفصل الخامس

أزمات الثورة في الخارج وتداعياتها على قاعدة تونس



المبحث الأول: الأزمات الداخلية

المبحث الثاني: أزمات الحكومة المؤقتة الخارجية (مع السلطات التونسية)



كنا قد توقفنا في نهاية الفصل الأول، عند النتائج المريرة التي انتهت إليها حملة أحمد مهساس العنيفة، ضد نتائج مؤتمر الصومام وما خلفته من صراع بين الداخل والخارج، واصطفاف الأوراس- النمامشة والقاعدة الشرقية، خلف بن بلة – مهساس. ولا شك أن تمركز حملة مهساس بالجهة الشرقية ذات الارتباط المباشر بالقطر التونسي، هو من أمد في عمر الصراع الدائر بين قيادة الثورة من جهة، وبين قيادات الأوراس- النمامشة والقاعدة الشرقية من جهة أخرى، خاصة وأن تونس، أصبحت في هذه المرحلة، قاعدة للجميع وأصبحت محل صراع عنيف بين مختلف الفاعلين في المنطقة، في محاولة من كل طرف، السيطرة على هذه القاعدة لأهميتها وارتباطها المباشر، بالإمدادات القادمة من الخارج.

ولا شك أن الموضوع قاعدة الثورة بتونس، موضوع تتشابك فيه الكثير من القضايا، جزء كبير منها – إن لم تكن كلها- على ارتباط وثيق بالداخل. ورغم أن فهم الكثير من هذه الصراعات، يتطلب الوقوف عندها مليا، إلا أنه لا يمكنني من جهة أخرى، الاسترسال في هذه القضايا، مخافة الاخلال بالموضوع، لذلك كان علي لزاما " لجم" الموضوع وحصره في حدود ما يفيد القصد.

إن المتأمل في الأزمات الناشئة في تونس، يكاد يجزم أن أسبابها تعود للصراعات الدائرة في الأوراس المنطقة الأولى الأوراس، بين القيادة العليا في الأوراس، وبين قياداتها المحلية بالنمامشة في نواحي تبسة، وانتقال هذا الصراع إلى تونس (حادثة الاقتتال بين الأوراس والنمامشة، مثالا عن ذلك) في محاولة كل طرف، قطع الطريق على الآخر. لكن الحقيقة أيضا أن الأوراس لم يكن سوى وقود هذه الصراعات أو بتعبير أدق أدواتها، وصراعات الأوراس، ليست سوى الجزء الذي قذفت به الأحداث إلى تونس، في صراع "الجميع مع الجميع" الذي أدخل ولاية الأوراس- النمامشة، في حالة من التطاحن والفوضى، كانت لها تأثيرات نفسية ومادية كبيرة على الثورة بشكل واضح.

وتجمع الكثير من الدراسات وشهادات المجاهدين الذين عايشوا الأحداث[1] في الأوراس، على انه بغياب مصطفى بن بوالعيد الأول في بداية 1955، دخلت المنطقة في

[1] ذكر مثلا الرائد عمار هلايلي (صهر عاجل عجول وكاتبه الخاص) أن سفر مصطفى بن بوالعيد إلى ليبيا لجلب السلاح، "كلف الاوراس خسارة ومحنا ما كانت لتقع لو لم يلقى عليه القبض ويستشهد لاحقا" وهو ما يعني أن غياب=

سلسلة من الصراعات (على الزعامة) تغذيها في ذلك، الولاءات العروشية والقبلية. وترى هذه التحليلات، أن استفحال هذه الخلافات والصراعات، يعود بالأساس إلى عدم وجود شخصية في مستوى وحجم مصطفى بن بوالعيد، بإمكانها فرض نفسها كشخصية إجماع على جميع الفرقاء في الأوراس. غير أنني لا استطيع مشاطرة هذا الرأي، لسبب واحد أراه كاف، وهو أن الخلافات التي ظهرت بعد الغياب الأول لمصطفى بن بوالعيد (بعد إلقاء القبض عليه في الـــ 12 فبراير/ فيفري 1955)، كانت تغذيها في واقع الأمر، المطامح الشخصية والصراعات على الزعامة التي كانت موجودة باعتقادي منذ البداية، وما " أجل وأخر" ظهورها، هو شخص مصطفى بن بوالعيد الذي حال دون كشف الكثير من مساعديه وحتى القيادات المحلية، لمطامحهم السلطوية. هذه الخلافات، لم تزول بعد فرار مصطفى بن بوالعيد من سجن الكدية في الـــ 11 نوفمبر 1955 وعودته للأوراس، والأكثر من ذلك، أن مساعدا بن بوالعيد، لغرور وعجول، خاضا ضده حملة تشكيك في طريقة هروبه من السجن، وصلت إلى الحد الذي عقدا فيه اجتماعا (في مركز مسعود القبايلي، قريبا من غابة بني ملول)، قررا فيه عدم السماح لبن بوالعيد بمباشرة القيادة، إلا بعد إخضاعه للقانون الذي وضعه بنفسه في السابق، والقاضي بالتحفظ على كل مجاهد أو مسؤول يفر من سجون العدو.[1] وبالرغم من قصر مدة "ولاية" مصطفى بن بوالعيد الثانية (أربعة أشهر)، إلا أن الأوضاع في الاوراس، قد تجاوزت مصطفى بن بوالعيد على كل الأصعدة الرمزية والميدانية، أمام حالة الخلافات والصراعات التي باتت تقطع أوصال الولاية. وقد طالت الشكوك والاتهامات، الجميع في كامل مناطق ولاية الأوراس- النمامشة.

على أية حال، فالخلافات والنزاعات في الأوراس- النمامشة، مسألة في غاية التعقيد ويطول شرحها. غير أنه من المهم هنا التذكير وباختصار، بأهم مشكلتين واجهتهما

=بن بوالعيد عن الأوراس، هو من فتح الأبواب للطامعين من نوابه، في إظهار مطامحهم في القيادة. ولعي لا أبالغ إذا قلت أن الرائد هلايلي – سواء عن قصد أو بدونه- يلمح إلى أن مصطفى بن بوالعيد، كان ضحية جموح نوابه الكبير، في القيادة والزعامة. الرائد هلايلي محمد الصغير(شهادة)، جريدة الخبر(2014/02/02). ص.23. وكذلك شهادته لجريدة الخبر(2014/02/04)، ص.23 وشهادته لجريدة الخبر (2011/02/05)، ص.23

[1] محمد زروال، اللمامشة في الثورة، المرجع السابق، ص.241

الولاية بعد مؤتمر الصومام، واللتين ستكون لهما تداعيات سلبية كبيرة على الأحداث لاحقا في الأوراس، ثم في تونس التي ستكون مسرحا للكثير من الأحداث الدراماتيكية.

المشكلة الأولى، هي تصدع سلطة الأوراس بعد غياب مصطفى بن بوالعيد عن الأوراس. فبعد توقيف مصطفى بن بوالعيد في بداية 1955، انقسم الأوراس على سلطة شيهاني بشير إلى نصفين: جزء غربي ادعى فيه عمر بن بوالعيد (شقيق مصطفى بن بوالعيد) الأحقية في خلافة شقيقه، وكان يسانده في ذلك عاجل عجول، وجزء شرقي (ناحية خنشلة) تزعمه مسعود معاش الذي قضى عليه شيهاني بعد وقت قصير. وكانت هذه القضية، وراء تصفية شيهاني على يد عباس لغرور(المنحدر من خنشلة) كما ذكر هو بنفسه للوردي قتال.[1] هذا داخل الأوراس، أما في أقصى حدوده الشرقية، فقد شق القادة النمامشة (لزهر شريط والوردي قتال وآخرون)، عصا الطاعة على قيادة لغرور وعجول، اللذين اتهموهما بمحاولة تصفية القادة النمامشة بعد أن صفيا جبار عمر (النموشي) في منطقة سوق أهراس.[2]

المؤكد أن فشل لجنة التنسيق والتنفيذ في تسوية خلافات الأوراس بعد مهمة عميروش[3]، هي من عجلت بإعلان القيادات المحلية في الأوراس، رفضها لقرارات الصومام، في الاجتماع الأول التشاوري الذي عقدته في تونس، سبع قيادات محلية (يسمون أنفسهم "مسؤولي الشرق وأوراس" حسب الوثيقة المتداولة التي لم تذكر تاريخ الاجتماع والمرجح أنه جرى بين أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر، بالنظر إلى مشاركة عمارة بوقلاز باسم "منطقة سوق أهراس")، للتشاور حول النتائج التي أقرها مؤتمر الصومام. كان هؤلاء المجتمعون: من الأوراس:عمر بن بوالعيد، المسعود بن عيسى، من خنشلة: الباهي شوشان، بلعيد حوحه، من تبسة: الازهر شريط، من منطقة سوق أهراس:عمارة بوقلاز، ومنطقة سدراته: عبد الله بلهوشات. وفي الإجتماع الثاني في الــ 15 ديسمبر

---

[1] محمد زروال، اللمامشة في الثورة، المرجع السابق، ص.238. ولمعلومات أوفى حول هذه القضية، ينظر المرجع نفسه، ص.238- 247

[2] مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة (إبن النوي)، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى الأوراس، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، 2003، ص.67 – 77. وكذلك، محمد زروال، اللمامشة. المرجع نفسه، ص.282.

[3] حول مهمة عميروش (مبعوث لجنة التنسيق والتنفيذ) في الأوراس، ينظر سليم سايح، المرجع السابق، ص.79- 82

1956، انضمت إلى قيادات النمامشة المتمردة على القيادة الأوراس، قيادات جديدة: عواشرية، وسعد سعود الطاهر عن منطقة سوق اهراس، والحاج علي، ومحمد قنز، وعمارة زيدون عن منطقة سدراته، ومصطفى بوعكاز عن منطقة خنشلة. هذه القيادات، أعلنت معارضتها لقرارات الصومام وعدم اعترافها بها.[1] (سوف يعرف هؤلاء لاحقا، بالمشوشين وسيتهمون بإثارة الفوضى وعدم الانضباط وعدم الانصياع لأوامر قيادة الثورة). وقد زادت من تعقيدات هذه الوضعية، حالة الانشقاقات التي عرفتها الولاية الأولى والمناطق الشرقية، التي أعلنت استقلالها وإنشاء ما سمته "ولاية سوق أهراس"، و" ولاية عين البيضاء- سدراتة" والتي تمت تسويتها لاحقا دون تبعات كبيرة.

جهر القيادات المحلية للمناطق الشرقية برفضها لقرارات الصومام، واستمرارها في تحدي هيئات الثورة المنبثقة عنه، سوف تتبني عليه مواقف جميع الأطراف، في لعبة "كسر العظام" بين قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبين مناوئيها من قيادات الأوراس- النمامشة والقاعدة الشرقية. ولا شك أن الطريقة "الفظة" التي تعامل بها أوعمران (بتفويض من قيادة الثورة)[2] في تونس، وتصفيته للكثير من قيادات الأوراس- النمامشة، المناوئة لقرارات الصومام، قد تركت آثارا نفسية بالغة على مجاهدي الأوراس، خاصة وأن هذه القيادات التي سجنت في البداية ثم أعدمت- بعد محاكمات يراها هؤلاء المجاهدون أنها صورية وكيدية- هي من القيادات المشهود لها بالسبق "الجهادي" والشجاعة، وهو ما زاد من حالة التشنج والتصلب في كامل المنطقة الشرقية، من الأوراس إلى دواخل التراب التونسي.

ومن منطلق الاستقواء بما حققه أوعمران على الأرض، في الحدود وفي داخل تونس، ودون تقدير لمآلات الأمور، واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ سياسة القوة المفرطة مع خصومها من قيادات الأوراس- النمامشة، مما نتج عنها نتائج مأساوية كان بالإمكان تفاديها، خصوصا وأن جل هذه القيادات تم توقيفها والزج بها في السجون، والقلة الباقية

---

[1] محمد زروال، اللمامشة، المرجع السابق، ص.471،470. وكذلك نقلا عن وثيقتين قدمهما لي الأستاذ رستم سلطان(من مدينة عنابة) بتاريخ 16 أغسطس/أوت 2017، مرفوقتين بشهادة مصور للمجاهد الرائد ابراهيم مزهودي.

[2] يذكر المجاهد عمار بن عودة أن أوعمران قال بأن لديه أوامر من عبان رمضان بتصفية كل من كان مع بن بلة ومهساس. عمار بن عودة (شهادة)، جريدة الشروق (الجزائر) (01 /2015/11)، ص.11

أصبحت بلا فاعلية. هذا الوضع، أفرز تراكمات كانت لعل من ردود الفعل عليها، حدوث الكثير من الأزمات التي عصفت بالثورة من الداخل، والتي سوف تفسح المجال بدورها لظهور أزمات أخرى خارجي أثرت في مجموعها، على أداء ودور قاعدة الثورة بتونس في إمداد الداخل بالسلاح والذخيرة والعتاد.

المبحث الأول: الأزمــات الــداخليــة:

1- أزمــة عقــداء الخــارج (محمــد عمــوري):

شكلت أزمة عموري أو ما تعرف "بمؤامرة العقداء"[1]، أخطر أزمة عرفتها الثورة الجزائرية على الإطلاق، والتي كانت لها تداعيات كبيرة وخطيرة على المستويين العسكري والسياسي.

وفي أصل الحكاية - كما يقول محمد حربي- رجلان أنزلت رتبتهما في سبتمبر 1958[2] بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ، حل قيادة العمليات العسكرية "COM"[3] في اجتماعها أواخر سبتمبر1958.[4] إذ أنزلت كل من العقيد محمد عموري[5] والعقيد عمارة

---

[1] التسمية أطلقت لأول مرة، من طرف المخابرات الفرنسية التي سربت الخبر إلى الصحافة الفرنسية وكان القصد منها، الإيحاء للرأي العام الجزائري بأن ثورته تعيش فوضى عارمة، وأن قيادته التي هو عاقد العزم عليها لتحقيق الاستقلال، تعيش انشقاقات وصراعات داخلية.

[2] يورد محمد حربي اسم الرائد مصطفى الأكحل على أنه الشخص الثاني الذي أنزلت رتبته إلى جانب محمد عموري بعد حل الكوم في سبتمبر 1958(محمد حربي، الجزائر 1954- 1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، ودار الحكمة للنشر، ط1. بيروت، 1983، ص.187) والحقيقة أن الشخص الثاني المعني بالتنزيل إلى رتبة نقيب هو العقيد عمارة بوقلاز وليس مصطفى الأكحل لأن هذا الأخير ليس له علاقة بالكوم، وسيظهر على مسرح الأحداث بدء من مرافقته لمحمد عموري من القاهرة إلى الكاف التونسية التي عقد بها اجتماع عموري وأنصاره أين تم القبض عليهم ومحاكمتهم، وسيعدم مصطفى الأكحل رفقة كل من محمد عموري، وأحمد نواورة، ومحمد عواشرية.

[3] تترجم في بعض المراجع باسم لجنة التنظيم العسكري (Comité d'organisation militaire). أنظر الملحق رقم17

[4] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص.226- 227

[5] محمد عموري: ولد بتاريخ الــ 14 يونيو/ جوان 1929 بإحدى قرى عين ياقوت 35 كلم شمال مدينة باتنة، زاول دراسته بمعهد عبد الحميد بن باديس في قسنطينة، ثم سافر لإتمام دراسته بمعهد القرويين بالمغرب. وبعد سنة، عاد إلى مسقط رأسه للعمل بالتجارة ثم عاد ثانية لإتمام دراسته بمعهد بن باديس. انخرط في النضال السياسي سنة 1947 تحت مظلة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وسافر إلى فرنسا للعمل في خلايا لتوعية المهاجرين الجزائريين. ساهم في التحضير لتفجير الثورة بعين ياقوت. تسلق سلم المسؤوليات بسرعة حتى أصبح عضو مجلس الولاية تحت قيادة=

بوقلاز، إلى رتبة نقيب،[1] ونفي الأول إلى جدة، والثاني إلى العراق، بينما أبعد عمار بن عودة إلى لبنان لمدة ثلاثة أشهر، وعلقت مهام محمدي السعيد لمدة شهر، قضاها في مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة.[2] وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قبل هذا، قد أنشأت قبل تسعة أشهر(10 فبراير/ فيفري 1958) قيادة للعمليات العسكرية[3] للشرق بغار الدماء التونسية (وأخرى للغرب برئاسة العقيد هواري بومدين ويساعده سليمان دهيلس المدعو سي الصدق بالناظور المغربية) برئاسة محمدي السعيد[4] ونيابة كل من: محمد عموري عن الولاية الأولى، مكلفا بالتنظيم والتموين، وعمارة بوقلاز عن القاعدة الشرقية، مكلفا بالعمليات العسكرية، وعمارة بن عودة عن الولاية الثانية، مكلفا بالاستخبارات.[5] كانت مهمة هذا التنظيم الجديد، ضمان التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية.[6]

=محمود الشريف سنة 1957، ثم عين مسؤولا لولاية الأوراس بعد تعيين محمود الشريف في لجنة التنسيق والتنفيذ، لعين في قيادة العمليات العسكرية (COM) في ربيع 1958. دخل في صراع مع لجنة التنسيق والتنفيذ، التي "تغير" إسمها إلى الحكومة المؤقتة وقاد ضد هذه الأخيرة، محاولة للإطاحة بها انتهت بالقبض عليه في خريف 1958، وتمت محاكمته وإعدامه رفقة رفقائه: العقيد أحمد نواورة، والرائدين محمد عواشرية، ومصطفى الأكحل في ليلة الــ 16 إلى 17 مارس 1959. ينظر، سليم سايح، المرجع السابق، ص.56- 139

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص. 227

[2] عمارة بوقلاز(شهادة)، مجلة أول نوفمبر، العددان المدمجان 112- 113 (يناير- فبراير 1990)، ص.20، وكذلك الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929- 1962)، ANEP، الجزائر، 2008، ص.119

[3] ينفي المجاهد صالح قوجيل (مقابلة خاصة معه في مقر المجلس الوطني الشعبي بالجزائر العاصمة بتاريخ 2010/06/15) فكرة إنشاء "لجنتين" للعمليات العسكرية(شرقية وغربية) ويستند في ذلك إلى الصيغة التي قدمت بها لجنة التنسيق والتنفيذ المقترح وهو"إنشاء لجنة للعمليات العسكرية" وليس لجنتين، ويؤكد أنه تم إنشاء لجنة عمليات واحدة برئاسة محمدي السعيد(مقرها في غار الدماء التونسية)، وأن انتقال هواري بومدين إلى الناظور المغربية، كان بأمر من محمدي السعيد الذي كلفه بنقل أول تقرير للكوم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة، عرج بعدها بومدين على الناظور. وهو نفس ما ذهب إليه الطاهر زبيري في مذكراته بالقول"إنشاء ما يسمى بلجنة العمليات العسكرية (COM) قصد توحيد قيادة جيش التحرير الوطني حيث كانت بمثابة هيئة أركان"، الطاهر زبيري، المصدر نفسه، ص.199. لكن الأصح أن لجنة التنسيق والتنفيذ كما جاء في وثيقة الحل(الموجودة في الملحق)، تؤكد فكرة القيادتين واحدة بالشرق وأخرى بالغرب.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.406

[5] محمد عباس، ثوار عظماء. المرجع نفسه، ص.226- 227

[6] مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)، دار القصبة، الجزائر، 288

وبالفعل، قامت لجنة محمدي السعيد ببعض العمليات العسكرية، أهمها الـــهجوم الشامل على خط موريس المكهرب من البحر شمالا حتى الرديف جنوبا في الــ 05 يوليو/ جويلية 1958(استعملت فيها أنابيب البانغالور الناسفة لأول مرة).[1] غير أن لجنة التنسيق قد استاءت لضعف أداء قيادة العمليات العسكرية، والأكثر من ذلك أن لجنة التنسيق، رأت أن وجود هذه القيادة، بات يهدد الوضع بالانفجار، بسبب الصراعات القائمة بين أعضائها، ورفض كل قائد التخلي عن سلطته على جنود وإطارات ولايته لصالح سلطة مركزية، مما أدى إلى شل عملها. وهي الأسباب التي دفعت بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى حل قيادة العمليات العسكرية للشرق وإبعاد أعضائها، إلى ممثليات جبهة التحرير الوطني في العواصم العربية.[2]

أ - الأوضـــاع العامـــة للثـــورة عشيـــة وقـــوع أزمـــة محمـــد عمـــوري:

من الصعب اليوم المزايدة على هامش المناورة الذي كان متاحا حينها لقيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ (في البداية ثم في الحكومة المؤقتة بدء من خريف 1958) لطرح حلول تلقى قبولا وتوافقا من الجميع. والحال أن الثورة آنذاك، كانت تتنازعها الكثير من التوجهات والأخطار في آن واحد، في الداخل كما في الخارج (تونس، القاهرة، المغرب وحتى في ليبيا). فقد وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ المتمركزة حديثا (أقل من سنتين) في تونس، نفسها في وضع معقد على كل الجبهات، يصعب تفكيكه. ففي الداخل، كان التذمر والإحباط قد بلغا مداهما بعد غلق الحدود، وتعالت الأصوات المطالبة بالإمدادات، متهمة لجنة التنسيق والتنفيذ بالانغماس في حياة الترف وتخليها عن الداخل، تاركة إياه يقارع مصيره لوحده بلا سلاح ولا ذخيرة في مواجهة الآلة الحربية الفرنسية.[3]

---

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع نفسه، ص.227.

[2] حميد عبد القادر: "العقيد محمدي السعيد لم يكن صاحب نزعة جهوية "جريدة الخبر(2013/02/14)، ص.25.

[3] لخضر جودي بوالطمين:" خروج القيادة وانعكاساتها على الثورة في الداخل"، في مجلة أول نوفمبر،عدد165(2000)، ص.17- 18

وزادت من هذا التذمر، الشكوك والاتهامات التي كالتها قيادات الأورس– النمامشة والقاعدة الشرقية لهيئة التسليح والتموين، بمحاباة الولايتين الثانية والثالثة.[1]

وفي تونس، فعلت القلاقل والفوضى التي سببتها الحملة الدعاية الشرسة التي قادها أحمد مهساس وأنصاره، ضد الصومام والصوماميين، فعلتها في أوساط الأعداد الكبيرة من وحدات جيش التحرير القادمة من مناطق الأوراس والنمامشة وسوق أهراس والقالة، وفي أوساط الفارين من سكان المناطق الحدودية، الذين نجوا من سياسة البطش والتقتيل التي تمارسها السلطات الاستعمارية الفرنسية. وهو ما أدخل الثورة في هذه المرحلة، في " زواريب الصراعات الأخوية" وأضاع معها كريم بلقاسم وأوعمران، وقتا طويلا لفرض الاعتراف بسلطة الإدارة الناشئة عن مؤتمر الصومام.[2]

لكن" فرض الاعتراف بسلطة الإدارة الناشئة" لم يكن ليمر دون تنازلات رأتها القواعد أنها مهينة، ومنحت لبورقيبة فرصة التدخل في شؤون الثورة. فبورقيبة الذي لطالما اشتكى من فوضى الثورة على تراب بلاده، ومن وجود" دولة داخل دولة"[3] ولطالما طالب قيادة ثورة بتحديد الطرف الذي يجب التعامل معه، قد وجد ضالته في مبادرة أوعمران في ربيع 1957 القاضية بالتعاون بين الطرفين لتنقية الأجواء من العناصر "المشاغبة" التي تسبب لهما الفوضى، من خصوم أوعمران (مهساس وعبد الحي) ومن اليوسفيين المناوئين لبورقيبة على حد سواء.

وأهم ما تضمنه الاتفاق، البندين اللذين أضرا كثيرا بالثورة في تونس، وهما:

– تتعهد الحكومة التونسية بالتعامل مع أوعمران كممثل للجنة قيادة الثورة الجزائرية في تونس، ووقف كل أشكال التعاون مع أحمد مهساس

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص.180. ومن المفارقات أن بن طوبال نفسه عندما كان في الداخل، وجه هو الآخر إتهاماته لبعثة الثورة في تونس، عبر رسالة موجهة بتاريخ 18 نوفمبر 1956 للأخوين عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي (المعينين من قبل مؤتمري الصومام بحل مشكلة النزاعات بين الأوراسيين والنمامشة ومشكلة الإمدادات في تونس) ويطالبهما بإيجاد حلولا سريعة لمشكلة السلاح والذخيرة.

Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.Cit.P.83

[2] خالد نزار، جزائر 1954– 1962.المصدر السابق، ص.108.

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.179.



- منح السلطات التونسية إمكانية التدخل في شؤون الثورة الجزائرية، متى رأت ضرورة لذلك.[1]

هذا الاتفاق وإن مكن أوعمران من بسط سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، بعد فرار مهساس(إلى إيطاليا) في مارس1957 والقضاء على كل أنصاره في تونس والحدود الشرقية، إلا أنه أتاح وبشكل رسمي للسلطات التونسية، أن تضع يدها على كل هياكل وأجهزة الثورة الجزائرية، في تونس.[2]

وفي الجارة ليبيا، لم تكن الأوضاع في صالح لجنة التنسيق، فقد ظل ممثل الثورة فيها، محمد الهادي عرعار على هوى بن بلة وممثله أحمد مهساس، ولم تستو الأمور إلا بعد انتقال عمار بن عودة إلى ليبيا، فلم يجد عرعار بد من إتباع مسؤوله السابق بناحية القالة، والعودة إلى صف لجنة التنسيق والتنفيذ.[3] أما في المغرب فكان الوضع كما في تونس، وكان الحبل يضيق على رقبة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد أن اتهمت مراكش، لجنة التنسيق بنقل الأسلحة وملاحقة مناوئيها على التراب المغربي، دون علم السلطات المغربية. قررت بعدها السلطات المغربية، غلق منفذ " فجيج" وتركيز قوات مغربية فيه مانعة وحدات جيش التحرير بالولايات: الرابعة، الخامسة والسادسة، من الاتصال بقاعدتها الخلفية بالمغرب.[4]

غير أن الأمر الأخطر بعد انتهاء المواجهة مع خصوم الصومام، هو الصراع الخفي الذي انفجر بين "باءات" لجنة التنسيق والتنفيذ (وإن بدا أن بوصوف وبن طوبال في خندق واحد في مواجهة كريم الذي كان يضع يده على الجيش ويدعمه أوعمران ومحمود الشريف). فقد أصبحت لجنة التنسيق في مواجهة نفسها، وأصبح كل طرف مهتما بالرد على مبادرة الآخر، وكيف يستطيع تحييدها.[5] كان كريم بلقاسم باعتباره مسؤولا

---

[1] محمد زروال، اللامامشة.المرجع السابق، ص.402

[2] Yves Courrière, La guerre d'Algérie, L'heure des colonels, Rahma Editions, Alger, 1992, p.13

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.335

[44] محمد حربي، المرجع السابق، ص.178

[5] محمد حربي، المرجع نفسه، ص.172



على جيش التحرير، الأقدر على أخذ المبادرة في طرح المشاريع بحجة تنظيم وحدات الجيش وتفعيلها، وكان الأكثر استقطابا وحشدا للولاءات (الجهوية) والاستقواء "بالأنصار" سواء منهم الموجودون في الحدود، أو الذين تم جلبهم وتوزيعهم داخل أجهزة جبهة التحرير وجيش التحرير، خاصة صديقه أوعمران– قبل أن ينقلب عليه– وفي المقابل كان لبن طوبال وبوصوف[1]، القدرة على تكسير مبادرات غريمهما كريم بلقاسم، والحيلولة دون انفراده بسلطة القرار ليس على مستوى لجنة التنسيق فحسب، بل على مستوى الثورة ككل. والأمثلة على ذلك كثيرة. فبعد أن تمكن حليفه أوعمران من بسط يده على قاعدة الثورة، سارع كريم بلقاسم إلى دعوة الطيب الثعالبي،[2] مسؤول فدرالية جبهة التحرير

[1] يقول جاك ديشمان، أن بوصوف في أحد الأيام أخذه جانبا وقال له بعاطفة أحس(ديشمان) أنها صادقة: كيف وصفتموني بقيصر المتمردين رغم المخاطر التي لاقيتها ولزلت ألاقيها".

Jacques Duchemin, Histoire du F.L.N, Editions Mimouni, Alger, 2006, p.281

[2] الطيب الثعالبي (المدعو سي علال) ولد في العام 1923 بقرية " الخرفان" في أولاد حبابة التابعة أنذاك لمقاطعة عزابة (ولاية سكيكدة)، تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن في المدرسة الأهلية، وأصبح معلما في مدارس جمعية العلماء بشلغوم العيد وهناك تعرف في إطار النضال الوطني، على عبان رمضان الذي كان موظفا بالبلدية. قاد الثعالبي مظاهرات الـ 08 مايو/ ماي 1945 بشلغوم العيد وألقي عليه القبض وسجن بقسنطينة ثم حول إلى معتقل بوراق جنوب عين الصفراء. بعد اندلاع الثورة، كلف الثعالبي بالتصدي للمصاليين في مغنية وتلمسان، ثم عين منسقا لدى محمد بوضياف انطلاقا من شمال المغرب، مكلفا بالدعم اللوجستي والدعاية والربط بين العاصمة (عبان وبيطاط) ومع بن مهيدي وبوصوف بالغرب الوهراني. استمر في عمله بالمغرب إلى نهاية 1955، إقترح عليه بعدها بن مهيدي بطلب من محمد خيضر، تدعيم فريق برنامج "صوت العرب" بالقاهرة. كما عرض عليه تمثيل الجبهة في إحدى دول أمريكا اللاتينية – لكونه كان يجيد اللغة الاسبانية– إلا أنه فضل مواصلة مهام التنسيق في المغرب، مع عبان في العاصمة، عين بعدها الثعالبي في بداية 1956 مسؤولا على فدرالية جبهة التحرير الوطني في المغرب التي تقرر إنشاؤها بناء على إجتماع عقده بمدريد كل من بوضياف، بن بلة، الأمين الدباغين، والدمرجي. قام الثعالبي في المغرب بتنظيم جبهة التحرير وتركيز هياكلها ليتحول في سنة 1957 بطلب من كريم بلقاسم إلى تونس للقيام بنفس المهمة (خلفه معاشو عبد القادر على رأس الفدرالية بالمغرب) وبقي الثعالبي في مهمته هذه في تونس إلى غاية توقيف القتال فس مارس 1962. وفي دوامة أزمة صائفة 1962، انحاز الثعالبي إلى صف الحكومة المؤقتة في صراعها مع هيئة الأركان، مما كلفه السجن والتعذيب. وبعد وصول بومدين للحكم سنة 1965 تم إطلاق سراحه. اشتغل بعدها بالتعليم إلى غاية تقاعده. وبعد اغتيال محمد بوضياف في صائفة 1992، عين عضوا في لجنة تقصي الحقائق. مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق. وكذلك محمد بوتبان:" الطيب الثعالبي سيرة بطل جزائري مظلوم، " www.akhbarelyoum.dz بتاريخ 2016/06/25



الوطني بالمغرب الأقصى، إلى تونس لإعادة تنظيم جبهة التحرير في تونس، مستغلا في ذلك سوء علاقة الثعالبي ببوصوف[1] اعتقادا منه أنه كسب حليفا[2] خصما لبوصوف على الأقل. كما قام كريم بلقاسم باستقدام الرائد إيدير(الذي كان مكلفا بتنشيط الجبهة الجنوبية مع ليبيا) من منظور" تشجيع الاختصاصيين" وتعيينه مديرا لديوانه، مكلفا بالإشراف على إعادة تنظيم الجيش.[3]

كانت خطة الرائد إيدير التي سماها" الاضطلاع بالمسؤولية"، بداية لحركة تمرد وعصيان جماعية، بدأت بالوحدات القادمة من النمامشة لتمتد تدريجيا إلى وحدات الولاية الثانية، لتعم الفوضى بعدها جميع الوحدات، ولم يعد بالامكان رؤية وحدة من وحدات جيش التحرير لا تحدث فيها حالات الفرار (من 5 إلى 6 حالات يوميا)، وتزايدت حالات إدعاء المرض بين الجنود، هروبا من العمل العسكري بل ووصل عدم الانضباط، إلى الحد الذي أصبح فيه الجنود يوقفون ضباطهم (الفارين من الجيش الفرنسي الذين عينوا كمدربين وقادة فصائل) ويرسلونهم إلى مراكز قياداتهم في لباس قليل الحشمة. وتحت ضغط بن طوبال وبوصوف، اضطر كريم إلى التخلي عن الرائد إيدير.[4] هكذا كانت الأوضاع العامة على الأرض، بين الجنود داخل قيادة العمليات العسكرية التي أنشأتها لجنة التنسيق في ربيع 1958.

---

[1] مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر نفسه

[2] وقد أشار إلى هذا محمد حربي(المرجع السابق، ص.182) بالقول:" وكان أخضع لسلطته علال الثعالبي، مسؤول المنظمة السياسية، قبل أن يصفيه إداريا" ويشير الثعالبي بنفسه إلى أنه رغم سوء علاقته ببوصوف إلا أن هذا الأخير أثنى على قدرته في تنظيم قاعدة الجبهة بالمغرب، في تقرير أرسله إلى كريم بلقاسم الذي كان قد استفسره في جدوى استقدام الثعالبي إلى تونس لإعادة تنظيم جبهة التحرير هناك. لكن يبدو أن وفاء الرجل(الثعالبي) لأفكاره واعتزاز بسبقه وماضيه النضالي وعمله إلى جانب بوضياف وبن مهيدي وعبان، عوامل جعلت منه صعب الإنقياد ولم تبهره الهالة التي أحاط بها كريم بلقاسم نفسه. ويبدو أيضا أن حنكته وحدسه النضاليين جعلاه يستشعر الطرف الأكثر قوة في لعبة الصراع لذلك مال إلى صف هواري بومدين عندما مكنه من خمس فيالق (الفيلق به حوالي 300 جندي) من الجنود الجدد. وعندما اشتد الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، نهره مسؤوله المباشر بن طوبال وطلب منه التوقف عن تجنيد المتطوعين= =لصالح بومدين، وقال له بأن "هذا ليس عملك بل عمل الحكومة المؤقتة، وفي المستقبل إذا طلبوا منك عليك بتوجيهم إلىها". مقابلة خاصة مع الطيب الثعالبي، المصدر السابق

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.192

[4] محمد حربي، المرجع نفسه، ص.192- 195



لكن إذا لم يكن " تمرد المقاتلين" يحمل أية أهداف سياسية[1]، فإن قياداتهم "المتنافرة" داخل الكوم، كانت تحركها النوايا السياسية[2]، وإن كانت تحت مبررات كثيرة تلونت بألوان التهم التي كالها أصحابها للجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة من طرف محمد عموري الذي لم يكن يخفي تذمره الشديد من الأوضاع التي آلت إليها الثورة بسبب تصرفات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، متهما إياهم بالوصوليين الذين يطمعون في الزعامة على حساب الثورة. وكان كريم بلقاسم أكثر الأعضاء عرضة للقذف والتجريح[3]، واصفا إياه (رفقة حليفه أوعمران) بالمحاباة والاختلاس.[4]

اتهامات عموري هذه، لم تكن في حقيقة الأمر سوى مخرجات لتذمر قديم، يعود إلى نشأة "الكوم" في فبراير/ فيفري 1958 الذي عين فيه ممثلا للأوراس- النمامشة، في الوقت الذي كان يطمح هو إلى تعيينه عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ. هذه المطامح التي كان عموري يرى فيها، حقا مشروعا له لتمثيل الأوراس- الذي لا ينكر أحد حجم ثقله ودوره في الثورة- في أعلى سلطة للثورة، خاصة وأن الأورلاس، ظل مغيبا عن قاطرة القيادة منذ استشهاد مصطفى بن بوالعيد. وقد تبخرت هذه المطامح، بعد استبعاده من لجنة التنسيق المنبثقة المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر1957، مما دفعه إلى التعبير عن استيائه وتذمره، وجعلته يزيد من حدة انتقاداته للجنة التنسيق[5]، ويرفع من سقف مطالبه، إلى دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع على

---

[1] محمد حربي، المرجع نفسه، ص.194

[2] أقول هذا، بالرغم من توصيف الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد للخلافات التي كانت تعصف بقيادة الثورة والتي تشكل قضية عموري عنوانها الأكبر باعتقادي، حيث يرى الشاذلي بن جديد أن: " القضية لم تكن في الحقيقة، تنازعا على سلطة أو صراع عصبة ضد عصبة أخرى، وإنما كان الأمر متعلقا بخلافات عميقة حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة سياسيا واختيار القادة، أي مصير الثورة بصفة عامة ". بقلم الشاذلي بن جديد:" بن بلة أمر بإعدام شعباني والإسراع في تنفيذ الحكم"، جريدة الخبر (2008/12/04)، ص.2

[3] مصطفى هشماوي الذي كان موجودا في تونس بغرض العلاج، التقى بمحمد عموري وصحبه عمارة بوقلاز في في إحدى الأمسيات من شهر أكتوبر 1958، يقول دار بيننا حديث حول الحكومة المؤقتة " وكان محمد العموري يجرح في كريم ويصفه بأوصاف غير لائقة وبأسلوب مملوء بالغضب والتطلع إلى الإنتقام حين تحين الفرصة.." مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص.114

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص.217. وكذلك محمد حربي، المرجع السابق، ص.188

[5] الرئيس علي كافي، المصدر نفسه، ص.217



الحدود، وإعادة النظر في تشكيلته وإبعاد "العناصر الدخيلة".[1] وقد قاسمه في هذه الخيبة، العقيد عمارة بوقلاز الذي كان يطمح هو الآخر، إلى تمثيل القاعدة الشرقية في لجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

كان من الطبيعي والحال هذه، أن يزيد "الكوم" الذي تلى خيبات عموري ورفيقه بوقلاز، في حالة التذمر، وأن يتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات، خاصة مع حملة التصفيات التي طالت الكثير من القيادات الكبيرة في الأوراس- النمامشة[3]، والتي فهم منها عموري، أنها إضعاف له وللأوراس. كما فهم بوقلاز هو الآخر من الكوم، على أنه حل غير معلن للقاعدة الشرقية. وهي ذات المخاوف التي عبر عنها مسؤولها بالنيابة، الرائد محمد عواشرية في رسالته إلى بوقلاز.[4]

كانت هذه الخلفيات، تغذي نزاعات قيادات الكوم التي كانت على قدر من التنافر،[5] وظهرت معها، معارضة وحدات المجاهدين المرابطة على الحدود لأية سلطة ممركزة، ولا تقبل بأية سلطة غير سلطة القائد الذي يمثلها في الكوم، فغاب معها تنسيق النشاط العسكري، ومساعدة ولايات الداخل على التكيف مع معطيات الحرب الجديدة[6]، بعد دخول السدود المكهربة، الخدمة الفعلية. وقد بلغ التمرد إلى الحد الذي رفض فيه بوقلاز وإطارات القاعدة الشرقية، الهجوم "الشامل" الذي دعت إليه قيادة الكوم، ولم يتم هذا الهجوم إلا بعد تدخل كريم بلقاسم، وانتهى في الأخير، بخسائر كبيرة في صفوف المجاهدين.[7]

---

[1] مقابلة خاصة مع المجاهد صالح قوجيل، المصدر السابق

[2] Mustapha Ben Amar, C"etaient eux les Héros, Editions Houma, Alger, 2002, p.277

[3] محمد حربي، المرجع نفسه، ص.188

[4] عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص.92

[5] يشير علي كافي في مذكراته،(المصدر السابق، ص.231) إلى هذا بقوله أن لجنة العمليات".. بنيت على متناقضات.." ويقول أنه رفع للحكومة المؤقتة رسالة تحفظ على قيادات الكوم في 19 أكتوبر1958، وهذا تاريخ بعيد عن الكوم الذي أنشئ في فبراير/ فيفري 1958. وأعتقد أن كافي، أخلط بين الكوم وبين هيئة أركان الحرب الشرق التي أنشئت في هذا التاريخ (الذي ذكره) بعد حل الكوم، وعين على رأسها من جديد، محمدي السعيد

[6] محمد حربي، المرجع السابق، ص.181

[7] الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار هومة، الجزائر، ص.2001، ص.193

وفي أول جولة تفتيش للرائد علي منجلي المعين لتوه كمسؤول للحدود، وقف فيها على حجم الفوضى وعدم الانضباط، فرفع على الفور، تقريرا في الأمر إلى لجنة التنسيق والتنفيذ. وبعد أقل من أسبوعين من انشائها في القاهرة[1]، قررت هذه الأخيرة خلال اجتماعها الأول في نهاية (30) سبتمبر (1958)، حل قيادة العمليات العسكرية.[2]

ب- محاولة محمد عموري الإطاحة بالحكومة المؤقتة:

سوف لن أركز في هذا العنوان على حقيقة الواقعة من عدمها، فهذه كنت قد أسهبت في الحديث عنها، في موضوع مذكرة الماجستير الذي ذكرته في سياق بحثي هذا والموسوم: العقيد محمد عموري (1929- 1959) مسار ومصير ر)، التي تناولت فيها، ترجمة شبه وافية لشخص محمد عموري، وركزت على ما عرف بمحاولته الإطاحة بالحكومة المؤقتة، والظروف التي أحاطت بها، وتناولت القضية بكثير من التحليل والمناقشة لمختلف الروايات التي توفرت إلى حد الآن، حول هذه القضية. قلت، لن أركز على هذا وسآخذ بالتهم الموجهة إليه، لأن التفاصيل لن تغير برأيي في النتائج التي آلت إليها هذه القضية، والتي ستكون لها الكثير من التداعيات السلبية على الثورة في تونس والمناطق الشرقية داخل الجزائر، وهو ما أريد الوقوف عليه في هذا المحور.

وبالعودة إلى الموضوع، كانت قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، إذ لم يستسغ محمد عموري، قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ بتنزيل رتبته وإبعاده من صفوف جيش التحرير الوطني. وبرأيه أن لجنة التنسيق والتنفيذ التي انسحب أعضاؤها من مداولات الاجتماع المصيري الذي عقد في ديسمبر[3] 1957(بدعوى انشغالهم بأمور "أهم" في القاهرة) تاركين قادة ولايات الداخل، يتخبطون وسط الأوضاع

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص.405

[2] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.119

[3] وفيه قطع أعضاء الـــ CCE جلسات العمل، وهموا راجعين إلى القاهرة، قائلين لقادة الولايات:" لدينا مهام تنتظرنا هناك.. في القاهرة. لكم أن تتناقشوا وتتخذوا القرارات التي ترونها مناسبة وأصواتنا معكم نحن موافقون على أية خطة تقررونها" وكانت النتيجة، أن اتفق قادة الولايات على تشكيل قيادة جماعية، تكون من الولايات والقاعدة الشرقية، وقدم الإقتراح إلى الـــ CCE في القاهرة، لكن المشروع انتهى إلى حيث بدأ، وبقيت المشاكل كما هي. علي كافي، المصدر السابق، ص.216



الخطيرة التي آلت إليها الثورة في هذه الفترة الحرجة، هي لجنة فاقدة للشرعية، وليست في مستوى قيادة الثورة، ولا يحق لها إصدار قرارات من هذا النوع.[1]

ولا شك أن معايشة محمد عموري ورفيقه عمارة بوقلاز، للحظة الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة من القاهرة، وإقدام هذه الأخيرة في أول اجتماع لها في الـــ 30 سبتمبر 1958، على إعادة بعث الكوم بتسمية جديدة " قيادة أركان الشرق"[2]، وتعيين محمدي السعيد مرة أخرى على رأسها، والذي عين له كأعضاء: محمد الطاهر عواشرية ممثلا للقاعدة الشرقية، وعلي منجلي(مسؤول الحدود الشرقية) ممثلا للولاية الثانية. وقد كلف التنظيم الجديد "نظريا"، بتخريب السد المكهرب وإدخال القوات المرابطة على الحدود، إلى الداخل في أجل أقصاه 25 يوما.[3] ولا شك أن هذه الأحداث والتطورات، هي من أججت روح الغضب لدى عموري ورفيق. ويذكر مصطفى هشماوي، أنه التقى بعموري وبوقلاز في القاهرة عقب انتهاء حفل الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة، و" كان الغضب باديا على وجهيهما، وكان الشهيد العموري أكثر انفعالا من زميله، ويظهر أنه كان يفكر في عمل ما لتصحيح الوضع الذي كان يراه قد انحرف، إلا أنني لم أدرك منه أنه كان يفكر في مواجهة مسلحة لأنه كان يردد دائما، يجب أن يجتمع مجلس الثورة ليأخذ زمام الأمور بيدة ".[4] ويتحدث المرحوم عمارة بوقلاز من جهته عن هذه الظروف بالقول، أن محمد عموري كان يرغب في العودة إلى الحدود واستلام قيادة الجيش، لإكراه الباءات في الحكومة المؤقتة على إصلاح " ما كنا نعتبره جميعا استبدادا بالرأي.. في حين أنني كنت أريد أن نحتج بصفة نظامية وسياسية..".[5]

---

[1] علي كافي، المصدر نفسه، ص.213، 216

[2] كما قررت الحكومة المؤقتة في هذا الاجتماع، إنشاء قيادة أركان الغرب– على غرار قيادة أركان الشرق– وقيادتين للحدود، ومديريتين للتدريب على مستوى الحدود الشرقية والغربية. أنظر الملحق رقم 06:
(Document) Décret en Conseil des Ministres N° 0001 (le Caire, 30 Septembre 1958)

[3] مصطفى هشماوي " تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية"، في: مجلة أول نوفمبر، عدد 165، المصدر السابق، ص.30

[4] مصطفى هشماوي، تأسيس الحكومة المؤقتة. المصدر نفسه، ص.24

[5] عمارة بوقلاز(شهادة)، المصدر السابق، ص.22



كانت عقوبة محمد عموري وعمارة بوقلاز، تعني إخراجهما من الثورة، فتنزيلهما إلى رتبة نقيب، تعني إسقاطهما من عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]، وإبعادهما إلى السعودية والعراق على التوالي، هو عبث بمؤسسات الثورة وانحراف خطير[2] حسب رأيهما. كانت هذه الأسباب، كافية لرفض العقوبات المسلطة عليهما، ورأيا أن لجنة التنسيق والتنفيذ – التي تحولت إلى الحكومة المؤقتة– لم تكن منصفة في معاقبتها لأعضاء الكوم، وكالت بمكيلين لأعضائه الذين يفترض أنهم جميعا مسؤولون عن فشل لجنة العمليات العسكرية. ومن ثمة، فقد رأى عموري ورفيقه، أن تحميلهما الوزر الأكبر في فشل الكوم، هو في حقيقة الأمر، مؤامرة حيكت ضدهما، رأى فيها بوقلاز، أنها تصفية حسابات قديمة معهما: حسابات لمحمود الشريف مع عموري ونواورة، وحسابات أخرى لعبد الله (لخضر) بن طوبال معه هو، أي مع بوقلاز.[3]

قد لا أكون مبالغا في القول، أن رؤية محمد عموري للعقوبة المسلطة عليه، كانت تتجاوز بكثير النظرة السطحية لبوقلاز، بالنظر إلى اختلاف الرجلين تكوينا ونضالا، والمؤكد أيضا، أن ما جمع عموري ببوقلاز ليس أكثر من مصلحة. فبوقلاز لا يختلف عن الرائد إيدير والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، الذين ظل محمد عموري يرفض وصولهم – كما كان يرفض وصول المركزيين والبيانيين والشيوعيين وحتى العلماء– إلى هيئات الثورة. والواضح أن عموري، يكون قد رأى في العقوبة المسلطة عليه، تصفية لخط سياسي رأى فيه خصومه، أنه وإن كان وطنيا إلا أنه على صلة بالتوجه الناصري مثله مثل باقي قيادات الأوراس– النمامشة التي تمت تصفيتها، كلزهر شريط، وعباس لغرور، وطالب العربي، وعبد الكريم هالي، وعبد الحي.. والقائمة طويلة.

استسلم عمارة بوقلاز سريعا للأمر الواقع، بعد أن أدرك تصميم الحكومة المؤقتة على تطبيق العقوبات[4]، وهو ما يكون قد وقف عليه بعد فشل محاولاته في الاتصال

---

[1] مقابلة خاصة مع المجاهد صالح قوجيل، المصدر السابق

[2] مصطفى هشماوي، " تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية "، المصدر نفسه، ص.24

[3] عمارة بوقلاز (شهادة)، المصدر نفسه، ص.22

[4] ويؤكد عمار بن عودة (أحد المعاقبين في موضوع الكوم) أنه هو من أنقذ بوقلاز من قدر كان يكون محتوما عندما نصحه بل وأخذه إلى مطار القاهرة لتسفيره إلى العراق(وسيحول بوقلاز بعد فترة وجيزة إلى دمشق) ويقول:" ولو أن بوقلاز بقي في القاهرة لوقع في فخ فتحي الذيب ولإلتحق بالحدود ووقع له ما وقع للعموري" عمار بن عودة (شهادة)=

برئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، وعبد الحفيظ بوصوف مسؤول الاتصالات العامة. وبعدما لم يتفق مع محمد عموري بشأن الطريقة التي يجب التعامل بها مع العقوبات المسلطة عليهما، غادر بعدها بوقلاز إلى العراق.[1] وحسب رواية الحكومة المؤقتة كما وردت على لسان لخضر بن طوبال- وغيرها من الروايات الأخرى- فإن محمد عموري، ظل في مصر ورفض الذهاب إلى السعودية، وشرع بالتعاون مع مصطفى الأكحل[2]، في حملة ضد الحكومة المؤقتة، وسط الطلبة الجزائريين، متهما بعض أعضائها خاصة الرئيس فرحات عباس، بالأقل ولاء وصدقا للثورة، وبأن هذه الحكومة، قد اصطبغت بالشيوعية وتعادي العروبة و"الناصرية". كانت تحركات عموري والأكحل حسب رواية بن طوبال، تجري بتحفيز من عبد الكريم الريفي (الخطابي) وبشكل خاص، من المكلف بملف العلاقات مع الجزائر في جهاز المخابرات المصرية، فتحي الذيب الذي اجتمع مرات عدة بعموري والأكحل. ويذهب بن طوبال، إلى أن عموري والأكحل قد تم استقبالهما بالفعل، من طرف الرئيس جمال عبد الناصر.[3]

=جريدة الشروق (2008/12/14)، المصدر السابق، ص.9. كلام بن عودة، يكشف الكثير من الحقائق التي لم يستطع بوقلاز إخفائها حينما أشار إلى أنه :"كان في نيتي أن أطلب من السلطات المصرية عدم التدخل في القضية، لأن المشاكل التي كانت موجودة، بين الجزائريين وحدهم، وكانت لدي الأدلة والبراهين، على أن مسؤولينا لم يكونوا يقومون بواجبهم وأن المصريين كانوا يشتكون من تصرفاتهم السئة، وكان في نيتي التهديد بعقد ندوة صحفية والتصريح فيها، بأن بعض أسماء الحكومة المؤقتة، لا يمثلون الثورة، وتصرفاتهم لا تخدم قضاياها وأهدافها". الجزء الأخير من كلام بوقلاز يتقاطع مع المواقف المصرية إن لم تكن هي نفسها، وهي نفس الاتهامات التي كانت تكيلها للحكومة المؤقتة الجزائرية، وهو ما يفيد أن مسألة تدخل السلطات المصرية في محاولة الإطاحة بالحكومة المؤقتة، مسألة يصعب نفيها. ينظر، عمارة بوقلاز(شهادة). المصدرالسابق، ص.9

[1] عمارة بوقلاز، المصدر نفسه، ص.22

[2] هو علي زغداني: من الأوراس، خريج الكلية الحربية بالقاهرة، التحق بالثورة من الولاية الرابعة وأصبح عنصرا بارزا في كوموندو علي خوجة، واشتهر باسم مصطفى لكحل. اختلف مع قائد المنطقة الرابعة سليمان دهيليس فضمه أوعمران إليه في تونس، وأرسل رفقة الرائد إيدير لفتح جبهة في الجنوب الليبي. سوف ينقلب مصطفى لكحل على CCE بعد عام من ذلك ونجده في القاهرة (التي عرف فيها باسم جمعي سعدية) مطاردا من قبل مصالح بوصوف، لكن عبد الكريم الخطابي، وفر له الحماية. وعندما تقابل مع محمد عموري، تقاسما ذات الأفكار، وانتهى بهما الأمر إلى الإعدام في ربيع 1959

Gilbert Meynier, op.cit.p.419, et aussi Yves Courrière, op.Cit.P.353-354

[3] نقلا عن حميد عبد القادر " العقيد محمدي السعيد لم يكن صاحب نزعة جهوية". المرجع السابق، ص.25



نفس أجواء التذمر والاستياء، كانت تعيشها القواعد على الحدود الشرقية، وكانت الأحداث تتسارع بشكل مخيف. فقد دخلت قيادتا الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، على خط الخلافات مع الحكومة المؤقتة، ورأتا بدورهما، أن الانتقائية في تشديد العقوبات على قائدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية دون القائدين الآخرين (محمدي السعيد وبن عودة) إنما القصد منها، الانتقام من المنطقتين.[1] ويروي المجاهد مصطفى هشماوي[2]، أنه عندما كان في طريقه عائدا من مصر إلى تونس، إلتقى بالعقيد أحمد نواورة الذي وجده على حالة من الغضب الشديد على غير العادة، وكان نواورة يردد:" لا بد من فعل شيئ ما لأن الثورة ستضيع".[3]

الواضح أن المجموعة الغاضبة، قد فقدت بالفعل كل أمل في أية تسوية سياسية مع الحكومة المؤقتة، فاستسلم بوقلاز سريعا للأمر الواقع. وهي الرسالة التي فهمها قادة الأوراس- النمامشة، على أنه لا أمل في أية تسوية سياسية[4] للخلاف الدائر مع الحكومة المؤقتة، وأنه لا جدوى من الاستمرار في المساعي "السلمية"، لذلك قرر قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على ما يبدو، أخذ الأمور بأيديهم في نهاية المطاف، فتسارعت الأمور بالحدود الشرقية على نحو خطير. إذ منع النقيب عبد الرحمن بن سالم[5]، قائد الفيلق

---

[1] الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد(شهادة)، جريدة الخبر (04 ديسمبر 2008)، المصدر السابق، ص.3

[2] يلاحظ أنني أستعين في كل مرة بشهادة المجاهد مصطفى هشماوي، وهذا نظرا لكونه كان شاهد عيان على جزء هام من الظروف التي أحاطت بما يعرف بمؤامرة عموري، والأهم أنه يمثل طرفا محايدا في القضية.

[3] مصطفى هشماوي، "تأسيس الحكومة المؤقتة". المصدر السابق، ص.24

[4] كان قائد الولاية الأولى العقيد أحمد نواورة، قد وجه بعد تسليط العقوبات القاسية على عموري ورفيقه بوقلاز، رسالتي احتجاج إلى رئيس الحكومة المؤقتة التي أنشئت للتو، فرحات عباس لكن يبدو أنه لم يتلق أية رد. محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص.466

[5] الذي كان حينها، مسؤولا عن الفيلق الثاني بالناحية الثانية(سوق أهراس) الذي وصل تعداد أفراده في سنة 1958، إلى 800 مجاهد. وكان بن سالم، قد إلتحق بالثورة بعد عملية الفرار من ثكنة " البطيحة" في 08 الــ مارس 1956، رفقة 156 من الجنود الجزائريين، وتم الاستلاء فيها على أكثر من 400 قطعة سلاح من مختلف الأنواع وكمية هامة من الذخيرة، ودمر المركز عن آخره، ليعين في سنة 1960، مسؤولا للمنطقة الشمالية للعمليات على الحدود التونسية، وأشرف على عمليات إدخال الأسلحة والذخيرة إلى الولايات: الثانية والثالثة والرابعة. بعد الاستقلال، عين عضوا في هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي، وبعدها بسنة، عين عضوا في مجلس الثورة. وافته المنية يوم الــ 09 أكتوبر 1980. ب. عميور" عبد الرحمان بن سالم، " ثوري وقائد حرب"، في: مجلة الجيش، عدد 556 (نوفمبر 2009)، ص.20- 21

الثاني بالمنطقة الثانية (سوق أهراس) العقيد سي ناصر قائد أركان الشرق، من تركيز قيادته الجديدة في القاعدة الشرقية، وأجبره على العودة إلى مقر قيادته القديم في غار الدماو التونسية.[1] كما اجتمع قائد الولاية الأولى، أحمد نواورة بإطارات ولايته في الــ 13 أكتوبر 1958 بمقر قيادته في تاجروين (على التراب التونسي)، وكشف لهم أنه لا ينوي تنفيذ قرارات " اللجنة الدائمة للثورة "[2] لصعوبة تنفيذها. كما أطلع إطارات الولاية، على أنه أرسل لقائد الولاية السابق محمد عموري، مبلغ ثلاثة آلاف فرنك لمساعدته على العودة من مصر.[3]

وفي الــ 21 من نفس الشهر، اجتمع قائد القاعدة الشرقية بالنيابة الرائد محمد الطاهر عواشرية بإطاراته، وأطلعهم على فحوى تفويضه (؟) لعقد اتفاق مع الولاية الأولى لضبط المطالب التي ترفع للحكومة المؤقتة. وقد خلص الاجتماع، إلى مطالب جريئة كانت مؤشر واضح على احتدام الصراع بين قيادتي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وباءات الحكومة المؤقتة. وقد جاءت المطالب على النحو التالي:[4]

1- ضرورة احتفاظ الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بمراكزهما الحدودية
2- تحديد المسؤولية بشأن خط موريس الذي أصبح تهديدا حقيقيا لقوافل الإمداد
3- توحيد قوافل الإمداد، ووضعها تحت إدارة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية
4- معرفة أسباب إنشاء لجنة العمليات العسكرية وأسباب حلها، وعودة محمدي السعيد دون الأعضاء الثلاثة الباقين
5- عودة أعضاء الكوم الثلاثة المبعدين ومحاكمتهم إن لزم الأمر، من قبل جيش التحرير

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص.189.

[22] وتشكلت من الرباعي: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف وأوعمران، داخل الحكومة المؤقتة بعد حل لجنة التنسيق والتنفيذ. وهي اللجنة التي أعادت بعث قيادة أركان الشرق برئاسة سي ناصر ثانية، وأوكلت لها مهمة تدمير السد المكهرب وإدخال القوات المرابطة على الحدود، إلى الداخل في أجل أقصاه 25 يوما كما رأينا
Yves Courriere, op.Cit.P.353- 354

[3] محمد عباس" ذكرى.. مؤامرة العموري.. قرارات مفاجئة ومطالب محرجة"، جريدة الخبر اليومي(13 مارس 2008)، ص.21.

[4] محمد عباس، "ذكرى.. مؤامرة العموري". المرجع السابق، ص.21.



6- كشف وتوضيح أسباب اغتيال عبان رمضان
7- معرفة أسباب التمييز بين أفراد جيش التحرير
8- ضرورة عقد اجتماع مع الحكومة المؤقتة بحضور وزير القوات المسلحة

شكلت إذن هذه المطالب، سابقة خطيرة وتحديا واضحا للجنة الدائمة للثورة التي ربما تكشفت لها، أن سطوتها وهيبتها أصبحتا على المحك، مما جعل الباءات يلجأون لاحقا، إلى كل تلك القسوة مع "المتمردين" وإن لم يكن هذا الأسلوب، بالشيء الجديد على الباءات منذ البداية.

ج- إجتمـــاع الكـــاف والقبـــض علـــى عمـــوري وجماعتـــه:

قبل سفره الذي كان على الأرجح في منتصف إلى أواخر شهر أكتوبر، تلقى محمد عموري كما يفيد بذلك عبد الرحمن مهري (شقيق عبد الحميد مهري)، رسالة من الرائد عبد الله بلهوشات (عضو قيادة الولاية الأولى) وردت بالخطأ على عنوان الشيخ عمر دردور(من جمعية العلماء)، تخبره بأن "الجماعة" جاهزة لاستقباله على الحدود التونسية. ونظرا لخطورة الأمر، فقد تكتم أصحابها على الرسالة، ولم يسلموها لا إلى عموري ولا إلى الحكومة المؤقتة.[1] لكن برغم ذلك، كان المعنيون بلقاء الكاف في الموعد. ففي الـــ 11 نوفمبر 1958، كان محمد عموري على موعد في ضواحي مدينة الكاف التونسية، مع أكثر من أربعين(40) إطارا من أنصاره من قيادات الولاية الأولى: العقيد أحمد نواورة، الرائد عبد الله بلهوشات، النقباء: محمد ملوح (الكاتب الخاص لعموري)، صالح قوجيل (مسؤول بالمصلحة المركزية للإمداد بقاعدة تونس)، صالح بن ديدي(السوفي)، ومن القاعدة الشرقية، الرواد: محمد الطاهر عواشرية (قائد القاعدة الشرقية بالنيابة)، أحمد دراية (درايعية)، شويشي العيساني، والنقيب محمد الشريف مساعدية. بالإضافة إلى عدد

[1] محمد عباس، "ذكرى.. مؤامرة العموري". المرجع السابق، ص.21



كبير من إطارات وجنود الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.[1] كانت هذه التحركات، تجري تحت أعين مصالح بوصوف التي كانت تراقب خطوات عموري وجماعته.[2]

وفي حوالي الساعة الثالثة فجرا من يوم الـــ 14 من الشهر(نوفمبر)، داهمت وحدات من الحرس الوطني التونسي مدعومة بمجموعة من أفراد جيش التحرير الوطني، المجتمعين في مقر جيش التحرير الوطني بضواحي مدينة الكاف، وألقت القبض علي جل المجتمعين.[3] كما شنت السلطات التونسية والجزائرية خلال اليومين الموالين، حملة اعتقالات مست خمسة وعشرين شخصا من خارج دائرة الاجتماع[4]، كان منهم ضابطان كبيران لا علاقة لهما بالاجتماع هما الرائدان، علي منجلي وميرة (عبد الرحمن).[5] وقد خضع الموقوفين للاستجواب من قبل السلطات التونسية لمدة أسبوع، بعدها سلموا لسلطات

[1] مقابلة خاصة مع المجاهد صالح قوجيل، المصدر السابق. وكذلك الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.195. وحول تفاصيل رحلة محمد عموري إلى تونس مرورا بليبيا، ينظر سليم سايح،، المرجع السابق، ص.126– 132

[2] يذهب جاك ديشمان (Jacques Duchemin, op. Cit.P.284) إلى ترجيح أن يكون تحرك عموري قد تم بمباركة ودعم من مسؤول الوفد الخارجي في القاهرة الدكتور الأمين الدباغين، الذي فقد زخمه السياسي منذ فترة، لذلك يقول المؤلف، قرر عموري تسريع الأمور. والأكثر من ذلك أن المؤلف يردد بشكل كامل، اتهامات الحكومة المؤقتة بشأن الاتصالات التي كانت بين جماعة عموري وانصار صالح بن يوسف، وهي المزاعم التي ساقها الباءات للرئيس الحبيب بورقيبة لدفعه إلى المشاركة في إفشال " التمرد " وثبت لبورقيبة بطلانها لاحقا، مما جعله بعد إلقاء القبض على جماعة الكاف، يعرض على عموري الحماية. كلام جاك ديشمان (المقرب من الباءات ومن كريم بلقاسم على الخصوص) يتطابق مع ما كان الباءات حينها يرددونه حول إمكانية تواطؤ الدكتور الدباغين مع عموري في محاولته" الانقلابية". لكن لخضر بن طوبال(وإن كان للزمن وقعه وتأثيره لا محالة على مواقف الرجال من أحداث الماضي) يرفع عن للدكتور الدباغين أية مسؤولية له في قضية التواطؤ مع عموري عندما عبر بأن المصريين، فكروا وفق طريقة مبسطة واعتبروا الدكتور دباغين الذي كان بعيدا عن الحكومة المؤقتة، قريبا من طروحاتهم وكان بعيدا عن الحكومة المؤقتة. حميد عبد القادر، "العقيد محمدي السعيد لم يكن صاحب نزعة جهوية"، الخبر(2013/02/14)، المرجع السابق، ص.25

[3] لم ينجو من الاعتقال سوى ثلاثة عناصر هم: الرائد أحمد دراية الذي احتمى بفيلق(الخامس) عبد الرحمن بن سالم، ولم يتم تسليمه لاحقا إلا بضمانات من كريم بلقاسم بعدم تعرضه لأي أذى، والفار الثاني كان هو المدعو عبد السلام مسؤول= =الأخبار بالقاعدة الشرقية، والذي لجأ إلى القاعدة الشرقية. والشخص الثالث هو صالح الوافي الذي عاد وسلم نفسه في اليوم الموالي معلنا تبرأه من اجتماع الكاف. الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.203. وكذلك مصطفى هشماوي، تأسيس الحكومة المؤقتة. المصدر السابق، ص.24

[4] Gilbert Meynier, FLN. Op.Cit.P.421

[5] محمد حربي، المرجع السابق، ص.189



الحكومة المؤقتة مقابل تعهد من هذه الأخيرة، بمحاكمة الموقوفين محاكمة عادلة، وتم إيداعهم سجن" قنبلاط" بضواحي العاصمة تونس.[1]

أدى القبض على المجتمعين في الكاف، إلى حالة من الغليان على الحدود، مما أجبر كريم بلقاسم وبن طوبال ومحمود الشريف، على التنقل إلى سجن قنبلاط (غرب العاصمة تونس، وطالبوا محمد عموري، أحمد نواورة، عبد الله بلهوشات، ومحمد الشريف مساعدية، بالتحدث إلى أنصارهم على الحدود لتهدئة الأوضاع. وقد تم تحويل الموقوفين إلى معسكر" الدندان" بضواحي العاصمة تونس، أين كانت في انتظارهم مجموعة من قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[2]: الطاهر زبيري، عبد الرحمن بن سالم، الشاذلي بن جديد، الزين نوبلي، وحضر اللقاء العقيد محمدي السعيد.[3] وفي اللقاء، ألح عموري على مستقبليه بضرورة الالتزام بالنظام والعودة إلى العمل، مؤكدا على أن المسألة تعني قيادة الثورة، وينبغي أن تبقى على هذا المستوى.[4]

استمرت عمليات التحقيق تحت التعذيب[5] مع عموري وجماعته، قرابة الثلاثة أشهر، مدة كانت كافية لبن طوبال (الذي كان يشرف على التحقيق)، لاتمام ملف يدين فيه عموري وجماعته حسب التهم التي وجهت للمتهمين خلال عمليات الاستنطاق، وهي التآمر للإطاحة بالحكومة المؤقتة بدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي

---

[1] صالح قوجيل، مقابلة خاصة، المصدر السابق

[2] صالح قوجيل، مقابلة خاصة، مصدر نفسه

[3] بقلم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد(شهادة) " بن بلة أمر بإعدام شعباني والإسراع في تنفيذ الحكم"، في: جريدة الخبر (04 ديسمبر 2008)، ص.03.

[4] صالح قوجيل، مقابلة خاصة، المصدر نفسه

[5] حسب جيلبير مينيي (Gilbert Meynier histoire interieur du FLN,op.Cit.P.421) فإن عموري وجماعته تعرضوا لشتى أنواع التعذيب من: كهرباء، الكي بواسطة السجائر، وكذا الجلد بالسياط. ويؤكد المجاهد صالح قوجيل في شهادته لي أن " العقيدين عموري ونواورة، والرائدين محمد عواشرية ومصطفى الأكحل، كان يتم استنطاقهم في مواقع خاصة بهم بعيدا عنا. أما نحن فكنا نتعرض لشتى أنواع الضرب والإهانة". ويذكر أن بن طوبال، دخل في إحدى المرات على المسجونين كالعادة، فأخذ يضرب بودوح أحمد مسؤول مركز قيادة الولاية الأولى بتاجروين بالعصا، وكان بودوح رجلا طاعنا في السن، فثار عمار بلعقون في وجه بن طوبال قائلا :" عندما أتيتنا إلى الأوراس يا سي عبد الله هاربا من بطش الإستعمار(وكان يقصد فرار بن طوبال إلى الأوراس بعد إنكشاف المنظمة الخاصة) كنا نعطيك العسل والجوز واليوم تضربنا بالعصا" فألقى بعدها بن طوبال العصا، يقول قوجيل. حول هذه الواقعة وظروف الاستنطاق والتعذيب، ينظر سليم سايح، المرجع السابق، ص. 133– 136

يكون قد أشار على "المتمردين"، بتوقيف الوزراء الرئيسيين في الحكومة المؤقتة: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، ومحمود الشريف، وتعيين حكومة جديدة[1] يترأسها الدكتور الأمين الدباغين.[2] وهي الدلائل التي حملها بن طوبال وفرحات عباس، إلى الرئيس عبد الناصر عندما قابلهما – بعد طول انتظار– لكنه تهرب من الإجابة واكتفى بعبارة" إنكم تبالغون".[3]

تولى كريم بلقاسم بصفته وزير القوات المسلحة، تقديم إذن للحكومة المؤقتة بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين. وفي الـــ 20 يناير/ جانفي 1959، تشكلت هيئة المحكمة برئاسة العقيد هواري بومدين (قائد أركان الغرب) وعين العقيد سليمان دهيلس (قائد الولاية الرابعة السابق) والرائد قايد أحمد (من الولاية الخامسة) كمستشارين لبومدين، الرائد علي منجلي (قائد الحدود الشرقية) وكيلا للثورة (المدعي العام)، وكل من علي مشيش، وعبد العزيز زرداني (من الولاية الأولى)، وفلوح محمد(من الولاية الرابعة) كمحلفين، فيما تولى الطاهر زبيري[4]، رئاسة هيئة الدفاع عن عموري، التي تشكلت من: محمد شبيلة، محمد أوشارف، عبد المالك، يوسف الصيد، وأحمد بودربة.[5]

جرت محاكمة محمد عموري في جلسات خاصة، وجهت له خلالها تهمة التأمر مع دولة أجنبية(مصر) بقصد الإطاحة بالحكومة المؤقتة. ولم يخف عموري أثناء المحاكمة استياءه من كريم بلقاسم ومحيطه، واتهمه بتغليب النزعة الجهوية وإسناد المناصب إلى إطارات الولاية الثالثة بقصد السيطرة على هياكل الثورة، وبأنه هو من يغطي على ضعف محمدي السعيد وأخطائه في إدارة الكوم. كما انتقد عموري أيضا، الترقيات السريعة

---

[1] ذكر لي المجاهد الطيب الثعالبي أثناء مقابلتي **له أن** زاغز الحفناوي (وهو أديب معروف – كما يقول الثعالبي) الذي كان في تونس أيام الثورة، ذكر له ذات يوم بعد الاستقلال أن "جماعة عموري كانت قد رشحته (عموري) لتولي منصب وزير الداخلية في الحكومة التي كانت تنوي إنشاءها بعد الإطاحة بالحكومة المؤقتة في خريف 1958.

[2] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل دولة، دار المعرفة، الجزائر، ص.179- 181

[3] لخضر بن طوبال (شهادة)، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 600 (من 25 إلى 31 أغسطس/ أوت 2010)، ص.6-7

[4] جاء في مذكرات الطاهر زبيري (المصدر السابق، ص.203) أن كريم بلقاسم أبلغه رغبة عموري في الدفاع عنه، ويقول زبيري أنه وجد حرجا كبيرا في قبول المهمة، لكن كريم طمأنه وكشف له أن الأمر عاد، وربما افهمه أنه ليس أكثر من إجراء شكلي قانوني.

[5] الطاهر زبيري، المصدر نفسه، ص.203



لمحمود الشريف، من مسؤول منطقة وقائد ولاية، إلى عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في أقل من عام واحد.[1]

استمرت المحاكمة مدة خمسة عشرة يوما، أعلن في نهايتها رئيس المحكمة العقيد هواري بومدين عن انتهاء المحاكمة، ورفع الجلسات دون أن النطق بالحكم. وفي تاريخ الـ 28 فبراير/ فيفري 1959، أصدرت المحكمة سرا، أحكاما بتجريد من الرتب وإعدام[2]، كل من العقيدين: محمد عموري وأحمد نواورة، والرائدين مصطفى الأكحل ومحمد الطاهر عواشرية. أما بقية المتهمين فكانت قد صدرت بحقهم في وقت سابق بتاريخ الـ12 من نفس الشهر، أحكاما بسنتين سجنا مع تجريد من الرتب للرواد: عبد الله بلهوشات، شويشي العيساني، أحمد دراية، والنقيب محمد الشريف مساعدية، وبسنة ويوم سجنا لكل من صالح قوجيل، ومحمد ملوح، وآخرين.[3]

على الساعة الواحدة إلى الثانية من ليلة الـ 17/16 مارس 1959، تم تنفيذ الإعدام[4] في العقيدين محمد عموري وأحمد نواورة، والرائدين محمد الطاهر عواشرية ومصطفى الأكحل، رميا بالرصاص في منطقة "الجنان" بتونس العاصمة بحضور وكيل الجمهورية التونسية ووالي الكاف، وكذا النقيب أحمد بن شريف (الذي تولى استنطاق المتهمين بحضور بن طوبال أو كريم بلقسم وأحيانا الإثنين معا).[5]

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر نفسه، ص.204.

[2] حسب علي منجلي فإن قرار الحكم بالإعدام، جاء بتعليمات من كريم بلقاسم. نقلا عن سعد بوعقبة" أكل الشوك بحنك الآخر"، في: جريدة الخبر(22 مارس 2015)، ص.28.

[3] المجاهد قوجيل، مقابلة خاصة، المصدر السابق

[4] بالرغم من مرور عقود من الزمن، ما يزال لخضر بن طوبال يصر على أن عموري وجماعته " نالوا الجزاء الذي يستحقون" هل لاقتناع الرجل بصدق حجج " المؤامرة " أم لعقيدة الرجل الذي يردد دوما أنه – الحديث كان عن قضية إعدام عبان رمضان لكن بن طوبال يتحدث بالمجمل– لم يكن بالإمكان" تجاوز الاختناقات.. إلا بقرارات صارمة وإن كانت مؤلمة.. إن صرامة الباءات الثلاثة.. هي التي أوصلت الجزائر إلى شاطئ الاستقلال أما ما دون ذلك فإن باخرة الثورة كانت ستغرق حتما في محطة من محطات الاضطرابات والخلافات". بن طوبال(شهادة)، جريدة الخبر (16أغسطس/ أوت 1996)، المصدر السابق 21. ص. وكذلك بن طوبال(شهادة)، جريدة الخبر (15ديسمبر 2002)، ص.22.

[5] صالح قوجيل، مقابلة خاصة، المصدر السابق



د- تداعيـــات إعــدام عمــوري وجماعتـــه على جيش التحريـــر الوطنـــي:

تركت قضية عموري، تداعيات(آنية) وخيمة على مسار الثورة على جميع المستويات. وقد رأت حينها الحكومة المؤقتة أنها جنبت الثورة، مآلات مجهولة كانت ستعصف بها لو نجح مخطط عموري وجماعته. غير أن تصفية قيادتي منطقتين (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية) لهما ارتكاز واتصال مباشر مع تونس مركز الثقل اللوجستي والدبلوماسي للثورة في هذه الفترة، لم يكن تصرفا ناجحا للحكومة المؤقتة، وسيكون مقدمة لكثير من الإخفاقات في المنظور القريب.[1] وهو ما شكل برأي منتقديها، إخفاقا آخر للحكومة والباءات تحديدا، في إدارة واحدة من أعقد المشاكل التي واجهت الثورة، بالنظر إلى التداعيات الوخيمة التي ترتبت عنها.

كانت لأزمة عموري، تبعات سيئة للغاية على المستويين النفسي والتنظيمي لوحدات جيش التحرير التابعة للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، نتج عنها الكثير من الظواهر، كالهروب من صفوف جيش التحرير والانشقاقات، والانتقالات إلى وحدات أخرى دون تراخيص مسبقة، مما خلق أجواء موبوءة بعدم الثقة وغياب الانضباط، وانتشار التذمر وسط الجنود.[2] ومما زاد في تسمم الأوضاع، استمرار الحكومة المؤقتة في إجراءاتها العقابية بحق الوحدات التي شاع حينها أن لها صلة بعموري وجماعته. من ذلك أنها لجأت إلى تفكيك فيالق القاعدة الشرقية (التي كانت عملية منذ سنة 1958) ووحدات الولاية الأولى بالحدود الشرقية، التي هددت بالتمرد على أوامر قيادة الثورة إذا لم يتم إطلاق سراح عموري وجماعته. وهي الوحدات التي حول إليها العقداء لتهدئتها[3] كما رأينا. وأسوق هنا مثالين على سبيل التدليل لا الحصر، عن مستوى الإحباط والتذمر اللذين أصابا جنود جيش التحرير الوطني في هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة:

- **انشقـــاق علـــي حنبلـــي:** كانت نتائج "مؤامرة عموري"، تتمدد في كل مكان. كان النقيب علي حنبلي المتمرس على القتال، قد تحصن في نهاية 1958 رفقة قرابة

Slimaine Chikh, l'Algerie en armes (ou le temps des certitudes), Casbah Editions, 2ème éd.Corr.Aug.Alger, 2005, p.393

[2]Abderrezak Bouhara, op.Cit.P.207

[3]Abderrezak Bouhara, ibid.P.208



المائتي مقاتل بجبل سيدي أحمد بن عتيق (الذي كان لزمن طويل، الحصن المنيع لجماعات السبتي بومعراف، وجيلاني بن منصور، وعلي بن ورجة) بالحدود التونسية الجزائرية، ورفض حنبلي الانصياع لأوامر قيادة الثورة.[1] كان حنبلي المفزوع من وعيد محمدي السعيد له بالانتهاء إلى نفس مصير عموري، قد ازداد سخطه[2] لرؤية صديقيه النقيبين بن حاج رحايسين، وأوغيلاس، يقبعان في سجون باجة أو مرناق.[3] وتمكن حنبلي من رد الهجوم الذي شنه عليه محمدي السعيد في أواخر 1958/ وبداية 1959، إلا أنه ظل تحت الحصار لعدة أشهر، بعد أن قطعت عنه الإمدادات، مما دفعه إلى الانقلاب على السكان التونسيين بتاجروين.[4] وفي مارس 1959، وجد حنبلي نفسه مرة أخرى، تحت حصار قوات محمدي السعيد المدعومة بوحدات من الحرس التونسي.[5] ولما لم يستجب محمدي السعيد لإنذار حنبلي (الأخير) بسحب قواته خلال 24 ساعة، نفذ حنبلي تهديده واستسلم للفوج الثالث للفرسان (3ème Régiment) رفقة حوالي 156 رجلا.[6]

كان استسلام حنبلي، هبة غير متوقعة للسلطات الاستعمارية، جاءت في الوقت المناسب. فقد استغلت الدعاية الاستعمارية هذه الحادثة، لتؤكد أن "سلم الشجعان"(المعروض في 23 أكتوبر 1958، والذي أعيد طرحه في يناير/ جانفي 1959 تحت "صنع السلام بشروط مشرفة) قد بدأ يؤتي أكله[7]، وقامت برمي مليون ونصف من المناشير التي تدعو فيها مجاهدي جيش التحرير، إلى الاقتداء بحنبلي والانضمام إلى

---

[1] خالد نزار، الجزائر 1954- 1962. المصدر السابق، ص.75. وكذلك

Abderrezak Bouhara, ibid. P.211

[2] يذكر الطاهر زبيري أنه اتصل بعلي حنبلي أثناء تمرده على قيادة الثورة، وبعد أن أمضى وقتا طويلا ينصحه بالتوبة والعودة إلى صفوف المجاهدين، رد عليه حنبلي" يا سي الطاهر، هذه الصخرة هل فهمت حديثك؟ قال الطاهر عندئذ قلت له إن اليوم الذي ستفهم فيه هذه الصخرة حديثي فتندم عليه، لهو يوم قريب". نقلا عن، محمد زروال، اللمامشة.ج2. المرجع السابق، ص.372

Jacques Ducheminop, op. Cit.P.288 - 289

[4] خالد نزار، الجزائر 1954- 1962. المصدر نفسه، ص.76

[5]Abderrezak Bouhara, ibid. p.212

[6] Jacques Duchemin, op.Cit.P.289

[7] خالد نزا، الجزائر 1954- 1962. المصدر السابق، ص.77



الجيش الفرنسي.[1] وبعد أن يئس الفرنسيون من استغلاله في حربهم النفسية، تخلصوا منه وقتلوه.[2]

- **حركـــة عثمـــان جيلالـــي:** في سنة 1959، رفض عثمان جيلاني هو الآخر، تطبيق أوامر قيادة الثورة، واعتلى جبال الشعانبي جنوب تونس (على بعد 10 كلم من القصرين) ذات الشرفات المطلة على المنطقة كلها، متحصنا بقممها المنيعة، على رأس قوة قوامها 2000 مجاهد ينحدرون من الأوراس- النمامشة، منهم الكثير ممن عايشوا النزاعات الأليمة بين الأشقاء في الأوراس، وممن رفضوا قرارات الصومام.[3]

وقد تطلب الأمر، انتقال العقيدين محمدي السعيد قائد أركان الشرق والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، اللذين اصطحبا معهما الضابط عبد الرزاق بوحارة، إلى معسكر عثمان جيلاني بالشعانبي، لفتح حوار معه لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة بالمنطقة. وقد اتفق الطرفان، محمدي والحاج لخضر من جهة وعثمان جيلاني ومعاونوه من جهة أخرى، على تحسين ظروف معيشة جنود الشعانبي وتدعيمهم بأسلحة وعتاد جديدين، وضمان تكوينهم مع التعهد برفع كل القيود التي مورست عليهم، وتعهد في المقابل، عثمان جيلاني بالالتحاق هو وجنوده بالداخل. وعبر بالفعل عثمان جيلاني، السد المكهرب والتحق بإخوانه المجاهدين بالمنطقة السادسة من الولاية الأولى، ليستشهد لاحقا في ميدان الشرف.[4]

---

[1] جريدة المجاهد، العدد 39(02 – 04 – 1959)، ص.02. ويذهب خالد نزار(الجزائر 1954- 1962. المصدر السابق، ص.77- 78) إلى الحد الذي يربط فيه بين استسلام حنبلي ولقاء مسؤولي الولاية الرابعة بديغول في سنة 1960، ويذكر أن النقيب ساقاي من فرقة الفرسان الذي استجوب حنبلي، سيكون واحدا من مجموعة الضباط الذين نسقوا سلسلة الاتصالات التي جرت مع بعض مسؤولي الولاية الرابعة (قضية صالح زعموم) التي ستؤدي إلى لقاء ديغول بهؤلاء المسؤولين أنفسهم. وإن كنت هنا لا أنكر أن تكون لحادثة استسلام حنبلي، بعض الآثار النفسية على مجاهدي جيش التحرير إلا أنني أرى أن ربطها على هذا المستوى من قيادة الولاية الرابعة، يبدو أمرا غير مستساغ، أولا لاختلاف الواقعتين شكلا ومضمونا، وثانيا لاختلاف مستوى الرجلين رتبة وتكوينا.

[2] Abderrezak Bouhara, op.Cit.P.212

[3] Abderrezak Bouhara, ibid. p.191, 198

[4] Abderrezak Bouhara, op.Cit.P.196 -197



2- مقتــل عــلاوة عميـــرة:

الطريقة التي عالجت بها الحكومة المؤقتة قضية عموري، جلبت لها الكثير من التمردات وعلى كل المستويات، ورفعت عن الكثير من " المتربصين" بالحكومة المؤقتة، الحرج ليشهروا رفضهم للطريقة التي تدار بها شؤون الثورة، بل وباتت هذه الحكومة، مطاردة من الجميع، وكانت لا تكاد تخرج من أزمة حتى تقع في أخرى. وهكذا، وقبل إعدام عموري ورفقائه الثلاثة بعدة أسابيع، دوت أزمة أخرى داخل الحكومة المؤقتة، وصل صداها من القاهرة إلى تونس. كانت الأزمة هذه المرة، مقتل علاوة عميرة الصديق الحميم للأمين الدباغين وأحمد فرنسيس.[1]

في سنة 1958، كان علاوة عميرة (مسؤول حزب الشعب في سطيف سابقا) ممثلا لجبهة التحرير الوطني في العاصمة الاسبانية مدريد، وكان على خلاف مع عبد الحفيظ بوصوف بسبب رفضه العمل في مصالح الاتصالات العامة. وحسب رواية فتحي الذيب التي نقلها محمد حربي وجيلبير مينيي، فإن بوصوف وبعد أن فشل في جر علاوة عميرة إلى المغرب لمحاكمته، كلف مسعود بوقادوم (سي الحواس)[2] بإجراء تحقيق حوله إلا أن بوقادوم أكد في تقريره أن علاوة لم يرتكب أي خطأ، فقررت الحكومة المؤقتة نقله

---

[1] Jacques Duchemin, op.Cit.P.286

[2] بوقادوم مسعود: (المدعو الحواس) من مواليد سنة 1910 بالحروش (بولاية سكيكدة حاليا)، من أسرة ميسورة الحال، درس بمدرسة الكهرباء والميكانيك خلال الموسم الجامعي 1933- 1934 بباريس، وهناك تعرف على العديد من رموز النضال الوطني أمثال بلقاسم راجف، وسي الجيلاني، وعمار معاش. كما احتك بالطلبة المناضلين التونسيين والمغاربة في إطار" جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا"، انضم بعدها لنجم شمال أفريقيا.عاد في سنة 1938، إلى مسقط رأسه الحروش للعمل في قسمتها قبل أن يلتحق بإدارة الحزب في الجزائر العاصمة. سجن في أعقاب مظاهرات 08 مايو/ ماي 1945 بسجن الكدية بقسنطينة لمدة سنة. وفي خريف ذات السنة، أنتخب بوقادوم نائبا بالمجلس الوطني الفرنسي عن حركة الانتصار لمدة 5 سنوات. بعد اندلاع الثورة التحريرية سجن ثانية في ربيع 1955 بسجن "سان لو" بوهران، وبعد إطلاق سراحه في سنة 1956، إلتحق بالوفد الخارجي وعين في البداية، ممثلا للثورة في اسبانيا، ثم أمينا عاما لوزارة الخارجية برئاسة الدكتور الدباغين. وفي يناير/ جانفي 1960، أصبح ممثلا للحكومة المؤقتة في بلغراد. بعد الاستقلال وفي أواخر 1962 عين بوقادوم سفيرا بداكار قبل أن يقفل عائدا بعد فترة قصيرة. عين بعدها مستشارا بمركب بسوناطراك في سكيكدة قبل أن يتفرغ للعمل بالفلاحة بمسقط رأسه الحروش. توفي في الــ 12 يونيو/ جوان 2003 عن عمر ناهز 93 عاما. محمد عباس" مع الراحل مسعود بوقادوم، رحيل آخر النزهاء..!"، جريدة الشروق (06/16/ 2003)، ص.07. وكذلك المجاهد العربي دماغ العتروس(شهادة)، جريدة الشروق (03/24/ 2014)،ص.15.

إلى وزارة الخارجية لكن بوصوف اعترض على ذلك، فعينه الدكتور الأمين دباغين وزير الخارجية، ممثلا للحكومة المؤقتة في لبنان خلفا لإبراهيم كابويا.[1] وقد استاء هذا الأخير لقرار تنحيته، وخط إلى فرحات عباس رسالة، يتهم فيها علاوة عميرة بالافتراء على أعضاء الحكومة المؤقتة ويتهمهم بالفساد والانحراف.[2] وكان عميرة، قد تأثر وأنزعج لتهميش صديقه الدكتور الدباغين الذي سحب منه جزء من دائرته الوزارية (ربما على خلفية الشكوك التي حامت حول ضلوعه في تقديم الغطاء السياسي لحركة محمد عموري) لصالح وزارة شؤون المغرب العربي التي تم استحداثها وإسنادها لعبد الحميد مهري.[3]

وقد طالت اتهاماته عميرة، كل الوزراء العسكريين في الحكومة المؤقتة، فاتهم بوصوف بالانحراف، وبن طوبال، بالسادية (Sadisme)، واتهم كريم (وحتى مهساس) بأنه هو من أعدم عبان رمضان، وأن محمود الشريف له ملفا أسودا في الولاية الثانية.[4] وقد وجد بوصوف فيها، فرصة مواتية لتصفية حساباته معه. فوجه لعميرة رسالة يطلب منه الالتحاق بالقاهرة في الــ 10 فبراير/ فيفري (1959)، لمقابلة الرئيس فرحات عباس. وقد استقبله فرحات عباس في اليوم الموالي بمكتب بوصوف (الذي كان حينها في مهمة خارج مصر منذ أربعة أيام !؟) بالطابق الخامس (في القاهرة)، قام فرحات عباس بعدها باستجواب علاوة حول التهم التي ينسبها للحكومة المؤقتة.[5] لم يمض وقت طويل، حتى تعالت أصوات شجار عنيف بين الرجلين إنتهى بعلاوة عميرة جثة هامدة[6]، في الطريق أمام مقر الحكومة المؤقتة. كان حينها صديقه الدكتور الدباغين في جولة لدى الدول العربية، وعند عودته، لم يقتنع برواية الحكومة المؤقتة التي تقول أن علاوة لم

---

[1] إبراهيم كابويا: أصله من ميلة، ضابط بالولاية الأولى، مسؤول بعثة الحكومة المؤقتة في بيروت بلبنان (1959-1961) ثم في كوناكري بغينيا (1961-192) وسفيرا في عمان بالردن بعد 1962. محمد حربي، المرجع السابق، ص.352.

[2]Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, op.Cit.P.311-312

وكذلك، محمد حربي، المرجع السابق، ص.202. ويذكر أيضا محمد حربي (المرجع نفسه، ص.203) أن علاوة عميرة عين في ممثلية الحكومة المؤقتة في بيروت تحت إشراف إبراهيم كابويا.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص.471

[4] Jacques Duchemin, op.Cit.P.286-287

[5]Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, op.Cit.P.312

[6]Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, ibid. P.312



يستطع مقاومة ضغوط فرحات عباس فقام بإلقاء نفسه من النافذة، وطلب الدكتور دباغين من الحكومة المؤقتة، إعادة فتح التحقيق، وأعلن في الصحف عن ذهاب وفد من وزارته للوقوف على قبر علاوة والدعاء له. ويقول توفيق المدني، "يومئذ لم يمت عميرة بل ماتت الحكومة المؤقتة".[1]

كانت التداعيات السياسية لمقتل علاوة عميرة، كبيرة على الحكومة المؤقتة. فقد قدم الدكتور الأمين الدباغين استقالته من على رأس وزارة الخارجية في الـ 15 مارس 1959، بعد ان خاب أمله في فتح تحقيق حول اغتيال صديقه عميرة، وهو ما كانت تطالب به السلطات المصرية أيضا، في محاولة منها لتصفية حساباتها مع الحكومة المؤقتة التي لم تكن تطمئن لتركيبتها. ورغم محاولة مجلس وزراء الحكومة المؤقتة ثنيه عن قراره، إلا أن الدكتور دباغين أصر على استقالته، وأصر على اتهامه لفرحات عباس بقتل زميله:" لم أقتنع أن عميرة مات مقتولا وأنا أتهمك يا عباس بقتله".[2]

أدت أزمة عميرة إلى تفتت الحكومة المؤقتة، ودخول أعضائها في دوامة من الخلافات والصراعات، عطلت نشاطها بشكل كامل، وانتهت بتوجيه دعوة للعقداء العسكريين ليوجدوا قيادة جديدة للثورة[3]، تلاها نقل الكثير من مقار الحكومة المؤقتة إلى تونس والرباط، بعد أن ساءت علاقتها بالسلطات المصرية. وسارع وزير الإعلام آنذاك امحمد يزيد، إلى عقد ندوة صحفية حاول فيها، نفي أية علاقة لنقل مقار بعض الوزارات من مصر، بقضية مقتل عميرة، وأكد أن نقلها إلى تونس والمغرب، أملته ظروف عملية (وليست سياسية):"حتى تكون أقرب ما يمكن من شعبنا وجيشنا وليس في هذا أي شيء جديد، ولا ينطوي على أي معنى خاص، فقد تم إعلان حكومتنا في وقت واحد في تونس والرباط والقاهرة، ونحن موزعون بين هذه العواصم حسب مقتضيات عملنا..".[4]

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.408- 409. وكذلك محمد حربي، المرجع السابق، ص.203

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص.410، وكذلك محمد حربي، المرجع نفسه، ص.203

[3] كان من بين الاقتراحات التي طرحها بن خدة، عودة الحكومة المؤقتة إلى داخل الجزائر لأن بقاءها خارج الوطن سيجعلها رهينة للضغوط سواء المصرية أو المغاربية (تونس والمغرب الأقص ى) وقبل اقتراحه ظاهريا من الجميع، لكن عندما طلب تطبيقه في مدة شهر وتعليق اجتماع قادة الولايات في الخارج، تكتلت الحكومة حول بوصوف الذي عارض الاقتراح. محمد حربي، المرجع نفسه، ص.203- 204

[4] جريدة "المجاهد"، عدد 36 (07/ 12/ 1959)، ص.3.



3 - أزمة الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني:

فبومدين الذي لم يكن يخفي في جلساته الضيقة[1] - جدا- قبل توليه قيادة الأركان، عدم رضاه عن أداء كريم وجماعته في الحكومة المؤقتة، لكنه كان حينها أعزلا وبعيدا عن مركز القرار وقد منحته هو الآخر قضية عموري، فرصة ثمينة للتعبير عن مطامحه السياسية، خاصة وانه أصبح على رأس هيئة أركان الجيش، التي تتيح له كما أتاحت - قبل هذه المرحلة- لكريم بلقاسم، السيطرة على سلطة القرار داخل قيادة الثورة.

الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة التي يشرف عليها العقيد هواري بومدين، بمساعدة الرواد: علي منجلي، قايد أحمد، وعز الدين زراري(قبل انسحابه لاحقا) المتواجدة بغار الدماء في مدينة الكاف التونسية، اندلعت بعد أن تمكنت وحدات جيش التحرير الوطني من أسر الطيار الفرنسي، الملازم الأول "قايار" (Gaillard) إثر عملية قصف للطيران الفرنسي[2] في الــ 21 يونيو/ جوان1961 لمراكز اللاجئين الجزائريين في"ملاق"، على الحدود التونسية الجزائرية.[3] وتحت ضغط السلطات التونسية، طلب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، من قيادة الأركان تسليم الطيار الفرنسي للسلطات التونسية. وأما إصرار قائدها هواري بومدين[4] على عدم تسليم للطيار الفرنسي، زادت السلطات التونسية من ضغوطها على قيادة الأركان، وقامت بقطع الإمداد ونصب الحواجز الأمنية أمام وحدات جيش التحرير. كما زادت من ضغوطها على الحكومة

[1] فحسب المجاهد صالح قوجيل فإن محمد عموري كان متفائلا بتعيين هواري بومدين على رأس هيئة محاكمته لأن بومدين حسب قوجيل كان يقاسم عموري مواقفه عندما كانا في الكوم، وبومدين هو من حمل تقرير كوم الشرق إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة. صالح قوجيل، مقابلة خاصة، المصدر السابق

[2] الرائد عز الدين (شهادة)، جريدة الخبر(2012/07/03)، ص.15

[3] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص.142

[4] يذكر الرائد عزالدين أن فرحات عباس اتصل بقيادة الأركان بغار الدماء وطلب التحدث إلى هواري بومدين، وعندما رد عليه عز الدين بأن بومدين غير موجود، فقال له بن خدة: يجب تسليم الطيار الفرنسي للسلطات التونسية فورا، فأجابه الرائد عزالدين أن الطيار ربما يكون قد مات، لكن بن يوسف رد عليه أنه لم يمت، وأن السلطات التونسية أعلمتهم بأنه حي. وبعد عودة بومدين أعاد بن خدة الاتصال وأعاد بن خدة طلبه لبومدين، وذكره بما وقع في ساقية سيدي يوسف، فكان رد بومدين:" قال لكم سي عزالدين مات يعني مات" فأجاب بن خدة:" أعطني جثته". وتواصل الجدال بين الرجلين بومدين:" أحرقناها"(الجثة)، بن خدة:" أعطنا جثته المحروقة، لدي معلومات أنه حي"، بومدين:" وهل تصدق التوانسة أو تصدق قائد الأركان". الرائد عز الدين (شهادة)، جريدة الخبر(03 /07/ 2012)، ص.15

المؤقتة، مما أجبر بوصوف وبن طوبال، على الانتقال إلى مركز ملاق خصيصا للمطالبة بتسليمهما الطيار الفرنسي، وأصرا على أخذه، وهو ما تم لهما في الأخير.[1] وقد أدت هذه الواقعة، إلى تأزم الأوضاع بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، مما دفع بهواري بومدين إلى تقديم استقالة هيئته[2] بعد أن اجتمع بقيادة الوحدات في وقت سابق، وقرر تسليم قيادة هيئته مؤقتا[3]، إلى قائدي المنطقتين الشمالية والجنوبية (بن سالم والسوفي)، وقائد قاعدة الإمداد الشرقية موسى بن أحمد المدعو مراد.[4]

بومدين الذي كان أحد العقداء العشرة[5] الذين حكموا في صراعات الحكومة المؤقتة الداخلية في صيف 1959، وكان شاهدا على انهيار وتآكل قوة اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة عموما، برأيه أن الحكومة المؤقتة، لم تعد من الآن قادرة على التحكم في زمام الأمور، ومن ثمة، كانت الفرصة مواتية له لتغيير موازين القوة لصالحه. فقد أنهك الصراع المحموم الذي اندلع بين الرئيس فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم حول رئاسة الحكومة المؤقتة، قوى الجهاز التنفيذي بعد أن أظهر كريم بلقاسم طموحا جارفا لرئاسة

---

[1] ويذكر أيضا الرائد عز الدين أنه عندما حاول تمويه بن طوبال وبوصوف عندما قدما لأخذ الطيار الأسير، بأنه ربما يكون قد مات، ففاجأه بوصوف بأن الطيار حي وهو موجود في الزنزانة رقم "كذا" ويقول عز الدين أنني وأنا بمركز قيادة الأركان، لم أكن أعرف رقم الزنزانة التي يتواجد فيها الطيار الفرنسي. الرائد عز الدين(شهادة)، جريدة الخبر، المصدر السابق

[2] الرائد عز الدين(شهادة)، جريدة الخبر (2012/07/03)، ص. 15

[3] يقول الرائد عز الدين أن بومدين قرر أن" نستقيل دون أن نستقيل" من خلال تسليم قيادة الأركان(مؤقتا) إلى إطارات وفية وموالية له. الرائد عز الدين(شهادة)، جريدة الخبر(2012/07/03)، ص. 15

[4] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر. المصدر السابق، ص.142

[5] والتي تشكلت من: الباءات الثلاثة (كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف)، وقادة كوم الشرق والغرب سابقا: محمدي السعيد وهواري بومدين، وقادة ولايات الداخل الخمس: الحاج لخضر(الولاية 1)، علي كافي (الولاية 2)، محمد إعزورن المدعو بريروش (الولاية 3)، سليمان دهيلس المدعو سي صادق(الولاية 4)، بن علي بن دغن المدعو لطفي(الولاية 5) الذين اجتمعوا على مدار قرابة الثلاثة أشهر، أعلنوا في الأخير عن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الذي اجتمع من 1959/12/16 إلى 1960/01/18 واتخذ قرارات هامة منها انشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين تحت سلطة – لم تكن سوى سلطة صورية – لجنة وزارية للحرب تتكون من الباءات الثلاث أنفسهم. كما اتخذ المجلس قرارا بعودة قادة الولايات إلى العمل في الداخل(وهي القرارات التي ظلت حبرا على ورق بسبب الصراعات بين مؤسسات الثورة في تونس والحدود). سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.471

الحكومة[1]، في الوقت الذي رمى فيه الجنرال ديغول، اقتراح " تقرير المصير وفتح الباب لسلام بتفاوض"، وهو ما زاد في تعميق الخلافات داخل الحكومة المؤقتة، بين الميالين لمصالحة تفاوضية مع الحكومة الفرنسية، وبين المطالبين بمد النضال المسلح إلى أقصاه.[2] والمؤكد أن انشغال الحكومة المؤقتة بإدارة صراعاتها الداخلية ومحاولة كل طرف فيها، تجنب خلق خصوم جدد، هو من دفع الجميع داخل الحكومة المؤقتة، إلى تجاهل طلب الاستقالة الذي قدمته هيئة الأركان، وعدم إدراج أزمتها في جدول أعمال الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة المنعقد في دورته الطارئة في طرابلس الليبية من الـــ 09 إلى 27 أغسطس/أوت1961، بل ولم تثار هذه الأزمة حتى في نقاشات المجتمعين، مما مكن هيئة الأركان من التراجع عن قرار استقالتها بعد عودتها من ألمانيا، وعادت إلى مركز قيادتها في شهر نوفمبر، أقوى مما كانت عليه، خاصة بعد البرودة التي استقبل بها رئيس الحكومة الجديد، يوسف بن خدة من قبل وحدات جيش التحرير بالحدود الشرقية، عندما إقترح عليهم – إعادة– إنشاء هيئة أركان واحدة بالشرق وأخرى بالغرب، فأجابوه بأن هيئة أركانهم " المستقيلة " التي عينها مجلس الثورة، هي وحدها المخولة بالبت في في مثل هذه القضايا.[3]

---

[1] ويبدو أن " لعنة "عموري، كانت تطارد الجميع. فمحمود الشريف الذي لطالما اتهمه جنود الأوراس بالوقوف وراء إعدام عموري، وجد في الاقتراح الذي تقدم به كريم بلقاسم خلال اجتماع الحكومة المؤقتة في الـــ 29 يونيو/ جوان 1959 بالقاهرة، القاضي بإعادة تشكيل الحكومة المؤقتة وتوليه هو(أي كريم) رئاسة هذه الحكومة الجديدة (بمبرر أنه الوحيد الطليق من بين" التاريخيين")، فرصة مناسبة لتبرئة ذمته من التهم التي طالته، وثار محمود الشريف في وجه كريم بلقاسم بغضب وشدة كبيرين متهما إياه بالوقوف وراء كل مآسي الثورة:" أنت عقاب العقداء الثلاثة، أنت مؤامرة العموري وإعدامه، أنت تمرد حنبلي والتحاق الـــ 130 جندي بفرنسا بسببك. أنت أيضا وأنت أيضا بسبب تخزين الأسلحة خلف الحدود وبسبب عدم دخول المال إلى الجزائر" فرد كريم:" سأهمشك" فقال محمود الشريف:" سأقتلك". فرحات عباس، المصدر السابق، ص.354– 355

[2] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص.471

[3] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر. المصدر السابق، ص. 143– 145. وكان بومدين وأعضاء هيئته، قد غادروا اجتماعات طرابلس باتجاه ألمانيا بعد أن تجاهل المجتمعون إثارة أزمة هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة، والتقوا في ألمانيا بمسؤول فدرالية جبهة التحرير بفرنسا،عبد الكريم سويسي– في إشارة واضحة على ما يبدو من بومدين لحشد الحلفاء لمعركته مع باءات الحكومة المؤقتة– لشرح أسباب الأزمة وانعقاد مجلس الثورة الاستثنائي. الرائد عز الدين(شهادة)، جريدة الخبر(2015/07/03)، ص.15



وبالرغم من محافظة قيادة الأركان، على مستوى معين من عملياتها العسكرية في مناطق النشاط العسكري، بفضل ما كانت تتمتع به وحدات جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية والتي وصل تعدادها إلى 25 ألف مقاتل، من تسليح وتدريب، فإن أزمتها مع الحكومة المؤقتة، كادت أن تدخل جيش التحرير، في مخاطر كبيرة بعد لجوء اللجنة الوزارية في الحكومة المؤقتة، ردا على تقديم هيئة الأركان لاستقالتها(التي اعتبرتها خطأ لأنه لا يجوز لها الاستقالة خلال المعركة) إلى مجازفة كبيرة، عندما قررت إغراء عضو الهيئة المؤقتة المكلفة بإدارة هيئة الأركان، الرائد موسى بن أحمد المدعو مراد، بتولي رئاسة قيادة الأركان.[1] وقد استغل الجيش الفرنسي هذه الأزمة، ليكثف من نشاط فرق الدعاية السيكولوجية الاستعمارية في الداخل وفي الخارج، بهدف التأثير على معنويات جنود جيش التحرير الوطني من جهة، وعزل الشعب ووقف تموين وتمويل الثورة[2] من جهة أخرى.

ملامح الصراع على من يقود المرحلة القادمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، اتضحت معالمه ومراميه، وكان الطرفان يعيان أن الحدود، هي الفيصل في تحديد الطرف المنتصر لإدارة فترة ما بعد الحرب، لذلك تشبثت الحكومة بضرورة دخول قيادة الأركان إلى الداخل قبل تاريخ الـــ 03 مارس 1961، وفقا لما أقره اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959، وهو ما رفضته هيئة الأركان.[3] لذلك كانت رسائل هيئة الأركان إلى الحكومة المؤقتة واضحة، وكانت " دشرة المجاهد"[4] التي افتتحتها قيادة الأركان في شهر أبريل/أفريل 1961 على الحدود الشرقية لإيواء اللاجئين الجزائريين في تونس[5]، بحضور مختلف قيادات جيش الحدود وجبهة التحرير والهلال الأحمر الجزائري،

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر. المصدر السابق، ص.142،140. وكذلك

[2] Mohamed Guentari, Vol. 2.Op.Cit.P.787

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص. 222- 223

[4] كانت عبارة عن قرية مؤقتة خارج التراب الوطني، تشكلت من الخيام وبيوت الأخشاب. وقد زودت هذه القرية بكل المرافق: مدرسة، مستوصف، مسجد، وانتدب لها ممرضين وأطباء، ومعلمين، ونصبت لإدارتها، هيئة من "عقلاء" ومحافظين سياسيين

Abderrezak Bouhara, op.Cit.P.317-318

وكذلك مقابلة خاصة مع المجاهد عوادي، المصدر السابق

[5] Abderrezak Bouhara, ibid, p.317=



هي إحدى هذه الرسائل، ونموذجا "تجريبيا" لتصور قيادة الأركان، لطريقة إدارتها للبلاد بعد الاستقلال. وقد لاقى حينها المشروع، الكثير من الانتقادات حول خلفية أصحابه.[1]

أزمة الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة، لم تنته إلا بأزمة أكبر منها، وهي أزمة صيف 1962 التي انتهت هي الأخرى، بدخول بن بلة إلى الجزائر عبر المغرب، على رأس قوات هيئة الأركان واستيلائه على الحكم. ولم يكن ذلك إلا ترتيبا مؤقتا، لأن هيئة الأركان، ستعود للانقلاب على بن بلة والعودة إلى الحكم مباشرة، عبر ما اعتبرته " تصحيحا ثوريا" وهو موضوع آخر.

بعد هذا، هل يمكن الإدعاء أن معارك الباءات(المتضامنين) داخل الحكومة المؤقتة مع خصومهم الطامحين إلى السلطة، كانت معارك إيديولوجية كما يشاع عنها، أم أن المعركة كانت من أجل السلطة والزعامة فقط (؟) بالنظر إلى أن الذين تمت تصفيتهم على الأقل في الجهة الشرقية، هم في غالبيتهم من المحسوبين على التيار "القومي العروبي الإسلامي" ؟ الجواب بالطبع لا! والأصح أن الصراع على السلطة (والانفراد بسلطة القرار)، كان يدار بكل الأدوات، ولم تكن الايدولوجيا سوى مظهرا لتفسير الصراعات- على الأقل من طرف الباحثين والدارسين- التي كان يتحكم فيها الانتفاع المتبادل والمتساوي في المزايا التي توفرها قاطرة القيادة في الثورة، بين الباءات، في مقابل قطع الطريق على الآخرين. فالباءات الثلاث الذين يحتكرون سلطة القرار، يستمدون قوتهم من المحافظة على توازن أدوارهم التي ظلت هي الأخرى، محل صراع داخلي كبير بين المجموعة. والأمثلة على ذلك كثيرة:

أولها تصفية عبان رمضان في نهاية 1957، وهو المحسوب على ذات القناعات الإيديولوجية للباءات، فقط لأنه مثل تهديدا لمطامح الباءات عندما طالب بأولوية السياسي على العسكري. وأيضا مثال محمدي السعيد ذي المشارب الدينية الإسلامية الواضحة التي لم يكن يخفيها إطلاقا[2]، وظل حليفا وداعما لكريم بلقاسم إلى وقت متأخر برغم الاختلاف

=وكذلك محمد عوادي، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص.191

[1] Abderrezak Bouhara, op.Cit.P.318

[2] يذكر عبد الرزاق بوحارة، أنه خلال الرحلة التي قادته (على متن سيارة) رفقة محمدي السعيد قائد أركان الشرق، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، في سنة 1959 إلى جبل الشعانبي بالأراضي التونسية لفتح حوار مع عثمان=

الإيديولوجي بينهما، وظل كريم حاميا لمحمدي السعيد، وإن كان هذا التحالف قد قل وهجه بين الرجلين بسبب ما كان يراه محمدي السعيد وحتى حليفه الآخر العقيد محمد إعزورن (الذي التحق بتونس في أوائل 1958 وكلف فيها، بالإشراف على تموين الولاية الثالثة) ممارسات خاطئة من كريم وأعضاء الحكومة المؤقتة ككل.[1] والمثال الثالث والأخير الذي أسوقه في هذا الشأن، هو التحالف الذي ظل قائما بين كريم بلقاسم والعقيد عميروش(قائد الولاية الثالثة) قبل أن ينقلب هذا الأخير على كريم، في ما عرف باجتماع ولايات الداخل (بالولاية الثانية) في ديسمبر 1958. هكذا كانت اللعبة إذن على هذا النحو، مرتبطة دوما بالبحث عن حلفاء في الداخل وفي الخارج، لتحقيق التوازن بين الباءات.[2]

المبحث الثاني: أزمـــات الحكومـــة المؤقتـــة الخارجية (مع السلطات التونسية):

الحبيب بورقيبة الذي لطالما أشتكى لقيادة الثورة التحريرية، من تجاوزات الجزائريين على أراضيه، وعدم احترامهم للاتفاقيات التي أبرموها مع السلطات التونسية، كتواصل هجوماتهم على القوات الفرنسية العاملة على الأراضي التونسية، وعدم انضباط الجنود الجزائريين الذين كانوا يتجولون بالزي العسكري في شوارع تونس، وتصفية الحسابات بين الفرقاء الجزائريين وغيرها من السلوكات التي أشعرت التونسيين بـــ " وجود دولة داخل الدولة". وحتى وإن عُدت هذه التجاوزات، مشاكل ثانوية ولم تمس جوهر العلاقات التونسية الجزائرية، إلا أنه وابتداء من سنة 1958، سوف تتأثر العلاقات

=جيلالي المتمرد على أوامر الثورة، أنه وفي الطريق من الكاف إلى جبال الشعانبي جنوب تونس(على بعد 20 كلم من الحدود الجزائرية) كان الحديث بين العقيدين حول راهن الأوضاع وحول خط موريس(يشار دائما إلى السدود المكهربة بإسم خط موريس، وهي أول عهد للمجاهدين بالخطوط المكهربة ومن ثم أصبح تطلق على السدود المكهربة إجمالا حتى بعد دخول خط شال الخدمة الفعلية في أواخر 1958وبداية 1959). وفجأة يقول بوحارة توقف الحديث؟ لأن محمدي السعيد بدأ في آداء الصلاة."وككل القادة كنت مؤمنا وأمارس الشعائر الدينية، لكن اعترف أنني تفاجأت وأنا أشاهد لأول مرة، رجل يؤدي الصلاة أثناء السير. العقيد ناصر كان رجلا ملتزما يؤدي دائما صلاته بانضباط كبير".

Abderrezak Bouhara, op. Cit. P.191- 193

[1] محمد عباس" العقيد محمد إعزورن، من أبطال" عملية العصفور الأزرق"، جريدة، الشروق (2003/04/28)، ص.07.

[2] Mohamed Harbi, op.Cit.P.231, et aussi, Jacques Duchemin, op.Cit.P.281



التونسية الجزائرية، على الأقل بثلاث أزمات كبيرة هي: أزمة عموري، معاهدة إيجلي، ومشكلة الحدود.[1]

1-أزمـــة إيجلـــي:

على بعد شهر واحد من مصادقة البلدان المغاربية الثلاث، على قرارات مؤتمر طنجة (30 أبريل/أفريل 1958) التاريخية والتي مثلت حينها، ميثاقا لتضامن المغرب العربي، وتعهدا بتحرير كافة أقطاره من السيطرة الاستعمارية بكل الوسائل العملية المتاحة، جاءت مصادقة الحكومة التونسية وشركة "ترابسا"(TRAPSA) في الــ30 يونيو/ جوان1958، على اتفاق يسمح لهذه الأخيرة، بمد أنابيب النفط وجلبه من من آبار النفط بمنطقة "إيجلي" بجنوب الجزائر[2]، نحو ميناء "السخيرة" (بين قابس وصفاقس) بالأراضي التونسية[3]، ومن ثم نقله إلى فرنسا.[4] وبعد مواربة وتستر، أقرت الحكومة التونسية بالاتفاق، واعتبرت ذلك بداعي "المصلحة الاقتصادية."[5] وقد استنكرت جبهة التحرير الوطني هذا العمل، واعتبرته انتهاكا صارخا من طرف الدولة التونسية لمقررات مؤتمر طنجة التضامني، ودعما غير مباشر للاستعمار الفرنسي لمضاعفة عمليات التقليل بحق الشعب الجزائري:"..إن تونس التي تلتهب النار على حدودها في كل ساعات الليل والنهار، لا تستطيع أن تجهل أن النفط الذي سيمر عبر أراضيها، هو نفط مغتصب يغتصبه الجيش الفرنسي بدباباته وطائراته، ولا يمر من الجزائر إلى تونس، إلا بعد أن يجرف في طريقه الجثث البشرية ثم يذهب إلى مصانع تكرير مرسيليا ليعود من جديد، في طائرات الحلف الأطلسي ودباباته لتقتل الجزائريين".[6] وكتبت جريدة "المجاهد"(لسان حال لجنة التنسيق والتنفيذ) مقالا ناريا، تصدر افتتاحيتها بتاريخ الــ 22 يوليو/ جويلية 1958، عنونته بالبنط العريض "الخبز المسموم" انتقدت فيه بشدة، مصادقة الحكومة التونسية على الاتفاقية، معتبرة هذا السلوك، دعما ومساندة لفرنسا على حساب الشعب

---

[1] Haggui Djamel, les relations.Op.Cit.P.257-258

[2] جريدة المجاهد، عدد 27(1958/07/22)، ص.01

[3] أنظر الملحق رقم 18

[4] Haggui Djamel, Les Relation. Op.Cit.P.263-264

[5] Messaoud Maadad, op.Cit.P.114

[6] صالح لميش، المرجع السابق، ص.110- 111



الجزائري الذي يتعرض لحرب إبادة. وعدد المقال وبالوقائع والحجج، كيف أن الحكومة التونسية، قدمت من خلال هذه الاتفاقية، مبررا لفرنسا ومن ورائها الشركات الرأسمالية الأجنبية في مختلف أنحاء العالم، لدعم الحرب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.[1]

وقطعا للطريق أمام أية تبريرات قد تسوقها، أكد مقال " المجاهد" على أن خلفيات وأهداف مشروع أنبوب إيجلي، لم تكن لتخفى على السلطات التونسية، وأعاد التذكير بمساعي لجنة التنسيق والتنفيذ لدى السلطات التونسية للحيلولة دون توقيع الاتفاق، منذ أن تسربت أنباء المشروع[2] في الصحافة. فقد نبهت لجنة التنسيق والتنفيذ، في مذكرة إلى الحكومة التونسية وإلى الحكومتين المغربية والليبية، خلال شهر يناير/ جانفي 1958، إلى الأضرار البليغة التي ستلحق بالجزائريين في حال إمضاء المشروع، وأشارت إلى التناقض الصارخ بين قرارات مؤتمر طنجة، وبين هذه الاتفاقية. كما قامت بمساعي لدى الرئيس بورقيبة بتاريخ الـــ 23 يونيو/ جوان 1958، لتوضيح الانعكاسات الخطيرة لهذا المشروع، على تطور الحرب مع الاستعمار الفرنسي. وأكثر من ذلك، فقد فاتحت لجنة التنسيق والتنفيذ، الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في الموضوع قبل إمضاء الاتفاقية بأسبوع واحد، وهو ما يعد برأي قيادة الثورة الجزائرية، طعنة في الظهر من لدن دولة

---

[1] جريدة المجاهد، عدد 27(1958/07/22)، ص.01.

[2] عادت "المجاهد" في عددها الـــ17(01 /1958/02)، ص.04 إلى موضوع مد أنابيب البترول الجزائري عبر الاراضي التونسية والمغربية في مقال تحت عنوان:" آخر ضغط على تونس والمغرب" وأشارت إلى أن فرنسا ومعها بريطانيا والولايات المتحدة، تمارس آخر ضغوطها على تونس والمغرب بعد أن رفضت ليبيا المطالب الفرنسية، لدفعهما إلى الرضوخ لمطلب نقل البترول المكتشف قي الجزائر، عبر أراضيهما إلى فرنسا بدلا من تمريره على الأراضي الجزائرية المشتعلة. وعبرت "المجاهد" عن أملها في مواصلة حكومات المغرب العربي، صمودها أمام الضغوط الغربية لأن استسلامها "وقبول تمرير البترول على هذا النحو، يعتبر طعنة في ظهر حركة التحرير الجزائرية، ويضيع على شعب الجزائر، ورقة من أربح الأوراق التي في يده". للاشارة فإن أخبار التنقيب عن البترول في الجزائر، كانت محل اهتمام ومتابعة دقيقة من قبل الصحافة التونسية نفسها، منذ بداية اكتشافه. فقد تابعت مثلا جريدة "الصباح"(جريدة المغرب العربي الكبير لسان حال القومية والحركة التحريرية لشمال أفريقيا التي يديرها الحبيب شيخ روحه) في شهر مايو/ ماي 1957، أشغال التنقيب عن البترول في صحراء الجزائر، إلى غاية تاريخ الـــ 10 مايو/ ماي 1957 من طرف "الشركة الفرنسية للبترول الجزائري" بالاشتراك مع " الشركة القومية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر" أن أعمال الحفر تتواصل من قبل الشركتين المذكورتين بالمكان: و. م.عدد – 1 وبلغت 3268 م و20 سم وفي مناطق: حاسي الرمل، برج النيلي، وحاسي قرن المر، بلغت أعماق الحفر 2800م و20 سم. جريدة الصباح، عدد 1658(1957/05/12)، ص.03.



تونس الشقيقة التي أثبتت بهذا، أنها أكثر حرصا على مصالحها الاقتصادية على حساب واجب التضامن المغاربي، في وقت كان عليها، أن تحذو حذو الشقيقتين ليبيا والمغرب اللتين رفضتا المشروع رغم الإغراءات الفرنسية.[1] وانتهى المقال، بالبرقية التي أرسلتها حينها لجنة التنسيق والتنفيذ، إلى الرئيس بورقيبة :" إن لجنة التنسيق والتنفيذ تشعر بقلق شديد من جراء الأنباء التي تقول بوجود مفاوضات بين الحكومة التونسية وشركات فرنسية، بشأن مد أنابيب لنقل النفط الجزائري.. وتؤكد لكم من جديد معارضتها السابقة، وتعلمكم بأن مذكرة مفصلة ستسلم إلى الحكومة التونسية قريبا، وإلى دولتي المغرب العربي..".[2]

كانت مخاطر اتفاق إيجلي بالنسبة لجبهة التحرير، تتجاوز البعد اقتصادي إلى البعد السياسي، فهو بالنسبة لفرنسا ومن ورائها دول الحلف الأطلسي: [3]

- دليل على أن الثورة الجزائرية لا تلقى الدعم (السياسي) حتى من جيرانها
- هو دعم لمشروع فرنسا لفصل الجنوب الصحراوي عن الجزائر
- هو مبرر لتواجد قوات فرنسية إضافية على الحدود داخل تونس، تحت مبرر حماية خط أنابيب نفط إيجلي

وبهدف إفشال الاتفاق، شنت جبهة التحرير الوطني هجمة إعلامية (تحريضية) شرسة عبر جريدة "المجاهد"، على السلطات التونسية، مبرزة أن الاتفاق في عمقه، تهديد لمصالح الشعبين الجزائري والتونسي ولأقطار المغرب العربي كافة:"..إن ثروة الصحراء الجزائرية، ليست ملكا للجزائر وحدها بل هي ملك للمغرب العربي كله، وهي التي ستكون أساس وحدتنا الاقتصادية في مغربنا الحر المستقل..".[4] وقد وجدت هذه الحملة، صدى واسعا لدى شريحة هامة من الرأي العام التونسي، خاصة من التيار الناصري[5] الذي يمثله صالح بن يوسف.

---

[1] المجاهد، عدد 27 (1958/07/22)، ص.01.

[2] المجاهد، عدد27 (1958/07/22)، ص.02.

[3] صالح لميش، االمرجع السابق، ص.111.

[4] صالح لميش، المرجع نفسه ، ص.112.

[5] محمد الميلي، المصدر السابق، ص.117- 118



كانت ردة فعل الحكومة التونسية على حملة جبهة التحرير الوطني عنيفة، وقامت على الفور، بمصادرة العدد الموالي(28) الذي كان تحت الطبع من النسخة العربية لجريدة المجاهد، (التي انتقلت إلى تونس منذ خريف 1957)[1]، وتوقيف بث برنامج " صوت الجزائر بتونس". وفي شهر يوليو/ جويلية، قامت السلطات التونسية، بحجز مساعدات أرسلتها دول صديقة كانت موجهة للهلال الأحمر الجزائري. وطال الحجز أيضا، كمية هامة من الأسلحة،[2] كانت على الحدود التونسية الجزائرية، في طريقها إلى المقاتلين في الداخل الجزائري.[3]

من جهتها، أدركت جبهة التحرير الوطني، الأبعاد الخطيرة التي أخذها الخلاف حول اتفاق إيجلي، فبادرت إلى تلطيف الأجواء بتليين لهجتها واعتماد الاتصالات السرية كسبيل لتسوية المشاكل العالقة مع الجانب التونسي، بدل اللجوء إلى التشهير وطرح المشاكل علنا[4]، خاصة وأن الأوضاع العامة لتونس ولقيادة الثورة، كانت تحتم عليهما الجلوس إلى طاولة الحوار. وتبعا لذلك، عقد الطرفان اجتماعا في العاصمة تونس في شهر أغسطس/أوت 1958، انتهى بتبديد الخلافات العالقة[5]، وتجميد اتفاق إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر، عادت بعده "المجاهد" إلى الصدور(في 28 أغسطس/ أوت 1958)، وخلا العدد الــ 28- على الأقل- من لهجة النقد والتشهير بالسلطات التونسية.[6] وعلى الرغم من المخاوف والتوجسات التي ظلت قائمة- وستكون سببا في كثير من المصاعب بين الطرفين في مراحل قادمة – فالأهم، أن الطرفين، قد تمكنا من طي أخطر مشكلة سياسية واجهت الطرفين الجزائري والتونسي.

---

[1] محمد الميلي، المصدر نفسه، ص.120.

[2] ضمت هذه الشحنة: 5070 بندقية، 3037 بندقية رشاشة، 2037 مسدسا رشاشا، 20 بازوكا، 75 رشاشا، 30 مدفع هاون عيار 81، 10 ملايين خرطوشة. محمد حربي، المرجع السابق، ص.178.

[3] بوعلام بلقاسمي، "مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية"، في: الندوة الدولية الثالثة عشرة حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس في 4 و5 و6 مايو/ ماي 2006، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2010، ص.237.

[4] محمد الميلي، المصدر السابق، ص.121. وكذلك بوعلام بلقاسمي، المرجع نفسه، ص.236.

[5] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.503.

[6] بوعلام بلقاسمي، المرجع نفسه، ص.237.



2 – تبعات أزمة عموري على علاقة الثورة بالسلطات التونسية:

أتاحت عملية إشراف قوات الحرس الوطني التونسي على إفشال محاولة عموري "الانقلابية"، فرصة نادرة لبورقيبة لإعادة فرض سلطته، هذه المرة على قيادة الثورة الجزائرية بعدما كان قد قضى على خصومه اليوسفيين.[1] وقد أشار بن طوبال في اجتماع مجلس وزراء الحكومة المؤقتة أواخر 1959، إلى التأثيرات البالغة لقضية لعموري على العلاقات الجزائرية التونسية، بالقول أنه:" في اليوم الذي عرف فيه التونسيون، أن عبد الناصر كان يمكن أن يستخدم حتى أحد عقداء جيش التحرير الوطني– لعموري– اجتاحهم الخوف. ومنذ مسألة لعموري، لم تتوقف العلاقات عن التدهور: تفتيشات ومصادرات يومية.. لقد أوقفوا حتى ابن عمي وهو يحمل محفظتي".[2] وقد انتهت بالفعل قضية عموري، إلى نتائج كارثية على جيش التحرير الوطني، إذ جرى:

- احتلال المقار الرسمية لجيش التحرير الوطني خاصة بالكاف
- توقيف قوافل السلاح من جديد، وحجز الإمدادات
- توقيف ضابطين كبيرين في جيش التحرير لا علاقة لهما بالقضية، هما الرائدان علي منجلي وعبد الرحمن ميرة[3]
- توقيف أفراد جيش التحرير الوطني بالرغم من حملهم تراخيص وأوامر بمهمة
- نصب حواجز الحرس الوطني التونسي لمراقبة الحدود
- الاستيلاء على مراسلات ومحفوظات رسمية لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة (لاسيما تلك الخاصة منها بدوائر بوصوف) في كل من مدينتي تاجروين ومدنين.[4]

أعادت هذه الإجراءات للرئيس الحبيب بورقيبة، "هيبته الجريحة" التي لطالما أشعرته بالعجز عن مواجهة تجاوزات أفراد جيش التحرير الوطني، على تراب بلاده،

---

[1] وحول موضوع المتابعات وأحكام الإعدام التي أصدرها بورقية في حق أنصار صالح بن يوسف، ينظر عميرة علية الصغير، الطيب الزلاق. المرجع السابق، ص.301– 305

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية. المرجع السابق، ص.367

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.189

[4] Mohamed Harbi, op.Cit.P.453. Et aussi, Haggui Djamel, Les relations. Op.Cit.P.259

والتي كثيرا ما اشتكى منها، دون أن تكون له القدرة على ردعهم أو حتى ردهم. والمؤكد أن ما كان يهم بورقيبة في هذا الوضع الجديد، أنه سيجعل منه مفاوضا نديا مع فرنسا للحصول على المزيد من التنازلات لصالح إتمام استقلال تونس المنقوص. لكن من جهة أخرى، أحيت هذه العراقيل من جديد، الصراع بين الحبيب بورقيبة وغريمه صالح بن يوسف الذي وجدها هو الآخر ومن ورائه النظام المصري، فرصة للعودة إلى الواجهة بعدما كان قد فقدا بريقهما منذ مدة. وقد سارع صالح بن يوسف، إلى التنديد بهذه الإجراءات، واتهم بورقيبة بالسعي إلى تحطيم الكفاح المسلح الجزائري، بدفع قادة الثورة الجزائرية إلى القبول بمبدأ وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه ديغول(منذ 1916 سبتمبر 1959). كما ندد أيضا صالح بن يوسف، بصفقة الأسلحة الأمريكية لفرنسا، مؤكدا أن هذه الأسلحة، سوف لن تستعمل بكل تأكيد ضد فرنسا حليفة بريطانيا والولايات المتحدة، بل ستستعمل ضد جيش التحرير الوطني".[1]

لم يكن لاتهامات صالح بن يوسف، أي تأثير على بورقيبة[2] الذي كان يريد استغلال هذا الوضع أيما استغلال. وفي نهاية ديسمبر، اقترحت الحكومة المؤقتة على السلطات التونسية، عقد اجتماع جزائري تونسي لمعالجة المشاكل بينهما. وقد جرى هذا الاجتماع في تونس العاصمة يومي 30 و31 ديسمبر1958، بمشاركة ولاة المدن الحدودية التونسية وقادة من جيش التحرير الوطني. وقد طالب مندوبو الحكومة المؤقتة، برفع الإجراءات الاستثنائية المفروضة على الجزائريين فوق التراب التونسي، في مقابل التزام الطرف الجزائري بمطالب التونسيين. وتضمن الاتفاق:

أ- يتم السماح للجزائريين بجمع الأسلحة واستعمالها، والقيام بالمهام من طرف جيش التحرير، بشرط الإعلام المسبق للسلطات التونسية بمواقع إطلاق النار

ب- الكف عن توقيف العسكريين الجزائريين، وفي حالة توقيف أي عسكري جزائري، يتم تسليمه في الحال، إلى السلطات العسكرية الجزائرية

ج- عدم التعدي على مقار الحكومة المؤقتة

د- تسليم الأوامر بالمهمة لكل عناصر جيش التحرير الوطني خلال تنقلاتهم

[1] Haggui Djamel, Les relations. Op.Cit.P.260
[2] Haggui Djamel, Les relation. Ibid. P.261



وفي مقابل ذلك يلتزم الطرف الجزائري بـــ:

- منع ارتداء الزي العسكري على كل مقاتل من جيش التحرير، غادر مخيمه
- التصريح بمخازن الأسلحة والمتفجرات

لكن هذه التفاهمات، لم تعمر طويلا، إذ سرعان ما تعرضت للطعن بعد شهرين من ذلك، وعاد الطرفان ثانية– ككل مرة– إلى عقد الاجتماعات لتجاوز هذه الفلتات.[1] وبين فبراير/ فيفري ويونيو/ جوان 1959 (أربعة أشهر)، تم عقد سلسلتين من الاجتماعات على مستوى الوزراء، أفضت إلى عدة تنازلات من الجانب الجزائري:

- قبول التصريح بكل مقار الحكومة المؤقتة وتعداد جيش التحرير الوطني العسكرية ومراكزه ومخيماته
- التخلي عن إدارة الشؤون المدنية للجزائريين فوق التراب التونسي (على الرغم من اعتراف السلطات التونسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية والذي يتيح لهذه الأخيرة، القيام بهذا النوع من الإدارة وفق ما تنص عليه الأعراف الدبلوماسية)
- التصريح بكل أسماء وصفات المسؤولين السياسيين الجزائريين
- عدم إقامة أية ندوة صحفية أو إرسال أي صحفي أجنبي لزيارة معسكرات جيش التحرير الوطني، دون الموافقة القبلية للسلطات التونسية.[2]

أدت هكذا، سياسة التحالف التي انتهجتها الحكومة المؤقتة، إلى التفريط في حظوتها داخل صفوف المقاتلين الذين اتهموها بالضعف بل وحتى بالخيانة[3]، وبأنها أصبحت رهينة لإرادة وهيمنة السلطات التونسية.[4] وبالنتيجة، أدى عجز الحكومة المؤقتة عن توحيد قواتها المقاتلة، إلى ضعفها ومن ثمة، أتاحت للسلطات التونسية، التدخل في شؤون الثورة الجزائرية، تحت غطاء ضمان سيادتها القطرية ورفض وجود "دولة داخل الدولة".[5]

---

[1]Mohamed HARBI, op.Cit.P.453 - 454, et aussi Haggui Djamel, Les relations. Ibid.P.261
[2] Mohamed Harbi, op.Cit.P.454
[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.179.
[4] Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN. Op.Cit.P.422
[5] محمد حربي، المرجع نفسه، ص.179.



3-الخــلاف الحــدودي:

أزمة الحدود، أزمة أخرى تضاف إلى سلسلة الأزمات التي شهدتها العلاقات بين تونس وجبهة التحرير الوطني. فبورقيبة الوفي لسياسة المراحل، كان حريصا على تحين الظروف لتحقيق المزيد من التنازلات من طرفي النزاع، الفرنسي والجزائري. وقد طالب (بورقيبة) منذ أبريل/أفريل 1957، بإعادة النظر في الرسم الحدودي الصحراوي بين بلاده والجزائر، وأعلن أن الرسم الذي وضعته السلطات الفرنسية، أدى إلى توسع المجال الترابي الخاضع "لسيادتها" على حساب المحمية تونس.[1] المؤكد أن مطلب تعديل الحدود، كان بالنسبة لبورقيبة مطلبا جديا(ولم يكن مناورة سياسية، فقد ظل متشبثا به حتى بعد استقلال الجزائر) وقد أراد بالفعل، استغلال فرصة ضعف الأطراف المتصلة بالقضية لتحقيق ربما إنجازا آخر، يضاف إلى انتصاراته الكبيرة التي حققها منذ منتصف 1957، خاصة وأنه 1956، مما أعطى الانطباع للتونسيين، أن بقاء القواعد الفرنسية (في بنزرت، العوينة، قفصة، ورمادة) التي تم استثناؤها بموجب اتفاق جويلية 1957[2]، على الأراضي التونسية، مسألة ظرفية. كما تمكن بورقيبة أيضا، من القضاء وبشكل كامل، على خصمه صالح بن يوسف. وفي الشق الجزائري، استطاع بورقيبة تحجيم الحضور الجزائري على التراب التونسي بعدما أمكن له، جر جبهة التحرير إلى "سياسة التحالفات" (اتفاق أوعمران مع السلطات التونسية في سنة 1957).

وبالنتيجة، فقد شجعت هذه المكاسب، الرئيس بورقيبة على طلب تمديد مجاله الترابي داخل المجال الجزائري. ففي الــ05 فبراير/ فيفري1959 وبمناسبة استرجاعه لمركز" فورسان"، صرح بورقيبة، أن الصحراء هي إرث مغاربي[3] وأن لتونس، نصيبها

---

[1] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص.294.

[2] بشير اليزيدي،"الرهانات والابعاد في عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 1954- 1958، في: مجلة روافد، العدد العاشر، 2005، المرجع السابق، ص.327.

[3] وهي ذات الأوهام التي بني عليها المغرب الأقصى هو الآخر، عدوانه في ما سمي " حرب الرمال" في عام 1963، لاسترجاع منطقة تندوف (بالجنوب الغربي للجزائر) بدعوى أنها أرض مغربية.

الطبيعي في الصحراء، وحدود تونس تمتد إلى " قرعة الهامل" (بالناظور على الحدود الجنوبية مع ليبيا) عند النقطة الترابية رقم 233، بدلا من النقطة رقم 219.[1]

وطوال سنة 1959، مارست السلطات التونسية، ضغوطا رهيبة على قيادة الثورة التي كانت تعيش أوضاعا حرجة بفعل تزايد أزماتها الداخلية، وهو ما أرادت السلطات التونسية استغلاله. وفضلا عن التنازلات الكبيرة التي حققتها السلطات التونسية من قيادة الثورة الجزائرية من وراء " قضية عموري"، وكذلك إجبار قيادة الثورة على الجلوس ككل مرة إلى طاولة المفاوضات، فقد أرهقت الاجتماعات المتكررة، الحكومة المؤقتة وقيادة جيش التحرير الوطني، وكانت السلطات التونسية تتحجج في كل مرة، بما كانت تسميه تجاوزات للعودة إلى نقطة البداية. ففي منتصف (يوليو/ جويلية وأغسطس/ أوت) 1959، وعلى خلفية مزاعم الاعتداءات المتكررة لوحدات جيش التحرير على مواطنيها بالحدود، رفضت السلطات التونسية، الإفراج عن الأسلحة التي طالبت بها قيادة الثورة الجزائرية، والتي كانت محتجزة منذ مدة (بعد أزمة عموري). كما رفضت، رفع القيود على حركة جيش التحرير فوق ترابها. وقد أكدت التحقيقات التي أجراها وزير الداخلية بن طوبال، زيف المزاعم التونسية والطبيعة المصطنعة لهذه الأزمة.[2]

كانت الحكومة المؤقتة الجزائرية، تعي أن المرحلة حساسة، وأنه مطلوب منها الثبات ومقاومة الضغوط الفرنسية والتونسية معا، حتى تتجنب تنازلات قد تنسف التضحيات الكبيرة التي قدمتها الثورة التحريرية لذلك كان ردها، أنها ستواصل الكفاح المسلح إلى أن تعترف فرنسا بالاستقلال التام لكافة أراضيها. كما توجهت الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، إلى الدول المغاربية بالقول، أن الخلافات الحدودية يجب أن تناقش مع الجزائر بعد الاستقلال، وأن المطلوب اليوم، تعزيز موقف الجزائر في مفاوضاتها مع فرنسا.[3]

---

[1] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص.288، 290

[2] Mohamed Harbi, op.Cit.P.454

[3] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية. المرجع السابق، ص.446. وكذلك محمد الصالح الدحماني، دور الجيش التونسي في استكمال السيادة الوطنية 1956– 1963، في أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول استقلال تونس ومسيرة التحرر، ص.197



هل كان بورقيبة يؤمن حقا، بإمكانية تحقيق حلم توسيع فضائه الصحراوي داخل المجال الجزائري؟ قد لا يبدو هذا المطلب، غريبا على بورقيبة الذي أصبح في هذه الفترة، أكثر إيمانا بسلامة منهجه – سياسة المراحل – وبدهائه السياسي، على تحقيق مطالبه. والمؤكد أيضا، أن بورقيبة كان يعول على ارتباك طرفي النزاع، الفرنسي والجزائري اللذين دخلا في اتصالات غير رسمية، ستفضي حتما إلى مفاوضات رسمية. وقد يكون بورقيبة اعتقد، أن تمسك طرفي النزاع بموضوع الصحراء، سيجعل فرنسا (التي تعي أنها ستضطر في النهاية لا محالة، إلى التخلي عن مشروع فصل الصحراء، للجزائريين)، تلجأ إلى تمكينه هو – وهو الأقرب إلى أطروحاتها– من موطأ قدم له في هذا الفضاء الصحراوي، سواء نكاية في الطرف الجزائري أو من قبيل الغنيمة التي ستتم مقاسمتها معه بطريقة ما بعد استقلال الجزائر، لذلك سعى بورقيبة، إلى عدم الفصل بين مجموع القضايا التي ما يزال الخلاف بشأنها مع سلطات الحماية، بعد إعلان الاستقلال، وعبر في خطابه يوم الــ 16 يوليو/ جويلية 1960 أن:" لا تعاون مع فرنسا بشأن الأراضي والحدود وقضية بنزرت ما دامت متمسكة بالعظمة الاستعمارية".[1] ضغوط بورقيبة، كان يريد منها تحقيق مكاسب من الطرفين: جلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت، وضم جزء من صحراء الجزائر إلى التراب التونسي، بل لا أبالغ في القول أن بورقيبة كان يستعمل مطلب الجلاء عن قاعدة بنزرت لتحقيق مطلب أهم وهو المطامع الترابية في الصحراء، وسنرى أن بورقيبة عندما فشلت مساعيه الدبلوماسية، لجأ إلى "العمل العسكري" عبر أحداث بنزرت.

أ–لقاء بورقيبة بديغول في رامبويي (Rambouillet 27 فبراير/ فيفري 1961):

وهو اللقاء الذي عرض فيه بورقيبة على ديغول، الوساطة لإعادة بعث مفاوضات الحل النهائي بين الحكومة المؤقتة وفرنسا، التي كانت قد توقفت. إلا أن حقيقة مساعي بورقيبة، كانت تمكين تونس من جزء من الأراضي الصحراوية الجزائرية.[2] ويشهد على ذلك ما نقله ديغول في مذكراته (مذكرات الأمل Mémoires d' Espoir) من :"إن قضية

---

[1] عبد القادر العربيي، المرجع السابق، ص.295.

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية. المرجع السابق، ص.440.



بنزرت لم تكن بالنسبة للرئيس إلا حيلة للوصول إلى الشيء الأساسي، والأمر الذي كان يهمه بشكل خاص، هو أن يكسب بلده من جهة الحدود الصحراوية، إذ كان علينا يوما ما كما كان متوقعا، أن نسلم هذه الصحراء للجزائر المستقلة، أفلا يمكن أن نعدل الحدود بصورة تستطيع معها تونس أن تمتلك بعض الأراضي المحتوية على النفط، وهو يرى أن ذلك معقول سيما وأن الحدود بين الصحراء وجنوب المحمية القديمة، كانت قد رسمت بصورة غامضة قابلة للأخذ والرد".[1] وكان من الطبيعي أن يرفض ديغول مطالب بورقيبة، لان ديغول كان يريد من بورقيبة دورا لتسهيل قبول الجزائريين "بالصيغة المشتركة للصحراء"[2] مقابل تحسين العلاقات الفرنسية التونسية[3] (أي قبول فرنسا بتسوية بعض القضايا الداخلية للمحمية لا أكثر).

مغامرة بورقيبة، لم تتوقف عند الضغط على الطرفين الفرنسي والجزائري، بل تعدتها إلى توسيع الخلاف وفتحه على دول أفريقية المجاورة. فبمناسبة زيارة الرئيس المالي موديبو كايتا لتونس في الـــ 12 يونيو/ جوان1961 وبضغط من بورقيبة، أصدرا بيانا مشتركا في نهاية مباحثاتهما، يعتبران فيه أن الصحراء جزء عضويا من الأرض الأفريقية، وأنه ليس لأي دولة الإدعاء بسيادتها عليها. وهو ما مثل ضربة موجعة للمفاوض الجزائري، في هذه المرحلة، فتحركت الحكومة المؤقتة لدى حلفائها (مصر، ليبيا، غينيا) للضغط على الدولتين لتغيير موقفهما من هذه القضية، انتهت إلى عدة لقاءات بين الحكومة المؤقتة والسلطات التونسية، أفضت إلى تعهد التونسيين بالاستمرار في دعم الثورة الجزائرية. [4]

هذه التسوية، لم تكن في حقيقتها، سوى هروبا للسلطات التونسية من الضغوط التي مارستها عليها الحكومة المؤقتة، إذ سرعان ما عاد بورقيبة إلى سياسة الابتزاز. وفي ما يشبه التحذير من استنفاذه للمساعي الدبلوماسية، وجه بورقيبة رسالة إلى الجنرال ديغول نشرتها جريدة لاكسيون (L'Action) التونسية (المقربة من بورقيبة) بتاريخ الـــ 16

---

[1] نقلا عن سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.515

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية. المرجع نفسه، ص.452

[3] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية. المرجع نفسه، ص.445

[4] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية. المرجع السابق، ص.448- 449

يوليو/ جويلية 1961 أعاد فيها التأكيد، على أن هدف تونس هو الحصول على جلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت ومنطقة الحدود بالجنوب " وأني أعلمكم بقرارنا الحاسم الذي لا رجوع فيه، وهو العمل لإنهاء هذه الحالة التي يعارضها الشعب التونسي بالإجماع".[1] وهي الرسالة التي يبدو أنها جاءت، ردا على قرار السلطات الفرنسية في أواخر أغسطس/ أوت 1961، القاضي بالتمديد في مدارج الطائرات بقاعدة سيدي أحمد ببنزرت، وعبرت حينها السلطات التونسية، عن رفضها القاطع لهذه الإجراءات، وقامت بحشد المتظاهرين حول قاعدة بنزرت في الــ 11 يونيو/ جوان 1961 لمنع تنقل وحدات الجيش الفرنسي، واستفزازها بنية إحداث مشادات تكون مبررا لرفع قضية قاعدة بنزرت إلى مجلس الأمن.[2]

ب-أزمــة بنــزرت (19- 23 يوليــو/ جويليــة 1961):

لكن الأمور تطورت بوتيرة أسرع مما كان منتظرا، وأدت حالة الاحتقان التي رافقت رفض الفرنسيين لنداءات التونسيين بوقف مشاريع التوسعة والجلاء عن قاعدة بنزرت، إلى ارغام السلطات التونسية على الدفع بالمزيد من وحداتها العسكرية (أفواج: 5، 6، 7، و12 مشاة، و200 فرد من الحرس الوطني) وحوالي 600 متطوع من المدنيين، إلى محيط القاعدة، وتم الشروع في حفر الخنادق حول القاعدة، قابله الفرنسيون بتعزيز وحداتهم بمختلف الأسلحة والمعدات.[3] في هذا الجو المشحون وأمام حماس المتظاهرين التونسيين الذين كانوا يرفعون شعارات " الجلاء أو الموت"، اندلعت المواجهة العسكرية بين الطرفين في الــ 19 يوليو/ جويلية (1961). كانت حصيلة خمسة أيام من المعارك، سقوط أكثر من 670 قتيلا و1555 جريحا في صفوف التونسيين، و29 قتيلا و100 جريح في الجانب الفرنسي. وفي صبيحة الــ 23 يوليو/ جويلية، تم توقيف القتال بتدخل من الأمم المتحدة التي طالبت بعودة الأوضاع إلى ما قبل الأحداث.[4]

---

[1] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص.296.

[2] موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881- 1964).المرجع السابق، ص.179.

[3] محمد الصالح الدحماني، المرجع السابق، ص.201.

[4] وفي 19 يوليو/ جويلية 1962(أربعة عشرة يوما بعد استقلال الجزائر) أبلغت السلطات الفرنسية، السلطات التونسية، باستعدادها للانسحاب من بنزرت دون مقابل، وتم ذلك بالفعل في الــ 15 أكتوبر 1963. موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية. المرجع السابق، ص.179- 180

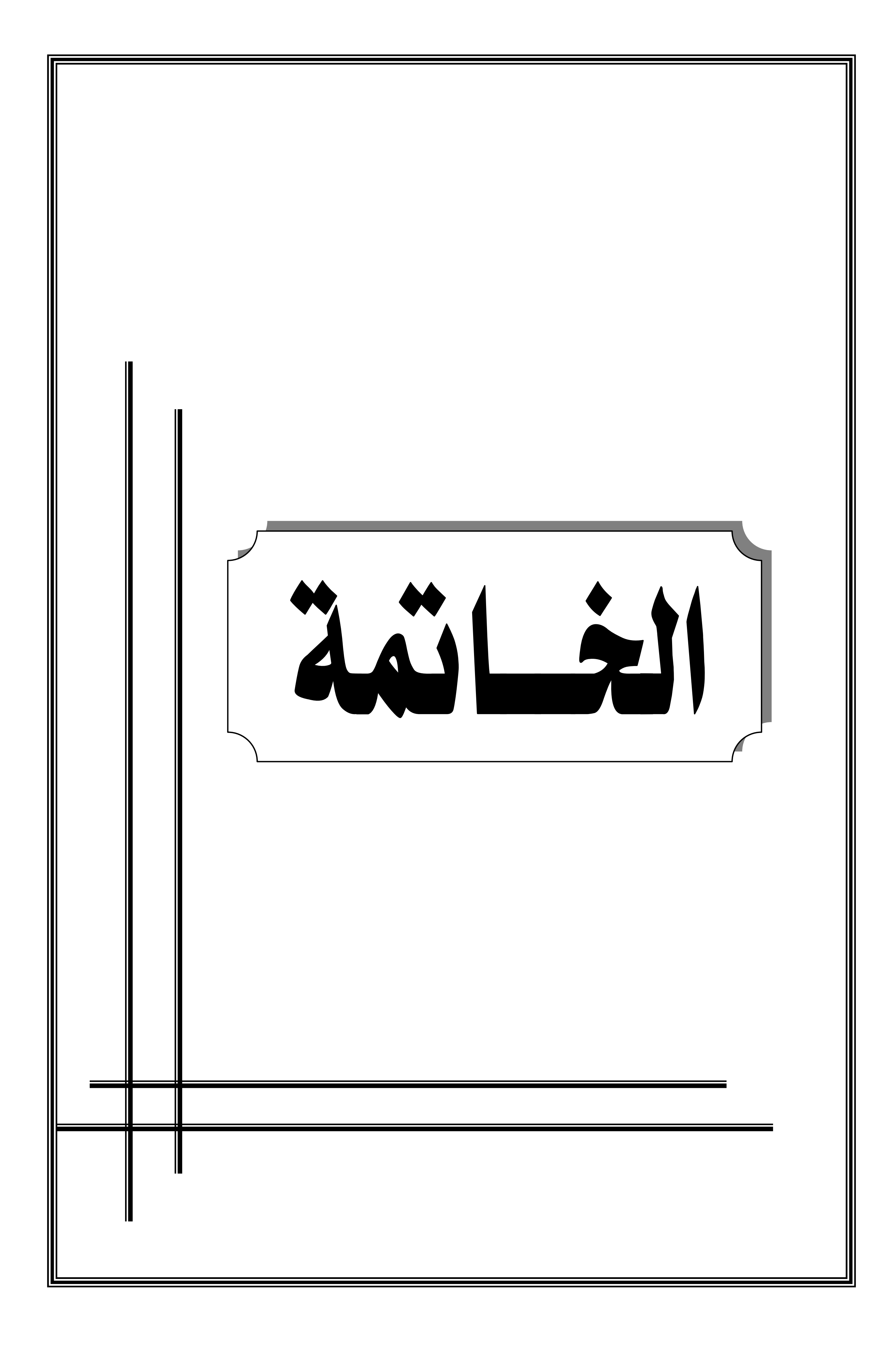


ما خسره بورقيبة في " معركة الجلاء" التي كانت تغذيها المطامع الترابية في الجنوب أكثر منها الرغبة في الجلاء – لأن ما حققه بورقيبة إلى هذا التاريخ هو نتيجة تفاهمات لا نتيجة المواجهة العسكرية– أراد " استثماره" في مجلس الجامعة العربية، وتقدم مندوبه (الطيب السحباني) بطلب إلى أعضاء الجامعة – الذين كانوا ما عدا المغرب الأقصى، يجهلون حقيقة النوايا التونسية– يطلب فيه تأييد تونس في " مطالبتها باسترجاع أراضيها شمالا وجنوبا"، فتدخل ممثل الحكومة المؤقتة أحمد توفيق المدني بقوة، لتوضيح أن ما يعنيه المندوب التونسي بكلمة " جنوبا" هي أرض جزائرية بحتة، وان الشعب الجزائري ليس مستعدا " للتنازل عنها لأي كان مهما كان عزيزا غاليا"، وحذر توفيق المدني، المجلس من أن التصويت على الطلب التونسي البصيغة التي جاء عليها، يعد عدوانا على الجزائر. وفي الأخير، تم تعديل نص الطلب التونسي على نحو:" استرجاع كل البلاد التونسية" بدلا من عبارة " استرجاع أراضيها شمالا وجنوبا" المرفوضة من قبل ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية.[1]

كان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأزمات – وغيرها– بشكل كبير، على الثورة الجزائرية، إذ أدت إلى إرباك أداء الحكومة المؤقتة الجزائرية في ما يتعلق بتسيير شؤون الثورة في تونس، كما طال هذا التأثير، الضغوط والتضييق على نشاط جيش التحرير الوطني فوق التراب التونسي – كما سبقت الأشارة إليه– مما أثر بدوره على إدارة المعركة مع الاستعمار الفرنسي بشكل عام. وقد حرصت قيادة الثورة الجزائرية، على التعامل بحكمة وتروي، مع الأزمات – كثير منها كانت مصطنعة من الجانب التونسي – تواجهها مع السلطات التونسية.

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.734– 736. مسألة الخلاف الحدودي بين تونس والجزائر، تم تسويتها بعد استقلال الجزائر(1962) في إطار تفاوضي، لكن ليس على أساس مراجعة الحدود، فلا مساس بالحدود الموروثة كماتنص عليه المواثيق الدولية، وجرى في أبريل/أفريل 1968، التوقيع على اتفاق تقني لترسيم الحدود بين البلدين، وأنهيت أشغال الترسيم في منتصف 1970. وفي المقابل، استفادت تونس من مزايا مالية بما قيمته 10 ملايين دينار بالفرنك الفرنسي. هذه هي القاعدة التي جرت عليها المفاوضات، واتجهت إلى تعويض المطالب الحدودية لتونس، بمشاريع بين البلدين. كما= =استفادت تونس، من عديد الاتفاقات التي أبرمها البلدان لاحقا والتي شملت قطاعات: الصحة، الجمارك، الإعلام، المحروقات.. عبد القادر الغريبي، المرجع السابق، ص.320–342



الخـــاتمة

خاتمـــة:

وهكذا، ومن خلال دراستي المتواضعة لموضوع " القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1954- 1962)"، توصلت إلى جملة من النتائج والاستنتاجات التي أحسبها نتاج الكثير من التمحيص والتحليل، لموضوع نشأة وتطور قاعدة الثورة الجزائرية بتونس التي تعود في أساسها، إلى زمن المنظمة الخاصة في أواخر أربعينيات القرن العشرين، عندما كانت بصدد التحضير للكفاح المسلح تحت عباءة حزب الشعب الجزائري (PPA). وقد وضعت المنظمة الخاصة بالفعل، الأسس العملية لقاعدة الثورة بتونس التي ستظهر لاحقا، خاصة ما تعلق منها بالمسالك وشبكة تمرير الأسلحة ومصادرها، وستعتمد الثورة التحريرية، بعد اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954، على هذه الشبكة. ومع مرور الزمن، أخت قاعدة الثورة بتونس، بعدا استراتيجيا، مما جعلها محل الكثير من الصراعات والأزمات بين الكثير من الفاعلين من داخل الثورة ومن خارجها، في محاولة من كل طرف، الاستحواذ والسيطرة على هذه القاعدة، لأنها باختصار، تمكن أصحابها من التحكم في قرارات الثورة. ويمكن تقديم نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

1 – أن مسألة القواعد الخلفية في الحروب الثورية التحريرية ذات الامتدادات الشعبية، كونها ضرورة تمليها طبيعة الحروب الثورية الشعبية مع القوى الاستعمارية التي تفوقها عدة وعتادا، وإن لم تكن قاصرة على الثورة التحريرية الجزائرية في الأصل، كونها فكرة سبق وأن اعتمدتها الثورة الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسي والأمريكي، إلا أنه لا يجب الوقوع في التطابق. فتبني الثورة الجزائرية للقواعد الخلفية في بلدان الجوار وفي تونس في حالتنا هذه، يختلف مع التجربة الفيتنامية على الأقل من حيث الطبيعة ومسارات التطور. فقاعدة الثورة الجزائرية بتونس، وفضلا عن كونها ملاذا آمنا للقيادات والجرحى، ولتمرير الإمدادات نحو الداخل من جهة، فإنها من جهة أخرى، ميدانا ثانيا للثورة الجزائرية لتشتيت قوى المستعمر وإرهاقه (من خلال عمليات الكر والفر محو الداخل الجزائري انطلاقا من التراب التونسي) وجره إلى ارتكاب حماقات على أرض دولة أجنبية (في سياق تطورات الحرب وتداعياتها) ستكون بلا شك، محل تنديد وإدانة من طرف الدولة المستضيفة، مما سيعرضه (المستعمر) إلى كثير من الضغوط الدولية التي تكون جزء من أدوات المعركة، التي قصدتها قيادة الثورة سلفا.



2 – لعبت العوامل الطبيعية والحضارية بين الجزائر وتونس بشكل خاص، دورا كبيرا في توفير ممرات وملاذات آمنة لرحلات الذهاب والإياب من وإلى تونس، مما جعل منها منطقة عبور مهمة لتمرير السلاح القادم من الشرق، قبل أن تتحول إلى قاعدة حيوية أولى للثورة مع مرور الوقت

3 – لم تكن تونس تمثل في بداية ثورة التحرير الجزائرية، خيارا استراتيجيا لقيادة الثورة، بالنظر إلى الظروف السياسية التي كانت تعيشها تونس. فقد كانت تونس مثلها مثل الجزائر، ما تزال ترزح تحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ومازالت القوات الفرنسية تسيطر على كامل التراب التونسي، مما جعل من الرهان على تشكيل قاعدة للثورة في بدايتها، بتونس، أمرا يحمل الكثير من المجازفة. لكنها ومع تطور الثورة، مالت قيادتها إلى الرهان على قاعدة تونس التي أصبحت، قاعدة الثورة الأولى.

4– أبانت الخلافات التي طفحت على السطح بين لجنة التنسيق والتنفيذ من جهة، وبين بن بلة وأنصاره من جهة أخرى، على أهمية قاعدة الثورة بتونس. فقد شكل استحواذ بن بلة ومهساس على قاعدة تونس، تهديدا كبيرا لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وعلى الثورة برأي هذه الأخيرة، وهو ما يفسر حجم الثقل الذي رمت به لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، بدء بتعيين رجلها القوي العقيد عمر أوعمران بصفته مكلفا بالامداد و"بتطهير" واستعادة قاعدة تونس من المناوئين لمؤتمر الصومام، وهو ما حدث بالفعل. وقد توضحت أهمية قاعدة الثورة بتونس، بعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ، الجزائر والاستقرار(المؤقت) لكل من كريم بلقاسم، وبن خدة، وبن طوبال في تونس، منتصف سنة 1957. ورغم مغادرتها بعد فترة قصيرة، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ، باتت ترتكز بشكل شبه كامل، على قاعدة تونس.

5– تعزيز الحدود الشرقية بعد دخول خط شال المكهرب ذو الفعالية الكبيرة، الخدمة إلى جانب خط موريس، أدى إلى غلق شبه كلي للحدود مما حول تونس إلى وجهة مفضلة لأغلب القيادات العسكرية، خاصة من الولايات الأولى والثانية والثالثة، الباحثة عن حلول لمشكلة الإمدادات لدى الهيئات التي أنشأتها لجنة التنسيق والتنفيذ هناك، كلجنة العمليات العسكرية " الكوم" التي أوكلتها مهمة إدارة المعركة العسكرية مع القوات الاستعمارية على الحدود، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها ولايات الداخل، في ما

يتعلق بنقص السلاح والذخيرة. غير أن هذه القيادات وتحت غطاء المهمات التي كلفت بها في تونس، أصبحت طرفا في الخلافات الظاهر منها والخفي، بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها: بين كريم ومعه إطارات الولاية الثالثة، وبن طوبال ومعه إطارات الولاية الثانية من جهة، وبين إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، الموالية لخط بن بلة- مهساس في مرحلة أولى، قبل أن يتحول الخلاف، مع قيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة منذ أواخر العام 1958 مع القائد السابق للولاية الأولى محمد عموري وإطارات ولايته. وكان من نتيجة هذه الصراعات، أن تحولت تونس في ظل الحضور الكثيف لقيادات الثورة، العسكرية منها والسياسية، إلى ساحة لإدارة المعارك السياسية بين الفرقاء الجزائريين، أدت إلى نتائج دراماتيكية، ترتبت عنها آثارا نفسية سلبية عميقة على مسار الثورة، لتزال ارتداداتها حية إلى اليوم، في نفوس من ما زال منهم على قيد الحياة.

6- بالرغم من الضغوط الرهيبة التي مارسها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على قيادة الثورة الجزائرية بتونس، إلا أنها (أي قيادة الثورة الجزائرية)، استطاعت مواءمة سياستها في تونس، وفقا لميزاج وتقلبات بورقيبة، السياسية. ولعل إدراك لجنة التنسيق والتنفيذ ومن بعدها الحكومة المؤقتة، أن وبورقيبة إنما يسعى من خلال مناوراته وتضييقه على الثورة الجزائرية فوق أراضيه، تحقيق أكبر قدر من التنازلات من كلا الطرفين الجزائري والفرنسي قبل انتهاء الحرب الجزائرية الفرنسية، هو ما جعل قيادة الثورة، تتعامل مع هذه الضغوط التي وصلت في أحايين كثيرة إلى مستوى الأزمات، بكثير من الصبر والتحمل، نظرا لحجم الدور الذي أصبحت تونس - وبورقيبة رأسا- تلعبه في القضية الجزائرية.

7 - موقع تونس الحيوي باعتبارها همزة الوصل بين المغرب والمشرق، مكن الثورة الجزائرية من قاعدة خلفية كانت بمثابة الرئة التي استطاعت مد الثورة على مدار سنوات الحرب، بكل أنواع الدعم العسكري واللوجستي (وحتى السياسي والدبلوماسي لاحقا). وقد رأينا كيف أن الدوائر الاستخباراتية الفرنسية، كانت تحذر من الدور المتعاظم لقاعدة تونس في دعم الداخل(الجزائر) بالسلاح والذخيرة، ومن ثم تقوية عضد الثورة. وهو ما أجبر الاستعمار الفرنسي، على الدفع بالمزيد من التعزيزات لغلق الحدود الشرقية، من خلال تسخير إمكانيات كبيرة، عسكرية ولوجستية لخط شال المدجج بأحدث ما

توصلت إليه الهندسة العسكرية، بداية من أواخر سنة 1958، بالشكل الذي جعل منه خطا رهيبا بالفعل.

8- أدى غلق الحدود من قبل الاستعمار الفرنسي بواسطة السدود المكهربة، في إلى تعزيز موقف لجنة التنسيق والتنفيذ في البداية ثم الحكومة المؤقتة لاحقا، في صراعاتهما ضد المناوئين، وفي تعزيز قوة الخارج على الداخل.

9- أن الصراعات التي كانت دائرة بين قيادات الثورة في تونس، لم تكن وليدة قاعدة بتونس وإن ساهمت في إخراجها على النحو الذي انتهت إليه، إلا أن هذه الصراعات، لم تكن في واقع الأمر، سوى تتمة لخلافات الداخل مع الخارج التي فجرها مؤتمر الصومام في أغسطس/ أوت 1956. فخلافات عبان وجماعته (في الداخل) وبن بلة ومهساس ومن معهما (في الخارج) حتى منتصف العام 1957، هي نفسها خلافات لجنة التنسيق والتنفيذ المتمركزة في الخارج بعد تخلصها من عبان في ديسمبر1957، مع الداخل ممثلا بقيادات الولايات في الداخل.

10- الحديث عن الأزمات التي عاشتها الثورة وكانت قاعدة تونس مسرحا لها، لا يجعل من قاعدة تونس، قاعدة لانتاج الصراعات بل على العكس من ذلك، أن الأطراف المتصارعة (المتباينة في تصوراتها) هي من سعت إلى نقل خصوماتها إلى تونس (نظرا لموقع تونس الأستراتيجي في الثورة) طمعا في التموقع وقطع الطريق على الآخر، ومن ثمة فقاعدة الثورة بتونس، هي من ضاقت بهذه الأزمات الداخلية منها والخارجية، وإن كانت الأزمات، ظاهرة في كل الثورات (الثورات بطبيعتها، تأكل أبناءها) والثورة الجزائرية، ليست سوى واحدة منها.

11- راهنت الثورة الجزائرية، منذ أن تمكنت لجنة التنفيذ والتنسيق من بسط نفوذها في تونس مع منتصف العام 1957 ثم الحكومة المؤقتة لاحقا، على جعل قاعدة تونس بما توفره من دعم ومؤازرة من خلال استغلالها لحركية التنظيمات الشعبية والنقابية والاعلامية التونسية للثورة الجزائرية، وتوظيفها في كثير من الأحيان في مناوراتها، لاعطاء المزيد من الزخم الإعلامي والسياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية، في المنابر الاقليمية والدولية.



12- تطور قاعدة الثورة بتونس المنسجم والمتناغم مع التوجه الثوري لقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، جعل منها بالفعل قاعدة ارتكاز قوية للثورة الجزائرية، لإدارة معركتها التحريرية الوطنية، بفضل حكمة ودهاء – وحتى قسوة- قيادة الثورة. فقد استطاعت هذه القيادة، اللعب على تجاذبات الراهن الداخلي التونسي، واستطاعت، التنقل تبعا لانتقال ميزان القوة بين الأطراف الفاعلة في المشهد التونسي، فتحالفت في البداية، مع التيار اليوسفي ذي التوجه الناصري عندما كان هذا التيار قويا ومستحكما في الوضع، مما أتاح لقيادة الثورة الجزائرية، الاستفادة من تمرير السلاح وتنسيق العمليات العسكرية على الحدود، خاصة الجنوبية، مما أفشل مشاريع فرنسا في الصحراء الجزائرية. وعندما ضعف التيار اليوسفي، انتقلت قيادة الثورة الجزائرية، إلى التحالف مع الحبيب بورقيبة الذي كان يسعى إلى تركيز دعائم "حكم بورقيبي" في دولة فتية. وكان من مصلحة بورقيبة، التخلص من الجناح الموالي لليوسفيين داخل الثورة الجزائرية، قطعا لأي مناورة في المستقبل القريب من جهة، ومن جهة أخرى، الاستقواء بالنتائج المحققة على الأرض والظهور أمام فرنسا، بمظهر المتحكم في الأوضاع والماسك الأول بخيوط اللعبة، طلبا لاتمام استقلال بلاده المنقوص.

13- لعبت القاعدة العسكرية لخلفية للثورة الجزائرية، دورا مزدوجا. فقد مثلت القاعدة الحيوية لثورة التحرير الوطني التي أمدتها بالأسلحة والذخيرة القادمة من المشرق العربي وأوروبا، وكانت في الوقت نفسه قاعدة للقيادة السياسية للثورة لإدارة معركة التحرير. ومن جانب الآخر، لعبت قاعدة الثورة الجزائرية بتونس الدور نفسه لبورقيبة، فقدمت له السند والمبرر لتحقيق تنازلات كبيرة وفاصلة من الطرف الفرنسي، في معركة استكمال السيادة التونسية.

14- أن قاعدة تونس ومن منطلق الأهمية التي مثلتها بالنسبة لثورة التحرير الجزائرية، لم تكن قاعدة امداد فحسب، بل وأيضا قاعدة تحددت على ضوئها، الكثير من خيارات الثورة منذ 1957 وإلى غاية الاستقلال في يوليو/ جويلية 1962. وقد تجلى هذا، في الارتدادات العسكرية والسياسية لمحاولة عموري "الانقلابية" ضد الحكومة المؤقتة، وكيف أدت هذه القضية في جانبها العسكري، إلى الكثير من التشنجات على مستوى وحدات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وإلى الكثير من التغييرات التي عرفتها وحدات

جيش التحرير الوطني على الحدود، من تفكيك وإعادة نشر للوحدات. وعلى المستوى السياسي، أعادت قاعدة الثورة بتونس، ترتيب هيئات الثورة كالدعوة إلى انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في سنتي 1958 و1959، بل أنها هي، من فرضت إنشاء ومن ثم، بروز هيئة جديدة سيكون لها دور حاسم في تطور الثورة على المستويين السياسي والعسكري، وستكون هي، الفيصل في تحديد ميزان القوى لصالح جيش التحرير الوطني على حساب الحكومة المؤقة التي سيبدأ سلطانها على الثورة، يتآكل ابتداء من ظهور هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، والرائد علي منجلي، والرائد القائد أحمد، وعز الدين زراري، وهي الهيئة الجديدة التي ستتحكم في إدارة الثورة إنطلاقا من غار الدماء على الحدود الشرقية، بداية من سنة 1960.

15- نقل مقرات الحكومة المؤقتة إلى تونس وإن كانت أسبابه المباشرة، تعود إلى توتر العلاقات مع نظام جمال عبد الناصر بشكل غير مسبوق، على خلفية تورط النظام المصري في محاولة الإطاحة بالحكومة المؤقتة من خلال محمد عموري وبعض ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، ثم حادثة مقتل علاوة عميرة، كما رأينا، إلا أنها أيضا تعود وبدرجة أولى، إلى التحديات التي أصبحت تهدد الثورة أمام تزايد الاحتقان في أعلى هرم قيادة أركان الولايات في الداخل، وانتقال قادة الولايات، من التنديد بالحصار والخناق اللذين ضربا على الداخل بفعل غلق الحدود وتقاعس قيادة الثورة بالخارج، عن مهام إمدادها بالسلاح والذخيرة عبر الرسائل والمبعوثين، إلى تبني إجراءات عملية تجاه قيادة الخارج. وهي الأسباب الحقيقية التي دفعت بالحكومة المؤقتة، إلى التعجيل بنقل مقر حكومتها إلى تونس، لتكسير أية محاولة ترى فيها تشويشا على الثورة في هذه المرحلة الحرجة التي كثرت فيها مناورات الجنرال ديغول(بدء بمشاريع سلم الشجعان وتقرير المصير، وصولا إلى التفاوض ضمن خيارات الاتحاد مع فرنسا) الهادفة إلى زرع الشقاق داخل قيادة الثورة طمعا في إيجاد مخرج مشرف وتحقيق أكبر قدر من التنازلات، لتعويض خسائرها في حربها مع الجزائر.

16- انتقال الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى تونس، أعطى قاعدة الثورة بتونس، زخما كبيرا وتحولت قاعدة تونس من قاعدة للدعم، إلى قاعدة لإدارة الثورة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا. إدراك الحكومة المؤقتة لهذه الأهمية، جعلها تركن إلى أسلوب

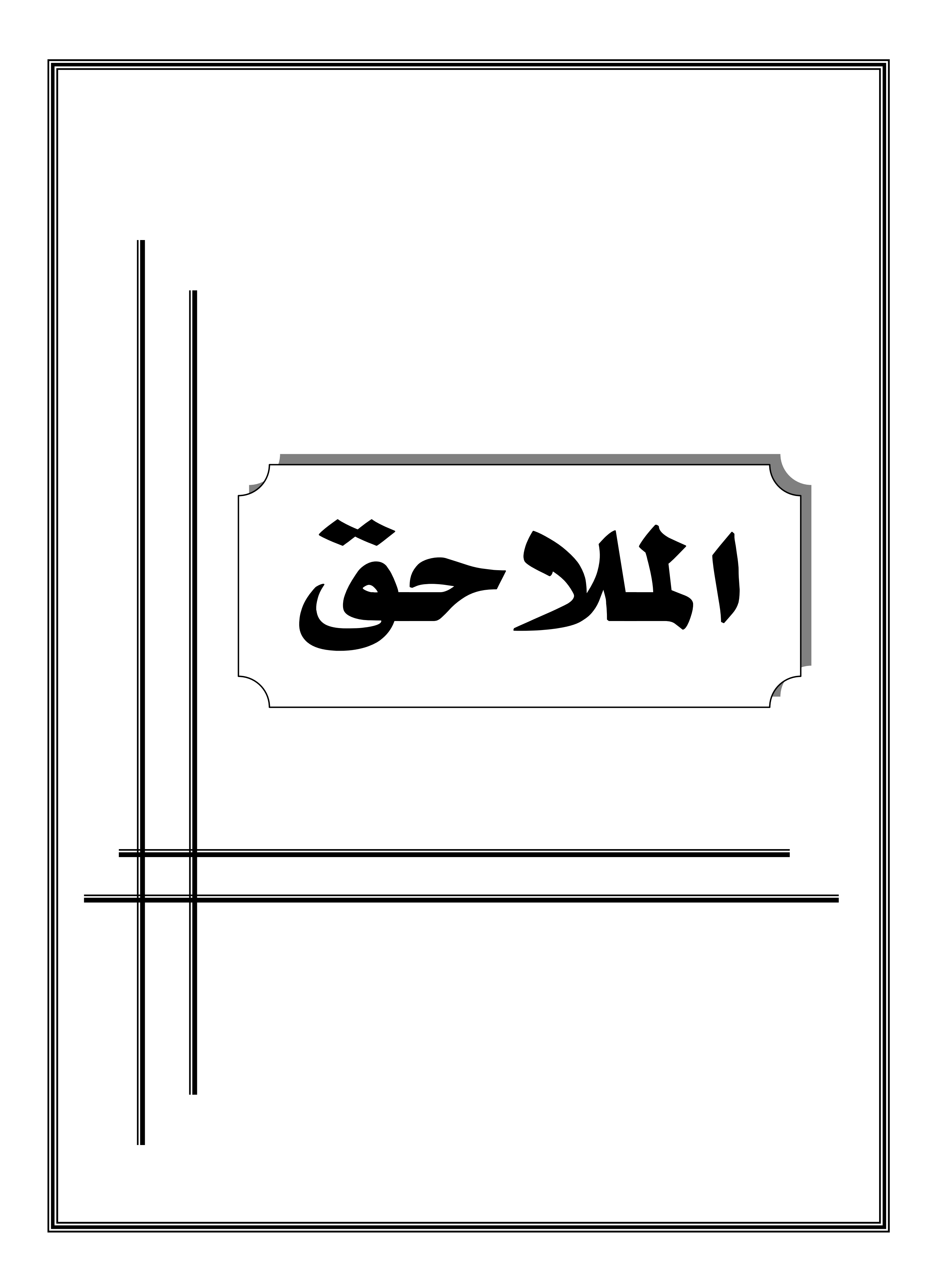


المهادنة والصبر على الكثير من الضغوط التي مارسها بورقيبة عليها، بالرغم من أنها – أي الضغوط– قد حدثت بشكل لافت في فترات معينة، من سلطة قيادة الثورة عموما، على الأراضي التونسية.

17- بالرغم من الآلام التي ارتبطت بقاعدة الثورة في تونس وارتداداتها الكبيرة على الثورة، فقد استطاعت القاعدة، تجاوز هذه النتائج، والقيام بجهد كبير في تعبئة كل الإمكانات المتاحة على كل الأصعدة، تعزيزا للمعركة المسلحة مع المستعمر الفرنسي في الداخل، بالأسلحة والذخيرة والعتاد، وبالدعم السياسي والدبلوماسي، وكانت قاعدة إسناد ودعم حقيقية لثورة التحرير الجزائرية، فاقت في أهميتها وحيويتها، باقي القواعد والجبهات.

18- أن الثورة الجزائرية، لاقت كل الدعم من أشقائها في المشرق(مصر، السعودية، العراق، سوريا، الكويت) كما في المغرب (تونس، ليبيا، المغرب الأقصى)، وكان دعم هذه البلدان الشقيقة والصديقة(خاصة بلدان المعسكر الإشتراكي، كيوغسلافيا تشيكوسلوفاكيا، وألمانيا.وغيرهم)، دعمافاصلا ومؤثرا، في معركة التحرير الوطني التي خاضتها جبهة التحرير الوطني باسم الشعب الجزائري.

19- تفردت الثورة الجزائرية من حيث هي تجربة شعبية متأصلة في مكافحة المنظومة الاستعمارية، ليس في الجزائر بل في العالم بأسره كونها ثورة كانت تنشد تحرير الفرد الجزائري والمغاربي والأفريقي، من الاستعمار مهما كان جنسه وطبيعته. إذ أرغمت الثورة الجزائرية بفضل قوتها وانتشارها، الاستعمار الفرنسي على التفريط في المغرب الأقصى وتونس بداية من سنة 1956، وبعدهما بلدان القارة السمراء تباعا، بنية التفرغ للجزائر. وبفضل حنكة وتمرس جيل من الإطارات المتشبعة والمؤمنة بالمبادئ الثورية، استطاعت الثورة الجزائرية، كسب دعم هذه الأقطار الأفريقية التي مكنتها من فتح جبهات لها على أراضيها خاصة جبهة مالي والنيجر، التي كانت عونا للثورة في إفشال مخططات فرنسا بفصل الصحراء عن التراب الوطني الجزائري.



الملاحق

ملحــق الــوثائــق

الملحــق رقم 01:

باسم الله الرحمن الرحيم

مهمة زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي لدى قادة أوراس النمامشة

كلف مؤتمر الصومام بانتداب زيغود يوسف و إبراهيم مزهودي تبليغ و شـ
القرارات المنبثقة من طرفه إلى قادة أوراس النمامشة (الولاية الأولى) اللذين تغيبوا عنه نظ
لاضطراب أوضاع الولاية الأولى الداخلية. فاستشهد يوسف زيغود عند وصوله للولاية الثاني
التي كان على رأس قيادتها، و مضى المندوب الثاني للمؤتمر في مهمته التي كلف بها وعلم
قادة الولاية الأولى -أوراس النمامشة- متواجدون بتونس في محاولة لحل مشاكلهم فلحق بهـ
هناك، ووجد نفسه مواجها لحالة نزاع عميق، واضطراب مستحكم بين المسؤولين الأوراسيـ
- و النمامشة، وبين عناصر كل فصيل من الفصيلين من أجل قضايا و شؤون كثيرة مـ
أهمها النزاع على الزعامة والقيادة لمن تكون؟

فعقد القادة اجتماع حوار ومصالحة بين الفصيلين في ضاحية من ضواحي العاصمـ
التونسية - باردو - بمبادرة من التنظيم السياسي الذي يتزعمه عبد الحي وعبد الكريم هالي
تونس، تحت رئاسة القائد العسكري عباس لغرور، و نجمت عن ذلك مشادة دامية كان مـ
نتائجها المؤسفة قتلى وجرحى في صف فصيل قادة النمامشة الذي أخذ على غرة وخديعـ
كانت والاشتباك بمواطن ميت، فاستغلت السلطات التونسية للأمن الحادثة، تلك السلطات
الحاكمة الجمهورية التونسية الفتية المستقلة حديثا، وكانت الفرصة مناسبة للأن العلاقات مع
الثوار الجزائريين المتواجدين على التراب التونسي كانت في توتر مستمر بينهم وبين الحرس
الوطني التونسي، حيث قام هذا الأخير باعتقال المئات من الجزائريين المسلحين والمدنيين
المقيمين منهم واللاجئين. بالإضافة إلى ذلك كانت عناصر المسلحين من أوراس النمامشة
لا تعترف بمقررات المؤتمر الذين تغيبوا عنه و لا بلجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر
الصومام، ومما شجعهم على هذا التمرد عضوان من الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، هذا



وفد الذي تغيب بدوره عن حضور المؤتمر الذي عقد بداخل الجزائر و هما أحمد بن
علي محساس. الشيء الذي أدى إلى توسيع دائرة النزاع واستحكامه في أوساط الجا
زائرية المتواجدة بالتراب التونسي.

و رغم العراقيل والصعوبات توصل المندوب إبراهيم مزهودي إلى عقد اجتماع مع
نا من قادة الولاية الأولى وهم الأغلبية الأمر الذي جعلهم يتبنون مقررات المؤتمر ويتفقو
ى ترشيح قائد للولاية وهو محمود الشريف لكونه مقاتلا ممتازا وإطارا سياسيا وعسكريا غ
ازع عليه من جميع الأطراف التي حضرت الاجتماع، وهو أحد قدماء حزب الإتح
يمقراطي للبيان الجزائري.

كانت هذه الأحداث تجري في شهر أكتوبر 1956، ولعل حضور قيادة الولاي
إلى تونس بهذه الكثافة في هذا التاريخ له علاقة بالاجتماع الذي قرر لقادة المغرب العرب
ذي لم يتم لأن عناصر الوفد الخارجي اختطفت طائرتهم فوق مدينة الجزائر وهم
دوم للاجتماع رفقة الملك محمد الخامس والحبيب بورقيبة لبحث موضوع الجزائر.

وكان عمار أوعمران المبعوث من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لتدعيم موقف بعث
ظر عمار ابن عودة و إبراهيم مزهودي، ورشيد قايد، وعبد الرزاق شنتوف، قد وصل في
د جانفي 1957 إلى تونس، واستطاع أن يعيد الوضعية إلى نصابها بشيء من التكمس
م، مستعملا في ذلك الكيد والخدعة كوسيلة لا مناص منها في معركة الحرب السياسية
أو المسلحة. فقبض على رأس الفتنة علي محساس ووضع رهن الاعتقال لمحاكمته فيما
اكون، ولكنه لحسن حظه استطاع النجاة والفرار بتواطؤ مع الأمن التونسي الذي
، ثم وجهه إلى روما بإيطاليا ليستقر بأوروبا حتى نهاية حرب التحرير.

وهكذا أثبتت لجنة التنسيق والتنفيذ - الهيئة القيادية لجبهة التحرير الوطني - وجودها
نس، واستقرت الأوضاع بها بعد اضطراب خاصة بعد وصول أعضاء لجنة التنسيق
يذ الذين غادروا الجزائر إلى تونس، واعتقال أعضاء الوفد الخارجي - ابن بلة وصحبه -
متجهون من المغرب الأقصى إلى المغرب الأدنى، وبدأت مرحلة تجسيد الثورة كقيادة -



سياسية وعسكرية ـ فعليه بعد أن توسعت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE لتشمل عناصر

سياسية وعسكرية هامة، هذه الخطوة التي هيأت بدورها إلى تأسيس الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية والتي أعلن عنها في شهر سبتمبر 1958 في كل من القاهرة وتونس

الإمضاء: إبراهيم مزهودي

التاريخ: 18 ربيع الثاني 1417هـ

2 سبتمبر 1996م

المصدر: مطبوع بإمضاء إبراهيم مزهودي قدمه لنا الزميل رستم سلطان من عنابة

الملحـــق رقم 02:

...DE LIBERATION
...TIONALE
-:-:-

...NATIONALE
-:-:-

Quelque part en Algérie, le 20 Août 1956

PROCURATION

Les responsables de l'Oranie, de l'Algérois et du Constantinois (à l'exception des responsables des Aurès-Nementchas) quelque part en Algérie,

Donnent procuration pour parler et agir en leur nom
S. Brahim Mezhoudi

Le frère S. Brahim Mezhoudi est habilité [illegible] pliquer et communiquer aux frères responsables des Aurès-Nem[illegible] les décisions prises au cours de cette réunion nationale. Il [illegible] outre chargé d'étudier et de régler les problèmes particul[illegible] la Zône des Aurès-Nementchas et d'appliquer toutes les déc[illegible] prises lors de cette réunion historique.

Le Comité de coordination et d'exécution, organisme [illegible] tient les pouvoirs du C.N.R.A. (Conseil National de la Rév[illegible] Algérienne) durant les intersessions de cet organisme, ser[illegible] courant d'une façon très détaillée des résultats de la mis[illegible] fiée au frère sus-nommé.

Le C.C.E. espère et compte sur le patriotisme de[illegible] des Aurès-Nementchas pour voir la Zône des Aurès-Nementch[illegible] exemple des cinq autres Zônes, se soumettre à l'autorité [illegible] et ce dans l'intérêt suprême de l'unité de la Révolution et de la Patrie Algérienne.

ZIROUT Youçef — SI CHERIF
BENTOBAL Lakhdar — OUAMRANE
KRIM Belkacem — BEN M'HIDI
ABBANE

المصدر: وثيقة قدمها لنا الزميل رستم سلطان

تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ لزيغود يوسف وابراهيم مزهودي بإصلاح الأوضاع في الأوراس



الملحــق رقم 03:

, Carton 2H311, dossier13Bobine N°S50 Source:SHAT (chateau de vincenne/s/unité

حركة وحدات جيش التحرير داخل التراب التونسي

الملحــق رقم 04:

Bobine N°S504, Carton 2H311, dossier1 SHAT (chateau de vincenne/s/unite Source :

إنتشار وحدات جيش التحرير على الأراضي التونسية بناحية الكاف

الملحـــق رقم 05:

AXE PRINCIPAL DU TRAFIC D'ARMES, DE TUNIS, LES ARMES SONT ENSUITE DIRIGEES VERS LES CENTRES DE DISTRIBUTION SECONDAIRES.

ANCIEN AXE IMPORTANT DU TRAFIC D'ARMES. DANS LE SYSTEME ACTUEL, THELEPTE A PERDU SON ROLE DE PLAQUE TOURNANTE.

Poste de commandement du F.L.N.
Centre d'instruction
Dépôt d'armes
Hôpital F.L.N.

...es armes destinées aux rebelles arrivent de Tripolitaine par Ben-Gardane. Elles montent directement à Tunis. C'est à Thala. Tad-

Mohamed Guentari : organisation Politico-administrative, vol.2, P.969 Source :

مراكز جيش التحرير بتونس ومناطق العبور بإتجاه الجزائر



الملحـــق رقم 06:

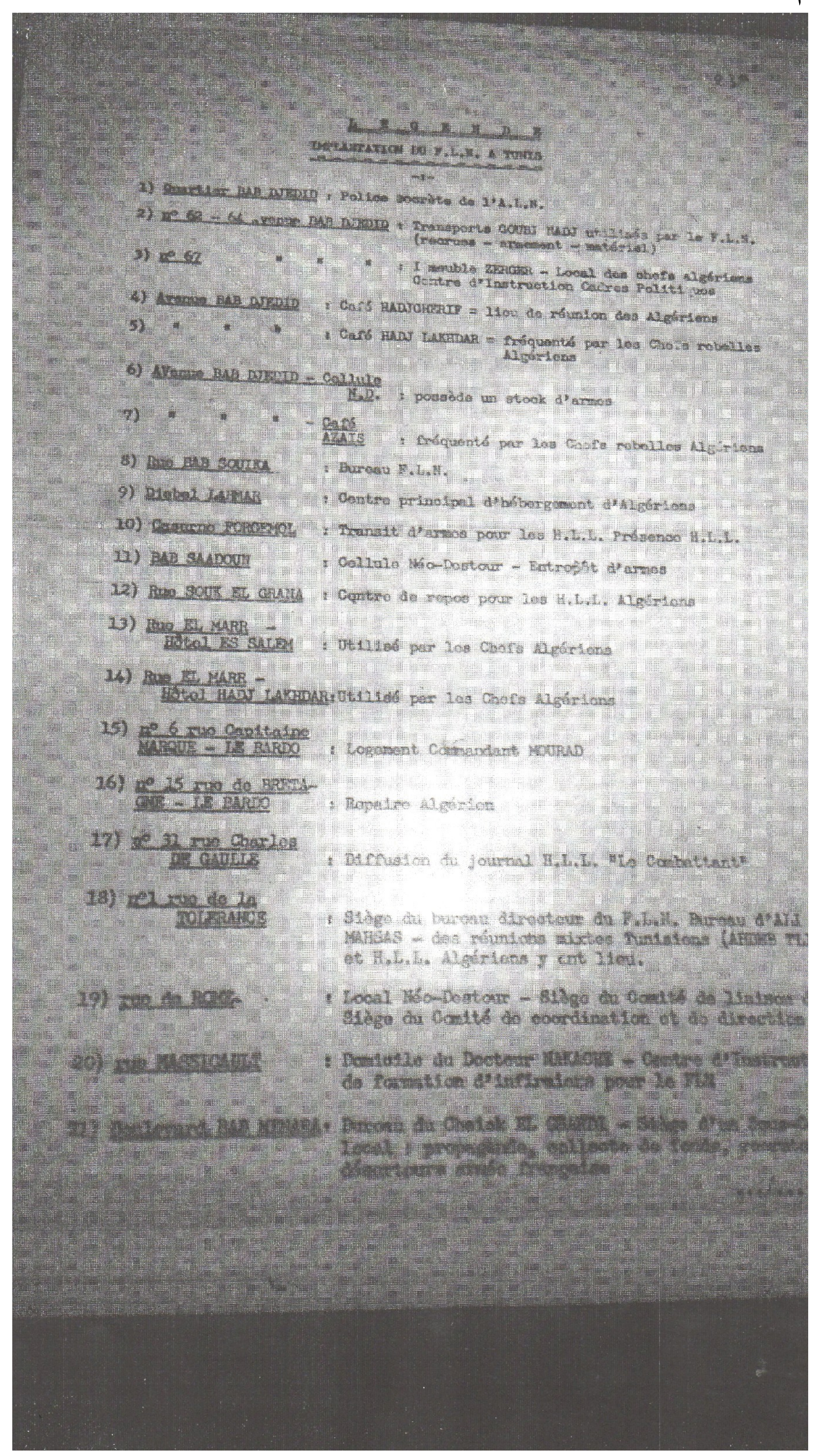
مناطق إنتشار جبهة التحرير الوطني في تونس



Source :SHAT (Bobine N°S503/55, Carton 2H311, dossier1



الملحـــق رقم 07:



L E G E N D E

IMPLANTATION DU F.L.N. A TUNIS

-1-

1) Quartier BAB DJEDID : Police secrète de l'A.L.N.

2) n° 62 - 64 avenue BAB DJEDID : Transports GOUBI HADJ utilisés par le F.L.N. (recrues - armement - matériel)

3) n° 67 " " " : Immeuble ZERGER - Local des chefs algériens Centre d'Instruction Cadres Politiques

4) Avenue BAB DJEDID : Café HADJCHERIF = lieu de réunion des Algériens

5) " " " : Café HADJ LAKHDAR = fréquenté par les Chefs rebelles Algériens

6) Avenue BAB DJEDID - Cellule N.D. : possède un stock d'armes

7) " " " - Café AZAIS : fréquenté par les Chefs rebelles Algériens

8) Rue BAB SOUIKA : Bureau F.L.N.

9) Djebel LAHMAR : Centre principal d'hébergement d'Algériens

10) Caserne FOROEMOL : Transit d'armes pour les H.L.L. Présence H.L.L.

11) BAB SAADOUN : Cellule Néo-Destour - Entrepôt d'armes

12) Rue SOUK EL GRANA : Centre de repos pour les H.L.L. Algériens

13) Rue EL MARR - Hôtel ES SALEM : Utilisé par les Chefs Algériens

14) Rue EL MARE - Hôtel HADJ LAKHDAR : Utilisé par les Chefs Algériens

15) n° 6 rue Capitaine MARQUE - LE BARDO : Logement Commandant MOURAD

16) n° 15 rue de BRETAGNE - LE BARDO : Repaire Algérien

17) n° 31 rue Charles DE GAULLE : Diffusion du journal H.L.L. "Le Combattant"

18) n°1 rue de la TOLERANCE : Siège du bureau directeur du F.L.N. Bureau d'Ali MAHSAS - des réunions mixtes Tunisiens (ARDHE TL[illegible] et H.L.L. Algériens y ont lieu.

19) rue de ROME : Local Néo-Destour - Siège du Comité de liaison [illegible] Siège du Comité de coordination et de direction [illegible]

20) rue MASSICAULT : Domicile du Docteur NAKACHE - Centre d'Instruct[illegible] de formation d'infirmiers pour le FLN

21) Boulevard BAB MENARA : Bureau du Cheikh EL [illegible] - Siège d'un Sous-[illegible] local : propagande, collecte de fonds, [illegible] déserteurs armée française

.../...

هياكل ومصالح جبهة التحرير الوطني في تونس

- 3 -

41) 23 bis rue des SILOS : Siège d'un Sous-Comité FLN

42) rue du Désertair : Bureau du Cheikh MAHAMED ZOUARI – Propriétaire MOHAMED ELIDAJA – HLL soignés par Dr [illegible] EL HADJIN

43) 12 rue des ANDALOUS : Lieu de passage des chefs HLL

44) rue EL HAFFIR : à 150 mètres du n°5 – Lieu de réunions

45) Rue de VALENCE : Hôpital de la libération – HLL soignés par Docteur KARACHE

46) n° 46 rue AL DJAZIRA : Clinique Docteur MOHAMED CHEDLY – soins aux HLL

47) Hôpital SADIKI : Soins aux HLL

48) n°8 rue [illegible] : Hôtel de QUERCY – Trafiquants d'armes venant de LYBIE

49) KASSERAR (à proximité de la route nationale TUNIS-GHARDIMAOU) : Centre d'instruction et d'entraînement d'Algériens – Etude de l'armement – Instruction du combat – Etude de la mécanique automobile (théorie seulement)

50) n° 37 rue de L'ALFA : Bureau du FLN-Directeur [illegible]-Réception armement-Récupération argent provenant des collectes-Réception des Algériens

51) Avenue BAB DJEDID : Annexe du bureau de la rue de l'Alfa-Réception des Algériens en provenance de FRANCE

52) n°123 rue EL MARR Hôtel ABDELAZIZ : De nombreux algériens fréquentent cet hôtel

53) Avenue de MADRID-Café : Servirait aux Algériens de lieu de rendez-vous et de relais

54) n°1-6 Place BAB SOUIKA : Café Maure- Lieu de rendez-vous d'Algériens du FLN

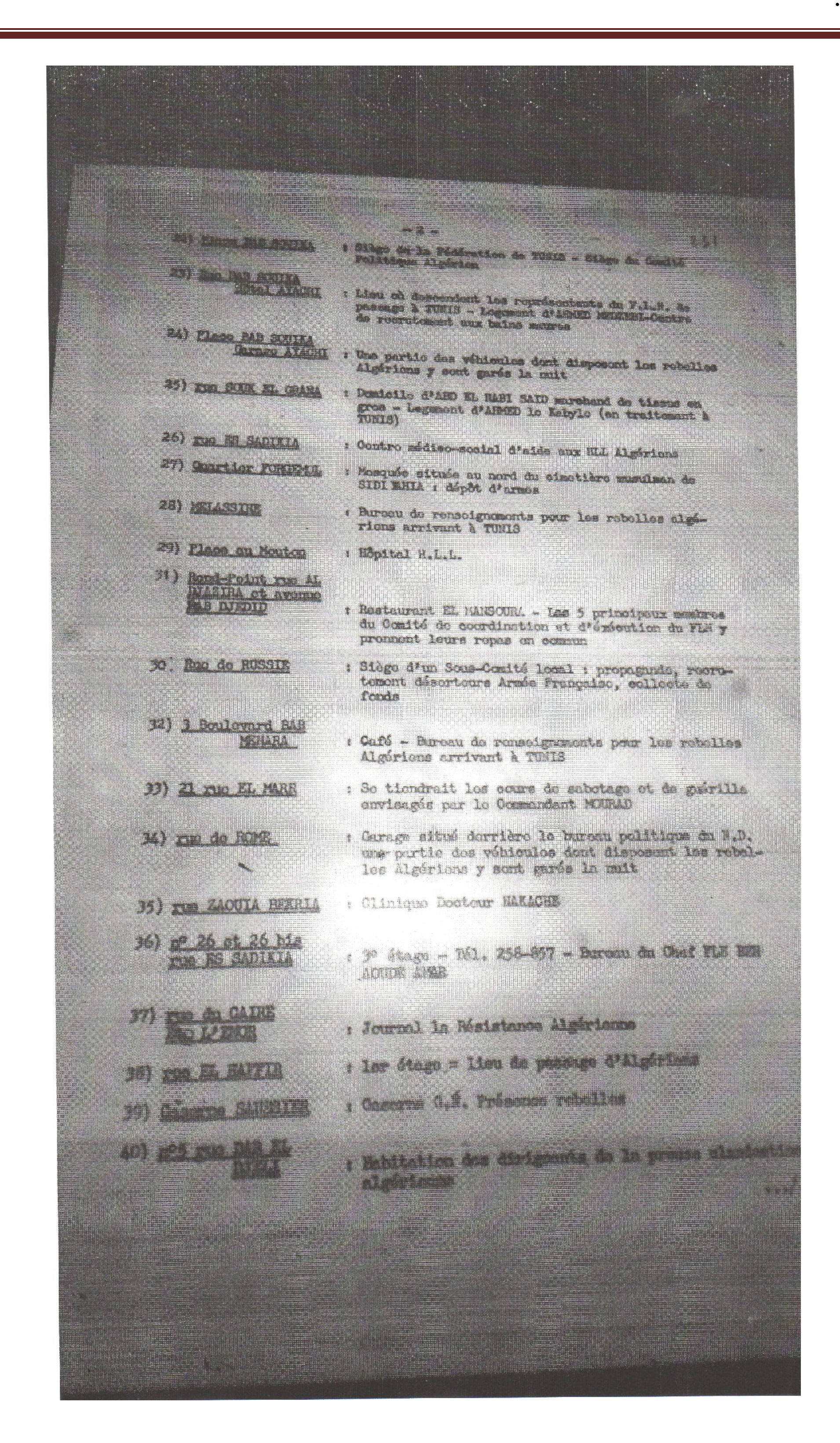
55) 45 Boulevard BAB MENARA : Point de départ de cars transportant des dirigeants du FLN et des combattants algériens

56) 104 avenue de PARIS : Logement Docteur SLIMAN, algérien chargé de donner des soins aux HLL blessés, qui y habite sous le nom de Emile FELLOUS

57) LA MARSA : De nombreux réfugiés politiques, membres du FLN y habiteraient. Ils auraient loué un certain nombre de villas

58) RADÈS : Un local algérien se trouve près de la pharmacie. Devant ce local stationnent surtout la nuit des voitures immatriculées 93

59) [illegible] : Camp d'instruction. Les volontaires Tunisiens y effectuent un stage en vue d'aller [illegible]



- 2 -

22) [illegible] BAB SOUIKA : Siège de la Fédération de TUNIS – Siège du Comité Politique Algérien

23) Rue BAB SOUIKA [illegible] AYACHI : Lieu où descendent les représentants du F.L.N. de passage à TUNIS – Logement d'AHMED [illegible]-Centre de recrutement aux bains maures

24) Place BAB SOUIKA Garage AYACHI : Une partie des véhicules dont disposent les rebelles Algériens y sont garés la nuit

25) rue SOUK EL GRANA : Domicile d'ABD EL NABI SAID marchand de tissus en gros – Logement d'AHMED le Kabyle (en traitement à TUNIS)

26) rue ES SADIKIA : Centre médico-social d'aide aux HLL Algériens

27) Quartier [illegible] : Mosquée située au nord du cimetière musulman de SIDI YAHIA : dépôt d'armes

28) MELASSINE : Bureau de renseignements pour les rebelles algériens arrivant à TUNIS

29) Place au Mouton : Hôpital H.L.L.

31) Rond-Point rue AL DJAZIRA et avenue BAB DJEDID : Restaurant EL MANSOURA – Les 5 principaux membres du Comité de coordination et d'exécution du FLN y prennent leurs repas en commun

30) Rue de RUSSIE : Siège d'un Sous-Comité local : propagande, recrutement déserteurs Armée Française, collecte de fonds

32) 3 Boulevard BAB MENARA : Café – Bureau de renseignements pour les rebelles Algériens arrivant à TUNIS

33) 21 rue EL MARR : Se tiendrait les cours de sabotage et de guérilla envisagés par le Commandant MOURAD

34) rue de ROME : Garage situé derrière le bureau politique du N.D. une partie des véhicules dont disposent les rebelles Algériens y sont garés la nuit

35) rue ZAOUIA BEKRIA : Clinique Docteur HAKACHE

36) n° 26 et 26 bis rue ES SADIKIA : 3e étage – Tél. 258-857 – Bureau du Chef FLN BEN AOUDE AMAR

37) rue du CAIRE [illegible] : Journal la Résistance Algérienne

38) rue EL HAFFIR : 1er étage = Lieu de passage d'Algériens

39) Caserne SAUSSIER : Caserne G.N. Présence rebelles

40) n°5 rue BAB EL [illegible] : Habitation des dirigeants de la presse clandestine algérienne

.../

Source:SHAT (Bobine N°S504 , Carton 2H311, dossier1

الملحــق رقم08:

Source: Centre Doctrine, p30

مسار قوافل الإمـــــداد بالسلاح والذخيرة من التراب التونسي نحو الجزائر

الملحق رقم 09: ملحق بأسماء الأطباء الذين التحفوا بالثورة

قائمة تقريبية بأغلب الأطباء الجزائريين والأجانب الذين التحقوا بالثورة الجزائرية على الحدود الشرقية وفي تونس

الطبيب	التخصص
▪ الدكتور محمد الصغير نقاش	جراح
▪ الدكتور زموشي	أمراض الحنجرة
▪ الدكتور تيجاني هدام	جراحة القلب
▪ الدكتور براح	طب عام
▪ البروفيسور فتوي	
▪ الدكتور منتوري بشير	جراح
▪ شوقي مصطفاي	طب عيون
▪ الدكتور قاضي محمد	طب عام
▪ الدكتور بابا غياط	أمراض صدرية
▪ الدكتور معيزة	طب العيون
▪ الدكتور عباس بوذراع	جراح
▪ حسان أوشارف	
▪ الدكتور دردور محمد	جراح
▪ الدكتور سويلاماص	محمد طب عام
▪ الدكتور طالب مراد	جراح
▪ الدكتور علي عقبي	جراح
▪ الدكتور أطمامين محمود	جراح
▪ الدكتور هيلول محمد	الجهاز الهضمي
▪ الدكتور مشري	طب عام
▪ الدكتور جعفري	أمراض عقلية
▪ الدكتور مولاي	جراح
▪ ابن باديس	أمراض العيون
▪ عبد الحق براح	



طلبة الطب سنة رابعة وخامسة:	
الطالب	التخصص
▪ فرادي	سنة أولى تخصص أمراض جلدية ثم صدرية
▪ عبد الوهاب الإبن	طالب تخصص الأذن الأنف والحنجرة
▪ برشاع	طالب جراحة
▪ برياد	
▪ لحام لهام	سنة أولى تخصص أمراض الدم
▪ تومي	سنة أولى تخصص أمراض القلب
▪ ولد رايس	
▪ بنعصمان	سنة ثالثة
▪ رجيمي	سنة ثالثة
▪ أورايس ولد رايس	سنة ثالثة
▪ آيت إيدير	سنة ثالثة
▪ برقرموح	سنة رابعة
▪ دندان محمد	سنة رابعة
▪ دمدان محمد	سنة رابعة
▪ وهراني الشاب	سنة خامسة
▪ زيزة	سنة خامسة
▪ العمري بن فرة	سنة خامسة تخصص في الجراحة
▪ فداح	سنة خامسة، تخصص في إعادة التأهيل
▪ يعقوبي	سنة خامسة تخصص في الجراحة
▪ بلحسن فرة	سنة خامسة
▪ طالب مراد	سنة خامسة تخصص في الجراحة
▪ بن يلس بنيلس	سنة خامسة
▪ بنغرمايلي	
▪ أرزقي	
▪ رحماني	
▪ رجيم	

أطباء عرب وأجانب متطوعون:	
الطبيب	**الجنسية والتخصص**
▪ نور الدين الأتاسي	سوري، أصبح لاحقا وزير خارجية بلاده
▪ ماخوس	سوري، أصبح لاحقا وزير خارجية بلاده
▪ يوسف العين	سوري، أصبح لاحقا رئيس حكومة في سورية
▪ الدكتور الصافي	تونسي، جراح
▪ الدكتور فرانز فانون	فرنسي، أمراض عقلية
▪ الدكتور مرتلي	فرنسي، جراحة العظام
▪ ميشال مارتيني	إيطالي، جراحة العظام
▪ للإشارة، فقد أرسل العديد من الأطباء وطلبة الطب فيما بعد إلى الداخل منهم: آيت إيدير شهيد، بلحسين شهيد، دندان شهيد، محمد تومي، لالام لعلام سجن، عيسى منة، بنعصمان، العمري.. كما أن العديد من الطلبة الذين لم يكملوا دراساتهم، خاصة في السنة الثانية والثالثة، قد أرسلوا إلى أوروبا لإكمال دراساتهم.	

المصدر: مطبوع للمجاهد مسعودي أحمد شريف (متحف المجاهد بالطارف)، هاتفية المجاهد والسفير السابق رابح مشحود

وكذلك:

Med Guentatri, organisation politico, vol.1, P349-351. وآخرون.



الملحــق رقم 10:



المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزا...

فاتح مارس ١٩٥٨ العدد ١٩ الثم...

... الامير كيه البريطانيه ص ٢ ـ ٣
... ١٩٥٨: يوم الجزائر
... الافريقى الاسيوى ص ٦ ـ ٧
... العربى الصاعد ص ٥
... وحرب الجزائر ص ٥
... الجديدة ص ١٢

ضحايا المنطقة الحرام ..

... تبين اليوم وعلى الجيش الفرنسي في ...

الكلمة الآن لهـم ...

في داخل القطر الجزائري تكاد خسائر الفرنسيين العسكرية ـ حسب اعترافاتهم الرسمية تعد بالمئات في كل يوم . وطائراتهم المعطبة او المدمرة تعد بالعشرات في كل شهر

وفي داخل فرنسا يستولي الهلع فجأة على باريس كالفيضان الساحق ، والنساء الفرنسيات لا يملكن الا الدموع !

وفي البرلمان الفرنسي موجة من الاضطراب والحمى . فالبعض من النواب يهمس بفتح مفاوضات حالا في الجزائر بينما يرى البعض الاخر وعلى راسهم (شابان دلماس) و (سوستيل) ان الكوارث التي تلاقيها فرنسا هذه الايام في الميدانين الديبلوماسي والعسكري ، هي احسن فرصة لتجنيد كل ما تملكه فرنسا من قوة لتدخل المعركة (الشرف) في حين يلتجىء فريق ثالث الى السفير الروسي بباريس ، ليهددوا به امريكا ويشيروا سحاب الحرب الباردة في الافق بينما يتوسل فريق رابع الى لا ديقول مرة اخرى .

وفي هذه الغمرة تنتفض بقايا (بيجار) باعصاب محطمة ، ... والحدود التونسية ، وتستعد ... اخرى وهي : منطقة جديدة محر...

وفي تونس يكتشف الوسط ... الرئيس بورقيبة كل هذا العا... اكتشافا ، وهو مندهش لا يكاد ...

ترى اين كانت صيحات الشـ... مخبأة عن القوم اكثر من ثلاث ... كان الشعب الفرنسي ؟ اين كا... الامريكية الحميدة) ؟ اين كان ... البادرة مخبأ لا يراه احد ؟ واين ... والامم المتحدة ؟

(المجاهـ...

(البقية على ...

المصدر: جريدة المجاهد، العدد19 (1958/03/01)

الملحق رقم 11:

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

WILAYA N° 2
Nord - Constantinois

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

ولاية رقم 2 شمال قسنطينة

N° [illegible]

CES ARMES, CES MUNITIONS ET CE MATERIEL SONT DESTINES EXCLUSIVEMENT A LA ZONE N° [illegible]

DESIGNATIONS	UNITES	DESIGNATIONS	UNITES
MITRAILLEUSES [illegible]	6 [illegible]	CARTOUCHES [illegible]	[illegible]
FUSILS MITRAILLEURS		CARTOUCHES [illegible]	[illegible]
FUSILS MITRAILLEURS [illegible]	[illegible]	CARTOUCHES [illegible]	[illegible]
MORTIERS		CARTOUCHES [illegible]	[illegible]
MORTIERS		GRENADES [illegible]	[illegible]
FUSILS [illegible]	[illegible]	GRENADES [illegible]	[illegible]
FUSILS [illegible]	[illegible]	GRENADES [illegible]	[illegible]
FUSILS [illegible]	[illegible]	OBUS [illegible]	[illegible]
MITRAILLETTES		MINES [illegible]	[illegible]
MITRAILLETTES		MINES [illegible]	[illegible]
MITRAILLETTES		[illegible]	[illegible]
PISTOLETS MITRAILLEURS		[illegible]	[illegible]
BAYONNETTES / PISTOLETS [illegible]	[illegible]	PELLES [illegible]	[illegible]
PISTOLETS [illegible]	[illegible]		

JE CERTIFIE AUTHENTIQUE LA LA DESIGNATION PRECEDENTE.

LE REPRESENTANT DE LA WILAYA,

Tunis LE [illegible] 195[illegible]

JE CERTIFIE AUTHENTIQUE LA DESIGNATION PRECEDENTE.

LE CHEF DE CONVOI,

Tunis LE [illegible] 195[illegible]

المصدر: متحف المجاهد بسوق أهراس

قائمة بأنواع الأسلحة والذخيرة التي كانت موجهة لناحية سكيكدة (بالولاية الثانية التاريخية) ضمن قافلة العبور في فبراير 1958 التي وقعت على إثرها معركة سوق أهراس



الملحق رقم 12:

ORGANISATION DU RESEAU DE RENSEIGNEMENT "FRONTIERE"

Ensembles "Radars Canons"

Barrage et Unités de surveillance

CROQUIS N1

تعزيز خط شال المكهرب وربطه بمراكز الإستعلام الفرنسية





CENTRALISATION ET EXPLOITATION DU RENSEIGNEMENT AUX FRONTIÈRES

Recueil du Renseignement

Radar

Barrage

Exploitation locale du Renseignement

Batterie canons

Elément d'intervention local

Centralisation et exploitation inter armées du Renseignement

C R O I
(Cdt Territorial)

Exploitation du Renseignement (échelon supérieur)

P C A

G I

- CROQUIS N° II -

Source :SHAT, Bobine S437, Carton 2H237, dossier 1/92.

الملحق رقم 13:



الجوسسة والخيانة مصدرها سفارة فرنسا بتونس

سلسلة جديدة عدد ٦١ — ٢٠ فرنكا

الزهرة

جريدة يومية سياسية اخبارية

يوم الاربعاء ٣ شعبان الاكرم ١٣٧٨ — ١١ فيفرى ١٩٥٩

غدا « صفحة الفن »

فخامة الرئيس يحضر رواية (هملت)

على الساعة التاسعة بعد ظهر يوم السبت ١٤ فيفرى الجارى يتشرف فخامة الرئيس الجليل بحضوره المسرح البلدى حيث تقوم الفرقة البلدية بتمثيل الرواية الشهيرة (هملت) للكاتب الانقليزى الكبير شكسبير .

ماذا لقوا من اجل الاستعمار ؟

ان الصحائف السوداء التى تتكدس يوما بعد يوم ويزداد عدد صحائفها كلما انضاف عمل جديد يدل على التدلى الخلقى وفقدان الميزان الذى توزن به القيم عند الفرنسيين قد جر الى تكثيرها واشتداد حلكتها ما ابتلى به القوم من داء الاستعمار الذى لازم نفوسهم حتى ظنوا الظن الكلى انهم لا يعيشون بدون الاستعمار ، فحين يرون شبحه ياخذ فى الزوال يمتلكون نفوسهم ان يجروا وراءه كلفهم ذلك ما كلفهم ولو ادى بهم فى هوة سحيقة وتردى بهم فى مهاو لا قعر لها ، فهم ترخص عليهم نفوسهم وينسون الشرف الذى يتغنون به حين ترجع اليهم ...ولهم فى سبيل العزيز الغالى المحبب لنفوسهم الاستعمار ...غوض والمتمتو، من كل الامم حتى من مخترعيه الذين برزوا فيه ... القضية التى كشف القناع عنها فى ندوة امس السيد ...ب المهيرى كاتب الدولة للداخلية تضيف صحائف جديدة ...صحف العار الى امة كانت ولا تزال تدعى انها عنوان الشرف ...احبة الناموس .

...ار واى عار اكتسبه اولئك الذين جاءوا الى تونس بصفة ...ن فتقمصت فيهم الخيانة فاصبحوا يلتقطون الاخبار ، ...وراءهم من يلتقط اخبارهم وهم رجال الشرطة التونسية ... تدرعوا بالصبر حتى توصلوا الى ازاحة الستار عن هذه ... العظمى التى شملت الفنيين ورجال السلك الديبلوماسى ... بالحصانة الديبلوماسية .

...هذه الخيانة السافرة والفضيحة الظاهرة فقدت الثقة ...

كشف النقاب عن قضية الجوسسة والخيانة

فى عشية الامس عقد السيد الطيب المهيرى كاتب الدولة للداخلية ندوة صحفية حضرها كل من السيد الرشيد ادريس كاتب الدولة للبريد والبرق والهاتف والسيد محمد المصمودى كاتب الدولة للاخبار والارشاد والراى العام التونسى باجمعه وان هذه القضية لا تقتصر على مجرد قضية الاعوان الفنيين الفرنسيين التابعين لكتابة الدولة للبريد والبرق والهاتف بل انها تتعلق بشبكة واسعة النطاق للجوسسة اختارت كمقر لها كامل تراب الجمهورية التونسية

ويرجع تاريخ الشروع فى البحث لاكتشاف هذه المؤامرة الى شهر جانفى من عام ١٩٥٧ عندما القى القبض على الكومندان ... النى ـ واحد مساعديه المسمى

(البقية على ص ٢)

المصدر: جريدة الزهرة (التونسية)، عدد61 (1959/02/11).

إكتشاف شبكة التجسس الفرنسية في تونس العاصمة

الملحــق رقم 14:

الجيش الفرنسي يطارد اللاجئين الجزائريين
في التراب التونسي قرب سوق الاربعاء
الحكومة التونسية تطلب من الامم المتحدة
تخصص اعانة لهؤلاء اللاجئين

على الساعة الحادية عشرة الا ١٠ دقائق من مساء الامس عقد السيد البشير ابن يحمد كاتب الدولة للاخبار والارشاد ندوة صحفية وضح فيها موقف الحكومة التونسية من الحادث الاليم الذي حصل اول امس بالحدود التونسية الجزائرية حيث طارد الجيش الفرنسي جموعا من اللاجئين الجزائريين نساء ورجالا بكل وحشية وقساوة •

وفيما يلي تصريح السيد ابن يحمد:

« لقد تكررت الحوادث منذ مدة على طول الحدود التونسية الجزائرية حيث قام الجيش الفرنسي بعمليات مطاردة ضد اللاجئين الجزائريين •

وفي نهار اول امس اكتست احدى هذه العمليات صبغة محزنة ستجبر الحكومة التونسية على اتخاذ اجراءات حازمة ، خاصة بعد الحادثة التي جرت على الساعة الثامنة والنصف من مساء اول امس وقام فيها الجيش الفرنسي بعملية تطهيرية من نوع خاص ، اذ اطلق النار من مدافع الهاون لملاحقة اللاجئين في التراب التونسي ، وقد شوهد دخان النيران متصاعدا على بعد عدة كيلو ميترات بسوق الاربعاء •

ومن حسن الحظ انه لم تحصل خسائر في الارواح • وقد خصصت سيارة لنقل الصحافيين على الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم ليطلعوا بانفسهم على آثار هذه الحوادث

هذا وان مسالة اللاجئين الجزائريين الذين اصبح عددهم ضخما — وان كانت تحف بها مشاكل سياسية — فانها ستشغل بال الحكومة التونسية نظرا لجانبها الانساني »

وبالانتهاء من ذلك وزع البلاغ ...

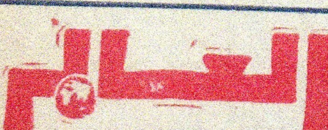
... بالجزائر النار بمدفعياته الخفيفة على الارض التونسية بجهة اولاد مسلم قرب عين دراهم وذلك مساء اول امس على الساعة الثامنة والنصف •

وفي الوقت نفسه دخل الى البلاد التونسية فوج كبير من الجزائريين يبلغ عددهم الالفين من الرجال والنساء والاطفال طالبين ملجأ من السلط التونسية •

وقد صرح هؤلاء اللاجئون الذين كانوا مطاردين من طرف الجيوش الفرنسية انهم اتوا من (عين الحوت) التي كانت اذ ذاك في حالة قمع نتج عنه قتل عدد من الجزائريين وخسائر مادية •

وامام تضخم عدد اللاجئين الجزائريين الى تونس — عشرات الالاف حسب الاحصائيات الحديثة — فقد قررت الحكومة التونسية تنظيم الاعانات اللازمة •

وقد طلبت ايضا من سفيرها بواشنطن الذي هو في نفس الوقت ممثلها الدائم بالامم المتحدة ان يتدخل لدى المنظمة العالمية للاجئين •



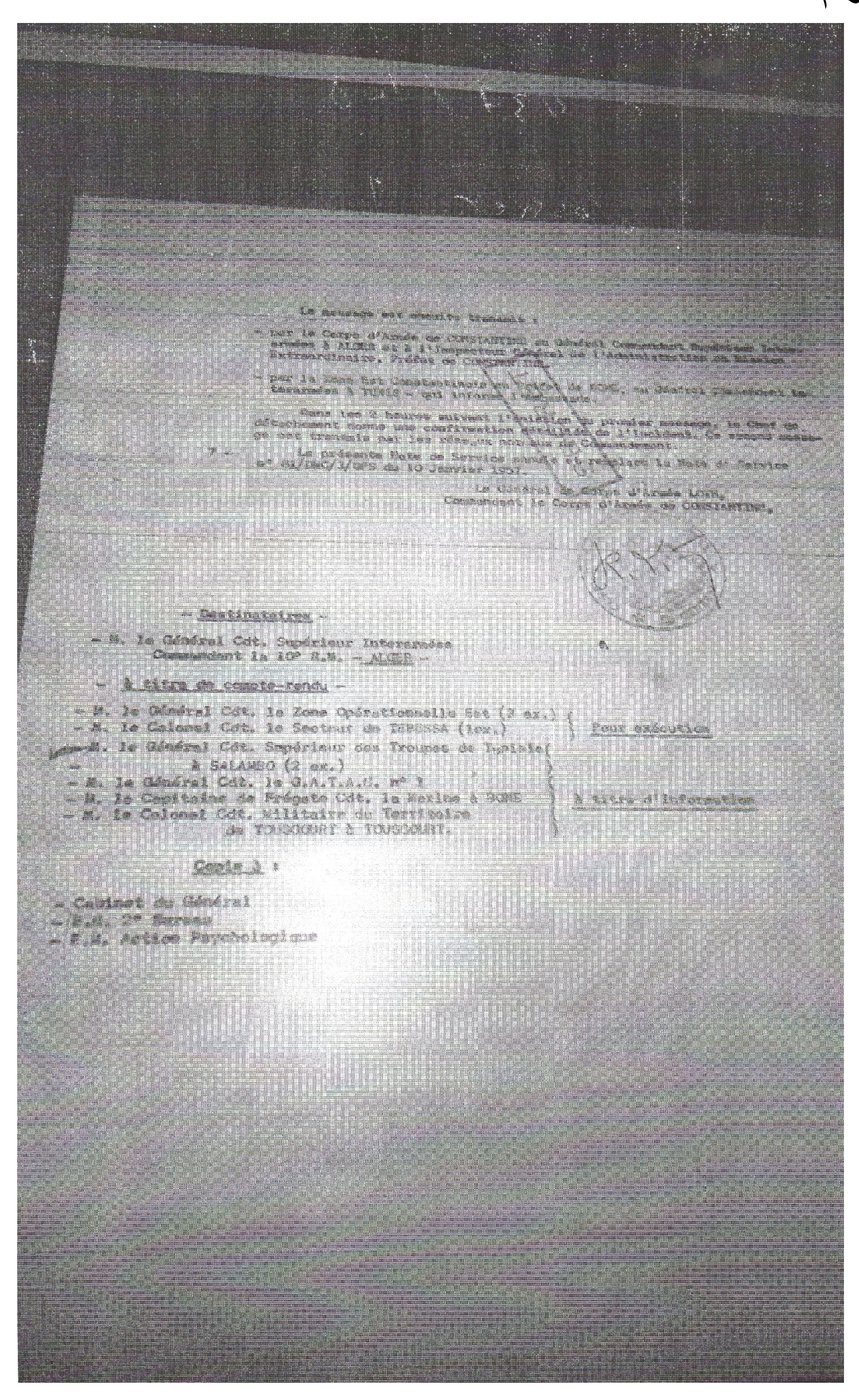
عدد شهر جوان حافل بالصور البديعة والتحقيقات المفيدة • اقرأ فيه : العرب في البرازيل ، فصل مدعم بالصور والمعلومات عن التاثير العظيم الذي احدثته هجرتهم الى امريكا في الحياة الصناعية والتجارية والادارية لها

وفي نفس العدد صورة كبرى ...

المصدر: جريدة (التونسية)، عدد 1671 (1957/05/28)، ص1

مهاجمة القوات الفرنسية للاجئين الجزائريين داخل الأراضي التونسية

الملحق رقم 15:



[illegible]

7 - La présente Note de Service annule et remplace la Note de Service n° [illegible] du 10 Janvier 1957.

Le Général de Corps d'Armée [illegible],
Commandant le Corps d'Armée de CONSTANTINE,

- Destinataires -

- M. le Général Cdt. Supérieur Interarmées Commandant la 10° R.M. - ALGER -

- À titre de compte-rendu -

- M. le Général Cdt. la Zone Opérationnelle Est (2 ex.)
- M. le Colonel Cdt. le Secteur de TEBESSA (1ex.)

Pour exécution

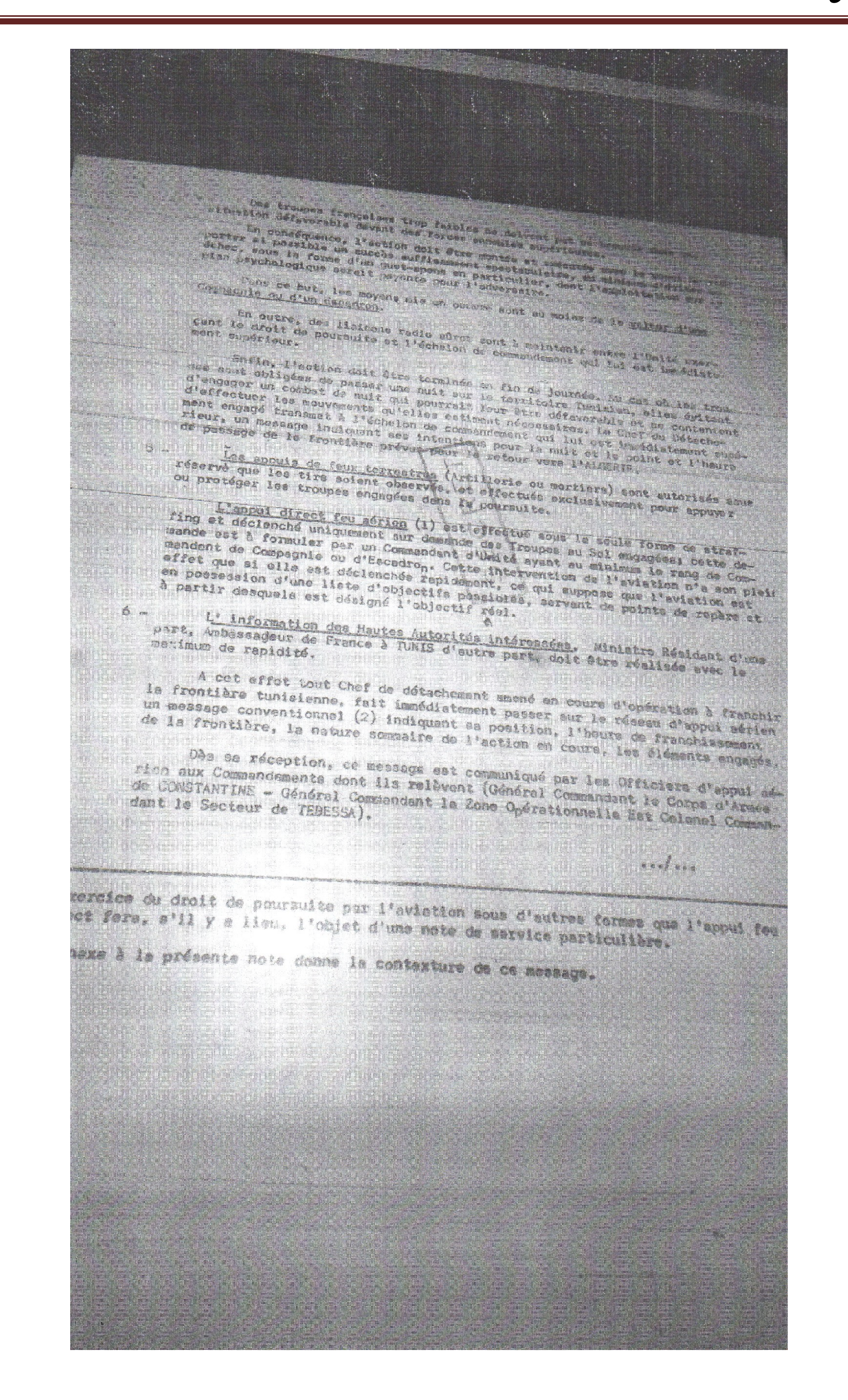
- M. le Général Cdt. Supérieur des Troupes de Tunisie à SALAMBO (2 ex.)
- M. le Général Cdt. le G.A.T.A.C. n° 1
- M. le Capitaine de Frégate Cdt. la Marine à BONE
- M. le Colonel Cdt. Militaire du Territoire de TOUGGOURT à TOUGGOURT.

À titre d'information

Copie à :

- Cabinet du Général
- E.M. 2° Bureau
- E.M. Action Psychologique

تبني القوات الإستعمارية لقانون" حق متابعة" وحدات جيش التحرير الوطني داخل التراب التونسي



Des troupes françaises trop faibles ne doivent pas se trouver dans une situation défavorable devant des forces ennemies supérieures.

En conséquence, l'action doit être menée et conduite dans le but de remporter si possible un succès suffisamment spectaculaire, au minimum d'éviter un échec, sous la forme d'un guet-apens en particulier, dont l'exploitation sur le plan psychologique serait payante pour l'adversaire.

Dans ce but, les moyens mis en oeuvre sont au moins de la valeur d'une Compagnie ou d'un Escadron.

En outre, des liaisons radio sûres sont à maintenir entre l'Unité exerçant le droit de poursuite et l'échelon de commandement qui lui est immédiatement supérieur.

Enfin, l'action doit être terminée en fin de journée. Au cas où les troupes sont obligées de passer une nuit sur le territoire Tunisien, elles évitent d'engager un combat de nuit qui pourrait leur être défavorable et se contentent d'effectuer les mouvements qu'elles estiment nécessaires. Le Chef du Détachement engagé transmet à l'échelon de commandement qui lui est immédiatement supérieur, un message indiquant ses intentions pour la nuit et le point et l'heure de passage de la frontière prévus pour le retour vers l'ALGERIE.

5 – <u>Les appuis de feux terrestres</u> (Artillerie ou mortiers) sont autorisés sous réserve que les tirs soient observés, et effectués exclusivement pour appuyer ou protéger les troupes engagées dans la poursuite.

<u>L'appui direct feu aérien</u> (1) est effectué sous la seule forme de straffing et déclenché uniquement sur demande des Troupes au Sol engagées; cette demande est à formuler par un Commandant d'Unité ayant au minimum le rang de Commandant de Compagnie ou d'Escadron. Cette intervention de l'aviation n'a son plein effet que si elle est déclenchée rapidement, ce qui suppose que l'aviation est en possession d'une liste d'objectifs possibles, servant de points de repère et à partir desquels est désigné l'objectif réel.

6 – <u>L'information des Hautes Autorités intéressées</u>, Ministre Résidant d'une part, Ambassadeur de France à TUNIS d'autre part, doit être réalisée avec le maximum de rapidité.

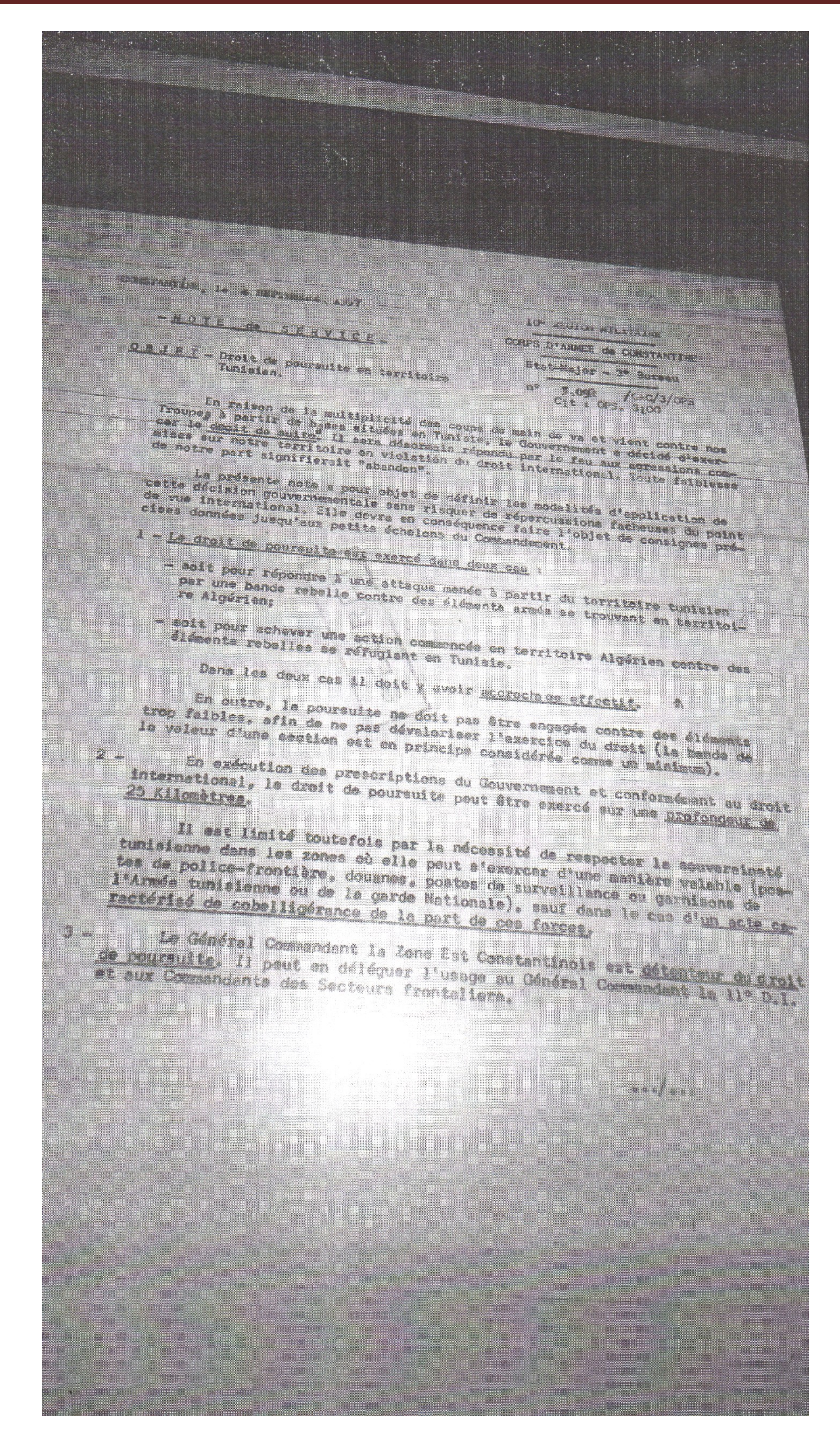
A cet effet tout Chef de détachement amené en cours d'opération à franchir la frontière tunisienne, fait immédiatement passer sur le réseau d'appui aérien un message conventionnel (2) indiquant sa position, l'heure de franchissement de la frontière, la nature sommaire de l'action en cours, les éléments engagés.

Dès sa réception, ce message est communiqué par les Officiers d'appui aérien aux Commandements dont ils relèvent (Général Commandant le Corps d'Armée de CONSTANTINE – Général Commandant la Zone Opérationnelle Est Colonel Commandant le Secteur de TEBESSA).

.../...

ercice du droit de poursuite par l'aviation sous d'autres formes que l'appui feu ect fera, s'il y a lieu, l'objet d'une note de service particulière.

nexe à la présente note donne la contexture de ce message.



CONSTANTINE, le 4 SEPTEMBRE [illegible]

10e RÉGION MILITAIRE
CORPS D'ARMEE de CONSTANTINE
Etat-Major - 3e Bureau
n° 5.098 /CAC/3/OPS
Cit : OPS. 3100

- NOTE de SERVICE -

OBJET - Droit de poursuite en territoire Tunisien.

En raison de la multiplicité des coups de main de va et vient contre nos Troupes à partir de bases situées en Tunisie, le Gouvernement a décidé d'exercer le droit de suite. Il sera désormais répondu par le feu aux agressions commises sur notre territoire en violation du droit international. Toute faiblesse de notre part signifierait "abandon".

La présente note a pour objet de définir les modalités d'application de cette décision gouvernementale sans risquer de répercussions fâcheuses du point de vue international. Elle devra en conséquence faire l'objet de consignes précises données jusqu'aux petits échelons du Commandement.

1 - Le droit de poursuite est exercé dans deux cas :

- soit pour répondre à une attaque menée à partir du territoire tunisien par une bande rebelle contre des éléments armés se trouvant en territoire Algérien;
- soit pour achever une action commencée en territoire Algérien contre des éléments rebelles se réfugiant en Tunisie.

Dans les deux cas il doit y avoir accrochage effectif.

En outre, la poursuite ne doit pas être engagée contre des éléments trop faibles, afin de ne pas dévaloriser l'exercice du droit (la bande de la valeur d'une section est en principe considérée comme un minimum).

2 - En exécution des prescriptions du Gouvernement et conformément au droit international, le droit de poursuite peut être exercé sur une profondeur de 25 Kilomètres.

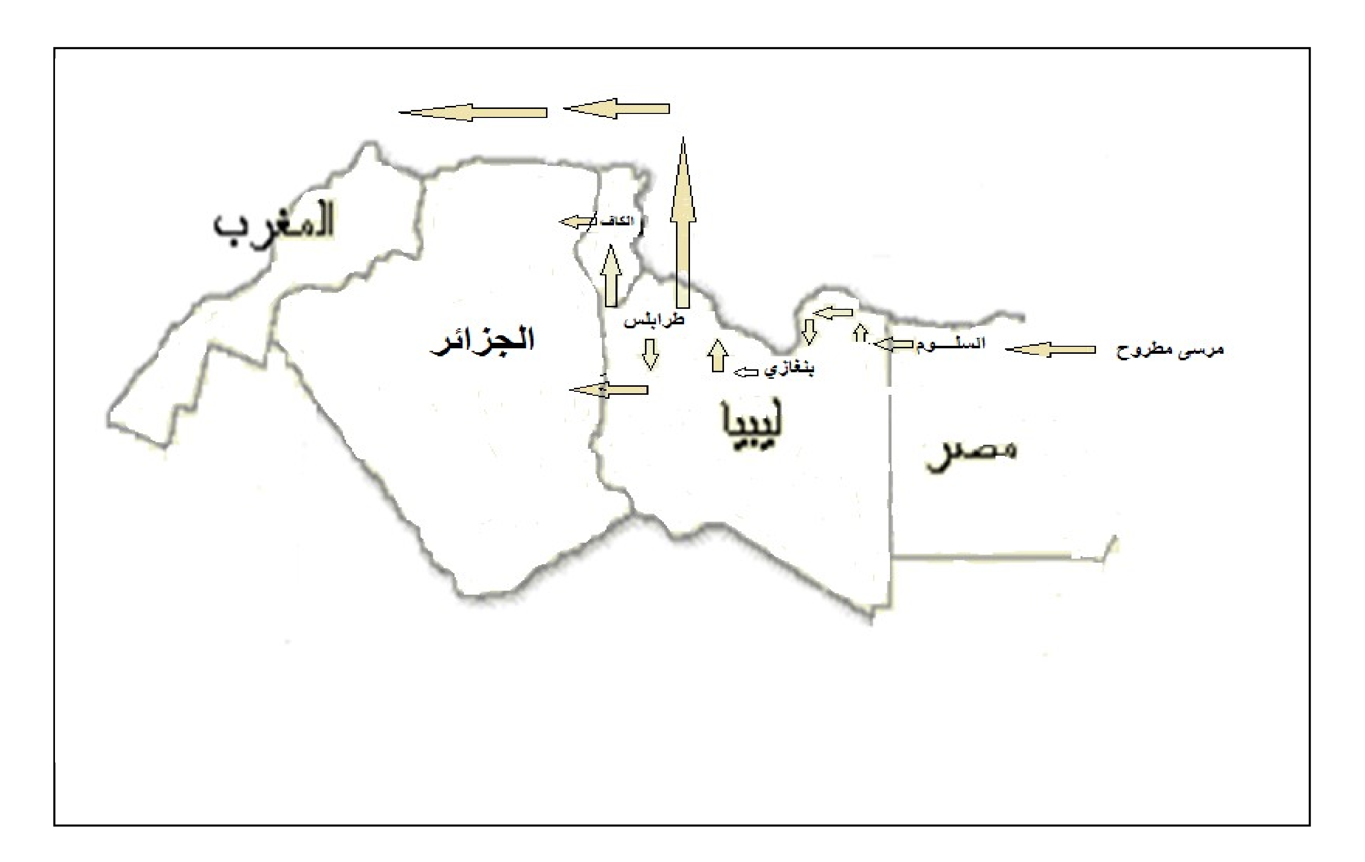
Il est limité toutefois par la nécessité de respecter la souveraineté tunisienne dans les zones où elle peut s'exercer d'une manière valable (postes de police-frontière, douanes, postes de surveillance ou garnisons de l'Armée tunisienne ou de la garde Nationale), sauf dans le cas d'un acte caractérisé de cobelligérance de la part de ces forces.

3 - Le Général Commandant la Zone Est Constantinois est détenteur du droit de poursuite. Il peut en déléguer l'usage au Général Commandant la 11° D.I. et aux Commandants des Secteurs frontaliers.

.../...

Source: SHAT, Bobine S437, Carton 2H237, dossier 1.

الملحق رقم 16:



المصدر: من إعداد الطالب

مسار تمرير السلاح إلى الجزائر عبر ليبيا



الملحق رقم 17:

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

\- N° 3 -

Décret en Conseil des Ministres
N° 000I

\- Vu la décision du Comité de Coordination et d'Exécution en date du 9 Avril 1958, créant le Commandement des Opérations Militaires (C.O.M.) ;

Vu que la constitution du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne appelle impérativement sur le plan Militaire l'installation de moyens de commandement capables d'assurer l'exécution intégrale des décisions du Gouvernement relatives notamment à la stratégie et à la tactique de la Guerre;

\- Sur proposition du Ministre des Forces Armées, Vice-Président du Conseil, le Conseil des Ministres décide :

I°)- Le Commandement des Opérations Militaires ou (C.O.M.) crée le 9 Avril 1958 est dissous à compter du Ier Octobre 1958.

2°)- Il est crée à compter de la même date :
a)- Un Etat-Major EST-
b)- Un Etat-Major OUEST-
c)- Un Commandement de la Frontière EST-
d)- Un Commandement de la frontière OUEST-
e)- Une Direction de l'instruction à chaque frontière.

3°)- Chacun des organes ci-dessus sera placé sous l'autorité directe du Ministre des Forces Armées (Direction du Cabinet)-

4°)- Le Colonel Mohammed-Said est désigné au poste de Chef de l'Etat-Major de l'EST-

5°)- Le Colonel Boumediéne est désigné au poste de Chef de l'Etat-Major de l'OUEST-

6°)- Le Vice-Président du Conseil, Ministre des Forces Armées est chargé de l'exécution du présent décret.

LE CAIRE, le 30 SeptembreI958.

[P]RESIDENT DU CONSEIL
Des Ministres :
FERHAT ABBES.

Le Ministre des Forces Armées
Vice-Président du Conseil
des Ministres :
BELKACEM KRIM.

المصدر: الزميل معزوز عزيز

قرار حل الكوم في أول إجتماع للحكومة المؤقتة بتاريخ 1958/09/30 .



الملحق رقم 18:

الزحف العربي اقدس

في ثورات الشعوب العربية الداخلية التي لا تطلب من احد ان يهتم بها يذكرنا بتدخل روسيا في المجر " ذلك التدخل الذي قامت عقبه الدول العربية واذنابها وقعدت واعتبرته جريمة تاريخية فاضحة. ولكن الدول العربية مع ذلك تعرف انها تلعب ورقة خاسرة ، وان تدخلها هو الذي سيقضي على ... وكلما تبقى لها من المصالح الاقتصادية مع الشعوب العربية ... تقبل الاستعباد من احد " ان الدول الاستعمارية الكبرى تدخلت مرة اخرى تدخلا مسلحا ضد حركة التحرر العربي الجبار طمعا في تخويف شعوبه وعرقلة نهوضها واستكمال سيادتها ووحدتها طبيعتها السلمية "

وان تشبث الدول الاستعمارية ببعض ما تبقى من الحكومات العربية الاستبدادية المأجوره قد يؤخر انتفاضة هذا القطر العربي او ذاك بضعة اشهر وسنوات " ولكن هذا التأخير نفسه يتيح الفرصة للشعوب العربية ان تنظم انتفاضاتها

وتقسيمها على اسس اكثر متانة وقسوة واضمن للنجاح واقدر على نسف بقايا الاستعمار الغربي الى الابد " وهذا ما وقع فعلا في لبنان وفي العراق ، وهذا ما جعل انتفاضة لبنان قوية مركزة ... اليهاجاسوس واحد من صالح الجاسوسية البريطانية والامريكية وغير شعرتهم العالمية "

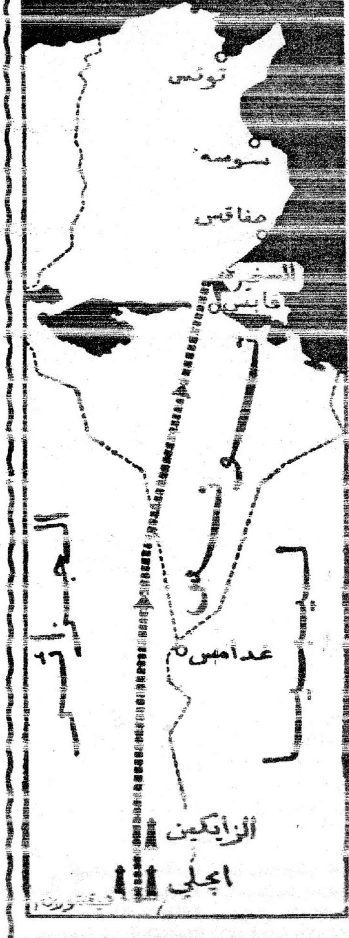
ان الدول الاستعمارية تعرف ... انها لن تستطيع ان تقاوم النهضة العربية مقاومة حقيقية للقضاء عليها انها تعرف ان اي شعب من الشعوب العربية هو مستعد للدفاع عن سيادته الوطنية ... وهي تعرف ان العراق والاردن ولبنان ... وسيدافعون عن بلدانهم دارا دارا وعن ارضهم شبرا شبرا كما وقع في بور سعيد ، وتعرف هذه الدول ان الجيش العراقي ، سينسف انابيب النفط المارة بارضه كما فعل الجيش السوري بتلك الانابيب نفسها اثر العدوان على قناة السويس ،

فظلت معطلة طيلة عامين كاملين بحيث لم يتمكن من اصلاحها نهائيا الا منذ شهر واحد "

ان اميركا تعرف كل هذا وهو ما ... تتحرك في بيروت ولا تتحرك الا بحذر وتقول لمجلس الامن انها مستعدة للانسحاب عند ما ترسل الامم المتحدة قواتها الى لبنان " وهي نفس الخطة التي اتبعتها في كوريا ، ولكن دون ان تتقدم بها خطوة واحدة في سبيل تحقيق اطماعها الاستعمارية "

اما فرنسا التي ... العراق والتي تعرف من ناحية اخرى مدى تاثير انتصارات الشعوب العربية واصدائها في شمال افريقيا فانها بطبيعة الحال تنظر الى المحاولات الاستعمارية الغربية في الشرق العربي على انها فرصة نزلت من السماء ويجب ان تستغلها الى اقصى ما ... الحربية المحدودة وعلى ذلك فان حركة التحرر العربي – في المشرق – لا يمكن ان تنفصل عنه في المغرب وان شعب المغرب العربي المجاهد ليقف الى جانب المناضلين الاحرار في مشرقنا العربي ... وان النصر سيكتب لنضالنا الموحد حتى يتخلى المستعمرون عن محاولاتهم السافرة والخفية ويضعوا على ملفها خاتم اليأس النهائي "

...جبهة التحرير الى الحكومة التونسية



اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية ينحصرون بالضمان في نفط الصحراء وبالسهولة في استغلال انابيبه ... من اسباب الضمان ما يتعلق بصورة حتمية سياسة الاستعمار الفرنسي ... الى ضامن في الميدان الديبلوماسي يسرع من امد تطور الحرب "

... ان حرب الجزائر تقترب من نهاية عامها الرابع وقد دفع فيها الشعب الجزائري تضحيات عظمى، ولكي يمكن التعجيل بنهايتها ينبغي ان يظهر المغرب العربي امام الاستعمار الفرنسي بصورة الكتلة ... ان لجنة التنسيق والتنفيذ تلفت نظر الحكومة التونسية الى العواقب الخطيرة التي من شانها ان تنجر عن هذا العمل والتي لا يمكن للجبهة ان تكون مسؤولة عنها في شيء

برقيــة

الى فخامة السيد الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية "

ان لجنة التنسيق والتنفيذ تشعر بقلق شديد من جراء الانباء التي تقول بوجود مفاوضات بين الحكومة التونسية ، وشركات فرنسية بشان مد انابيب نقل النفط الجزائري "

وتؤكد لكم من جديد معارضتها السابقة ، وتعلمكم بان مذكرة مفصلة ستسلم الى الحكومة التونسية قريبا والى حكومات المغرب العربي الاخرين

مع الاحترام لجنة التنسيق والتنفيذ

اجتماع استعجالي

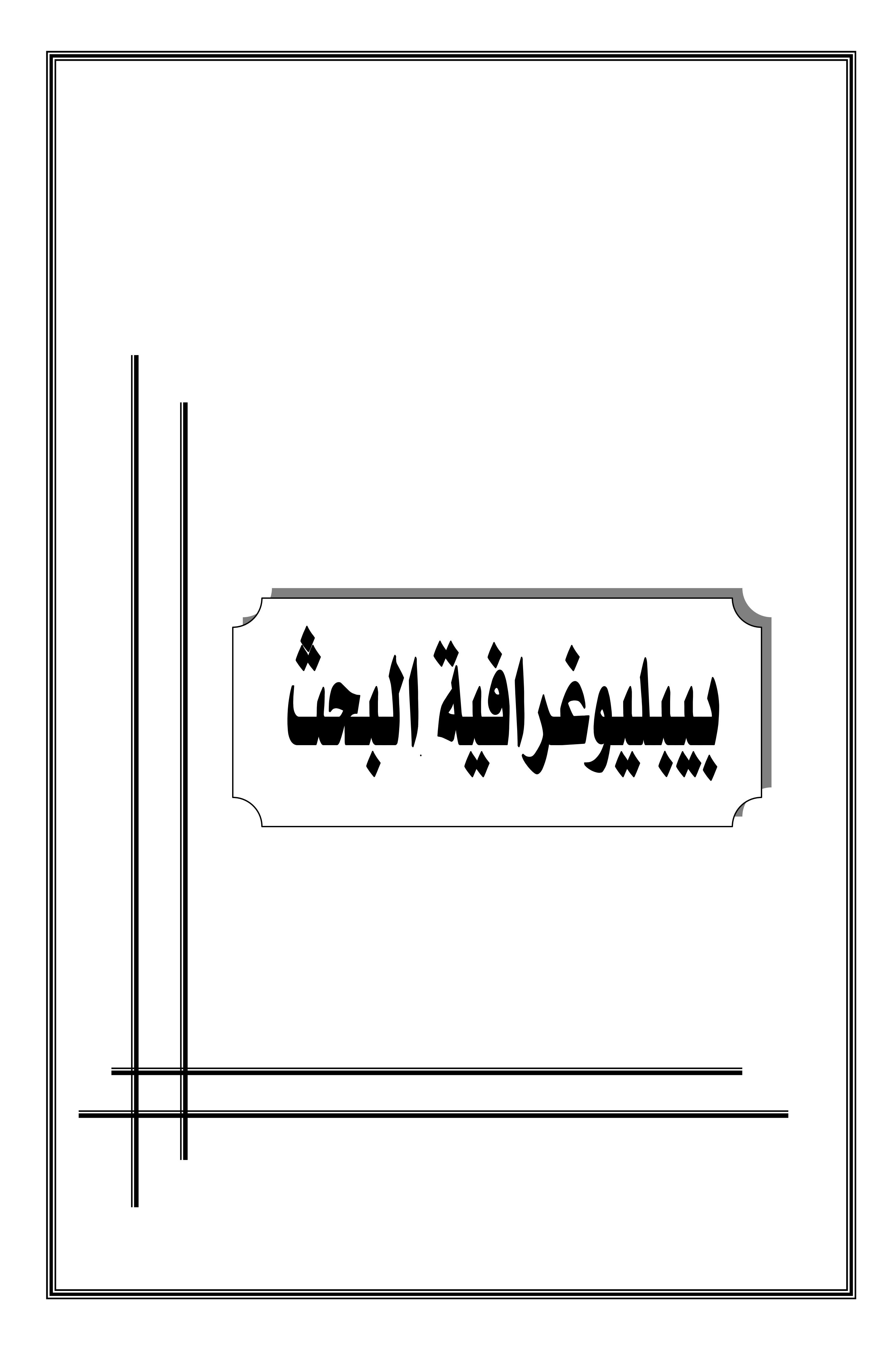
نظرا للوضعية في شمال افريقيا ، فان لجنة التنسيق والتنفيذ طلبت اجتماعا استعجاليا للمكتب الدائم للمغرب العربي "

وبهذه الصدد نذكر ان المغرب عين ممثلين في المكتب الدائم وهما : الدكتور بناني والسيد محمد الفاسي وزير المغرب السابق "

ومعروف ان مندوبي الجزائر هما السيدان : ... تونس فيها : السيدان احمد التليلي ...

المصدر: جريدة المجاهد (1958/02/22)





بيبليوغرافية البحث

ببيليـــوغرافيـــة الـــبحث:

أولا- المصـــادر:

1- الوثـــائق الأرشيفيـــة:

- باللغـــة العربيـــة: -

الأرشيــف الوطنـــي التونســـي:

- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم 211، الملف 233، الملف الفرعي 2، الوثيقة رقم 54
- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم 211، الملف 233، الملف الفرعي رقم 2، الوثيقة رقم44
- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم 211، الملف 211، الملف الفرعي رقم233، الوثيقة رقم61
- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم 211، الملف 233، الملف الفرعي رقم07
- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم 211، الملف رقم 227
- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم د/ 172، الملف رقم 3، الملف الفرعي رقم39
- السلسلة التاريخية: الحافظة رقم 211، ملف رقم 2/233، الوثيقة رقم 17

- باللغـــة الأجنبيـــة:

1-Archive national tunisien,(Service du Gouvernement):

-A.N.T: SG, S/SG2,Carton 78, dossier 2
-A.N.T: SG, S/SG5, carton 135, dossier 4, S/dossier 2
- -A.N.T: SG, S / SG2, Carton 92, dossier 2
−A.N.T: SG, S /SG2, carton 78, dossier 3
− A.N.T: SG,S /SG 2, Carton: 135, Dossier 4, S / dossier 78
−A.N.T: SG, S/SG2, Carton 92, dossier 2
-A.N.T: SG, S/SG5, Carton 135, dossier 4,et S/dossier 2

2- Service historique de l'armée de terre (SHAT), Château de Vincennes, serie Tunisie, reservé à l'institut superieur d'histoire du mouvement national- université de la Manouba, Tunis (Tunisie):

- SHA: bobine S504, Carton 2H311, dossier 1
- SHAT: bobine S437, Carton 2H237, dossier 1
-SHAT: bobine S437 Carton 2H237, dossier 92/1 (concernant pipe Edjlé)



-SHAT: bobine S437/169, Carton 2H 237, dossier 92/1(les incidents des frontieres – juillet – 26 décembre 1958)

−SHAT, bobine S 437, carton 2 H237, dossier 01

-SHAT, bobine S 504, Carton 2H311, Dossier 1

2- أرشيــف متاحــف المجاهــد:

1 – متحــف المجاهــد بســوق أهــراس:

- وثيقة/ قائمة بشحنة الأسلحة والذخيرة الموجهة للمنطقة الثانية (سكيكدة) من الولاية الثانية، ضمن قافلة التموين التي خاضت معركة سوق أهراس الكبرى (26 أبريل/أفريل 1958) **وثيقة/** مراسلة أمنية للجيش الفرنسي حول عمليات دخول أفراد من وحدات جيش التحرير من تونس إلى الجزائر

2- متحــف المجاهــد بالطــارف:

- مطبوع (غير منشور) للمجاهد مسعودي أحمد الشريف (مسؤول بمصلحة الصحة التابعة لجيش التحرير بالحدود الشرقية)

3 – أرشيــف خـــاص:

- وثيقة/ تفويض من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ لإبراهيم مزهودي لتسوية الخلاف الناشب بين قيادة الأوراس والقيادات الميدانية في النمامشة

المصدر: وثيقة أرسلها لنا الزميل رستم سلطان (من عنابة)

مطبوع (شهادة) بإمضاء إبراهيم مزهودي (02 سبتمبر 1996) حول مهمته في تونس، والأوضاع التي كانت سائدة في تونس إذاك

المصدر: وثيقة أرسلها لنا الزميل رستم سلطان

– مطبوع(شهادة) للمجاهد إبراهيم مزهودي قدمه لنا الزميل رستم سلطان من مدينة عنابة

4- (Document) Décret en conseil des ministres N°0001(le Caire, 30 septembre 1958 concernant la création de: l'Etat- Major Est, l'Etat-major Ouest, le commandement de la frontière Est, le commandement de la frontière Ouest, la direction de l'instruction Est, et la direction de l'instruction Ouest (fourni par Mr Saadi Mohamed (Moudjahid de Tebessa)

2 – الصحــف والجرائــد المعاصــرة:

– بالعربيــة:

- جريدة المجاهد، عدد 14 (15 ديسمبر 1957)
- جريدة المجاهد، عدد 16 (جانفي 1958)
- جريدة المجاهد، عدد 17 (01 فيفري 1958)
- جريدة المجاهد، عدد 19 (01 مارس 1958)
- جريدة المجاهد، عدد 20 (15 مارس 1958)
- جريدة المجاهد، عدد 27 (1958/07/22)
- جريدة المجاهد، عدد 39 (02 أبريل/أفريل 1959)
- جريدة المجاهد، عدد (خاص) 54 (01 نوفمبر 1959)
- جريدة المجاهد، عدد36 (07 ديسمبر 1959)
- جريدة المجاهد، عدد 63 (07 مارس 1960)
- جريدة المجاهد، عدد 106 (09 أكتوبر 1961)
- جريدة المجاهد، عدد 109 (27 نوفمبر 1961)
- جريدة المجاهد، عدد 110 (11 ديسمبر 1961)
- جريدة الصباح (التونسية)، عدد 1580 (09 فبراير/فيفري 1957)
- جريدة الصباح، عدد 1649 (02 مايو/ ماي 1957)
- جريدة الصباح، عدد 1658 (12 مايو/ ماي 1957)
- جريدة الصباح، عدد 1704 (05 يوليو/ جويلية 1957)
- جريدة الصباح، عدد 1671 (14 مايو/ ماي 1957)
- جريدة الزهرة (التونسية)، عدد 61 (11 فبراير/ فيفري 1959)
- مجلة "الشباب الجزائري"، العدد 08 للسنة الثالثة (جانفي 1960)
- مجلة الشباب الجزائري، العدد 19 (جانفي 1961)

3 – المذكـــرات والكتـــب:

- باللغـــة العربيـــة:

1- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، ط2. مطبعة تالة، الجزائر، 2010

2- حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942- 1952، ترجمةسعيد جعفر، دار البرزخ، الجزائر، 2002

3- الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ... ثوار المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2010

4- مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي:، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، 2003

5- محمد الصالح نصير، مذكرات المجاهد محمد الصالح نصير، مسيرة الخوف والأمل، منشورات ملحقة متحف المجاهد بولاية الوادي، (بدون تاريخ وبدون دار طبع)

6- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج، بريد الزائر القاهرة، دار القصبة، الجزائر، 2008

7- العقيد الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929- 1959)، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2012

8- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث: مع ركب الثورة التحريرية، المجلد الثالث، عالم المعرفة، الجزائر، 2010

9- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، ط2. دار القصبة، الجزائر، 2011

10- عمار بوجلال، حواجز الموت 1957- 1959، الجبهة المنسية، ترجمة زينب قبي، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، مطبعة غرناطة، الجزائر، 2010

11- خالد نزار، جزائر 1954- 1962، يوميات الحرب، الوكالة الوطنية للنشر(ANEP) ، الجزائر، 2008



12- مذكرات اللواء خالد نزار، ط1. منشورات الخبر، الجزائر، 1999

13- الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار هومه، الجزائر، 2001

14- مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق مصطفى بن حليم، ط5. منشورات الجبهة الشعبية (بدون تاريخ طبع)

15- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، ط1. منشورات طوب للاستثمار والخدمات- أكدال، الرباط (المغرب)، 1996

16- محمد لمقامي، رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2008

17- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983

18- محمد التومي، طبيب في معاقل الثورة، حرب التحرير الوطني 1954- 1962، ترجمة حضرية يوسفي (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، Apulée Madaure ، الجزائر، 2009

19- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون الدولي 1960- 1961، ط2. دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005

20- عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي...، ط2.(طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2007

21- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية... دار هومه، الجزائر، 2003

22- فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010

23- بجاوي المدني بن الحربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957- 1958، دار هومه، الجزائر، 2012



24- محمد مقران نجادي، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ترجمة محمد المعراجي، غرناطة للنشر والتوزيع (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2012

25- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

26- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، طبعة جديدة، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، 2009

27- محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر والمآل، دار هومه، الجزائر، 2010

28- فرانز فانون، سوسيولوجية ثورة، ترجمة ذوقان قرقوط، ط1. دار الطليعة، بيروت، 1970

29- فرانز فانون، من أجل أفريقيا، ترجمة محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع (SNED)، الجزائر، 1980

30- فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرقوط، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع (ANEP)، الجزائر، 2004

31- جنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1. ج2. انتاج المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986

32- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة حاج مسعود، دار الشاطبية، ط2. الجزائر، 2012

33- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2010

- باللغـــة الأجنبيـــة:

1- Adderrezak Bouhara, les viviers de la libération, Casbah Editions, Alger, 2001

2- Brahim Lahreche, Algerie terre des Héros, Imprimerie El-Maaref- Annaba, Algerie (sans date d'édition)

3- Hocine Bouzaher, la Guerre d'indépendance au jour le jour, Editions Houma, Alger, 2009

4- Jacques Duchemin, Histoire du FLN, Editions Mimouni, Alger, 2006

5- Mustapha Ben Amar,c' étaient eux les Héros,Homa Editions, Alger, 2002

6- Slimane Chikh, L'Algerie en Armes (ou le temps des certitudes), 2eme édition,ed. corr.aug.Casbah Editions, Alger, 2005

4- الشهـــادات الحيـــة المسجلـــة:

- شهادة المناضل الطيب المهيري مسجلة على الشريط:4K7/2BM.2/4/218، بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة- تونس
- شهادة المناضل حمادي غرس، مسجلة على الشريط: 3K7/2BM/7V.cote 221.1/3
- شهادة المناضل حمادي غرس على الشريط: K7.2/3

5- المقابـــلات الخاصـــة، والمحادثـــات، والشهـــادات الحيـــة المسجلـــة:

- مقابلة خاصة مع المجاهد الطيب الثعالبي (سي علال) في بيته بالجزائر العاصمة بتاريخ الــ 2016/07/19
- مقابلة خاصة مع المجاهد صالح قوجيل (على ذمة رسالة الماجستير) بمقر المجلس الوطني الشعبي في الجزائر العاصمة بتاريخ 2010/06/15
- مقابلة خاصة مع المجاهد صالح قوجيل في قصر الأمة بالجزائر العاصمة بتاريخ 2016/07/17 مقابلة خاصة مع المجاهد عبد الحميد عوادي في مقر متحف المجاهد بسوق أهراس بتاريخ 2016/12/15
- مقابلة خاصة مع المجاهد أحمد بن عاشور ببلدية السبت بتاريخ 2016/08/09
- مقابلة خاصة مع المجاهد إبراهيم هبهوب بمدينة عزابة بتاريخ 2016/08/10
- مقابلة خاصة مع المجاهد حسين بورصاص بمقر الأمانة الولائية لمنظمة المجاهدين بقالمة بتاريخ 2016/08/29
- محادثة (بالهاتف) مع المجاهد يوسف فيزاري بالطارف بتاريخ 2017/05/16
- محادثة (بالهاتف) مع المجاهد رابح مشحود بتاريخ 2016/10/07

ثانيا- المراجـــع:

1- الـــكتب:

باللغـــة العربيـــة:

1- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة- الجزائر، 1992

2- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (SNED)، الجزائر، 1981

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900- 1930، ج2. ط3.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954- 1962، ط1. المجلد الثالث، دار الغرب الإسلامي،2007

5- أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935- 1955)، (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، دار الأمة، الجزائر، 2008

6- إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830- 1962)، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006

7- إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830- 1881)، دار المتوسطية للنشر، تونس، 2016

8- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار هومه، الجزائر (بدون تاريخ طبع)

9- بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار الرائد (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2010

10- بوبكر حفظ الله، الإمداد والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 ، طاكسيج. كوم، الجزائر، 2011

11- تواتي دحمان وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات 1956- 1962، منشورات جمعية مولاي سليمان لحماية مآثر الثورة التحريرية (بدون تاريخ طبع) جمعية الجبل الأبيض لحماية مآثر الثورة بتبسة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، منشورات الجمعية، مطبعة قرفي عمار، باتنة- الجزائر (بدون تاريخ طبع)

12- ثلة من الأساتذة، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881- 1964)، مقاربة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة- تونس، 2008



13- جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بوالعيد، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 1999

14- جمعية رواد مسسيرة الثورة في منطقة الأوراس (باتنة)، شهداء منطقة الأوراس (1954- 1962)، ج1. دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2002

15- جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1996

16- حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ط1. دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009

17- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل دولة، دار المعرفة، الجزائر

18- خير الدين شترة، اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900- 1933م، ط2. دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

19- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900- 1956م، ج1. ج2. ط2. دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

20- خيرة الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900- 1939م، ط2. دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

21- سعد عمامرة، الجيلاني عوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة- الوادي، الجزائر (بدون تاريخ طبع)

22- السعيد عقيب، دور الاتحاد دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955- 1962، مؤسسة كوشكار للتوزيع، الجزائر، 2008

23- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة التسليح (1954- 1962)، دار المعرفة، الجزائر (بدون تاريخ طبع)

24- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الـــ 40 لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002

25- شارل أندري جوليان، تاريخ أفريقيا الشمالية، تونس- الجزائر- المغرب الأقصى، ترجمة محمد مزالي، والبشير بن سلامة، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية، 2011

26- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث والمعاصر(ليبيا-تونس- الجزائر- المغرب)، ط1. مكتبة الأنجلو المصرية،1997

27- صلاح العقاد، المغرب العربي في العصر الحديث والمعاصر، الجزائر- تونس- المغرب الأقصى، الطبعة السادسة مزيدة ومنقحة، مكتبة الأبحاث المصرية، 1993

28- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة 1954- 1962، دار الأمة، الجزائر، 2014

29- عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار الأمة، الجزائر، 2005

30- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر (بدون تاريخ طبع)

31- عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس أم المعارك 26 أفريل 1958، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، (بدون تاريخ طبع)

32- عبد القادر عزام عوادي، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس (1912- 1962)، تونس العاصمة أنموذجا، دار الألمعية للنشر والتوزيع- قسنطينة، الجزائر، 2014

33- عبد الكريم الماجري، هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس (1831- 1837) (دراسة)، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2010
34- عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013
35- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
36- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012
37- فيصل محمد موسى، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، (مصر)، 1997
38- لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد مهساس، دار الخليل القاسمي، بوسعادة- الجزائر، 2013
39- محمد الأزهر الغربي، المجال في المغارب بين التريخ والذاكرة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة- تونس، 2015
40- محمد السيد غلاب، وعبد الجواد شويقة، حضارات إنسان ما قبل التاريخ في القارة الإفريقية، الموسوعة الإفريقية، منشورات معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة- المجلد الأول، طبعة 1997
41- محمد بوزرارة، التخوم التونسية الليبية عبر التاريخ، نجع الذهيبات وجيرانه، مطبعة سعيدان- سوسة، تونس، 2014
42- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كيمل قيصر داغر، ط1. دار الحكمة للنشر، بيروت- لبنان، 1983
43- محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى أنموذجا (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007
44- محمد زروال، اللمامشة في الثورة (دراسة)، دار هومه، الجزائر، 2003
45- محمد زروال، اللمامشة في الثورة (دراسة)،ج1.ج2. دار هومه، الجزائر، 2003

46- محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار القصبة، الجزائر، 2007
47- مد العربي مداسي، مغربلو الرمل، الأوراس- النمامشة 1954- 1959، ترجمة صلاح الدين الأخضري (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، الوكالة الوطنية للنشر، الجزائر، 2011
48- مد عباس، ثوار... عظماء، شهادات17 شخصية وطنية، دار هومه، الجزائر، 2003
49- مد عباس، رواد الوطنية، دار هومه، الجزائر، 2005
50- مد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومه، الجزائر، 2004
51- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، منشورات المركز، الجزائر، 2007
52- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأسلاك الشائكة المكهربة، منشورات المركز، الجزائر
53- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، القواعد الخلفية- الجهة الشرقية- 1954- 1962، منشورات المركز، الجزائر، 2007
54- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز، الجزائر، 2007
55- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة ول نوفمبر 1954، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، منشورات المركز، الجزائر، 1998
56- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إتحاد المغرب العربي، الوحدة التاريخية والجغرافية، منشورات المركز، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2001
57- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012

58- منشورات مجلة أول نوفمبر، من شهداء الثورة (1954- 1962)، دار هومه، الجزائر

59- المنصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة مغرب للنشر، تونس، 2008

60- يسري الجوهري، أفريقية منشورات الهيئة العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، مصر، ط6. 1980

61- يوسف عبد المجيد فايد، جغرافية المناخ والنبات، دار النهضة العربية، مصر

62- يوسف مناصرية، اسهامات النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، دار هومه، الجزائر، 2013

باللغـــة الأجنبيـــة:

1-A. Zouzou, Haltes historique , etude sur la resistance , le colonialisme et la guerre de libération nationale, Editions Houma, Alger, 2005

2- Adbesslem Benhamida, capitalsme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956,pub. Faculté des sciences humaines et sociales, Tunis, 2003

3- Annie Rey Goldzeiguer, aux origines de la guerre d'Algerie 1940- 1945 de Mers- Kebir aux massacres du nord constantinois, Casbah Editions, Alger, 2002

4- Benjamin Stora, Zakia Daoud, Ferhat Abbas, une autre Algerie, Casbah Editions, Alger, 1995

5- Charles Robert Ageron, Genèse de l'Algerie algeriènne, Edif 2000,Alger, 2010

6- E.Carette, recherches sur l'origine et migration des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulier de l'Algérie, Biblio.imperale, Paris

7- Farouk Benatia, les actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962) (éd. Spéciale du ministère des Moudjahidines),Casbah Editions, Alger, 2007

8- Gilbert Meynier, histoire interieur du FLN, 1954- 1962, Casbah Editons, Alger, 2003

9- Guy Pervillé, les étudiants algériens de l'université française 1880- 1962, Casbah Editions, Alger, 2009

10- Hachemi Djiar, l'Algérie sans tabous, des pistes pour l'avenir, Tom.II, ANEP, Alger, 2015

Jean Lous, Bourguiba: l'Homme d'action de l'Afrique, Edition John Didier, Paris, 1969

12- Kamel Kateb, Européens, indigènes et juifs en Algérie (1830- 1962), représentation et réalités des populations, El-Maarifa Editions, Alger, 2010

13- Messaoud Maadad, guerre d'Algérie, chronologie et commentaires, Editions ENAG, Alger, 2009
14- Mohamed Guentari, organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962, Vol.1, 2,4ème édition, office des publications universitaire, 2011
15- Mohamed Harbi, Gilbert Meynier,le FLN documents et histoire 1954-1962,Casbah Editions, Alger, 2004
16- Mohamed Harbi, les archives de la révolution algérienne, Edition Dahleb, Alger, 2010
17- Stephane Gsell, histoire enciènne de l'Afrique, Tom.V, les royaumes indigènes, organisation sociale et économique, Otto Zeller, Osnabruck, 1979
18- Yves Courrière, la guerre d'Algerie, l'heure des colonels, Rahma Editions, Alger, 1992

الــرسائــل الجامعيـــة:

باللغـــة العربيـــة:

1- أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830- 1954)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ- جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010

2- بلوازع براهمة، كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947- 1962، رسالة تعمق في البحث في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تونس، 1999/1998

3- سليم سايح، العقيد محمد عموري (1929- 1959)، مسار ومصير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآاب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 20112/2011

4- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة (1956- 1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجسشتير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والآثار- جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008

5- عبد القادر العريبي، تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947- 1980)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس، 2000/1999

6- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية- المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)، رسالة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2008/2007

7- فاتن المشيشي، ضبط الحدود التونسية- الجزائرية بين 1881- 1962 (دلالات التحيز الفرنسي)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس، 1999/1998

8- فارس العيد، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس (1881- 1930م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران 1- أحمد بن بلة، 2016- 2017

9- فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى (الأوراس) بين 1954- 1955، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة

10- يوسف الجفالي، الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929، الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1992- 1993

باللغـــة الأجنبيـــة:

2- et les Ouarglias), mémoire de DEA en histoire contemporaine, université de la Menouba, 2003- 2004

3- Haggui Djamel,les algeriens en Tunisie de 1871 à 1962, du communautarisme au nationalisme, chap. IV: les algeriens en Tunisie pendant la guerre d'Algerie (1954- 1962),Thèse de doctorat, université de

أعمـــال الملتقيـــات والنـــدوات:

- **باللغـــة العربيـــة:**

▪أعمال الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، المنظم من قبل جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة، مطبعة عمار قرفي- باتنة، الجزائر (بدون تاريخ طبع)

▪أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس: الأطوار والأبعاد (1952-1964)، المنعقد بنزل سيدي بوزيد أيام 8 و9 و مايو/ماي 199810

▪أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المنعقد بالمركز الجامعي العربي بن مهيدي- أم البواقي، يومي 27 و28 أكتوبر 2008

▪أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة أيام 2، 3، 4 يوليو/جويلية 2005

▪أعمال الملتقى الوطني الثاني حول فرانز فانون، المنعقد بالمركز الجامعي بالطارف يومي 30 و31 مايو/ماي 2005

▪أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة، يومي 16 و17 مارس 2005 (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

▪أعمال الندوة التاريخية حول دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ثورة التحرير ، بلعباس بتاريخ 14 نوفمبر 2014

▪أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس أيام 4، 5، 6 مايو/ماي 2006، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2010

▪بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية المنعقد أيام 29-30-31 مايو/ماي 1981 بسيدي بوسعيد- تونس، نقلها إلى العربية حمادي الساحلي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1986

باللغـــة الأجنبيـــة:

- Actes du 3ème colloque international sur la révolution algeriènne: anatomie des évènements historique 1954- 1962, tenu les 25 et 26 octobre 2008 à l'université de Skikda, Editions Dar Alabhaath (sans date d'édition)
- Actes du forum international sur les origines et l'évolution de l'armée de libération national, tenu à Alger les 2, 3, 4 juillet 2005
- Actes du forum international sur; la révolution algeriènne et ses relations avec les mouvements de libération, régionaux et internationaux, tenu les 26 et 27 mai à l'université de Guelma (sans date et lieu d'édition)

المجـــلات والجرائـــد:

باللغـــة العربيـــة:

1- المجـــلات:

- مجلة أبجدية الوطن، تصدر عن مجموعة المستشار للبحث في أبجدية الوطن، ليبيا، أغسطس/أوت 2011
- مجلة أبحاث ودراسات (المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، العدد 25 (ديسمبر2016)
- مجلة الجامعة، تصدرها جامعة غرداية، العدد السابع عشر- المجلد الثالث- سبتمبر 2015
- مجلة الجمهورية (06 جوان 2017)
- مجلة الجيش، العدد 556 (نوفمبر 2009)
- مجلة المسلح (مجلة شهرية متخصصة في شؤون الدفاع والاستراتيجيات الحربية، تصدرها وزارة الحربية الليبية)، عدد يناير/جانفي 2017
- مجلة المشعل (مجلة إعلامية تصدر عن مدرسة ضباط الدرك الوطني)، العدد 07 (07 يوليو/ جويلية 2010)
- مجلة المصادر، العدد 19 للسداسي الأول 2009
- مجلة المصادر، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 01 (1999)
- مجلة الواحات للبحوث والدراسات (تصدرها جامعة غرداية)، العدد 15، 2011

- مجلة أول نوفمبر (فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين)، العددان المدمجان 112و 113 (يناير/جانفي- فبراير/فيفري 1990
- مجلة أول نوفمبر، العدد 164 (200)
- مجلة أول نوفمبر، العدد 165 (200)
- مجلة روافد، تصدر عن المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بجامعة منوبة- تونس، العدد العاشر(2005)

باللغـــة الأجنبيـــة:

- Insaniyat N°. 65- 66, juillet- décembre 2014

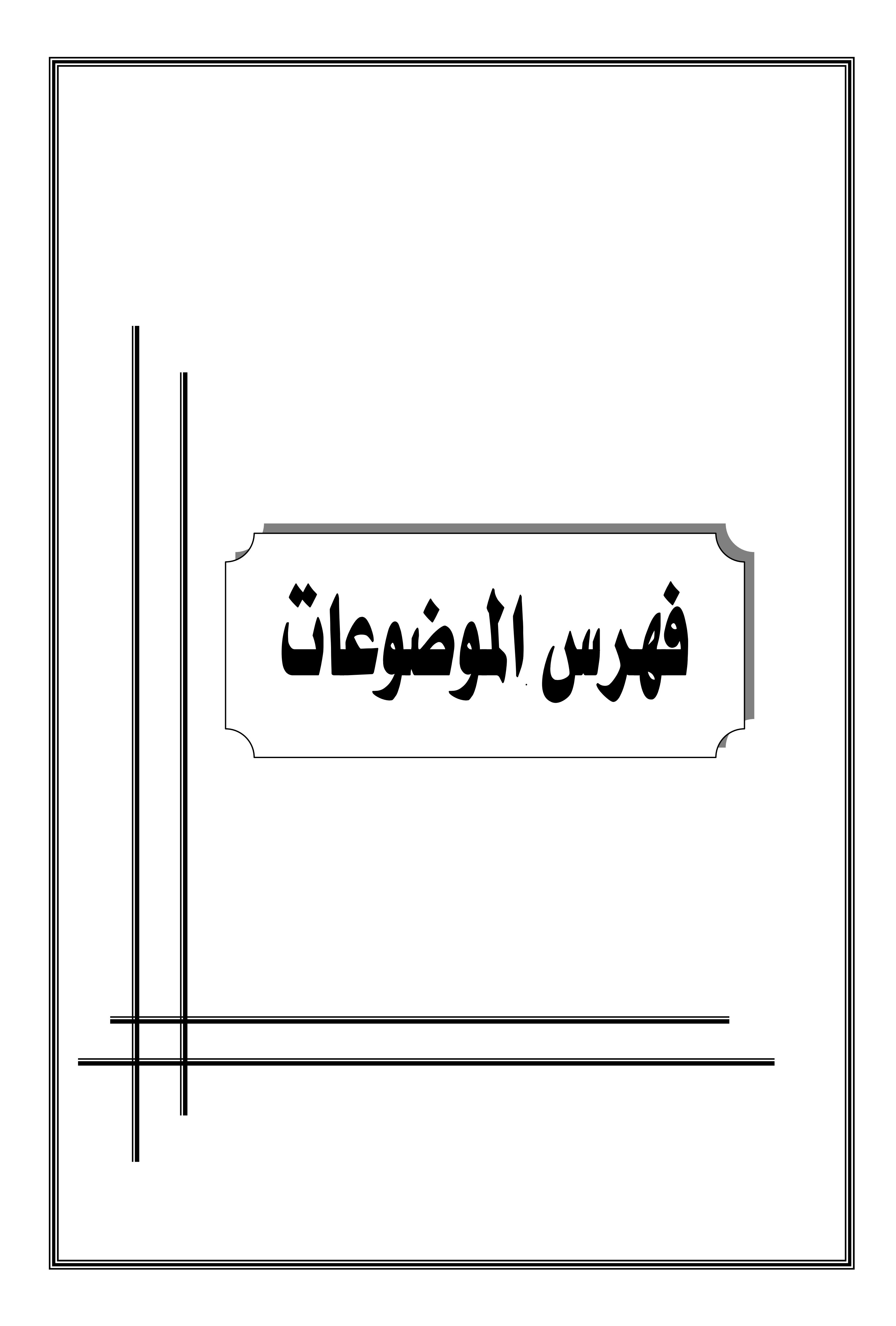
2- الجـــرائـــد:

- جريدة اليوم (28 يونيو/جوان 2003)
- جريدة اليوم (20 نوفمبر 2002)
- جريدة الشروق(الجزائر) (16 أغسطس/أوت 2003)
- جريدة الشروق (14 ديسمبر 2008)
- جريدة الشروق (الجزائر) (14 يناير/جانفي 2014
- جريدة الشروق (24 مارس 2014)
- جريدة الشروق(01 نوفمبر 2015)
- جريدة الخبر (16 أغسطس/ أوت 1996)
- جريدة الخبر (02فبراير/ فيفري 2002)
- جريدة الخبر (20 نوفمبر 2002)
- جريدة الخبر (15 ديسمبر 2002)
- جريدة الخبر (20 فبراير/ فيفري 2003)
- جريدة الخبر (21 فبراير/فيفري 2003)
- جريدة الخبر(24 فبراير/ فيفري 2003)
- جريدة الخبر (23 فبراير/ فيفري 2003)
- جريدة الخبر (24 فبراير/ فيفري 2003)
- جريدة الخبر (28 أبريل/ أفريل 2003)

- جريدة الخبر (مارس 2005)
- جريدة الخبر (13 مارس 2008)
- جريدة الخبر (17 أبريل/ أفريل 2008)
- جريدة الخبر (04 ديسمبر 2008)
- جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 600، (25 إلى 31 أغسطس/ أوت 2010)
- جريدة الخبر (02 يوليو/ جويلية 2012)
- جريدة الخبر (03 يوليو/ جويلية 2012)
- جريدة الخبر (14 فبراير/ فيفري 2013)
- جريدة الخبر (20 فبراير/ فيفري 2013)
- جريدة الخبر(23 فبراير/ فيفري 2013
- جريدة الخبر (02 مارس 2013)
- جريدة الخبر(08 مايو/ ماي 2014)
- جريدة الخبر (02 فبراير/ فيفري 2014)
- جريدة الخبر (22 مارس 2015)
- جريدة التحرير (07 مارس 2015)
- جريدة أخبار اليوم (25 جوان 2016)
- جريدة المساء (02 نوفمبر 2014)
- جريدة الحوراء(أسبوعية تصدر بولاية الوادي) (19سبتمبر 2016)
- جريدة الصباح(التونسية) (08 فيفري 2007)
- جريدة الصباح (12 سبتمبر2007)
- الصباح (13 سبتمبر 2007)
- جريدة الصباح (التونسية) (16 نوفمبر 2008)
- جريدة الصباح (التونسية) (24 ديسمبر 2015)
- جريدة الشروق (التونسية) (12 سبتمبر 2007)
- جريدة الشروق (2010/09/21)
- جريدة الأهرام (المصرية)، العدد 44165 (07 نوفمبر2007)

3- مــواقــع الانتــرنــت:

- https:www.ar.m.wikipedia.or
- www.fr.m.wikipedia.org
- www.echouroukonline.com/ara–
- www.elhiwardz.com–
- -www.alhaoura.com
- www.turess.com/assabah/3198–
- -www.turess.com/alchourouk/17
- -www.eldjoumhouria.dz
- -www.elhiwardz.com/ara/article
- www.asjp.cerist.dz.downarticle
- www.turess.com/assabah/3165–
- www.turess.com/assabah/3198–
- www.assabah.com.tn/article11–
- www.turess.com/assabah/7446 –
- www.ahlamontada.com–
- Ar.m.wikipedia.org/wiki%D8%A7–
- Negrine.montadarabi.com/t5268(vu le 30/05/2010)–
- أرشيف المدونة الإلكترونية "ذاكرة التاريخ"(التونسية) بتاريخ 15 يونيو/جوان 2012
- شهادة يحي عبد النور Youtube.alasr TV channel
- شهادة رابح مشحود" حصة صنعوا الحدث" Youtube.elbilad TV
- -m.youtub.com
- https://ar.ar.face book.com/media/set



فهرس الموضوعات

فهـــرس الموضوعـــات:

فهـــرس الموضوعـــات:

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.